

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر.

العدد الثانى ٢٠٠٣



(١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر



مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد الثانى
٢٠٠٣

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. صلاح فضل

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر / مركز تاريخ مصر
المعاصر . ـ س ١، ع ١ (فبراير ٢٠٠٢) .
. ـ القاهرة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ - .
مج ؛ ٢٤سم.
سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٢١١١



مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة
تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر
بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

تصميم

مهندس فتحى عبد رب النبى

جمع تصويرى	إخراج فنى وماكيت
حسن السيد حسن	**محمود يونس**

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى رئيس التحرير الأستاذ الدكتور

جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ـ مركز تاريخ مصر المعاصر ـ كورنيش النيل رملة بولاق ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

e-mail:scenters@darelkotob.org

المحتويات الصفحة

كلمة التحرير

تصدر مجلة مصر الحديثة فى عامها الثانى وهى ملتزمة بمبدأ المنهج الأكاديمى الذى اختارته لمسيرتها العلمية منذ صدور عددها الأول فى العام الماضى . فمنذ أن ولدت فكرة هذه المجلة قبل ذلك بعدة سنوات وتحدد هدفها فى أن تكون أكاديمية متخصصة فى تاريخ مصرالحديث و المعاصر ، خلافاً للمجلات الأخرى التى تعنى بالدراسات التاريخية بصفة عامة ، بذلت أسرة التحرير جهداً كبيراً لتخرج المجلة بالمستوى اللائق ، الذى يتناسب ومركز تاريخ مصر المعاصر ، الذى يعد واحداً من المراكز العلمية الرائدة التى أسهمت ـ ولا تزال ـ بشكل ملحوظ فى تزويد المكتبة التاريخية بالعديد من الإصدارات العلمية الجادة والرصينة فى مجال تاريخ مصر الحديث والمعاصر . ويتضح الهدف الأساسى من مجلة مصر الحديثة أن تكون نقطة التقاء بين المؤرخين والباحثين المهتمين بشئون التاريخ المصرى الحديث والمعاصر فى مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحفزهم لمزيد من العطاء ولتسهم بدفع حركة البحث العلمى إلى الأمام ، ولعل مما يبعث على السعادة ما حظيت به مصر الحديثة منذ صدور عددها الأول من تقدير عدد كبير من الأساتذة والباحثين كما رحبت بصدورها العديد من المؤسسات العلمية والثقافية . وليس من شك فى أن هذا التقدير كان عاملاً فى تدعيمها لكى تتبوأ مكانتها إلى جانب قريناتها من المجلات العلمية العربية والعالمية . وسوف يلحظ القارئ أن هذا العدد الماثل بين يديه ضم بين دفتيه العديد من البحوث والدراسات التى تناولت التاريخ السياسى والاقتصادى إلى جانب التاريخ الاجتماعى والقضايا الفكرية فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر .

وتأمل هيئة تحرير المجلة أن يكون هذا العدد بمثابة انطلاقة متميزة للأعداد التالية ، وأن يلقى ، كما لقى عددها الأول ، قبول المهتمين بالدراسات التاريخية ،

وأن تكون تلك الكلمة دعوة مفتوحة للسادة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمراكز البحثية وكل المعنيين بتاريخ مصر الحديث وقضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الإسهام ببحوثهم ودراساتهم لكى تواصل المجلة مسيرتها العلمية ،لتسهم بدفع حركة البحث التاريخى .

وفى الوقت الذى نأمل فيه من السادة الزملاء أن يوافونا باقتراحاتهم وملاحظاتهم الموضوعية لكى تسترشد بها أسرة تحرير المجلة فى الأعداد التالية ، لا يفوتنا أن نسجل خالص الشكر لكل من بذل جهدًا فى إعداد هذا العدد الذى نأمل أن يكون استمراراً وتواصلاً لما سيأتى بعده بمشيئة الله من أعداد تالية .

والله ولى التوفيق،،،،

رئيس التحرير

أ . د . جمال زكريا قاسم

البحوث والدراسات

ثورة عرابى باشا وبراعم الحركة العمالية فى مصر

(مع الاستناد إلى بعض المصادر والمراجع الروسية)

د . جينادى جورياتشكين

أستاذ التاريخ العربى الحديث والمعاصر

فى معهد بلدان آسيا وإفريقيا التابع لجامعة موسكو

ثورة عرابى باشا وبراعم الحركة العمالية فى مصر (مع الاستناد إلى بعض المصادر والمراجع الروسية)

حظيت الأحداث التى شهدتها مصر قبل مائة وعشرين عاما باهتمام مركز لدى الأوساط المتنورة فى روسيا ، والتى كانت تتابع هذه الأحداث بإعجاب متعاظم وانتباه لا يخبو . على سبيل المثال ، كتبت مجلة (بشير أوروبا) السياسية الاجتماعية الشهرية الصادرة فى سانت - بطرسبورغ : «إن الشعب المصرى الذى كان يرزح ردحا طويلا من الزمن تحت تسلط الموظفين الإنجليز والفرنسيين المتسترين بستار الإدارة المحلية شبة المستقلة قد كشف فجأة عن معالم وجود مستقل . فقد تشكل ما يسمى بالحزب الوطنى ، مع مشاركة عنصر عسكرى ، رافعا شعار «مصر للمصريين» . وكانت الحركة موجهة بالدرجة الرئيسية ضد السيطرة الأوروبية المتسترة بالمطالب المالية لمقدمى القروض إلى الخديوى ، وبالعناية بأمن قناة السويس . . . وقد وعدت (الحركة) بإحياء الأمة المصرية التى نسيها الجميع»[١] .

وانعكس موقف فئة المثقفين فى روسيا فى مختلف الأدبيات والمراجع . التى يعتبر وجودها فى الاتحاد السوفيتى أمرا منطقيا مشروعا وليس طارئا . وتتيح هذه المراجع الروسية المنشأ إدخال بعض الإضافات عن خصائص العملية التاريخية فى مصر إبان ذلك العهد ، ومن ضمنها مولد الحركة العمالية الوطنية التى كانت بداية نشوئها حتى وقت قريب تعزى إلى إضراب عمال التبغ فى القاهرة الذى حدث فى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين (كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٩ - شباط (فبراير) ١٩٠٠)[٢] .

وإلى جانب الطبقات والأوساط الاجتماعية التقليدية ، شملت الحركة الجماهيرية المناهضة للاستعمار فى عام ١٨٨٢ فئات اجتماعية جديدة كانت لا تزال فى المراحل الأولى من تكوينها ، ومن بينها فئة الكادحين الأجراء العاملين فى

القطاع الرأسمالى الاستعمارى من الاقتصاد المصرى . وفى تقديراتنا أن عدد هؤلاء العمال الأجراء من النمط الرأسمالى قد بلغ فى عام ١٨٨٢ قرابة ٤٠-٥٠ ألفا ، كان من بينهم حوالى ١٠ آلاف من عمال السكك الحديدية و ١٠ -١٥ ألفا من عمال الموانئ و ١٠ آلاف من عمال السفن وألفان من عمال شركة قناة السويس . . الخ[٣] . وكان المصريون يشكلون الأغلبية الساحقة من العمال غير المؤهلين ونصف العمال المؤهلين ، أما الباقون فهم أساساً من أبناء بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط[٤] . وبعد أن انخرط العمال فى حركة التحرر الوطنى وأسهموا بقسط فيها ، تقدموا فى الوقت ذاته بمطالبهم الطبقية .

تشخيصا لوضع مصر الاقتصادى ، كتب الصحفى الروسى سكالكوفسكى الذى زار هذا البلد مرتين فى تخوم عقدى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر يقول :« . . . إن النظام المالى المريع ينهب السكان نهبا منقطع النظير . . . وقد أبلغنى بعض العارفين من الناس أن ٣ أو ٤ سنوات من إدارة كهذه سوف تؤدى بمصر دون شك إلى الإفلاس . ففى الوقت الراهن باع الفلاحون كل ما لديهم من النحاس الذى أودعوا فيه مدخراتهم ، غير أن الضرائب تتنامى باطراد وتدفع بالأهالى العاملين إلى اليأس»[٥] . وكان الصحفى محقا . فازدياد الضرائب الذى لا يطاق مع تقلص مواعيد جبايتها انعكس انعكاسا بالغ الخطورة على مستوى حياة ضعفاء الحال من المصريين ، ولا سيما الفلاحين «الذين باتت أوضاعهم لا تحتمل بحيث أخذ أكثرهم وجلا يجاهر باحتجاجه»[٦] .

وكان الوضع فى المدن مماثلا . فإلى جانب الأسباب العامة التى أدت إلى انخفاض مستوى حياة المصريين - إنفاق أموال الدولة على تسديد فوائد الديون ، الضرائب ، إلخ - كانت هناك عوامل أخرى وقع الجزء الأعظم من أهالى المدن بفعلها فى أحضان الفقر : ارتفاع أجور السكن ، النمو الجامح لأسعار المواد الغذائية مع ضآلة الجرايات والأجور . ففى عشية أحداث عام ١٨٨٢ ارتفعت أسعار القمح ، مثلا إلى ٣-٤ أمثالها مقارنة بعام ١٨٦٤ ، وأسعار الزيت النباتى إلى الضعفين ،

وأسعار الخضروات ولحم الضأن إلى ثلاثة أضعاف ، وأسعار الفول إلى أربعة أمثالها[٧] . . فى عام ١٨٨٢ كان سعر الكيلو غرام الواحد من لحم البقر يساوى ٤ر٤ قرش ، ولحم الضأن ٥ر٥ ، والسكر حوالى ٢ قرش ، الأرز ٣ر١ قرش . وكانت أجور العمال غير المؤهلين إبان ذلك تساوى ٢-٣ قرش فى اليوم[٨] . ولم يكن حتى عمال النسيج المؤهلون يتقاضون أكثر من ٣ قروش فى اليوم[٩] . وكانت أجور عمال الكبس والوزن فى بورصة القطن بالإسكندرية أعلى قليلا ، أى ٥ر٣ و٥ قروش على التوالى[١٠] . وتفاقم وضع العمال الأجراء المادى إلى ما لا نهاية له من التأخيرات فى دفع الأجور ، بحيث كانت تصل إلى سنة كاملة[١١] .

واضطر انخفاض مستوى الحياة المطرد للأهالى إلى مراجعة السلطات فاتجهت طوابير لا نهاية لها من الفلاحين وسكان المدن إلى الوزارات المعنية حيث شكلوا بداية حركة احتجاج واسعة النطاق ضد ظروف المعيشة الشديدة الوطأة[١٢] . وقد كتب المؤرخ المصرى رفعت السعيد[١٣] أن عرائض الاحتجاج كانت سلاحا جديدا . . . سلاحا ثوريا . وكانت عرائض الاحتجاج خطوة جماعية ، احتجاجا جماعيا ، وأصبحت بديلا لبراعم الاحتجاج الفردية . . .

قبل عام ١٨٨١ لم تكن الحكومة والموظفون يلتفتون إلى عرائض احتجاج الكادحين ، لأن «كل الأماكن الحكومية ، ومن ضمنها المحاكم كان يشغلها أشخاص ذوو أصل تركى لا مصرى»[١٤] . وكان مستخدمو الدولة من الشراكسة والأتراك الأغراب على الشعب المصرى بمنأى عن احتياجات الأوساط الواسعة من أهالى مصر ، لذا لم يكونوا - بطبيعة الحال - يفكرون بتقديم العون للمتقدمين بالالتماسات . وقد كتبت التايمز اللندنية بهذا الشأن : «أن التماساتهم تلقى بإهمال على أرضيات المكاتب»[١٥] .

وتغير الوضع تغيرا جذريا بعد حركة الجيش الثورية عام ١٨٨١ التى جاءت إلى السلطة فى نتيجتها القوى الوطنية ، وهى وزارة الشريف الثالثة وتشكيلة برلمانية

جديدة ، ثم شكلت فى ٥ شباط (فبراير) ١٨٨٢ حكومة من الجناح الراديكالى للحزب الوطنى بزعامة محمود سامى البارودى وأحمد عرابى . وأشرف الوطنيون المصريون الذين جاءوا إلى السلطة نتيجة حركة الجماهير الشعبية الواسعة على البت بمطالب الأوساط الواسعة من الشعب المصرى . وتمكنت الحكومة الوطنية ، رغم قصر موعد مكوثها على دست السلطة ، من إنجاز الكثير فى سبيل تخفيف أعباء أهالى المدن والأرياف فى مصر . على سبيل المثال ، جرى تحريم أعمال السخرة والعقوبات الجسدية التى كان يتعرض لها الفلاحون ، وأقر دستور جديد للبلد يعكس طموحات وأمانى أوساط واسعة من أهالى مصر ، وبوشر بحملة لتنحية الأجانب من مناصب الدولة العليا ، ورفعت جرايات العسكريين والمستخدمين الحكوميين ، ونظم ترقيهم الوظيفى وما إلى ذلك[١٦] . وكان هذا فى جوهر الأمر برنامج كامل لتجديد مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أساس وطنى مناهض للاستعمار .

ونالت مساعى الحكومة فى تلبية الاحتياجات الملحة للأوساط المنخفضة الدخل من المجتمع تأييدا عاما واقترنت بتصاعد نشاط حركة تقديم الالتماسات التى انخرط فى تقديمها عمال ومستخدمو القطاع الرأسمالى الاستعمارى من الاقتصاد[١٧] .

إن أول شكوى معروفة لنا هى تلك التى تقدم بها العاملون فى مؤسسة حكومية هى البرق والبريد . ومن المحتمل جدا أنهم سبق أن تقدموا قبل ذلك غير مرة بالتماسات إلى المراجع العليا ، لكن عريضتهم رفعت هذه المرة إلى إدارة مؤسسة البرق والبريد عبر صحيفة «الأهرام» التى نشرتها يوم ٣ كانون الثانى (يناير) ١٨٨٢ وطالبوا فيها برفع الأجور . وأيدت الصحيفة التماسهم ، وعبرت عن أملها فى أن ينال العاملون فى البرق والبريد منذ بداية العام الجديد علاوة مناسبة على مرتباتهم . وهذه العلاوة ، فى رأى «الأهرام» ، «سوف تكون منصفة تماما ، لأنهم يقومون بخدمة مناطق شاسعة من البلد ، وصولا إلى أبعد القرى والأرياف»[١٨] .

والالتماس التالى الذى وصلنا قدمه وزانو بورصة الإسكندرية . وكان كل محصول القطن المصرى عمليا يمر عبر هذه البورصة : إذ لم يكن يقوم بوزنه وفرزه سوى الوزانين الرسميين الذين أدوا القسم . وكانوا يتقاضون لقاء عملهم عمولة محددة[١٩] . وعلى الرغم من أن دور التجارة ودوائر الدولة التى تقوم بعقد صفقات فى البورصة كانت تحقق أرباحا ضخمة ، فقد ظلت أجور عمل الوزانين البدنى المرهق والضار بالصحة منخفضة جدا . لهذا توجهوا إلى السلطات بنشر التماس يوم ١٩ نيسان (أبريل) فى جريدة «الوقائع المصرية» ، كانوا يأملون بواسطته لفت انتباه الرأى العام إلى أوضاعهم المفجعة . ووقع على هذه الشكوى بالإضافة إلى الوزانين أيضا حمالو الفحم فى ميناء الإسكندرية . وفى اليوم التالى نشرت نفس الجريدة التماس سائقى نقل الركاب فى الإسكندرية الذى تضمن - هو الآخر - مطالبة بزيادة الأجور ، وبلغ عددهم ٦٢ شخصا . ونظر البرلمان المصرى فى التماس عمال الوزن والنقل فى هذه المدينة : فأحالت لجنة البرلمان الالتماس الأول إلى وزارة المالية ، ورفضت الالتماس الثانى باعتباره «غير مقبول» . وتجدر كذلك الإشارة إلى أن كل هذه الشكاوى والالتماسات كانت تتضمن أيضا مطلبا بمساواة المتقدمين بها فى الحقوق مع الأجانب ، ورفع أتعابهم أسوة بالأجانب الذين كانوا يتقاضون أجورا أعلى . وهذا ما نصت عليه ، تحديدا ، مطالب البصامين والعاملين فى قطاع النقل[٢٠] .

وتشغل الأحداث التى شهدتها بور سعيد مكانة خاصة فى تاريخ النضالات المبكرة للعمال الأجراء المصريين . ففى ربيع عام ١٨٨٢ نشب فيها نزاع بين إدارة شركة استيراد الفحم الإنجليزية والعتالين المصريين . ويمكن اعتبار هذا النزاع أول إضراب معروف لنا فى تاريخ الحركة العمالية الوطنية المصرية .

كان عدد نفوس بور سعيد التى نشأت بالنظر لإنشاء قناة السويس قد بلغ فى عام ١٨٨٢ حوالى ١٧ ألف نسمة ، منهم ٣١٣٦ أجنبيا[٢١] . وكانت بورسعيد تزود

بالوقود والمياه والمواد الغذائية كل البواخر البحرية سواء المارة منها عبر قناة السويس أو السائرة على الخطوط التى تربط موانئ البحر الأسود وشرق البحر المتوسط مع موانئ أوروبا وأمريكا . وكان يجرى فى بور سعيد أيضا تحويل البضائع من سفينة إلى أخرى[٢٢] . وكان هذا الميناء يخدم يوميا ما لا يقل عن ١٠- ١٥ سفينة[٢٣] .

وبالإضافة إلى مرسى السفن الكبير كانت فى بور سعيد ممثليات للشركات والوكالات التجارية الأوروبية والشركات البحرية وحوض كبير للسفن وورشات لشركة قناة السويس ، حيث كان يجرى أحيانا تصليح معقد للسفن ، كما كان فيها مصنع غازى صغير ومعامل لانتاج الجليد والمشروبات والمياه الغازية وما إلى ذلك . على هذا النحو كان نشاط الميناء التجارى يحدد طابع المدينة الاقتصادى فقد ذكر أحد الرحالة الروس أن المدينة «تعيش بالكاد على ما ينجم من أنشطة أوجدتها السفن الراسية فى الميناء»[٢٤] .

وكان يعمل فى الميناء بضع مئات من عمال ورش التصليح التابعة لشركة قناة السويس ومرشديها البحريين وطواقمها الأخرى ، وعدد غفير من عمال المستودعات والوقادين وجرافى الفحم الذين كانت تستأجرهم السفن الأجنبية من بور سعيد إلى عدن ذهابا وإيابا ، وكذلك عمال الزوارق وأخيرا الحمالين ، وكان عدد هؤلاء الأخيرين كبيرا بصفة خاصة ويبلغ فيما يبدو ، ما لا يقل عن ٢-٣ آلاف شخص[٢٥] . «حشد من العمال» هكذا وصف سكالكوفسكى[٢٦] سكان المدينة . وكانت أعمال التفريغ والتحميل الشاقة من نصيب المصريين بالدرجة الأولى . . «إن السودانيين والفلاحين والعرب والزنوج مشغولون بتفريغ وتحميل الفحم من الصباح إلى المساء ،- وهو عمل بالغ الضرر لا تتحمله حتى أشد الرئات قوة ومتانة - هكذا مَثُل حمالو بور سعيد أمام عينى رحالة روسى آخر[٢٧] .

وعلى الرغم من عزلة بور سعيد الجغرافية النسبية عن باقى مناطق مصر ، كان هذا العصب المركزى الزاخر بالحياة فى منطقة قناة السويس يتجاوب تجاوبا حساسا

مع كل الأحداث الجارية فى مصر وما حولها . وكان هذا الأمر بالنسبة للفترة التى نحن بصددها أكثر وضوحا ، ذلك أن البلدان الغربية ، وبالدرجة الأولى إنجلترا وفرنسا ، كانت تستثير المشاعر بشكل مفتعل حول قناة السويس ، وتلصق بأنصار عرابى تهمة كتم نوايا ترمى إلى تعطيلها كى يتسنى لهم بذلك إلحاق ضرر جسيم بالتجارة الدولية . ولكن تجدر الإشارة ، دون إقلال من أهمية الممهدات السياسية الداخلية والخارجية للنزاع الطبقى فى بور سعيد ، إلى أولوية العوامل الاقتصادية فى تكوين بنية العمال الأجراء المصريين المرتبطين بالإنتاج الرأسمالى الاستعمارى الكبير الذى تمثل بصفة خاصة فى شركة قناة السويس .

فى مطلع عام ١٨٨٢ حدث تدهور ملحوظ فى ظروف حمالى بور سعيد المصريين وأوضاعهم المادية ، ترك أثرا فى أجورهم انخفاض سعر الفحم الإنجليزى فى موانى حوض البحر الأبيض المتوسط نتيجة انخفاض أسعار نقله من إنجلترا[٢٨] . وفى الوقت ذاته ارتفعت أسعار المواد الغذائية المرتفعة أصلا[٢٩] مقارنة بعام ١٨٨١[٣٠] ، نتيجة انتشار وباء الكوليرا فى بلدان الشرق المتوسط التى كان يجلب منها إلى بور سعيد جزء كبير من المواد الغذائية[٣١] .

وأدى انخفاض قيمة الفحم وأسعار نقله ، وانخفاض أجور العمال من جهة ، وتنامى عدد البواخر الجارى تقديم الخدمات لها ، وبالتالى حجم ما ينفذ من أعمال من جهة أخرى ، إلى تعاظم مجهود عمال التفريغ والتحميل . وكانت شركات وكلاء الشحن أو مستلمى الشحن - هكذا كانت تنعتهم الصحافة الإنجليزية والفرنسية - تدفع لقاء نقل الطن الواحد من الفحم فرنكا واحدا أو ٤ قروش تقريبا[٣٢] . وأشار من عاصر هذه الأوضاع إلى أن معظم عمال الفحم الذين كانوا ينقلونه فى زنابيل كبيرة وزن كل منها ٢٥ كغم[٣٣] ، لم يكن يتقاضى الواحد منهم أكثر من ٦ قروش فى اليوم ، رغم أنهم كانوا ينقلون بضعة أطنان فى اليوم الواحد[٣٤] . وكان جزء كبير من أجورهم يستقر فى جيوب الشيوخ المتعهدين ، إذ كان حمالو

بورسعيد ينتظمون فى تجمعات نقابية يرأسها ما يسمى بـ «مكاتب الفحم» التى يتولى أمرها الشيوخ الذين يطلق عليهم أحيانا نعت «الكوماندية»[٣٥] . وكان هؤلاء يعينون ويفصلون من مناصبهم بأمر وكلاء الشحن بموافقة محافظ بور سعيد المصرى . ولكن لم تكن هناك رقابة محكمة من قبل سلطات الدولة على نشاطهم .

وبعد الفراغ من العمل كان الشيوخ أصحاب العقود يتقاضون من الوكلاء الذين استأجروهم مكافآت يومية قدرها ٥-١٠ قروش لقاء تجهيزهم باليد العاملة[٣٦] . وكان هؤلاء الوسطاء ، عادة ، يستحوذون على جزء كبير من الأموال المخصصة للعمال . وكانت هذه الممارسة تؤدى إلى استغلال مزدوج لعمال الفحم من قبل الشركات الرأسمالية الغربية ومن العناصر الطفيلية المحلية ، أى الشيوخ . ولهذا لم يكن من المصادفة أن يتقدم عمال الفحم المضربون بمطالب ضد هؤلاء أو أولئك من المستغلين .

وكان الدافع المباشر للإضراب هو قيام الحكومة المصرية بفرض ضرائب جديدة[٣٧] بسبب الأزمة المالية النقدية الشديدة التى تقع جريرتها على المراقبين الأوروبيين وأوساط رجال الأعمال الذين كانوا يمسكون بزمام التجارة والمالية فى مصر[٣٨] . وأستغل شيوخ النقابات زيادة الضرائب للقيام بتحايلات جديدة على أجور الحمالين التى كانت خاضعة أصلا لضرائب عالية . وتفيد بعض المعطيات بأنها كانت تشكل ١٢ بالمئة من الأجور[٣٩] .

فى أواخر آذار (مارس) ١٨٨٢[٤٠] تقدم عمال الفحم فى بور سعيد إلى الشركة الإنجليزية (يبدو أنها كانت «وورمز جوس أند كومبنى» ، وهى أكبر دار تجارية فى بور سعيد)[٤١] بشكوى طالبوا فيها برفع تعرفة نقل الفحم[٤٢] إلى الضعف وإلغاء مكاتب الفحم . ورفضت إدارة الشركة مطلبى العمال كليهما عندئذ كف عمال الفحم عن العمل وأعلنوا الإضراب . ومنيت بالفشل محاولات المتعهدين استخدام عمال المستودعات الذين رفضوا الاستجابة للإضراب[٤٣] . بينما قام عمال الفحم

المضربون بعد أن أجهضوا جهود المتعهدين ووكلاء الشحن الرامية إلى إيجاد بديل لهم برجم أحد أمقت الشيوخ بالنسبة لهم بالحجارة . وكتبت الصحافة الأوروبية[٤٤] : أن أحداث شغب واسعة تسود المدينة . . . وما لبث أن انضم إلى الإضراب حمالو الشركات الأخرى . وبرغم الضغط الذى مارسه الشيوخ ومستلمو الشحن ، لم يتراجع العمال عن مطالبهم . وذهبت مساعى المحافظ لاقناع العمال أدراج الرياح هى الأخرى .

أدى هذا النزاع الطبقى الحاد إلى جعل رئيس الوزراء محمود سامى البارودى يذيع يوم ١ نيسان (أبريل) أمرا بتشكيل لجنة تحكيم حكومية[٤٥] . وكانت هذه اللجنة ، مثلما ذكرت الأهرام يوم ٢٥ نيسان (أبريل) ١٨٨٢ ، ملزمة بوضع قانون لعمال الورش يضمن لهم حقوقهم أمام الشركة المذكورة[٤٦] . فى الوقت ذاته قرر وكلاء الشحن الإنجليز ، بعد أن فشلوا فى العثور على كاسرى إضراب محليين ، جلب عمال من باقى موانئ البحر الأبيض المتوسط . ولكن بسبب خشيتهم من أن يؤدى جلب اليد العاملة الأجنبية إلى اضطرابات أوسع نطاقا ، قاموا بإبلاغ أ . ماليت ، القنصل العام البريطانى فى مصر ، الذى قام يوم ٨ نيسان (أبريل) بزيارة محمود سامى البارودى ، وحصل منه على تأكيد بعدم وجود مخاوف فى هذا الصدد . كما أبلغ القنصل العام بأن لجنة قد أرسلت إلى بور سعيد لحل المسألة موقعيا[٤٧] .

بعد مرور فترة من الوقت على وصول اللجنة الحكومية إلى بور سعيد لاحت معالم حل وسط بين عمال التحميل وأرباب العمل . وتمثل هذا الحل فى أن أرباب العمل وعدوا فى حالة خروج الحمالين إلى العمل بتلبية مطالبهم ، وباشر العمال - بانتظار قرار اللجنة وحتى تسوية النزاع - فى تفريغ وتحميل الفحم بالتعرفة السابقة . . لقد انتهى الاعتصام بين الحمالين ، وباشر العمال العمل على أساس الأجور السابقة بانتظار حل الخلاف[٤٨] .

توقف الإضراب يوم ١٣ نيسان (أبريل) ، لكن النزاع ظل بلا تسوية . وواصلت اللجنة عملها طوال شهر تقريبا وخلصت إلى نتيجة مفادها أن العمال يجب أن يتقاضوا لقاء تحميل الطن الواحد من الفحم مبلغ ١ فرنك و ١٣ سنتيما (٤ر٤ قروش) أى أكثر بـ ١٣ سنتيما فقط ، أو ٥ر٠ قرش من التعرفة السالفة[٤٩] . أما عمال التحميل فقد طالبوا بأجر مضاعف[٥٠] . عدا عن ذلك ، اقترحت اللجنة بعد اطلاعها على ظروف عمل الحمالين إصدار قانون من شأنه أن ينظم العلاقات بين العمال والشركات الأجنبية .

ورفضت إدارة «وورمز ، جوس أند كومبنى» قرار اللجنة بشأن زيادة تعرفة نقل الفحم . علاوة على ذلك ، بعثت الدور التجارية فى أوروبا الغربية بممثليها إلى مالطا كى ينقلوا منها بضع مئات من العمال بغية ممارسة ضغط بذلك على عمال التحميل المصريين . ونتيجة تصلب موقف عمال الفحم الذين شجعتهم مساندة اللجنة الحكومية وقراراتها ، وافق وكلاء الشحن على إلغاء «مكاتب الفحم» ورفع أجور العمال مباشرة ، لكنهم رفضوا تلبية مطلب زيادة التعرفة[٥١] ، معلنين أن التعرفة مرتفعة أصلا . وعلى هذا النحو استطال أمد النزاع[٥٢] .

فى هذه المرة لم يتسن لحمالى بور سعيد تحقيق تلبية تامة لمطالبهم ، علاوة على ذلك ، سرعان ما اضطرت حكومة البارودى التى كانوا يرون فيها مجيرا لهم إلى الاستقالة فى ٢٦ أيار (مايو) . وعلى الرغم من أن الجناح الراديكالى من الوطنيين المصريين بزعامة أحمد عرابى كان لا يزال القوة الحاسمة فى مصر ، فقد أثر خطر التدخل الأجنبى المسلح الذى خيم على البلد تأثيرا مباشرا على النزاع فى بورسعيد . وفى هذه الظروف رفضت الشركات تلبية مطلب العمال الأول ، أى إلغاء «مكاتب الفحم» . وتقويما للموقف الناشئ فى المدينة خلال ذلك الوقت كتبت صحيفة الأهرام يوم ٢٤ أيار (مايو) أنه لا بد من حل وسط ، وإلا سيؤول الأمر مرة أخرى إلى مجابهة[٥٣] .

بعد وصول أسطول دول أوروبا الغربية إلى الإسكندرية فى أواسط أيار (مايو) ١٨٨٢ أدى خطر الاحتلال الواضح إلى التفاف الأغلبية الساحقة من المصريين حول عرابى وأنصاره . وجرى على قدم وساق العمل على إقامة التحصينات وصنع الأسلحة وتصليحها وتخزين المؤن . ويستدل من المعطيات الأرشيفية التى أجرتها لطيفة سليم أن عملية بناء المنشآت الدفاعية فى كل مكان قد شارك فيها «عمال البناء والنجارة والخراطة والرخام والصب وعمال العديد من الاختصاصات الأخرى»(٥٤) . على سبيل المثال ، قاموا - تحديدا - بترميم التحصينات القديمة وإقامة أخرى جديدة فى القاهرة ، فى منطقة جبل المقطم(٥٥) . وكلما اقترب خطر الاحتلال انخرط الأهالى بمزيد من النشاط فى الاستعداد لصده . واكتسبت نضالات الشعب الوطنية أبعادا خاصة بعد إنزال القوات البريطانية فى الإسكندرية . . . فى قلعة القاهرة يجرى العمل ليل نهار . . . إذ يقوم قرابة ألفى عامل بصنع الخراطيش . . . وتعمل ورشة المدافع هى الأخرى بطاقتها الكاملة . . . هذا ما بثه يوم ٢٠ آب (أغسطس) جون نينه ، مراسل عدة صحف فرنسية(٥٦) . وأشارت الصحافة المصرية فى ذلك الوقت إلى أن عمال الورش والمعامل الحربية «يعملون الآن ليل نهار وبمثابرة أكبر مما فى الماضى»(٥٧) . وإلى جانب العمال المضطلعين بإقامة الاستحكامات فى مشارف القاهرة - شبرا والعباسية - كان يزاول العمل عدد غفير من أعضاء أسرهم(٥٨) .

بيد أن الإسهام البدنى أو المادى ليس هو وحده الذى يسم مشاركة العمال الأجراء المصريين فى صد العدوان البريطانى ، فقد كان مستوى نشاطهم الاجتماعى والوطنى يتيح لهم الاضطلاع بعمل تحريضى وتوضيحى بين الأهالى . مثلا ، قام خياطو بالإسكندرية بجمع تواقيع احتجاج على استقالة أحمد عرابى باشا ، وعلى تدخل الدول الغربية . وكان شيخهم حسن المصرى ملهما لهذه الحملة فى حى الجمرك الإسكندرانى . وأصبح سائق القاطرة محمد سليمان داعية لأفكار عرابى على الطرق الحديدية . ونظم العمال مسيرات جماهيرية تأييدا للانتفاضة وضد

تعسف الأجانب . فمن معطيات ل . سالم ، مثلا ، كان الإسكافيون وعمال المقاهى والخياطون يسيرون فى الشوارع مرددين : «يا الله يا جبار ، موّت جنود الكفار» .

وقدم الشعب الكادح لقيادته الوطنية معونة من نوع آخر أيضا . فبالنظر لكون الخزينة المصرية خاوية بفعل النهب الإمبريالى استجاب العمال والحرفيون لنداء حكومة عرابى وتبرع كل فرد منهم بـ ١٠ قروش . ورحب المصريون الفقراء ومتوسطو الحال من المستخدمين بقرار القيادة الوطنية القاضى بتخصيص ٥ بالمئة من الأجور لإغاثة اللاجئين من الإسكندرية والأماكن الأخرى التى احتلها العدو خلال المرحلة الأولى من الصراع مع العدوان البريطانى .

وأعرب الكثير من العمال عن رغبتهم فى التطوع فى الجيش الوطنى . وتلقى أحمد عرابى وهو يشرف على إعداد منظومة الدفاع فى كفر الدوار الكثير من البرقيات بهذا الخصوص . وقدم إليه من الفيوم وحدها ٤٠٠ شخص . ويستحق تقديرا وثناء خاصا موقف اتحادات السماكين والصيادين من بحيرة المنزلة . فقد اتخذت كل الإجراءات اللازمة لمنع الخصم من التوغل إلى عمق القوات المصرية المدافعة عن تحصينات ديب وجميل بين دمياط وبور سعيد . علاوة على ذلك ، وصل ٥٠٠ شخص من هذه الاتحادات إلى التحصينات المذكورة لإسناد الحاميات المرابطة هناك[٥٩] .

وفى وقت لاحق شارك الكثير من المدنيين مشاركة مباشرة فى العمليات الحربية وكتب الشيخ محمد عبده الذى كان شاهد عيان على المبارزة المدفعية فى الإسكندرية : «أن الرجال والنساء كانوا تحت وابل نيران القذائف الإنجليزية ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى من تبقى من المدفعيين الذين كانوا يطلقون النار وينشدون الأناشيد . . .» ونوه شاهد عيان آخر على قصف هذه المدينة بأن النساء والبنات والأبناء كانوا يقدمون للجنود الرابضين على القلاع القنابل والذخائر والدانات والبارود ، وكان بعض الأهالى يقومون بتلقيم المدافع وإطلاقها على السفن[٦٠] . وبعد

إنزال القوات البريطانية قام أهالى الإسكندرية وعددهم يبلغ ١٥٠ ألفا بمغادرة المدينة معبرين بذلك عن عمق مشاعرهم الوطنية[٦١] .

وبعد احتلال الإسكندرية فى ١٣ تموز (يوليو) رفض عمال الموانئ والسكك الحديد وغيرهم التعاون مع المحتلين (أى تقديم الخدمات لقواتهم ومعداتهم ووسائط نقلهم) ، مما أدى إلى مقاطعة تامة للقوات البريطانية . ويصلح مثالا على ذلك قرار عمال الفحم فى بور سعيد بالبدء بإضراب فورى : فقد رفضوا تحميل السفن الأوروبية بالفحم تعبيرا عن احتجاجهم على قصف الإسكندرية ، واستمر إضرابهم من ١١ إلى ١٦ تموز (يوليو)[٦٢] .

ويستدل من جميع الشواهد أن الإنجليز استخلصوا درسا من إضراب عمال الفحم فى بور سعيد فى ربيع عام ١٨٨٢ ، لهذا عندما خططوا تخطيطا بالغ الدقة لاحتلال مصر ، أعدوا لهذه العملية سلفا ما يلزمها من المعدات وطواقم الخدمات . فعلى وجه التحديد اشترت الحكومة البريطانية لأغراض بعثتها المسلحة ٥ قطارات يتألف كل منها من ١٢ عربة ، وأرسلت من إنجلترا «ستة كيلو مترات ونيف من القضبان الحديدية ولوازمها و ٢٥٠ فردا من المهندسين والعمال»[٦٣] . وكان لدى الفصيل الهندى ٣٥٠٠ عامل[٦٤] . رغم كل ذلك اصطدمت الحكومة البريطانية منذ البداية بجملة من الصعاب فى تأمين اليد العاملة . على سبيل المثال ، أعلن جزء من عمال السفن الهنود ، وهم من أبناء المناطق الساحلية الجنوبية الغربية من شبه القارة الهندية ، ومعظمهم من المسلمين الذين استأجرتهم حكومة الإمبراطورية للعمل على البواخر التى استأجرتها لغرض تقديم الخدمات للعمليات فى مصر من شركة «بينينسيولر أند أورينتال كومبنى» الإنجليزية الخاصة ، عن رفضهم الإبحار من إنجلترا تعبيرا عن التضامن الإسلامى . «وحرمت البواخر من طواقمها فى أحرج لحظة . ورغم أن العمال الهنود المسلمين عادوا إليها فى وقت لاحق ، فقد فضلت الحكومة البريطانية أن تعمل على وسائط النقل طواقم مؤلفة حصرا من بحارين إنجليز»[٦٥] .

وعندما وطأ المحتلون الأرض المصرية اصطدموا بالكثير من الصعاب ، منها شحة النقل بالسكك الحديدية للتوغل فى عمق البلد ، وعدم صلاحية الطرق الحديدية ومعداتها . وكان عمال سكك الحديد والقوات المصرية يفككون القضبان وينسفون طرق السكك الحديدية ويختطفون القاطرات وعربات الركاب والشحن ويتلفون معدات السكك الحديدية[٦٦] . وفى الإسماعيلية عثر الإنجليز على قاطرة قديمة لا تكاد تكون صالحة ، ولهذا «كانوا مستائين جدا من نشاط قطاع سكة حديد الإسماعيلية – القصاصين»[٦٧] . ومع توفر قاطرتين أخرتين واهنتين جلبتا من إنجلترا ، لم تتمكن القيادة البريطانية من ضمان تجهيز قواتها على الوجه الأوفى . ولم يتسن للإنجليز ، إلا بوجود قناة لمرور السفن ، نقل الذخيرة والمواد الغذائية والعلف وما يلزم للمعركة الحاسمة عند التل الكبير[٦٨] بواسطة صنادل تجرها لنشات . وبذل عمال سكك الحديد المصريون كل ما فى وسعهم لإعانة أهالى الإسكندرية على مغادرة المدينة بهدوء يوم ١١ تموز (يوليو) ، أى فى يوم قصف المدينة ، علما بأنهم أجلوا أهالى الإسكندرية إلى القاهرة والمدن الأخرى بالمجان[٦٩] .

كانت أبعاد تعطيل العمال للنقل بالسكك الحديد وطرق المواصلات ، بما فى ذلك فى منطقة قناة السويس كبيرة جدا ، واستمر تأثيرها حتى بعد احتلال مصر . وكانت أعمال الإرباك والتعطيل التى استهدفت السكك الحديدية هى بالذات ما يفسر سلسلة التفجيرات فى محطة القطار بالقاهرة يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢ ، التى تم فى خلالها تدمير ١٠٨ مقطورات محملة بالذخائر ومصرع بضع عشرات من الأشخاص[٧٠] . وجرت إعادة جزء من الفرقة الأجنبية إلى إنجلترا بعد «تهدئة» مصر ببطء شديد نتيجة «شحة وسائل السكك الحديد اللازمة لنقل القوات من مناطق مصر الداخلية»[٧١] . وجرى كل هذا رغم أن المحتلين استولوا فى وقت لاحق على الكثير من القاطرات والعربات ، وجلب قدر آخر منها من إنجلترا ، بينما قامت فرق تصليح أرسلت من دول المتروبول بإعمار الطرق والمعدات المعطلة . بيد أن

أعمال التخريب التى استهدفت السكك الحديدية استمرت حتى بعد ذلك الحين . ولم تنتظم حركة القطارات بعض الشيء إلا فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٨٢ . ولكن حتى فى ذلك الوقت كانت تتعالى أصوات تطالب إدارة السكك الحديدية «اتخاذ تدابير عاجلة» بحق الطواقم التى كانت تبدى بشكل واضح عدم الرغبة فى ممارسة العمل الروتينى ، وتحاول قدر الإمكان إحباط هذا العمل[٧٢] .

وكان عمال ميناء الإسكندرية قد سبقوا عمال السكك الحديدية فى الالتحاق بالنضال ضد احتلال البلد على يد الفرقة الأجنبية البريطانية وسياسة الخديوى توفيق الخيانية . فبعد إعلان مقاطعة المحتلين قبل إنزال القوات فى المدينة ، غادر جزء كبير من المرشدين البحريين الإسكندرية برفقة الجيش المصرى : « . . . لقد غادر كل السكان العرب المدينة مع القوات المصرية . ولم يعد ممكنا الآن العثور على عمال . ولم يبق من ٤٠ مرشدا بحريا سوى ثلاثة ، وحتى هؤلاء ظلوا لأنهم كانوا يعملون على سفن حربية أوروبية»[٧٣] . وكف عن العمل عمال الزوارق وعمال اللنشات الذين كانوا ينقلون الفحم والشحنات من البواخر إلى الساحل وبالعكس وكذلك عمال المستودعات والحمالون ، إلخ[٧٤] . وكانت كل الشركات التجارية الأجنبية العاملة فى الإسكندرية ، رغم ما تعرضه من أجور مرتفعة ، تعانى مصاعب جمة بسبب شحة اليد العاملة . وكان وكلاؤها يراجعون المكاتب الرئيسية بطلب أن تكون السفن التجارية المتجهة إلى الإسكندرية محملة باحتياطى كامل من الفحم يكفى لطريق عودتها أيضا . ورفض العمل أيضا عمال سفن شركة «الخديوية» الحكومية لنقل الركاب والشحن والبريد . واستأنفت كل الشركات الأجنبية مع حلول يوم ٢٨ تموز (يوليو) رحلاتها باستثناء بواخر «الخديوية» التى لم تستطع الخروج إلى البحر لخدمة الخطوط التى تربط مصر بموانى البحرين المتوسط والأحمر ، ذلك أن المتوفر من البحارة وعمال السفن لم يكن يكفى إلا لسفينتين فقط[٧٥] .

وكانت الأمزجة المناوئة للإمبريالية وللأجانب تسود بين عمال ومستخدمى الفروع والمؤسسات الأخرى . فقد أعلن المقاطعة عمال المطابع القائمة بإصدار الصحف باللغات الأجنبية . مثلا ، لم تصدر صحيفة «فار دى الكساندرى» إلا بصفحة واحدة لأنه «لم يبق فى المطبعة سوى عاملين»[٧٦] . وقد أفادت الصحيفة المذكورة بأن «فخامة على باشا مبارك (كان وزيرا للشئون الاجتماعية فى وزارة شريف باشا الرابعة التى شكلت فى ٢٠ آب ١٨٨٢) راح بعد عودته إلى القاهرة يجد فى البحث عن مستخدمى وزارته الذين ساندوا زعيم المتمردين خلال الأحداث الأخيرة»[٧٧] . وقاطع خبازو الإسكندرية أيضا المحتلين والخديوى وأفراد حاشيته الذين كانوا موجودين آنذاك فى الإسكندرية . إذ كان الخبازون ينتجون من الخبز ما يكفى بالضبط لحاجة القوات المصرية ثم يقومون بنقله ، رغم المخاطر ، عبر خط الجبهة إلى كفر الدوار ، حيث يربض الجيش الوطنى[٧٨] .

وتستحق اهتماما خاصا مساهمة فصائل كثيرة من العمال الأجراء المصريين العاملين فى منطقة قناة السويس فى النضال المناهض للاستعمار . فقد أقدمت القيادة البريطانية حين اصطدمت بمقاومة الجيش المصرى الضارية ، وخشية تعذر اختراق تحصيناته عند مشارف الإسكندرية ، على تحويل الضربة الرئيسية إلى جناح القوات المصرية من جهة قناة السويس «المحايدة» . وفى ٣ آب (أغسطس) قامت القوات الأنجلو - هندية بإنزال فى السويس . فغادر الأهالى المدينة[٧٩] ، بينما أعلن عمال شركة قناة السويس المصريون الإضراب احتجاجا على الغزو الإنجليزى[٨٠] .

وأثارت بور سعيد مخاوف جادة لدى المحتلين بسبب الإضراب القريب العهد الذى ارتدى طابعا واضح العداء للإنجليز . عدا عن هذا ، كان بإمكان المحتلين أن يعلموا بما لدى عمال بور سعيد من أمزجة قوية معادية للإنجليز . أخيرا ، من أقوال محافظ قناة السويس إسماعيل حمدى باشا ، الذى اضطر بسبب موقف أهالى بورسعيد المعادى له إلى تمضية أربعة أسابيع على متن إحدى السفن الحربية

البريطانية قبل استيلاء المحتلين على المدينة[٨١] . وكان بمقدور الإنجليز أن يستشفوا مزاج عمال بور سعيد كذلك من إضراب عمال إدارة حرس السواحل فى المدينة . فقد رفض هؤلاء تحميل بالات البضائع معلنين الإضراب[٨٢] .

وكلفت الحكومة البريطانية سفيرها فى الآستانة اللورد دوفرين باستئجار حمالين أتراك لسد احتياجات العملية المقبلة[٨٣] . فوصل بور سعيد ١٥٠ حمالا على أثر الاحتلال مباشرة يوم ٢٠ آب (أغسطس) ، وفى نفس اليوم استولت قوات الإنزال الإنجليزية على الإسماعيلية[٨٤] .

كان الحى العربى فى مدينة بورسعيد يكاد يكون مهجورا تماما ، هذا ما نقله يوم٢١ آب (أغسطس) مراسل التايمز الإنجليزية من بور سعيد[٨٥] . فقد غادر المدينة سكان هذا الحى ، ومعظمهم من العمال ، احتجاجا على الاحتلال[٨٦] . وقبل ذلك ، كما أفاد المراسل نفسه ، كان البوليس قد اعتقل عددا من العرب بسبب تهديدات وإهانات موجهة للإنجليز[٨٧] . واتخذ الإنجليز تحوطا لهجوم من طرف من تبقى من السكان العرب ، كل تدابير الحذر والحيطة : «لقد نصبت مدافع رشاشة فى أماكن عديدة من الشارع العريض الذى يفصل الحى العربى عن الشطر الأوروبى من المدينة»[٨٨] .

وفى ليلة ٢٠/١٩ آب (أغسطس) غادر حمالو بور سعيد المدينة قبل حدوث الإنزال ، واتجهوا نحو حصن الجميل الواقع على لسان ضيق يفصل بحيرة المنزلة عن البحر الأبيض المتوسط ، على بعد ٧ كيلو مترات عن بورسعيد . فأرسلت القيادة البريطانية إلى الحصن الذى كان يدافع عنه ١٢٠٠ من الضباط والجنود المصريين المدرعة «نورثومبرلاند» بغية وقف تدفق عمال الفحم العرب الخارجين من بورسعيد[٨٩] . عدا عن ذلك ، أضرب عمال البوارج والكراكات التابعة لشركة قناة السويس والتى كانت تقوم بأعمال وقائية فى القناة[٩٠] .

وعلى الرغم من جلب عمال أتراك[٩١] ، وكذلك هنود ، ظل الإنجليز يعانون

نقصا حادا فى الحمالين . وحتى المكافأة الكبيرة ، وقدرها ١٠ شلنات ، أو ٥٠ قرشا فى اليوم[٩٢] ، لقاء تفريغ العدد والذخائر والمواد الغذائية اللازمة للفرقة الأجنبية البريطانية ، لم تمكنهم من شراء ذمم الأغلبية الساحقة من الحمالين المصريين . وقاطع حمالو بور سعيد الذين اختبأوا - فيما يبدو- فى حصن الجميل ، وكذلك فى ديب ودمياط ، عروض المحتلين بالتعاون معهم . وتتوفر كل المسوغات للاعتقاد بأن عمال بور سعيد الكثيرى العدد من ذوى الميول الوطنية قد شدوا فى عضد المدافعين عن حصنى الجميل وديب . فقد صمد جنود وضباط هذين الحصنين المصريون فترة أطول من المدافعين عن سائر القلاع الأخرى ، ولم يستسلموا إلا بعد دخول القوات الإنجليزية إلى القاهرة واعتقال عرابى وأنصاره . ولم يتمكن المحتلون من إرغام المدافعين عن جميل على الاستسلام يوم ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢[٩٣] ، إلا بعد أن حشدوا عند الحصن مدرعتين وأربعة من زوارق السواحل . واستمر صمود دمياط ، إذ لم يكن أهاليها - ومعظمهم من العمال والحرفيين - يبخلون بشىء فى سبيل النصر . فقد بعث أحد قادة الانتفاضة ، وهو عبد العال حلمى ، رئيس حامية دمياط بالبرقية التالية إلى القاهرة : «أن جميع الأهالى يساعدوننا» . وكانت المشاعر الوطنية فى هذه المدينة أوضح منها فى أى مكان آخر ، باستثناء بور سعيد . فاحتجاجا على العدوان هاجم أهالى دمياط مبنى القنصلية البريطانية وحطموا نوافذها ومزقوا العلم البريطانى وداسوه بأقدامهم[٩٤] . وبعد احتلال البلد قدم الإنجليز المشاركين فى الهجوم للمحاكمة[٩٥] .

وبعد سقوط الجميل ودمياط فى (٢٣ أيلول (سبتمبر) ظلت بور سعيد معقل المقاومة الوحيد[٩٦] . ولعب الدور الأساسى خلال ذلك نفس عمال الفحم الذين عادوا إلى بور سعيد بعد تهدئة الحالة . هذا ما نقله فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) مراسل التايمز الإنجليزية من بور سعيد ، مبلغا باستمرار إضراب عمال الفحم العرب المحليين فى المدينة[٩٧] . وفى واقع الأمر لم يتوقف النزاع بينهم وبين وكلاء الشحن الأجانب منذ آذار (مارس) ١٨٨٢ . وذكرت الصحافة المصرية فى

أواسط تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٨٢ أن « . . . واقع الأشياء هذا (أى الإضراب) مستمر منذ بضعة أشهر . . . وليس هناك حتى الآن أى تقدم فى الخلافات بين العرب ومستلمى الشحن . . . ومهما يكن من أمر ، يجدر أن يتمنى المرء إيجاد حل للمسألة التى تفصل بين مستلمى الشحن والعمال المحليين ، إذ كانت مئات عديدة من هؤلاء العمال يعيشون مرتاحين بعملهم ، أما الآن فمن المحتمل جدا أن جزءا كبيرا منهم يعانون الفاقة . ومن المؤسف بعد هذا القدر من محاولات المصالحة التوصل إلى نتائج مؤسفة تزيد من شدة الخلاف . ويبدو أن اللجنة التى عينت فى حينها للتحقيق لم تتمكن من تذليل كل دافع من عدم التفاهم المتبادل»[٩٨] .

واكتسب نضال الحمالين المصريين فى أيلول – تشرين الثانى (سبتمبر – نوفمبر) ١٨٨٢ من جديد ، وكما كانت الحال فى ربيع العام نفسه ، أبعادا واسعة . واحتفظ العمال بمطالبهم السالفة وهى : إلغاء مكاتب الفحم ، ورفع أجور الحمالين من قبل أرباب العمل مباشرة ، وكذلك مضاعفة تعرفة العمل العاجل وغير المقرر نهارا . عدا عن ذلك ، رفض الحمالون العمل ليلا[٩٩] .

ولكن إذا كان أرباب العمل فى ربيع ذلك العام محدودى الإمكانيات إلى حد ما فى اتخاذ تدابير فورية وحاسمة ضد المضربين ، وكانوا مضطرين إلى تقديم تنازلات ولو جزئية ، فلم يعودوا الآن يتحرجون فى استخدام أقذر الوسائل ، وبات بمقدورهم أن يفعلوا بالعمال الأصليين ما يحلو لهم . ولا يسع المرء إلا أن يندهش للبطولة والصمود والتفانى التى أبداها فى مثل هذه الظروف الشديدة الوطأة ، الميئوس منها تقريبا ، الحمالون المصريون الذين لم ينصهروا فى أتون المعارك الطبقية ، والذين كانوا تجسيدا لبواكير فصائل العمال الأجراء الوطنيين من النمط الرأسمالى .

ومثلما كان متوقعا ، جاء رد فعل وكلاء الشحن محدد المعالم ووحيد المدلول . فقد وصفت إدارة الدور التجارية مطالب العمال بأنها «أطماع مفرطة» ، ورفضت منح العلاوة التى قدرها ١٢٫٥ سنتيما ، معلنة أن فرنكا واحدا لقاء الطن يعتبر تعرفة

مرتفعة أصلا[١٠٠] ، وكافية تماما ، وأن العمل فى هذا الميناء يرتدى طابعا استمراريا ، وأن «العمال الأصليين» ينفذونه بسرعة مدهشة . أما فى الموانئ الأخرى التى تقدم خدماتها لعدد أقل من البواخر ، فى رأى وكلاء الشحن ، فالأجور أقل . وبطبيعة الحال لم يتطرق مستلمو الشحن خلال ذلك لا إلى امتداد يوم العمل ، ولا إلى كثافة العمل ، ولا إلى ظروفه التى «لا تتحملها حتى أكثر الرثات قوة ومتانة» . بعد ذلك تساءلت صحيفة «فاردى الكساندرى» ، ولعلها الصحيفة الأكثر وقارا آنذاك فى مصر : «كيف يمكن للعامل العربى المعروف بقناعته وزهده ، والذى ينفق على حياته جراء هذا الزهد قدرا أقل مما ينفقه زملاؤه فى الموانئ الأخرى ، ألا يكتفى حتى بأجر أعلى ؟ هذا هو السؤال المطروح فى الوقت الراهن !»[١٠١] .

وحين لم يستسلم العمال ، لجأت الشركات الأجنبية فى بور سعيد إلى إقفال باب العمل يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٨٢ . واضطلعت بتحميل الفحم طواقم السفن ، أما أغلبية عمال الفحم فقد غادرت إلى دمياط[١٠٢] . وتجدر الإشارة إلى أن قباطنة السفن كانوا فى الماضى أيضا يستخدمون بحارتهم فى تحميل الفحم[١٠٣] . ولكنهم كانوا فى أغلب الأحوال يستخدمون المجهود الرخيص للغاية للحمالين المصريين الذين يستغلهم مستلمو الشحن الأجانب والوسطاء المحليون دون حياء . وفى الوقت ذاته لجأ أرباب العمل إلى وسيلة مجربة وهى استئجار كاسرى الإضراب . ففى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) وصلت إلى بور سعيد دفعة أولى من العمال قوامها ١٥٠ شخصا جلبوا عبر الإسكندرية من جميع أرجاء البحر المتوسط . وشكت الصحافة المحلية من أن هذا العدد من الحمالين لا يكفى بتاتا ، ومن أن العديد من البواخر أخذت تتجه إلى مالطا للتزود بالفحم . وبعد مضى أسبوع واحد بلغ عدد كاسرى الإضراب ٤٠٠ شخص[١٠٤] . وجرى استئجار الأوروبيين الذين حلو محل المصريين بنفس تلك الشروط التى رفضها العمال المحليون . بعبارة أخرى ، كان عليهم أن يتقاضوا فرنكا واحدا لقاء تحميل الطن الواحد و٨٥ سنتيما لقاء تفريغه . عدا عن ذلك ، وُعِد كاسرو الإضراب بأنهم سيتقاضون فرنكين يوميا فى الأيام التى لن يكون فيها ثمة عمل يزاولونه[١٠٥] .

ولأجل الإمعان فى إفزاع العمال المصريين طلب وكلاء الشحن من سلطات الاحتلال إرسال قوة عسكرية ، فى مسعى منهم إلى إرغام هؤلاء المصريين السكوت مرة واحدة وإلى الأبد ، بعد أن ظهروا فجأة على أرض مصر التى كان من المفترض أن تكون قد «استعمرت» ، ولا سيما فى منطقة قناة السويس « ضيعة» الرأسماليين الأوروبيين . وفى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) وصلت السفينة «إينفينسيبل» الحربية الإنجليزية إلى بور سعيد . ومراعاة لابعاد النزاع الطبقى فى هذه المدينة – الميناء المهمة – وامتداد أمده وصلابة موقف العمال ، قررت السلطات إبقاء السفينة فى بورسعيد طوال موسم الشتاء . وصمد المضربون لأكثر من أسبوع آخر ، لكنهم اضطروا فى آخر الأمر ، بعد أن وجدوا أنفسهم بلا مورد رزق ، إلى الموافقة على شروط الرأسماليين الأوروبيين . وانتهى الإضراب يوم ٢٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٨٢[١٠٦] . وكتبت «فاردى الكساندري»[١٠٧] :أن العمال الأصليين تراجعوا أخيرا ، وكسبت الدور التجارية «الدعوى» . وبالإضافة إلى الأسباب المذكورة أنفا التى ساعدت على وقف الإضراب[١٠٨] ، لا ينبغى أن ننسى سببا آخر هو الهزيمة الماحقة التى ألحقت إبان تلك الفترة بحركة التحرر الوطنى . إذ كان عرابى وأنصاره قيد التحقيق ولم يتبق على الجلسة الأولى للمحاكمة العسكرية سوى أسبوعين (٣ كانون الأول (ديسمبر) ، وفى ٢٧ منه كان زعماء الثورة برئاسة أحمد عرابى باشا يركبون البحر الأحمر فى الطريق إلى منفاهم فى سيلان[١٠٩] .

لقد أدى التوسع الإمبريالى الذى سرع من نضوج الكوادر الأولى من العمال الأجراء المصريين من النمط الرأسمالى ، فى التحصيل الأخير ، إلى بروز سريع أيضا لبواكير براعم الحركة العمالية . وجرى التعويض عن عدم اكتمال تكوين الفصائل الأولى من الكادحين الأجراء المصريين بعامل سياسى هو النهوض الجبار لحركة التحرر الوطنى . وكانت ثورة عرابى باشا هى تلك القوة المادية التى ساعدت العمال الأجراء على استعادة الذات والتحرك من مواقعهم الطبقية ضد الرأسماليين الأجانب . وعلى صعيد آخر ، كان نضال حمالى بور سعيد الطبقى موجها ضد

سماسرة تأجير العمال ، أى الشيوخ ، واكتسب طابع التمرد العفوى مع استخدام العنف فى النضال ضد ظروف ما قبل الرأسمالية العامل الأجير المنزوع الحرية .

لقد أدت هذه العملية ، أى تكون الفصائل الأولى من العمال الأجراء الوطنيين من النمط الرأسمالى قبل مائة وعشرين عاما ، إلى نشوء جملة من أشكال النضالات الطبقية المبكرة للكادحين الأجراء ، وهى حركة الالتماسات وعرائض الاحتجاج والإضرابات المقرونة بطرح مطالب اقتصادية وإضرابات المقاطعة . فى الوقت ذاته اتضح أن العمال ، رغم قلة عددهم وضآلة خبرتهم كانوا أكثر المناضلين من أجل التحرر الوطنى صمودا وثباتا . فقد واصلوا مقاومة المحتلين طوال شهر ونصف الشهر بعد استسلام القوى الوطنية الأخرى ، أى الفلاحين والإقطاعيين والحرفيين والعناصر البرجوازية الحديثة العهد .

الهوامــش

(١) (بشير أوروبا) . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٢ ، العدد ٢ ، ص ٩٠٤ - ٩٠٥ .

(٢) (قضايا فكرية) ، القاهرة ، العدد ٥ ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ - ١٧ .

(٣) احتسبت من : أرشيف سياسة روسيا الخارجية (أ . س . ر . خ) ، موسكو ، الأرشيف السياسى ، أضبارة : رقم ٨٣٢ ، ١٨٩٤ ، الصحيفة ٢٥٢ ؛ نفس المصدر ، القنصلية العامة فى مصر ، أضبارة رقم ٣٢٥ ، ١٨٩٤ ، الصحيفة ٢٦ ؛ (المجموعة البحرية) .

(م . ب) . سانت بطرسبورغ ، العدد ٢ ، الوقائع البحرية ، ٨٧٧ ، ص ٥٣ ؛ Statistique de l' Egypte 1873, Le Caire 1873, pp. 177 - 178, 185 - 187; Statistical Year Book of Egypt for 1909, Cairo 1909, p. 130, Annuaire Statistique de l' Egypte 1914, Le Cairc 1914, p. 219, 222, 224, 227; Mc-Coan G.C. Egypt as it is., N.Y., 1988, pp. 303 - 304, 404.

(٤) سولوغوب ف . أ . : مصر الجديدة ، سانت بطرسبورغ ، ١٨٧٠ ، ص١٩ ؛ سكالكوفسكى ، ك . انطباعات طريق فى أسبانيا ومصر وبلاد العرب ١٨٦٩ - ١٨٧٢ ؛ سانت بطرسبورغ ، ١٨٧٣ ، ص ٤٩ ؛ ديدلوف ف . مغامرات وانطباعات فى إيطاليا ومصر . ملاحظات عن تركيا . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٧ ، ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٥) سكالكوفسكى ، ك . : انطباعات طريق . . . ، ص ٨٠ .

(٦) روتشتاين ، ف . أ . : احتلال واستعباد مصر ، موسكو ، ١٩٥٧ ص ٦٨ .

(٧) رفعت السعيد : الاساس الاجتماعى للثورة العرابية . القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٧٧ .

(٨) احتسبت من : Artin Pacha Y., Essai Sur les Causes du Renchérissement de la Vie Matérielle au Caire dans le Courant du XIX Siécles (1800 à 1907), Memoires de l' Institut Egyptien, T.V., Fasc. 11. Le Caire, 1907, pp. 125, 127, 129 - 130.

(٩) Mc Coan, op. cit., p. 291

(١٠) Statistique de l' Egypte 1872, p. 212 نذكر للمقارنة أن الراتب السنوى للمراقب الإنجليزى فى ميناء الإسكندرية كان يبلغ ٩٧٥ جنيها مصريا ، أو ٢٦٧ قرشا فى اليوم «Egypt» Blue Book, 1882, No. 6. London 1992, p. 13

(١١) روتشتاين : المصدر السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ ، ٦٨ . .

(١٢) عن حركة الالتماسات قبل وفى إبان ثورة عرابى باشا ، انظر : أحمد عرابى . مذكرات عرابى ، القاهرة ، كتاب «الهلال» ، ١٩٥٣ ، العدد ٢٣ ، ص ٩٨ - ٩٩ ، ١١٣ - ١١٤ ؛ رفعت السعيد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ، ٨٤ - ٨٥ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ؛ كيلبيرغ ، خ . أ ، ثورة عرابى باشا فى مصر ، موسكو - لينينغراد ، ١٩٣٧ ، ص ٢٦ - ٣٠ ؛ الدكتورة لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٩٨ - ٣١١ ، ٣٤١ - ٣٤٣ ، ٤٣٧ ؛ W.S. Blunt, Secret. History of the English Occupation of Egypt, London 1907. pp. 305 - 307, 329

(١٣) رفعت السعيد : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(١٤) أندرييفسكى ، ف : مصر . الإسكندرية ، القاهرة ، ضواحيها ، الصقارة وشاطئ النيل حتى العتبات الأولى ، وصف رحلة فى عام ١٨٨٠ - ١٨٨١ . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٤ ، ص ١٥٩ .

(١٥) The Times, London 31 - 3 - 1879

(١٦) «صحيفة أوديسا» . أوديسا ، ١/٢٥ و ١٨٨٢/٢/٨ ؛ عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٣ - ١٠٥ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، انظر أيضا : لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ - ٣١٢ .

(١٧) الرافعى : المصدر السابق ص ٢٣٠ ، انظر أيضا عن التماسات العمال والحرفيين إلى البرلمان : لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٤١٧ .

(١٨) سليمان محمد النخيلى : الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٤ - ١٥ .

(١٩) محمد فهمى لهيطة : التاريخ الاقتصادى لمصر ، فؤاد الأول ، المجلد ١ ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٧٣ .

(٢٠) النخيلى : المرجع السابق ، ص ١٥ ؛ لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢- ٣٤٣ .

(٢١) Amici Bey, F. L, Egypte Ancienne et Moderne et Son Dernier Recensement, Alexandrie 1884, p. 80; Le Temps Paris 15 - IV - 1882

(٢٢) أرشيف الدولة المركزى للتاريخ ، (أرشيف التاريخ) ، لينينغراد ، الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ١١٧٤ ، ١٨٩٣ ، الصحيفة ٤٦ . النظام الداخلى لجمعية الملاحة والتجارة الروسية . سانت بطرسبورغ ، ١٨٧٩ ، ص ٣ - ٤ .

(٢٣) احتسبت من : أرشيف التاريخ ، الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ١١٧٤ ، ١٨٩٣ ، الصحيفة ٥٢ ؛ المجموعة البحرية ، ١٨٨٣ ، العدد ١٠ ، الأرشيف البحرى ، الصحيفة ٥٨ ؛ Statistical Year Book of Egypt for 1909, p. 147

(٢٤) ديلوف : المصدر السابق ، ص ٤٣٩ ؛ أنظر أيضا : أرشيف الدولة فى محافظ أوديسا (أرشيف أوديسا) ، أوروبا الصندوق١ ، القائمة ١٧ ، أضبارة رقم ٦٥ ، الصحيفة ١٠ - ١٣ .

(٢٥) بلغ عدد حمالى بور سعيد سنة ١٨٩٣ ، ٣٥٠٠ شخص (أ . س . ر . خ) ، القنصلية العامة ، القائمة ٨٢٠ ، أضبارة رقم ٣٢٤ ، ١٨٩٤ ، الصحيفة ٢٦) . يستدل من معطيات د . فارنى أن عدد الحمالين فى بور سعيد سنة ١٨٨٠ بلغ ٧ آلاف . وقد توزعوا فى فرق قوام كل منها ٥٠ شخصا . ونحن نرى الرقم ٧ آلاف مبالغا فيه ، انظر : Farnie D. A., East and West of Suez, The Suez Canal in History 1854 - 1956, Oxford, 1969, pp. 393, 401

(٢٦) سكالكوفسكى ، ك : قناة السويس وأهميتها بالنسبة للتجارة الروسية . سانت بطرسبورغ١٨٧٠ ، ص٧ .

(٢٧) راديه ، غ . أ ، ٢٣ ألف ميل على يخت «تمارا» ، رحلة الأميرين المعظمين الكسندر وسيرغى نيقولايفيتش عامى ١٨٩٠ - ١٨٩١ . المجلد ١ ، سانت بطرسبورغ ، ١٨٩٢ ، ص ٣٥ ؛ انظر أيضا : موردوفتسيف د . ل ، رحلة إلى الأهرام . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٣ . ص ١٠٣ ، أ . س . ر . خ ،

القنصلية العامة فى مصر ، القائمة ٨٢٠ ، أضبارة رقم ٣٢٤ ، الصحيفة ٢٦ .

(٢٨) مذكرة توضيحية مرفقة بتقرير الجمعية الروسية للملاحة والتجارة لعام ١٨٨٢ . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٣ ، ص ٣ وعلى العكس كانت أرباح الشركة العاملة فى منطقة قناة السويس تتنامى باطراد . انظر ، مثلا : The Economist, 8 - IV- 1882, p. 417, 15 - IV - 1882, p. 448

(٢٩) مثلا ، فى بداية ثمانينات القرن التاسع عشر كانت أسعار المواد الغذائية فى بور سعيد أعلى ٢-٣ مرات تقريبا مما فى سوق القاهرة ، إذ كان سعر الكيلو غرام الواحد من لحم البقر فى القاهرة ٤ر٤ قرش ، والكيلو غرام الواحد من الأرز ٣ر١ ، والكيلو غرام الواحد من الخبز ٠ر١ قرش أما فى بور سعيد فقد كان على التوالى ٥ر٧ و ٥ر٢ و ٥ر٢ قرش ، احتسبت من : أرشيف الدولة المركزى للأسطول البحرى (أ . د . م . أ . ب) ، الصندوق ٨٧٠ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٣١٨١ أ ، ١٨٨٠ ، الصحيفة ١٨ ، ٦٧ ؛ Artin Pacha, op. cit., p. 126 - 127, 130

(٣٠) مذكرة توضيحية . . . ، ص ٣ ، «م . ب» ، العدد ١٠ ، ١٨٨٣ ، القسم غير الرسمى ، ص ٦ .

(٣١) أرشيف أوديسا ، الصندوق ٥ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٣٨٨ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٧- ١٨ ؛ نفس المصدر : أضبارة رقم ٢١٠ ، ١٨٨٣ - ١٨٨٤ ، الصحيفة ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣٢) Le Phare d'Alexandrie, 19 - 20- XI. Alexandrie, p. 393.

(٣٣) أرشيف أوديسا ، الصندوق ٢٧٨ ، القائمة ٢ ، أضبارة ٣ ، ١٨٩٨ ، الصحيفة ١٦ .

(٣٤) كونداكوف ، ن ، رحلة إلى سيناء عام ١٨٨١ . أوديسا ، ١٨٨٢ ، ص٢ .

(٣٥) «الأهرام» ، ١٨٩٤/٥/٢٥ .

(٣٦) Baer, G., Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem 1964, pp. 72, 74

(٣٧) Le Temps, Paris, 4 - IV - 1882

(٣٨) تاريخ النضال التحررى الوطنى لشعوب إفريقيا فى العصر الحديث . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ٢١٠ .

(٣٩) «نوفوروسيسكى تلغراف» . أوديسا ، ١٨٨٢/١٢/٥ .

(٤٠) عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٩ .

(٤١) أ . س . ر . خ ، القنصلية العامة فى مصر . أضبارة رقم ٣٢٤ ، ١٨٩٤ ، الصحيفة ٢٣ - ٢٤ .

(٤٢) Le Temps, 4- IV- 1882

(٤٣) النخيلى . المرجع السابق ، ص ١٥ ؛ الغزالى . المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤٤) Le Temps, 4- IV- 1882

(٤٥) الغزالى . المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٤٦) مقتبس من : النخيلى ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٤٨) The Times, 8. IV. 1882, Le Temps, II- IV- 1882

(٤٨) The Times, 14- IV- 1882; Le Temps, 14 - IV- 1882

(٤٩) النخيلى : المرجع السابق ، ص ١٥ . يستدل من معطيات أخرى أن التعريفات رفعت بمقدار ٥ر١٢ سنتيم - Le Phare d'Alexandrie, 19 . 20- XI- 1882

(٥٠) Farnie, op. cit., p. 298

(٥١) النخيلى : المرجع السابق ، ص ١٥ ؛ الغزالى ، المرجع السابق ص٢٠ .

(٥٢) La Phare d'Alexandrie, 19 - 20- XI- 1882

(٥٣) مقتبس من : النخيلى : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٥٤) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٥٥) Le Temps, 28 - V-1882

(٥٦) John Ninet, Lettres de l'Egypte, 1879 - 1882. Textes Recueillir et Présénte pour Anouar Louca, Paris 1879, p. 195.

(٥٧) «الوقائع المصرية» ، ١٨٨٢/٥/١٥ . مقتبس من : لطيفة محمد سالم . المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٥٨) John Ninet, op. cit., p. 195

(٥٩) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣٥٤ – ٣٥٦ ، ٤٢٤ – ٤٢٥ .

(٦٠) مقتبس من : رفعت السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ ؛ لطيفة محمد سالم . المرجع السابق ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٦١) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣٥٨ . انظر أيضا لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول . القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٦ .

(٦٢) Farnie, op. cit., pp. 288 - 289

(٦٣) أرشيف الدولة المركزية للتاريخ العسكرى (أ . د . م . ت . ع) ، موسكو ، الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٣٩ ، ١٨١ .

(٦٤) المرجع السابق ، الصحيفة ١٤٣ .

(٦٥) المرجع السابق ، الصحيفة ١٣٥ .

(٦٦) أ . د . م . أ . ب ، الصندوق ٤٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٢٤ ، ٢٣٧ ؛ نفس المصدر ، الصندوق ٨٧٠ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ١٣١٨١ أ ، ١٨٨٢ الصحيفة ١٠٠ ؛ أ . د . م . ت ؛ الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ أضبارة رقم ٨٠٩ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٦٧ ؛ أ . د . م . ت . ع الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، الصحيفة ٧٧ ؛ (نيدزفيتسكى) . البعثة العسكرية الإنجليزية إلى مصر ، مجموعة عسكرية . سانت بطرسبورغ ، ١٨٨٢ ، العدد ٩ ، القسم ١١ ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ .

(٦٧) أ . د . م . ت . ع ، الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤١ ، ١٨٨٢ – ١٨٨٣ ، الصحيفة ٧٧ . كان فى مصر آنذاك ٢٤٠ قاطرة و ٦٠٠٠ مقطورة The Times, 22-VIII- 1882

(٦٨) أ . د . م . ت . ع ، الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم٤١ ، ١٨٨٢ – ١٨٨٣ ، الصحيفة ٧٧ .

(٦٩) لويس عوض ، الجزء الأول ، ص ٢٤٦ .

(٧٠) أ . د . م . ت . ع ، الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤١ ، ١٨٨٢ – ١٨٨٣ الصحيفة ٧٧ .

(٧١) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٢٤١ .

(٧٢) Le Phare d' Alexandrie, 30- IX- 1882; 3-X-1882

(٧٣) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٢٣ ؛ أ .د . م . ت . الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٨٠٩ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٥٥ .

(٧٤) أ . د . م . ت . الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٨٠٩ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٦٧ .

(٧٥) المرجع السابق ، الصحيفة ٥٤ ، ٦٧ .

(٧٦) Le Phare d' Alexandrie, 9 - 10- VIII- 1882

(٧٧) Ibid., 30- IX- 1882

(٧٨) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٧٩) أ . د . م . ت . ع . الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤١ ، ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ، الصحيفة ٣٩ ؛ أ . د . م . أ . ب ، الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٤٨ ؛ نفس المصدر ، الصندوق ٨٧٠ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ١٣١٨١ أ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٠٠ .

(٨٠) Farnie, op.,cit., p. 296

(٨١) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٦٩ .

(٨٢) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٨٣) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٢١٢ .

(٨٤) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٢١٢ .

(٨٥) The Times, 22-VIII- 1882

(٨٦) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٦٩ .

(٨٧) The Times, 22- VIII- 1882

(٨٨) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٧٢ .

(٨٩) «م . ب» ، ١٨٨٢ ، العدد ١٠ ، الوقائع البحرية ، ص ٩٣ .

(٩٠) انظر Farnie, op. cit., p. 297 ، لويس عوض . المرجع السابق ، ص٩١ - ٩٢ .

(٩١) عاد الحمالون الأتراك بعد إنتهاء العمل إلى الآستانة فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) ، حيث سلمهم ممثلو السفارة البريطانية ما استحقوه من نقود . أ . د . م . ت . الصندوق ١٠٧ القائمة ١ أضبارة رقم ٨٠٩ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ٧١ - ٧٢ .

(٩٢) أ . د . م . ت . ع . الصندوق ٤٠١ ، القائمة ٤ ، أضبارة رقم ٤١ ، ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ، الصحيفة ٢٩ ؛ أ . د . م . أ . ب ، الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٨٦ .

(٩٣) أ . د . م . أ . ب . الصندوق ٤١٠ ، القائمة ٢ ، أضبارة رقم ٢١٧٦ ، ١٨٨٢ ، الصحيفة ١٩٩ .

(٩٤) لطيفة محمد سالم : مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .

(٩٥) Le Phare d' Alexandrie, 9- XI, 18- XI- 1882

(٩٦) Farnis, op. cit., p. 298 ، لويس عوض . المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٩٧) The Times, 28- X- 1882

(٩٨) Le Phare d'Alexandrie, 19 - 20- XI-1882

(٩٩) Farnie, op. cit., p. 298

(١٠٠) فى مطلع السبعينات كانوا يدفعون ٩٠ سنتيما عن الطن الواحد من الفحم . أ . د . م . ت . الصندوق ١٠٧ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٤٩٣ ، الصحيفة ١٦ . وقد مضى وقت طويل منذ ذلك الحين ونما حد المعيشة الأدنى نموا جوهريا .

(١٠١) Le Phare d' Alexandrie, 19 - 20- XI- 1982

(١٠٢) Farnie, op. cit., p. 298, The Times, 28- X- 1882

(١٠٣) انظر ، مثلا ، أ . د . م . ت . الصندوق ٩٨ ، القائمة ١ ، أضبارة رقم ٢٨٥٩ ، ١٨٨١ – ١٨٨٢ ، الصحيفة ٩٦ .

(١٠٤) The Times, 14-XI-1882; Le Phare d'Alexandrie, 15, 19 - 20, 23- XI- 1882

(١٠٥) The Times, 14- XI- 1882; Le Phare d'Alexandrie, , 23- XI- 1882

(١٠٦) The Times, 14, 21, 22- XI- 1882

(١٠٧) Le Phare d'Alexandrie, 23- XI- 1882

(١٠٨) فسر العمال أنفسهم تراجعهم بالدرجة الأولى بوصول المنافسين ، أى العمال الأوروبيين .

(١٠٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٤١٥ ، ٤١٩ – ٤٢٣ .

الأمير عمر طوسون
ودوره
فى المسيرة الوطنية

د . يواقيم رزق مرقص

عضو اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر

الأمير عمر طوسون ودوره في المسيرة الوطنية

الأمير عمر طوسون هو الابن الثانى للأمير طوسون بن محمد سعيد بن محمد على ، وأمه هى الأميرة «بهشت خور» ، وجدته لأبيه هى الأميرة «ملك بير»[١] .

ولد فى الإسكندرية يوم الأحد ٥ رجب عام ١٢٨٩ هـ الموافق ٨ سبتمبر من عام ١٨٧٠ ، ولما بلغ الرابعة من عمره توفى والده فكفلته جدته لأبيه ، وأشرفت على تعليمه فدرس المبادئ من العلوم على يد المتخصصين من الأساتذة الأجانب فى مصر ، ثم ما لبثت أن أرسلته إلى سويسرا كى يستكمل دراسته ، فتخرج هناك ، وزار بعدها المجتمعات الأوروبية مثل : فرنسا وإنجلترا ، وتذوق حضارتها ، ووقف على ما وصلت إليه من تقدم فى مجالات الصناعة والزراعة والاجتماع ، وعاد إلى مصر مزودا بجرعات كبيرة من الطموح والفكر الغربى المتقدم ، مما كان زاده فى كل ما قام به من أعمال ، فضلا عن إجادته لعدة لغات سهلت عليه تذوق الثقافات المختلفة إذ أجاد الإنجليزية والفرنسية والتركية إلى جانب اللغة العربية .

ولما عاد إلى مصر عمل فى إدارة شئون أملاكه ، لأنه كان قد جاوز سن الرشد وآلت إليه أملاكه وأمواله ، فأدارها إدارة علمية متقدمة ، إقترب أثناءها من العاملين لديه ، على عكس بقية الأمراء من عائلته ، مما كان عاملا نفسيا دفعه إلى المشاركة السياسية والاجتماعية فيما بعد .

وقد بلغ من حسن إدارته لأملاكه أن أسند إليه بعض أقاربه الإشراف على أملاكهم ، مثل الأمير حسن باشا وزوجته الأميرة خديجه هانم ، وكذلك الأمير محمد إبراهيم[٢] .

إقترن الأمير عمر طوسون «بعزيزة» كريمة الأمير حسن باشا نجل الخديوى إسماعيل وكان ذلك فى ١٤ أغسطس من عام ١٨٩٨ ، ورزق منها بالنبيل «سعيد طوسون» فى ليلة الأحد السادس من يناير عام ١٩٠١ ، والنبيلة «أمينة» فى الثالث من فبراير عام ١٩٠٣ ، والنبيلة «عصمت» فى السابع عشر من مارس عام ١٩٠٤ .

وتوفى الأمير عمر طوسون فى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ٢٥ يناير عام ١٩٤٤ ، وصلى على جثمانه فى اليوم التالى فى مسجد النبى دانيال بمدينة الإسكندرية حيث شيع جثمانه إلى مثواه الأخير(٣) .

وكان عمر طوسون قد أوصى بألا تقام له جنازة ، ونفذ له الملك فاروق وصيته مقتصرا على تشييع الجثمان الذى شارك فى توديعه أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى نائبا عن الملك ، كما شارك كبار رجال الدولة وعلى رأسهم مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء آنذاك والوزراء والنبلاء والأمراء كسليمان داود ومحمد توفيق طوسون ، والأميرتان عفت حسن وحورية حمدى ، والنبيلة كريمة سليم ، ويوسف ذو الفقار ، وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب . وأعلن الحداد الرسمى فى البلاد ، ونكست الأعلام أربعة عشر يوما(٤) .

هذه ترجمة موجزة لحياة الأمير عمر طوسون ، إلا أن حياته فى الواقع قد تضمنت أبعاداً هامة ، فقد كان أميرا مثقفا ، وهذا ما تشير إليه آثاره العلمية فى مختلف المجالات وبخاصة «التاريخ» وكذلك رحلاته الكشفية وتآليفه العلمية العديدة ، ثم كانت له آثاره الاجتماعية كاشتراكه فى العديد من الجمعيات العلمية والدينية والاجتماعية(٥) . إلا أن أثره السياسى كان أكثر وضوحا خصوصا عندما ركزه فى مواجهة الاحتلال البريطانى لمصر ، ووقوفه فى صفوف المجاهدين المصريين أكثر من غيره من بقية أمراء البيت المالك رغم ما وجه إليه من تحذيرات ولوم من السلطان فؤاد(٦) ، الذى ثبت - كما سنرى - أنهما لم يكونا على وفاق ، بل خالف كل منهما الآخر فى مساره .

وكان للبناء الثقافى الكبير فى حياة الأمير أثره فى تقوية حبه لمصر وإحساسه بالالتزام نحوها ، الأمر الذى اقتضاه أن ينزل إلى الشارع المصرى سياسيا واجتماعاً ، فكان بذلك غير بقية الأمراء من أسرته الذين كانوا يطلون على الشعب المصرى من أبراجهم العاجية ، فكان هناك فارق واضح بينه وبينهم .

وكان على الأمير عمر طوسون أن يدخل غمار الصراع من أجل حرية مصر واستقلالها من منطلق أنه ينتمى إلى مصر ، ويشعر بمعاناة المصريين ، ويحس بنير

الاحتلال البريطاني كما يحسون . وعندما ألم بأطراف القضية المصرية فكر فى أسلوب وطنى لمواجهة الإنجليز ، وتبلورت الفكرة لديه فى نهاية الحرب العالمية الأولى فى أواخر عام ١٩١٨ ، وبدأ يدعو إلى هذه المواجهة بجبهة مصرية متراصة ، بصرف النظر عن الحزبية أو التكتلات السياسية ، وهذا ما جعل الإنجليز يتخذون منه موقفا ، ذلك الموقف الذى بدأ يتخذ من القصر أداة لتنفيذ غرضهم ، وهو إبعاده عن الساحة السياسية لأنه كان أمرا ذا بال عندما رأى الإنجليز أحد الأمراء يشترك مع الشعب فى الكفاح الوطنى ، ويشاطره مواجهة الاحتلال ، ومن ثم حث الإنجليز السلطان أحمد فؤاد وبعض أفراد الأسرة المالكة على «نصح» الأمير بالابتعاد عن هذه الأمور ، وأظهر له السلطان فؤاد أنه أصبح غير مستريح لأن يظهر أمير من العائلة السلطانية على رأس حركة من حركات الشعب «لأن أعضاء البيت المالك يجب عليهم أن يبتعدوا عن المشاركة فى المأزق السياسية»(٧) .

وهكذا كانت أمام مسيرة الأمير السياسية عقبتان كؤودتان عكرتا كثيرا عليه نشاطه السياسى والوطنى إلى جانب ما كان يثور فى كواليس السياسة المصرية حوله من ادعاءات مضادة .

كانت العقبتان هما : موقف السلطان فؤاد منه ومن نشاطه ، وتخوفه من آثاره ، ثم الإنجليز الذين كانوا يحاولون ضرب أية قوة تقف فى وجه وجودهم الاحتلالى لمصر الذى كانوا يحاولون إطالة أمده بقدر الإمكان ، فاستعملوا فؤادا كمخلب قط لهم يقوض نشاط هذا الأمير .

فبالنسبة لموقف السلطان فؤاد ، فإنه فى الواقع يمثل مظهر الحفاظ على المبدأ الذى أرساه إسماعيل باشا بالنسبة لولاية العرش الصلبية الإسماعيلية بعيدا عن فرع سلالة إبراهيم باشا بن محمد على الكبير ، وهو تصرف قديم يرجع إلى إسماعيل باشا نفسه .

فقد كان إسماعيل يحاول حثيثا تحرير مصر من السيادة التركية التى فرضتها عليها معاهدة ١٨٤٠ وفرمانات ١٨٤١ استكمالا وتنفيذا لفكرة محمد على فى

ذلك . وقد سلك إسماعيل فى هذا أسلوب التودد واستعمال المال ، فبدأ بالتودد للسلطان عبد العزيز ورجال حكومته حتى أنه دعاه إلى زيارة مصر ، وأكرم مثواه وقدم له من الهدايا الشيء الكثير ، وكانت أولى خطواته التنفيذية فى هذا المسار الجريء هو العمل على تغيير نظام وراثة العرش ، فقد كان النظام القديم حسب فرمان ١٨٤١ أن يؤول العرش إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا كما هو النظام فى تركيا ذاتها ، فسعى إسماعيل لأن يؤول العرش إلى أكبر أولاده هو دون بقية الأسرة ، ولعل هناك من الأسباب العائلية ما شجعه على ذلك ، فقد كان بينه وبين أخيه مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم الكثير من الشقاق والشحناء ، بل كان إسماعيل يظهر هذا ، وكان هما أيضا يبادلانه نفس الشعور ، ومن أجل هذا سعى إلى حرمانهما من وراثة العرش ومحاولة جعلها وراثة صلبية .

وقد اصطاد المسئولون فى تركيا فى هذا الماء العكر وأثروا من وراء هذا الصراع المستعر ، تارة من هدايا إسماعيل وأمواله ، وأخرى مما بذله الأميران عبد الحليم ومصطفى فاضل لإحباط مساعى إسماعيل ، ولكن يبدو أن أموال إسماعيل كانت الأكثر ، فصدر من ثم فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، وكان هذا الفرمان سببا لاتساع هوة الخلاف بين إسماعيل وبين أخيه مصطفى فاضل الذى كان وليا للعهد طبقا للنظام القديم ، واستمر العداء بينهما مدى الحياة ، كما اشتد العداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم بن محمد على الذى كان يتطلع بدوره إلى الحكم ، ففض هذا الفرمان هذا النزاع لصالح إسماعيل ، مما أدى إلى الدسائس بينهما وبينه ، وحيكت المؤامرات والوشايات التى أدت فى نهاية الأمر إلى رحيل الأمير مصطفى فاضل وأسرته من مصر واتخاذهم الآستانة وأوربا مستقراً لهم ، أما عبد الحليم فقد نفاه إسماعيل من مصر إثر اكتشافه مكيدة كانت قد دبرت لاغتياله وأسندت إلى هذا الأمير(٨) .

هذا هو السبب الدفين الذى كان من أجله يحرص الفرع الإسماعيلى على الاحتفاظ بالعرش ويعض عليه بالنواجز خوفا من أن يتسرب إلى الفروع الأخرى .

ومن مظاهر حرص هذا الفرع الإسماعيلى أن ارتمى من آل إليه العرش إلى أقوى حضن يحميه ويرد عنه الغوائل ، فكان حضن الأسد البريطانى ، فهو الحضن الذى ارتمى فيه خلفاء إسماعيل جميعا : محمد توفيق ، وعباس حلمى الثانى وحسين كامل وأخيرا أحمد فؤاد الذى كان يدين للإنجليز بولايته العرش ، والذى يؤكده أسلوب تبليغ ولاية العرش إليه فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ والذى جاء فيه «أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم . .»[٩] الأمر الذى جعله يسارع إلى إبلاغ دار الحماية بولادة ابنه فاروق وسجل سعادته الغامرة بسبب اعتراف دار الحماية فى ١٥ أبريل ١٩٢٠ بالأمير فاروق ولياً للعهد ، وأرسل برقيه شكر بذلك للملك جورج الخامس[١٠] .

موقف الإنجليز كعقبة أخرى فى طريق مسيرة عمر طوسون السياسية :

كان الجفاء واضحا بين الإنجليز وبين الأمير منذ بداية الحرب العالمية الأولى نظرا لأحاديثه وتصريحاته ضدهم ، الأمر الذى بلغ إلى تفكيرهم فى إبعاده من مصر ، ففى صيف ١٩١٤ كان الأمير فى رحلة إلى أوروبا ، ولدى سعيه للعودة بعد إعلان الحرب انتهزها الإنجليز فرصة ورفضوا عودته إلى مصر ، وأبقوه وقتا طويلا تحت المراقبة فى مرسيليا ، لولا توسط السلطان حسين كامل فأذنت السلطات البريطانية له بالعودة تحت نظرها وانتهز الإنجليز أى فرصة تسنح لهم لتحديد قوته ومنع نشاطه ، فكانت لهم هذه الفرصة فى استعمال السلطان فؤاد أداة لهم لما يكنه له هو الآخر من ضغينة[١١] .

ولما كان الإنجليز يعلمون الانقسام فى الأسرة العلوية من خلال معايشتهم للأحداث والعلاقات فى القصر ، ومن ثم استطاعوا أن يستغلوها لصالحهم وساعدهم على ذلك الشقاق بين الفرعين وضعف شخصية من تولوا العرش فى مصر .

غير أنهم كانوا مضطرين إلى الاعتراف بأن «المسألة المصرية» عادت إلى الظهور ، وأنها دخلت مرحلة جديدة عندما بدأوا يواجهون فى مصر عدة حركات واتجاهات بعضها خفى والبعض الآخر ظاهر ، بل لقد جاءت بعض هذه الحركات

من مصادر كانوا يطمئنون إليها وإلى ولائها التام لهم . فقد فوجئوا بأن السلطان فؤاد اتصل – من خلف ظهورهم ودون علم منهم – بالرئيس الأمريكى ولسون يهنئه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وبانتصار الحلفاء فى برقية ذيلها بقوله « . . . برجاء أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه . .» . وعلى الرغم مما تتصف به هذه العبارة من تواضع شديد إلا أنها كانت مصدر إزعاج للمعتمد البريطانى فى مصر السير ريجنالد وينجت الذى راح يسعى بشكل جنونى إلى الحصول على أصل هذه البرقية ، وتحريه موقف الحكومة الأمريكية منها بل وأشار إلى إصبع سعد زغلول ومتطرفيه – كما كان يسمى أتباع سعد زغلول – فيها ، وألقى باللائمة الشديدة على السلطان فؤاد وهدده[١٢] .

وهذه أحد الأدلة على خضوع القصر للإنجليز ومحاولة تسريب هذا الخضوع والترهيب إلى رموز الكفاح الوطنى – سعد وزملائه ممن أسموهم بالمتطرفين .

يتطرق الإنجليز إلى عمر طوسون ومحاولة تخويف فؤاد منه وإثارة الغبار بينهما كى يزاولوا لعبتهم المقيتة «فرق تسد» فيشيرون إليه بقولهم «إن السلطان غاضب أشد الغضب من عمر طوسون لتدخله فى الشئون السياسية ، وهو يعتبر الأمير الذى يتمتع بشعبية فى بعض القطاعات المصرية لاسيما ما هو معروف عنه من اتجاهاته الدينية وميله إلى الأتراك منافسا بغيضاً لعرشه ، ولذلك فإنه استخدم رشدى باشا وعدلى باشا فى الإصرار على عودة الأمير إلى منزله بالإسكندرية وإلغاء اجتماع كان قد دعا إليه مع كبار القوم لبحث المسألة المصرية» ، والذى آثار السلطان فؤاد وآثار السلطات البريطانية علاقة الأمير بالزعماء الوطنيين مما دفع عمر طوسون إلى إرسال أحد رجاله – محمد سعيد – إلى مقابلة المعتمد البريطانى وينجت لشرح موقفه له[١٣] . ومن هذا يتبين كيف كان الضغط البريطانى على السلطان فؤاد المرة بعد المرة فى الوقت الذى كانت أسهم الأمير عمر طوسون تأخذ فى الارتفاع مع سعد ورفاقه .

وكان من مظاهر الذلة التى أصابت مركز السلطان فؤاد ومحل لوم من عمر طوسون عليه محاولة فؤاد جس نبض سلطات الاحتلال البريطانى ، عما إذا كان

يستطيع أن يستعمل سلطته فى بلاده ، ولكنه فشل فى النهاية ، فقد طلب إقصاء وزيرين اشتهر أحدهما بالفساد وهو إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف ليحل محلهما وزيران آخران يرضى عنهما المصريون وهما : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، متمسكا فى ذلك بحق ولى الأمر فى تعيين الوزراء وعزلهم ، ولكن وينجت رفض ذلك الأمر مؤكداً ضرورة استشارة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . . . وانتهى الأمر بحل وسط وهو تقديم فتحى باشا استقالته وقبول هذه الاستقالة وتعيين أحمد زيور باشا بدلا منه ، بادعاء أن «ليس لدى عبد العزيز فهمى من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيرا على الفور ، أما بالنسبة لسعد زغلول فإنه معروف بأنه شريك مخالف ، وأن الموقف الذى اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوه يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه إلى استبعاده من أى اشتراك فى الحياة الرسمية للبلاد لأن ضمه قد يعنى تنازلا كبيرا لرغبات المصريين»(١٤) .

هذا الخنوع الذى أثار بالدرجة الأولى عمر طوسون ثم سعد زغلول ، جعلهما يؤيدان القضية المصرية رغم كل العقبات فى تحد واضح لسلطات الاحتلال والسلطان فؤاد .

وهكذا كانت شخصية السلطان فؤاد ضعيفة أمام قوى الاحتلال البريطانى ، وفى نفس الوقت أراد أن يستأسد على الأمير عمر طوسون تحت دعوى - أثارها الاحتلال - وهى أنه كان يريد منافسته على العرش .

إزاء هذا بدأت كل هذه المشاعر والأحاسيس ، القديم منها وما استجد تشكل كراهية خاصة بين الأمير عمر طوسون والسلطان أحمد فؤاد ، مما دفع الأول إلى الاتجاه المعاكس ، فكانت له أسفاره العديدة إلى الآستانة توطيدا لعلاقات الولاء مع السلطان العثمانى الذى كان يعانى آنذاك من الانهيار أمام الضربات المتوالية من جهات متعددة ، وظهر تعاطف الأمير عمر طوسون الواضح تجاه الأتراك بعدة أشكال :

فبعد انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى واقتطاعهم أكثر ولايات الدولة العثمانية واحتلالهم عاصمة الخلافة ، ظلت فلول الجيش التركى بقيادة مصطفى

كمال تحاول الدفاع عن بقية البلاد ، فهب عمر طوسون يدعو المصريين لمديد العون لهؤلاء المناضلين ، ولبت مصر دعوته وقدم المصريون كل ما استطاعوا على مدى سنوات ثلاث .

ولكن ما أن تم الفوز للكماليين إلا وانقلبوا على السلطان العثمانى وأخرجوه هو وأهله مشردين بين الدول الأجنبية ، فقام عمر طوسون ليرحم عزيز قوم ذل ، وألف جمعية لإعانة السلطان وبيته من أمراء وأميرات ، وكانت أول دفعة قدمها لهم أربعة آلاف جنيه(١٥) .

وعندما شب حريق فى أحد أحياء الآستانة عام ١٩٢٢ وتشكلت لجنة برعاية العثمانيين لإعادة بناء ما احترق ، كان عمر طوسون على رأس لجنة جمع التبرعات فى مصر ، رغم الضيق المالى الذى حل بالمصريين فى تلك الفترة نتيجة انخفاض سعر القطن الذى كان موردهم الأساسى آنذاك(١٦) .

ومما لاشك فيه أن انحياز الأمير عمر طوسون إلى جانب الأتراك هو التحام مع قطاع كبير من المصريين فى ذلك الوقت ، إذ كانت تركيا وخلافتها تمثل جانبا روحيا لديهم كانوا يهفون إلى إحيائه أمام ضغط الاحتلال الغربى ، ومن هنا وجد الأمير طوسون كثيراً من التأييد خصوصا من جانب«الحزب الوطنى» ، الذى كان ما يزال يرنو إلى تفعيل فكرة «الجامعة الإسلامية» والتى كان يشير إليها عمر طوسون ويغازل بها أعضاء الحزب الوطنى والذى كان يصادق العديد من أعضائه ، ويشاركهم اجتماعاتهم ، لأنهم كانوا يمثلون رد الفعل الوطنى وإن كانوا متطرفين فى أفكارهم ، بل كان يجاهر بهذا أمام أعين السلطان أحمد فؤاد ، فهذا فخرى عبد النور – الوفدى – يصف مشهداً مؤيداً لهذا عند استقبال جثة محمد فريد زعيم الحزب الوطنى فى الإسكندرية فيقول« . . . وقصدنا إلى الميناء وكان قد أقيم سرادق كبير إمتلأ بالجماهير فصعدنا إلى دار القنارات حيث وجدنا الأمير عمر طوسون وأعضاء لجنة الحزب الوطنى ، واشتركنا فى الاحتفال المهيب بتشييع الجثمان حتى محطة الإسكندرية . . . وقد تبرع الأمير عمر طوسون بجميع نفقات الجنازة . .»(١٧) .

كان هذا الإيمان من الأمير بصور الجهاد الوطنى أيا كان يقلق كلا من الانجليز والسلطان أحمد فؤاد ، ولذلك يقرر السير وينجت فى رسالة له إلى اللورد هاردنج وزير الخارجية البريطانية فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٨ أنه «باستعراض موقف محمد سعيد والأمير عمر طوسون من ناحية ، وموقف السلطان ووزرائه من ناحية أخرى فإنى أجد نفسى ميالا للاعتقاد بأن الاعتدال الذى يتسم به محمد سعيد وعمر طوسون مرده إلى أمل بعيد لم يفصح عنه بعد ، فى أن يؤدى الدين وشعور الولاء المعروف الذى تكنه الجماهير للخليفة التركى إلى الرغبة فى العودة إلى الحظيرة التركية فى حالة ما إذا كانت نية الدول المتحالفة متجهة إلى إعادة إنشاء الإمبراطورية التركية على أسس جديدة ، وإذا كان ذلك صحيحا فإن العداء السافر من جانب السلطان للأمير عمر يصبح مفهوما ، لأن مهما كانت رغبة السلطان فى الانفراد بالاستقلال الشخصى والمزيد من الحرية فلا يمكن أن يظهر أى ود لتركيا ، لأن أى مرشح تختاره للعرش سيكون ولا شك الخديو السابق أو أى شخص من أسرته . . . أو ربما يكون الأمير نفسه»(١٨) .

وهكذا كانت إنجلترا تراقب تحركات الأمير وتفسرها على أنها سعى إلى العرش عن طريق تركيا ، ولكن هل كان يغيب عن فكر الأمير طوسون ضعف وانهيار تركيا خصوصا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بهزيمتها وحليفتها ألمانيا وأنها أصبحت رجل أوروبا الميت ، وبهذا يكون الأمل ضائعا إذا كان هذا فى روع الأمير ، إلا أن هذه الفكرة وإن كانت مستبعدة فإن فى التلويح بها أمام أعين السلطان فؤاد كانت تثير حقده على الأمير ، وهذا ما كنا نجده فى المتابعة التى كان يتابع بها السلطان نشاطه ومحاولات إجهاض أعماله .

ظهرت الطعنة البريطانية واضحة عندما بدأ الأمير يتخذ خطوات فعلية فى سبيل لم الشمل المصرى وتذويب الفوارق بين الأحزاب وتنسيق الجهود بينها للقيام بالمواجهة الشاملة ضد الإنجليز فما كان من السلطان فؤاد إلا أن تابعه ، فكان يلغى الاجتماعات التى كان يزمع عقدها . كما كان الإنجليز يطلقون بين الأحزاب ذاتها

مقولة أن الأمير عمر طوسون زعيم لحزب المعتدلين ، بقصد الحيلولة دون انضمام أتباع سعد زغلول إلى من يجتمعون حوله .

وفعلا استطاع الإنجليز أن يثيروا الغبار حول موقف الأمير عمر طوسون فى نوفمبر ١٩١٨ بين السلطان وبينه ، وبين سعد زغلول وبقية أعضاء الأحزاب الأخرى ، بل استطاعوا أن يفشلوا الاجتماعات التى دعا إليها الأمير حتى بعد طبع الدعوات لها على حسابه الخاص وتوزيعها على الأعضاء[١٩] .

الأمير وفكرة تشكيل وفد المفاوضات :

على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى اتجهت الأذهان إلى مصير مصر التى رزحت تحت نير الحماية البريطانية ، تلك الحماية التى فرضت عليها وكانت كرها لها من أجل هذه الحرب ، وخشى رجالات مصر من أن تنقلب هذه الحماية إلى ضم نهائى ، وتصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية .

فكانت فكرة الأمير عمر طوسون فى الكفاح الوطنى فى تلك الفترة بالذات هى تشكيل جبهة وطنية يناط بها التحدث باسم مصر فى مؤتمر الصلح دون النظر إلى حزب أو تكتل سياسى معين ، وبدأ الأمير فكرته عندما نشرت مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون فى ٨ يناير ١٩١٨ ، والتى قضت بمنح الحق لكل أمة - مهما كانت - فى تقرير مصيرها واختيار نوع الحكم الذى ترتضيه ، وهنا يقول وينجت فى تقريره «إن محمد سعيد والأمير عمر طوسون ومعهما عدد كبير من رجالات مصر المعروفين فى الإسكندرية والقاهرة كانوا يدرسون المسألة المصرية بعناية طوال الأشهر الماضية ، وأنهم يدركون التغييرات الكبيرة التى حدثت فى مختلف أنحاء العالم نتيجة لآراء الرئيس ويلسون بالنسبة لحق تقرير المصير فى إطار الحدود القانونية الدقيقة»[٢٠] .

ولم يكن إسناد فكرة تشكيل وفد مصرى يتفاوض مع الإنجليز فى مسألة تقرير المصير إلى الأمير بهذا الوضوح ، إذ أثار الإنجليز حولها الضباب والشكوك ليخلطوا بين جهوده وجهود الأحزاب الأخرى لعل الفرقة تسودهم وتذهب ريحهم ، خصوصا

وأن أنصار الحزب الوطنى قد رأوا الاتصال بالأمير الذى برزت لديه هذه الفكرة لتكوين هذا الوفد الذى سيمثل مصر فى مؤتمر الصلح وتحت رياسته[٢١] .

وهنا تثار قضية اختلاف الروايات حول صاحب الفكرة : هل هو الأمير عمر طوسون فعلا ، أم سعد زغلول ومحمد محمود باشا بالاشتراك مع بعض زعماء حزب الأمة ، أم هو حسين رشدى أم غيرهم ؟[٢٢] .

وقد اختلفت الروايات حول من بدأ بالفكرة لتأليف هذا الوفد والدور الذى قام به زعماء مصر فى هذا الشأن والذين تصدروا الحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، على أن كل الروايات تجمع على أن أحدا لم يقصد إلى تأليف حزب سياسى ، وإنما كان الهدف تشكيل وفد أو جماعة من الناس رسميين كانوا أو غير رسميين ليحملوا إلى مؤتمر السلام فى باريس وجهة نظر الشعب المصرى وإلى الحكومة البريطانية فى لندن مطالب مصر القومية .

ويبدو أن الجدل الذى يثيره المؤرخون الآن حول إرسال الوفد للتفاوض ومن هو صاحبها ؟ كانت ذات مجال أيامها لدرجة أن فصّلها الأمير طوسون نفسه فى كتابه «مذكرة بما صدر منا منذ فجر الحركة الوطنية»[٢٣] فقال «إن فكرة إرسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشرة المشهورة فى ٨ يناير ١٩١٨ ، تلك النقط التى تمنح الحق لكل أمه صغرت أم كبرت فى تقرير مصيرها ، ولما كانت مسألة مصر - بناء على هذا الاعتبار - مسألة دولية ، وليس لدولة بعينها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق البلاد كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأى وحمنا عليه ، ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى

باشا فى ليلة ٩ أكتوبر ١٩١٨ بكازينو سان ستيفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول وذلك قبل الهدنة و الصلح ، لأن نهاية الحرب قد بدأت فى هذا التاريخ . وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر ، فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة» .

ورواية الأمير هذه لم يكذبها الطرف الآخر وهو سعد زغلول ، بل صدق عليها فى مذكراته ، فإنه عندما تقابل مع الأمير فى الإسكندرية فى أكتوبر ١٩١٨ وقال له الأمير «إنى أفكر فى أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح فقلت : فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها ، فقال : تأمل فيها وانظر إلى من يساعد عليها»[٢٤] .

وفى قول سعد زغلول إن هذه الفكرة جالت فى بعض الرؤوس من قبل ليس بخساً لحق الأمير أو تمييعا لموقفه وإنما بالفعل قد حام البعض حولها من قبل ولكن ليس بشكل واضح كالأمير . فيذكر سعد زغلول نفسه فى مذكراته شيئا كهذا تارة فى عهد السلطان حسين كامل وفؤاد ، وتارة أخرى على لسان محمد محمود .

فبالنسبة للأولى يقول سعد «كان فى نية السلطان حسين أن يسافر بعد إنتهاء الحرب لتنظيم الحماية ، وأخذ عدلى ورشدى فى أيامه الأخيرة يضعان مشروعات لنظام مصر ، لم تخرج عن الحكم الذاتى وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية فى بعض الشئون على نحو ما تضمنته المذكرة الأولى التى قدمها رشدى باشا للوكالة البريطانية . . ثم أعادا الكرة على هذا الموضوع فى أوائل حكم عظمة السلطان الحالى (فؤاد) وكانا يرغبان كثيرا فى السفر إلى لوندرة لأجل تنظيم الحماية»[٢٥] .

هذا بالنسبة لما دار فى رأس السلطانين حسين كامل وفؤاد ، ثم هناك فكر آخر جال فى رأس محمد محمود باشا يذكره سعد فيقول «إن محمد باشا قد خاطبه فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ فى أمر تعيين جماعة من أصحاب الرأى للتفكير فى حالة مصر

بعد أن تضع الحرب أوزارها» . وقد كرر حديثه هذا لسعد باشا أثناء زيارة سعد وجماعة من أعضاء حزب الأمة القدامى له فى منزله بتاريخ ١٩ يناير ١٩١٨[٢٦] .

ويضيف عبد العزيز فهمى فى مذكراته أنه عندما كان هو وأحمد لطفى السيد وسعد زغلول خارجين من مجلس الجامعة المصرية القديمة فى طريقهم إلى ميدان الفلكى فى سبتمبر ١٩١٨ ، تقابل معهم محمد محمود باشا وقال لهم إن الحرب قد انتهت وستحصل الهدنة ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد[٢٧] .

ويدل ذلك على أن التفكير فى حالة مصر ووضعها قد شغل الكثيرين من أعضاء حزب الأمة حتى قبل أن يفكر الأمير طوسون فى تأليف وفد التفاوض ، وهذه هى الرؤوس التى قصدها سعد زغلول فى حديثة ، إلا أن الأمر يختلف لدى الأمير إذ نظر إلى الموضوع بشكل عملى أكثر وبتحديد أعمق للرؤية وعلى ملأ من الناس .

على أية حال فإنه باستعراض ما ذكره سعد زغلول فى مذكراته ، أو ما دافع به مكرم عبيد فيما بعد فى خطبته أمام المؤتمر الوطنى للوفد المصرى ، وما ذكره محمود غنام فى مقاله الثالث فى جريدة «صوت الأمة» عندما قال «إن هذا المصدر هو الأمير عمر طوسون بلا لف ولا التواء»[٢٨] فإن الدكتور عبد العظيم رمضان بعد أن فصل هذه الجزئية وناقشها انضم إلى جانب هذا الرأى الأخير من أن صاحب الفكرة أصلا هو الأمير عمر طوسون ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد المصرى ، بل وصل الأمر بسعد زغلول أن قال فى مذكراته «إن الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت هذه المهمة»[٢٩] .

فى هذه الفترة كانت فكرة سفر وفد مصرى للتفاوض بدأت خيوطها تلوح لدرجة أن سلطات الاحتلال فى القاهرة بدأت تناقشها وتضع فروضا واحتمالات لها ، ومن هم هؤلاء الذين سيسمح لهم بالسفر إن كان هناك سفر إلى بريطانيا ، ويعرض الجانب البريطانى «أن هناك بوجه عام ثلاثة أحزاب فى الوقت الحاضر تتركز فى : المتطرفين والمعتدلين وأخيرا أولئك الذين لا ينتمون لأى من الحزبين ، الراضين

بصورة أو بأخرى عن الوضع القائم ، إن حزب المتطرفين يتزعمه سعد زغلول وحزب المعتدلين يتزعمه عمر طوسون ومحمد سعيد ، وإذا سافر وفد أو أفراد من المصريين إلى إنجلترا فيجب ألا يكون هذا الوفد أو هؤلاء الأفراد ممثلين لحزب واحد فقط بل ممثلين للأحزاب الثلاثة ، وأستطيع القول إنه قد يكون من المستحيل الاختيار على هذا الأساس . . . » مذيلا حديثه بأنه سيكون هذا فى مجال الإجراءات لمجرد السفر فقط إذا ما كانت هناك نية من الحكومة البريطانية لعرض القضية أصلا[٣٠] .

ولعل من أسباب إثارة هذا الغبار حول مجرد فكرة السفر هو رغبة سعد زغلول وزملائه فى السيطرة على هذا الوفد ، رغم اعترافه بسبق فكرة الأمير فى تكوينه ، وكان الأمير يحس فعلا بهذا الاتجاه لدى سعد زغلول «إذ كان يريد الاستئثار بالمسألة»[٣١] .

وهنا ننتقل إلى مسألة أخرى ، وهى مسألة استئثار سعد زغلول بزعامة هذا الوفد دون الأمير ، فإننا نجد أن الفكرة صحيحة وأن جهود الأمير فيها جديرة بالتقدير إلا أن سعدا وزملاءه أرادوا أن ينفذوها بعيدا عنه فكانوا يريدونها «حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة» ، أى أنهم أرادوها منهم وبهم ولا دخل للبيت المالك فيها ، ولا يكون ظل للدولة العثمانية عليها ، حتى لا تكون ثمارها لهم وفى إطارهم دون مصر . . الشعب والنضال . . ، خصوصا وأنهم قرأوا التاريخ وكيف كان لهذا البيت ضلعه فى تثبيت دعائم هذا الاحتلال من قبل من جهة ، ورأوا ميول الأمير إلى الآستانة والخلافة العثمانية هناك من جهة أخرى .

ودعم على علوبة هذا الاتجاه بقوله فى مذكراته «وكان من مصلحة مصر أن يكون وفدها شعبيا خالصا حتى لا يظن أنه مسوق بعضو من الأسرة المالكة ، فتكون رغبة مشوبة»[٣٢] .

وهكذا سيطرت فكرة شعبية المتفاوضين على عقول القادة ، وكانت مقبولة لدى غالبيتهم من خلف ظهر الأمير كما يقول الرافعى «وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون وتلقاها عنه

سعد زغلول باشا وانفرد بها لكى لا تكون الرئاسة للأمير إذا ما ظل مشتركا فى تنفيذها ، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الإنجليز من العوامل التى أقصته عن الوفد»[٣٣] .

هذا بالإضافة إلى ما كان فى روع سعد زغلول من أن خطة التفاهم مع الإنجليز وأسلوب التفاوض معهم كانت لا تتفق مع الأسلوب الذى خطه الأمير ، الذى كان يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية ليس لدولة أن تنفرد بها كما رأى الوفد السعدى ، فضلا عما اتصف به من الجفاء فى تعامله مع الإنجليز . وانتهى الأمر بانفراد سعد زغلول بتأليف الوفد باسم (الوفد المصرى) إشارة إلى أنه وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

على أن تأليف الوفد على هذا النحو أثار أزمة هددت بتفتيت الصف ، وذلك بسبب غضب الأمير عمر طوسون عندما وجد نفسه قد أصبح خارج الحلبة التى كان قد نزل فيها بكل ثقله علّه يقود الحركة الوطنية فى هذا المنعطف ، ويظهر موازيا للسلطان فؤاد ، مما دفعه فى غضبه إلى تأليف وفد آخر ينافس به وفد سعد ، ولكنه فشل بفعل السلطان بالتعاون مع الإنجليز ومباركة الزعماء الذين التفوا وطنيا حول سعد[٣٤] ، إذ نحس فى مذكرات سعد وما كتب حول هذا الموضوع أن سعداً كان ضالعا فى إبعاد الأمير عن هذا المسار تنفيذا لمخططه هذا ، بل كان أيضا غير بعيد عن مرمى القصر فكان يشركه بطريقة أو بأخرى ، وكان القصر يتظاهر بالموافقة لأنه لم يكن على علاقة وطيدة بسعد ، ولكن فى نفس الوقت يريد أن يضرب نشاط الأمير فكان يتحامل على نفسه ويوافق على تحركات سعد كما سنرى .

بدأت فكرة تشكيل الوفد فى شكل انفراد كل رائد بها ، عمر طوسون وسعد زغلول ، ولكن تحت التظاهر بأنهما يعملان معا وفى شك كل منهما فى نوايا الآخر .

فبالنسبة لعمل سعد زغلول من وراء ظهر الأمير يروى عبد العزيز فهمى فى مذكراته كيف كانت الاجتماعات تعقد والقرارات تتخذ ويحاط بها القصر دون علم الأمير ، فقبل ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ اجتمع سعد وحسين رشدى وعدلى يكن

وتفاهموا فى سفر الوفد إلى أوروبا وقال الأخيران لسعد «نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون إلى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ أى شئ من الإنجليز . . . وتوالت الاجتماعات ببيت سعد واتفقنا على الأشخاص الذين يتألف منهم الوفد ، ولما كان سفر الوفد فى ذلك الحين يقتضى تصريحا من السلطة الإنجليزية فقد انتدب ثلاثة منا وهم سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لهذا» .

ويشير عبد العزيز فهمى «أن الأمير عندما علم بهذا غضب بسبب استقلالهم بتشكيل وفد للنظر فى قضية البلاد دون عقد اجتماع يشترك فيه ذوى الرأى العام الذى يقرر تشكيل الوفد ممن يرونه وذلك فى اجتماع يعقد فى منزله بشبرا»[٣٥] .

ثم التقى عمر طوسون بسعد زغلول يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ فى القاهرة وعلم منه أنه على موعد هو وزميلاه على شعراوى وعبد العزيز فهمى بك لمقابلة وينجت يوم ١٣ نوفمبر ، إلا أنه بدا أن سعدا أراد أن ينفذ الفكرة التى فاتحه الأمير فيها بعيداً عنه ، وذلك على الرغم من أنه اتفق معه فى هذه المقابلة على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير فى قصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨[٣٦] ، إلا أن هذا الاجتماع لم يتم وبشكل غادر يصفه طوسون فيقول «اتفقنا على أن نعقد اجتماعاً عاما من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصرنا بشبرا يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ للمباحثة فيما يلزم عمله فى هذه المسألة ، وألا بأس من ذهاب ثلاثتهم : سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى حسب اتفاقهم إلى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة جسا للنبض وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع . . . وفى اليوم الثانى سافرنا إلى الإسكندرية وأعددنا تذاكر الدعوة لذلك الاجتماع وأرسلناها إلى حضرات المدعوين . . . وأتانا بعد ذلك الخبر بأن الحكومة منعت الاجتماع فأرسلنا إلى حضرات المدعوين خطاباً نعلمهم فيه بتأجيل الاجتماع . . . وسافرنا بعد ذلك إلى القاهرة وتقابلنا مع المرحومين : محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا وتداولنا معا ، وكان قد بلغنا خبر بأن سعد باشا يريد الانفراد بالمسألة ولربما هو

الموعز إلى الحكومة بإبطال الاجتماع فلم نقابله ، ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله . . . وأخبرنا أمين يحيى باشا فى اجتماع آخر بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد بإبلاغنا نحن شخصياً بالكف عن هذه المسألة والعودة إلى الإسكندرية . وهكذا كان سعد فى واقعه لا يرحب باشتراك أى من أعضاء الأسرة المالكة حتى لا يقال أنها حركة أمراء ، بل يؤثر أن تحتفظ الحركة بشعبيتها»(٣٧) .

وكان الاجتماع الذى يشير إليه الأمير قد دعا إليه فى اليوم السابق على تشكيل الوفد ، إذ كان يريد أن يعرض فيه سعد مساعيه مع المندوب السامى ، إلا أن المكالمة التى وردت إليه من رشدى باشا بمنع الحكومة له أوقفته .

أما الأمير فكان هو الآخر يفكر فى تشكيل وفد آخر برئاسته ، وكان معظم أعضائه من الحزب الوطنى الذى كان يميل إليه ، فيروى سعد زغلول كيف أن الأمير وأتباعه من رجال الحزب الوطنى لم يكفوا عن مواصلة تشكيلهم لوفدهم فى الباطن ، وكيف وقع الخلاف بين سعد والأمير حول ذلك ، وكيف أن سعد زغلول ذهب إلى الأمير وشرح له كل الظروف التى أحاطت بهذا الأمر ، وأنه وزملاءه أعضاء الوفد مستعدون لسماع طلباته وملحوظاته فى الوفد وبرنامجه ، ورجاه أن يبدى وجهة نظره ، وهنا وعده الأمير أن يبحث هذا مع إخوانه .

ثم اتصل الأمير بعد ذلك بسعد وطلب إليه أن ينضم إلى الوفد كل من عبد الخالق مدكور وحسن صبرى وإسماعيل صدقى . . وقبل سعد ضم بعضهم فقط ثم عاد مرة أخرى بعد استشارة القصر ليصر على تشكيله الأول دون هؤلاء مما يدل على إصرار سعد على موقفه واستبعاد الأمير بمباركة السلطان فؤاد(٣٨) ، وكان هذا يعكس آخر صورة من صور الصراع بين المدرستين مدرسة الحزب الوطنى ومدرسة حزب الأمة ، وأن مدرسة حزب الأمة هى التى انتصرت ، إلا أن سعداً بدأ يتدارك خطورة هذا الصراع الذى قد يترتب عليه تفتيت البناء الوطنى فى أدق الأوقات فسعى حثيثاً إلى ضم الصفوف وكانت لقاءاته بالأمير دليلا على هذا الحرص(٣٩) ، فنجده بعد أن

التقى وزميلاه بوينجت ثم مقابلته بعد ذلك لرشدى ، وأصبحت هناك شبه موافقة من الجانب البريطانى والقصر على سفر سعد وزملائه مع عدلى ووفده ، عرض سعد كل هذا على الأمير عمر طوسون وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر أى بعد وصول تحذير القصر له فوجد أن الأمير قد أقلع حتى عن فكرة ضم الفريقين التى كان قد أبداها كشكل من أشكال التعاون الوطنى ، وكان سعد قد وضع لها شروطا جعلها عسرة التطبيق ، كما وجد الأمير مقتنعا كذلك بالعدول عن رئاسة الاجتماع الذى كان قد أعد له - والسابق الإشارة إليه - بل وجده يعد العدة للسفر إلى الإسكندرية ، وسافر فعلا صدوعا لأمر القصر ليسدل الستار على هذا الجزء من المسيرة[٤٠] .

وبالطبع كان السلطان فؤاد مدفوعا إلى تجنيب الأمير العمل فى السياسة فى تلك الفترة بالذات ليس فقط لأنه يريد أن يجنب العائلة العلوية الدخول فى السياسة كما كان يظهر ، وإنما ليبعده من أمام الإنجليز أصحاب الفضل عليه ، وأخيرا ليخلى الجو للإنجليز يفعلون ما يريدونه بسعد زغلول وحركته الشعبية نظرا لكراهيته له .

إلا أن الأمير - رغم هذا - لم يوقف نشاطه السياسى وظل قريبا من القضية يدعمها ويشارك فيها بشكل أو بآخر . فبالنسبة لهذه المرحلة ، وهى مرحلة تشكيل وفد التفاوض الذى سيسافر إلى باريس وإنجلترا يمكن أن نجملها فيما يلى :

أولا : إن فكرة تشكيل الوفد المصرى الذى سيسافر للتفاوض كانت فكرة ذكية راودت كثيرا من الرؤوس فى وقت واحد لأنها كانت ملحة فى تلك الفترة الحاسمة .

ثانيا : إن من هذه الرؤوس التى حامت فيها هذه الفكرة كانت رأس السلطان حسين كامل الذى فكر فيها ومن معه من الوزراء مغتنما نشوب الحرب العالمية الأولى لمفاوضة الإنجليز فى مستقبل مصر السياسى ، إلا أن هذا التفاوض كان فى إطار الحماية وكيفية تنظيمها فقط .

ثالثا : جالت الفكرة بشكل واقعى فى ذهن الأمير عمر طوسون ، فحدد معالمها وجعل هدفها هو الحصول على تنازلات من الحكومة البريطانية تنفع مصر وتقيلها من كبوتها تحت وطأة الاحتلال البريطانى وأخرجها إلى حيز الوجود .

رابعا : لما عرض الأمير عمر طوسون الفكرة على سعد زغلول كشخصية كارزمية فى ذلك الوقت استحسنها ، غير أنه شرع فى الوقت نفسه فى تشكيل وفد آخر عقب مقابلة ١٣ نوفمبر مع وينجت ، وتشكل الوفد فعلا قبيل يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ .

خامسا : أما عن موقف السلطان فؤاد فمن غير المعقول أن يكون آخر من يعلم ، وإنما كان يتابع الأحداث ، وكان وزيراه حسين رشدى وعدلى يكن دائمى الاتصال بالجماعات المختلفة ، وخصوصا جماعة سعد زغلول الذى أخذ يتردد على القصر ليعرض الأمور عليه أولا بأول ويستأنس برأيه ، أما جماعة الأمير عمر طوسون فلم يكن السلطان مرتاحا إليها ، لأنها كانت تعتمد على الحزب الوطنى وأن رئيسها أمير محل شك لديه ويخشى منه على عرشه كما كان يتوهم ، فكان دائما ما يحبطه ويقضى على نشاطه بدعوى عدم إقحام الأمراء فى السياسة .

سادسا : وضح أن سعداً كان يذكى الموقف بين القصر والأمير لأنه كان فى الواقع يريد الابتعاد عنه وإبعاده عن المسيرة حتى لا تفقد الحركة شعبتيها ، وفى نفس الوقت كان يجتذب الرجال من حول الأمير ، حتى أحس الأخير أنه أصبح وحيداً فى الحلبة فانزوى ، وكان سعد ذكيا فادعى أنه يضم الوفدين بعضهما لبعض .

سابعا : كان الحزب الوطنى أكثر ميلا للأمير عمر طوسون تخوفا من زعامة سعد زغلول ، ولعلهم كانوا يريدون تشكيل وفد منهم كى يتصلوا بفلولهم فى أوروبا ويكونوا جبهة للدفاع عن القضية من منطلقاتهم الخاصة .

جهود الأمير عمر طوسون إبان الثورة :

على الرغم من أن الأمير عمر طوسون قد انصاع للقصر حتى لا تتداعى العلاقات أو تصل إلى أمور يأباها الأمراء من حوله ، إلا أنه كان يراقب الأحداث الوطنية عن كثب خصوصا بعد أن انفجرت الثورة فى مارس ١٩١٩ .

وحين وصل الأمر إلى مجيء لجنة تقصى حقائق برئاسة لورد ملنر وقاطعتها الأمة ، وأصدر ملنر بلاغا عن مهمته فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، وتوالت ردود الهيئات السياسية والحزبية عليه ، لم يتوان الأمير فى أن يدخل المعركة ، وإن كان عبد الرحمن الرافعى يعتبر دخوله مساندة للحزب الوطنى .

ففى ٣ يناير ١٩٢٠ وجه الأمير عمر طوسون ومعه من تأثر به من الأمراء أمثال كمال الدين حسين ومحمد على إبراهيم ويوسف كمال وإسماعيل داود ومنصور داود رسالة إلى الأمة المصرية أعربوا فيها عن تضامنهم معها فى مسيرتها ، وأعلنوا مطالبتهم باستقلالها استقلالا بلا قيد ولا شروط وجاء فى هذه الرسالة ما يلى :

«أبناء مصر مواطنينا الأعزاء . .

يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها ، منقذ المصرى ومرشده ، ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم محمد على الأول ، وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله ، مع الصدق والولاء نحو مصر فجعلت المشيئة الربانية أن يخلف هذا الشخص ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا خدمة مصر وإخواننا المصريين والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين . وحيث أن الأمة المصرية الشريفة هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا ، قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقه ، فقد جئنا - نحن أولاد محمد على - لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ، ونجعل أيدينا فى أيديهم حيث أننا لسنا إلا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يبتر وقوة لا تقهر ، فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ، نطالب باستقلال مصر استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط» .

كما أرسلوا فى نفس الوقت مذكرة إلى اللورد ملنر ردا على بلاغه كان نصها :

«بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها ، وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصادر عن الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصيه أو عوامل خاصة ، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء عن أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فإننا نتقدم إليكم بهذه المذكرة لتحيطوا علما بأننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر» .

ورد ملنر على هذه المذكرة بخطاب موجز إلى الأمير كمال الدين حسين فى ٥ يناير ١٩٢٠ يقول فيه :

«يا صاحب السمو كمال الدين حسين

إسمح لى أن أنبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهه سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد على والذى أبلغتموه فى الوقت ذاته إلى الصحف ، ولى الشرف أن أكون مخلصا لسموكم» .

ثم أصدر عمر طوسون ومعه الأمراء إسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على إبراهيم بيانا عن مشروع ملنر عندما طرحه سعد زغلول لمشاورة الأمة ، وأدلت طوائف مصر بآرائها ، وكان هذا البيان بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٢٠ ونصه :

«أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة فى ٣ يناير ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ، ونتشرف بانتسابنا إليها ، وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير ، وأننا لازلنا متمسكين بها أشد

التمسك ، وإننا لا نريد عقد أى اتفاق ينافى أو ينقض استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة وللأمة الرأى الأعلى فيها والله يهدينا جميعا إلى الصواب» .

والحقيقة أن موقف الأمير وإن كان وطنيا حيث وضع نفسه والأمراء الذين معه تحت إمرة مصر فى كفاحها ، إلا أنه فى واقع الأمر نجده يتحدث عن جده «الذى خلق مصر ومنقذ مصر» أى أنه عاد ليتحدث كأمير ومن سلالة «المنقذ» ، ولعل هذا ما كان يخشاه سعد زغلول وزملاؤه منذ بداية تشكيل الوفد كما أسلفنا ، وإزاء هذا بالإضافة إلى انحيازه بأسلوب أو بآخر إلى آراء الحزب الوطنى كان سعد يحس بالقلق وهو فى هذا الموقف الدقيق ، وهذا ما يذكره فى مذكراته(٤١) التى ورد بها «نشرت الجرائد الإنجليزية أن ستة من الأمراء المصريين أعلنوا أنهم منضمون إلى الحركة الوطنية ومنهم عمر طوسون وكمال الدين حسين فأول ما خطر ببالى أن ألقى بهذا الحمل عن عاتقى إلى عمر طوسون وذكرت ذلك لحرمى فاستحسنت كما استحسن عبد العزيز فهمى ، واستنكره واصف غالى ومحمد على لعدم أهلية عمر طوسون» . ويبدو من ذلك أن عمر طوسون كان مجالا للأخذ والرد حتى فى دهاليز الوفد .

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه عندما انصاع طوسون لأمر السلطان فؤاد وعاد إلى الإسكندرية وظل معظم حياته هناك فى شكل من أشكال تحديد الإقامة ، يجمع حوله أقاربه من الأمراء ،كما نلاحظ ذلك من توقيعات أسفل الأوراق التى كانوا يصدرونها ، وهى جبهة لم يشاركه فيها أحد غيرهم ، وهذا ما يعزز الشعور الدفين بين فرعى العائلة المالكة فى مواجهة تسلط السلطان فؤاد ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يستطيع فؤاد أن يضغط عليهم بشكل أو بآخر كما ضغط على طوسون وحده ، خاصة وأنهم إذا نزلوا إلى صفوف المصريين المناضلين ولو شكلا فسيجدون فيهم من يقف معهم كما هم واقفون فى صفوفهم . هذا بالإضافة إلى أنهم أخذوا

يراسلون الجهات الرسمية البريطانية وهذه بالتالى ترد عليهم كجبهة رسمية ، ولقد ذهبت الظنون بالبعض مذاهب شتى : كسعى الأمير إلى العرش بعد أن يكشف ألاعيب فؤاد غير الوطنية أو كقيادة حزب جديد . . . إلخ ، وهذا ما يعكسه حديث الشيخ عبد المجيد اللبان الذى علق على ما أصدره الأمير بقوله للصحف :

«لما كنت أعتقد ما يعتقده كل مصرى من أن وفرة إخلاص سمو الأمير وشغفه الزائد بأن تنال البلاد حقوقها كاملة هما اللذان حملاه على التقدم بهذا البلاغ إلى الأمة ، ورأيت بعض الناس قد بعدوا عن فهم المراد من البلاغ . . وأنه قصد به التأثير فى الرأى العام لحمله على خطة معينة : وسألت الأمير فأجابنى بأنه يقدر جهاد العاملين . . . وأن بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم نهاية الكمال ، وأنه لا يقصد به التأثير فى الرأى العام أو تحويله عن اتجاهه وأن كل رأى تراه الأمة فهو يحترمه ويجله»[٤٢] .

وعندما صرح ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية آنذاك فى خطابه فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٥ فبراير ١٩٢١ من أن الوقت لم يحن بعد لسحب الجيوش البريطانية من القطر المصرى ، لأن ذلك يدفع رعاع مصر والإسكندرية إلى القضاء على الجاليات الأجنبية الأوروبية ، تجمع فى قصر الأمير عمر طوسون فى الإسكندرية على أثر نشر هذا التصريح فى الصحف المصرية جمهور من الأعيان والتجار والمحامين نائبين عن أهل الإسكندرية للتباحث ، وأصدروا احتجاجا فى يوم ٢٠ فبراير ١٩٢١ بتوقيع عمر طوسون جاء فيه « . . . حيث إننا لا نوافق أن يتخذ تشرشل هذه الحوادث المحلية الفجائية حجة يركن إليها . . فلذلك نقرر :

أولا : الاحتجاج على تصريحات مستر تشرشل .

ثانيا : عدم الموافقة مطلقا على الدخول فى مخابرات .

ثالثا : تبليغ هذا القرار لعظمة السلطان ورئيسى الوزارتين المصرية والبريطانية ونائب الملك والصحافة الوطنية والإنجليزية[٤٣] .

وهكذا كان عمر طوسون ملاذاً - كما هو واضح - لهذه الفئات من المواطنين ، حيث اتخذ قرارات كان يبلغها للجهات المنوطة رسميا بالموضوع ، وهو أمر بلاشك يشكل تحديا للسلطان فؤاد .

ولما قامت نتيجة لتصريحات تشرشل مظاهرات فى مصر خصوصا فى طنطا والإسكندرية وسقط الكثيرون قتلى وجرحى ، وزادت عنفا فى الإسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ مع بعض الأجانب فى حى الهماميل ، وتبادل الفريقان إطلاق النار التى اشتعلت فى بعض المنازل وبالتالى تعرضت بعض المحلات الأجنبية للنهب ، واستمرت هذه الاضطرابات الدامية ليوم ٢٣ مايو ، وأدى الاشتباك إلى سقوط ٤٣ قتيلا ، ١٢٩ جريحا من المصريين ، ١٥ قتيلا ، ٧١ جريحا من الأجانب[٤٤] . وتقديراً من سعد زغلول لخطورة الموقف وانعكاساته على العلاقات المصرية البريطانية فى هذه الفترة الحرجة نشر بيانا يوم ٢٤ مايو وآخر يوم ٢٥ مايو يدعو فيه المصريين إلى الهدوء والسكينة .

أما عمر طوسون فقد سبقه فى هذا وأصدر نداء إلى أبناء الإسكندرية نشر فى الصحف المصرية يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ جاء فيه «بلغنا مع أشد الأسف ما حدث من أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بعض بيوت المخالفين لكم فى الرأى . . . فنرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر بقضيتنا المقدسة . . . ونناشد كل مخلص لوطنه . . . أن يجتهد فى منع ما يثير شبهة الأجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا ، وإننا لا نقول هذا انحيازا إلى جانب الوزارة لأننا غير موافقين على خطتها . .»[٤٥] .

ثم ألحقه بنداء آخر نشر فى الصحف يوم ٢٧ مايو جاء فيه «إن الحوادث المحزنة التى وقعت فى الإسكندرية فى الأيام الأخيرة آلمتنا أشد الإيلام . . . فنحن باسم الوطن المفدى وبحق ما علينا له ومحبتكم له نناشدكم ألا تقابلوا الشر بمثله . . وأن تحافظوا على ما بيننا وبين النازلين فى بلادنا من الأجانب من روابط

الصداقة وحسن المعاشرة ، ويطلب كل منكم من مواطنيه بالكتابة والخطابة فى المساجد والكنائس والمعابد وفى كل مجتمع أن يتخذوا رائدهم الهدوء والسكينة ، مع إكرام ضيوفكم الأجانب كما عودتموهم . . فإنكم بذلك تبرهنون من جديد على فساد كثير من المزاعم التى تنسب إليكم وتبطلون بعملكم هذا كل دسيسة الغير . .»
توقيعات عمر طوسون - محمد عيانى باشا - أحمد يحيى باشا ، منصور يوسف باشا ، الشيخ محمد سعيد باشا - محمود الديب باشا ، عبد الله الغريانى باشا (٤٦) .

على الرغم من قرار السلطان فؤاد بأن يظل طوسون فى قصره بالإسكندرية ، وكان يرجو من وراء ذلك أن يبتعد عن الاشتغال بالسياسة إلا أن طوسون اتخذ من هذا القصر بؤرة للعمل السياسى وأصدر منه القرارات والنداءات ، وبذلك أبطل الأمير مفعول قرار السلطان ، وظل على هذه الحرب الباردة مع السلطان ، فبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رفع الأمير ومعه أقاربه من الأمراء التماسا إلى السلطان فى ٣ مارس ١٩٢٢ يطالبون فيه بمكنون ما فى صدور الوطنيين المصريين بقيام حكم نيابى ، وهو ما كان يحرص فؤاد على ألا يناله الشعب بشكل كامل ، فهو لا يقبل إقامة حكم نيابى ديمقراطى ، وقد ورد فى هذا الالتماس « . . . يا صاحب العظمة . . . مضت أيام عديدة بل سنين طويلة وإخواننا المصريون البواسل يبذلون حتى دماءهم وأرواحهم لا سترجاع حقوقهم المقدسة ولاسترداد استقلالهم الشرعى والمطلق ، إلى أن جاءت ساعة انتصار الحق على الباطل ، ولما لم يكن لإنكار حقوقهم عليهم من مسوغ ظهر الحق وكان الله نصيرنا حتى اعترف للأمة المصرية بجزء من كليات حقوقها ، فأصبحت مصر مستقلة والحمد لله بفضل إخلاص بنيها ومجهودهم العظيم . . . فكانت همة إخواننا المصريين أعظم ما نعجب به . . كان هذا ما جرأنا على أن نوجه ملتمسنا هذا نحو حضرتكم العلية لا بقصد لفت النظر أو التنبيه ، بل لوجوب مشاركتنا لمجموع أمتنا فى طلبها العادل ألا وهو إعلان استقلال مصر المطلق على سودانها وذلك فى داخل بلادنا وفى خارجها ، مع تأييدنا لرغبة المصريين فى أن يترك لجمعية وطنية وحدها حق البحث والتنقيب . . . مع بقاء

الدستور من الاختصاصات الأولى لهذه الجمعية الوطنية وحدها ، هذا مع رجائنا لأن تجرى الانتخابات بالحرية التامة . . . مع طلب إلغاء الأحكام العرفية أولا ، ومنح الصحافة حريتها ، وفى الوقت نفسه إعادة المبعدين عن أوطانهم والعفو عن غيرهم جميعا سواء كانوا خارج القطر أم داخله حيث أن بقاء ما ذكر على حاله وبقاء الجيوش البريطانية بمصر ممالا ينطبق على أحكام الاستقلال التام أو على مبادئ الحرية الشخصية» .

كمال الدين حسين - محمد على - يوسف كمال - عمر طوسون - إسماعيل داود - فاضل عثمان - عباس إبراهيم حليم - على فاضل - عمر إبراهيم[٤٧] .

وبهذا نزل الأمير وأقاربه وهم أقارب السلطان فى نفس الوقت إلى الشعب ، على خلاف ما كان يبغى السلطان ، ويطالبونه بما كان حريصا على ألا يعطيه . وظل عمر طوسون ينتقد مواقف السلطان فى شكل مباشر وغير مباشر مع متابعته لمطالب الشعب فى الحياة النيابية ، والتى كانت تقض مضجع السلطان فؤاد ، فعندما لعب فؤاد لعبته فى الانقلاب الدستورى عام ١٩٢٥ ، لأنه لم يكن فى الأصل راضيا عن وجود نظام دستورى للبلاد ، حتى يتمكن من حكم البلاد حكما أتوقراطيا أصدر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوما يقضى بحل مجلس النواب ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ . وحين نجح الوفد ووصل سعد زغلول إلى النيابة رغم كل الجهود الملكية والوزارية التى بذلت دون ذلك ، أدرك الملك أنه لا يستطيع أن ينفرد بالحكم إلا عن طريق إلغاء النظام النيابى ، ومن ثم صدر مرسوم ملكى آخر يقضى بحل المجلس ودعوة الناخبين لانتخابات أخرى تجرى فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يونيو ١٩٢٥ . وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٢٥ أصدرت الحكومة مرسوما بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وأنها بصدد وضع قانون جديد للانتخاب[٤٨] .

وعلى أثر تعطل الحياة النيابية فى مصر قام عمر طوسون وجبهة من الأمراء برفع التماس فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ إلى الملك فؤاد يطالبون فيه بإعادة النظام النيابى طبقا لنص الدستور ، واستهل الالتماس بقوله «مرفوع للحضرة الملكية الجليلة . . . نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة . . .

لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة ، وأنه يجب الاهتمام بها بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى إلى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم جلالتكم بمنحها إياه . . . » ووقع على هذا الالتماس كل من كانوا يوقعون من جبهة الأمراء[٤٩] .

كان الالتماس بمثابة إحراج للبيت المالك بالإضافة إلى موقف الشعب منه ، ولم تكن عينا عمر طوسون غافلتين عما يدور حول قانون الانتخاب ، وإنما كان متابعا له ، لدرجة أنه كان مستهدفا من الصحافة فى ذلك عندما أدار مكاتب الأهرام بالإسكندرية حوارا معه حول مشروع القانون نشر فى ١٠ أغسطس ١٩٢٥ ، وكان الأمير فى الحقيقة لا يعرف شيئا عن تفاصيل هذا القانون إلا «ما قرأناه فى الصحف من حصر حق الانتخاب فى طبقات خاصة من الأمة وجعله على درجتين» ، وأضاف قوله «إننا لسنا ممن يوافقون على تمييز بعض المصريين على بعض فى هذا الشأن بجعل حق الانتخاب فى فريق منهم دون فريق ، خصوصا بعدما سوى الدستور بينهم وجعلهم التشريع المصرى فى مستوى واحد فى كل شئ . . . أما جعل الانتخاب على درجتين فهو أشد ضررا من الأمر الأول . . . وأنه أكبر عوامل فساد الأخلاق وأكبر مظهر للجو الفاسد المحيط بالأعمال الانتخابية . . .»[٥٠] . وبهذا يكون الأمير قد أضاء الضوء الأحمر أمام لجنة وضع القانون الجديد وأمام القصر ذاته .

عمر طوسون والأحزاب المصرية :

لم يكن عمر طوسون منضويا تحت راية حزب بعينه وإنما كان منحازا إلى مبادئ الحزب الوطنى ربما لشدة كراهيته للاحتلال حتى بصفة شخصية ، ولكنه أراد أن يكون صديقا للكل رغم أن الوفد كان يحاول تجنبه للعمل معه كما رأينا ، فعندما نشب النزاع بين سعد وعدلى يكن ووصلت الأمور إلى قيام الشعب بالمظاهرات ضد عدلى هاتفة بسقوطه كخائن ، وتعرض المتظاهرون للرصاص والقتل فى القاهرة والأقاليم ، يقول أحمد شفيق «رأى البرنس عمر طوسون ثم الشيخ محمود نجيب والسيد عبد الحميد البكرى أن تجتمع لجنة وطنية لفض الخلاف بين سعد وعدلى» ، وأيده فخرى عبد النور فى ذلك فى مذكراته[٥١] .

كما كان مجاملا للوفد ، فنجده يزور بيت الأمة لتشجيع الوفد فى هيئته الجديدة بعد نفى سعد وتهنئة أعضاءه وحثهم على الاستمرار فى الجهاد ، ويقول عبد النور «وقد صرح الأمير بأنه لما قدم إلى القاهرة رأى أن يكون أول عمل له هو زيارة بيت الأمة للإعراب عن شعوره والإفصاح عن مشاركته الوطنية»[٥٢] .

ولدى عودة سعد من باريس فى ٤ أبريل ١٩٢١ زاره الأمير بنفسه ، وقبل غروب الشمس أقامت لجنة الطلبة حفلة شاى كبرى تكريما لسعد فى فندق ماجستيك حضرها الكثيرون وفى مقدمتهم الأمير عمر طوسون[٥٣] ، وظل عمر طوسون حول إطار الوفد حتى انفضت الثورة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أشار إلى النظام النيابى طبقا للدستور ، حيث بادر بكتابة التهانى فى الصحف وانهالت بعده برقيات الشعب مطالبة مثله بالدستور[٥٤] .

ولما تحقق الشكل النيابى فى مصر بعد صدور الدستور وإجراء الانتخابات فى ظله وفاز الوفد بالأغلبية ، طفت على السطح مشكلة إسناد الوزارة وتشكيلها لزعيم الأغلبية الفائز – سعد زغلول – حيث كان الخلاف حول من يتولى رئاسة الوزارة ، وحُسم الأمر فى صف سعد فكان الخلاف الثانى : هل يتولاها سعد بنفسه أم

يتولاها أحد مساعديه ، أم يعزف الوفد عنها إطلاقا لتتألف وزارة إدارية ، وكان هذا الإشكال داخل حزب الوفد أيضا .

فأصحاب الرأى القائل بأن يتولى سعد الوزارة كانوا يستندون إلى أنه كان الأقدر على خدمة القضية الوطنية من أن يكون بعيداً حتى تجتمع القوتان فى يده ، وأن توليه الوزارة فى وجود رمزى ماكدونالد رئيسا للوزارة البريطانية فرصة يجب ألا تضيع ، وكان أصحاب هذا الرأى هم : محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم باشا .

وقد عارض عمر طوسون هذا الرأى وكانت وجهة نظره «أن الحيطة تقتضى على معالى سعد وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة . . . فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون بمثابة اعتراف به منهم يؤدى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه»(٥٥) .

ولم يكن عمر طوسون الوحيد فى ذلك حتى يقال أنه خالف ليعرف ، وإنما كانت هناك أصوات داخل الوفد ذاته تنادى بعدم قبول سعد لهذا المنصب ، حيث قال واصف غالى وأمين يوسف بهذا ، والأغرب أن صفية زغلول كانت تؤازرهم فى ذلك ، وكانت حجتهم فى هذا : أن من يتولى رئاسة الوزارة لا بد أن يتصرف وفق الدستور والوضع القائم فيصبح هدفا للناقدين(٥٦) .

وعندما شُرع فى عقد مؤتمر فى لوزان فى ١٩٢٢ ليقضى فى شأن المسألة الشرقية وما آل إليه حال تركيا ، وإعادة النظر فى مقررات «سيفر» ، وكان يدخل فى إطار المؤتمر المسألة المصرية ، كجزء من المسألة الشرقية ، اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة بالاستقلال ، وكان ذلك فى آخر عهد وزارة ثروت ، إلا أن سقوطها أوقف هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم فأهملت الأمر ، وكادت الفرصة أن تضيع ، وهنا رأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان اشتراكا شعبياً ، وألف كل منهما وفدا سافر إلى أوروبا ، وحين رأى

الوفدان بعد وصولهما إلى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالبة الوطنية التى يتقدمان بها إلى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده الوفدان فى روما يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ ، وكتبوا وثيقة وقعت باسم (الميثاق الوطنى)[٥٧] ، وكان برنامجها : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه وإلغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسالة الامتيازات الأجنبية بمفاوضات مباشرة بين مصر والدول المعنية ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا لمعاهدة ١٨٨٨ على أن تدافع مصر عن حيدتها[٥٨] . وقد حيا عمر طوسون هذا التصرف الحضارى بين حزبى الوفد والحزب الوطنى الذى يكن لهما علاقة خاصة فأرسل فور ذلك برقية تهنئة لهما جاء فيها «إن اتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى قد أثر فى نفسنا تأثيرا حسنا إذ إن الاتحاد أساس النجاح» . ورد عليه كلٌ منهما ببرقية يشكرونه على هذا التأييد مؤكدين على الوحدة بينهما[٥٩] .

والملاحظ أنه فى غالبية مواقف الأمير عمر طوسون لفض النزاعات بين الأحزاب أو تجميع الأواصر بينها لم يكن وحده فى ذلك ، وإنما كان يشاركه مجموعة الأمراء أيضا ، أى أنه استطاع أن يسرب مبادئه إلى نفوس هذه المجموعة فاقتنعوا بها رغم تحذير القصر لهم ، وهذا موقف آخر يدل على عدم غيابه أو مجموعته عما كان يثار من نزاعات بين الأحزاب ، ودراسته للموقف وتقديم النصح لهم حتى لا ينفرط عقدهم أمام الاحتلال فى تلك الفترة الحرجة ، وخصوصا فى بداية الحياة النيابية والتى كان الأمير يحرص عليها ويدعمها ، آخذا فى اعتباره أن هذه النبتة وهى لا تزال فى أول عهدها عرضه لهزات كأى كائن فى دور التكوين .

فقد شهدت هذه الفترة من بداية الحياة الدستورية شكلا من أشكال المعارضة ، التى تألفت من نواب الحزب الوطنى فى بادئ الأمر ثم انضم إليها نواب الحزب الدستورى وبعض المستقلين ، بالإضافة إلى بعض النواب الوفديين الذين

مالوا إلى ذلك الاتجاه ، ويقول عبد الرحمن الرافعى «وكنا نجتمع فى منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لتبادل الرأى فيما يكون عليه موقفنا فى الجلسات ، وكان يؤخذ على وزارة سعد ضيقها بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وعلى الرغم من أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بآراء المعارضة إلا أن الوزارة لم تكن هكذا ، وبدا ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات التالية ، وقيل عنى أنى كنت أرجو إحراج سعد» . ومن مظاهر حنق الوزارة على صحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم الصحف ، وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت الدكتور حافظ عفيفى صاحب إمتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحريرها ومحمد توفيق دياب أحد محرريها للمحاكمة على هذه المقالات ، ورغم إسراف الحكومة فى تقديم الصحفيين للمحاكمة إلا أن المحكمة كانت تبرؤهم[٦٠] ، فالمعارضة كظاهرة صحية مطلوبة فى مدرسة الديمقراطية ، إلا أن مواجهتها بهذا العنف إنما هو ضرب من التطرف وتحطيم الأسوار الديمقراطية وهى بعد فى دور التكوين . وكان عمر طوسون حريصا على الكل الذين كان المفروض فيهم أن يتحدوا ضد المحتل لا أن يمكنوه منهم ، فدخل المعركة ليهدئ هذه الاشتباكات ونبذ هذا الشقاق بين الأحزاب المصرية حتى يشل يد الاحتلال التى كانت تذكى هذه النزاعات بهدف القضاء على الحياة النيابية فى مصر ، وإظهارمصر بمظهر غير الجديرة بهذا القسط من الحرية فلتحرم بعد ذلك من الاستقلال .

وقد بلغت حدة غضب الأحرار الدستوريين من الوفد أنه عندما استقالت وزارة الوفد فى ١٩٢٤ ، كان هناك ابتهاج فى صفوف الأحرار الدستوريين بسقوط الوزارة الدستورية ، يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم ، وكانت حجتهم «إننا قاسينا من حكومة الوفد ظلما وعنتاً أشد الظلم والعنت وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا فى عبث»[٦١] .

وبالإضافة إلى سبب أقدم من هذا ، كان موقف الوفد منهم بالنسبة للدستور ، إذ كان حزب الأحرار الدستوريين فى دفاعه عن الدستور يقف وحيدا تقريبا أمام الوفد الذى لم يكن يرى فى الدستور إلا مشروعا رجعيا وضعته لجنة الأشقياء ، ومن ثم لم يكن الأمير طوسون يستطيع الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة وتأييدا ، وفى نفس الوقت لم يستطع الوفد أيضا أن يقف مكتوف الأيدى من عملية المسخ والتشويه التى كانت تجرى على نصوص الدستور سواء من جانب القصر أو من جانب الإنجليز حول السودان ، خصوصا بعد أن أصبح الرجوع إلى رأى الوفد فى عقد جمعية وطنية من جديد أمراً متعذرا(٦٢) . وكان عمر طوسون يعرف كل هذا إلا أنه فى نفس الوقت يخشى على الديمقراطية الجديدة وإن كانت مجرد شكلا ، إلا أنها كانت خطوه على الطريق فى سبيل استقلال مصر .

وهكذا تحولت المعركة ضد الإنجليز إلى معركة ضد الوفد والشعب الذى سانده ، وأصبحت إثارة الخصومة الحزبية هى الشغل الشاغل للقصر وزعماء المعارضة عن أهم مطالب البلاد فى فترة شديدة الحرج كانت تهدد الموقف الداخلى بالتفتت ، وكان هذا العمل من أعمال الإنجليز كرد فعل لمقتل السردار ، وبهذا سقطت أول الوزارات الدستورية بعد فترة قصيرة جدا .

ويقول د . عبد العظيم رمضان «وظل حزب الأحرار الدستوريين يشتم الوفد حتى بعد سقوط البرلمان ووقوف صدقى ضد الحياة النيابية ورموه بسوء سياسته وفساد تصرفاته هو وحكومته التى جرت على البلاد تلك المحن وعرضتها للإنذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين»(٦٣) .

إزاء هذا الخطر الداهم الذى تعرضت له البلاد فجأة أصبحت المشكلة كيف يمكن التوفيق بين هذه الأحزاب المتناحرة خشية على مستقبل البلاد ، لدرجة أن فكر البعض فى عقد مؤتمر وطنى عام يلتئم لهذا الغرض ، وسعت الصحف إلى الأمير عمر طوسون ليتبنى هذا المؤتمر ، غير أنه كان يرى ضرورة اتحاد الأحزاب

والصلح بينها قبل انعقاد المؤتمر وإظهار حسن النوايا ، وما لبث أن أصدر بيانا فى شكل «جواب» على نداء الداعين لعقد مؤتمر عام لإنقاذ البلاد من محنتها السياسية جاء فيه «لا يسعنا أمام هذا الإلحاح فى الدعوة إلى عقد مؤتمر عام أن نقف جامدين ونظل صامتين ، فإن ذلك أشد ما يؤلمنا ولعله يلقى فى روع بعض الناس أننا نضن بأنفسنا فى هذا الوقت العصيب فى حين أننا نرى أكبر سعادة لنا فى هذه الحياة أن نوفق إلى خدمة هذا الوطن العزيز . لذلك رأينا أن نبدى رأينا فى هذا الاقتراح وأن نعرضه على النقاد والمفكرين حتى نستأنس بآرائهم ونسترشد بصائب أفكارهم ، أما رأينا فهو إذا عقدنا هذا المؤتمر قبل إزالة الخصومات القائمة بين الأحزاب . . . فلربما كان مثاراً للخلاف والشقاق والنزاع ، وسببا لازدياد الخصومة وتمكن البغضاء . . بل المعقول أن يتقدم الصلح وأن يترتب عليه صلح حقيقى ، فإذا تم ذلك عقد المؤتمر فى جو تسود فيه روح الإخاء والمودة وإلا فلا» .

كما ألحق بهذا الجواب صورة خطاب أعده ليرسله إلى «كل من يخطر ببالنا منهم ويكون الرد عليه هو المرآة التى تنطبع فيها نفسية الأمة وأمانيها فنتقدم حينئذ أم نحجم» .

وجاء فى نص الخطاب «إننا ندعوكم باسم الوطن العزيز إلى الصلح مع إخوانكم فى الوطن ، فليس فى بقاء الخصومة إلا الأضرار العظيمة لوطننا المحبوب الذى تريدون أن تعملوا الخير له ، وإننا نرغب إليكم أن تلبوا الدعوة للانضمام إلى صفوف الأمة التى يجب أن تكون دائما فى ظروفها الحاضرة كتلة واحدة متحدة قلبا وقالبا متفقة متحابة ، عاملة لغاية واحدة هى استقلال الوطن وإسعاده» .

وبعد أن قام بهذا العمل نشر حصيلته فى نداء وبيان عما أسفر عنه سعينا لإصلاح ذات البين بين الأحزاب المصرية» ، جاء فيه «أن مندوبى الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين قبلوا ، أما مندوب الوفد فبعد المقابلة الأولى رجع ليستشير الوفد فى ذلك ثم جاء وأخبرنا أن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق مع هذين الحزبين» . وكان ذلك يوم ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٤ .

عمر طوسون ومسألة التحالف مع بريطانيا :

بدأت جولة من المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى عهد وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، وكان ثروت يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا إنما هى أزمة ثقة ، وأنه إذا استطاع أن يزيل ريبة الإنجليز من ناحية مصر فإنه يمكن تحقيق الاستقلال دون مشقة ، بينما كانت بريطانيا ترى أنها أزمة مصالح .

وفى زيارة ثروت مع الملك فؤاد لبريطانيا فوجئ لدى مقابلته لأوستن تشمبرلن فى صيف ١٩٢٧ بأن الأخير يخيره بين أمرين : إما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية فى التعاون بالقوة ، وإما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها إلى تسويته بالقوة ، وفاجأ ثروت بأن قدم له مشروعا لمعاهدة خاصة بتسوية العلاقات بين البلدين ، ولم يكن ثروت مستعدا ، إلا أنه قدم مشروعا بناه على محالفة تقوم بين البلدين «تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما» . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت أن تبذل مصر لبريطانيا العظمى فى حالة اشتباكها فى حرب كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرقها للمواصلات فيها ، كما قبل أن تتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثاره صعوبات لبريطانيا ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية ، وأن يكون لممثل بريطانيا فى مصر لقب سفير ، وأن تبقى فى البلاد قوة عسكرية بريطانية على ألا يكون لها صفة الاحتلال وألا تخل بحقوق السيادة المصرية ، وغير ذلك من تسهيلات لبريطانيا فى مصر ، إلا أن هذا المشروع كان محل نقد من الوفد والأحزاب الأخرى إذ إنه لم يحدد أجلاً لجلاء القوات البريطانية .

ولم يلبث ثروت أن صدم حينما رد عليه الجانب البريطانى فى ٢٩ يوليو بمشروع مضاد أدرك منه فشله فيما أراده من كسب ثقة الإنجليز ، ومن تحديد المسائل المعلقة معهم تحديداً وافيا ، إذ إن المشروع البريطانى كان يضم مسائل

مبهمة بما يجعل الإدارة فى مصر تحت المراقبة ، وبعد أخذ ورد توقفت الأمور فى انتظار البت فى المعاهدة إما بالرفض أو بالتوقيع(٦٥) .

عاشت مصر بأحزابها فترة عصيبة تناقش الموقف وهل هو تخاذل من ثروت أو ضغط من بريطانيا ، فتقدم مراسل «المقطم» إلى عمر طوسون يسأله رأيه فى الموقف وكان ذلك فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٧ أى فى ذروة الأزمة ، فكان رأيه «إن التحالف مطلوب ولكن عندما يكون بين طرفين متعادلين فى القوة ، وإلا سيكون تحت خوف بأس القوى وضعف الضعيف ، وإذا احترم القوى ما تعهد به للضعيف فإن ذلك يكون مؤقتا . . حتى إذا جاء الوقت الذى يرى فيه أن مصلحته تناقض عهوده فإنه لا يتأخر عن نقضها واعتبارها قصاصة ورق . . . ثم هل لنا أن نطلق على التعاقد الذى سيكون بيننا وبين إنكلترا لفظة اتفاقية أو معاهدة ؟ وألا يكون الأصلح تسميته عقد تنازل من مصر لإنكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها لمصر؟ وما هى القيمة التى ستدفعها لنا إنكلترا مقابل حصولها على هذه الامتيازات؟» .

وبهذا أظهر طوسون عدم الرضا عن هذه الاتفاقية لأنها ستكون غرما أكثر منه غنما وختم حديثه بقوله «والحقيقة التى لا ريب فيها أن مثلنا مع إنكلترا مثل دائن ومدين ، فإذا كان هذا المدين يريد أن يدفع جميع ما عليه لدائنه فلا موجب لعقد اتفاقية معه إلا إذا أراد أن يدفع بعض ما عليه ، هذا كل ما بيننا وبين إنكلترا ، فإذا كانت قد شعرت أخيراً بأنها أخذت منا شيئا فلترده ولا موجب لاتفاقية ، فإن هذا الرد وحده كافٍ فى الاتفاق وفى حسن التفاهم الحقيقيين ، وإذا كانت لا تعترف بذلك بل تنكر علينا هذه الحقوق التى اغتصبتها منا بدون رضانا وإقرارنا فيكون غرضها من إبرام الاتفاقية أخذ هذا الإقرار الذى أعياها أخذه . . . وفى الحالين تكون الاتفاقية ضارة بنا وبمصالحنا»(٦٦) .

وقد انتقدت صحيفة «السياسة» فى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٧ ما ذكره عمر طوسون بالنسبة لتعادل القوتين لدى التحالف ، وأن هذا المشروع (ضار بنا وبمصالحنا)

باعتباره لا يتفق مع ما تقول به الأمة المصرية بلسان أحزابها وصحافتها وبلسان برلمانها وزعمائها ، وهؤلاء جميعا قد اختطوا لأنفسهم طريق حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الإنجليز والوصول إلى عقد محالفة ، وحددت الصحيفة بالذات موقف الوفد المصرى مع لجنة ملنر ومفاوضات كيرزون حيث «كانت فكرة الرغبة الخالصة فى حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الإنجليز والوصول إلى محالفة تضمن دوام العلاقات بين البلدين . . . ثم إن محالفتنا مع الإنكليز لن تكون بمثابة عقد تنازل من مصر لإنكلترا عن جزء من حقوقها فإن التحالف الذى يسعى إليه المصريون إنما هو التحالف الذى لا يضيع على مصر حقا ولا يمس لها استقلالا ، ويضمن فى نفس الوقت مصالح بريطانيا مصونة غير متعارضة مع ذلك الاستقلال . . . ثم أين هى الاتفاقات التى تدوم وهاهى أقربها إلينا (فرساى) التى تغيرت بفعل الأحداث»[٦٧] .

وهذا يرينا أن الصراع فى القضية المصرية كان بين مفهومين متناقضين باستمرار : هما مفهوم الحزب الوطنى المتشدد فى التعامل مع الإنجليز ، وهو ما تأثر به الأمير عمر طوسون ، ومفهوم حزب الأمة ـ الذى أصبح الأحرار الدستوريون ـ الأكثر مرونة ، إلا أن ما يهمنا هو عدم غياب طوسون عن الساحة الوطنية فى كل مشاهدها وأحداثها رغم تحذيرات الملك فؤاد له .

الأمير عمر طوسون والسودان :

اعتبر الأمير السودان هو الامتداد العضوى لمصر ، فكتب ذلك فى الصحف ، وضمنه فى كتبه ومذكراته ، وعندما كان يذكر السودانيين كان يذكرهم بما يليق بهم ، ويبدى إعجابه بكفاحهم وأعمالهم ، ولعله كان يعطيهم ثقة بأنفسهم بعدما أهدرتها السلطات البريطانية .

ففى كتابه «بطولة الاورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك» ، حرص على أن يكون الهدف من هذا الكتاب ليس سرداً لأحداث الحرب ، وإنما إظهار جهد السودانيين والمصريين على السواء فى تلك الحرب .

من أجل هذا صدّر الكتاب بما كتبه القواد الأجانب عن أعمال السودانيين ، وما تكبدوه إزاء ما أنيط بهم من أعمال ، سواء كان واجبا أو عملا كان عليهم أن يقوموا به ، فأورد فقرة من تقرير القائد فيراكوز الذى تناول فيه وصف إحدى المعارك التى نشبت يوم ٢ أكتوبر ١٨٦٣ ورد بها «لقد كلل هذا القتال رؤوس السودانيين والمصريين الذين قاموا بأعبائه بأسمى أكاليل الفخر ، فهم لم يبالوا بالنار المنصبة عليهم من الأعداء ، وردوهم - وهم يزيدون فى العدد عليهم تسع مرات - على أعقابهم مدحورين»[٦٨] .

وشجع الأمير السودانيين كذلك على كتابة تاريخ السودان ، فشاركهم فى مؤلفاتهم ككتاب الكاتب السودانى محمد عبد الرحيم[٦٩] «تاريخ السودان من غوردون إلى المهدى» ، الذى قدم له مبرزا دور السودانى فى حماية أرضه .

وهكذا قام عمر طوسون بعمله الفردى ضمن عدة جهود بارزة ، فعندما شكلت لجنة لوضع الدستور المصرى برئاسة حسين رشدى باشا ، استغل الفرصة ليقدم مبادرة قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها حين أرسل خطابا إلى حسين رشدى فى ٣ مايو ١٩٢٢ يلفت فيه نظر أعضاء اللجنة إلى أهمية السودان بالنسبة لمصر ، جاء فيه :

«إن لجنة الدستور التى ترأسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبة الأمة ، ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأى العام المصرى ، وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الإعتراف ببطلان اتفاقية ١٨٩٩ وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الأساسية التى لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها ، ولكن إذا كان قد فات ذلك على الوزارة مع مزيد الأسف ، فلا يصح أن يفوت على دولتكم وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور . . . لذلك جئنا بخطابنا هذا مذكرين دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من السودانيين والمصريين على حد سواء . يجلس نواب إخواننا سكان السودان مع زملائهم سكان الوجهين البحرى والقبلى ، ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التى لا انفصام لها أبداً . .»[٧٠] . وكان لهذا الخطاب أثره فى مناقشات لجنة وضع الدستور .

وعندما بدأت إجراءات عقد اتفاقية عام ١٩٣٦ قام بجمع ما كتبه فى الصحف والمجلات مدعما وجهة نظره بالوثائق ، وكان قد تناول فيها الأدوار التى مرت بها المسألة السودانية بدءا بتدخل الإنجليز فى السلطة فى السودان افتئاتا وبدون إذن من الحكومة المصرية بعد عام ١٨٨٢ تحت ستار الإصلاح وحماية حقوق مصر ، ثم بدأ تسربهم إلى السودان فى الإدارة ، وإحلالهم شيئاً فشيئا محل المصريين ، انتهت إلى معاهدة ١٨٩٩ ، الذى أصبح بها السودان مستعمرة بريطانية محرم دخولها على المصريين «على أن مصر - بعدما بذلته من دم ومال فى سبيل استعادة السودان - لاتقبل بحال من الأحوال الانفصال عنه ، إذ هو جزء مكمل لأراضيها ولا حياة لها بدونه»[٧١] .

وانتهى فى الكتاب الذى أصدره بعنوان «المسألة السودانية» إلى تحذيره لإنجلترا بقوله «فعلى الحكومة البريطانية أن تعلم أنه لا يمكن أن تكون هناك أية صداقة بين الأمتين مادامت حقوق مصر فى السودان لا ترد إليها ، وإن كان لسوء الحظ أنها تستطيع أن تجد دائما من المصريين طائفة مولعة بشغل المناصب الوزارية والبقاء فيها ، وفى سبيل ذلك يقبلون أن يوقعوا على كل ما يعرض عليهم من إنكلترا ، ولكن كل اتفاق موقع عليه منهم يستحيل أن يوافق عليه برلمان مصرى منتخب انتخابا حراً»[٧٢] .

وأشار فى مقدمة ذلك الكتاب إلى أنه قام بطبعة باللغة الإنجليزية ووزعه على أعضاء البرلمان الإنجليزى والصحف الإنجليزية ، حتى يقف الرأى العام الإنجليزى على حقيقة المسألة ، ثم قام بترجمته إلى اللغة العربية ليقف عليه الرأى العام المصرى أيضا ، وليطلع عليه أعضاء الوفد المصرى الرسمى وهم يتفاوضون فى المسألتين المصرية والسودانية على السواء[٧٣] .

ولم يكن عمل الأمير عمر طوسون من أجل السودان قاصرا على الكتابة أو تقديم الأبحاث التاريخية والسياسية التى تخدم القضية ، بل دخل إلى الجانب

العملى عندما ساند عددا من الثوار السودانيين ، وظل على اتصال بهم فترة طويلة ، راسلهم وراسلوه واستشاروه فى أمورهم ، وكتب عنهم وعن جهادهم فى الصحف مثل «جمعية الاتحاد السودانى» التى تكونت فى عام ١٩٢٠ بعد رجوع وفد الولاء من بريطانيا فى صيف ١٩١٩ ، وإحساسا من أعضائها بجهود الأمير فى إنجاح دعوتهم قرروا أن يرسلوا إليه رسالة تقدير من خلال صحيفة الأهرام يعاهدونه والشعب السودانى على العمل المخلص من أجل تحرير البلاد[٧٤] .

* * *

وهكذا كان الأمير عمر طوسون نمطا فريداً من بين أمراء الأسرة العلوية ، دفعته ثقافته وتعامله مع الشعب إلى النزول إليه ، وواجه فى سبيل ذلك معارضة السلطان فؤاد الذى كان فى الحقيقة لا يريد البعد بأمراء البيت المالك عن التعامل مع الشعب ، وإنما كان يخشاه كقوة مناوئة له ، عندما ظن أنه يتطلع إلى العرش ، فضلا عن أنه كان من فرع غير الفرع الذى يحق له الوصول إلى العرش من نسل إسماعيل ، بالإضافة إلى ميوله العثمانية . وكان الأمير يحس بهذا ويصر على العناد ، رغم أنه على الأرجح لم يكن يبحث عن العرش بقدر ما كان يبحث عن الظهور فى المجتمع عن طريق التوجهات السياسية فى عهد كانت الأحزاب السياسية مازالت فى دور التبلور والدستور نبته صغيرة تحتاج إلى رعاية خاصة ، فشارك فى رعايتها ، فكان هذا سببا آخر فى حقد فؤاد عليه . أما الأحزاب فكانت نظرتها إليه هى الخشية منه كشكل جديد فى الشارع السياسى لم يألفوه من قبل ، إلا أنه تغلب على هذا عندما تقرب إلى معظم الأحزاب فى هدوء ، وقبلته الأحزاب كصديق ، وإن كان قد تأثر ببعضها ، وهو بين هذا أو ذاك استطاع أن يجذب عددا ليس بالقليل من الأمراء كون منهم جبهة مناصرة له ضد السلطان وضد الإنجليز ، الذين كانوا يحيكون له المكائد ليهدموه كركن ضدهم .

وفى النهاية فقد قدم الأمير نوايا وطنية طيبة جعلته محل ثقة من كانوا يلجأون إليه لأخذ رأيه أو إشراكه فى إصلاح المسيرة الوطنية .

الهــوامــش

(١) إلياس زاخورة : كتاب مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال فى مصر ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٩١٦ ، ص ٦٠ ، عبد الله حسين : السودان ، الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٤ .

(٢) عبد الله حسين : المرجع نفســه ، ص٥ .

(٣) البلاغ : ٢٦ يناير ١٩٤٤ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) محمد فهمى لهيطة : تاريخ الملك فؤاد الاقتصادى جـ ٢ ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ١٦٣ .

(٦) محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(٧) المرجع نفسه ، محمد على علوبه : ذكريات سياسية واجتماعية ، تحقيق دكتور عاصم الدسوقى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٩٠ .

(٨) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ج١ ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ط ١٩٦٨ ، ص ٣٦ .

(١٠) لطيفة محمد سالم : فاروق وسقوط الملكية فى مصر ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١١ ، ١٢ .

(١١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٢ .

(١٢) جـريدة الأهرام ١٩٦٩/٣/١٣ ، ٥٠ عـامـا على ثورة ١٩١٩ ، الحلقـة السـابعـة ، القـاهرة ١٩٦٩ ، ص٧٩ .

(١٣) جريدة الأهرام : ١٩٦٩/٣/١٣ .

(١٤) نص الوثيقة فى الحلقة الخامسة من خمسين عاما على ثورة ١٩١٩ ، الأهرام ١٩٦٩/٣/١٠ .

(١٥) عبد الله حسين : السودان ، ص ٨

(١٦) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٣ ، ص ٢٦٥ .

(١٧) مذكرات فخرى عبد النور ، تحقيق د . يونان لبيب رزق ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٨١ .

(١٨) الأهرام ١٩٦٩/٣/١٣ الحلقة ٧ .

(١٩) المرجع نفســه .

(٢٠) وثيقة رقم ١٤ / ٢٠٥٦٣ واردة فى ص ١١٤ من ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ .

(٢١) محمد على علوبة : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، جـ ١ ، ط ١٩٢٦ ، ص ١٤٥ .

(٢٣) المرجع السابق .

(٢٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢٥) مذكرات سعد زغلول ، ك ٥٣ ، ص ٢٠١٣ .

(٢٦) المرجع نفسه ، ك ٢٨ ص ١٥١١ .

(٢٧) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٨ .

(٢٨) صوت الأمة ١٩ أبريل ١٩٤٨ «كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد» .

(٢٩) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٣٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١١٦ .

(٣١) الأهرام ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد فى المؤتمر الوطنى العام للوفد المصرى .

(٣٢) محمد على علوبة : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٣٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٢ .

(٣٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص٩٣ ، ٩٤ .

(٣٥) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٢ .

(٣٧) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣٨) المرجع نفسه ص ١٧٨ .

(٣٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٤٠) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤١) مذكرات سعد زغلول ، ت د . عبد العظيم رمضان ، ص ١٦ .

(٤٢) عمر طوسون : المرجع السابق ص ٣٣ – ٣٥ .

(٤٣) المرجع نفسه ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٤٤) الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ص ١٣ ، ١٧

(٤٥) عمر طوسون المرجع السابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٤٦) المرجع نفسه ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٤٧) نفسه ، ص ٤٨ –٥١ .

(٤٨) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ .

(٤٩) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٥٠) نفسه : المرجع السابق ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٥١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ٤ ، ص ٢٧٥ ، فخرى عبد النور : المرجع السابق ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥٢) فخرى عبد النور : مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

(٥٣) نفسه ، ص ١٠٥ .

(٥٤) الأهرام ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ .

(٥٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤١٦ .

(٥٦) المرجع نفسه ونفس الصفحة .

(٥٧) الرافعى :المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٤ .

(٥٨) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٥٩) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٩ .

(٦٠) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ .

(٦١) مذكرات هيكل ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٦٢) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ٣٢١ .

(٦٣) نفسه ، ص ٥٧٧

(٦٤) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٧٣ .

(٦٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٣١ - ٦٤٣ .

(٦٦) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٦٧) نفسه ، ص ٨٧ - ٨٩ .

(٦٨) عمر طوسون : الأورطه السودانية فى حرب المكسيك ، الإسكندرية ١٩٣٣ ، ص ١١ .

(٦٩) كان من موظفى السودان ومهتما بالكتابة عن تاريخ بلده .

(٧٠) عمر طوسون : مذكره بما صدر عنا ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٧١) عمر طوسون : المسألة السودانية ، ص ٩٠

(٧٢) المرجع نفسه : ص ١٠٢ .

(٧٣) المرجع نفسه : المقدمة .

(٧٤) وهذا هو نص الرسالة : إن ما بذلتموه من الجهود العظيمة فى سبيل مصلحة السودان ، وما أثبتم به من سديد الآراء ومحسوس البرهان لضمان المستقبل الزاهر لنا ، وما أثبتموه من أن السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزئة ولا التدخل الأجنبى حدا بحزب الاتحاد السودانى أن يقرر فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ تبليغ سموكم بأن فى السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصرى وألا ينفصل السودان عن مصر بأى حال من الأحوال . ورغما عن سعى الإنجليز المتواصل وكثرة جواسيسهم وبحثهم للقضاء على تلك الحركة فإن الجمعيات السياسية كل يوم فى ازدياد فى الأعضاء ، ونشاط فى العمل ، ولا يمر يوم إلا ويتلقى فيه المواطن منشوراً عن الدسائس الاستعمارية واستبداد الإنجليز . فاقبل يا سمو الأمير سلوكنا على نهج الحق والعمل لصالح السودان ومصر بدلا من تنميق عبارات الشكر لسموكم وأبناء مصر المخلصين . وليحيا وادى النيل حراً من الإسكندرية شمالا إلى بحيرة ألبرت جنوبا وليحيا الإخلاص . سكرتير جمعية الاتحاد بأم درمان - أم درمان فى ١٩٢٢/١١/١٠ ، عن أحمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

قراءة فى
مذكرات محمد شكرى الكرداوى

حمادة محمود إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية آداب بنها

قراءة فى

مذكرات محمد شكرى الكرداوى

تشكل المذكرات السياسية للقادة والزعماء ورجال الدولة والسياسيين مصدرًا يعتد به فى الكتابة التاريخية ويأتى هذا الاعتداد من منطلقين :

الأول : إن الذين كتبوها عاصروا الأحداث ، وسواء سجلوها فى حينها أو بعد فترة من وقوعها فإنهم قدموا مادة علمية ثرية تساعد بشكل أو بأخر فى كتابة تاريخ أقرب إلى الدقة .

الثانى : تأتى المشاركة فى صنع الأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر ، لتضيف بعدًا آخر لأهمية ما دون أو ذكر لأنه يضيف تراكمًا معرفيًا لتفسير الحدث التاريخى .

والمذكرات التى بين أيدينا تمثل هذه النوعية وإن أضافت إلى نفسها تفردين :

الأول : إن المذكرات رغم احتوائها على كم سياسى لا بأس به ، إلا إنها انفردت عن غيرها باحتوائها أيضًا على كم من الاجتماعيات المصرية لم نعهده فى كثير من المذكرات السياسية .

الثانى : إن صاحب المذكرات – وعلى غير ما عودنا أصحابها – استكتب بعض الذين التحم معهم إبان هروبه من وجه السلطة ، ليؤكد لنا ما أورده فى صفحات مذكراته .

وقبل السير بين صفحات تلك المذكرات يجب التوقف عند صاحبها محمد شكرى الكرداوى ، أحد الذين ولجوا طريق العمل السياسى من خلال المشاركة فى عمليات الاغتيال .

ولد صاحب المذكرات فى ٤ أكتوبر ١٨٩٤ بمدينة المنصورة التى أكمل بها تعليمه الابتدائى ، وفى الإسكندرية أتم دراسته الثانوية ثم سافر إلى الآستانة عام ١٩١٣ للالتحاق بكلية الطب الشاهانية (السلطانية) ، وفى صيف ١٩١٤ عاد إلى

المنصورة لتمضية العطلة الصيفية ، ولكن حال قيام الحرب العالمية ١٩١٤ دون عودته إلى الآستانة[١] .

أما عن باقى حياته فيعرضه لنا فى ثنايا وسطور المذكرات بالصورة التى سنوردها من خلال عرضنا لها . أما المذكرات فقد نشرها الكرداوى عام ١٩٣٦ ، أى بعد مرور ما يقرب من سبعة عشر عامًا على المحاولة التى كان وراءها لاغتيال محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء فى سبتمبر ١٩١٩[٢] .

وتبدأ صفحات المذكرات بمقدمة عن ثورة ١٩١٩ ، وكيف إنها جاءت علامة فارقة فى تاريخ مصر بين مرحلتين ، مرحلة مجرد بث الشكوى والتغنى بالآمال ، ومرحلة الرقابة الفعالة والمحاسبة الدقيقة . . . مرحلة «كانت وجهة نظر الشعب فى السياسة الخارجية تطابق وجهة نظر المشاهدين للروايات التمثيلية . فما كان اهتمامنا ينصرف بكلياته إلا نحو تتبع الأخبار الخارجية للأمم ، فمن كان منها يمت إلينا بعلاقة ما هللنا وكبرنا حين ظفره ، ومن كان خصمًا له خاصمناه أو كان حليفًا له صافيناه ، وإلى هذا الحد كانت تقف مشاعرنا وأفكارنا ولم تتجاوزه إلى الأمور الخاصة بنا كأمة مستقلة تمام الاستقلال . أما اليوم فقد أصبحنا بفضل نهضتنا السياسية والاجتماعية قوامين على تصاريف شئوننا مدققين فى حركات زعمائنا مفكرين بجد وهمة فيما يصلح لنمو مدنيتنا وإسعادنا في سائر أمورنا»[٣] .

ثم ينتقل صاحب المذكرات بعد ذلك إلى الحديث عن سعد زغلول قائلاً «كم كتب الكتاب الأفذاذ وخطب الخطباء المصاقع زمنًا طويلاً فلم يقدمنا ذلك إلا خطوة قصيرة ، ومازلنا على ذلك حتى تقدم سعد باشا زغلول عام ١٩١٩ أمام أمته بجرأة بز بها من تقدمه من الزعماء على ما لهم من فضل ومقام وصار يصدر المنشورات تلو المنشورات مذيلة بتوقيعه وتوقيع أنصاره ثم هزأ بالصعاب رغم ضعفه وشيخوخته ، ولما قبض عليه خلفه سادة كرام حذوا حذوه وثبتوا ثباته . ثم بدأ نفر في الاعتصاب منذ الحماية الباطلة ، فكانت كل هذه الفصول العملية مجتمعة هى الموقعة الفاصلة بين القديم من نفسية الشعب والجديد فيها . . . »[٤] .

ورغم أننا على يقين أن محمد شكرى الكرداوى لم تكن تربطه أية صلات بسعد زغلول قبل ثورة ١٩١٩ بل إن سياق المذكرات يؤكد أنه كان أقرب لميول الحزب الوطنى ، فإن انحيازه بهذا الشكل لسعد وإهماله عن عمد ما حدث من تراكم أدى إلى ثورة ١٩١٩ ، كان مبعثه الإفراج عنه إبان وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ ، بعد طول فترة هروب ومطاردة من قبل السلطة .

محاولة اغتيال السلطان حسين كامل

تنتقل المذكرات بعد ذلك إلى حديث مختصر - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - عن صاحبها ، ثم تتناول الظروف التى أدت إلى ولوجه مجال العمل السياسى أو إذا شئنا التعبير الدقيق مجال «الاغتيال السياسى» ، فيوضح أنه بعد أن اشتعلت الحرب ١٩١٤ والتى منعته من العودة إلى الآستانة ، أعلنت الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وهو ما أثار صاحب المذكرات على حد قوله فعقد نيته على أن يكون «أول فداء فى سبيل الاحتجاج الفعلى ضد الحماية الباطلة ومن قبلوها ، وأقدمت على تنفيذ النية واحتاج الأمر إلى شراء مسدسات والتمرن على ضرب النار . فتجولت فى الريف أبحث عن ضالتى وساعدنى فى ذلك ابن خالتى حضرة عبد الحميد أفندى إسماعيل ، واشترى لى عددًا من مسدسات لا بأس بها ولكنها من الطراز القديم وترددت على بلدة بيلا غربية* ، وأطلقت كثيرًا من الطلقات من المسدسات والبندقيات فى فترات مختلفة ، بمعاونة حضرة عبد الرحمن أفندى النشاوى الذى عرفنى به ابن خالتى المذكور . وسافرت إلى القاهرة قبيل تتويج السلطان حسين كامل لضربه برصاص المسدس يوم التتويج ، وأقمت بطرف أحد الإخوان وتركت المسدسات بمنزله ، فأرسل إلى أهلى خطابًا ينبئهم فيه بالخبر فحضر أخى على الفور ومعه بعض الأقارب وأكثروا من التهديد بإخطار البوليس إذا لم أعد معهم فى الحال ، وكان حاضرًا معنا وقتئذ حضرتا محمد أفندى أمين منصور وسلامة أفندى محمد الخولى فعدت مع أقاربى إلى المنصورة وأجلت التنفيذ إلى فرصة أخرى انتهزها على حين غرة منهم»[٥] .

ولم تمر فترة طويلة حتى عزم على التنفيذ مرة أخرى وساعده على ذلك ، ابن عمته محمد محمد خليل ، وعن هذه الشخصية يقول «ومحمد أفندى محمد خليل هذا هو ابن عمتى . . . وكان يعيش معنا فى معيشة واحدة منذ وفاة والدته وكانت لى شبه رياسة أدبية عليه لكونه لم يتعلم إلا تعليمًا بسيطًا بالمنزل ولم يلتحق بمدرسة ما فى حياته . أما أنا فكنت طالبًا بمدرسة عالية ، وقد لحظت عليه فى أيام سابقة سرعة انقياده لرغباتى والتحدث بالإعجاب بى وقت أن كنت غائبا فى الآستانة ، وكان يراسلنى فيبث فى السطور ما يشير إلى هذا الإعجاب ، وكان الذى يزور غرفته الخاصة يرى على الحائط إطارًا بديعًا يجمع زواياه الأربع صورة مصطفى كامل باشا وصورة على فهمى كامل بك وصورة محمد فريد بك وصورتى . وكان له ولع كبير منذ الصغر بقراءة القصائد الحماسية وحفظ ما يعجبه منها عن ظهر قلب وكذلك بالتنديد بأعمال الاستبداد والاحتلال . فلجميع هذه الظروف لم أرتب فى إخلاصه لى واستعداده الكامل لتنفيذ ما أشير عليه به بمجرد أن قال لى ما قال . وبدأ يتمرن على ضرب النار فى طى الكتمان ، ومن عجيب الظروف أنى وفقت فجأة إلى الحصول على مسدسات من طراز براوننج ، كان أحد الألمان ويدعى موريس جلد نبرج ، وهو قومسيونجى حدايد ألمانية باعها قبل الحرب إلى حضرة صديقى المفضال عبد اللطيف أفندى لطفى سيد أحمد تاجر الحدايد بالمنصورة ، ولما علم عبد اللطيف أفندى بالغرض من البحث عن مسدسات تبرع لى بها ورفض أن يتناول لها ثمنًا ما»(٦) .

يتحدث محمد شكرى الكرداوى بعد ذلك عن تمرن محمد محمد خليل على استخدام المسدس وكيف أنه كان يرافقه فى المناطق التى اختارها لذلك فى الحقول والمقابر بالمنصورة . وكيف أن صاحب المذكرات بدأ يقنع من حوله بأنه فى حاجة إلى طبيب فى القاهرة لكى يعالجه من ضعف أعصابه كنوع من التمويه على من حوله ، ولكى يقنعهم عندما يسافر إلى القاهرة بأنه ذاهب للعلاج .

وبالفعل بعد أن أتم محمد خليل التمرن على استخدام المسدس ، سافر الإثنان إلى القاهرة فى أبريل ١٩١٥ ، وفى القاهرة أقام محمد خليل بفندق المؤيد بشارع كلوت بك أما الكرداوى فقد أقام عند ابن عمته مراد أمين ، الذى لم يكن يعلم سوى أنه أتى للمعالجة عند أحد الأطباء ، وكان يذهب بالفعل مع ابن عمته إلى هذا الطبيب الذى يدعى حامد شاكر الذى كانت له عيادة بمنطقة العتبة[٧] .

ينقلنا الكرداوى إلى محاولة اغتيال السلطان حسين كامل فيقول « . . . وفى يوم الخميس الموافق ١٨ أبريل بوغت الناس بخبر إطلاق المرحوم محمد خليل أفندى مسدسه على السلطان حسين كامل عقب اجتياز السلطان ميدان عابدين فى عربته قاصدًا ميدان الأوبرا ، ولكن الرصاصة لم تخترق إلا كبوت العربة على بعد سنتيمتر واحد فقط من جسم السلطان ، كما ذكر ذلك تقليدًا للحالة التى كان عليها مسدس برنزيب الصربى الذى قتل ولى عهد النمسا فى بلدة سراجيفوا فأشعل بقتله نيران الحرب العظمى عام ١٩١٤ ، فإنه أشيع وقتئذ أن مسدسه كان بهذا الوصف ، وكانت هذه الإشاعة عالقة بذهنى فذكرتها لخليل أفندى ، وكان المسدس نفسه صغيرًا جدًا فسهل دسه وسط الورد ، وبعد أن أطلق خليل أفندى مسدسه قبض عليه فى الحال» . وأورد الكرداوى تفاصيل المحاولة كما جاء وصفها فى الصحف آنذاك[٨] .

وقبل أن تستمر رحلتنا مع المذكرات يجب التوقف أمام عدة أمور :

الأول : أن محمد خليل أثناء التحقيقات أشار - على عكس رواية الكرداوى - إلى أن المسدس الذى ضبط معه ، أعطاه إياه شخص يدعى خليل بك حمادة أثناء لقائهما فى بيروت سنة ١٩١٢ .

الثانى : لم يشر الكردواى فى مذكراته إلى أن محمد خليل ضبط البوليس معه علبتين من سم الفئران بهدف التخلص من حياته إذا ما فشلت المحاولة ، وهو ما لم يفعله بسبب سرعة القبض عليه .

الثالث : إن التحقيقات التى جرت معه حوت جانبًا لا بأس به من حياته

الخاصة مثل محاولة والده إرساله إلى بيروت لكى يتعلم هناك ، ولكنه لم يوفق ، وهو ما لم يتعرض له الكرداوى فى مذكراته أيضًا .

الرابع : فى التحقيقات أيضًا ، حاولت السلطات من جانبها تشويه صورة المتهم مثل أنه «أعور» وأنه كان نذير شؤم على أسرته ، وأنه يرتاد الحانات والخمارات ، وأنه اتهم فى قضية هتك عرض ، وهو ما أغفلته مذكرات الكرداوى أيضًا .

الخامس : أنه من خلال التحقيقات أثارت جريدة الأهرام قضية مهمة وهى هل يحاكم المتهم بمقتضى القانون المدنى أم بالقوانين العسكرية ، وكيف إنه حوكم بمقتضى الثانية .

السادس : إن المحامى الإنجليزى الذى قبل الدفاع عنه ، وهو «المستر بروت» حاول من خلال تقارير الأطباء النفسيين الذين التقوا مع المتهم أن يثبت أنه ليس فى كامل قواه العقلية ، وهو ما لم تأخذ به السلطات .

السابع : إن الأقوال التى سجلت للمتهم لم تزد فى أوراق التحقيق عن بضع سطور ، كل ما حوته اعترافاته بالجريمة ، ولم يشر لا من قريب أو بعيد إلى شركاء له فى المحاولة[٩] .

على أية حال فبعد جلستين قصيرتين حكمت المحكمة على محمد خليل بالإعدام شنقًا ، وهو ما نفذ فى صباح السبت ٢٧ أبريل ١٩١٥[١٠] .

من جانب آخر يشير الكرداوى فى مذكراته ، بأنه فى أعقاب محاولة اغتيال السلطان حسين كامل حدثت مجموعة من الاعتقالات فى المنصورة كان نصيب الكرداوى منها قدرًا لا بأس به فيقول : « . . . ففى ١٨ أغسطس ١٩١٥ قبض علىّ وأرسلت إلى سجن الاستئناف بمصر ، ثم إلى سجن الحدراء بالإسكندرية ، وأفرج عنى فى ٢٢ منه ، وفى ٢٩ منه أمرت السلطة العسكرية بالقبض علىّ وأُرسلت بغير سؤال إلى سجن الاستئناف بمصر ، وفى أول سبتمبر عام ١٩١٥ نقلت إلى معتقل

طرة ، وفى ١٨ يناير عام ١٩١٦ نقلت إلى معتقل الجيزة ولبثت فيه حتى أفرج عنى فى يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٧ ، وكان معى بالمعتقلات كثيرون من أفاضل المصريين ومن بينهم نخبة من صفوة شبان المنصورة»[11] .

محاولة اغتيال محمد سعيد باشا :

بعد أن خرج الكرداوى من المعتقل تنقل بين عدد من القرى للنقاهة بسبب اعتلال صحته ثم عمل قليلاً بالتجارة والزراعة ، وما كاد يسترد شيئًا من صحته حتى تفجرت ثورة ١٩١٩ وعن دوره قال : « . . . تقدمت بنفسى فى أتونها الملتهب وأصبحت أحد أعوانها السريين ، وفى منزلى بالمنصورة كان يجتمع عشرات الطلبة ليلاً لترتيب المظاهرات بالمدينة ، وتكونت شعبة أخرى لا يعلم بها أحد لكتابة وطبع المنشورات المختلفة ولصقها ليلاً على الجدران حاثة على الإضراب أو الاحتجاجات المختلفة ، وكانت هذه الشعبة مكونة منى ومن حضرة أحمد أفندى هلال الموظف بمأمورية الأوقاف بالمنصورة والمشتغل بالصحافة بعد ذلك ومحمود أفندى العدل التاجر بالحوار ، وكنا نذيل المنشورات بإمضاء «اليد السوداء» ونلصق على الأوراق دائرة كبيرة من الورق الأسود ، وكان لهذه المنشورات أثر كبير بالمدينة»[12] .

ثم تنقلنا المذكرات بعد ذلك إلى تتابع الاستقالات المختلفة من كراسى الوزارة وحنق الرأى العام على كل من تراوده نفسه أن يؤلف وزارة ضد الأمة والوفد المصرى ، وأنه على الرغم من ذلك فقد أقدم محمد سعيد باشا وألف وزارته وسط عاصفة من الاحتجاجات عليه ، وعن تأثير ذلك على الكرداوى قال : « . . . فكان لهذه الظروف تأثير فى نفسى وشرعت ثانية فى تدبير المؤامرات السرية للقضاء على وزارته ، ووهبت نفسى للموت مرة أخرى فى سبيل ما أعتقد ، وبعد بحث طويل أخبرنى صديقى الفاضل الشيخ محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات والمدرس قبل ذلك بالمنصورة ، بأن هناك شخصًا أزهريًا من كفر الزيات على أتم استعداد

لإلقاء القنابل ، وهو الشيخ سيد على محمد وأنه عضده وشجعه ، ويحبذ اختياره لهذا العمل . وعلى أثر ذلك سافرت توًا إلى الإسكندرية وفحصت الطرق الموصلة من ديوان الحكومة إلى منزل سعيد باشا بسان ستيفانو بالرمل ، واخترت الأمكنة الصالحة للوقوف فيها وقذف القنبلة منها ، وعرفت بنفسى كل ما يتعلق بذلك . . .»[١٣] .

ويستطرد صاحب المذكرات فيوضح كيف تم التخطيط بينه وبين الشيخ سيد على ، على إلقاء القنبلة من خلال الأخير أثناء خروج محمد سعيد باشا من منزله ، وأنه لعب دورًا أساسيًا فى تجهيز القنبلة وتسليمها للشيخ سيد على ، والطريقة التى تمت بها المحاولة فى صباح يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ والتى لم يصب فيها رئيس الوزراء بسوء بل حدثت بعض التلفيات فى مؤخرة سيارته وبعض التلفيات فى المكان الذى جرت فيه المحاولة ، ثم إلقاء القبض على صاحب المحاولة الفاشلة[١٤] .

ويروى صاحب المذكرات أنه عندما شاهد ما حدث عاد إلى المنزل الذى أقام فيه بالإسكندرية وغير ملابسه وتوجه إلى طبيب يونانى كان يتردد على عيادته للعلاج قبل حدوث المحاولة بيومين ، والهدف معروف أن يتخذ من ذلك سببًا لوجوده فى الإسكندرية إذا ما وقع فى يد البوليس[١٥] ليكرر نفس السيناريو الذى حدث فى محاولة اغتيال السلطان حسين كامل .

ينقلنا صاحب المذكرات إلى الحديث عن شخصية الشيخ سيد على وكيف أنه شخصية مترددة وأنها صفة لازمته وأنه كان يعرف ذلك عنه قبل التخطيط للمحاولة الفاشلة ، وأنه بسبب تردده اعترف عليه وعلى الشيخ محمد خليفة ثم عدل عن اعترافه على الأخير ، ولكنه أصر على الاعتراف عليه ، وهو ما كان مدعاة لبراءة الشيخ محمد خليفة ، والحكم عليه بخمسة عشر سنة ، وعلى الشيخ سيد على بعشر سنوات[١٦] .

ويواصل شكرى الكرداوى حديثه حيث ذكر أنه انتقل من المنزل الذى يقيم

فيه إلى منزل صديق له أصر على استضافته ، ولم يطل به المقام في منزل هذا الصديق ، وحتى لا يقع في يد البوليس ترك المكان واتجه إلى محطة السكة الحديد ، وقرر بلا تردد السفر إلى القاهرة للاختفاء بها بدلاً من الإسكندرية لتبدأ على حد قوله رحلة هروبه ، حتى صدور العفو عنه إبان وزارة سعد زغلول ١٩٢٤[١٧] .

وفي الوقت الذي قرر فيه الاختفاء ، كان البوليس يسابق الزمن للوصول إليه ، ولما لم يفلح في ذلك نشر في الصحف صورته ومكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، والتنبيه على المصارف كافة بمصادرة ما يوجد باسمه من أموال بل وتعليق صورته على بعض أقسام البوليس وتبليغ العمد بكافة أوصافه ليسجلوها في دفاترهم[١٨] .

وقبل السير مع صاحب المذكرات في رحلة هروبه ، يجب التوقف أمام حقيقة مهمة وهي أنه في المحاولتين اللتين عرض لهما ، كان يترك التنفيذ لشخصية يسهل إخضاعها والتأثير عليها ، وهو في ذات الوقت يخطط للنجاة بنفسه ويترك الآخر يواجه مصيره ، وهو ما يلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول البطولة التي ادعاها لنفسه .

رحلة الهروب في المذكرات :

بدأت رحلة الهروب تلك بخاطرتين يمكن اعتبارهما مدخلاً للمذكرات الأصلية :

الخاطرة الأولى جاءت تحت عنوان «الاختفاء فن» ، أو ما يمكن أن نسميه نحن بـ «الوصايا السبع» ، وفيها دار حول حقيقة أن الاختفاء فن وحاول أن يؤكد ذلك من خلال ما أورده وهو : «أن الاختفاء في المدن أسهل لترامي أطرافها وكثرة الناس بها وتعدد جنسياتهم وكثرة عدد الداخلين إليها والخارجين منها ، وأنه على المختفي أن يشبع فضول الناس عند أول نزول له في المدينة بأن ينبئ عن نفسه وعن كل ما يتصل بحياته وأن يثبت على ذلك» . وصاحبنا هنا عندما نزل القاهرة قال كل شئ عن نفسه ولكنه قال غير الحقيقة . ويرى أن من يسكن بالقاهرة يجب أن يسكن في الحارات الطويلة المفتوحة لا الحارات القصيرة المسدودة ، لأن الناس

فى الأخيرة يعرفون كل صغيرة وكبيرة عن بعضهم على عكس حياة الناس فى الحارات الواسعة المفتوحة ، وأنه يجب ألا يعيش الإنسان الذى فى مثل حالته فى ضواحى المدينة لأن الجواسيس يقصدون هذه الأماكن التى يعيش فيها العامة والدهماء واللصوص مما يمكن أن يصيب الإنسان من هذا الشىء الكثير ، ولا يجب على المختفى أن يعيش فى قلب المدينة لأنها تضج بالحياة ، كذلك لا يجب عليه أن يعيش بجوار مسجد مشهور لأن الغرباء يقصدون هذا المكان ، وأن خير الجهات إذن هى ما كانت قريبة من الضواحى بعيدة عن المساجد المذكورة كثيرة السكان التى يقبل الغريب عليها أكثر من سواها . ويذكر أيضًا أنه من أساليب التخفى أن يعيش المختفى وسط الناس ويحتك بهم ولا يعتزلهم حتى يصير مع الوقت قريبًا منهم لا غريبًا عنهم .

كما يجب على المختفى ألا يطيل لحيته كثيرًا لأن المألوف فى بلادنا أن الناس تحلق لحاها وخصوصًا الشبان وسكان المدن ، ولو فعل غير ذلك أصبح مخالفًا للمألوف ، كما يشير أيضًا إلى أن المختفى إذا سار فى الشوارع فلا يسير مترددًا فى مشيته ، وإذا جلس أو دخل أو ضحك فعل كل ذلك بلا تردد وبشكل طبيعى ، أى أن تكون كل حركاته مصبوغة بالصبغة المألوفة .

ثم ينهى وصاياه موضحًا مرة أخرى أن الاختفاء فن له قواعده وأصوله وهو يمت بصلة قوية إلى علم النفس ، والمختبئ الجاهل بهذه القواعد هو الذى يزج بنفسه إلى المهالك . غير أن تنفيذ تلك القواعد لا يملكه إلا القليل من الناس لأن تنفيذها يحتاج إلى سرعة الخاطر وسعة الإدراك والقدرة على ضبط زمام النفس أى سلامة الأعصاب ومتانتها وإتقان تمثيل الحالة العادية . ويشير الكرداوى إلى جانب آخر فى نهاية حديثه عن أن حالة المختفى الصحية يعتريها السقام على الدوام لأن تفكيره لا ينقطع ، وأن حالة المسجون الصحية أفضل كثيرًا من حالة المختبئ لأن الأول أهدأ بالاً وأصلح حالاً .

ثم ينهى هذا الجزء مشيرًا إلى أنه طوال فترة اختفائه كان يدون الحوادث من الوقائع بتواريخها بين آن وآخر ، ولكن هذا التدوين لم يأخذ شكلاً واضحًا : «فقد كنت أرمز إلى ما أريد بأسماء المأكولات والملبوسات التى يستعملها كل إنسان فى معيشته ولا أكتب إلا ما كان ضروريًا ويخشى نسيانه ، وبذلك استطعت أن أدون أهم عناصر القصة فى أوراق بحيث لو وقعت هذه الأوراق فى يد آخر لما استطاع أن يفهم منها سوى أنها حساب منزلى لا أكثر ولا أقل ، وبهذه الكيفية لم أجد صعوبة ما بعد العفو عنى فى تدوين القصة كلها بتواريخ هى النهاية فى الضبط ، وبخاصة بعد شراء تقاويم السنوات الخمس من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٤ ومراجعة تواريخ الحوادث عنها فى الشهور العربية والأفرنكية . . .»[١٩] .

أما الخاطرة الثانية فجاءت تحت عنوان «كلمة فى قراءة القصص أو سماعها» حاول من خلالها توضيح أن صاحب أى تجربة عندما ينقلها إلى الناس فى شكل قصة ، لا يمكن للقارئ مهما كانت مشاعره أن يعيش نفس أحاسيس ومشاعر صاحب التجربة ولا ينجو من ذلك إلا القارئ الذى يجهد فكره ، وكيف لقارئ القصة أن يتصور أن صاحب القصة أو صاحب التجربة كان من الممكن أن يتصرف بشكل أفضل لتكون النتائج أفضل ، لأنه لم يكن فى قلب التجربة ، ويصعب عليه تصور الواقع على حقيقته[٢٠] .

ينقلنا الكرداوى إلى صلب المذكرات ذاتها التى قام بتقسيمها إلى خمسة وخمسين مذكرة بعدد أشهر الاختفاء من شهر سبتمبر ١٩١٩ وحتى مارس ١٩٢٤ ، بدأها بالمذكرة الأولى «سبتمبر ١٩١٩» التى يذكر فيها أنه غادر الإسكندرية فى يوم الخميس ٤ سبتمبر متجهًا بالقطار إلى القاهرة ، ووصف بإسهاب الرحلة وما كان يدور بالقطار من مفارقات ، وذكر أنه ارتدى ثيابًا رثة لشيخ ، عبارة عن جلباب وعمامة كان قد اشتراها من دمنهور عندما نزل بها من القطار ، وأخذ قطارًا آخر إلى القاهرة ، وعلى غير هدى بدأ يسير فى الشوارع حتى وصل إلى القلعة وهناك استطاع استئجار أحد

المنازل ليقيم فيه بصفته أزهرى فقير ، وغير اسمه فى عقد الإيجار إلى الشيخ عبد اللطيف سليمان وأن بلدته هى الفيوم ، وعلى حد قوله لم يكن اختيار الاسم الجديد من فراغ فإشارته إلى سليمان نسبة إلى سليمان الحلبى قاتل كليبر ، أما عبد اللطيف فهو اسم صديقه صالح عبد اللطيف ، الذى حاول أغتيال إبراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف فى سبتمبر ١٩١٥ وكان جزاؤه الإعدام .

وحتى يسد الطريق على السيدة العجوز التى كانت تخدمه من أن تسأله عن حياته أشار إليها أن اسمه عبد اللطيف سليمان من الفيوم ، وأن والدته توفيت وورث عنها أربعة أفدنة ، وأن والده تزوج من أخرى حدث معها شقاق فترك الفيوم وانتقل إلى القاهرة ، وأنه أجر ميراثه لابن عمه الذى يرسل إليه شهريًا ما يحتاج إليه من نقود وأنه لا يذهب إلى الفيوم وأنه يجاور الأزهر غالبًا ، ويجدها فرصة سانحة ليعطينا حاشية عن والده الذى توفى وهو طفل صغير وأمه التى توفيت سنة ١٩٣٠ .

وكان هدف الكرداوى من ذلك أن تقوم تلك السيدة بنشر ما عرفته من أخبار خاصة عنه إلى أهل الحارة التى قطنها خلف قراقول (قسم) الخليفة[٢١] .

فى المذكرة الثانية والتى أرخ لها «أكتوبر ١٩١٩» تناول أحواله المالية وأنه كان قبل محاولة الاغتيال قد باع بيتًا له بالمنصورة بمبلغ ٧٠٠ جنيه ، وفى أثناء تلك المحاولة كان معه جزء كبير من هذا المبلغ ، وكان هدفه من ذلك على حد قوله : «لأتخذ هذا المبلغ فى حالة القبض على مبررًا لوجودى بالإسكندرية بدعوى شراء بضائع ويكون وجود النقود معى هو الدليل المادى» . ويحدثنا فى تلك المذكرة عن أحواله المعيشية داخل المنزل الذى يقطنه ، وعن ما نشر فى صحف يوم ١٢ من ذات الشهر عن مكافأة قدرها ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عن محل إقامته أو يقبض عليه[٢٢] .

فى المذكرة الثالثة والتى أرخ لها «نوفمبر ١٩١٩» نجده لا يأتى بجديد فهو يستمر فى الحديث عن أحواله المعيشية داخل المنزل الذى يقيم فيه وسوء حالته

ورفض صاحبه أية إصلاحات به ، كما يحدثنا عن قيامه بشراء بعض الفواكه والدجاج من السوق مما تشتهر به الفيوم حتى يوهم سكان الحارة أن ابن عمه جاء بها إليه[٢٣] .

في المذكرة الرابعة «ديسمبر ١٩١٩» لم يأت لنا بجديد أيضًا سوى الحديث عن جانب من حياة النسوة في تلك الحارة ، وكيف أنهن حقدن على السيدة التي تخدمه وبدأن في التشويش على سمعتها ، وهو ما نجح الكرداوي في إزالته من نفوس سيدات الحارة[٢٤] .

أما المذكرة الخامسة وتاريخها يناير ١٩٢٠ فلا جديد فيها أيضًا ، فهو يحدثنا عن الوحدة التي يعانيها ، وأنه لا يخرج كثيرًا ويعكف فقط على قراءة الصحف ، وعدد أنواع الحشرات التي تعيش معه في المنزل[٢٥] .

أما المذكرة السادسة وتاريخها فبراير ١٩٢٠ فقد أفردها كاملة للمحاكمة التي جرت له وللشيخ سيد علي خلال الشهر المذكور بدأها بقرار الاتهام الذي نشر في ٥ فبراير ١٩٢٠ ثم جلسة المحاكمة في ٢٣ فبراير التي ترافع فيها عنه الأستاذ محمد حسيب المحامي وعن الشيخ سيد علي الأستاذ أحمد مرسي بدر ثم مرافعة النيابة وما ورد في صحف تلك الفترة عن المحاكمة ، ثم أنهى تلك المذكرة بإعلان الحكم وكذا حيثياته ، وكما أوردنا قبلاً فقد حكم على الشيخ سيد علي بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعلى صاحب المذكرات بخمس عشرة سنة وبراءة محمد محمد خليفة[٢٦] .

أما المذكرة السابعة «مارس ١٩٢٠» فيتحدث فيها عن خطورة عدم خروجه من المنزل ، خاصة وأن الناس في الحارة بدءوا يتحدثون عن علة مكوثه في المنزل على هذه الصورة ، ولم تفلح محاولات خادمته إقناعهم بأنه يخرج كثيرًا لأنهم كعادتهم يجلسون في الحارة أمام بيوتهم يراقبون الداخل والخارج ، وعلى ذلك قرر أن يمتهن إحدى المهن وهداه تفكيره إلى أن يدعي أنه «شيخ يكتب التمائم الشافية للأمراض

والجالبة للأرزاق و استحضار الأرواح وما إلى هذه الأعمال» ، وكان هدفه من ذلك أن يقنع الناس أن مكوثه فى المنزل بسبب طبيعة عمله التى تقتضى منه أن يلازم المنزل طويلاً . وفى سبيل تحقيق ذلك ذهب إلى السيدة زينب لشراء مسابح وبخور ومصحفًا لممارسة عمله هذا[٢٧] .

أما المذكرات من الثامنة وحتى الثامنة عشرة ، والتى شملت الفترة من أبريل ١٩٢٠ وحتى فبراير ١٩٢١ ، فقد تحدث فيها عن مزاولته لأعمال الدجل والشعوذة ونجاحه فى حل كثير من المشكلات بطريق الصدفة أو من خلال المعلومات التى يستطيع الحصول عليها من الأشخاص الذين يلجئون إليه ، وذكر أنه كان ينتقل إلى بيوت الناس لعمل الأحجبة والتمائم وغير ذلك ، وأن اسمه وسمعته وصلت إلى حد جعل بعض رجال الداخلية يقصدونه لعمل تعاويذ لهم! ، وأنه نجح بالصدفة فى إعادة بعض المسروقات لأصحابها ، ثم يحاول من خلال هذا السرد أن يصل بنا إلى أنه من السهولة بمكان أن يعمل أى شخص فى مسألة الدجل والشعوذة لانتشار الجهل والخرافات بين الناس . ولكن أهم ما أشار إليه فى هذه المذكرات ما ورد فى المذكرة الثالثة عشرة وهو زواجه من ابنة أحد الذين تقربوا منه ويدعى الشيخ سيد إبراهيم ، وأنها كانت متزوجة من قبل وأن ذلك تم فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٠[٢٨] .

فى المذكرة التاسعة عشرة بتاريخ مارس ١٩٢١ تناول جانبًا من حياته الجديدة وهو جانب خاص بزوجته التى وصفها قائلاً «كانت من طبقة عامة وأعنى بهم الفقراء الجهلاء ، وكانت حين زواجى بها ثيبًا وهاتان الصفتان هما شر ما تتصف به زوجة» . ثم تحدث عن طبقة العامة فى مصر وكيف أنهم أناس نمطيون «دائرة تفكيرهم ضيقة جامدة على كيفيات لا تتغير ولا يمكن تمرينها ...» . وهى وجهة نظر لا تستقيم مع وجهة نظرنا ، خاصة مع انتشار الجهل والأمية فى المجتمع الذى اعترف هو به .

ثم ينقلنا فى نفس المذكرة إلى الحديث مرة أخرى عن العامة وألصق بهم كل النقائص من الكذب إلى النفاق ، وكيف ولى عنهم الحلال والصبر والعفة والقناعة

والفضيلة وخمدت نار العقيدة الدينية فى نفوسهم ، ديدنهم الكذب والسرقة والخيانة والعقوق ، بيوتهم قذرة مليئة بالحشرات والأمراض ، تسيطر على عقولهم الخرافات إلى آخر كل النقائص التى بحث عنها فى الكتب .

أيضًا تناول العلاقات الزوجية داخل هذه الطبقة كنوع من التمهيد ليوصلنا إلى علاقته بزوجته . وقد رمى الحياة الزوجية فى هذه الطبقة بكل نقيصة ، والعلاقات الزوجية واهية ، ومن ثم يتعدد الزواج والطلاق ، وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المجتمع وخاصة الأطفال ضحايا الطلاق ، ناهيك عن ألفاظ سيدات تلك الطبقة . ثم ينقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن المرأة الثيب ، فيشير إلى أن البنت عندما تتزوج برجل فظ وتطلق منه يظل سلوكها فظًا حتى لو تزوجت نبيًا من الأنبياء . ويتحدث عن حالته مع زوجته قائلاً «والآن ليتصور القارئ مما ذكرته ماذا تكون حال المرأة الثيب إذا كانت من طبقة العامة ؟ . . . ولكن بعد أن جربت الزواج من هذه الأسرة عرفت أنه شر قد أضيف إلى قائمة المتاعب التى لا تزال الأيام تتمخض عنها ولكنه شر لابد منه وكأنما الاختفاء كان اختفاءً مع الأشغال الشاقة»[٢٩] .

وإذا كان لنا من تعليق هنا فيمكن القول بأن إطلاق الأحكام المطلقة على فئة من المجتمع مسألة غير أخلاقية ، خاصة إذا صدرت من إنسان مثقف ، يدخل فى إطار نفس المسألة إن وجهة نظره تلك تمثل عنصرية غير مبررة ، فهذه الفئة التى أوسعها تقريعًا هى التى صنعت له مكانًا بينها وعاش وسطها آمنًا من أن تناله يد السلطة .

وفى المذكرة العشرين بتاريخ أبريل ١٩٢١ نجده يتحدث ولأول مرة عن الأمور السياسية حيث أشار إلى أن وزارة عدلى يكن ، والتى كانت فى أول عهدها على وفاق مع سعد زغلول ، جاءها تبليغ من حكومة إنجلترا لتأليف وقد رسمى لمفاوضة إنجلترا فى أمر عقد معاهده رسمية بين البلدين وإلغاء الحماية ، ومن ثم رأى الكرداوى أن البوليس فى مثل هذه الظروف يصيبه كلال إلى حين ، وهو ما كان

مدعاة لكى يخرج إلى النور لأول مرة نهارًا مما لم يقو عليه بصره نظرًا لضعفه بسبب الحياة التى يعيشها داخل منزل شبه مظلم ، وفى نفس المذكرة ينقل لنا خبر انتقاله إلى منزل جديد فى نفس المنطقة ، وتنقله من مكان إلى مكان نهارًا مما يعد تغييرًا حيويًا فى حياته[٣٠] .

فى المذكرة الواحدة والعشرين بتاريخ مايو ١٩٢١ يذكر بأنه فى المنزل الجديد لم تعد لديه رغبة فى الاستمرار فى عمل الأحجبة والتمائم ، وفى ذلك المنزل جاء الطلاق من زوجته فى ٢٣ مايو ١٩٢١[٣١] .

الرد على أسئلة رواد المساجد ، خاصة وأنه قد أبلغهم أنه حاصل على الشهادة الأهلية من مشيخة الإسكندرية ، ثم يحدثنا فى مذكرته عن أعمال السحر التى انصرف عنها فيقول «أما أخبار السحر والتمائم وأننى شيخ مبارك فقد وصلت أيضًا إلى مسامع الكثيرين فى هذه الحارة ولكن الإشاعة لم تكن قوية لانصرافى عن الكلام فى هذه الشئون ولتغيبى كثيرًا عن الحارة»[٣٣] .

فى المذكرة الرابعة والعشرين بتاريخ أغسطس ١٩٢١ نجده يتحدث عن تجربته فى ارتياد المقاهى فى السيدة والمناطق التى حولها ، وعن شعراء الربابة الذين يرتادون هذه الأماكن ويرددون أشعارًا وقصصًا عن العادات السيئة مثل الأخذ بالثأر وتمجيد الفتوات الذين يأخذون حقهم وغير حقهم بأيديهم ، وكيف أن مثل هذه القصص تستهوى عقول العامة «لعطل ملكة النقد لديهم» ، وأنه بسبب تأثير ذلك على الناس يجب على الحكومة أن تفحص مثل تلك القصص وأن توزع على المقاهى قصصًا أخرى ترمى إلى أغراض عالية وتغذى الناس بأخبار صادقة لأبطال الحرب وزعماء الإصلاح «على أن تكتب بأسلوب سهل وتلقى على الناس بطريقة الشعر التمثيلى بين شخصين أو بطريقة العامة الحالية»[٣٤] .

فى المذكرة الخامسة والعشرين بتاريخ سبتمبر ١٩٢١ يتحدث عن تجربته فى العمل بمدرسة تدعى مدرسة النجاح ، وهى مدرسة أهلية كانت تحت إشراف وزارة المعارف ، وكيف أنه أصبح أمام الناس من أصحاب الوظائف ، غير أن هذه الوظيفة لم تدم طويلاً فى المدرسة المذكورة لأنه كان قد حل محل أحد مدرسيها المريض ولما شفى عاد لتسلم عمله ، غير أنه انتقل إلى مدرسة أخرى للبنات فى نفس المنطقة وكانت تتبع صاحب المدرسة الأولى ، وأنه عمل فى تلك المدرسة المذكورة دون مقابل حتى يظهر أمام الناس أنه صاحب وظيفة[٣٥] .

فى المذكرة السادسة والعشرين بتاريخ أكتوبر ١٩٢١ يحدثنا عن الطباع السيئة لزوجته فيقول «لم تتحسن أخلاق الزوجة عن ذى قبل منذ طلاقها الأول وردها ثانية

كما كان مأمولاً لأن طباع هذه الطبقة لا تلين بالطلاق ، وهو العادة المألوفة عندهم لسبب ولغير سبب ، ولا تتمنى المرأة لزوجها من أجل ذلك غنى وسعادة ، ولا تعمل على صيانة ما يتوفر له من النقود توهمًا منها أن فقره الدائم يضطره إلى الاحتياج إليها على الدوام ، أما غناه فسيكون وسيلة لطلاقها منه وبحثه عن غيرها ثم يحدثنا أن الأمر انتهى إلى الطلاق فى ٥ أكتوبر ١٩٢١ . أيضًا يحدثنا فى مذكرته عن تعرفه بأحد رجال الأمن العام ويدعى أحمد بك صبرى وأن ذلك التعارف تم من خلال صاحب المدرسة التى كان يعمل بها ، الذى قدمه إليه على أنه صديقه ويعمل مدرسًا عنده وأنه من أعيان الفيوم ، ويذكر الكرداوى أنه كان يتردد كثيرًا على منزل أحمد بك صبرى وأصبح الناس يهابونه من كثرة تردده عليه[٣٦] .

أما فى المذكرة السابعة والعشرين فى نوفمبر ١٩٢٧ ، ففيها يتحدث عن الوحدة القاتلة التى كان يعانى منها بعد طلاق زوجته وأن خروجه ليل نهار لم يحل عقدة تلك الوحدة ، ومن ثم بدأت تراوده فكرة الزواج من جديد لأنه الحل الوحيد «والشر الذى لا مفر منه» على حد قوله ، وبدأ رحلة البحث ولم تكن عسيرة لأنه صار معروفًا لدى عائلات كثيرة فى المكان الذى يقطنه ، وبالفعل تم عقد قرانه فى نوفمبر ١٩٢١ على إحدى بنات الصعيد[٣٧] .

فى المذكرة الثامنة والعشرين بتاريخ ديسمبر ١٩٢١ يحدثنا عن انتهاء عمله بمدرسة البنات بسبب رفض مفتش وزارة المعارف أن يعمل بمدرسة البنات معلمًا وأن على صاحب المدرسة أن يبحث عن معلمة للبنات ، وهو ما جعل صاحب المدرسة يخضع لرأى مفتش الوزارة وينهى خدمته بالمدرسة ، وهى الخدمة التى كانت دون مقابل[٣٨] .

أما المذكرة التاسعة والعشرين بتاريخ يناير ١٩٢٢ فلا تحمل جديدًا كل ما فيها حديثه عن ارتياد المقاهى وتردده على المساجد ولقاءاته مع الشيخ المهدى صاحب المدرسة التى كان يعمل بها ، وكيف تعلم إتقان لف العمامة[٣٩] .

فى المذكرة الثلاثين بتاريخ فبراير ١٩٢٢ يحدثنا عن أن زوجته الأولى وصلته الأخبار عنها إنها حامل فى الشهر السابع وأنه ذهب إليها وعرف ذلك ، ووصف هذا الخبر بأنه كان مكدرًا لأن الزوجة الثانية كانت هى الأخرى حاملاً منذ الأيام الأولى من الزواج . ويذكر أيضًا أنه بدأ يرتاد الشوارع ولا يهاب الخروج بل أنه لم يتردد حينما طلب منه أحد المصورين الذين يجوبون الشوارع أن يلتقط له صورة فوتوغرافية(٤٠) .

فى المذكرة الحادية والثلاثين بتاريخ مارس ١٩٢٢ يتحدث فيها عن أحد أصهاره الذى شاركه الإقامة بشقته . ويمتعنا بفاصل اجتماعى عن الإشاعات التى تنتشر بين الناس ومع استمرارها تقترب من اليقين بل تصل إلى حد اليقين ذاته . ويمتعنا بفاصل اجتماعى آخر عن العلاقة الاجتماعية التى نشأت بينه وبين صهره من خلال تلك الإقامة وأن صهره كان يبوح له بكل أسراره ، وينتقل الكرداوى من خلال تلك الأسرار إلى مسألة التعميم ، وهى أن معظم المصريين لا يكتمون سرًا ، وأنه بسهولة شديدة يمكن أن تلتقط أسرار أى إنسان بعد فترة معاشرة بسيطة . ويحكى لنا تجربته مع صهره الذى حاول أن يشترى حصة فى مقهى بحى الأزبكية وكيف استطاع الإفلات منه خوفًا من أن يجعله شاهدًا على العقد ، وما كان يمثله ذلك من خطورة عليه إذا ما حدث خلاف بين صهره وبين شريكه فى المقهى . وينهى مذكرته بحديث مقتضب عن إطلاق المدافع ١٠١ طلقة يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ بمناسبة إلغاء الحماية وإعلان تصريح ٢٨ فبراير ويذكر أنه حضر ساعة الإطلاق ، وأنه مر على قصر عابدين ورأى الاحتفالات الكبيرة بهذه المناسبة(٤١) .

أما المذكرة الثانية والثلاثين بتاريخ أبريل ١٩٢٢ فيحدثنا فيها عن تحركاته هنا وهناك حتى لا يشك فيه أحد ، وأنه كان دائمًا يسير بمفرده حتى لا يخضع لرغبات من يسير معه فيحدث ما لا تحمد عقباه ، وأنه كان يتجنب الالتقاء صدفة بمن يعرفونه ، وعندما يركب الترام كان لا يتردد فى الحديث مع رجال البوليس السرى

الذى يعرفهم وكذا يعرفهم كل ركاب الترام لسبب بسيط وهو أنهم عندما يصعدون الترام كانوا يبرزون ما يثبت شخصيتهم علنًا أمام الناس ، وهو ما كان مثار نقده لأنهم لو كانوا يدفعون أجرة ما تعرف عليهم أحد واستطاعوا تأدية مهامهم بشكل أفضل .

يحدثنا فى ذات المذكرة عن بعض شئونه الخاصة مثل إجهاض زوجته الثانية فى أنثى وإنجاب زوجته الأولى لأنثى أيضًا أسماها رسمية ، وكذا شراؤه لدكان أحذية فى محاولة إيجاد صناعة لنفسه أمام الناس . ثم يشير فى ختام المذكرة إلى حضوره قضية مخالفة لشقيق زوجته فى قرة قول باب الشعرية ، وفى سياق القضية يمتعنا بفاصل عن تجمعات الصعايده فى القاهرة وعاداتهم وتقاليدهم التى جاءوا بها من الصعيد[٤٢] .

فى المذكرة الثالثة والثلاثين بتاريخ مايو ١٩٢٢ يحدثنا عن صهره الذى دب الخلاف بينه وبين صاحب المقهى ، وكيف أن الأخير غدر به ، وخوفًا من فضيحة الخسارة أمام أهله من الصعايده فضل الهروب عن الأنظار إلى بنى سويف ، وهو ما جعل أهله يشكون فى أن يكون شريكه فى المقهى قد قتله فأبلغوا النيابة ، وذكر أنه كان يتحرك بنفسه إلى أماكن التحقيقات حول الموضوع . وبعد عشرين يومًا عاد صهره ، ويعلق على ذلك قائلاً «وأخيرًا بعد عشرين يومًا حضر الغائب من تلقاء نفسه وكان سرورًا عامًا بلقائه وتضاءلت أنباء الخيبة فى ظلال أنباء العودة» .

أيضًا يحدثنا عن أحد شئونه الخاصة مثل الخسارة الفادحة التى حلت بمحل الأحذية الذى كان يمتلكه بسبب عدم أمانة من كان يدير المحل نيابة عنه[٤٣] .

ينقلنا الكرداوى بعد ذلك فى المذكرة الرابعة والثلاثين بتاريخ يونيو ١٩٢٢ إلى تفكيره الجدى فى ترك مدينة القاهرة . والسبب هو أنه أثناء تولى وزارة عبد الخالق ثروت الحكم كان الرعايا البريطانيون هدفًا للاغتيالات ونجحت بعض تلك المحاولات مما جعل كل مناطق القاهرة هدفًا للتفتيش للبحث عن منفذيها أو المشتبه فيهم ، وهو ما كان يمثل خطورة عليه ، ومن ثم جاءت فكرته فى الهروب إلى مكان آخر[٤٤] .

فى المذكرة الخامسة والثلاثين بتاريخ يوليو ١٩٢٢ يحدثنا عزمه فى أن تكون أسيوط هى محطة انتقاله ، والسبب أنه فى الفترة السابقة استطاع من خلال قراءة الصحف أن يعرف أن أسيوط هى البلد الوحيد الذى لم ينقل أو ينتقل إليه أحد من الذين يعرفهم ، ولكن كانت المشكلة كيف يستطيع إقناع زوجته وأهلها بالانتقال إلى أسيوط ؟! ، ويروى لنا أن التعجيل بهذه المسألة من الضروريات ، خاصة بعد ما احتك به أحد ركاب الترام واتهمه بالسرقة ، مما أدى إلى احتكاكه برجال البوليس بسبب هذه الواقعة التى نجا منها بسبب يقظة ضمير الرجل الذى اتهمه بالسرقة[٤٥] .

أما المذكرة السادسة و الثلاثين بتاريخ أغسطس ١٩٢٢ فيحدثنا فيها أنه اختلق لأهل زوجته قصة مرض والده بالفيوم ، خاصة وأنه كان يشيع أن والده ثرى وأنه ابنه الوحيد ، واستطاع إقناعهم بذلك على أمل أنه سيذهب إلى الفيوم وسيعود ، ولكن محطة وصوله كانت أسيوط التى وصلها فى ١٠ أغسطس ١٩٢٢[٤٦] .

وفجأة نجد الكرداوى يقوم بدمج المذكرات من ٣٧ إلى ٥٤ ويعطى لها عنوانًا هو «المذكرات من ٣٧ إلى ٥٤ – فى أسيوط» ، وفيها تحدث عن وصوله إلى أسيوط واختار لنفسه اسمًا جديدًا أو مغايرًا نوعًا ما لاسمه السابق فأسمى نفسه عبده منصور سالم ، أى المنصور على الحكومة والسالم منها على حد قوله ، ونظرًا لاختلاف لهجته عن لهجة أهل أسيوط وجد نفسه مضطرًا لأن يقول لهم إنه من القاهرة ، وأنه أتى إلى أسيوط لأن به مرضًا شديدًا وأشار عليه الطبيب بالإقامة فى أسيوط فترة ما حتى يشفى من المرض .

يشير أيضًا أنه كان عليه أن يكتسب رزقه ، ومن خلال قراءة الصحف وجد أن أحد الأطباء يريد ممرضًا فذهب وعمل عنده ، وعند هذا الطبيب تعرف على كثيرين من رجال السلطة والسياسة والأعيان بأسيوط . وعن مجتمع الأطباء أفاض واستفاض ، فروى عن أحدهم أنه كان نموذجًا سيئًا للطبيب فقال عنه « . . . فإذا ما

رأيته فى عمله الطبى رأيت لسانًا خادعًا وقلبًا قاسيًا وطمعًا أشعبيًا يؤم عيادته كثير من الفلاحين الجهلاء فيستغل سذاجتهم ويبالغ لهم فى وصف أمراضهم ولا يزال بهم يحجزهم فى عيادته حتى يستنزف أموالهم كما يستنزف دماءهم ولا فرق بينه وبين بعض أبناء الفرنجة الذين لا ينظرون إلى المصرى إلا نظرتهم إلى بقرة حلوب أو قصبة يمتصونها حتى إذا ما جفت عصارتها ألقوا بها فى اليم . وكان إذا أحيل عليه طالب علم أو طالب وظيفة لتقرير حالته أخذ منه مائة قرش رشوة وإلا كان لا محالة من الراسبين . وكان بعد ذلك هو البخيل الذي يقتر على نفسه وعلى سواه» .

ثم ينقلنا بعد ذلك إلى نموذج مغاير لطبيب العيون محمد عبود والذى نال على حد قوله «شهرة فائقة وثروة طائلة بفضل نزاهته وصدقه وحسن معاملته لمرضاه على اختلاف طبقاتهم ، وكان ذلك بعكس الطبيب الذى كان يغش الناس ويخدعهم طمعًا فى الغنى السريع فإن عيادته أقفرت من المرضى وساء مصيره» .

ثم نجده يعلق على هذين النموذجين مشيرًا إلى أن مصر بقدر ما هى بحاجة إلى العلم فهى فى حاجة إلى الخلق القويم والتربية الصحيحة وأن الوطنية الحقه ليست فقط فى الخطب والكتابة وشدة التصفيق وحسن صياغة القصيد ولكن أيضًا فى التزام حدود الواجب سرًا وعلانية ، وهى العمل الصامت لخير مصر والإنسانية ، وهى سجية الانتصار للحق والموازنة بين الصالح العام والصالح الخاص .

ثم يحدثنا فى الختام عن الأمل فى العفو عنه وأن الثقة فى ذلك لم تتبدد ولكن ازدادت مع انتهاء عام ١٩٢٣ وبداية ١٩٢٤ مع تولى سعد زغلول الوزارة ، وجاءت كل تلك المتغيرات لتدفعه دفعًا للخروج إلى ساحات المدينة والاختلاط بالناس والجلوس على بعض المقاهى الشهيرة مسقطا خشية البوليس من حساباته[٤٧] .

أما المذكرة الخامسة والخمسين بتاريخ مارس ١٩٢٤ فأعطى لها عنوانًا آخر أسماه «شهر العفو» ، وفيها يتحدث عن تولى وزارة سعد الحكم وعرض لبرنامج

الوزارة الذى قدمه للملك فؤاد والذى جاء ضمنه العفو عن المحكوم عليهم سياسيًا .

ثم يشرح سبب تأخر إصدار العفو عنه بينما تم العفو عن زميله الشيخ سيد على . ولما لم يرد اسمه فى قائمة العفو اضطر للسفر إلى القاهرة فوصلها يوم ٩ مارس ١٩٢٤ وذهب إلى وزارة الحقانية وقابل مدير مكتب الوزير الذى أفهمه أن العفو عنه محل اعتبار وأن هذا العفو أيسر من زميله لأن الحكم عليه كان غيابيًا وهو ما لا يستدعى عفوًا ملكيًا ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه فى أوروبا وأن المسألة لن تستغرق وقتًا طويلاً . ويذكر أن بهى الدين بركات مدير مكتب وزير الحقانية تحادث معه عن كيفية اختفاءه عن أعين البوليس كل هذه الفترة وما هى نصائحه لإصلاح البوليس السرى فى مصر من خلال تجربته ، وطلب منه أن يكتب ذلك فى مذكرة وافية ، وأنه وافق على ذلك فى حالة واحدة وهى نجاح سعد زغلول فى المفاوضات السياسية ونيل البلاد استقلالها السياسى . ثم يصف مقابلته مع وزير الحقانية محمد نجيب الغرابلى الذى أحسن استقباله . بعدها حضر النائب العام بالنيابة على بك عزت الذى اصطحبه إلى نيابة الاستئناف وحرر محضرًا بظهوره وتقرر حفظ القضية ، وأخطرت على الفور جميع النيابات ومراكز البوليس فى القطر بخبر ظهوره وبعدم التعرض له . ثم يختم رسالته الأخيرة بالمقابلة التى تمت مع سعد زغلول فى ١٠ مارس ١٩٢٤ ببيت الأمة والتى قدم فيها الشكر له ، ثم وصوله إلى المنصورة يوم ١٤ مارس ١٩٢٤ التى استقبل فيها استقبالاً حافلاً[٤٨] .

ثم ينهى الكرداوى مذكراته بخاتمة تناول فيها بعض أموره الخاصة مثل حالته الصحية التى تحسنت كثيرًا مع استمرار بعض المتاعب الصحية ، وتعيينه فى وزارة المعارف ١٩٢٤ بعد حصوله على دبلوم المعلمين العليا سنة ١٩٣٠ .

ثم يتحدث عن الخراب الذى حل بأراضيه على يد السلطة العسكرية ، وكذا بعض الأصدقاء الذين خانوا الأمانة أثناء غيابه عندما تصوروا أنه لن يعود فأخذوا ما كان له من ديون عند الغير .

أيضًا يحدثنا عن لقائه مع محمد سعيد باشا عندما كان يتردد على بيت الأمة

خلال ١٩٢٤ ، الذى داعبه بالقول هل هناك مؤامرة أخرى يا كرداوى؟ فرد عليه قائلاً «كلنا جنود سعد باشا» .

وأخيرًا يحدثنا عن زوجته الأولى التى تزوجت بآخر مما دفعه أن يأخذ منها ابنته رسمية التى مازالت فى حضانته حتى كتابة المذكرات (١٩٣٥) . أما الزوجة الثانية فعندما أعيت أهلها الحيل فى البحث عنه فى الفيوم رفعوا قضية طلاق وزوجوها لأحد أقاربها ، وأن زوجته وأهلها لا يعرفون شيئًا عنه حتى الآن (١٩٣٥)[٤٩] .

وينهى الكرداوى مذكراته بتقارير وصور تؤكد ما أورده خلال فترة اختفائه ، واستكتب بعض الذين تعامل معهم ورصد كل ما كتبوه فى نهاية تلك المذكرات مرة بخط يدهم ومرة أخرى بأحرف المطبعة حتى يمكن قراءتها بسهولة[٥٠] .

خاتمـــة

من خلال ما عرضته مذكرات الكردواى يمكننا التوقف أمام عدة أمور :

* إن المذكرات حوت كثيرًا من الشأن الخاص لصاحبها فجاءت متسقة تمامًا مع عنوانها .

* إن الشأن العام فيها تضاءل كثيرًا أمام الشأن الخاص ، وذلك على الرغم من أن تلك المذكرات عاصرت أحداثًا مهمة فى تاريخ مصر بداية من لجنة ملنر والمفاوضات التى دارت بين سعد و ملنر ، والصراع بين عدلى وسعد ، ومفاوضات عدلى كيرزون ، ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير فدستور ١٩٢٣ ، ووصول الوفد إلى السلطة ١٩٢٤ .

* سجلت المذكرات بدقة أزمة شريحة المثقفين مع مجتمعاتهم ، وهو ما وضح فى عدة مواقف مثل إدانة الكردواى لفئة العامة وتحقيره لهم رغم يقينه أن جهل هذه الفئة هو سبب مصائبها ، وهذا الجهل هو نتاج عوامل كثيرة أغلبها ليس لها يد فيه . أيضًا تتجلى هذه الأزمة فى موقف آخر عندما كان فى الصعيد وكانت الفئات المثقفة تنظر إليه نظرة دونية ، لأنه لا يخرج عن كونه خادمًا فى عيادات الأطباء ليشرب من نفس كأس نظرته لفئة العامة التى تعامل معها . وتتجلى هذه الأزمة فى موقف ثالث ، عندما كان يبحث دائمًا عن شخصية تتبعه وتنقاد له وتنفذ أوامره ويتخفى خلفها ليصنع لنفسه بطولة لم يشارك فيها بنصيب وافر وهو ما يمكن أن نسميه انتهازية شريحة من هذه الفئة ، بل وصلت هذه الانتهازية إلى قمتها عندما ترك زوجته وذهب إلى أسيوط ، ولم يكلف نفسه عناء تصحيح خطأ ارتكبه بل وقف موقف المتابع عن بعد . . .

* وأخيرا يمكن القول إن رأيه في طبقة العامة يمثل وجهة نظر خاصة لا يمكن من خلالها الحكم على هذه الطبقة ، خاصة وأن ما حدث له مع بعض شرائحها من مشكلات مسته شخصيا جعلته يكوّن وجهة نظر اتسمت بقدر كبير من التجنى عليها .

الهوامش

(١) محمد شكرى الكرداوى ، خمسة وخمسين شهرًا فى مخبئ ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة الأهلية القاهرة ١٩٣٦ ، ص ح .
(٢) تشكلت وزارة محمد سعيد باشا الثانية فى ٢٠ مايو ١٩١٩ وانتهت فى ٢٠ نوفمبر من نفس العام . انظر : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ الطبعة الثانية ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢١١ .
(٣) الكرداوى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ج ، د .
(٤) المصدر نفسه ، ص هـ .
(*) بيلا كانت تتبع آنذاك مديرية الغربية أما الآن فهى تتبع محافظة كفر الشيخ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ح ، ط .
(٦) المصدر نفسه ، ص ى .
(٧) المصدر نفسه ، ص ك .
(٨) المصدر نفسه ، ص ص ك ، ل . وعن تفاصيل المحاولة كما وردت فى الصحف انظر - الأهرام ٩ ، ١٩١٥/٤/١٠ .
(٩) الأهرام ٢٠ ، ١٩١٥/٤/٢١ .
(١٠) الكرداوى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص م ، ن ، الأهرام ، ١٩١٥/٤/٢٥ .
(١١) المصدر نفسه ، ص ن .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ص س ، ع .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ع .
(١٤) المصدر نفسه ، الأهرام ١٩١٩/٩/٣ .
(١٥) المصدر نفسه .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ص ف - ت ، الأهرام ١٩٢٠/٢/٢٦ نص الحكم .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ص ت - ذ .
(١٨) المصدر نفسه ص خ ، الإكسبريس ١٩١٩/١١/١٤ .
(١٩) المصدر نفسه ، ص ص ١ - ١١ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٢ - ٢١ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ص ٢٢ - ٣٩ .
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ص ٢٣ - ٤٤ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ص ٤٤ - ٤٦ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ص ٤٧ - ٥٠ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ص ٥١ ، ٥٢ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ص ٥٢ - ٥٨ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص ٥٩ - ٦٣ .
(٢٨) المصدر نفسه ، ص ص ٦٣ - ١١٣ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ص ١١٤ - ١٢١ .
(٣٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ .
(٣١) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
(٣٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٤ - ١٢٦ .
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٦ - ١٢٨ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٩ - ١٣٤ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٤ ، ١٣٥ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٦ ، ١٣٩ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٠ - ١٤٣ .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ .
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
(٤٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٨ - ١٥١ .
(٤٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٢ - ١٥٤ .
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٤ - ١٥٦ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٨ - ١٦٧ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٦٨ - ١٧٢ .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٧٣ - ١٨٠ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ص ١٨١ - ١٨٨ ، وعن رد فعل ظهوره فى الصحف ، انظر الأهرام ١٩٢٤/٣/١١ ، البلاغ ١٩٢٤/٣/١١ ، مجلة السيف ١٩٢٤/٤/١٣ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٨٩ - ١٩٤ .
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٩٥ - ٢١٧ .

المؤتمر النسائى الشرقى فى القاهرة
للدفاع عن القضية الفلسطينية - أكتوبر ١٩٣٨

د . سعيدة محمد حسنى

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية ـ العريش

جامعة قناة السويس

المؤتمر النسائى الشرقى فى القاهرة
للدفاع عن القضية الفلسطينية - أكتوبر ١٩٣٨

عندما كان يقع غبن على أى دولة عربية أو إسلامية كان له مردوده وأثره فى مصر على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية ، ودائما ما كان رد الفعل الشعبى أو غير الرسمى أسرع وأقوى من غيره أو بمعنى أدق الجانب الحكومى ؛ ويرجع ذلك إلى ارتباط الموقف الرسمى بالعلاقات الدبلوماسية على المستويين الإقليمى والدولى . لذا فإنه ما كاد الإضراب العام يعلن فى فلسطين يوم ١٩ أبريل ١٩٣٦ ضد سياسة بريطانيا الغاشمة ، إلا وكانت مصر من أسبق دول الشرق العربى تأييداً للإضراب ومطالبة بريطانيا بالكف عن سياستها ضد الفلسطينيين ، وتأييدها لليهود فى إقامة وطن قومى هنـاك .

وظهر الموقف المصرى بصورة أوضح عقب صدور تقرير اللجنة الملكية التى أوصت فيه بتقسيم فلسطين فهب الشعب المصرى بكل قطاعاته لاستنكار قرار التقسيم من ناحية وما ترتكبه سلطات الانتداب فى فلسطين من ناحية ثانية ، وكانت المرأة أهم هذه القطاعات التى وضح موقفها بشكل ملموس من هذه القضية على المستويات الشعبية والعربية والدولية منذ إعلان الإضـراب .

ويمكن رصد الموقف النسائى من بدايته حينما تلقت السيدة هدى شعراوي فى يونيو ١٩٣٦[١] برقية من سيدات فلسطين يحثونها فيها على ضرورة اتخاذ موقف إيجابى تجاه ما يحدث فى بلادهم ، وإنتهاءً بمؤتمر نساء الشرق الذى شهدته مصر لأول مرة فى أكتـوبر ١٩٣٨ والذى هو موضوع بحثنا ، وسنعرض فى هذا البحث لمحورين رئيسيين وذلك على النحو التالى :

المحور الأول :

الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية لعقد المؤتمر .

القضية الفلسطينية ليست جديدة على المجتمع المصرى منذ أن أوجدها تصريح بلفور فى الثانى من نوفمبر١٩١٧ .

فمنذ ذلك التاريخ كانت هناك ردود فعل لما يحدث فى فلسطين على المجتمع المصرى بكافة قطاعاته ، إلا أن الجديد وغير المعتاد حدوثه فى ذلك الوقت أن يكون لهذه القضية ذلك الصدى بين سيدات مصر ، فينبرين للدعوة لعقد مؤتمر يحضره نساء دول الشرق للدفاع عن القضية الفلسطينية ، كرد فعل لما كان يحدث فى فلسطين .

ومن ثم لابد من الإشارة هنا إلى الظروف والملابسات التى دعت هؤلاء السيدات للقيام بتوجيه الدعوة لعقد هذا المؤتمر فى ذلك التوقيت وهي :

أولاً- نقض بريطانيا لعهودها مع العرب عامة وعرب فلسطين خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ، وذلك بإصدار تصريح بلفور الذى جب ما قبله من وعود ، وما تلاه من فرض الانتداب البريطانى على فلسطين ، وتصرفات بريطانيا التى كرست بها الوجود اليهودى فى هذه المنطقة تنفيذاً لتصريحها هذا .

ثانياً- الثورة الفلسطينية الكبرى ، تلك الثورة التى كان لها ردود فعل قوية فى المجتمع المصرى بكافة قطاعاته ، والتى اقترفت فيها السلطات الإنجليزية كافة أنواع الاضطهاد وسوء المعاملة للفلسطينيين ، مما أفزع المرأة المصرية خاصة والعربية عامة ، ومن ثم كانت الدعوة إلى عقد المؤتمر النسائى الشرقى فى أكتوبر ١٩٣٨ .

وترجع فكرة عقد هذا المؤتمر إلى منتصف يونيو ١٩٣٦ عندما اشتد لهيب الثورة الكبرى فى فلسطين واستخدمت الدولة المنتدبة كافة وسائل البطش والقمع ضد الفلسطينيين ، وتلقت السيدة هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى برقية مؤثرة من سيدات القدس(٢) يشرحن فيها الحالة التى فيها فلسطين ويطالبن سيدات مصر بضرورة مد يد المعونة لهم ، فما كان من السيدة هدى شعراوى إلا أن بادرت بدعوة الاتحاد النسائى المصرى فى ٩ يونيو ١٩٣٦ إلى عقد اجتماع لبحث الحالة هناك ، وفى هذا الاجتماع صدرت القرارات التالية :

أولاً- فتح اكتتاب عام يساهم فيه كل ذى نفس كريمة يفزعها الظلم والاستبداد فى فلسطين ، ثم تشكيل لجنة من أعضاء الاتحاد لجمع هذه التبرعات .

ثانياً- الاحتجاج على تنفيذ تصريح بلفور الذى تسبب فيما يحدث فى فلسطين من ثورة وإحلال الشقاق محل الوفاق .

ثالثاً- المبادرة بإرسال برقيات إلى وزيرى خارجية ومستعمرات بريطانيا ورئيس مجلس العموم البريطانى مطالبين فيها بضرورة وضع حد للسياسة المخالفة للمبادئ الإنسانية ، وضرورة احترام حقوق الشعوب الضعيفة والتى تنادى بها بريطانيا أمام العالم .

رابعاً- مناشدة عصبة الأمم ونساء العالم بضرورة وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، وترك سكان البلاد الموجودين بها يعيشون معاً دون تدخل من قوى خارجية .

وبالفعل أخذت أعضاء الاتحاد النسائى المصرى على عاتقهن تنفيذ هذه القرارات ، فبالنسبة للقرار الأول نفذ بالفعل وافتتح باب الاكتتاب وجمع التبرعات وإرسالها إلى فلسطين .

وأما بخصوص القرار الخاص بإرسال برقيات إلى الجهات المشار إليها أنفاً فقد أرسلت . وفيما يلى نص إحدى هذه البرقيات التى تؤكد أهمية وجرأة ما قامت به المرأة المصرية فى ذلك الوقت ، وهى مرسلة من هدى شعراوى :

«إن نساء مصر يبدين عواطفهن القلبية نحو أصدقائهن وإخوانهن عرب فلسطين فى المحنة الشديدة التى يعانون وطأتها ، ويخشون عاقبة موقف الضعف والتردد الذى تقفه بريطانيا إزاء هذه القضية التى جعلت كل أبناء الشرق العربى يفقدون ثقتهم بعدل الشعب البريطانى وإيمانهم بإعطاء كل ذى حق حقه . والاتحاد النسائى المصرى وهو شديد الرغبة فى تحقيق السلام العالمى ، يناشد الحكومة البريطانية أن تبرهن على أنها تعمل على نصرة الضعيف حقاً وذلك بوقف هجرة اليهود إلى

فلسطين . وبهذا الإجراء المنصف تقلع الحكومة البريطانية عن سياسة الغموض والتردد التى ترتب عليها إثارة القلاقل والاضطرابات التى تسود بلاد الشرق العربى»[٣] .

والواقع أن هدى شعراوى باسم أعضاء الاتحاد النسائى المصرى قد أرسلت صورة هذه البرقية إلى الجهات البريطانية المختصة المذكورة من قبل ، وأخذت على عاتقها التنديد بما ترتكبه بريطانيا فى فلسطين وتدافع عن القضية أمام الرأى العام العالمى .

وبعد صدور قرار التقسيم والذى أوصت به اللجنة الملكية ، وصلت إلى هدى شعراوى برقية من لجنة السيدات فى عكا موقعة باسم السيدة أنيسة الخضراء ، وهذه البرقية تعد وثيقة تاريخية هامة لعدة أسباب :

- أنها مرسلة وموقعة باسم السيدة أنيسة الخضراء وهى من سيدات فلسطين اللائى أضرن كثيراً من جراء سوء السياسة البريطانية فى فلسطين بفقدهن أحد أفراد الأسرة .

- أن هذه البرقية تحث فيها السيدة أنيسة الخضراء مصر متمثلة فى هدى شعراوى على ضرورة اتخاذ موقف إيجابى من القضية الفلسطينية ، خاصة بعد صدور قرار اللجنة الملكية على اعتبار أن قرار هذه اللجنة سيترتب عليه تغيير معالم الأرض فى فلسطين

- احتوت هذه البرقية على ألفاظ مؤثرة وحقائق تستحق التوقف عندها مما دفع بهدى شعراوى إلى إرسالها إلى مصطفى النحاس مستحثة إياه ضرورة اتخاذ موقف إيجابى من قرار اللجنة الملكية واستنكاره ، هذا بالإضافة إلى أنها أرسلتها أيضاً إلى السفير البريطانى فى القاهرة السير (مايلز لامبسون) فى ١٤ يوليو ١٩٣٧ . وقد رد عليها بالنيابة السكرتير الشرقى بالسفارة (هاملتون) بأنه قد أرسل نص البرقيتين المتبادلتين بينها وبين سيدات عكا إلى المندوب السامى البريطانى بفلسطين للمعلومية .

واستمرت هدى شعراوى باسم سيدات مصر ـ باعتبار أنها رئيسة الاتحاد النسائى المصرى ـ تندد وتناضل فى كل ميدان من أجل القضية الفلسطينية وتتابع تحرك الساسة المصريين والعرب من أجلها ، وتؤكد ذلك البرقية التى أرسلتها إلى واصف غالى وزير خارجية مصر تشكره فيها على الخطاب الذى ألقاه أمام عصبة الأمم[٤] ، وتهنئه على موقفه المشرف والإيجابى تجاه القضية الفلسطينية .

وكانت ظاهرة عقد المؤتمرات فى هذه الفترة متكررة حيث كان الهدف منها إعلان الموقف العربى من المشكلة الفلسطينية ، فقد عقد مؤتمر (بلودان) بسوريا فى ٨سبتمبر ١٩٣٧ ، وكان عدد الحاضرين فيه ٤٥٠ عضواً من الشخصيات السياسية والهامة فى بلادهم .

وأعقب ذلك المؤتمر أيضاً المؤتمر الطبى العاشر الذى عقد فى بغداد بالعراق فى ١٩٣٨ وحضره أكثر من ٤٠٠ طبيب وعالم وأديب من بلدان المشرق العربي . هذا بالإضافة إلى المؤتمر البرلمانى العربى الذى عقد فى الفترة من (٧-١١) أكتوبر ١٩٣٨ وحضرته الشخصيات البارزة فى بلادها[٥] .

ومن ثم فإن الظروف السياسية والاجتماعية كانت مهيأة لعقد مثل هذا المؤتمر الخاص بنساء الشرق والذى هو محور بحثنا هذا .

وقد كثفت هدى شعراوى جهود المرأة العربية ، وخاصة فى الفترة التى أرسلت فيها السيدات العربيات تفويضاً لها للتحدث باسم فلسطين فى يوليو ١٩٣٨ ، وكان ذلك رداً على إرسال بريطانيا للجنة جون وودهيد[٦] لدراسة مشروع التقسيم الذى أقرته اللجنة الملكية ١٩٣٧ ولم يحظ بموافقة العرب .

والتفويض الذى أرسل إلى هدى شعراوى ، بصفتها رئيسة الاتحاد النسائى فى مصر للتحدث باسم السيدات العربيات عن القضية الفلسطينية فى المحافل الدولية والمطالبة بحقوق فلسطين ، أرسل إليها فى ٧يوليو ١٩٣٨ وقد أرسلته ابتهاج قدورة رئيسة الاتحاد النسائى العربى ، وجاء فيه :

(إن هيئات السيدات العربيات المجتمعات فى بيروت من العراق وسورية ولبنان وفلسطين ، تفوض عصمتك تفويضاً تاماً بالدفاع عن قضية فلسطين أمام لجنة الانتدابات والمؤتمر النسائى الدولى ولدى أية هيئة يمكنها نصرة هذه البلاد المقدسة التى مضى عليها عشرون عاماً وهى تجاهد فى سبيل تحريرها واستقلالها وتسعى لإنقاذها من الخطر الصهيونى الذى يهدد كيانها ومقدساتها ، وأن هذه الهيئات تعهد إلى عصمتك أيضاً المطالبة بتحقيق الأمانى القومية التى أقرتها جميع المؤتمرات العربية وتخفيف الويلات النازلة بعرب فلسطين من السلطة البريطانية والجيش الإنكليزى ، كما أنها ترجو عصمتك السعى الخير لدى عصبة الأمم ووزارة المستعمرات وغيرهما من المراجع السياسية لتأمين الحل العملى العادل الوحيد لهذه القضية على الأسس التالية :

- الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام فى بلادهم .

- العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودي .

- إنهاء الانتداب البريطانى وتبديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية - العراقية ، والمعاهدة البريطانية - المصرية والتى بموجبها تنشأ فى فلسطين دولة ذات سيادة مستقلة .

- وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى وقفاً تاماً .

وختاماً ندعو الله أن يوفقك لما فيه خير العرب والإسلام ، لازلت لهم سنداً وذخراً)[٧] .

وقد ذيل التفويض بحاشية نصها :

«ويستحسن أن تكون مراجعات حضرتك للجنة الانتدابات ولعصبة الأمم ووزارة المستعمرات تحريرية بشكل احتجاج ورفع المطالب» .

وبناءً على هذا التفويض الرسمى أخذت هدى شعراوى تضاعف جهودها من أجل قضية فلسطين فقررت عقد المؤتمر النسائى الشرقى ومن ثم نشرت نداء إلى

نساء الشرق تدعوهن فيه إلى عقد مؤتمر لبحث قضية فلسطين ، ونشر هذا النداء فى الصحف المصرية فى ٤سبتمبر ١٩٣٨ ، وفيما يلى نص النداء ليستطيع المتصفح لهذا البحث إدراك الجهد الذى بذلته هدى شعراوى خاصة ، والمرأة المصرية عامة تمهيداً لعقد هذا المؤتمر .

«براً بالعهد الذى قطعناه على أنفسنا نحن نساء الشرق ووفاء بالوعد الذى ارتبطنا به مع أخواتنا الغربيات فى المؤتمرات الدولية المتعددة وهو أن نعمل متضامنات على نشر الوئام بين الشعوب كل منا فى بلادها وأن نسعى بكل الوسائل المشروعة إلى منع الحرب ومساعدة جمعية الأمم فى توطيد أركان السلام العالمى وحسم أسباب النزاع بين الدول بالتسوية السلمية ، قررنا عقد مؤتمر نسائى شرقى للنظر فى الحالة المؤلمة التى تعانيها فلسطين منذ سنين عدة تلبية لصوت ضمائرنا ولاستغاثة الإنسانية المعذبة فى تلك البقاع المقدسة .

إن ما يعانيه أهل فلسطين الشقيقة ليزداد خطره تفاقماً يوم بعد يوم . . . فباسم العدالة الإنسانية أهيب بكل الجمعيات النسائية وغيرها أن تناصرنا وتمد إلينا يد المساعدة مساهمة فى أداء هذا الواجب الإنسانى الجليل بإيفاد مندوباتها للاشتراك معنا فى هذا المؤتمر الذى قررنا عقده بالقاهرة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وسنبحث فيه مشتركات (مشكلة فلسطين) وطرق معالجتها بقرارات ترسل إلى الجهات الإنجليزية المختصة التى نعتقد أنها ستصغى إلى آراء الناصحين المرشدين مكتفية بما قد أريق من دماء بريئة فى بلاد هى مسئولة عن الأمن فيها ومنتدبة لحماية أهلها .

وسنبذل كل ما فى وسعنا لنوفر لحضرات المندوبات كل أسباب الراحة والتسهيلات اللازمة لانتقالهن وإقامتهن . وإنا لنعتقد أن كل سيدة . . . لن تتأخر عن تلبية نداءنا ومد يدها لمناصرتنا ومعاونتنا فى القيام بهذا الواجب الإنسانى والقومي . . .»[٨] .

ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

أولاً- نوه فى هذا النداء إلى أن عقد هذا المؤتمر سيكون تنفيذاً للعهود التى قطعتها المرأة العربية على نفسها فى المؤتمرات النسائية الدولية ، وخاصة الجزئية التى يشار فيها إلى أن كل سيدة يجب عليها أن تسعى فى بلدها إلى منع الحروب بين الشعوب ومساعدة عصبة الأمم لتوطيد السلام العالمى وحسم أسباب النزاع بين الدول بالتسوية السلمية ، ومن ثم فإن النداء وضع هذا المؤتمر فى إطار تنفيذى لقرارات المؤتمرات الدولية التى حضرتها السيدات العربيات .

ثانياً- الألفاظ التى استخدمتها هدى شعراوى هى ألفاظ مثيرة للعاطفة والمشاعر الإنسانية عند وصفها للحالة فى فلسطين ، وإذا قرأنا هذه الألفاظ المستخدمة فى هذا النداء لكانت قريبة الشبه بما يتردد الآن فى الصحف والمجلات .

ثالثاً- إن هذا النداء قد تضمن الخطة التى سيسير عليها المؤتمر ، وهى بحث المشكلة الفلسطينية بحثاً دقيقاً ويشير إلى طرق معالجتها ، وذلك بقرارات رسمية ترسل إلى الجهات المختصة والتى يعتقد أنها ستصغى إليها .

وما كاد هذا النداء ينشر فى الصحف والمجلات المصرية حتى تدفقت طلبات الاشتراك ورسائل التشجيع والتأييد من مختلف الأقطار العربية . وأخذ الاتحاد النسائى المصرى يتلقى برقيات المندوبات اللاتى ستشاركن فى هذا المؤتمر ، وبالفعل بدأ الاستعداد له منذ أن نشر هذا النداء وحتى عقد المؤتمر .

المحور الثانى .

يبدأ هذا المحور بالنداء الذى وجهته هدى شعراوى للسيدات المصريات يوم ١٢ أكتوبر ١٩٣٨ ؛ لحثهن على ضرورة المشاركة فى المؤتمر بكل ما يستطعن فيه للقيام بالمهمة التى سيعقد من أجلها ، وهى بحث المشكلة الفلسطينية .

وفى أعقاب صدور ذلك النداء عقد الاتحاد النسائى المصرى جلسة خاصة نسق فيها جهوده ، وتشكلت من خلال هذا التنسيق لجان لاستقبال مندوبات الأقطار العربية وتنظيم برنامج حافل للمؤتمر . وقد شارك فى هذا التنظيم أكرم زعيتر ، ويذكر أنه قد أعد له مكتباً فى مبنى الاتحاد النسائى لمتابعة فاعليات المؤتمر ، وكان مستشاراً للجنة المقترحات والقرارات التى كانت تعقد اجتماعاتها بمكتبه بدار الاتحاد النسائى المصري[٩] .

يذكر أكرم زعيتر أنه قد دار نقاش حاد بينه وبين السيدة هدى شعراوى حول اسم هذا المؤتمر ، فقد كان الأول يفضل تسميته بالمؤتمر النسائى العربى بينما كانت هدى شعراوى ترى أن يحمل اسم نساء الشرق[١٠] بدلاً من المؤتمر النسائى العربى .

وعلى أثر توافد السيدات العربيات على القاهرة ، عقدت مندوبات الوفود اجتماعاً تمهيدياً تشكل فيه مكتب المؤتمر ، وكان برئاسة هدى شعراوى وبقية السيدات العربيات من الأقطار العربية الممثلة فى المؤتمر ، ثم مكتب استعلامات ، كما تم تشكيل لجان المؤتمر ووضع برنامج له . وقد يكون من المفيد أن نعرض ملخصا لكل جلسة من جلسات المؤتمر الثلاث على حدة حيث أنه لأول مرة يعقد مؤتمر نسائى لا تناقش فيه القضية النسائية أو قضايا المرأة على الإطلاق ، وإنما كانت جلسات المؤتمر الثلاث تدور حول جذور المشكلة الفلسطينية وتطورها إلى أن وصل بها الحال إلى ما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ .

وقبل أن نشير إلى ملخص هذه الجلسات يجب القول بأن المؤتمر عقد فى الفترة من ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٣٨ فى جلسات مسائية أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٨ أكتوبر ، بينما كان يوم ١٧ هو يوم فلسطين الذى خصص لجمع التبرعات وبيع الميداليات والطوابع التى أعدت لهذا الغرض .

أما عن الدول المشاركة فى هذا المؤتمر فكانت سوريا ، لبنان ، فلسطين ، العراق ، إيران والدولة المضيفة (مصر)[١١] .

وفيما يلى ملخصا للجلسات الثلاث التى كانت تعقد فى الساعة الخامسة مساء كل يوم .

برنامج الجلسة الافتتاحية ١٥ أكتوبر ١٩٣٨ :

ـ نشيد فلسطين للأستاذ محمود أبو الوفا ، ألقته طالبات مدرسة الاتحاد النسائى المصرى .

ـ خطاب الافتتاح ألقته السيدة هدى شعراوى رئيسة المؤتمر ورئيسة الاتحاد النسائى المصرى .

ـ وقوف الحضور مدة دقيقتين حدادا وتمجيدا لشهداء فلسطين .

ـ تلاوة برقيات ورسائل الاعتذار والتأييد .

ـ خطب ألقتها بعض المشتركات فى المؤتمر(١٢) .

ـ قصيدة للأستاذ محرم ألقتها إحدى تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى المصرى .

ـ انتخاب لجنة الاقتراحات ، وقد اختير أكرم زعيتر مستشاراً لهذه اللجنة .

ـ كلمة اختتام الجلسة الأولى التى ألقتها السيدة هدى شعراوى ، ثم انتهت الجلسة بالسلام الملكى المصرى .

أما الجلسة الثانية المنعقدة يوم الأحد ١٦ أكتوبر ١٩٣٨ فملخص ما حدث بها كالتالى :

ـ الموافقة على محضر جلسة الافتتاح .

ـ كلمة افتتاح الجلسة الثانية ألقتها هدى شعراوي .

ـ تلاوة برقيات ورسائل الاعتذار والتأييد .

ـ خطب ألقتها بعض أعضاء الاتحاد(١٣) :

أما اليوم الثالث وهو يوم ١٧ أكتوبر ١٩٣٨ فقد كان خاصًا بجمع التبرعات وبيع الطوابع والميداليات لصالح منكوبى فلسطين ، حيث بدأت السيدات المصريات منذ

الصباح وحتى المساء بعد أن وزعن أنفسهن على أحياء العاصمة يجمعن التبرعات ، وكان هذا اليوم يوماً مشهوداً تجلت فيه أسمى مظاهر العمل الاجتماعى . وفى نهاية اليوم أقيم حفل غنائى لنفس الغرض ، ومن ثم فقد أطلق على هذا اليوم اسم (يوم فلسطين) .

وتدلل التبرعات والإيرادات التى جمعت على ما قام به المؤتمر من جهود لصالح القضية ، وهذه التبرعات كانت ترسل تباعاً إلى فلسطين ويؤكد ذلك رسالة من محمد عزة دروزة إلى عونى عبد الهادى بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ يذكر فيها أن التبرعات التى بحوزة هدى شعراوى يحتاجها الفلسطينيون ويرجوه بذل الجهد لإرسالها حيث أن المبلغ الذى أرسل من قبل قد أنفق وهم فى احتياج إلى ما لديها الآن(١٤) .

وفى اليوم الرابع كانت الجلسة الختامية المنعقدة يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ ، وكان ملخص ما دار بها كالآتى :

- الموافقة على محضر الجلسة الثانية .
- تلاوة برقيات ورسائل الاعتذار والتأييد .
- كلمة افتتاح الجلسة الثالثة والأخيرة ، وألقتها هدى شعراوى رئيسة المؤتمر .
- تقرير لجنة الاقتراحات والقرارات الخاصة بالمؤتمر ، وقامت بتلاوته إيفا حبيب المصرى . وقد أخذت الآراء على تقرير اللجنة والقرارات المقترحة وكانت الموافقة عليها بالإجماع .
- الخطب التى ألقتها بعض أعضاء الاتحاد(١٥) .

وفى ختام الجلسة ألقت السيدة هدى شعراوى الكلمة الختامية لهذا المؤتمر ، ثم أنشدت مندوبات فلسطين نشيد (السجن) ، واختتمت الجلسة بالسلام الملكى .

القضايا التى تناولتها خطب وكلمات المؤتمر :

من مراجعة الخطب والكلمات التى ألقيت من المندوبات قبل وأثناء المؤتمر يمكن القول بأنها دارت حول النقاط التالية :

ـ إن المؤتمر يجب ألا تكون قراراته نظرية تنشر فى الصحف ليقرأها الناس فرحين مهللين لها بل يجب أن تكون قرارات عملية تشرف نساء العرب لأن هؤلاء النساء غير مقيدات فى آرائهن بما يتقيد به رجال العرب الرسميون من مراعاة لقواعد الدبلوماسية ، خاصة وأن هذا المؤتمر يعد أول مؤتمر نسائى عربي .

ـ إن فلسطين عربية ويجب على المؤتمر تأكيد عروبتها ، وأن الأطماع الصهيونية فيها تناقض كل معانى الحق والمنطق فيجب إيقافها عند حدودها ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين منعاً تاماً ، واستنكار ما تقوم به بريطانيا من تقديم تسهيلات لاستقبال هؤلاء المهاجرين بدعوى قدرة البلاد على استيعابهم فى الوقت الذى طردتهم فيه دول أوروبا[١٦] .

ولما كانت معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد تزايدت تزايداً ملحوظاً خلال النصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين وذلك لعدة أسباب منها :

أ- وصول الحزب النازى إلى الحكم فى ألمانيا ١٩٣٣ .

ب- الضغوط السياسية والاجتماعية التى تعرض لها اليهود فى وسط أوروبا والتى واكبها ضيق اقتصادى فى العالم الغربى[١٨] ، كان لابد من استصراخ ذوى الضمائر لوقفها ، وأن ما تقوم به بريطانيا فى أرض فلسطين من تدمير وإبادة وتعذيب للعرب فهو عمل غير إنسانى ، وعلى هذا فإن الخلاف بين العرب وبريطانيا ، وأن اليهود ليسوا طرفاً فى هذا الصراع . وأكدت الحاضرات على أن خصم العرب الحقيقى فى هذا الصراع هو بريطانيا .

ـ التأكيد على بطلان تصريح بلفور ، وبالتالى فإن الإلتزامات التى نتجت عنه لصالح اليهود فى فلسطين باطلة ؛ واليهود الذين أتوا إلى فلسطين بعد ١٩١٨ يعتبرون أجانب فيها .

أما الانتداب البريطانى على فلسطين فيجب أن يلغى ويعلن استقلال فلسطين كدولة عربية مستقلة ذات حكومة نيابية مستقلة لا يشترك فيها الصهيونيون الذين أتوا إليها بعد ١٩١٨[١٨] .

والواقع أن المندوبات قد تعرضن فى خطبهن لمستقبل فلسطين السياسى ، ذلك المستقبل الذى كانت سلطات الانتداب البريطانى قد اقترحت أن تقيمه من خلال مجلس تشريعى يشكل حسب النسبة السكانية فى فلسطين ، والسلطات المخولة له هى :

- مناقشة القوانين التى تضعها حكومة الانتداب باستثناء (القوانين المالية) وإدخال التعديلات اللازمة عليها ثم عرضها على المندوب السامى البريطانى والذى يكون من حقه قبولها أو رفضها .

- دراسة الميزانية السنوية ومناقشتها عن طريق لجنة من هذا المجلس .

- اقتراح المسائل التى تتعلق بالمصلحة العامة مع تحفظ بالنسبة للإنفاق العام وفرض الضرائب .

وقد عارض اليهود بزعامة بن جوريون إنشاء هذا المجلس التشريعى ، وتوجه وفد يمثل الوكالة اليهودية بمذكرة إلى وزير المستعمرات البريطانية يعارضون هذه الفكرة ويشيرون إلى أن وجود مثل هذا المجلس سيهدد سياسة إنشاء الوطن القومى فى فلسطين ، حيث يضع السلطة التشريعية فى جهاز ليس للوكالة اليهودية صوت فيه ؛ عندئذ أيقن المندوب السامى البريطانى أن الوكالة اليهودية على استعداد لمقاومة إنشاء مثل هذا المجلس بأى صورة حتى لا تكون المسائل السياسية الأساسية مثل الهجرة وانتقال الأراضى مجال مناقشة بين العرب واليهود[١٩] .

- لما كانت مساحة الأراضى فى فلسطين محدودة فإن تلك الخطب تناولت قضية على جانب كبير من الأهمية والخطورة وهى منع نقل الأراضى العربية إلى اليهود ، ومن ثم كانت مطالبة سلطات الانتداب التدخل لتقنين نقل هذه الأراضى ، الذى كان يتم عن طريق الوكالة اليهودية وقد بلغ ذروته خلال عامى ١٩٣٤-١٩٣٥ . على الرغم مما كان يذكر من أن حكومة الانتداب فى فلسطين عازمة على إصدار قانون لا يسمح لأى مالك ببيع أرضه إلا إذا توافر له الحد الأدنى من مساحة الأرض

التى تكفيه وتكفى أسرته ، إلا أن الضغوط الصهيونية قد حالت دون إصدار مثل هذا القانون[٢٠] .

ـ المناداة بتكوين وفد من المندوبات للذهاب إلى لندن والتكلم مع الحكومة البريطانية فى ضرورة بذل الجهود لتحقيق المطالب التى سيقرها المؤتمر ، هذا بالإضافة إلى تنظيم الدعاية الواسعة النطاق فى جميع أنحاء العالم لنصرة قضية فلسطين والدفاع عن أهلها ، والتشهير بسياسة الاستعمار والرأسمالية الصهيونية[٢١] .

والملاحظ أن هذا المؤتمر قد حضره عديد من رجال الصحافة وكبار السياسيين من مصر وغيرها وبعض من الوفود العربية التى كانت حاضرة فى المؤتمر البرلمانى العربى والذى سبق عقد مؤتمرنا هذا بأيام ، وفى الجلسة الختامية للمؤتمر كانت قاعة الاتحاد النسائى المصرى مليئة عن آخرها بالحضور من الصحفيين ووكالات الأنباء والساسة الذين أتوا إلى هذا المؤتمر ليحضروا هذه الجلسة والتى كان الإقبال عليها شديداً وكانت دليلاً على شدة اهتمام الجمهور بنتيجة هذا المؤتمر وقراراته ، تلك القرارات التى كانت خلاصة فكر نسائى منظم ، حيث داومت لجنة تلقى المقترحات والقرارات اجتماعاتها خلال أيام المؤتمر لدراسة المقترحات التى قدمت إليها من قبل الحضور . وفى اليوم الختامى لهذا المؤتمر ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ عقدت عدة اجتماعات منذ الصباح ، وبعد مناقشة وتمحيص الاقتراحات والقرارات وافقت اللجنة بالإجماع على رفع تقريرها إلى هيئة المؤتمر فى الجلسة الختامية ، وكانت هذه القرارات مفاجأة حيث أنه لأول مرة لم تتضمن قرارات مؤتمر نسائى قراراً واحداً أو جزئية منه تمت بصلة إلى قضية المرأة من قريب أو بعيد ، وهذه هى القرارات والمقترحات :

قرارات المؤتمر

أولاً– إن المشكلة الفلسطينية قد خلقتها دول أوروبا فيجب أن تتحمل هى وحدها مسئوليتها ، ويجب على دول الحلفاء التى كانت سبباً فى نكبة فلسطين أن تسوى تلك المشكلة على قاعدة العدل والإنصاف .

ثانياً- يناشد المؤتمر النسائى الشرقى أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء البلاد العربية والإسلامية التدخل لحل القضية الفلسطينية بالحق والعدل ، والسعى لوضع حد لسياسة الظلم والبطش التى يسلكها الإنجليز فى فلسطين .

ثالثاً- إرسال برقيات إلى أقطاب الدول الأربع الكبرى (تشمبرلين ، هتلر ، موسلينى ، ودلادييه) ومناشدتهم التدخل وبذل الجهد لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن حقوقها كما سويت مشكلة السوديت بفضل مساعيهم ، ولأن السلام لن يسود فلسطين حتى يعترف لسكانها العرب بحقوقهم فيها .

رابعاً- الاتصال بالهيئات والجمعيات النسائية فى العالم وبالأخص تلك التى تشتغل منها بخدمة السلام وإبلاغها قرارات المؤتمر وطرح القضية الفلسطينية وحقوق العرب فى بلادهم طرحاً وافياً وإيجابياً ، وضرورة حث هذه الهيئات والجمعيات على الانتصار للقضية الفلسطينية وحق العرب فى فلسطين .

خامساً- يؤيد المؤتمر النسائى مطالب العرب فى فلسطين والتى يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

(أ) إلغاء الانتداب على فلسطين وتحل محله معاهدة تعقد بين سكان فلسطين والحكومة البريطانية على مثال معاهدتى العراق ١٩٣٠ ومصر ١٩٣٦ وتنشأ بموجبها فى فلسطين دولة دستورية ذات سيادة .

(ب) اعتبار وعد بلفور باطل من أساسه ولا قيمة له .

(ج) إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إيقافاً تاماً وفوراً .

(د) منع انتقال الأراضى فى فلسطين من العرب إلى اليهود والأجانب .

(ه) رفض تقسيم فلسطين رفضاً تاماً واعتبارها وحدة تامة لا تتجزأ .

سادساً- يستنكر المؤتمر سياسة بريطانيا فى فلسطين القائمة على البطش والتنكيل ، ويحتج على قتل النفوس البريئة وتدمير القرى الآمنة ونسف البيوت وتعذيب المعتقلين واضطهاد الحريات وفرض الغرامات على المدن والقرى .

سابعاً- يطالب المؤتمر بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين وإعادة الحرية إلى أبناء البلاد المبعدين والمشردين .

ثامناً- يقرر المؤتمر أن كفاح العرب فى فلسطين هو دفاع عن وجودهم وعن مستقبل الأمة العربية ، ولذلك فهو جهاد مشروع تسوغه جميع الشرائع ، ومن واجب كل عربى وعربية تقديم المساعدة الإنسانية بجميع أشكالها .

تاسعاً- يستنكر المؤتمر الحملات الصحفية الأجنبية المغرضة على المجاهدين بتأثير نفوذ الصهيونية العالمية ، وتلقيب هؤلاء الأبرياء المدافعين عن وطنهم وعن شرف أمتهم بقطاع الطرق واللصوص .

عاشراً- إرسال برقيات إلى (تشمبرلين) رئيس وزراء بريطانيا وإلى عصبة الأمم ورؤساء الحكومات الأوروبية بالاحتجاج على سياسة البطش التى تمارس فى البلاد المقدسة ، وإبلاغهم أن اعتزام بريطانيا على حشد قوات عسكرية جديدة فى فلسطين لن ينفع فى إعادة السلام وتهدئة الحال فى فلسطين وإنما يزيد نار الثورة اشتعالاً .

حادى عشر- إرسال برقية (لروزفلت) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والإعراب له عن تألم سيدات الشرق من تصاعد الأصوات المغرضة فى الولايات المتحدة مؤيدة لليهود على حساب حق العرب ، ومناشدته باسم السلام الذى يحرص عليه ألا تكون الولايات المتحدة بتأثير نفوذ اليهود من عوامل استمرار شقاء سكان فلسطين من العرب .

ثانى عشر- يعتبر المؤتمر أن إصرار بريطانيا على سياستها فى فلسطين ، بعد أن تجلى لها إجماع العرب نساؤهم ورجالهم شعوباً وحكومات على المطالبة بضرورة إنصاف عرب فلسطين ، إنما هو عمل عدائى مقصود موجه نحو العرب والإسلام .

ثالث عشر- يقرر المؤتمر تشجيع البضائع الوطنية العربية والاستغناء عن غيرها بقدر الإمكان .

رابع عشر- أن تتألف فى البلاد العربية لجان من السيدات المندوبات فى المؤتمر ومن ينضم إليهن للدفاع عن فلسطين ، وأن تكون لجنة مصر هى اللجنة الرئيسية المركزية التى ترتبط بها فروع العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وهى البلاد العربية الممثلة فى المؤتمر ، وتقوم هذه اللجان بتنفيذ قرارات المؤتمر وتستمر فى الدفاع عن قضية فلسطين .

خامس عشر- قرر المؤتمر أن تقوم لجنة سيدات مصر المركزية بالاتصال مع لجان الأقطار العربية الأخرى وذلك من أجل دراسة وتنفيذ الاقتراحات التالية :

(أ) إنشاء مكتب دعاية رئيسى للقضية الفلسطينية العربية فى القاهرة له فروع ومكاتب استعلامات فى العواصم العربية الأخرى .

(ب) تخصيص أيام لفلسطين تجمع فيها الإعانات وتبذل فيها الجهود انتصاراً لقضية فلسطين .

سادس عشر- الموافقة على الاقتراحات المقدمة من جمعية الاتحاد النسائى المصرى بالنيابة عن سيدات مصر فى المؤتمر وهى :

- رفع التماس لملك مصر بأن يشمل الأرامل وأيتام فلسطين بعطفه ورعايته .

- تقديم طلب إلى وزارتى الداخلية والمعارف المصريتين لمساعدة أبناء فلسطين فى دخول المعاهد العلمية .

- مطالبة جمعية الهلال الأحمر بإنشاء قسم خاص بها لجرحى فلسطين وإرسال الأدوية المجانية اللازمة لهم .

- مطالبة وزارة المعارف وكذلك إدارة المعاهد الدينية بإيواء وتعليم أبناء وبنات شهداء فلسطين مجاناً .

سابع عشر- يقرر المؤتمر أن يتوجه بالشكر وتحية مندوباته إلى الملك فاروق وإلى شعبه الكريم وحكومته ، التى أتاحت للمرأة العربية من جميع بلاد العرب أن تعرب عن رأيها وتعلن وقوفها إلى جانب الرجل العربى صفاً واحداً للدفاع عن فلسطين .

ثامن عشر– يبعث المؤتمر بتحية الإكبار إلى مجاهدى فلسطين وأحرارها المعتقلين والمبعدين وإلى اللجنة العربية ومفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني .

تاسع عشر– يتقدم المؤتمر بالشكر إلى السيدة هدى شعراوى والاتحاد النسائى المصرى لما بذلوه من جهد فى سبيل فلسطين .

عشرون – المطالبة بتجريد اليهود من السلاح أسوة بالعرب .

الحادى والعشرون– إرسال برقيات إلى كل من قداسة البابا ورئيس أساقفة كنتربري[٢٢] .

وبعد انتهاء المؤتمر قررت المندوبات تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ هذه القرارات السابق الإشارة إليها . وكانت اللجنة المركزية فى مصر ترأسها السيدة هدى شعراوى رئيسة المؤتمر ورئيسة الاتحاد النسائى المصرى ، هذا بالإضافة إلى اللجان الفرعية فى بقية الأقطار العربية ، وكانت هذه اللجان على اتصال دائم باللجنة المركزية فى القاهرة ، والهدف من تشكيل هذه اللجان هو متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وجمع التبرعات وتنظيم الحفلات والاتصال بلجان السيدات فى الأقطار العربية التى كانت ممثلة فى هذا المؤتمر .

وفى اليوم التالى لانتهاء المؤتمر ١٩ أكتوبر ١٩٣٨ بدأت كل لجنة فى تنفيذ مهمتها ، ويؤكد ذلك البرقيات والرسائل التى أخذت تنشر على صفحات الجرائد بلسان مندوبات المؤتمر إلى كل من يعنيه الأمر والأفراد والهيئات التى طالبت أو نوهت قرارات المؤتمر إلى ضرورة إرسالها مصحوبة بقرارات المؤتمر وما حدث فيه ، ومن هذه البرقيات على سبيل المثال لا الحصر البرقية التى أرسلت إلى الملك فاروق ملك مصر تنفيذاً لأحد هذه القرارات وهي :

(قرر المؤتمر النسائى الشرقى المنعقد فى القاهرة والممثل لسيدات البلاد العربية مناشدة جلالتكم التدخل لحل القضية الفلسطينية بالحق والعدل والسعى لوضع حد لسياسة الظلم والبطش التى يسلكها الإنجليز فى فلسطين ، فلقد آن للبلاد

المقدسة أن تحقن فيها الدماء وأن يسودها السلام ، والأمم العربية تعقد على جلالتكم الآمال فى إنقاذ فلسطين) .

وقد ورد الرد من ديوان الملك فاروق يشكر فيه هدى شعراوى وسيدات الشرق العربى اللاتى شاركن فى المؤتمر ، على ما بذلن من جهد تجاه القضية الفلسطينية .

وقد أرسلت هدى شعراوى رسائل مماثلة لملوك وأمراء المشرق العربى مثل العراق واليمن والمفوضية السعودية ، وكانت هذه الرسائل والبرقيات توقع باسم هدى شعراوى على اعتبار أنها رئيسة المؤتمر ورئيسة اللجنة المركزية التى انبثقت عنه .

وورد إلى السيدة هدى شعراوى ردود من ملوك وأمراء دول الشرق ، والتى حملت فى كلماتها معانى الترحيب بهذه القرارات ، وأن حكوماتهم تقوم بما هو مطلوب منها وتبذل أقصى ما فى وسعها من أجل قضية فلسطين .

وبالإضافة إلى ذلك أرسلت برقيات استنكار إلى أقطاب الدول الأربعة الكبرى وهم تشمبرلين ، هتلر ، موسولينى ، ودلادييه[٢٣] ، تنفيذاً للقرار الثالث من قرارات المؤتمر وورد فى نص تلك البرقيات ما يلى :

(قرر المؤتمر النسائى الشرقى المنعقد فى القاهرة الممثل لسيدات البلاد العربية أن يناشدكم التدخل وبذل الجهد لحل قضية فلسطين حلا عادلا يضمن للعرب حقوقهم . . . ويؤكد لكم المؤتمر أن السلام لن يسود البلاد المقدسة حتى يعترف لأهلها العرب بحقوقهم وتحقيق مطالبهم العادلة)[٢٤] .

كذلك أرسلت هدى شعراوى خطاباً إلى رئيس أساقفة كنتربرى نوهت فى ديباجة طويلة أنه لم يتحرك لما يحدث فى فلسطين ، ووجهت له اللوم لاستنكاره ما قام به الألمان من فرضهم غرامة على اليهود عقاباً لهم على الاعتداء الذى قاموا به على ممثل دبلوماسى ألمانى . واستطردت موجهة له عدة تساؤلات على ما أشيع وقت ذاك من أن اليهود عديمى الأمل فى إقامة وطن لهم . وهذه التساؤلات تكشف عن فكر نسائى منظم إذ كيف يكون اليهود عديمى الأمل ووراءهم بريطانيا العظمى التى تضحى من أجلهم بأرواح الناس وأوطانهم؟ وكيف أن القسوة مباحة لطرف دون الآخر والرحمة وقف على طرف دون آخر؟! .

ورد عليها رئيس ديوان الأساقفة بخطاب واعدا إياها أن رئيس الأساقفة سيبذل أقصى ما فى وسعه لمساندة الفلسطينيين لا بصفته الدينية ولكن بصفته عضو فى مجلس اللوردات البريطانى .

وصحف هذه الفترة مليئة بأخبار المؤتمر وردود فعله على كافة المستويات : فعلى سبيل المثال نشرت البلاغ فى إحدى صفحاتها مقالا يتعجب صاحبه من مجىء السيدات العربيات إلى مصر سافرات الوجوه لم تر الشمس وجوهن من قبل ، وقد ركبن متون الطائرات والبواخر ونزلن فى الفنادق الضخمة بمفردهن ، وأخذن يجابهن الأوروبيات بعفة الشرقيات فى هذا المؤتمر(٢٥) .

أما الأهرام فقد ذكرت على لسان مراسلها فى لندن أن جريدة التايمز اللندنية قد نشرت تلغرافا لمراسلها فى القاهرة ذكر فيه أن المؤتمر النسائى الشرقى للدفاع عن القضية الفلسطينية قد يكون ذا مغزى سياسى وبرر ذلك بالمقارنة بين ما لقيه أعضاء المؤتمر البرلمانى العربى السابق على المؤتمر النسائى من حفاوة وما أحدثه المؤتمر الأخير من ارتباك لرجال الحكومة(٢٦) .

واستطرد مراسل التايمز أن من أهم مزايا هذا المؤتمر النسائى ما وصلت إليه المرأة الشرقية من التحضر الاجتماعى والذكاء السياسى فيذكر (. . . فإننا إذا استثنينا سبع عضوات من المسيحيات العربيات لا نجد بين المندوبات من جاءت وبرفقتها أحد من أعضاء أسرتها الذكور لرعايتها ، وفوق ذلك فإن من بين مندوبات فلسطين للمؤتمر ثلاثة من نابلس التى يضرب بها المثل فى الحرص الشديد على التقاليد الإسلامية . . . . وليس بين السيدات المندوبات لحضور المؤتمر سيدة واحدة مقنعة)(٢٧) .

وقد وصفت السيدة فاطمة اليوسف حفلاً عقدته السيدة هدى شعراوى قبل بدء المؤتمر فى منزلها دعت فيه مندوبى المجلات والصحف العربية والأجنبية وقد استغرق هذا الحفل ثلاث ساعات ، وقد نشرت روز اليوسف هذا الوصف تحت عنوان (ثلاث ساعات بين الهوانم والمادمزلات)(٢٨) . وصفت فيه الحفل بأنه كان ناجحا واستطردت قائلة فى المقال أنها أمضت ثلاث ساعات لم تشعر فيها بمرور

الوقت وأنها لم تكن تتوقع أن الوقت سيطول إلى هذا الحد . هذا بالإضافة إلى أنها أشادت فى هذا المقال بجهود السيدات المصريات والعربيات وثقافتهن السياسية غير المتوقعة .

وفى مقابلة أجرتها مجلة الهلال مع السيدة إيفا حبيب المصرى سكرتيرة المؤتمر النسائى وقت انعقاده ورئيسة تحرير المجلة المصرية صرحت فيها السيدة إيفا بأن السيدات فى المؤتمر كن أكثر شجاعة من الرجال ودللت علىٰ قولها بأن قرارات المؤتمر النسائى الشرقى كانت أقوى من قرارات المؤتمر البرلمانى العربى والذى سبق المؤتمر النسائى بعدة أيام . هذا بالإضافة إلي أن السيدات العربيات قد سبقن الرجال في الاكتتاب وجمع التبرعات لمنكوبى فلسطين(٢٩) .

وقد استنكرت إيفا حبيب المصرى اعتذار بعض الجمعيات النسائية المصرية عن عدم الإشتراك فى المؤتمر بحجة عدم اشتغال جمعياتهم بالسياسة معلقة على ذلك بأن المشكلة الفلسطينية هى مشكلة إنسانية قبل أن تكون قضية سياسية .

واستطردت إيفا حبيب المصرى فى مقابلتها مع مجلة الهلال قائلة إن معظم - إن لم يكن جميع - السيدات اللاتى حضرن هذا المؤتمر ينتمين إلى عائلات كبرى ومعروفة فى بلادهن أو بمعنى آخر من عائلات ذات وزن سياسى واجتماعى ويتضح هذا من مراجعة أسماء الخطيبات فى هذا المؤتمر . ولا شك أن هذا المؤتمر كانت له ردود فعل على كافة المستويات العربية منها والأجنبية ، ويتضح هذا مما ذكره السير مايلز لامبسون السفير البريطانى بالقاهرة فى رسالة له إلى وزير خارجيته يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٣٨ معلقا على هذا المؤتمر قائلا : إن قوة النساء فى الشرق تشبه ما هى عليه فى فرنسا حيث أنهن يقمن بأعمال أعظم قدرا مما يتمعتن به من أهلية شرعية(٣٠) . وإن دل هذا القول على شىء فإنما يدل على مدى استطاعة المرأة العربية أن تحققه من نجاح فى هذا المؤتمر .

ويجب التنويه هنا إلى أن علاقة هدى شعراوى بالفلسطينيين لم تنته بانتهاء فترة المؤتمر وإنما استمر اتصالها بهم ، ويؤكد هذا أن نبيه العظمة قد أرسل إليها خطابًا يستنكر فيه استبعاد بريطانيا للفلسطينيين من حضور مؤتمر المائدة

المستديرة ، وعلقت هدى شعراوى على ذلك بقولها : كيف يستبعد أصحاب المشكلة من مفاوضات الهدف منها حل مشكلتهم الأساسية . وتابعت المرأة المصرية تطور القضية الفلسطينية وما حدث فى مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٣٩ وإصدار بريطانيا للكتاب الأبيض حتى أن السيدة منيرة ثابت قد أصدرت كتابا فى مايو ١٩٣٩ بعنوان (رأى المرأة المصرية فى الكتاب الأبيض الإنجليزى) ردا على ما ورد بهذا الكتاب ، وطبع كتاب منيرة ثابت هذا عدة طبعات بالعربية والفرنسية ووزع فى أنحاء العالم ، فندت فيه النقاط التى وردت فى الكتاب الأبيض الإنجليزى بالتحليل المنطقى والقانونى وأظهرت فيه كيف أن بريطانيا تتظاهر بمحاولة إرضاء الطرفين(٣١) .

أثناء عقد المؤتمر الثالث عشر للاتحاد النسائى الدولى فى كوبنهاجن فى صيف ١٩٣٩ تلقى الاتحاد النسائى المصرى والجمعيات النسائية العربية دعوات لحضوره فى تلك المدينة المعروفة بثقل التواجد الصهيونى . وقد حدث أن قبضت سلطات الانتداب البريطانى على السيدة ساذج نصار وأودعتها السجن حتى لا تمثل فلسطين فى المؤتمر مما دفع بسيدات فلسطين لإرسال تفويض إلى هدى شعراوى للتحدث باسمهن فى المؤتمر ، ولكن كانت المفاجئة الكبرى وهى أن سلطات الانتداب البريطانى التى قبضت على ساذج نصار وألقتها فى السجن مدة ثلاثة شهور عقد خلالها المؤتمر هى نفسها التى سمحت لثلاث يهوديات صهيونيات بالسفر ليمثلن فلسطين فى المؤتمر .

وحين واجهت هدى شعراوى هذا الموقف قدمت التفويض الرسمى الذى أرسل لها من قبل سيدات فلسطين العربيات . وحارب الوفد المصرى حتى وافق المؤتمر على أن يمثل فلسطين هدى شعراوى ، أما الثلاث يهوديات فيمثلن الأقلية اليهودية فى فلسطين ، ولم يقتصر دور هدى شعراوى والوفد المصرى فى النضال من أجل إثبات حق السيدات الفلسطينيات فى حضور المؤتمر فقط بل جاهدن من أجل إبطال عدة موضوعات كان من المفروض أن تناقش فى هذا المؤتمر منها : تنظيم الهجرة في العالم ، لعلمهن بأن تنظيم الهجرة سيكون على حساب الشرق لا على حساب الغرب(٣٢) .

وهدد الوفد المصرى بالانسحاب من المؤتمر عدة مرات ، وفى الجلسة الختامية انسحب الوفد ولكن بعد أن ناضل وأثبت أن القوى الكبرى تكيل بمكيالين ، وهنا أصرت سيزا نبراوى عضو الوفد المصرى فى المؤتمر على أن تختم كلمتها إلى الحاضرات قبل الانسحاب بقولها :

إن هذه الجماعة الدولية التى حيت عيد الحرية فى الصباح (١٤ يوليو) لم تلبث حتى شيعت هذه الحرية فى المساء ودفنتها بأبشع أساليب الاعتداء الصارخ[٣٣] . وهكذا فقد استمرت المرأة العربية تجنى ثمار هذا المؤتمر وتناضل حتى توقف نشاطها بسبب قيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ .

وفى ختام هذا البحث يمكن أن نقيمه فى عدة سطور وهو أن المرأة العربية قد أثبتت جدارتها ومقدرتها على النضال من أجل القضية الفلسطينية سواء قبل عقد المؤتمر النسائى الشرقى أو الشهور التى تلته وتناست قضيتها الأساسية ، فلأول مرة يعقد مؤتمر نسائى ولم ينوه فيه من قريب أو من بعيد إلى قضية من قضايا المرأة ، ومن ثم أثبتت المرأة العربية أن دورها الإيجابى فى القضايا السياسية لا يقل أهمية عن دورها فى القضايا الاجتماعية .

الهوامش

(١) هدى شعراوى هى حاملة لواء النهضة النسائية فى مصر ولدت بمديرية المنيا ١٨٧٩ ، والدها محمد سلطان باشا وهو من أعيان المنيا ورئيس مجلس النواب السابق للاحتلال البريطانى تزوجت من ابن عمتها على شعراوى ، وهو واحد من الثلاثة الذين قابلوا السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ . تزعمت مظاهرات السيدات ١٩١٩ ، أنشأت اللجنة المركزية للسيدات ، كانت تجيد اللغات الأجنبية وتتحدث الفرنسية بطلاقة وهى صاحبة كتابة عبارة صنع فى مصر على المنتجات المصرية ، أنشأت أول اتحاد نسائى مصرى فى يوم ١٦ مارس ١٩٢٣ وظلت ترأسه حتى وفاتها ١٩٤٧ ، واكبت الحركة النسائية العالمية وحضرت العديد من المؤتمرات الدولية ، اختيرت نائبة لرئيسة الاتحاد النسائى الدولى منذ ١٩٣٥ وحتى وفاتها ، أصدرت مجلة (المصرية) و(الإجبسيين) ، دافعت بكل ما تملك عن القضية الفلسطينية حتى وفاتها فى ديسمبر ١٩٤٧ . وقد نشرت الأهرام فى العدد الذى صدر بعد وفاتها مقالا تحت عنوان (ما كتبته الفقيدة) تقول فيه الأهرام أن هدى شعراوى قبل وفاتها تلقت بصفتها رئيسة الاتحاد النسائى العربى فى ذلك الوقت برقيات من نساء الأقطار العربية يطلبن منها مساندة الفلسطينيين والتنديد بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ .

(٢) كانت هدى شعراوى قد قابلت مندوبات الأقطار العربية الشرقية فى إسطنبول أثناء عقد الاتحاد النسائى الدولى لمؤتمره الحادى عشر ١٩٣٥ وكن على اتصال دائم بها ، انظر :
جورجيت عطية إبراهيم(دكتورة) ، هدى شعراوى ، الزمن والريادة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار عطية للنشر ، لبنان ، ص ٢١٤ .
وفى هذا المؤتمر أيضا انتخبت هدى شعراوى نائبة لرئيسة الاتحاد النسائى الدولى وهو المنصب الذى ظلت تشغله حتى وفاتها ١٩٤٧ ، انظر أيضًا :
نبيل راغب (دكتور) هدى شعراوى ، وعصر التنوير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص١٤٢ .

(٣) المرأة العربية وقضية فلسطين ، المؤتمر النسائى الشرقى المنعقد من ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٣٨ ، المطبعة العصرية بمصر ١٩٣٩ ، ص ١٤ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧ .

(٥) عادل حسن غنيم (دكتور) ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٣٥٨ - ٣٦٥ .

(٦) صبحى ياسين ، الثورة العربية الكبرى فى فلسطين من ١٩٣٦-١٩٣٩ ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢٢٣ .

(٧) المرأة العربية وقضية فلسطين ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٨) نفسه ص١٩ ، ٢٠ .

(٩) يوميات أكرم زعيتر ، ١٩٣٦- ١٩٣٩ ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٠ ، ص ٤٧٤ .
واكرم زعيتر هو مؤرخ ومحقق ومناضل فلسطينى ولد ١٩٠٩ بفلسطين أكمل دراسته الثانوية بكلية

النجاح بنابلس ثم الجامعة الأمريكية ببيروت فكلية الحقوق بالقدس، عمل مدرساً بفلسطين، كان يبث الروح القومية والوطنية فى نفوس الطلاب، استقال من التعليم ليتفرغ للعمل الوطنى . تولى رئاسة جريدة(مرآة الشرق) المقدسية مما أدى إلى اعتقاله وأبعاده إلى نابلس، عاد إلى القدس مرة أخرى ليتولى تحرير جريدة الحياة المقدسية ، وليحرض على العمل الوطنى مما أدى إلى نفيه مرة أخرى إلى نابلس . ساهم فى تأسيس جمعية العناية بالمعتقلين العرب، ساهم فى تأسيس حزب سياسى ينادى باستقلال فلسطين (حزب الاستقلال)، ويعد من الاستقلاليين أثناء ثورة فلسطين الكبرى، اشترك فى تأسيس عصبة العمل القومى بسوريا، ويعد من مؤسسى اللجنة القومية بنابلس التى دعت الشعب إلى حمل السلاح والعصيان المدنى فتم اعتقاله ١٩٣٦ ثم لوحق فى فلسطين حتى تركها وأخذ يتنقل بين الأقطار العربية، إلى أن شغل عضوية لجنة فلسطين الدائمة بجامعة الدول العربية .

(١٠) نفسه ص ٤٧١ .

(١١) F . O . 371/21881/ E 6009/ 10/31.

Palestine: Arab Women's Congress, dated 15- 10-1938 p.253.

(١٢) طرب عونى عبد الهادى (فلسطين)، بهيرة نبيه العظمة (سوريا)، نجلاء كفورى (لبنان)، إيفلين بستروس (لبنان)، وحيدة حسين الخالدى (فلسطين)، صبيحة الهاشمى (العراق)، عقيلة شكرى ديب (فلسطين)، السيدة عزيزة حرم الدكتور عثمان لبيب (إيران)، زليخا الشهابى (فلسطين)، إيفا حبيب المصرى (مصر) .

(١٣) نازك العابد بيهم (لبنان)، سعاد فهمى الحسينى (فلسطين)، رفيعة الخطيب (العراق)، ملك حمدى حلاوة (فلسطين)، حنيفة أحمد على علوبة (مصر)، مارى وزير (العراق)، نبيهة ناصر (فلسطين) ريا القاسم (فلسطين)، منيرة ثابت (مصر)، زينب الغزالى (مصر) .

(١٤) عادل غنيم (دكتور) ، محمد عزة دروزة وحركة النضال الفلسطينى ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٢٨ .

(١٥) متيل مغنم (فلسطين)، زينب الحكيم (مصر)، منيبة ثنيان (العراق)، زليخا الشهابى (فلسطين)، ساذج نصار (فلسطين) .

(١٦) انظر أوراق المؤتمر ، ص ٥٨ .

(١٧) محمد عبد الرؤوف سليم (دكتور)، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل(١٩٢٢-١٩٤٨)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ١٥٧ .

(١٨) انظر أوراق المؤتمر، ص١٤١ .

(١٩) محمد عبد الرؤوف سليم ، المرجع السابق ، ص ٥٤٢-٥٤٦ .

(٢٠) نفســه ، ص ٢٨٤، ٣٠٣، ٥٤٧ .

(٢١) نصوص هذه الخطب والكلمات ضمن أوراق المؤتمر ، ص ٤٢-١٦٢ .

كذلك راجع جورجيت إبراهيم عطية (دكتورة) ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٢٢) المرأة العربية وقضية فلسطين ، المرجع السابق ص ١٧٠ وما بعدها .

F.O. 371/21882 -E 6302/10/31

Palestine: Arab Women's Congress. 27 Oct. 1938.

(٢٣) انظر الأوراق الخاصة بالمؤتمر ، ص ١٧٠ .

(٢٤) البلاغ ، ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ، ص ٧ ، حديث الخميس .

(٢٥) الأهرام ، ١٩ أكتوبر ١٩٣٨ ، ص ٩ .

(٢٦) الأهرام ، المصدر السابق .

(٢٧) روز اليوسف ، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٨ ، ص ٣٦ .

(٢٨) الهلال نوفمبر ١٩٨٣ ، العدد ٧٣٣ ، أكتوبر ١٩٣٨ ، ص ١٨ .

(٢٩) Ahmed M. Gomaa, The Foundation of the League of Arab States (1941-1945), D. Phil. (Oxford.) p.47

(٣٠) منيرة ثابت ، ثورة فى البرج العاجى ، دار المعارف للطباعة والنشر ١٩٤٦ ، ص ١٠١ .

(٣١) نفسه ، ص ١٠٢ - ١١٤ ، تفاصيل مؤتمر كوبنهاجن .

(٣٢) نفسه ص ١١٤ .

(٣٣) انظر الأوراق الخاصة بهذا المؤتمر ، ص ٢٥٤ - ٢٥٨ .

المصادر

أولاً : وثائق غيرَ منشورة باللغة الأجنبية :

-F. O. 371 - 21881 - E 6009 - 10 - 31 : -
Palestine: Arab Women's Congress.
- F. O. 371 - 21882 - E 6149 - 10 - 31:
Palestine: Arab Women's Congress.
- F. O. 371 - 21882 - E 6302 - 10 - 31:
Palestine: Arab Women's Congress.
- F. O. 371 - 21883 - E 6508 - 10 - 31:
Palestine: Arab Parliamentary Congress and
Arab Women's Congress.

ثانياً : وثائق منشورة باللغة العربية :

- المرأة العربية وقضية فلسطين ، المؤتمر النسائى الشرقى المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى بالقاهرة فى الفترة من ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٣٨ للدفاع عن فلسطين ، سجل تاريخى جامع ومصور يتضمن تفاصيل أبحاث المؤتمر وخطبه وقراراته وما سبق أو لحق بهذا المؤتمر من جهود نساء الشرق العربى فى سبيل إنقاذ القطر الشقيق ، المطبعة العصرية بمصر ١٩٣٩ .

ـــ أوراق خاصة بحفل تأبين أقيم بدار الاتحاد النسائى المصرى مساء يوم الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٨ لرثاء هدى شعراوى ، ويتضمن مجموعة الخطب والقصائد التى ألقيت فى هذا الحفل .

ـــ موجز سجل عن أعمال جمعية الاتحاد النسائى المصرى من ١٩٢٣ - ١٩٦١ .

- محاضرة ألقتها هدى شعراوى فى قاعة إيوارت بالجامعة الأمريكية فى القاهرة نوفمبر ١٩٣٥ عن دور المرأة فى النهضة الشرقية .

ثالثاً : الدوريات :

- الأهرام ١٩٣٨ .
- البلاغ ١٩٣٨ .
- الفتاة ١٩٣٨ .
- روز اليوسف ١٩٣٨ .
- الهلال ١٩٣٨ -١٩٣٩ .
- مصر الفتاة ١٩٣٨ .
- المصرية ١٩٣٧-١٩٣٨-١٩٣٩ .

رابعاً : مراجع باللغة الأجنبية :

Ahmed M. Gomaa, The Foundation of the League -
of Arab States (1941-1945) , D. Phil (Oxford.) p.47
- www.gogle.com

خامساً : مراجع باللغة العربية :

- جورجيت عطية إبراهيم ، هدى شعراوى الزمن والريادة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار عطية للنشر ، لبنان ١٩٩٨ .
- صبحى ياسين ، الثورة العربية الكبرى فى فلسطين من ١٩٣٦ -١٩٣٩ .
- عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٠ .
- عادل حسن غنيم ، محمد عزة دروزة وحركة النضال الفلسطينى ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٧ .
- محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .
- محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ١٩٥٩ .
- منيرة ثابت ، ثورة فى البرج العاجى ، مذكراتى فى عشرين عاماً ، معركة حقوق المرأة السياسية ، دار المعارف للطباعة والنشر ، مصر ١٩٤٦ .
- نبيل راغب ، هدى شعراوى وعصر التنوير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٨ .
- يوميات أكرم زعيتر من ١٩٣٦-١٩٣٩ الحركة الوطنية الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ .

التنسيق المصرى السعودى لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية

مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد

د . عبد الحميد عبد الجليل شلبى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة الأزهر

التنسيق المصرى السعودى لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية

مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد

شهدت الحرب الباردة بين القوتين الشرقية والغربية صراعاً من أجل استقطاب دول الشرق الأوسط ، وتمثل ذلك فى مشروعات الدفاع والأحلاف ، وكان الغرب أسبق من الشرق فى هذا المجال ، وكان للمملكة العربية السعودية موقف من هذه الأحلاف ، وبما أن تلك الفترة (٥١-١٩٥٥) قد شهدت تقارباً مصرياً سعودياً فإنه من الطبيعى أن يتأثر الموقف السعودى بالموقف المصري ، أو بالأحرى بوضع مصر فى صراعها مع القوى الغربية ، والمتمثل فى مفاوضات الجلاء إبان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ١٩٥١ وفى محاربة التغلغل الغربى فى المنطقة العربية إبان حلف بغداد ١٩٥٥ .

أولا : مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ١٩٥١ :

كانت - ولا زالت - منطقة الشرق الأوسط محوراً للنزاع بين القوى الدولية المتعددة ، وقد برزت أهمية تلك المنطقة بصفة خاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، فأهميتها بالنسبة لروسيا أنها معبر للوصول إلى البحار الدفيئة وطرق التجارة العالمية الكبرى ، أما بالنسبة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة ، فمن خلال منطقة الشرق الأوسط يمكن توجيه ضربة إلى روسيا[١] ، ونتيجة لتلك الأهمية كان ولابد أن يسعى كل طرف من أطراف القوى العظمى لاحتواء هذه المنطقة فى سلسلة من المحالفات والمعاهدات التى تضمن له تحقيق أهدافه ومراميه تجاه الطرف الآخر ، وقد عبر البعض عن هذا فى معرض حديثه عن السياسة الأمريكية وأهدافها فى المنطقة والتدابير التى عليها اتخاذها إذا ما تعرضت مصالحها للخطر بقوله «إن أكثر التدابير فعالية فى تحقيق هذه الغاية تتألف من الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ككل بالقرب من حدود الاتحاد السوفيتى بقدر الإمكان»[٢] .

ويتبادر إلى الذهن سؤال وهو هل كان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وليد عام ١٩٥١ ، أم أنه يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ؟ .

يذهب البعض إلى أن محاولات بريطانية وأمريكية أجريت عقب الحرب مباشرة . ففى أثناء المفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٤٦ ، عرضت بريطانيا على مصر صيغة مشابهة لهذا المشروع ولكن مصر رفضتها وتوقفت المفاوضات بعد ذلك[٣] . وفى محاولة لإحياء المفاوضات على أساس الدفاع المشترك وتراجع مصر عن موقفها بالنسبة لهذه الفكرة ، فقد أرسلت الخارجية البريطانية مذكرة إلى سفارتها فى القاهرة تسأل عما إذا كان مناسباً تكليف الملك عبدالعزيز آل سعود بإقناع الملك فاروق بأهمية الدفاع عن الشرق الأوسط ، على أن يُظهر ابن سعود لفاروق أن مصر بموقعها الاستراتيجى الهام ينبغى أن تكون جاهزة لأن تأخذ نصيبها المناسب فى الدفاع عن الشرق الأوسط[٤] .

ومع فشل بريطانيا فى جر مصر إلى مشروع الدفاع ، سعت الولايات المتحدة إلى ربط دول منطقة الشرق الأوسط بالأحلاف الغربية عام ١٩٤٩ وذلك عن طريق توسيع نطاق حلف شمال الأطلنطى ليشمل دول الشرق الأوسط[٥] . وقد باءت هاتان المحاولتان بالفشل مما جعل الغرب يفكر فيما بعد فى إنشاء مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط لعام ١٩٥١ .

وهنا سؤال آخر وهو ، ما الهدف من تفكير الغرب فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ؟ .

يذكر البعض أن نية الولايات المتحدة اتجهت لإنشاء جهاز دفاعى عن الشرق الأوسط ، واعتقدت أن معاهدة الدفاع العربى المشترك يمكن أن تكون نواة لجهاز دفاعى مماثل لحلف شمال الأطلنطى وحلف الدفاع المشترك المنوى إنشاؤه فى الشرق الأوسط ، وتكون القاهرة هى الركيزة لهذا الحلف[٦] .

أما عن بداية التفكير فى مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥١ ،

فظهرت عقب جولة مساعد وزير الخارجية جورج ماكجى Goerge Mc Ghee فى الشرق الأوسط فيما بين فبراير (شباط) ومارس (آذار) عام ١٩٥١ ، وكان من بين أهدافه التركيز على بناء قوة عسكرية كافية لدى دول المنطقة لتسهم فى مسالة الدفاع عن المنطقة[٧] . وقد سنحت الفرصة للغرب لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود عقب إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وذلك فى الثامن من أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٥١ ، ففى الثالث عشر من نفس الشهر تقدمت الدول الأربع (بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة – تركيا) بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، والذى يهدف إلى إبقاء الاحتلال البريطانى فى مصر ، ليس هذا وحسب ، بل ستفتح مصر أبوابها لجيوش الدول التى ستنضم للقيادة فيما بعد[٨] . ومن أهم ما تضمنته المقترحات الرباعية ما يلي :

– تنتمى مصر إلى العالم الحر ، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوى لها وللأمم الديموقراطية الأخرى على السواء .

– من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه ، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة مع الدول التى يهمها الأمر لإنشاء مثل هذه القيادة .

– تدعى مصر من أجل قبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

– ستضع الدول التى يهمها الأمر النظام التفصيلى للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط وتحديد علاقاتها بهيئة معاهدة حلف شمال الأطلنطى[٩] .

وقد أرفق بالمقترحات الرباعية ملحق فنى يوضح التسهيلات التى ستقدمها مصر على أراضيها بالنسبة للدول المتحالفة ، كما يبين الملحق أن مصر ستكون مركزاً لقيادة المنظمة ، ويوضح كذلك التعهدات والارتباطات التى ستلتزم بها كل

دولة مع تحديد عدد القوات التى ستتمركز بمصر زمن السلم والحرب[١٠] . كما أرفقت بالمقترحات الرباعية مذكرة تفسيرية توضح أهمية الدفاع عن الشرق الأوسط بالنسبة للعالم الحر ، ثم توضح المذكرة وظيفة قيادة الشرق الأوسط وهي مساندة الدول التى ترغب فى الاشتراك ، وأن الوظيفة الأساسية سوف تنصب على التخطيط وتزويد دول الشرق الأوسط بالمعونة فى شكل النصيحة والتدريب[١١] .

وقد عززت الدول الأربع مذكرتها بطلبات تقدمت بها حكومات أستراليا ، ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا للانضمام إلى القيادة المقترحة ، وأعقب ذلك صدور بيان مشترك فى ١٠ نوفمبر ١٩٥١ ذكرت فيه «إن هذه المقترحات تتفق ومبادئ الأمم المتحدة ، كما تهدف قيادة الشرق الأوسط إلى إقرار السلم والأمن فى المنطقة وبالتالى إلى إنعاش اقتصادياتها وتقدمها الاجتماعي»[١٢] .

أما الدول التى أرسلت إليها الدول الأربع بالمشروع بجانب مصر فهى الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان وإسرائيل[١٣] .

وعن رد فعل الاتحاد السوفيتي ، فقد سلمت الحكومة السوفيتية مذكرة رسمية إلى ممثلى دول الشرق الأوسط وإسرائيل فى موسكو ، أعلنت فيها معارضتها لانضمام هذه الدول إلى القيادة المقترح إنشاؤها للدفاع عن الشرق الأوسط[١٤] . كما أوضحت المذكرة أن المشروع يهدف إلى إنزال قوات أجنبية فى أراضى مصر والدول الأخرى ، وأن مثل هذا المشروع سوف يؤدى إلى احتلال عسكرى لدول المنطقة بواسطة دول حلف شمال الأطلنطى[١٥] .

ومن جانبها تسلمت المملكة العربية السعودية المذكرة الروسية عن طريق ممثليها الدبلوماسيين فى مصر فى الحادى والعشرين من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥١[١٦] .

أما التبليغات التى وجهت من الحكومات الأربع للحكومة السعودية فلم تكن بصيغة واحدة ، وحينما قدمت المقترحات إلى الحكومة السعودية ذكر ممثلو فرنسا والولايات المتحدة أن مصر رفضت مقترحات الدفاع لعوامل سياسية وداخلية[١٧] .

وكان يُقصد من ذلك الإيعاز للمملكة العربية السعودية أن لا تسير وراء مصر فى رفضها للمشروع لأن الرفض المصرى كان مرتبطاً بشئون داخلية مصرية .

وقد جاء أول رد فعل للجامعة العربية على مشروع الدفاع من جانب عبدالرحمن عزام باشا أمين عام جامعة الدول العربية الذى أعلن فى الثامن من نوفمبر عام ١٩٥١ أن العالم العربى يعارض بالإجماع سياسة القوى الأربع[١٨] . هذا عن موقف الجامعة العربية على لسان أمينها العام من المشروع ، فماذا كان يا تُرى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء المعطيات التى جاءت فى المقترحات الرباعية ورد الفعل عليها ؟ .

جدير بنا أن ننوه أن المملكة العربية السعودية كانت - فى تلك الفترة - على علاقة طيبة بأكبر دولتين من دول المشروع وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وقد مر بنا كيف أن بريطانيا أرادت استغلال علاقتها الطيبة بالملك عبد العزيز فى إقناع مصر بقبول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط فى عام ١٩٤٧ .

وفيما يخص أهداف الغرب فى المملكة العربية السعودية نفسها ، فإن المملكة العربية السعودية كانت هدفاً من أهداف الغرب لوضع بعض الموانئ السعودية تحت تصرف القوات الغربية للدفاع عن الخليج الفارسى (العربي) ، وأن أنباء ذكرتها الخارجية المصرية - فى مذكرة للقائم بأعمال المفوضية المصرية بجدة - أفادت بأن الأميرال كارنى Karny قائد الأسطول الأمريكى فى شرقى المحيط الأطلسى والبحر المتوسط سيصل إلى المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٥١ ، وأن القصد من هذه الزيارة هو القيام بتفقد المواقع التى تصلح للدفاع عن الخليج الفارسى (العربي) ومدى صلاحية بعض الموانئ للاستعمال مثل مينائى «عين تنورة» و«الزهرة»[١٩] .

وفى رده على مذكرة الخارجية أوضح القائم بأعمال المفوضية المصرية بجدة أن هناك مجلسا عسكريا فعلاً عقد فى الرياض فى المدة ما بين ١٥ ، ١٩ ديسمبر

١٩٥٠ وقد حضر هذا المجلس من الجانب السعودى الأميران فيصل ومنصور ابنا عبد العزيز ، وحضره من الجانب الأمريكى عسكريون ، بعضهم من منطقة الظهران ، وأن المباحثات تطرقت إلى مدى اشتراك المملكة العربية السعودية فى الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وكيفيته ، وقد انفض المجلس بدون الاتفاق على قرارات نهائية ، وقد كانت وجهة نظر الملك عبد العزيز التى أوضحها خلال لقائه بالجنرال روبرتسون Robertson القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط أن فى دول الجامعة العربية الكفاية للدفاع عن بعضها البعض . . . وأن الحكومة السعودية لا توافق على إقامة استحكامات فى المملكة فى زمن السلم ، على أنه عند ظهور بوادر جدية تهدد السلم فيمكن النظر فى الموضوع على ضوء الحالات الجديدة على شرط أن تكون الاستحكامات دفاعية فقط ، أما موضوع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فلا يمكن النظر فيه الآن ، خصوصاً وأن الدول العربية لديها مشروع الضمان الجماعى العربى(٢٠) .

هذا عن موقف المملكة العربية السعودية من محاولة إيجاد استحكامات عسكرية غربية فى أراضيها ، أما عن رد فعل المملكة من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فقد عبر أكثر من مسئول سعودى عن موقف حكومته من هذا المشروع ، وكان رد فعل المملكة الرسمى هو ذلك الذى أوضحه الأمير فيصل نائب الملك ووزير الخارجية فى مقابلة له مع الوزير المفوض المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» حيث قال الأمير فيصل إن الدول الأربع استطلعت رأى الحكومة السعودية فى مشروع الدفاع المشترك ولم يُطلب منها القبول أو الرفض كما حدث بالنسبة لمصر ، فكانت إجابة الحكومة السعودية إن إبداء ملاحظات على هذا المشروع يتوقف على حل النزاع القائم بين مصر وبريطانيا(٢١) .

وقد أكد على هذا الموقف السفير الأمريكى بجدة فى لقائه بالوزير المفوض المصرى بجدة ، حيث ذكر أن موقف الأمير فيصل كان واضحاً للدول الأربع بأن

الأساس الذى يقوم عليه موضوع بحث الدفاع المشترك هو حل الخلاف القائم بين بريطانيا ومصر[٢٢] .

وبعد أن أوضحت المملكة العربية السعودية رأيها ومن قبلها مصر ، استمرت الدول الغربية فى الترويج لمشروعها حيث تشط ممثلو الدول الأربع السياسيين فى العواصم العربية يزينون مقترحات الدفاع المشترك لكل دولة عربية ويغرون كلا منها بأن ذلك يخدم مصالحها ، وفيما يخص المملكة العربية السعودية ، فإنها قد أظهرت رأيها بوضوح وهو أن حل الخلاف بين مصر وإنجلترا هو أساس النظر فى موضوع الدفاع المشترك ، وأن المملكة العربية تعمل على ألا يُطلب منها أكثر مما أبدت إذا رأت الدول الأربع تنفيذ الدفاع المشترك[٢٣] .

ولم يتوقف المشروع عند هذا الحد بل استمرت الدول الأربع فى إدخال التعديلات عليه وانتهاز الفرصة المناسبة لتقديمه للدول العربية مرة أخرى ، وقد سنحت تلك الفرصة فى عام ١٩٥٣ ، أى بعد عام من قيام الثورة المصرية ، حيث أثارت بريطانيا والولايات المتحدة المشروع وقررتا وجوب التشاور مع الدول العربية قبل عرض الموضوع عليها مرة أخرى ، وأن مصر والدول العربية سيكونون متساوين فى المشاركة فى المشروع[٢٤] . وقد اقترح هنرى بايرود Henry Bayroad مدير إدارة الشرق الأوسط فى الحكومة الأمريكية مشروعاً يتكون من أربع نقاط وقد عرضه على إيدن فوافق عليه تمهيداً لإرساله إلى مصر والدول العربية[٢٥] .

وكان المشروع الأمريكى يهدف إلى ضم كل من مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية من الدول العربية[٢٦] ، ويلاحظ أن المشروع قد أسقط إسرائيل هذه المرة .

وعن موقف المملكة العربية السعودية من هذه المحاولة ، فقد أعلن الملك سعود فى ديسمبر عام ١٩٥٣ عن معارضته لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[٢٧] ، ولم يكتف بذلك بل ذهب فى مارس عام ١٩٥٤ إلى القاهرة ليطلب

مساندة مصر فى معارضة مثل هذه الأحلاف[٢٨] .

ولم يكن موقف المملكة العربية السعودية الرافض للأحلاف بمنأى عن الموقف العربى العام ، حيث كانت هناك بعض الأسباب التى أدت إلى رفض العرب لذلك المشروع بوجه عام ، ومن بين هذه الأسباب :

١- إصرار الدول العربية على عدم الاشتراك فى أى حلف تكون فيه إسرائيل وتوجهه الدول الأجنبية[٢٩] ، لأن هذا يعنى الاعتراف بإسرائيل ضمناً ، وهذا ما لا يقبله العرب .

٢- إن البلاد العربية ستصبح محطات (قواعد عسكرية) للقوات الأمريكية والفرنسية والتركية مضافاً إليها القوات البريطانية التى كانت موجودة فيها آنذاك[٣٠] .

٣- ارتياب العرب فى علاقاتهم بالدول الغربية من خلال المشروع ظناً منهم بأنهم سيعاملون معاملة السيد للعبد ، وأن علاقة السيد والعبد Master and Slave قاعدة مستحيلة لمثل ذلك الاتفاق[٣١] .

٤- المذكرات السوفيتية الموجهة للدول العربية التى توجه نظر تلك الدول إلى أن الاشتراك فى هذا المشروع معناه الإضرار بالعلاقات العربية السوفيتية[٣٢] .

وحينما فشلت الولايات المتحدة والدول الغربية فى جر الدول العربية ومن بينها المملكة العربية إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، بدأت تبحث عن بديل لتحقيق ذلك المشروع تحت مسميات أخري ، وبدأت فى تنفيذ مخططها عن طريق إرسال وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس J. F. Dulles إلى المنطقة للتعرف عن قرب عن أفضل السبل لتحقيق ذلك المشروع ، وبعد أن فرغ دالاس من رحلته قدم تقريراً إلى حكومته أوضح فيه أن الصراعات العربية الإسرائيلية والنزاعات العربية البريطانية قد خلقت جواً لا يصلح معه تحقيق مشروع الدفاع فى الوقت الحالي ، وأن إحساس الدول العربية بالظلم فى نزاعها مع بريطانيا وإسرائيل سوف يولّد لدى تلك الدول شعوراً بعدم المبالاة بالنسبة للتهديد بالشيوعية[٣٣] . وقد أكد

الوزير الأمريكى إنه لا يمكن فرض حلف دفاعى خارجى على هذه الدول ، وأعرب عن أمله فى إمكانية تحقيق هذا المشروع مستقبلا ولكن يجب أن تنمو بذوره داخلياً ، وأن أمريكا باستطاعتها فى هذه الأثناء أن تسلح وتقوى الدول التى يهمها نيل المعونة الحربية لا لتمكنها من شن الحرب على بعضها البعض أو على الغرب ، ولكن لتعزيزها ضد الخطر الذى يتهدد الأمم الحرة جمعاء[٣٤] ، ويعنى بذلك الخطر الشيوعي .

ويُستنتج من تقرير دالاس أن أى دعوة لإنشاء منظمة دفاعية إقليمية يجب أن تنبع من رغبات حكومات وشعوب المنطقة ، مع عدم استعداد العرب - آنذاك - للارتباط بالغرب فى مشروعات دفاعية .

ويمكن القول أن الرفض السعودى لمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط - إجمالاً - يأتى فى إطار الرفض العربى العام لهذه المشروعات ، فضلاً عن مساعدة المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى لمصر فى مفاوضاتها مع الإنجليز من أجل جلاء الاحتلال الإنجليزى عن مصر ، وقد ازدادت السعودية رفضاً لتلك المشروعات مع توتر العلاقات السعودية البريطانية بسبب مشكلة البوريمى ، وهذا ما سينعكس على موقف المملكة العربية السعودية من حلف بغداد كما سنرى .

ثانياً : حلف بغداد ١٩٥٥

الحلف التركى الباكستانى خطوة على الطريق :

كان لحلف بغداد مقدماته التى تمثلت فى التحالفات الثنائية وانضمام بقية الدول إليها تباعاً حتى أصبحت - تلك التحالفات - تمثل الحلف الخماسى (بريطانى - إيرانى - باكستانى - عراقى - تركى) .

وفيما يخص الحلف التركى الباكستانى - وهو نواة حلف بغداد - فقد تم التوقيع عليه فى الثانى من أبريل (نيسان) ١٩٥٤ ، وتكون من سبع مواد ، نصت

معظمها على تعاون البلدين فى كافة المجالات الفنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، مع عدم تدخل أى طرف فى شئون الطرف الآخر الداخلية ، أما أهم مواد الحلف التى فتحت الباب أمام الأطراف الأخرى لتكوين حلف بغداد فقد نصت على «أنه يجوز لأية دولة أخرى يرى الطرفان فى انضمامها فائدة لتحقيق المقاصد المتوخاه من هذا الاتفاق أن تنضم بالشروط والالتزامات التى ارتبط بها الطرفان المتعاقدان»[٣٥] .

انضمام العراق إلى الحلف التركى ـ الباكستاني

على الرغم من أن العراق أوضح مراراً وتكراراً على لسان الملك فيصل ورئيس الوزراء العراقى «فاضل الجمالي» أن العراق لم يُدع للانضمام إلى الاتفاق التركى الباكستانى[٣٦] ، إلا أن الأمر قد اختلف عقب تولى نورى السعيد الوزارة العراقية عام ١٩٥٤ ، حيث بدأ العراق فى التقرب إلى تركيا ، وقد قام نورى السعيد بزيارة إلى أنقرة فى أغسطس (آب) عام ١٩٥٤ ، ومن هناك وجه الدعوة إلى عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق ، وقام الأخير بزيارة بغداد فى السادس من يناير (كانون ثان) عام ١٩٥٥ واستمرت حتى الثالث عشر من نفس الشهر ، وفى البلاغ الرسمى الذى صدر عن الطرفين عبرا عن رغبتهما فى عقد اتفاق يرمى إلى تحقيق وتوسيع التعاون بين بلديهما بأقرب وقت مستطاع[٣٧] .

وقد تم التوقيع على الحلف التركى العراقى فى الرابع والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٥٥ ، وتكون الحلف من ثمان مواد للتعاون بين البلدين فى كافة المجالات ، ومن أهم ما جاء فى بنود هذا الحلف وأثار ثائرة بعض الدول العربية وبخاصة مصر والمملكة العربية السعودية المادتين الرابعة والخامسة ، فقد نصت المادة الرابعة على أن «يؤكد الفريقان عدم تناقض أحكام هذا الميثاق والالتزامات الدولية التى يرتبط بها أحدهما» ، أما المادة الخامسة فنصت على «أن يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول جامعة الدول العربية وغيرها من الدول التى يهمها أمر السلم والأمن فى هذه المنطقة»[٣٨] .

وبتحالف العراق مع تركيا سعت بريطانيا للانضمام إلى هذا الحلف ، فانضمت إليه رسميا فى الرابع من أبريل (نيسان) عام ١٩٥٥ ، ليصبح الحلف بذلك ثلاثياً[٣٩] . ثم انضمت باكستان إلى الحلف فى يونيو (حزيران) عام ١٩٥٥ ، وبذلك أصبح الحلف رباعياً يضم الأربعة أعضاء الضروريين لتكوين منظمة دائمة[٤٠] . وفى ١٣ نوفمبر (تشرين ثان) انضمت إيران رسمياً إلى الحلف[٤١] . وهكذا خرج حلف بغداد إلى النور ليعلن عن وجود حلف غربى فى المنطقة العربية . وقد عقد أول اجتماع لدول الحلف فى بغداد فى الحادى والعشرين من نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٥٥ ، وكان برئاسة نورى السعيد رئيس وزراء العراق[٤٢] ، كما أعلنت الولايات المتحدة عن ارتباط سياسى وعسكرى دائم بينها وبين حلف بغداد من خلال مندوب الولايات المتحدة الذى حضر الاجتماع الأول بصفة مراقب[٤٣] .

هذا عن حلف بغداد وكيفية تكوينه - بإيجاز - فما هو رد فعل المملكة العربية السعودية على هذا الحلف ؟ وكيف تم التنسيق المصرى السعودى فى هذا الصدد؟ .

أما عن موقف المملكة العربية السعودية من الحلف العراقى التركى ، فقبل توقيع هذا الحلف ، وفى يناير (كانون ثان) ١٩٥٤ ، وصل إلى مسامع وزارة الخارجية المصرية أنباء عن محاولة انضمام المملكة العربية السعودية إلى حلف يضم باكستان وإيران والعراق وتركيا ، فأرسلت إلى السفير المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» تستفسر منه عن هذا الأمر فأجاب ، بأن الملك سعود نفى ذلك نفياً باتاً وأبلغ السفير المصرى بأن سياسة المملكة العربية السعودية هى السياسة التى تسير عليها مصر ، وأنها - أى السعودية - تؤيد مصر وتتعاون مع الدول العربية - وبخاصة مصر - سياسياً وعسكرياً واقتصادياً[٤٤] .

كان هذا هو رد فعل المملكة السعودية الأول على مسألة التحالف مع الدول غير العربية عن طريق الغرب ، ولم تكتف المملكة بذلك لتوضيح وجهة نظرها فى الأحلاف ، بل إنها عارضت انضمام العراق إلى تلك الأحلاف ، فحينما أعلنت

الحكومة العراقية قبولها مساعدات عسكرية أمريكية ، والتى اعتبرها البعض - مثل باكستان - خطوة لضم العراق إلى حلف تركيا ـ باكستان ، وجه الملك سعود رسالة إلى عبد الناصر أوضح فيها أن موقف العراق هذا يعتبر انضماماً صريحاً لحلف تركيا ـ باكستان ، وأن العراق ضرب بميثاق الجامعة العربية والدفاع المشترك عرض الحائط ، ثم طلب الملك سعود رأى عبد الناصر فى التدابير التى يمكن بها الحيلولة دون انضمام العراق لذلك الحلف ، مقترحاً إما التفاهم مع الحكومة العراقية ، أو الدعاية لدى الشعب العراقى ، لأن هذه المسالة أحدثت فجوة فى صفوف العرب ، وفى نهاية رسالته اقترح اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لتقرير الخطة الواجب اتباعها ، وطالب بالاستعجال فى نظر هذه القضية لأهميتها الكبيرة[٤٥] .

وبالفعل اجتمعت اللجنة السياسية وأصدرت بياناً بناء على رغبة مصر ذكرت فيه «إن كل أعضاء الجامعة أعلنوا أن حكوماتهم لم تدع إلى الانضمام إلى الحلف التركى - الباكستاني ، وأنها لم تفكر فى الانضمام إليه ، وأعلنوا أن حكوماتهم تحترم الالتزامات التى يلزمها بها ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة»[٤٦] .

وظل الملك سعود يتابع ذلك الأمر حتى بعد أن أذاع مسئول عراقى - نجيب الراوى - بياناً فى الإذاعة العراقية بأن تسليح العراق لم يتم إلا بعد التشاور مع الدول العربية ، فسارع الملك سعود بتكذيب ذلك الخبر ، واستنتج - سعود - من ذلك أن قبول العراق للأسلحة الأمريكية ربما يكون وراءه أمر عظيم وهو انضمام العراق إلى الحلف التركى ـ الباكستانى ، والسير وراء المستعمر لتحقيق مصالحه[٤٧] .

ويُلاحظ فى موقف السعودية أن بداية تحركها ضد الحلف التركى ـ العراقى جاءت بالتنسيق مع مصر ، ولا غرو فإن تقارباً مصرياً سعودياً كان يسير بخطى حثيثة فى تلك الفترة ، وأن مصر نفسها كانت مهتمة بالمملكة العربية السعودية ، ففى لقاء جمع بين عبد الناصر والأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق ، أوضح عبد

الناصر للأخير أن مصر مهتمة بالمملكة العربية السعودية ، وتريد أن تخرجها من عزلتها إلى دور عربى قومى صحيح[٤٨] .

وبذلك فقد برهن الملك سعود على أن السعودية جزء من الوطن العربى ويهمه مصالحه ، وأنه كذلك يتأثر بما يدور فى هذا الوطن وما يحاك له من مؤامرات استعمارية ، وقد بعث الملك سعود برسالة شخصية إلى نورى السعيد ينصحه فيها بعدم اتخاذ أى قرار انفرادى مع تركيا ، ويحذره من تدمير وحدة الجامعة العربية[٤٩] .

وقبل توقيع الحلف التركى ـ العراقي ، وأثناء مباحثات البلدين عقدت الجامعة العربية عدة اجتماعات لوزراء الخارجية العرب فيما بين ٢٩ نوفمبر (تشرين ثان) - ١٢ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٥٤ ، وفى نهاية الاجتماعات اتخذت الجامعة عدة قرارات منها :

١- ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية وعلى ميثاق الأمم المتحدة وعدم إقرار عقد أحلاف سواها .

٢- يكون تعاون الدول العربية مع الغرب مشروطاً بـ :

- مساعدة الغرب فى حل القضايا العربية حلاً منصفاً .

- مساعدة الدول العربية فى امتلاك القوة المطلوبة للدفاع عن كيانها ضد أى عدوان على أن لا تكون هذه المساعدة ماسة بسيادتها[٥٠] .

وفور توقيع الحلف العراقى ـ التركي ، وفى نهاية فبراير (شباط) ١٩٥٥ ، وجه الملك سعود نداءاً عاماً إلى الشعوب العربية قال فيه «إن ما أقدم عليه حكام بغداد خيانة عظمى والسكوت عليه جريمة ، وأن الدخول فى أحلاف مع الغرب يعرض العرب لحرب أهلية ويفتح الباب للصلح مع إسرائيل»[٥١] .

وقد علقت بعض الصحف التركية على موقف المملكة السعودية المعارض لهذا الحلف فأرجعت تلك المعارضة إلى المنافسة القديمة بين الهاشميين

والسعوديين ، وأن المملكة العربية السعودية ينتابها القلق من هذا الحلف لأن العراق سيقوى كثيراً به ، وخشية السعوديين كذلك من تحقيق مشروع الهلال الخصيب الذى من شانه قيام مملكة هاشمية كبيرة ، ويدركون أن تعاون العراق مع تركيا والغرب يسهل تحقيق هذا المشروع(٥٢) .

وفى رسالة شفهية من الملك سعود إلى كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية - نقلها نقولا سالم وزير معارف لبنانى سابق - أوضحت أن الملك سعود كان يخشى فعلاً من تزايد النفوذ الهاشمى فى المنطقة حيث ذكر فى رسالته الشفهية أنه يعتبر موقف لبنان من الخلافات بين الدول العربية بعيداً عن الحياد ، وأنه ثبت له أن لبنان لم يلتزم مسلك الحياد ، بل أن مساعيه انصرفت إلى إقناع بعض الدول العربية للانضمام إلى الحلف العراقى ـ التركى . واستطرد الملك فى رسالته الشفهية قائلاً لمحدثه «قل له - لشمعون - إن المملكة العربية السعودية لن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه المحاولات السافرة التى تبذل ضدها ، وأنها ستضطر إلى الدفاع عن نفسها وبذل المساعى المعاكسة للبنان سياسياً واقتصادياً»(٥٣) .

ويدلل البعض على خوف السعودية من الهاشميين بأنه حينما انضمت بريطانيا للحلف التركى ـ العراقى نظرت الحكومة السعودية للحلف على أنه يجعلها عرضة للدسائس والضغوط الهاشمية(٥٤) .

وعلى أثر إذاعة البيان المشترك التركى ـ العراقى بعثت الحكومة المصرية بدعوة عاجلة لرؤساء وزارات الدول العربية الموقعة على ميثاق الضمان الجماعى العربى لبحث ذلك الموقف ، وقد انعقد المؤتمر فى الفترة من الثانى والعشرين من يناير (كانون ثاني) حتى السادس من فبراير (شباط) عام ١٩٥٥ ، وكان الأمير فيصل يرأس وفد المملكة العربية السعودية ، وقد اشترك مع جمال عبد الناصر فى توضيح وجهة نظر البلدين فى عدم جواز انفراد أى دولة عربية وحدها بموقف يضر بمصالح المجموعة العربية(٥٥) . وقد صرح فيصل فى المؤتمر قائلا «إننى أعتقد أن هذا

الحلف ما هو إلا بداية لهدم كيان البلاد العربية»[٥٦] . وقال أيضاً «أعتقد أن الجميع يشاركوننى الرجاء إلى العراق ألا يسلك طريقاً يُفسر بأنه مخالف لإجماع الدول العربية أو رغبتها أو مصالحها ، وإننى أرجو ألا يسير العراق فى طريق منفرد»[٥٧] . وفى نهاية جلسات المؤتمر قال الأمير فيصل «إننا اتفقنا على ألا ننضم إلى الحلف ، اتفقنا جميعاً عدا العراق ، لقد أصر العراق على موقفه ، فهل هناك أمل فى أن يتنازل نورى السعيد ، أم هل هناك أمل فى أن نتنازل نحن جميعاً عن رأينا تجاه هذا الحلف؟! »[٥٨] .

وقد انتهى المؤتمر بغير نتيجة تذكر ، اللهم إلا النتيجة الوحيدة التى خرج بها المؤتمرون وهى أنهم أوضحوا للعراق أن جبهة ما تقف فى وجه هذه التحالفات يقودها اثنان من أكبر الدول العربية – مادياً وبشرياً – هما مصر والمملكة العربية السعودية ، كما أوضح سير المؤتمر لبقية الدول العربية أن عليها أن تتبع نهج مصر والسعودية وألا تتبع النهج العراقى المؤيد للأحلاف .

مما سبق يتضح أن المملكة السعودية كان لها موقف خاص من الحلف التركى ـ العراقي ، حتى قبيل انعقاده ، وقد سعت بالتعاون والتنسيق مع مصر فى إخماد أى محاولة لانضمام العراق إلى الحلف التركى ـ الباكستانى بكافة الطرق الدبلوماسية ، وعن طريق الاتصال المباشر بالمسئولين العراقيين ، ولما لم تفلح فى وأد انضمام العراق لذلك الحلف أوضحت رأيها بصراحة فى رفضها القاطع لذلك سواء فى جامعة الدول العربية أو على مستوى اجتماع رؤساء الحكومات العربية ، مما جعل معارضيها السياسيين – فى تركيا مثلاً – يصفون موقفها بأنه يأتى نتيجة لأهواء شخصية وليس لمصلحة وطنية أو قومية ، ففى تحليل لإحدى الصحف اليونانية لوجهة نظر الأتراك فى موقف الملك سعود من الحلف التركى ـ العراقي ، ذكرت الصحيفة «يرى الأتراك أن القادة السعوديين يتبعون سياسة جديرة بالشك لأنها لا تهدف لأغراض سياسية صرفة ، فموقفهم لا يعتمد على الدوافع الوطنية بقدر ما

يعتمد على الأغراض الشخصية»[٥٩] .

ومهما يكن من أمر ، فإن المملكة السعودية أوضحت موقفها الرافض للحلف التركى ـ العراقى فى أكثر من مناسبة ، ولكن العراق رغم اعتراضات الدول العربية وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية استمر فى عقد المحالفات التى أدت فى النهاية إلى عقد ما عرف باسم حلف بغداد ، فما موقف المملكة العربية السعودية من الحلف ككل ؟ .

عقب توقيع الحلف ، عقد فى باندونج مؤتمر أسفر عما يسمى بمجموعة الحياد الإيجابى أو دول عدم الانحياز ، وقد حضره عدد من الدول العربية والأسيوية ، وكانت المملكة السعودية من بين المشاركين فى المؤتمر ، وأهم ما أكد عليه المؤتمرون هو حياد تلك الدول[٦٠] . وبذلك أعلنت السعودية موقفها – ضمناً – من الأحلاف وهو انتهاج سياسة الحياد .

أما عن الموقف الفعلى للحكومة السعودية من الحلف ذاته فيتفاوت حسب تحركات الأطراف الأخرى ، ويتراوح بين تصريحات أعلنها المسئولون السعوديون ، وموقفها من خلال التعاون مع مصر لمواجهة الحلف ، ومن محاولات الغرب جذبها إليه ، ثم موقفها من تغيير مسمى الحلف إلى الحلف الإسلامي ، ومن المحاولات الغربية لدق إسفين بينها وبين مصر لوقف المعارضة العربية للحلف .

أما من ناحية التصريحات الرسمية السعودية بشأن الحلف ، فقد أعلن سفير السعودية المتجول «عبد الله الدملوجي» عن عدم رغبة حكومته فى الانضمام إلى الحلف[٦١] . كما صرح متحدث رسمى سعودى عن الأحلاف بقوله «إننا على خلاف مع نورى السعيد وضد الأحلاف لأنها خطر على البلاد العربية . . . ونحن نعمل على إقناع إخواننا فى العراق جميعاً ليفكروا فى مصلحة العرب وليتخلصوا من هذا الوباء الذى حل بهم»[٦٢] . وحينما نشرت بعض الصحف اللبنانية خبراً جاء فيه «أن ممثلى ثلاث دول عربية غير أعضاء فى حلف بغداد هى المملكة العربية

السعودية والأردن ولبنان سينضمون إلى ممثلى حلف بغداد المجتمعين فى أنقره ، نفت سفارة المملكة العربية السعودية بمصر هذا الخبر وأرسلت إلى الخارجية المصرية برسالة جاء فيها «بأن هذا الخبر مختلق من أساسه ولا صحة لهذه الرواية إطلاقا »[٦٣] وقد أكد وكيل وزارة الخارجية السعودى بالنيابة «محمد المحتسب» هذا فى معرض حديثه عن حلف بغداد بأن الأحلاف ليست فى صالح المملكة السعودية «وإننا ضد الأحلاف ولا نؤيدها لأن الدفاع عن المنطقة يجب أن ينبثق من أراضيها وبيد أبنائها»[٦٤] .

أما عن موقف الملك سعود ، فقد كانت أحاديثه ولقاءاته تنم عن سخط شديد على الحلف ، وحينما التقى والسفير المصرى بجدة «عبد الجواد طبالة» أيد مهاجمة الإذاعة والصحف المصرية لحلف بغداد ونورى السعيد[٦٥] . كما أدلى الأمير فيصل بن عبد العزيز بحديث فى فبراير (شباط) عام ١٩٥٨ عن موقف السعودية من الأحلاف ، أوضح فيه أن سياسة المملكة هى مصادقة كل دولة لا تعتدى عليها ، وأنها تؤمن بالحياد الإيجابى . . . وأنها لم تدخل فى أحلاف أجنبية لأنها - الأحلاف الأجنبية - فى اعتقادها تتنافى مع المصلحة العربية ، وأن الأحلاف ينبغى أن تنبثق من الدول العربية نفسها[٦٦] .

لم تكتف المملكة السعودية بالتصريحات التى أطلقها المسئولون السعوديون فى هذا الصدد ، بل سعت إلى عدم انضمام أية دولة عربية أخرى إلى الحلف بالتعاون مع أكبر دولة عربية - عددا ومعاداة للحلف - وهى مصر ، فقد وقعت المملكة العربية السعودية ومصر اتفاقاً فى ٢٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٥ ، حيث صدر بلاغ مشترك من حكومتى مصر والمملكة العربية السعودية يشير إلى أنه قد تم توقيع ميثاق عسكري للدفاع المشترك بين الدولتين[٦٧] ، وبذلك تكون السعودية قد انضمت إلى الاتفاق المصرى ـ السورى الذى كان قد وقع فى ٢٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٥ ، ليصبح بذلك حلفاً ثلاثياً . وقد أوضحت الوثائق البريطانية أن هذا

الحلف سياسي ، وأن الغرض منه كان وأد حلف بغداد أو الوقوف فى أحد أهدافه وهو التوسع فى العالم العربى[٦٨] . وقد أوضحت الوثائق نفسها أن السياسة المضادة للأحلاف التى تبنتها مصر قد نجحت إلى أبعد حد فى منع انضمام أى دولة عربية أخرى إلى حلف بغداد ، ولكن تلك السياسة فشلت فى إخراج العراق من الحلف[٦٩] .

وفى الحادى والعشرين من أبريل (نيسان) عام ١٩٥٦ ، عقدت مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ميثاقاً عسكرياً ثلاثياً للدفاع المشترك[٧٠] . وفى يناير (كانون ثان) عام ١٩٥٧ وقعت مصر والسعودية والأردن وسوريا اتفاقاً رباعياً أكدوا فيه على إيمانهم بضرورة التضامن والتعاون لتدعيم الكيان العربى واستقلاله[٧١] .

كان هذا هو التحرك السعودى فى الدول العربية بالتعاون مع مصر ، حيث وجدت الدولتان أن أفضل الطرق لقطع الطريق أمام محاولات أعضاء حلف بغداد التغلغل فى الدول العربية هو عمل الأحلاف المضادة ، ونتيجة لتلك التحركات السعودية - المصرية فقد انزعجت الدول الأعضاء فى حلف بغداد من تلك التحركات وخاصة بريطانيا والعراق ، حيث حامت شكوكهما حول الأموال السعودية التى كانت تنفق على الدعاية ضد حلف بغداد ، ومن هنا تأتى الدعاية الغربية المضادة ضد السعودية وأموال البترول السعودية ، ففى العراق يذكر البعض أن نورى السعيد كان يعتقد أن الأموال السعودية لعبت دوراً رئيسيا فى إحباط مساعى العراق لحمل الدول العربية على الانضمام إلى الحلف ، وأنه لولا الأموال السعودية لما تأخرت الأردن – على الأقل – عن اللحاق بالعراق لا سيما والهاشميون يحكمون المملكتين[٧٢] . وكان الملك سعود قد أعلن عن استعداده لدفع مبلغ سبعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية إلى المملكة الأردنية لتحل محل المعونة البريطانية للأردن[٧٣] . ويذكر البعض – أيضاً – أن نورى السعيد ناشد فى نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٥٥ أعضاء حلف بغداد – وبصفة خاصة المراقب الأمريكى فى

الحلف – لإيجاد سبيل لوقف مدفوعات شركة «أرامكو» للسعوديين مدة ستة أشهر على الأقل ، موضحاً أن هذا لو حدث فإن الوضع كله سيتغير فى سوريا ولبنان والأردن وحتى فى مصر نفسها[٧٤] .

أما على الجانب البريطانى فيذكر إيدن رئيس وزراء بريطانيا فى مذكراته ، أن الوضع فى الشرق الأوسط كان يتعرض للتقويض السريع والإفساد بالأموال السعودية . . . وأن الملك سعود كان ينفق أمواله فى أعمال التخريب فى الخارج وخاصة الأردن ولبنان والعراق[٧٥] . وأثناء زيارته للولايات المتحدة فى الفترة من ٣٠ يناير (كانون ثان) حتى فبراير (شباط) ١٩٥٦ تباحث – إيدن – مع المسئولين هناك بشأن مسألة الشرق الأوسط ، وقد بالغ فى دعاوى بريطانيا بأن أموال السعودية التى تحصل عليها من شركة أرامكو وتنفق بواسطة الحكومة السعودية كمؤامرة لإبعاد بريطانيا من الخليج ، وبذلك تخدم – السعودية – مصالح الاتحاد السوفيتى وإضعاف المركز البريطانى ـ الأمريكى فى العراق حليف الغرب[٧٦] . وهكذا نرى أن الموقف السعودى من الحلف قد أقلق أقطاب الحلف وقتئذ وبدأت السياسة الغربية تتبدل تجاه المملكة السعودية فى محاولة لاستمالتها إلى الحلف بشكل أو بآخر ، تارة عن طريق بريطانيا ، وأخرى عن طريق إيران وباكستان ، وثالثة عن طريق العراق ، ثم عن طريق تغيير مسمى الحلف إلى الحلف الإسلامي ، ولما لم تفلح فى ذلك بدأت فى العودة إلى اللعبة القديمة وهى «فرق تسد» وذلك بدق إسفين بين مصر والمملكة العربية السعودية ، فكيف تم كل ذلك ؟ .

من المعلوم أن المملكة السعودية كانت تأخذ موقفاً مغايراً ومضاداً من حلف بغداد لسببين أولهما : العداء التقليدى بين الهاشميين والسعوديين ، وثانيهما : الصراع مع بريطانيا من أجل البوريمى فأرادت إزعاج بريطانيا فى موضع آخر حتى تستطيع الحصول على مكسب فى قضية البوريمى ، وقد نوقشت مسألة تنازل بريطانيا عن واحة البوريمى فى مقابل انضمام السعودية إلى الحلف فى اجتماع مجلس وزراء الحلف المنعقد فى كراتشى فى يونيو (حزيران) ١٩٥٧ ، حيث طالب

نورى السعيد بريطانيا بإعادة البوريمى إلى المملكة السعودية ، وأيدته فى ذلك باقى دول الحلف الإسلامية ، وقد طالب نورى فى حالة موافقة بريطانيا على ذلك بأن تتقدم دول الحلف بدعوة السعودية إلى الانضمام إلى الحلف ، ملمحاً إلى اعتقاده بأن المملكة السعودية فى هذه الحالة ستقبل الانضمام إليه(٧٧) . وعلى الرغم من هذه المحاولة فلم يبد المراقب الأمريكى فى الحلف رأياً فى ذلك ، كما أعلن وزير خارجية بريطانيا «سلوين لويد» S. Lloyd رفضه التام للتنازل عن موقف حكومته فى قضية البوريمى(٧٨) .

وقد كان للموقف البريطانى الرافض للتنازل عن قضية البوريمى أسبابه أوضحها تقرير اللجنة الفرعية للشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية - حتى قبل إثارة الموضوع رسمياً فى اجتماع الحلف - فقد جاء فى التقرير أن وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية على المستويات الرسمية تقول إنه من الوهم الاعتقاد بأن القربان - يقصد التنازل فى قضية البوريمى للسعودية - سوف يقوى الوضع الغربى فى الشرق الأوسط ، وإنه من الوهم - أيضاً - الاعتقاد بأن تنازلاً كهذا سيجعل الملك سعود - حارس الأماكن المقدسة - يتحرك بعيداً عن عبد الناصر الذى يعتبر العالم العربى كله بمثابة رأس الرمح Spear Head للقوات التى سوف تقضى على إسرائيل يوماً ما ، وأنه من الوهم أيضاً الاعتقاد بأن الملك سعود سوف يقيم تعاوناً حقيقياً مع العراق والحكام الهاشميين فى بغداد الذين يرفضون أن يكونوا تابعين لمصر أو المملكة السعودية(٧٩) . هكذا كان تقدير الخارجية البريطانية للموقف وأسباب رفضها للتنازل فى قضية البوريمي .

أما عن محاولات أعضاء الحلف - من الدول الإسلامية - لجر السعودية إلى الحلف ، فمن جانبها حاولت إيران استمالة السعودية إلى الحلف ، ولكن الملك سعود أوضح لسفير إيران فى مصر بأنه ليس لديه موقف خاص من حلف بغداد ، غير أنه فهم من معلومات قد وصلته أن الحلف يحتوى على بنود سرية ضد مصالح الدول العربية وفى صالح إسرائيل(٨٠) .

وفى اللقاء الذى جمع شاه إيران بالملك سعود فى الفترة من ١٢ – ١٨ مارس (آذار) ١٩٥٧ ، أعلن سعود احتجاجه على حلف بغداد لأن واحدة من الدول الموقعة عليه – بريطانيا – هاجم بلداً عربياً وهو مصر ، ولكنه لم يوجه النقد للميثاق ككل[٨١] . وقد علقت السفارة المصرية بطهران على ذلك اللقاء موضحة أن هناك آمال قد علقتها إيران وأعضاء حلف بغداد على تلك الزيارة من أهمها تغيير وجهة نظر الملك سعود فيما يختص بحلف بغداد وأن يقتنع الملك سعود بالتعاون – ولو تعاوناً مستوراً – مع دول الحلف[٨٢] . وفى محاولة منه لتحسين وضع حلف بغداد فى العالم العربي ، قام شاه إيران أثناء تلك الزيارة بعرض مجموعة من الأفكار على الملك سعود بشأن عقد ميثاق دفاعى سعودى ـ إيرانى مشترك وذلك «بهدف عزل السعودية عن مصر وسوريا ولتحسين وضع حلف بغداد فى الوطن العربى»[٨٣] .

وفى نهاية تعليق القائم بالأعمال المصرى بطهران على الزيارة قال «يبدو أن الجانب الإيرانى لم يتمكن من تحقيق أهم أمل من آماله وهو جذب الملك سعود إلى السياسة التى تأسس عليها حلف بغداد وهى سياسة التكتل مع بريطانيا خاصة ومع الغرب عامة ضد الشيوعية العالمية»[٨٤] .

وقد تزامن مع السعى الإيرانى لدى المملكة العربية السعودية سعى الغرب فى محاولة التقريب بين السعودية والعراق لجر السعودية إلى الحلف أو على الأقل لتقف على الحياد ، وكان العراق نفسه يسعى للتقرب من المملكة السعودية عن طريق توسيط بعض الأطراف الصديقة للبلدين وبخاصة السودان . فقد وسط محمود فهمى درويش ، مدير الدعاية العام بوزارة الزراعة العراقية ، السيد محمد الدرديرى عثمان عضو مجلس السيادة السودانى للتقريب بين السعودية والعراق ، وقد نجح الدرديرى عثمان فى عقد لقاء بين محمود فهمى وبعض الوزراء السعوديين أفهمهم فيه الأول أن الخلاف بين السعودية والعراق يضعف الدول العربية أمام إسرائيل ، وأن مصر تستغل هذا الخلاف ، وأن السودان بفضل حياده هو البلد الوحيد الذى يمكن أن يساعد على إزالة هذا الخطأ الكبير ، كما ذكر أن من مصلحة الدول العربية أن

يبقى حلف بغداد قائما لأن خشية روسيا من انضمام الدول العربية إلى الحلف يدفعها لكسب ودهم حتى تضمن عدم انضمامهم لهذا الحلف ، وأنه يجدر بالدول العربية أن تترك العراق يتعاون مع الغرب فى نطاق حلف بغداد دون أن يتهم بالمروق على الجامعة العربية[٨٥] . وتأكيداً للتقرب العراقى من المملكة السعودية أوفد العراق إلى الملك سعود بعثة مكونة من الأمير زيد بن الحسين ، وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكى العراقي ، وخليل المفتى سكرتير الملك فيصل الثانى ملك العراق ، وقد سلم الوفد للملك سعود رسالة من الملك فيصل بغية العمل على إيجاد عهد جديد من الصداقة بين البلدين ، وكانت تلك الزيارة فيما بين ٢٦ - ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٥٦[٨٦] . وكان هدف البعثة - فى الظاهر - هو التشاور مع المملكة السعودية فى مسألة قناة السويس ، وإمعاناً فى التقرب من المملكة العربية السعودية - كما تقول التقارير - أضحت المفوضية السعودية ببغداد موضع رعاية خاصة من قبل الحكومة والبلاط العراقي ، وذلك بهدف «تصفية الجو بين العائلتين الملكيتين وتوحيد سياسة الحكومتين نحو المسائل العربية»[٨٧] .

ونتيجة للتقارب بين البلدين تم رفع التمثيل السياسى بين السعودية والعراق إلى درجة سفارة ، حيث صدر بيانان رسميان فى السادس والسابع من أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٥٦ ، تقرر فيهما رفع الممثلية العراقية فى جدة إلى درجة سفارة ، ورفع ممثلية السعودية فى بغداد من مفوضية إلى سفارة[٨٨] .

وقد كان العراق - فى تقربه للمملكة السعودية - مدفوعا من الغرب فى هذا الاتجاه ، وقد مهدت الولايات المتحدة للقاء جمع بين الأمير عبد الإله والملك سعود إبان زيارة الأخير لواشنطن فى بداية عام ١٩٥٦ . ويذكر أحد التقارير أن نورى السعيد قد ذكر بأنه تلقى برقية من عبد الإله - بعد لقائه بسعود - تشير إلى أن اجتماعه بالملك سعود كان اجتماعاً ناجحاً ، إذ تفهم الملك سعود وجهة نظر العراق فى سياسته الخارجية وخاصة فيما يتعلق بمشروع أيزنهاور وميثاق بغداد ، وأن الملك سعود أصبح يؤيد الآن وجهة نظر العراق وسياسته الخارجية[٨٩] . وأوضح

تقرير آخر أن الإذاعة العراقية هللت لاجتماع الأمير عبد الإله والملك سعود ، وتدلل - الإذاعة - بذلك الاجتماع على أن الملك سعود قد اقتنع بسداد سياسة العراق الخارجية ، وأن الوفاق والوئام بين العراق والمملكة السعودية قد أصبحا حقيقة واقعة لا شك فيها[٩٠] . وأوضح التقرير أن إذاعة بغداد بعد أن كانت تعرض عن ذكر اسم العائلة السعودية أصبحت تردد هذا الاسم «مقروناً بكل صفات التبجيل والتعظيم»[٩١] .

وبعد أن وصلت العلاقات بين البلدين إلى هذه الدرجة من التقارب كان لا بد أن يكون هناك لقاء يجمع بين عاهلى البلدين وهما أعلى سلطة فى المملكتين ، وبالفعل جرى التمهيد لزيارة الملك سعود إلى العراق ، وقد كان لتلك الزيارة بواعث وأهداف تتلخص فيما يلي :

- تحقيق مظهر تصفية الجو بين العائلتين السعودية والهاشمية ومسايرة الملك سعود للأمريكيين فى محاولتهم توحيد سياسة البلدين الخارجية .

- تحقيق ما يرمى إليه الأمريكيون من تكوين كتلة تضم العراق والسعودية والأردن ولبنان يمكنها أن تضغط على سوريا وتعزلها عن مصر وإجبارها على مسايرة سياسة الغرب تحت ستار مقاومة الشيوعية[٩٢] .

وقد انتهت الزيارة إلى عدة نتائج كان من أهمها :

- إعلان الملك سعود تمسكه بسياسة الحياد الإيجابى وعدم اعتزامه العدول عنها فى الوقت الحاضر

- التمسك بالجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي ، ومبادئ مؤتمر باندونج ، والعمل بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة .

- تنسيق جهود البلدين فى مقاومة المبادئ الهدامة وتبادل المعلومات بشأنها ، ولكن الملك سعود حدد فى النص على عدم موافقته على الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية[٩٣] .

ويفهم من النتيجة الثالثة أن العراق حاول استدراج السعودية للانضمام إلى لجنة مكافحة النشاط الهدام التابعة لحلف بغداد ، مما يعنى ضمناً موافقة المملكة السعودية على الحلف ، ولكن الملك سعود أدرك ذلك الأمر ففوت الفرصة على نورى السعيد ونص صراحة على رفضه القاطع للأحلاف . وعلى الرغم من عدم اقتناع المملكة السعودية بالأحلاف فإن العلاقات الطيبة قد زادت بين الطرفين ، مما جعل الملك فيصل يقوم برد الزيارة إلى السعودية فى ديسمبر (كانون ثان) ١٩٥٧ ، وخلال مباحثاته مع الملك سعود أوضح العاهلان فى بيانهما المشترك سعي بلديهما للمحافظة على مبادئ جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعى العربي ، ومقررات مؤتمر باندونج ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وبذل أقصى الجهد فى إيجاد جو من التضامن والتآخى بين جميع الحكومات العربية وشعوبها لتعمل متضامنة متساندة لرفع شأن العروبة وتعزيز مكانتها[٩٤] .

ومما سبق يتضح أن العراق لم يفلح فى جر المملكة العربية السعودية إلى حلف بغداد ، أو حتى الحصول على موافقة ضمنية للانضمام إلى أى من لجان الحلف ، ولكن اللافت للنظر أن العلاقات قد تحسنت بصورة كبيرة بين البلدين ، ويعزى هذا الأمر إلى أن مستوى العلاقات المصرية ـ السعودية قد تراجع فى تلك الفترة نتيجة لعدة عوامل من أهمها السعى الدؤوب للقوى الغربية للتفريق بين السياستين المصرية والسعودية كما سيتضح فيما بعد .

محاولة تحويل حلف بغداد إلى حلف إسلامي

حينما فشلت دول حلف بغداد – ومن ورائها الولايات المتحدة – فى مساعيها بشأن جر المملكة العربية السعودية إلى الحلف ، وبعد العدوان الثلاثى على مصر استرعى انتباه الدول الإسلامية المشاركة فى الحلف أنه من الممكن جر المملكة السعودية إلى حلف بغداد بطريقة أخرى وهى تحويل «مسمى» الحلف إلى الحلف «الإسلامى» وبما أن المملكة العربية السعودية – بما تضمه من أراضٍ مقدسة –

هى رمز لكل المسلمين ، فليس من المستبعد أن يعرض عليها زعامة الحلف الجديد ليكون الملك سعود رمزاً للوحدة الإسلامية ، وقد قام رئيس جمهورية باكستان الجنرال «إسكندر ميرزا» بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لعرض هذا الأمر على الملك سعود ، وبالفعل وصل «ميرزا» إلى الرياض فى يوم الأربعاء الموافق ٢١ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥٦ ، وقد التقى فى الرياض بالسفير الأمريكى بالسعودية الذى أجرى مباحثات مشتركة معه ومع الملك سعود مجتمعين[٩٥] . وقد كان للقاء السفير الأمريكى بالرئيس الباكستانى والملك سعود مغزاه ، حيث كان التفكير فى الحلف الإسلامى لا يجرى بمعزل عن الولايات المتحدة التى بدأت تحل محل بريطانيا فى المنطقة بعد الهزيمة السياسية التى منيت بها بريطانيا فى حرب السويس .

وعن لقاء الجنرال ميرزا بالملك سعود يذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة أن البحث بين الطرفين كان منصباً على أن الدول الإسلامية يجب أن تؤلف وحدة تنضوى تحت قيادة الملك سعود رمز الوحدة الإسلامية ، وأن الدول الملكية مثل الأردن والسعودية والعراق لا بقاء لها مع النفوذ الشيوعى[٩٦] . كما تناولت المباحثات ضرورة حياد مصر - إذا لم تنضم إلى الحلف الجديد - وأنه فى حالة حيادها سوف تساعدها الدول الغربية - وخاصة الولايات المتحدة - على إنشاء أسطول ضخم للدفاع عن أراضيها[٩٧] . وقد رأت دول الحلف أن تكون الولايات المتحدة هى الراعية لهذا الحلف على أن تخرج بريطانيا من الحلف لتهدئة شعور العرب والمسلمين الذين استاءوا من هجومها - بالاشتراك مع فرنسا وإسرائيل - ضد مصر .

وقد أوضح رئيس باكستان للملك سعود أن إنشاء حلف من الدول الإسلامية أمر تمليه المصلحة المشتركة لهذه الدول التى يجب عليها أن تنتهج سياسة مستقلة لا تستفز بها روسيا ولا تدخل نفسها فى عجلة الدول الاستعمارية الغربية كإنجلترا وفرنسا[٩٨] .

وفى محاولة للتأثير على السعودية للانضمام إلى هذا الحلف الجديد ، استمرت باكستان فى الترويج لهذا الحلف عن طريق سفارتها بجدة ، كما قام السفير الأمريكى هناك بمحاولات حثيثة لدى الملك سعود للانضمام إلى الحلف الجديد(٩٩) .

أما عن رد فعل الملك سعود والحكومة السعودية تجاه المشروع ، فقد أوضحت التقارير أن الملك سعود رفض– خلال لقائه مع الرئيس الباكستانى – أن يورط نفسه فى أى وعد بقبول أى مشروع طالما أن القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية موجودة على أرض مصر ، حيث قال «أنا لا يمكننى أن أطعن مصر فى ظهرها والعدو جاثم فوقها ، دع القوات الأجنبية ترحل عن مصر وبعدها نبحث الأمر»(١٠٠) . وفى الملحق الخاص بالرسالة التى أرسلها الملك سعود إلى الرئيس عبد الناصر بتاريخ ٢٤ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥٦ - (٢١ ربيع الثانى ١٣٧٦هـ) أكد الملك سعود على هذا المعنى حيث ذكر فى رسالته فيما يخص التشاور والتقارب بين الدول الإسلامية «فلا نرى فى الوقت الحاضر فائدة فى ذلك ، ولكن عندما ينجلى الموقف وتستقر الأمور وتجلو القوات المحتلة من مصر فلا مانع وقتئذ من زيارتهم – يقصد رؤساء الدول الإسلامية فى حلف بغداد – للبحث والنظر فى الوسائل التى يمكن أن تزيد التقارب والتفاهم بين البلاد العربية والإسلامية»(١٠١) . وكان الرئيس عبد الناصر قد أرسل رسالة إلى الملك سعود بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ يوضح له فيها موقف باكستان من الاتفاقات المصرية - السعودية- السورية- الأردنية ، وأن هدف باكستان من إنشاء الحلف الإسلامى هو ضم باقى الدول العربية إلى حظيرة حلف بغداد(١٠٢) .

وفى لقائه بالسفير المصرى فى جدة «عبد الجواد طبالة» قال الملك سعود إنه كان يظن أن الباكستانيين عندما عرضوا عليه موضوع تحالف الدول الإسلامية أنهم جادين ، ولكن تكشف له بعد ذلك سوء نواياهم – بعد خطاب رئيس وزراء باكستان سهروردى – فصرف النظر نهائياً عن التعاون معهم(١٠٣) .

وكان رئيس وزراء باكستان سهروردى قد ألقى خطاباً فى ٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٦ قال فيه إن مصر وقفت وحدها فى حرب السويس ولم تساعدها الدول العربية وأن المملكة العربية السعودية ولبنان سيدخلان حلف بغداد ، وأن عمل بريطانيا فى مصر كان لتأمين حرية الملاحة فى القناة(١٠٤) .

وقد أوضح القائم بأعمال السفارة المصرية بجدة مفهوم سوء النوايا الذى تكشف للملك سعود وذلك من خلال لقائه بسفير المملكة السعودية فى باكستان الذى التقى به فى الرياض ، وهو أن الملك سعود شعر بأن هناك دور تقوم به باكستان لصالح إنجلترا تحت ستار الإسلام فى محاولة للتأثير على الملك سعود لإبعاده عن مصر بغية الوصول إلى إحداث تصدع فى الوحدة العربية(١٠٥) . كما ذكر السفير السعودى بكراتشى أن أوامر الملك سعود له هى إشعار الحكومة الباكستانية بعدم ارتياح الحكومة السعودية للسياسة التى تنتهجها الباكستان حيال الدول العربية(١٠٦) .

وفى لقاء جمع بين أحمد الشقيرى (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية) والسفير المصرى بدمشق عقب زيارة قام بها الشقيرى للمملكة العربية السعودية تقابل خلالها مع الملك سعود ، تطرق الحديث إلى موقف الملك سعود من حلف بغداد ومحاولة تحويله إلى حلف إسلامي ، حيث أوضح سعود للشقيرى أنه لفت نظر الرئيس أيزنهاور D. Eisenhower إلى أن ما كسبته حكومته من تأييد فى الشرق الأوسط (يقصد بسبب موقف أمريكا من العدوان الثلاثى على مصر) ستخسره دون شك إذا انضمت إلى هذا الحلف ، «وأن محاولة تحويل هذا الحلف إلى حلف إسلامى لن تغير من موقف الرأى العام العربى إزاءه شيئاً ، بل سيظل ناقماً عليه ، وأنه من الأسلم للسياسة الأمريكية عدم الإقدام على هذه الخطوة»(١٠٧) .

وبعد فشل المحاولة الباكستانية سعت إيران – من ناحية أخرى – لجر المملكة العربية السعودية إلى الحلف البديل (الإسلامي) وذلك من خلال الزيارة

التى قام بها شاه إيران إلى المملكة السعودية فى الفترة من ١٢ - ١٨ مارس (آذار) ١٩٥٧ ، حيث طلب الشاه من الملك سعود أن يقترح عليه حلاً لتوحيد كلمة المسلمين ، قاصداً من ذلك أن يطلب سعود عمل شيئاً شبيهاً بالحلف الإسلامي ، ولكن الملك أوضح له أن هذا أمر لا يمكن بحثه فى الوقت الراهن ، بل يجب أولا تصفية ما بين الدول الإسلامية من خلافات ، ثم بعد ذلك يمكن التحدث فى هذا الموضوع[١٠٨] .

ومن خلال التعليقات وردود الأفعال السعودية على هذا المشروع نجد أنها كانت تخرج من مصدر واحد وهو الملك سعود ، حيث كان هو القاسم المشترك فى كل اللقاءات التى تمت فى هذا الصدد ، ولا عجب ، فهو موجه السياسة السعودية وصاحب الكلمة النافذة ، وإن كانت النتيجة التى يمكن أن ننتهى إليها هى أن الملك سعود رفض مشروع الحلف الإسلامى ، إلا أنه لم يغلق باب التفكير فيه نهائياً ، وقد كانت المحصلة النهائية لهذا المشروع هو الفشل ، نظراً لمهاجمة مصر له باعتباره امتداداً للمشاريع الغربية (الاستعمارية) التى كانت تريد احتواء المنطقة العربية ، وكل ما كان سيتغير فى هذا الحلف هو إبدال الولايات المتحدة ببريطانيا التى خسرت أرصدتها السياسية فى المنطقة بعد حرب السويس .

محاولة الغرب التفريق بين مصر والمملكة السعودية

حينما وجدت الدول الغربية ومن يدور فى فلكها من دول عربية وإسلامية أن المملكة السعودية قد ارتبطت بمصر ارتباطاً قوياً لا يُمكّن تلك الدول من جر المملكة السعودية إلى جانبها ، عملت تلك الدول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - على التفريق بين مصر والمملكة السعودية ، أو بمعنى آخر «دق إسفين» فى العلاقات بين عبد الناصر وسعود ، وكانت هذه الفكرة قد اختمرت فى رأس الرئيس الأمريكى أيزنهاور الذى كتب فى مذكراته بتاريخ ٨ مارس (آذار) ١٩٥٦ بأن العرب الذين يتلقون كميات كبيرة من الأسلحة من السوفيت - يقصد مصر فى المقام

الأول - تتزايد يومياً غطرستهم وتجاهلهم لمصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، ثم يقول «يبدو أنه ينبغى أن تتوجه جهودنا نحو عزل السعوديين عن المصريين ، والتركيز فى الوقت الراهن على الأقل على جعل السعوديين يدركون أن أفضل مصالحهم تتحقق معنا وليس مع المصريين ومع الروس»(١٠٩) . وفى مذكرة للسفارة المصرية بواشنطن أوضحت أن هناك محاولات للتفريق بين عبد الناصر والملك سعود ، وترتكز هذه المحاولات على تخويف الملك سعود من الرئيس عبد الناصر «وإن الذين يقومون بهذه المحاولة أمريكيون»(١١٠) . وقد كان الهدف الرئيسى من هذه المحاولة قد عبر عنه أيزنهاور فى مذكراته بقوله «إن سعود هو الشخص الوحيد الذى يستطيع بنجاح تحدى ناصر فى قيادة العالم العربى ويحول حركة القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفيتى إلى اتجاه الغرب»(١١١) . وفى نفس العام - ١٩٥٦ - ذكر تقرير بريطانى للجنة الفرعية للشرق الأوسط أن بريطانيا تواجه مشكلة مضاعفة فى السعودية ، وكانت ثانية هذه المشاكل التى تواجهها هى أنه يجب على بريطانيا أن تفك الروابط المصرية السعودية ، وإذا كان ممكناً ضم السعودية إلى دول الشرق الأوسط غير المعادية للغرب(١١٢) ، يقصد بالطبع دول حلف بغداد ولبنان والأردن .

وحتى لا تتحول السعودية كما تحولت مصر إلى الكتلة الشرقية والحصول على مساعداتها العسكرية ، أبدت الحكومة الأمريكية تساهلاً تجاه مسالة تسليح الجيش السعودي ، جاء ذلك أثناء المفاوضات التى جرت بين وفدى المملكة السعودية والولايات المتحدة بشأن قاعدة الظهران ، حيث وافق الوفد الأمريكى على جميع طلبات الوفد السعودى ومنها إنشاء وتدريب وتسليح فرقتين سعوديتين(١١٣) . وكانت الحكومة الأمريكية ترمى من وراء هذا التساهل أن تحتفظ بصداقة المملكة العربية السعودية حتى لا تقع كلية تحت سيطرة مصر ، ومن ثم الاتجاه نحو الكتلة الشرقية .

وقد علقت بعض التقارير المصرية على ذلك بأن مصلحة مصر - آنذاك -

تقتضى العمل على توطيد صداقتها وصلاتها بالملك سعود ، وضباط الجيش السعودي ، وعدم الضغط على الحكومة السعودية لاتخاذ ما من شأنه إثارة الحكومة الأمريكية «بل استغلال الصلة بين هاتين الحكومتين للحصول على تأييد الحكومة الأمريكية للقضايا العربية»[١١٤] .

وقد أدركت مصر مغزى محاولات الغرب التفريق بينها وبين المملكة السعودية ، فقرر عبد الناصر لقاء الملك سعود بنفسه ليقطع الطريق على الغرب ، وبالفعل سافر عبد الناصر للقاء الملك سعود فى ٢٠ أبريل (نيسان) عام ١٩٥٦ ، وخلال المباحثات التى دارت بين الطرفين بحث عبد الناصر مع الملك سعود والأمير فيصل الشائعات التى أطلقتها واشنطن ولندن وما يقال من أن أفراد البعثة العسكرية المصرية فى المملكة ينشرون دعايات معينة فى وسط الجيش السعودي ، ووجه عبد الناصر حديثه إلى الملك سعود قائلاً «اعتبر نفسك قائداً أعلى لكل عسكرى مصرى يعمل فى السعودية ، وإذا بلغك عن أحدهم شيء فلك أن تصدر أمر بعودته إلى مصر وثق أن ذلك لن يؤثر على علاقاتنا»[١١٥] . وقد أوضح عبد الناصر للملك سعود بجلاء أن خطة الغرب هى التفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية ، وكان رد الملك سعود أنه لم يصله شيء على الإطلاق عن نشاط غير مرغوب فيه من جانب مصرى واحد»[١١٦] .

وعلى الرغم من محاولات الغرب الجادة والحثيثة من أجل التفريق بين مصر والمملكة السعودية فقد فشلت – فى تلك المرحلة على الأقل – فى تحقيق أهدافها وظل التعاون المصرى السعودى مستمراً حتى بعد إعلان مبدأ أيزنهاور فى مارس ١٩٥٧ – رغم الاختلاف الذى بدا فى وجهات النظر بين الملك سعود وعبد الناصر تجاه هذا المبدأ – وظل حلم استقطاب المملكة السعودية يراود أعضاء حلف بغداد والولايات المتحدة ، وتجدد هذا الحلم بزيارة سعود إلى واشنطن لملاقاة أيزنهاور فى يناير (كانون ثان) عام ١٩٥٧ ، وكان كل أملهم هو أن تشترك المملكة السعودية فى

أعمال لجنة مكافحة النشاط الهدام على غرار ما فعلته الولايات المتحدة ، وإن خطوة كهذه كفيلة - فى نظرهم - لجر لبنان والأردن للاشتراك فى نشاط بعض لجان الحلف وسيُرغم - هذا العمل - مصر وسوريا فيما بعد على إعادة النظر فى سياستهما إزاء الحلف وإزاء المعسكر الاشتراكى[١١٧] . وكانت تلك الدول تهدف من وراء تلك المساعى إلى التفريق بين مصر والسعودية ، إلا أن الملك سعود فور عودته من واشنطن قام بزيارة لمصر قابل فيها الرئيس عبد الناصر لتطمينه بعد زيارته لواشنطن[١١٨] ، ولإظهار الروابط التى تربط مصر بالمملكة السعودية ، على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين البلدين بشأن مبدأ أيزنهاور ، حيث استطاعت الولايات المتحدة إقناع الملك سعود بتبنى هذا المبدأ ، وعلى حد تعبير البعض «استطاعت أن تجعل منه المحامى المدافع عن مبدأ ايزنهاور فى الشرق الأوسط»[١١٩] .

تقويــم

مما سبق يتضح أن المملكة العربية السعودية لم تكن مقصودة بصورة مباشرة فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط لعام ١٩٥١ ، وإنما كان مقصد الدول الغربية هو مصر فى المقام الأول ، ولكن عُرض المشروع على المملكة السعودية فيمن عُرض عليهم من الدول العربية ، وقد أعلنت المملكة العربية السعودية رأيها بصراحة بأن هذا الموضوع لا مجال لمناقشته قبيل الانتهاء من حل القضية المصرية ، وحينما تجددت فكرة المشروع مرة أخرى عام ١٩٥٣ ، لم يلق المشروع قبولاً لدى صناع القرار فى المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم الملك سعود الذى طلب مساندة مصر فى معارضة الأحلاف الغربية ، وقد جاء الرفض السعودى للمشروع متمشياً مع الرفض العربى له .

أما عن حلف بغداد - وكان أكبر أحلاف الغرب فى المنطقة - فقد جرت محاولات حثيثة دؤوبة من أجل جر المملكة السعودية إليه ، ولكن التوقيت الذى أنشئ فيه الحلف كان له دور فى الرفض القاطع لهذا الحلف وأكثر من ذلك ، فإن

السعودية عملت - بالتعاون مع مصر - على عرقلة أهدافه وعدم نشره بين الدول العربية الأخرى ، ففى الوقت الذى عقد فيه هذا الحلف ، كانت العلاقات السعودية ـ البريطانية فى غاية التوتر بسبب النزاعات السياسية حول منطقة البوريمي ، كما شهدت الفترة نفسها تقارباً كبيراً وتفاهماً واضحاً فى وجهات النظر بين المملكة السعودية ومصر مما أفشل أى تحرك لأعضاء حلف بغداد فى المنطقة العربية . ومما زاد الأمر سوءاً بالنسبة لأعضاء الحلف وقوع العدوان الثلاثى على مصر مما جعل السعودية - بل والدول العربية الأخرى - تزيد من معارضتها للحلف .

وعلى الرغم من سعى الدول الإسلامية - الأعضاء فى حلف بغداد - ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل الحلف إلى حلف إسلامي ، فإن تلك المحاولات لم تفلح نظرا للتوقيت الذى اقترح فيه الحلف «البديل» حيث كانت أزمة السويس على أشدها فى تلك الفترة ، وإن كانت المملكة العربية السعودية - كما يبدو من خلال التقارير - ترحب بهذا المشروع باعتباره يخدم الأمة الإسلامية ، إلا أن شك السعودية فى نوايا من اقترحوا هذا المشروع جعلها تحجم عن التفكير فى الانضمام إلى هذا الحلف أو تكوينه .

ويقينى أن الدول الغربية - وأقصد بريطانيا وأمريكا - لم تفلح بالتعاون مع المجموعة الإسلامية فى حلف بغداد فى جر المملكة السعودية إلى الحلف أو جعلها تتبنى الحلف الإسلامي ، بيد أنها استطاعت أن تثير مخاوفها تجاه مصر ، وما الرسائل والمقابلات واللقاءات التى جمعت عبد الناصر وسعود إلا محاولة لإزالة مثل هذه المخاوف(*) وقد استطاعت الدولتان - مصر والسعودية - أن تتغلبا على تلك الشكوك فى تلك الفترة ، إلا أن القوى الغربية استطاعت أن تصل إلى مآربها - رويداً رويداً - بعد إعلان مبدأ ايزنهاور الذى أوجد اختلافاً فى وجهات النظر بين مصر والمملكة العربية السعودية ، حتى أتت محاولات التفريق ثمارها فى عام ١٩٥٨ قبيل وبعد الوحدة المصرية ـ السورية .

ويلاحظ على الموقف السعودى من الأحلاف بشكل عام أن الغرب على الرغم من محاولاته العديدة والمتنوعة لجر السعودية إلى الحلف إلا أنه لم يفلح فى ذلك نظراً للروابط القوية التى كانت تجمع السعودية بمصر ، وهذه دلالة على أنه فى حال توحد الأهداف والسياسات المصرية ـ السعودية وهما يمثلان بالنسبة للعالم العربى القوتين المادية والبشرية – وأيضا الروحية بالنسبة للمملكة العربية السعودية – أقول فى حالة توحدهما تستطيعان توحيد الجهود العربية ، والدليل على ذلك ما حدث من امتناع باقى الدول العربية عن الالتحاق بعضوية حلف بغداد نظرا لمعارضة المملكة السعودية ومصر له ، وهذا دليل آخر على نجاح التضامن العربى الإسلامى إن وجد!! .

ومهما يكن من أمر فان الموقف السعودى تجاه مشروع عام ١٩٥١ ، وتجاه حلف بغداد (١٩٥٥ – ١٩٥٨) ظل ثابتاً – وهو الرفض – ولم يتغير لا بتغيير الأشخاص ولا بتغير الظروف الدولية والإقليمية ، وكان التنسيق مع مصر فى هذا الصدد له أثره الإيجابى فى إفشال هذه المشروعات فى المنطقة العربية .

الهوامش

(١) سيد أحمد عثمان : دراسات فى الشرق الأوسط (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - القاهرة د . ت) ص ٧٨ .

(٢) جيفرى أرونسن : واشنطن تخرج من الظل «السياسة الأمريكية تجاه مصر ٤٦ - ١٩٥٦» ترجمة سامى الرزاز (مؤسسة الأبحاث العربية - لبنان ، دار البيان - مصر ، ط ١ ١٩٨٧) ، ص ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس «أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩١٤ - ١٩٥٦» (دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨) ص ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٤) نص مذكرة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية بالقاهرة سري ، بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٤٧ ، نقلاً عن : هيكل ، ملفات السويس «حرب الثلاثين سنة» (مركز القاهرة للترجمة والنشر - القاهرة ، ط ٣ ١٤١٧هـ / ١٩٩٦) وثيقة رقم ٢١ ص ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

(٥) رضا شحاته : تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين (دار البيان - مصر ط ١ ١٩٩٤) ص ٥٣ .

(٦) بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط «تعريب نجدة هاجر ، سعيد الغز» (المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ، ط ١ يوليو ١٩٥٩) ص ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٧) رضا شحاته : مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٨) كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت «حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤» ، اعداد مصطفى طيبة (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨م) ص ٧٠ .

(٩) لمزيد من التفاصيل عن نص المشروع الرباعى يُنظر : عبد الحميد شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣م (سلسلة تاريخ المصريين (١٩٠) - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠) ص ص ١٠٨ - ١١٠ ، الحكومة المصرية : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥) ص ص ٦٩١ - ٦٩٢ ، نادر العطار : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (مطبعة الإنشاء - دمشق ، ط١ ١٩٦٢) ص ص ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(١٠) عبد الحميد شلبى : مرجع سابق ص ص ١١٠ - ١١١ . وللتفاصيل عن الملحق الفنى للمشروع ينظر : راشد البراوي : مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١م) ص ص ٥٧ - ٥٨ .

(١١) أحمد نورى النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٥٩هـ / ١٩٧٥) ص ٢٢٩ ؛ حسين فوزى النجار : مع الأحداث فى الشرق الأوسط ١٩٤٦ - ١٩٥٦ (مكتبة القاهرة الحديثة د . ت .) ص ص ٤١٢ - ٤١٥ .

(١٢) وثائق الخارجية المصرية / محفظة ١٤٠٢ ملف ٣٨/ ٢٦/ ٢٨ حلف الشرق الأوسط - المقترحات الرباعية ، بحث عن مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط أعده أنيس شنوده السكرتير الثانى بالسفارة المصرية ببيروت «مرفق برسالة السفير المصرى ببيروت عبد الحميد غالب إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ / ٥/ ١٩٥٥ سرى برقم ٣٦ .

(١٣) عبد الحميد شلبى : مرجع سابق ، ص ١١١ .

(١٤) وثائق الخارجية المصرية نفس المحفظة والملف السابقين ، من مستشار الدولة «وحيد رأفت» إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن مذكرة الاتحاد السوفيتى فى شأن حلف الشرق الأوسط بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٥١ برقم ٨٣٠ .

(١٥) Donevan- John (ed.): U.S. and the Soviet Policy in the M.E. 1945-56 (facts on file INC. N.Y. 1977) p.80.

(١٦) Calvocoressi- Peter (ed.) The M.E. Survey of International Affairs, 1951, Oxford , N.Y., Toronto, 1954, p.259

(١٧) وثائق الخارجية المصرية/ محفظة جدة رقم ١ ملف ٢٢٢/٧/ ١ جـ٣ السفارة المصرية فى جدة - تقارير سياسية - تقرير من الوزير المفوض المصرى فى جدة «الحسينى الخطيب» إلى وكيل وزارة الخارجية / سرى بتاريخ ٧/١١/ ١٩٥١م برقم ٣٠٣ سري .

(١٨) Calvocoressi: op.cit., P.259

(١٩) وثائق الخارجية المصرية / محفظة ١١٥٥ ملف ٦٨/ ٢٦/ ٦ « احتمال إرسال قوات بريطانية الى المملكة العربية السعودية فى حالة نشوب حرب» مذكرة من وكيل الخارجية بالإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية ، إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة جدة بالنيابة / يناير ١٩٥١م سرى جداً» .

(٢٠) المصدر نفسه نفس المحفظة والملف/ من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥١ (١٦ ربيع الثانى ١٣٧٠هـ) برقم ١١ سرى جدا .

(٢١) المصدر نفسه / محفظة جدة رقم ١ / ملف ٢٢٢/ ٧/ ١/ جـ٣ السفارة المصرية فى جدة «تقارير سياسية» تقرير من الوزير المفوض المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥١ سرى برقم ٣٠١ سري .

(٢٢) المصدر نفسه نفس المحفظة والملف/ من الوزير المفوض المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥١م سرى برقم ٣٠٤ سري .

(٢٣) المصدر نفسه نفس المحفظة والملف تقرير من الوزير المفوض المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» إلى وكيل وزارة الخارجية - سرى جداً - بتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٥١ برقم ٤٥١ .

(٢٤) F.O 371/ 102780 - Top Secret, U.S and U.K talks on Egypt and M.E. Defence Organization, held in London from 31st. Dec. 1952-7th Jan. 1953.

(٢٥) F.O 371 / 102779, Inward saving telegram, from Washington to F.O. Sir R. Makins No. 87 saving 3rd. Feb. 1953.

(٢٦) F.O 371 / 102780 op. cit.

(٢٧) Long, David, E: U.S and Saudi Arabia«Ambivalent Allies» Westview Press,Boulder and London 1985, P. 109.

(٢٨) Ibid: p 109

(٢٩) بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط ، ص ١٦١ .

(٣٠) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية جـ٩ (مركز الأبجدية للطباعة والنشر - بيروت طـ٦ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م) ص ٢٠٩

(٣١) F.O 371 / 102731 Secret, Security Information

(٣٢) عبد الحميد شلبي : العلاقات السياسية ص ١٢٧ .

(٣٣) Elgazzaz, Marawan Hamdi: A Comparative Analysis of US Policy in the 1956 Suez War and the 1967 Arab Israeli War (PHD. Southern Illinois University 1976) p 34

(٣٤) وثائق الخارجية المصرية / محفظة ٧٠١ ملف ٢٠٣ / ٧/ ١ جـ٥ تقارير السفارة الملكية المصرية بواشنجتن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن خطاب مستر دالاس عن رحلته بالشرق الأوسط بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٣ برقم ٤٠٧ .

(٣٥) للتفاصيل عن الحلف التركى / الباكستانى يُنظر وثائق الخارجية المصرية محفظة ١٤٠٣ ملف ٣٨/ ٢٦/ ٣٠ من السفير المصرى بكراتشى «عبد الوهاب عزام» إلى وكيل وزارة الخارجية سرى بتاريخ ٤ ابريل ١٩٥٤ ؛ Documents of International Affairs 1954, pp 185 - 186

(٣٦) عبد الحميد شلبى : مرجع سابق ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣٧) لمزيد من التفاصيل عن زيارة نورى السعيد إلى تركيا وزيارة مندريس إلى بغداد والبيان المشترك يُنظر / وثائق الخارجية المصرية نفس المحفظة والملف السابقين ، مرفق بتقرير رقم ١١ من السفير المصرى بأنقرة «أحمد رمزي» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة نورى السعيد رئيس وزراء العراق إلى تركيا سرى جدا بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥ ونفس المصدر ، ملف ١٧/٢٧/٣٨ جـ١ سرى جداً ، «الاتفاق التركى العراقي» تقرير رقم ٧ من السفير المصرى بأنقرة «أحمد رمزي» إلى وكيل وزارة الخارجية ، سرى بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٥٥ ؛ المصدر نفسه نشرة من إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية إلى الهيئات التمثيلية المصرية فى الخارج ، سرى القاهرة فى ١/ ٢/ ١٩٥٥ ؛ المصدر نفسه تقرير من السفير المصرى بطهران برقم ١٥ إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٥ /١/٢٥ ؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة ببغداد ، ص ص ١٤ - ٢٢ .

(٣٨) عن بنود الحلف يُنظر : وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ١٤٠٥ ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ جـ٢ الاتفاقات التركية العراقية ، مرفق بتقرير من وكيل وزارة الخارجية إلى السفير المصرى بعمان فى ١٩٥٥/٤/٩ ؛ وغائب طعمة فرحان : الحكم الأسود فى العراق (دار الفكر ط ١ ١٩٥٧) ص ص ٨٥ - ٨٧ .

(٣٩) إسماعيل صبرى مقلد : الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط «الأبعاد الإقليمية والدولية» (ذات السلاسل / الكويت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ص ٩٢ .

Campbell, John : Defence of M.E. «Problems of American Foreign Policy» Harper and brothers,N.Y. 1st ed. 1958,p. 57.

(٤٠) محمود صالح منسي : الشرق العربى المعاصر «القسم الأول - الهلال الخصيب» القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .

(٤١) فؤاد دوارة : أحلاف العدوان الأمريكية (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٧) ص ١٨٤ .

(٤٢) Gallman, Waldmar : Iraq under General Nuri, My Recollection of Nuri al-Said, Johns Hopkins Press, Baltimore, P. 66

(٤٣) للتفاصيل يُنظر وثائق الخارجية المصرية / محفظة ١٤٠٥ ملف ٣٨/٢٧/ ١٧ جـ٣ مرفق برسالة من وزارة الخارجية العراقية «الدائرة السياسية - الشعبة الشرقية» إلى السفارة المصرية ببغداد بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٥٥ ، ومن المعلوم أنه بعد قيام الثورة العراقية ، وبعد انسحاب العراق من حلف بغداد عقد مؤتمر فى أنقرة فى الحادى والعشرين من أغسطس (آب) لأعضاء الحلف ، وتقرر فى المؤتمر إبدال اسم الحلف الى المعاهدة المركزية (السنتو) Central Treaty Organization (CENTO) أحمد نورى النعيمى : سياسة تركيا ، ص٢٧٠ .

(٤٤) وثائق الخارجية المصرية / محفظة جدة رقم ١ ملف ٢٢٢/ ٧/ ١ جـ٣ السفارة المصرية فى جدة ، من السفير المصرى بجدة «الحسينى الخطيب» إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١١ / ٣/ ١٩٥٤ .

(٤٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس « ملحق الوثائق ، الوثيقة رقم ١٠٢» ص ص ٧٦٠ - ٧٦١ .

(٤٦) Hasou, Tawiq: The Struggle for the Arab World, Egypt's Nasser and the Arab League (kegan Paul INC. England, Ist. ed 1956(p. 73.

(٤٧) هيكل : المرجع السابق وثيقة رقم ١٠٣ ص ٧٦١ .

(٤٨) المرجع نفسه ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤٩) جهاد مجيد محيى الدين : حلف بغداد (رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٠) ص ٢٠٦ .

(٥٠) المرجع نفسه ص ١٨١ ؛ عبد الحميد محمد الموافي : مصر فى جامعة الدول العربية «دراسة فى دور الدولة الأكبر فى التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥ - ١٩٧٠» ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣) ص ١٦٣ .

(٥١) هيكل : مرجع سابق ص ٣٩٩ .

(٥٢) وثائق الخارجية المصرية / محفظة ١٤٠٤ ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ جـ١ من السفير المصرى بأثينا «أحمد جلال الدين عبد الرازق» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٨/ ٢ / ١٩٥٥ سرى برقم ١٢

(٥٣) المصدر نفسه محفظة ١٥٠٥ ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ جـ٢ الاتفاقات التركية / العراقية ، «تقرير أعده محمود يسرى القرمانى مستشار السفارة المصرية ببيروت بشأن سياسة لبنان إزاء الأحلاف الغربية» ، مرفق بتقرير من السفير المصرى ببيروت «عبد الحميد غالب» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٥٥ برقم ٢٢» .

(٥٤) Hart, Parker J.: Saudi Arabia and the U.S. (Birth of a Security Partnership) (Indiana Univeristy Press, Bloomrigton & Indianapolis, 1st. ed., 1998) P. 66.

(٥٥) هيكل : مرجع سابق ص ٣٢٨ .

(٥٦) جهاد مجيد : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(٥٧) المرجع نفسه ص ٢٠٦ .

(٥٨) المرجع نفسه ص ٢٠٧ .

(٥٩) انظر ترجمة لمقال نشرته صحيفة «ميساجير دايتن» اليونانية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٥ تحت عنوان «المملكة العربية السعودية تخشى تحقيق الهلال الخصيب» محفظة ١٤٠٤ ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ جـ١ من السفير المصرى بأثينا جلال الدين عبد الرازق إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٥ سرى برقم ١٢ .

(٦٠) انظر عن المؤتمر فى عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات جـ٩ ، ص ص ١٩٥ - ٢٠٤

(٦١) جهاد مجيد : مرجع سابق ص ٢٠٥

(٦٢) جريدة البلاد السعودية/ الأحد (جمادى الثانية ١٣٧٥هـ / الموافق ١٥/ ١/ ١٩٥٦م ص ١ .

(٦٣) وثائق الخارجية المصرية / محفظة ٥ بغداد ملف ١٠٣٨/١٠٣٧/١ حلف بغداد ، من سفارة المملكة العربية السعودية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية برقم (١٥١٣/٣/١٢) بتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣هـ / الموافق ١٩٥٧/١٢/١٥ .

(٦٤) المصدر نفسه محفظة جدة رقم ٢ ملف ٣/٨١/٧٥٦ جـ٢ التقارير السياسية لسفارة الجمهورية فى جدة «مختلف» ، مذكرة أعدها مستشار السفارة المصرية بجدة «عبد الحميد حلمى صبور» بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٧م مرفقة برسالة من السفير المصرى بجدة «عبد الجواد طبالة» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨م سرى جداً برقم ١٨ سري .

(٦٥) المصدر نفسه محفظة جدة رقم ١ ملف ١/٧/٢٢٢ جـ٥ التقارير السياسية للسفارة المصرية بجدة/ من السفير المصرى بجدة «عبد الجواد طبالة» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩م برقم ٢١٧ سرى للغاية .

(٦٦) المصدر السابق محفظة جدة رقم ٢ ملف ٣/٨١/٧٥٦ جـ٢ التقارير السياسية للسفارة المصرية بجدة «مختلف» مذكرة من القائم بالأعمال المصرى بجدة «عبد الحميد حلمى صبور» إلى وكيل وزارة الخارجية «مرفق المذكرة» بيان وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية الصادر فى ١٣٧٧/٩/٢٨هـ تحريراً فى ١٩٥٨/٤/٢٤م .

(٦٧) سيد احمد عثمان : مرجع سابق ص ٩٣ .

(٦٨)
Burdett, Anitta (ed.) : The Arab League« British Documentary Sources,» 1943-1963, vol.8 1954 - 1957 (Archive ed. 1955) PP 459 - 461

(٦٩) Ibid. P. 461

(٧٠) سيد أحمد عثمان : مرجع سابق ص ٩٣

(٧١) يُنظر يوسف خوري : المشاريع الوحدوية العربية «دراسة توثيقية» (مركز دراسات الوحدة العربية ط ١ يوليو ١٩٨٨) ص ص ٣٠٢ - ٣٠٥ .

(٧٢) الحسني : مرجع سابق ص ٢٤٥ .

(٧٣) Barraclough, Geoffrey, ed., Tensions in the M. E., Survey of Interantional Affairs 1955 - 1956, Oxford Univeristy Press, Londin, N. 4. 1966, p. 282.

(٧٤) أنتونى إيدن : مذكرات أنتونى إيدن ، ترجمة خيرى حماد ، القسم الثانى مرحلة ١٩٥١ - ١٩٥٧ (دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان د .ت) ص ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣

(٧٦) Hart, Parker: op. cit, PP. 66 - 67

(٧٧) وثائق الخارجية المصرية/ محفظة ٥ بغداد ملف ١/١٠٣٧/١٠٣٨ حلف بغداد من السفير المصرى بكراتشى إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن اجتماع وزراء حلف بغداد فى كراتشى فيما بين ٣ - ٦ يونيو ١٩٥٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ سرى للغاية برقم ٥٠ .

(٧٨) المصدر نفسه - نفس التقرير

(٧٩) F.O. 371/127156 Draft Paper for the M.E. Sub Committee 30 Dec. 1956, Richard Schofield, ed: Arabian Boundaries «Primary Documents 1853 - 1957» Vol.22 (Archive Ed. 1st ed, 1988) p. 142.

(٨٠) Badeeb, Saeed. Saudi Iranian Relations 1932-1982, Center for Arab and Iranian Studies, London, 1st ed. 1993, P.53

(٨١) Ibid., P. 54

(٨٢) وثائق الخارجية المصرية / نفس المحفظة والملف السابقين ، تقرير من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بطهران إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن نتائج زيارة جلالة الشاه للمملكة السعودية بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٠م برقم ٧٥س .

(٨٣) F.O 371/127080, Sir R. Stevens, Tahran to the RT. Hon Selwyn Lloyd Minister for Foreign Affairs, 23 March 1957 (Richard Schofield) Arabian Boundaries op. cit., P. 176

(٨٤) وثائق الخارجية المصرية ، نفس التقرير السابق .

(٨٥) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ١١٥٠ ملف ٦/٥/٦٩ العلاقات السياسية بين السودان والدول العربية ، من القائم بالأعمال المصرى بجدة إبراهيم محمود إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشان تقرب العراق للمملكة العربية السعودية بواسطة السودان بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٦م برقم ٣٩ سري .

(٨٦) المصدر نفسه نفس الملف ، من مستشار السفارة المصرية بجدة إبراهيم محمود إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن تقرب العراق للمملكة العربية السعودية ، بتاريخ ٢٩/٨/ ١٩٥٦ برقم ١٠٢ سري .

(٨٧) المصدر نفسه محفظة ١١٩٥ ملف ٥/٣/٢ أ سرى «العلاقات السياسية بين سوريا والعراق ومؤامرات العراق فى سوريا» من الوكيل المساعد للشئون السياسية بالإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى سفير مصر المفوض بدمشق بتاريخ ١٩٥٦/٩/١١ سرى للغاية برقم ٨١ سري .

(٨٨) المصدر نفسه محفظة ١١٥٠ ملف ٦/٥/٦٩ «العلاقات السياسية بين السودان والدول العربية» من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد «أحمد حلمى إبراهيم» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقارب العراقى السعودى بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ برقم ٣٩٣ سرى جداً .

(٨٩) محفظة ٤ بغداد ملف ٣/٨١/٧٥٢ التقارير السياسية للسفارة فى بغداد «مختلف» تقرير من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد «أحمد حلمى إبراهيم» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تصريحات

للسيد نورى السعيد فى اجتماع سرى للجنة المالية بمجلس النواب العراقى بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٥ سرى جدا برقم ٤٦ .

(٩٠) محفظة ٥ بغداد ملف س / بغداد من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد «أحمد حلمى إبراهيم» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التقارب بين العراق والمملكة السعودية بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٧ سرى جدا برقم٧٤ .

(٩١) المصدر نفسه نفس المحفظة والملف والتقرير .

(٩٢) المصدر نفسه نفس الملف/ من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد «أحمد حلمى إبراهيم» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة الملك سعود للعراق وبواعثها وأهدافها ونتائجها بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧ سرى جدا برقم ١٠٦ .

(٩٣) المصدر نفسه ، نفس التقرير .

(٩٤) الحسنى : تاريخ الوزارات جـ١٠ ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٩٥) وثائق الخارجية المصرية/ محفظة جدة رقم ١ ملف ١/٧/٢٢٢ جـ ٥ ، التقارير السياسية للسفارة المصرية فى جدة ، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة «إبراهيم محمود» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ برقم ١٨٢ سري .

(٩٦) المصدر نفسه ، نفس التقرير .

(٩٧) المصدر نفسه ، نفس التقرير .

(٩٨) المصدر نفسه ، نفس التقرير .

(٩٩) نفس المحفظة والملف السابقين ، تقرير من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة «إبراهيم محمود» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ برقم ١٨٥ سري .

(١٠٠) نفس المحفظة والملف السابقين ، تقرير من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة «إبراهيم محمود» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ برقم ١٨٢ سري .

(١٠١) هيكل : مرجع سابق ، ملحق الوثائق ـ وثيقة رقم ٢٢٨ ص ٩٠٧ .

(١٠٢) رسالة من الرئيس عبد الناصر إلى الملك سعود بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٩ ، هيكل : مرجع سابق ملحق الوثائق وثيقة رقم ٢٢٧ ، ص ص ٩٠٥ - ٩٠٦

(١٠٣) نفس المحفظة والملف السابقين مرفق برسالة من السفير المصرى بجدة «عبد الجواد طبالة» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩ برقم ٢١٧ سرى للغاية .

(١٠٤) هيكل : مرجع سابق (تقرير من القائم بالأعمال المصرى بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية (إدارة الأبحاث) بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٦ برقم ٢٠٠ سري) ملحق الوثائق ـ وثيقة رقم ٢٣٧ ، ص ص ٩١٣ - ٩١٤ .

(١٠٥) وثائق الخارجية المصرية/ محفظة ١٢٤٨ ملف ١/١/٤ سرى جـ٢ (حلف بغداد والعلاقات بين دوله وبعضها البعض) رسالة من وكيل وزارة الخارجية المساعد (الإدارة العربية) إلى سفير مصر المفوض بدمشق ديسمبر ١٩٥٦ برقم ١٢٨ سري .

(١٠٦) نفس المحفظة والملف والتقرير .

(١٠٧) وثائق الخارجية المصرية محفظة ١١٩٥ ملف ٥/٣/٢ هـ علاقات سوريا السياسية مع المملكة السعودية / من السفير المصرى بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٦ برقم ٦٣٢ (سرى جداً) .

(١٠٨) محفظة جدة رقم ٣ ملف ٢/٨١/٧٥٦ جـ١ التقارير السياسية للسفارة المصرية في جدة عن المملكة العربية السعودية ، تقرير من السفير المصرى بجدة «عبد الجواد طبالة» إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٨ برقم ٨١ سري .

(١٠٩) جيفرى أرنسون : مرجع سابق ص ٢٧٠

(١١٠) هيكل : مرجع سابق / ملحق الوثائق ، وثيقة رقم ١٢٤ (مذكرة مرفوعة إلى سفير مصر بواشنطن بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٢ سرى جداً) ، ص ص ٧٩٠ - ٧٩١ .

(١١١) نقلاً عن هيكل/ المرجع نفسه ص ٦٠٣ .

(١١٢) F.O. 371/127156. Draft Paper for the M.E. Sub-Committee 30 Dec. 1956 (Arabian Boundaries) op. cit., P. 141.

(١١٣) وثائق الخارجية المصرية محفظة ١٤٣١ ملف ١٣/٧٠/٣٨ «الاتفاقية المعقودة بين أمريكا والمملكة العربية السعودية بشأن قاعدة الظهران» تقرير من القائم بالأعمال المصرى بجدة «إبراهيم محمود» إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بتاريخ ١٩٥٦/٦/٣م برقم ٦٢ سرى (سرى للغاية) .

(١١٤) المصدر نفسه/ نفس المحفظة والملف/ تقرير من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بواشنطن «أنور نيازي» إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن «المفاوضات الخاصة بقاعدة الظهران» بتاريخ ١٩٥٦/٦/٣٠ برقم ١٠١ سرى (سرى للغاية) .

(١١٥) هيكل : ملفات السويس ، ص ٤٣٩ .

(١١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٣٩ .

(١١٧) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ٥ بغداد ملف س / بغداد من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بغداد «أحمد حلمى إبراهيم» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن «موقف السعودية المنتظر من حلف بغداد» بتاريخ ١٩٥٧/٢/٦ برقم ٣٧ سرى جداً .

(١١٨) هيكل : مرجع سابق ص ٦٠٦ .

(١١٩) بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(*) للتفاصيل عن اللقاءات والمراسلات والمشاورات يُنظر هيكل : ملفات السويس ، من الفصل السابع حتى نهاية الفصل الأخير (الحادى عشر) ، ص ٦١١ ، وكذلك ملحق الوثائق .

مضايق تيران ودورها فى الصراع العربي- الإسرائيلى

مارس ١٩٤٩- مارس ١٩٥٧

دكتور فطين أحمد فريد

جامعة قناة السويس

مضايق تيران ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى
مارس ١٩٤٩ - مارس ١٩٥٧

إن التطورات التاريخية لمشكلة مضايق تيران بدأت ببداية الصراع العربى - الإسرائيلى فى جولة الصراع الأولى عام ١٩٤٨ ، فمشكلة الملاحة فى هذه المضايق لم تبدأ إلا ببداية الوجود الإسرائيلى على ساحل خليج العقبة عندما قامت القوات الإسرائيلية أثناء مفاوضات الهدنة مع الأردن باحتلال قرية أم الرشرش فى الساعة ١٥٠٠ يوم ١٠ مارس ١٩٤٩[١] .

وفى ١١ مارس تقدمت مصر بواسطة محمود رياض باحتجاج رسمى إلى الجنرال رايلى الأمريكى الجنسية وكبير مراقبى الهدنة للمخالفات العديدة التى ارتكبتها إسرائيل باعتدائها واحتلال أم رشرش . وطالبت مصر أثناء مناقشة العدوان الإسرائيلى فى لجنة الهدنة بإدانة إسرائيل وعودة قواتها إلى مواقعها ، فاضطر الجنرال رايلى أمام أحكام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية الصريحة أن يدين فقط الطريقة التى اتبعتها إسرائيل فى احتلال أم رشرش ، ولكنه لم يدينها لاحتلالها ولم يطالبها بالانسحاب منها[٢] .

ثم اجتمعت اللجنة العليا للهدنة برئاسة الجنرال رايلى ، ومثل مصر القائمقام إسماعيل شرين ، ومثل إسرائيل موشى ديان ، فى محاولة جديدة لانسحاب إسرائيل من أم رشرش ، إلا أن الجنرال رايلى أفهم إسماعيل شرين بعدم جدوى المحاولة لأن حكومة الولايات المتحدة لن تمارس أى ضغط على إسرائيل فى هذا الاتجاه[٣] .

وقد أدرك إسماعيل شرين خطورة الموقف واستطاع إقناع الفريق محمد حيدر باشا - القائد العام للجيش المصرى - فى نهاية مارس ١٩٤٩ بضرورة تشكيل لجنة عسكرية وقانونية ، كان من بين أعضائها القائمقام إسماعيل شرين والدكتور وحيد رأفت والبكباشى محمود رياض مندوبين عن القوات المسلحة . وتوجهت اللجنة بطائرة عسكرية إلى شرم الشيخ فشاهدت خليج العقبة وجزيرة تيران وصنافير ، واتضح لها أن إسرائيل بوصولها إلى خليج العقبة وجزيرة تيران أصبحت تهدد جنوب

شبه جزيرة سيناء والممر المائى لقناة السويس ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أو السعودية[٤] .

وعند طرح الموضوع على اللجنة العسكرية والقانونية كان من الواضح أن احتلال إسرائيل لأم رشرش عمل غير مشروع ، كما تبين أن الممر المائى الوحيد الذى يصل بين خليج العقبة والبحر الأحمر يمر على بعد حوالى ألف وخمسمائة متر من الساحل المصرى[٥] .

وانتهت اللجنة إلى ضرورة وجود قوة عسكرية مصرية فى منطقة شرم الشيخ لمراقبة أى تحركات إسرائيلية ، كذلك انتهت اللجنة بعد الدراسات القانونية التى قدمها الدكتور وحيد رأفت إلى أنه من حق مصر ، وهى فى حالة حرب مع إسرائيل ، أن تضع قيودا على الملاحة فى مياهها الإقليمية بالنسبة لإسرائيل . كما تبين للجنة بعد دراسة الموقف العسكرى والأمني ، أن احتلال أم رشرش يهدد حدود مصر على خليج العقبة فى منطقة طابا ، ومن ثم طلبت تعزيز القوات المصرية فى هذه المنطقة لمنع إسرائيل من احتلالها[٦] .

وكان من رأى الدكتور وحيد رأفت ، وأيده فى ذلك الدكتور حامد سلطان أستاذ القانون الدولي ، أن مياه الخليج ينطبق عليها وصف الخليج الوطني ، أى الخليج غير الدولى إذ كانت شواطئه جميعهاً تخضع للدولة العثمانية ، ثم أصبح يخضع للسيادة المشتركة لمصر والسعودية والأردن ، خاصة وأنه لم يكن فى يوم من الأيام ممراً للملاحة الدولية[٧] .

ووصلت اللجنة إلى إجراءات محددة واجبة الاتباع تتلخص فى منع السفن الحربية الإسرائيلية من المرور فى مدخل الخليج ، وضبط أية سفينة تجارية تابعة لإسرائيل وإحالة أمرها إلى مجلس الغنائم ، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية بمساعدة الوحدات النظامية التابعة لمصلحة خفر السواحل . ومن حق مصر التعرف على جنسية المراكب الأجنبية التى تمر بمدخل الخليج ، وكذا

التعرف على وجهتها[٨] . وبادرت الحكومة المصرية بإصدار قانون بهذه الإجراءات ، وقانونا آخر بتشكيل مجلس غنائم فى عام ١٩٥٠[٩] .

احتلال مصر لجزيرتى تيران وصنافير

كان لاحتلال إسرائيل لقرية «أم رشرش» ، التى صارت تعرف الآن بميناء «إيلات» الإسرائيلي ، أثر بالغ لدى السلطات المصرية . فقد اتفقت هذه السلطات مع سلطات المملكة العربية السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرتى «تيران» و«صنافير» ، وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان فى مداخل خليج العقبة . وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات العسكرية المصرية سنة ١٩٥١ فى «رأس نصرانى» مدافع ساحلية تسيطر تماماً على الملاحة فى مضيق «الإنتربرايس»[١٠] .

وقد اتخذت مصر هذه الإجراءات لمجرد تعزيز حقها وحق السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين يتحدد مركزهما على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ فى سيناء وأربعة أميال تقريباً من الجانب المواجه للسعودية ، وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر[١١] .

وعلى أثر ذلك رأت وزارة الخارجية المصرية أن تبعث يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٠ بمذكرة إلى الحكومة البريطانية - بوصفها الدولة التى تمون قواتها فى الأردن عن طريق ميناء العقبة - تعلمها بأنه «بالنظر للمحاولات التى ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتى تيران وصنافير بالبحر الأحمر ، بمدخل خليج العقبة أمرت الحكومة المصرية- وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية- قواتها باحتلال الجزيرتين احتلالاً فعلياً ، وهذا الاحتلال أصبح الآن أمرا واقعا» . وورد فى هذه المذكرة أيضا ، «ولما كان هذا الاحتلال لم توح به فكرة إعاقة المرور البريء على أى وجه فى المجال البحرى الذى بين الجزيرتين المذكورتين وشاطئ سيناء المصرى ، فمن المسلم به أن هذا الممر ، وهو الوحيد الممكن سلوكه عملياً ، سيبقى حراً كما كان بالماضي ، وذلك وفقاً للعرف الدولى ومبادئ القانون

الدولى المقررة»[١٢] . ورأت الحكومة المصرية أن تبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مماثلة ، فأخطرتها بها يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠[١٣] .

وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانئ والمنائر فى مصر - بناء على موافقة وزارة الحربية والبحرية - أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين «رأس محمد» و«رأس نصراني» منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وذلك فى منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ ، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة ، وكذلك إلى القنصليات الأجنبية فى مصر[١٤] .

ونلاحظ على مذكرة وزارة الخارجية المصرية التى أبلغتها إلى كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية أنها لم تقرر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الدولية كلها ، بل أمام الملاحة الإسرائيلية وحدها مما يتلاءم مع قواعد قانون البحر ، وذلك على عكس ما ادعته إسرائيل أمام المجتمع الدولى آنذاك فى محاولة لاستثارته أن مصر عرقلت الملاحة الدولية بالإجراءات التى اتخذتها ، على الرغم من أن هذه الإجراءات متطابقة مع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية التى منعت سفن كل من الطرفين من الدخول فى المياه الإقليمية للطرف الآخر ، وبالرغم من ذلك نرى المنحازين إلى جانب إسرائيل يحاولون التمسك بحرفية نصوص تلك المذكرة للانطلاق إلى القول بأن تيران كان مفتوحا للملاحة الدولية ، وهذا تحميل للنصوص أكثر مما تحتمل[١٥] .

واجبات القوات المصرية فى خليج العقبة

وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٥١ عقد مؤتمر بوزارة الحربية والبحرية بأمر من مصطفى نصرت باشا وزير الحربية والبحرية لبحث الأوامر اللازم إصدارها للقوات المسلحة بخليج العقبة واحتياجات هذه القوات والإجراءات الواجب اتباعها ، وذلك تنفيذاً لما جاء بالمذكرة الخاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة ، والتى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ١٨ مارس ١٩٥١[١٦] .

وحضر هذا المؤتمر مصطفى نصرت رئيساً ، وكل من محمد بك سعيد مدير عام مصلحة الجمارك ، والدكتور وحيد بك رأفت مستشار الدولة ، واللواء وحيد بك شوقى مدير عام مصلحة خفر السواحل ، واللواء أركان الحرب محمد نجيب بك مدير عام سلاح الحدود الملكي ، والأميرالاى أركان الحرب السيد بك طه مدير إدارة العمليات الحربية ، والأميرالاى أركان الحرب حافظ بكرى قائد سلاح المدفعية الملكي ، والقائمقام إسماعيل شرين بك مدير إدارة شئون فلسطين ، والبكباشى بحرى محمد أنور عبد اللطيف سكرتير فنى وزير الحربية والبحرية للشئون البحرية(١٧) .

وبدأ المؤتمر بشرح من القائمقام إسماعيل شرين بك بتقدير الموقف فى البحر الأحمر وخليج العقبة(١٨) ، ثم أطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة من وزير الحربية والبحرية إلى مجلس الوزراء الخاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة والتى وافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة يوم ١٨ مارس ١٩٥١(١٩) .

ثم بحث المؤتمر الأوامر اللازم إصدارها للقوات المسلحة بخليج العقبة بما يحقق الواجبات المنوطة بها ولاتتعارض مع القوانين الدولية أو شروط هدنة رودس بين مصر وإسرائيل . وشكل المؤتمر لجنة فرعية مثلت فيها الأسلحة الثلاثة (الحدود ، المدفعية ، البحرية) لبحث احتياجات هذه القوات والإجراءات الواجب اتباعها أو استكمالها حتى تتمكن من أداء واجبها على الوجه الأكمل(٢٠) .

وقد استقر رأى المؤتمر على اعتبار المياه الإقليمية المصرية لمسافة ثلاثة أميال بحرية من الساحل المصرى بدلا من ستة أميال ، وذلك تنفيذا لهدنة رودس بين مصر وإسرائيل . ويدخل ضمن المياه الإقليمية المصرية مدخل خليج العقبة (مضيق تيران) . كما استقر رأى المؤتمر على قيام سفن بحرية جلالة الملك بمنع جميع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائيلية من الدخول فى المياه الإقليمية المصرية ، وعليها إطلاق النيران على أى سفينة من هذه السفن تدخل

المياه الإقليمية ، وكذا إطلاق قذائف الأعماق على أى غواصة تكون غاطسة تحت سطح الماء داخل المياه الإقليمية . وعلى المدفعية الساحلية إطلاق النيران على جميع السفن الحربية والسفن الحربية المساعدة الإسرائيلية - بعد التأكد من جنسيتها - من محطة الإشارات الحربية (P.W.S.S.) أو (W.S.S.) إذا دخلت هذه السفن المياه الإقليمية المصرية . وعلى طائرات السلاح الجوى الملكى تقديم المساعدة الجوية لسفن بحرية جلالة الملك وللمدفعية الساحلية عند اشتباكها مع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائيلية(٢١) وإذا وجدت أى سفينة تجارية إسرائيلية داخل المياه الإقليمية المصرية فعلى سفن بحرية جلالة الملك بعد التأكد من جنسيتها الإسرائيلية أن تقودها إلى أقرب ميناء مصرى لتسليمها إلى السلطات الجمركية فى ذلك الميناء ، وإذا خالفت السفينة المشار إليها أمر سفن بحرية جلالة الملك بالتوجه معها إلى أقرب ميناء مصرى ، تستعمل معها القوة لإجبارها على إطاعة الأمر ، ويجوز فى هذه الحالة أن تستعين بحرية جلالة الملك بالمدفعية الساحلية أو بالسلاح الجوى الملكى . و إذا لم تجاوب أى سفينة تجارية سواء أكانت إسرائيلية أو محايدة - أثناء وجودها بالمياه الإقليمية المصرية - إشارات سفن بحرية جلالة الملك أو محطات الإشارات البحرية على الساحل بخصوص طلب معرفة اسمها وجنسيتها ووجهتها وميناء قيامها كما هو مصرح به فى القانون الدولى ، ففى هذه الحالة يطلق أمامها طلقة إنذار بواسطة سفن بحرية جلالة الملك أو المدفعية الساحلية بحسب الحالة لإجبارها على الوقوف والإجابة على الإشارات المطلوبة ، فإذا لم تمتثل بعد الطلقة الثانية تطلق عليها طلقات مباشرة إلى أن تقف(٢٢) .

وقد وافق مدير عام مصلحة الجمارك على إنشاء نقطة جمركية(*) فى ميناء شرم الشيخ ، وواجبات هذه النقطة تتلخص فى تفتيش جميع السفن التجارية الإسرائيلية أو المحايدة التى تقودها سفن بحرية جلالة الملك إلى الميناء ، وذلك تنفيذاً لمرسوم إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم الصادر فى ٦ فبراير

سنة ١٩٥٠ والذى نشر بالعدد ٣٦ من الوقائع المصرية بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٠ ، إلى جانب ضبط المهربات التى قد توجد على هذه السفن والمنصوص عنها فى المرسوم المذكور ثم إحالة أمرها على مجلس الغنائم[٢٣] .

ومن حق سفن بحرية جلالة الملك ، أو محطات الإشارات البحرية على الساحل ، أن تسأل السفن الحربية المحايدة المارة فى المياه الإقليمية المصرية عن هويتها وجنسيتها ، على أن تراعى تقاليد الكياسة واللياقة المتبعة بين البحريات الحربية للدول المختلفة ، فإذا رفضت هذه السفن الإجابة على مثل هذه الإشارات أبلغت السلطات المصرية المختصة بذلك[٢٤] .

وللسفن التجارية المحايدة عموما حرية المرور البرىء داخل المياه الإقليمية المصرية ، ولها أيضاً حرية دخول الموانى المصرية ولكن عليها فى جميع الأحوال وطالما هى داخل المياه الإقليمية المصرية أن تجيب على إشارات سفن بحرية جلالة الملك ومحطات الإشارات البحرية على الساحل بخصوص السؤال عن اسمها وجنسيتها ووجهتها وميناء قيامها . ويلاحظ ما أمكن عدم التعرض لهذه السفن أو تعطيلها مادام لا يوجد ما يدعو إلى الاشتباه فيها . وإذا رفضت هذه السفن الإجابة على إشارات سفن بحرية جلالة الملك أو محطات الإشارات البحرية على الساحل فتؤمر بالوقوف للتحقق من جنسيتها ووجهتها والتأكد من أنها لا تحمل شيئا من المهربات الحربية المنصوص عنها فى مرسوم ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ سالف الذكر . وإذا لم تمتثل تلك السفن لأمر الوقوف تجبر على ذلك بالقوة وتقودها سفن بحرية جلالة الملك إلى أقرب ميناء مصرى لتسليمها للسلطات الجمركية ، ويجوز الاستعانة على تنفيذ ذلك بالمدفعية الساحلية وطائرات السلاح الجوى الملكي[٢٥] .

وعلى قوات بحرية جلالة الملك ملاحظة استعمال حق السؤال والتحرى بحذر ، وخاصة بالنسبة إلى السفن المحايدة التى تمر فى مدخل خليج العقبة

(مضيق تيران) ، وذلك حتى تألفه جميع الدول المحايدة التى تمر سفنها فى هذا الخليج شمالاً أو جنوباً حتى يستقر لها هذا الحق تدريجيا - وليكن شعارها لا إفراط ولا تفريط - ويجب عليها أيضاً مراعاة تقاليد الكياسة واللياقة المتبعة فى البحرية ، كأن تنتهى إشاراتها مثلاً بإشارة «حظ سعيد» ، أو ما إلى ذلك من تقاليد مرعية دوليا ، حتى لا تتهم بالتحدى أو تشتهر بين الدول بعدم اللياقة دون ما يكون هنالك ما يبرر استعمال الشدة أو الصلابة ، خصوصا وأن هذه هى المرة الأولى التى تباشر فيها قوات البحرية الملكية بصفة جدية وفاعلة الحقوق البحرية المعترف بها دولياً[٢٦] .

اجتماع رأس التين

وفى يوم ٢١ أبريل ١٩٥١ عقدت اللجنة الخاصة بدراسة واجبات القوات المصرية فى خليج العقبة اجتماعاً بإدارة العمليات الحربية برأس التين بالإسكندرية بأمر وزير الحربية والبحرية ، وذلك تنفيذاً لما جاء بالمذكرة الخاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة ، والتى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم ١٨ مارس ١٩٥١[٢٧] . وحضر هذا الاجتماع عن وزارة الحربية والبحرية ، القائمقام إسماعيل شرين بك مدير إدارة شئون فلسطين والبكباشى بحرى محمد أنور عبد اللطيف سكرتير فنى وزير الحربية والبحرية للشئون البحرية ، وآخرون يمثلون العديد من أسلحة وأفرع الجيش[٢٨] .

وبحثت اللجنة خلال هذا الاجتماع احتياجات القوات بخليج العقبة والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها[٢٩] . وانتهى رأى المؤتمر إلى بناء أسكلتين بميناء شرم الشيخ ، وإنشاء نقطة للجمارك بالميناء[٣٠] . وأن تقوم مصلحة الموانى والمنائر بتقديم الفنيين اللازمين لعمل الأبحاث الأولية لإمكان عمل الرسومات والمقايسة اللازمة لعمل الأسكلتين حسب المواصفات المطلوبة[٣١] . وبعد استيفاء جميع البيانات اللازمة يكون القرار النهائى فى الأعمال المطلوبة بالاتفاق بين

الفنيين من مصلحة الموانى والمنائر وبحرية جلالة الملك ، ويقوم سلاح المهندسين الملكى بتنفيذ العملية من مهمات وأدوات وعمال بمعاونة الفنيين فى مصلحة الموانى والمنائر[٣٢] .

وكإجراء مؤقت وإلى أن يتم بناء الأسكلتين المطلوبتين ، تستعير بحرية جلالة الملك من مصلحة الموانى والمنائر العوامات اللازمة لتكوين خط عائم ليصل ما بين أقرب عوامة والشاطئ فى شرم الشيخ ،لتسهيل تفريغ المياه العذبة بواسطة خرطوم تحدد بحرية الملك مواصفاته وتوافى بها رئاسة إمداد وتموين الجيش لإعداده ، كما تقدم مصلحة الموانى والمنائر لبحرية جلالة الملك جميع البيانات والمواصفات المطلوبة فى ظرف أسبوع ، وعلى بحرية جلالة الملك إرسالها للوزارة لإرفاقها بباقى إجراءات المؤتمر وإرسال صورة منها إلى رئاسة إمداد وتموين الجيش[٣٣] .

ووافقت مصلحة الجمارك على إنشاء نقطة جمركية بشرم الشيخ يعمل بها ثلاثة موظفين مدنيين ، إلى جانب تسعة حراس يتم إرسالهم للبدء فى عملهم بمجرد توفير المساكن اللازمة لهم ، و على سلاح المهندسين الملكى توفير المساكن المطلوبة فورا حتى يمكن لنقطة الجمارك بشرم الشيخ البدء فى العمل فى أقرب فرصة ممكنة ، وحتى يمكن للقوات المسلحة برأس نصرانى القيام بالواجبات المكلفة بها بطريقة فاعلة[٣٤] . وعلى مصلحة الجمارك عمل وتجهيز المخازن اللازمة لمنطقة الجمارك بشرم الشيخ ، على أن تكون جميع التكاليف التى يتطلبها هذا العمل من حساب مجلس الغنائم ، وذلك بناء على رأى وزارة المالية وموافقة رئيس مجلس الوزراء[٣٥] . وإلى أن يتم إنشاء هذه المخازن يقوم سلاح المهندسين الملكى بعمل مخزن وقود مؤقت بالصاج والخشب خصما على بحرية الملك[٣٦] .

ونصت الإجراءات التى أقرتها اللجنة على أن تقوم محطات إشارات القوات المسلحة بتوصيل أية إشارات رسمية من نقطة الجمارك بشرم الشيخ إلى مصلحة الجمارك بالإسكندرية وبالعكس . ووافقت مصلحة الجمارك على العرض على وزارة المالية بإعفاء المأكولات والأدخنة والسجاير اللازمة للقوات المسلحة بخليج العقبة

من الرسوم الجمركية طبقا للشروط التى تضعها بشأن ذلك[٣٧] . وحددت اللجنة احتياجات الجيش فى تعيين ضابط تشهيلات بميناء بور توفيق ، ووضع اثنين باعث أنوار كاشفة م/ط بماكينات لوستر بمدخل شرم الشيخ ، وتكليف المدفعية م/ط بتسليم هذين الباعثين للمدفعية الساحلية لتعديلهما ثم إرسالهما إلى شرم الشيخ ، وعلى أن تقوم بحرية الملك بالتعاون مع سلاح المدفعية بتجربة ما لديها من مدافع ١٠٠ مم بحرية ، فإذا اتضحت صلاحيتها ولم تكن لبحرية الملك حاجة إليها لعدم وجود السفن ذات الحجم الكافى لتحميلها أو لكونها زيادة عن الحاجة ، ورأت المدفعية الساحلية الحاجة إليها للدفاع الساحلى عن منطقة خليج العقبة أو العريش ، فعلى بحرية الملك تسليم أكبر عدد ممكن منها للمدفعية الساحلية ، على أن يتراوح هذا العدد بصفة مبدئية ما بين اثنين وأربعة مدافع[٣٨] .

وأوصت اللجنة بتجربة المدافع ٣٧ مم بحرية فى أقرب فرصة للانتفاع بها أو ببعضها فى مواقع الدفاع عن منطقة خليج العقبة . ووافقت بحرية الملك على تعيين ضابط بحرى بمحطة الإشارات البحرية (W.S.S.) برأس نصرانى على أن توصل محطة الإشارات المذكورة بخط تليفونى مباشر بقائد بطارية المدفعية الساحلية هناك . و يقوم سلاح المهندسين الملكى ببناء خمسة صهاريج أسمنت للمياه العذبة ، ثلاثة منها بشرم الشيخ سعت كل واحد منها ثلاثمائة طن ، واثنين برأس نصرانى سعت كل واحد منها مائة طن . كما أوصت اللجنة بالاتصال بوزارة الأشغال العمومية للبحث عن أكبر عدد ممكن من آبار المياه العذبة فى المنطقة ما بين شرم الشيخ ورأس نصرانى . كما تقرر تركيب طلمبات ذات مراوح هوائية على آبار شرم الشيخ ونبق ، وذلك طبقا لما جاء بخطاب إدارة العمليات الحربية[٣٩] .

وبالإضافة إلى ذلك حددت اللجنة احتياجات البحرية الملكية فى قيام سلاح المهندسين الملكى بإنشاء مبنى لمحطة إشارات بحرية برأس نصرانى وآخر بمدخل شرم الشيخ ، على أن يجهز كل منهما بصارى للإشارات البحرية . ولسهولة تموين القوات فى هذه المنطقة تقرر ضرورة حصول البحرية الملكية على سفينتين عمليات

مشتركة(L.C.T.) بصفة عاجلة إلى أن يتم شراء سفن جديدة من هذا النوع[٤٠] .
كما قررت اللجنة ضرورة إنشاء قيادة بحرية بمنطقة البحر الأحمر بميناء بور توفيق . ونظرا لعدم وجود مكاتب ومساكن ومحطة إشارات للبحرية فى هذا الميناء كانت التوصية بالاتصال بوزارة المواصلات للحصول على مساعدة مصلحة الموانى والمنائر فى هذا الشأن ، إلى جانب تكليفها بصيانة العوامات والمنشآت البحرية بميناء شرم الشيخ إلى أن يتم شراء وتجهيز سفينتى العمليات المشتركة (L.C.T.) ، كما أوصت اللجنة بالاتصال بمصلحة الموانى والمنائر للموافقة على أن تقوم سفينة الملك (عايدة) بنقل ما يمكن من بنزين وزيوت أثناء سفرياتها الاعتيادية مرة كل شهر إلى شرم الشيخ على أن توافى إدارة العمليات الحربية بمواعيد سفرها[٤١] .

وفى ٤ يونيو ١٩٥١ أرسل قائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزارين - مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية - خطاباً إلى مدير عام السلاح الجوى الملكى يفيده بأنه قد تشكلت لجنة فى ٢٦ مارس ١٩٥١ بوزارة الحربية والبحرية للنظر فى احتياجات القوات الموجودة فى مدخل خليج العقبة ، وقد رؤى أن الأمر يحتاج إلى إنشاء أرض نزول فى هذه المنطقة لنزول طائرات النقل أو لهبوط الطائرات المقاتلة إذا اقتضى الأمر ذلك[٤٢] . وطلب قائد اللواء الجوى من مدير السلاح الجوى إيفاد أحد المختصين من السلاح الجوى الملكى إلى المنطقة بين شرم الشيخ ونبق لاستكشافها جوا وبرا وموافاة القيادة العامة بتقرير واف عن صلاحية الأرض هناك لهذا الغرض ، على أن يبين على خريطة مساحية موقع أراضى النزول المقترحة ، وكذا اتجاهات ممرات النزول وأطوالها[٤٣] .

تفتيش السفن المارة فى خليج العقبة

فى ١٤ يونيو ١٩٥١ عقد مؤتمر بالقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية لوضع التعليمات التفصيلية لتفتيش السفن على اختلاف أنواعها وجنسياتها التى تمر بالمياه الإقليمية المصرية بخليج العقبة[٤٤] . وقد اطلع المؤتمر على إجراءات وقرارات المؤتمر المنعقد برئاسة وزير الحربية والبحرية بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥١

لبحث الأوامر اللازم إصدارها للقوات المسلحة بخليج العقبة ، والنظر فى احتياجات هذه القوات والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها . وكذا الاجتماع المنعقد فى يوم ٢١ أبريل ١٩٥١ والأيام التالية بإدارة العمليات البحرية برأس التين لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليج العقبة[٤٥] . وناقش المؤتمر مسئولية كل سلاح فى عملية التفتيش . وعندما تعرض المؤتمرون إلى مدى ما يمكن للسلاح الجوى الملكى تقديمه من المساعدة لسفن بحرية جلالة الملك والمدفعية الساحلية عند اشتباكها مع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائيلية ، أوضح قائد لواء جوى محمد أبو رابية مندوب السلاح الجوى الملكى أنه توجد صعوبات كثيرة لتقديم أى مساعدة فى هذه المنطقة أهمها حالة المطارات ، وليس فى إمكانه ذكر هذه الصعوبات تفصيليا إلا بعد الرجوع لرئاسة السلاح[٤٦] .

وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من القرارات تتلخص فى اشتراك البحرية الملكية مع مدفعية السواحل الملكية فى وضع مشروع إجراء عملية التفتيش بالكامل ، على أن يقدم المشروع مفصلا لإدارة العمليات الحربية فى ميعاد غايته ٣٠ يونيو ١٩٥١ . وعلى السلاح الجوى الملكى تقديم بيان بالطلبات التى بعد استكمالها يمكن تقديم المساعدة المطلوبة فى هذه المنطقة[٤٣] . غير أن المؤتمر رأى عدم إمكان تنفيذ تعليمات التفتيش إلا بعد التصديق على قرارات المؤتمر المنعقد بإدارة العمليات البحرية بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥١ . ومن ثم أوصى المؤتمرون بالسرعة فى تنفيذ ما جاء بهذه القرارات حتى يمكن إصدار تعليمات التفتيش وإخراجها إلى حيز التنفيذ[٤٨] .

وفى ٣٠ يونيو ١٩٥١ ، أرسل قائد الفرقة الجوية إسماعيل حقى هارون كبير ضباط الطيران للعمليات خطاباً إلى مدير العمليات الحربية يفيده بأن أسراب السلاح العاملة محدودة العدد وليس من المنتظر زيادة عددها فى القريب العاجل ، ونظراً للموقف السياسى فإن السلاح الجوى لا يمكنه فى الوقت الحاضر تخصيص قوة من الطائرات لهذه العملية ، ولكن فى حالة اشتباك البحرية الملكية أو المدفعية

الساحلية فى خليج العقبة مع السفن الحربية الإسرائيلية فعلى قائد الوحدة المشتبكة طلب المساعدة الجوية من قائد القوة الجوية التكتيكية بالعريش الذى عليه تخصيص الطائرات اللازمة للمساعدة المطلوبة فى نطاق قدرته(٤٩) .

وفى ١٥ يوليو ١٩٥١ ، أرسل قائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزارين خطاباً إلى مدير عام السلاح الجوى الملكى ، بشأن أرض النزول بمنطقة رأس أم سيد على خليج العقبة ، وأوضح فى خطابه أن القائد العام يرى الآتى :

١- يقوم السلاح الجوى الملكى بإعداد الأرض التى وقع عليها الاختيار طبقاً للشروط المقدمة من قائد الجناح محمد نبيه حشاد فى أقرب وقت ممكن ، بحيث تصلح أرض نزول لاستقبال الطائرات من طراز (داكوتا)(٥٠) .

٢- تتولى مصلحة الأشغال العسكرية الإشراف على هذه الأعمال ، على أن تنقل المواد المطلوب نقلها بواسطة طائرات السلاح الجوى الملكى .

٣- تفاد القيادة العامة بالوقت الذى ينتظر أن تنتهى فيه هذه العملية .

٤-تتولى رئاسة المهندسين والأشغال إصلاح الطريق المشار إليه فى البند خامساً من التقرير فى أقرب وقت ممكن(٥١) .

وفى ١٢ يوليو ١٩٥١ ، أرسل مدير عام السلاح الجوى الملكى خطابا إلى مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية مرفقاً به تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد مدير إدارة التصوير والخاص بإنشاء أرض هبوط فى مدخل خليج العقبة ، يفيده بنتيجة استكشاف موضع لأرض هبوط فى المنطقة الواقعة بين شرم الشيخ ونبق فى جنوب شبه جزيرة سيناء(٥٢) . وأنه فى أثناء قيامه بمعاينة المنطقة من الجو ظهر له أن أصلح بقعة يمكن إنشاء مطار بها هى «رأس أم سيد» ، وقد كان بها أرض نزول قديمة مهملة(٥٣) . وقد تم أخذ صورة مائلة لرأس أم سيد والمنطقة المجاورة ، وفى يوم ١٠ يوليو ١٩٥١ تمكن من النزول بطائرة بونانزا فى رأس أم سيد حيث كان فى انتظاره قائد قوة المدفعية المرابطة فى هذه المنطقة(٥٤) .

وأوضح محمد نبيه حشاد في تقريره أنه لكي يتم إنشاء ممر واحد صالح لهبوط أي طائرة نقل ، ضرورة تعيين أربعة صف ضابط من سرية مهندسين مختصة بالمطارات تحت إشراف ضابط مهندس ، ومعرفة اتجاه الرياح ، وتعبيد الطريق الموصلة بين أرض المطار إلى مكان الاستراحة وميناء شرم الشيخ الذي يبلغ طوله حوالي ٤ كيلو مترات معظمها رمال ناعمة[٥٥] . وذكر حشاد في تقريره ، «أرى أن ينتدب أحد المهندسين وأنا على استعداد لمرافقته لتحديد محل الممرات التي يتصدق على إنشائها دون حاجة لانتظار الأسمنت والجير وأي مهمات قد تطلب حتى يمكن تجهيز الجزء المستوى في أسرع وقت ليكون صالحاً لاستقبال الطائرات المتوسطة . كما أنه في حالة طلب استخدام مقاتلات من هذا المطار فيجب تخزين الوقود والذخيرة اللازمة وتنظيم الدفاع عنه»[٥٦] .

ويمكن إجمال الإجراءات التي اتبعت بعد ذلك في شأن الملاحة والمرور في مدخل خليج العقبة وفي الخليج ذاته فيما يلي : إذا حاولت سفينة حربية إسرائيلية أو سفينة حربية مساعدة تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية بما في ذلك مدخل خليج العقبة أمكن إطلاق النيران في مواجهتها لإنذارها ولمنعها من المرور ، على ألا توجه القذيفة إليها مباشرة بغرض إصابتها إلا إذا أمعنت في مخالفتها . وإذا حاولت سفينة تجارية تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية المصرية ، بما في ذلك مدخل خليج العقبة الواقع بين جزيرة تيران وساحل سيناء ، فيكتفي بضبط هذه السفينة وحجزها دون مصادرتها وإحالة أمرها إلى مجلس الغنائم ، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية بمساعدة الوحدات البحرية التابعة لمصلحة خفر السواحل[٥٧] .

ونصت الإجراءات على أنه قبل مرور السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة بمدخل خليج العقبة فمن حق السفن الحربية المصرية ، وكذلك محطات الإشارات بالبر ، سؤالها عن اسمها وجنسيتها ووجهتها كما هو متبع دولياً ، على أن يكون استعمال هذا الحق بحيث لا يعوق حرية المرور البريء عبر مدخل خليج العقبة شمالاً أو جنوباً[٥٨] .

وقد ظل الأمر على هذه الحال فيما يتعلق بالملاحة فى خليج العقبة والمرور فى مضيق «الإنتربرايس» . غير أنه حدث فى الأول من يوليو ١٩٥١ أن خالفت سفينة إنجليزية وهى السفينة «إمباير روش Empire Roach » التعليمات الخاصة بهذا المرور ، فأوقفتها السلطات المصرية البحرية وحجزتها مدة ٢٤ ساعة ، ووضعت حرساً عسكرياً على ظهرها[٥٩] . وبادرت السفارة البريطانية بالاحتجاج على ذلك يوم ١١ يوليو ١٩٥١ . غير أنه لم يلبث أن أرسل السفير البريطانى فى القاهرة يوم ٢٦ يوليو ١٩٥١ مذكرة إلى وزير الخارجية المصرية جاء بها « لقد خولت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة مستعدة للموافقة على اتباع التدبيرات بشأن السفن البريطانية غير السفن الحربية ، التى تبحر رأساً من السويس أو الأدبية إلى العقبة ، وهى أن تخطر السلطات الجمركية المصرية فى السويس أو الأدبية على الفور - بعد إتمام إجراءات تفتيش هذه السفن والتخليص عليها - السلطات المصرية البحرية فى جزيرة تيران ، وذلك لتلافى أية ضرورة لزيارة هذه السفن وتفتيشها مرة أخرى بمعرفة هذه السلطات الأخيرة . ومن جهة أخرى فإن جميع السفن البريطانية ستراعى بطبيعة الحال الإجراءات المعتادة عند مرورها بالمياه الإقليمية المصرية ، وإنى أكون شاكراً إذا تفضلتم معاليكم بتأييد قبول الحكومة المصرية للتدبيرات سالفة الذكر»[٦٠] . وفى اليوم ذاته أرسل وزير الخارجية المصرية خطاباً للسفير البريطانى فى القاهرة يبلغه فيه موافقة الحكومة الملكية المصرية على التدبيرات والإجراءات الموضحة فى الكتاب المذكور ، «إذ إنها مطابقة لحقوق مصر فى موانيها ومياهها الإقليمية»[٦١] .

ويؤكد محمود رياض تلك الوقائع بقوله «إن السفينة البريطانية Empire Roach خالفت التعليمات فحجزتها السلطات المصرية عند مدخل الخليج ، ووضعت حرساً عسكرياً على ظهرها واحتجت السفارة البريطانية على ذلك ، إلا أنها عادت بناء على تعليمات من حكومتها إلى إبلاغ الحكومة المصرية باستعدادها للامتثال للإجراءات التى وضعتها . وكان ذلك اعترافا صريحا من بريطانيا ، باعتبارها

إحدى الدول البحرية العظمى ، بسلامة الإجراءات التى وضعتها مصر ومطابقتها لأحكام القانون الدولى»[٦٢] . وبهذا تكون بريطانيا قد اعترفت بأن موقف مصر فى خصوص الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون الدولي[٦٣] . وقد تأكد هذا الموقف أيضاً بعد حادث السفينة المصرية «سمير» ، التى اضطرتها الزوابع البحرية إلى الدخول فى المياه الإقليمية لإسرائيل فى يوليو ١٩٥٣ ، حيث تم الاتفاق بين رؤساء الوفود فى لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة على منع السفن التجارية التابعة لإحدى الدولتين من الدخول فى المياه الإقليمية التابعة للدولة الأخرى إلا فى حالات الضرورة القهرية[٦٤] .

وفى أوائل عام ١٩٥٤ قامت السلطات المصرية بإصدار تعليمات إلى السفن المارة فى مضيق تيران بالوقوف عند المدخل للخضوع للرقابة ، وقد أنشئت محطة بحرية لهذا الغرض . كما أعلنت أن منطقة شرم الشيخ والمضايق البحرية محظور فيها الطيران إلا بإذن منها[٦٥] .

شكوى إسرائيل إلى مجلس الأمن

فى ٢٨ يناير ١٩٥٤ تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر لاتخاذها إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق تيران ، وكذلك فى قناة السويس . وقد اشتملت الشكوى الإسرائيلية ضد مصر على فقرتين ، الأولى : الاعتراض على إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية أو المتعاملة مع إسرائيل من عبور قناة السويس ، والثانية بشأن إجراءات المنع فى خليج العقبة . وفى ٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بدأ المندوب الإسرائيلى فى مجلس الأمن فى سرد الحجج الإسرائيلية موضحاً أن عرقلة الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس مخالفة لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ وكذلك لنصوص اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وأن هذه الإجراءات المصرية قد امتدت إلى الملاحة فى خليج العقبة . وذكر أن منع الملاحة فى خليج العقبة مخالف لقواعد القانون الدولى الخاصة بحرية الملاحة فى المياه الدولية ولاتفاقيات الهدنة . وادعى المندوب الإسرائيلى أنه ليس

من حق أى عضو فى الأمم المتحدة استخدام القوة أو التهديد بها فى علاقاته الدولية ، ولذلك فإنه ليس من حق مصر استخدام حقوق المتحاربين[٦٦] ، وليس لها حق استخدام حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، والاستناد إليه للقول بمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس وخليج العقبة ، ذلك أن الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى هذه المادة يقتضى وجود حالة هجوم مسلح على مصر ، وهذه الحالة ليست موجودة . كما استند المندوب الإسرائيلى على فكرة أن قرار مجلس الأمن رقم ٩٥ فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ قد أنهى الحرب ، وذلك من خلال مطالبة مصر بإنهاء إجراءات المتحاربين التى اتخذتها فى قناة السويس ، وادعى أن نطاق هذا القرار يشمل الملاحة فى خليج العقبة أيضا[٦٧] .

وكان رد مصر على الادعاءات الإسرائيلية يستند على حجج قوية تتلخص فى أن حالة الحرب مازالت سائدة وقائمة فى المنطقة ، إذ إن اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية المصرية لم تنه حالة الحرب ، ولذلك فإن مصر لها أن تستخدم حقوق المتحاربين ومنها حق الزيارة والتفتيش للسفن فى مياهها الإقليمية وفى البحر العالي ، وفى مياه العدو لضبط المهربات ، وهذا واضح فى اتفاقية الهدنة تماما التى نصت على أنها خطوة نحو السلام الدائم ، كما أن هذه الاتفاقية لم ينص فيها صراحة على منع الأطراف من استخدام حقوق المتحاربين كالزيارة والتفتيش ، وأن استخدام مصر لحقوق المتحاربين لم يصاحبه أى تعسف فى استخدام هذه الحقوق . وأكد المندوب المصرى أنه منذ سبتمبر سنة ١٩٥١ أن ١٧٪ فقط من نسبة السفن المارة فى قناة السويس جرى عليها البحث ، وتم زيارة وتفتيش ثلاث سفن فقط من بين ٢٦٧ سفينة عبرت مضيق تيران[٦٨] .

أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الصادر فى ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ فإنه ذو طابع سياسى ، وأن المجلس لم يتعرض للجوانب القانونية للموقف قبل إصداره

لهذا القرار ، كما أنه فوق هذا وذاك لم يتعرض للملاحة فى خليج العقبة ، وأن مرور إسرائيل من مضيق تيران لا يعد بريئا مع وجود حالة الحرب بينها وبين مصر[٦٩] . وفضلا عن ذلك فقد أكد المندوب المصرى على أن قرار مجلس الأمن مجرد توصية لا تلزم مصر إلا إذا وافقت عليه على فرض امتداد حكمه إلى حالة مضيق تيران ، كما أن المجلس لم يحول تلك التوصية إلى قرار ملزم . ومما هو جدير بالذكر أن مجلس الأمن وهو بصدد مناقشة شكوى إسرائيل سنة ١٩٥٤ قد أيد الفكرة القائلة بأن قراره السابق سنة ١٩٥١ هو مجرد توصية . وبذلك ظلت الإجراءات المصرية مطبقة على الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران ، رغم الانتهاكات التى وقعت فى هذه الفترة حتى حدوث العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦[٧٠] .

وفى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ تقدمت نيوزيلندة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن دعوة مصر إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥١ ورفض القيود المفروضة على الملاحة لكل السفن دون تمييز فى قناة السويس وخليج العقبة ، وقرر المندوب النيوزيلندى عدم اقتناعه بما أعلنه المندوب المصرى من أحقية مصر اتخاذ إجراءات المتحاربين ، إذ إن قرار مجلس الأمن سنة ١٩٥١ قد رفض هذا الأساس . وقد أشار مشروع القرار النيوزيلندى فى فقرته الرابعة إلى عدم امتثال مصر لقرار مجلس الأمن بل امتدت إجراءاتها إلى خليج العقبة[٧١] . وفى الفقرة الخامسة دعا المشروع النيوزيلندى مصر إلى إنهاء التدخل فى الملاحة فى قناة السويس ورفض أية إجراءات على أساس حقوق المتحاربين أو الدفاع الشرعى . وفى فقرته السادسة وهى الأخيرة يشير إلى عدم الاقتناع برأى مصر فيما يتعلق باتخاذ إجراءات منع الملاحة فى خليج العقبة ، وأن اختصاص لجنة الهدنة المشتركة بأى نزاع بين مصر وإسرائيل فى خليج العقبة لا تحرم مجلس الأمن من نظر الموضوع ، ولا تمس أى مبدأ تجاه قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١[٧٢] .

وقد اعترض المندوب المصرى السفير عمر لطفى على مشروع القرار النيوزيلندى استنادا إلى أنه لم يلتفت إلى الاعتبار القانونى فى الصراع وبخاصة وجود أو عدم وجود حالة الحرب ، وهل الهدنة إقرار للسلم وإنهاء لحالة الحرب ، وأن مشروع القرار النيوزيلندى أشار إلى قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ عند مناقشة الملاحة فى خليج العقبة ، مع أن ذلك القرار لم يتعرض لخليج العقبة على الإطلاق. وحتى مع التسليم بسلامة الإشارة والربط بين هذا المشروع وقرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥١ فإن الواقع قد قلل من قيمة القرار الأخير منذ صدوره[٧٣] .

وفى التصويت على المشروع النيوزيلندى أيدته ثمانى دول هى البرازيل وكولومبيا والدانمارك وفرنسا ونيوزيلندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة ، وصوتت ضده الاتحاد السوفيتى ولبنان وامتنعت الصين عن التصويت . وقد حاولت إسرائيل ومن ورائها الدول الكبرى إسباغ الأهمية على مشروع القرار بحجة أنه نال أغلبية كبيرة ، كما أنها حاولت وضع علامة استفهام كبيرة أمام الاعتراض السوفيتى الذى أسقط المشروع ، إلا أن المندوب السوفيتى جاء فى رده أن الاتحاد السوفيتى امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥١ ، بينما اعترض على المشروع النيوزيلندى مع أنهما يشتملان على مبادئ واحدة ، لأن الامتناع عن الأول جاء لإعطاء فرصة لحل المشكلة ، وبعد أن تأكد من أن المشروع النيوزيلندى غير مجد وقد يزيد المشكلة تعقيدا ، كان اعتراضه عليه[٧٤] .

وبذلك فشلت إسرائيل فى الحصول من مجلس الأمن على قرار يحرم مصر من اتخاذ إجراءات الرقابة وتطبيق إجراءات المتحاربين فى خليج العقبة ومضيق تيران ، وذلك على الرغم من نجاحها فى الحصول على مثل هذا القرار فيما يتعلق بالمرور فى قناة السويس عام ١٩٥١ ، ولاشك أن هذا القرار لم يرد فيه أى نص صريح يمس وضع مضيق تيران بالرغم من الاحتجاج الإسرائيلى بأنه ينهى إجراءات الحرب بعامة ، وبالتالى تطبيقه على الملاحة فى خليج العقبة ، كما أنه لا يمكن منطقيا تطبيق حكم ذلك القرار بإنهاء إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس

على حالة مضيق تيران ، إذ إن الحالتين تختلفان من حيث أن مشكلة الملاحة فى الحالة الثانية قد خلقتها ظروف الواقع المدعم بالقوة ، فكان لابد لمجلس الأمن أن ينظر فى تلك الملابسات أولا قبل أن ينظر فى الحق الذى تدعيه إسرائيل . وقد أشار إلى ذلك ضمنا المندوب المصرى فى كلمته بالمجلس حين قال «إن قوات إسرائيل تقدمت إلى خليج العقبة بعد توقيع الهدنة المصرية الإسرائيلية بأسبوعين فقط وفقا لسياستها التى ترمى إلى ألاحتلال التام للنقب ، وأنشأت أساسا عسكريا فى هذه المنطقة ، وأن مندوب إسرائيل أتى إلى مجلس الأمن اليوم ليطلب من المجلس تعاون مصر للحفاظ على هذا التقدم العسكرى الإسرائيلى فى البحر الأحمر ، وإن هذا الطلب يقع وفقا لقانون الغاب ، وليس بالتأكيد وفقا لقواعد القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة ، أو بعبارة أخرى فإن الإدعاء الإسرائيلى بالملاحة عبر مضيق تيران جاء بعد اندلاع حرب سنة ١٩٤٨ ، وبعد تمكن إسرائيل من الاستيلاء بالقوة على ساحل البحر الأحمر فى منطقة أم رشرش ، لذلك فإن البحث فى شرعية هذا الاستيلاء كان واجبا قبل البت فى أحقية إسرائيل للمرور فى هذا المضيق ، وهذا يختلف عن الوضع فى قناة السويس إذ إن البحث فيها ينصرف إلى هل لمصر حق اتخاذ إجراءات المتحاربين أم لا؟»[٧٥] .

العدوان الثلاثى ومضيق تيران

كان اتفاق الدول الثلاثة إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى سيفر يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ يتضمن قيام إسرائيل بمهاجمة شبه جزيرة سيناء ، ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار فرنسى بريطانى لكل من مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس ، على أن يسمح لفرنسا وبريطانيا بالتواجد فى بور سعيد والإسماعيلية والسويس بحجة فصل الفريقين المتحاربين ، وفعلا تم تنفيذ الاتفاق حين قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة سيناء مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، ودار قتال شديد بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية فى أبوعجيلة ، إلا أن سحب القوات المصرية من سيناء أعطى لإسرائيل فرصة السيطرة الكاملة عليها بسهولة ويسر[٧٦] .

وإزاء فشل مجلس الأمن فى ردع العدوان الثلاثى على مصر ، طالبت يوغسلافيا المجلس بإصدار توصية لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على قرار الاتحاد لأجل السلم لمناقشة الأزمة فى جلسة طارئة . وقد عارضت إنجلترا وفرنسا مشروع يوغسلافيا بحجة أن مجلس الأمن مازال مستمرا فى مناقشة المشكلة ، إلا أن المشروع اليوغسلافى حصل على الأغلبية المطلوبة . وبناء عليه انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلسة طارئة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ ، وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار فى الاجتماع الأول للجمعية العامة يدعو إلى إيقاف إطلاق النار فورا فى المنطقة ويدعو الأطراف إلى سحب قواتهم خلف خطوط الهدنة ، ويدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إدخال مواد حربية إلى المنطقة ، كما يدعو إلى اتخاذ الخطوات لإعادة فتح قناة السويس وضمان حرية الملاحة فيها . وقد تمت الموافقة على مشروع القرار الأمريكى بأغلبية ساحقة حيث صدر من الجمعية العامة برقم ٩٩٧[٧٧] . وكان دافع الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع القرار ما لمسته من أخطار تهدد السلام العالمي ، ولخشيتها من أن تتقدم المجموعة الأفرو أسيوية بمشروع قرار يزيد الوضع تعقيداً وحرجاً ، وقلقها من اندلاع حرب عالمية ثالثة .

إلا أن إسرائيل لم تمتثل للقرار رقم ٩٩٧ ، بل استمرت فى سياسة التقدم السريع فى سيناء بعد انسحاب القوات المصرية منها من أجل التصدى للغزو الأنجلو فرنسى لأراضيها . ووضح أن إسرائيل كانت تركز على ساحل خليج العقبة المصرى حيث تمكنت من احتلال جزيرتى تيران وصنافير وموقع شرم الشيخ صباح يوم الخامس من نوفمبر ١٩٥٦[٧٨] . وبعث بن جوريون برسالة تهنئة لجنوده قرأها عليهم الجنرال موشى دايان فى ناحية من أرض مطار شرم الشيخ ، حيث عقد الاحتفال بانتهاء القتال واحتلال شرم الشيخ ، جاء فيها مايلى : «لقد أتممتم أيها الجنود الشجعان أكبر عملية عسكرية فى تاريخ شعبنا وأكثرها فخاراً ، فبنجاح جيش الدفاع الإسرائيلى فى اجتياح دفاعات العدو ، استرجعتم لنا مملكة سليمان التى

سوف تعود إيلات لتصبح ميناؤها الرئيسية فى الجنوب ، وتسترد «تيران» اسمها القديم «يوتفات» ، التى كانت تعرف به منذ ١٥٠٠ عام ، وتنضم إلى وطنها الأم إمبراطورية إسرائيل الثالثة»[٧٩] .

وإذا كانت كلمة بن جوريون التى وجهها للجنود قد عبرت عن فرحة إسرائيل بنصرها العسكرى . . فإن صدمة الهزيمة السياسية التى جاءت بعدها ، لتجبر إسرائيل على النزوح عن كل الأراضى المحتلة بالعدوان ، جعلت تلك الإمبراطورية الثالثة أقصر الإمبراطوريات عمراً فى التاريخ . كما ألقى بن جوريون خطابا فى الكنيست الإسرائيلى بعد تسعة أيام من العدوان الثلاثى على مصر نشرته صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية فى ٨ نوفمبر ١٩٥٦جاء فيه : «لقد بدأت ملاحتنا البحرية فى البحر الأحمر منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة أثناء حكم سليمان وكانت إيلات المرفأ البحرى الأول للملك يهودا حتى أواسط القرن السادس أى حتى قبل أربعة عشر قرنا ، وكانت هناك جالية يهودية منتشرة على الجزيرة المسماة يوتفات فى جنوب خليج العقبة والتى حررها جيشنا أول أمس ، هذه الجزيرة كانت تدعى تيران» . وأخيراً أعلن بن جوريون «أن إسرائيل لم ترتكب عدوانا ضد مصر مادام أنها لم تعبر إلى الضفة الغربية من قناة السويس» . كما برر فكرة الضم بحجة أخرى غير الحقوق التاريخية ألا وهى أن إسرائيل أقدر على تعمير سيناء من مصر[٨٠] . وتمشيا مع هذه الادعاءات راحت إسرائيل تطلق أسماء عبرية على أهم المواقع فى سيناء فسمت خليج العقبة بخليج شلومو أو سليمان ، ومضايق تيران بمضايق يوتفات[٨١] .

وبعد أن وصلت إسرائيل إلى هدفها المرسوم باحتلال سيناء ومضيق تيران ومنطقة شرم الشيخ أعلنت أمام الجمعية العامة استعدادها لإيقاف إطلاق النار ، كما أبلغت السكرتير العام للأمم المتحدة المستر داج همر شولد يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ ، أنها على استعداد لسحب قواتها من مصر فوراً ، عقب الانتهاء من الترتيبات المرضية مع الأمم المتحدة بخصوص قوات الطوارئ ، بحيث تكفل هذه الترتيبات أمن إسرائيل إزاء خطر الهجوم عليها ، أو تهديدها فى البحر أو البر ، كما علقت انسحابها على تعرف سياسة مصر ونواياها تجاهها صلحاً كانت أم حرباً[٨٢] .

وفيما يتعلق بتطهير قناة السويس طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزى - الموجود فى ذلك الوقت بنيويورك - إبلاغ المستر همرشولد أن السبب فى تعطيل تطهير القناة لا يرجع إلى السلطات المصرية ، بل إلى تلكؤ القوات المعتدية فى الانسحاب من الأراضى المصرية بوجه عام ، وأن السلطات المصرية قدمت معاونة صادقة فى المراحل الاستطلاعية الجارية الآن قبل البدء فى تطهير القناة(٨٣) .

وقد أبلغ القائد العام للقوات المسلحة المصرية اللواء عبد الحكيم عامر الجنرال بيرنز كبير مراقبى الهدنة أن الطريقة التى تتبعها إسرائيل فى الانسحاب لا تتفق مع ما جاء بقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ الثانى والسابع من نوفمبر ١٩٥٦ ، بل تعتبر تعطيلاً لعملية الانسحاب من سيناء إلى ما وراء خطوط الهدنة ، والأسلم أن يكون الانسحاب من جنوب شبه جزيرة سيناء ، عن طريق ممر متلا إلى الشرق مباشرة حتى خطوط الهدنة(٨٤) .

وأمام هذا الموقف طلبت مصر من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعالج هذا الوضع المائع ، الذى تسبب فى تأخير عملية تطهير القناة . ورد المستر همرشولد على تحذير الحكومة المصرية بأنه تلقى من إسرائيل كتاباً بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، يفيد أنها ستنسحب على مرحلتين . . فحتى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٧ ، تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت إلى غرب العريش بينما يستمر احتلال إسرائيل لشرم الشيخ وتيران ، ثم تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة فى موعد آخر(٨٥) .

ولم يكن المستر همرشولد - فى واقع الأمر- غير منتبه للعراقيل التى تضعها إسرائيل أمام انسحابها ، بل كان يلاحق الحكومة الإسرائيلية برسائل متتالية ، يطلب فيها الانسحاب الكامل إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة . ففى شهر ديسمبر طلب من الوفد الإسرائيلى فى الأمم المتحدة إفادته عن صحة تصريحات بعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن عدم الانسحاب من غزة(٨٦) .

وقبل انتهاء شهر ديسمبر ١٩٥٦ ، كانت القوات الأنجلو فرنسية قد أتمت انسحابها من مصر ، وبقى الأمر اعتباراً من مطلع شهر يناير ١٩٥٧ غير واضح بالنسبة للانسحاب الإسرائيلي . حقيقة أن إسرائيل قد انسحبت من معظم شبه جزيرة سيناء ، بعد أن خربت ودمرت طرقها ومنشأتها وبثت الألغام فى كل مكان فيها ، إلا أنها استمرت ترفض الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ(٨٧) .

وفى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ أبلغ ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة السكرتير العام أنه حتى ٢٢ يناير ١٩٥٧ تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماما من صحراء سيناء عدا منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة ومضايق تيران ، إذ إن انسحابها من تلك المناطق موقوف على الحصول على ضمانات كافيه من مصر بعدم منع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة(٨٨) .

وفى١٩ يناير سنة ١٩٥٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ٧٤ صوتاً سجل على إسرائيل عدم إمتثالها لقرارات الجمعية العامة ، وطلبت من السكرتير العام أن يقدم تقريراً عن انسحاب إسرائيل انسحابا كاملاً فى خلال خمسة أيام(٨٩) .

وفى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ بعثت الحكومة الإسرائيلية بمفكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أوضحت فيها موقفها من الانسحاب على الوجه التالي(٩٠) .

قطاع غزة

١- تبقى القوات الإسرائيلية فى قطاع غزة .

٢- استمرار إسرائيل فى القيام بالخدمات الإدارية فى المنطقة ، ويدخل فى ذلك الصناعة والزراعة والصحة والتعليم ، وغير ذلك من المرافق العامة .

٣ - تتولى الشرطة الإسرائيلية مهام المحافظة على الأمن والنظام .

٤- لا توافق إسرائيل على دخول قوات دولية فى قطاع غزة ، لأن مثل هذه القوات لن تمكنها من الاضطلاع بالمهام البوليسية اللازمة لمنع نشاط الفدائيين ،

كما أن هذه القوات لن تمكنها من القيام بالخدمات الإدارية والاقتصادية فى هذا القطاع .

خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ

١- انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة موقوف على حصولها على ضمانات تكفل لها حرية المرور فى خليج العقبة ومضايق تيران .

٢- مرابطة قوات طوارئ الأمم المتحدة فى المنطقة ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، لمراقبة حرية الملاحة فى خليج العقبة ، ومنع الأطراف من استعمال حقوق المحاربين فيها والبقاء فى المنطقة ، حتى يمكن الوصول إلى حل نهائى للمسألة .

وفى ٢٣ يناير ١٩٥٧ أعلن بن جوريون فى الكنيست ، أن إسرائيل لن تنسحب من شرم الشيخ أو قطاع غزة ، قبل أن تحصل على الضمانات التى طلبتها . وأبدى استعداده لتوقيع مثياق عدم اعتداء مع مصر . وبصدد ذلك قدم المندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة اقتراحات بن جوريون المطولة إلى داج همر شولد ، تم توزيعها على جميع الأعضاء[٩١] . وكان كابوت لودج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة وجون فوستر دالاس وزير خارجيتها والرئيس أيزنهاور قد تزايد غضبهم ونفد صبرهم يوماً بعد يوم ، فدعوا إسرائيل إلى الانسحاب ، مستخدمين العبارة التى ذكرها كريشنا مينون لبريطانيا وفرنسا «فى الحال»[٩٢] .

وفى ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة بعد انقضاء مهلة الخمسة أيام ، التى حددتها فى قرار ١٩ يناير ، وقد أوضح فى هذا التقرير أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقبل تغييراً فى الأوضاع القانونية ، بناء على أعمال عسكرية ، وأن قوات طوارئ الأمم المتحدة غير منوط بها فرض تسويات ، وأنه لا يمكن قبول فكرة إشراف إسرائيل على قطاع غزة - حتى ولو كان ذلك بصفة غير عسكرية - وإن أى توسيع لاختصاصات قوات الطوارئ الدولية ، لا يمكن أن يتم دون موافقة الأطراف المعنية . وعن مشكلة خليج العقبة ، ذكر المستر همرشولد

أن الأعمال العسكرية لإسرائيل لا ينبغي أن يكون لها دور في حل هذه المشكلة[٩٣] .

وما أن صدر هذا التقرير ، حتى اتجهت الولايات المتحدة إلى إعداد مشروع قرار يسعى إلى إحالة مسألة المرور في خليج العقبة إلى محكمة العدل الدولية ، بأمل أن يصدر حكمها بمنع الأطراف عن ممارسة حقوق المحاربين في مياه الخليج ، أو التدخل بأية صورة في حق المرور البريء[٩٤] . وقد عرض المندوب الأمريكي كابوت لودج هذا المشروع على الدكتور محمود فوزي الذي أوضح له الأخير أن هذا المشروع يعتبر رضوخاً لضغط إسرائيل ، ورهناً تضعه الجمعية العامة في يد إسرائيل كي تنسحب ، وإنه لا يمكن لمصر أن تقبل بذلك . وإزاء رفض مصر لهذا المشروع ، قام الوفد الأمريكي برئاسة لودج بتعديل المشروع ، فأصبح ينص على التزام مصر وإسرائيل بأحكام اتفاقية الهدنة ، وأن هذا يقتضي وضع قوات طوارئ الأمم المتحدة على خط الهدنة المصري - الإسرائيلي ، وتنفيذ الإجراءات الأخرى التي يراها السكرتير العام لازمة للوصول إلى المواقف التي تؤدي إلى حفظ السلام في كل من شرم الشيخ وقطاع غزة[٩٥] .

على أنه في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة قد أعدت مشروع قرار آخر ، يدين إسرائيل لعدم تنفيذها الانسحاب الكامل . وعرض للتصويت أولاً قرار إدانة إسرائيل في جلسة الجمعية العامة في ٢ فبراير ١٩٥٧ ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٧٤ صوتا ضد صوتين (فرنسا-وإسرائيل) ، وامتناع دولتين(كوبا وكوستاريكا) . وقد نعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إسرائيل في هذا القرار عدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة المتكررة ، وطالبتها للمرة السادسة بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة . إلا أن إسرائيل واصلت تحديها للأمم المتحدة ، وأعلنت أنها مازالت مصرة على موقفها[٩٦] .

وعندما عرض مشروع القرار الأمريكي الثاني ، وهو إحالة المرور في خليج العقبة لمحكمة العدل الدولية ، وافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت ٢٢ عن التصويت ،

وكانت مصر من الدول التى امتنعت عن التصويت وأيدتها فى موقفها الدول الاشتراكية وكافة الدول العربية ، كما امتنعت أيضاً إسرائيل باعتبار أن هذه ضمانة غير كافية بالنسبة لها . ولم يكن أمام مصر سوى الامتناع عن التصويت تأكيدا لموقفها ، وعدم قبولها لهذا الوضع الجديد . وأبدى الدكتور محمود فوزى استعداد الحكومة المصرية للالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الهدنة ، مع ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل والفوري ، على أن تتمركز قوات الطوارئ على «جانبي» خط الهدنة ، وأن تعمل هذه القوات فى الإطار القانونى لمهمتها كما حددته الجمعية العمومية . أما أبا أيبان فقد صمم على أن اتفاقيات الهدنة لم يعد لها وجود ، وأنه من الضرورى أن تعلن مصر تخليها عن حالة الحرب[٩٧] .

استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق وضعاً خاصاً لإسرائيل ، لأنه على ضوء مشروع القرار الأمريكى المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ فبراير ١٩٥٧ الخاص بالمرور فى خليج العقبة ، ستتواجد قوات الطوارئ الدولية فى قطاع غزة وشرم الشيخ ، كما أن هناك مطالبة من جانب الجمعية العمومية بعدم استخدام حقوق المحاربين فى تلك المنطقة . غير أنه على أثر مراوغة إسرائيل فى الانسحاب وجه الرئيس أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون ، يبلغه فيها أن تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة يضع الأسس لأوضاع سلمية فى شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن الخطوة الأولى تتمثل فى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى إلى ما وراء خطوط الهدنة ، ثم أضاف الرئيس أيزنهاور فى لهجة تحذير «إنه يرجو أن تستمر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، والتى ساهمت فى تنمية إسرائيل»[٩٨] . وكانت لهجة التحذير تفيد أنه ما لم تغير إسرائيل من موقفها ، فقد تتوقف الولايات المتحدة عن تقديم المعونة لها .

وفى ٨ فبراير ١٩٥٧ ، رد بن جوريون على الرئيس أيزنهاور ، مؤكداً موقف إسرائيل وحاجتها إلى الضمانات والسلام ، بما أوقع الحكومة الأمريكية فى حرج

شديد ، بعد أن بدأ الضغط الصهيونى يصل إلى ذروته ، ومعنى هذا أن الكونجرس لن يوافق على سياسة الرئيس أيزنهاور الجديدة فى الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن المخطط الأمريكى لملء الفراغ والهيمنة على هذه المنطقة ، وإيجاد زعامات منافسة للرئيس جمال عبد الناصر ، مثل الملك سعود ، سوف تتعرض للفشل الذريع[٩٩] .

ومن أجل ذلك اجتمع دالاس بأبا إيبان يوم ١١ فبراير ، وسلمه مفكرة حول موقف الولايات المتحدة من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، أشار فيها إلى أن غزة مصدر للتسلل العسكرى ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن خليج العقبة مياه دولية ، وأنه ليس من حق أية دولة أن تمنع الملاحة الحرة البريئة فيها ، وأنه ما لم تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً مخالفاً ، فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم حق المرور البريء بالاشتراك مع آخرين ، لضمان الاعتراف العام بهذا الحق[١٠٠] .

وتوقعت الولايات المتحدة بعد ذلك أن تعلن إسرائيل انسحابها ، وتغير من الموقف المتشدد الذى أبلغت به همرشولد يوم ٤ فبراير ، ثم أبلغه همرشولد إلى الجمعية العامة فى تقريره بتاريخ ١١ فبراير . ولكن الحملة الصهيونية ضد الرئيس أيزنهاور اتخذت أبعاداً جديدة ، فقد هاجم السناتور وليم نولاند زعيم الأغلبية فى الكونجرس موقف الرئيس أيزنهاور ، وأعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل[١٠١] . كما بعث ليندون جونسون - زعيم الديمقراطيين فى الكونجرس - برسالة إلى فوستر دالاس هاجم فيها موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، وطالب بعدم توقيع عقوبات عليها . وحاول دالاس أن يخفف من حدة الهجوم على سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، فاقترح على الرئيس أيزنهاور دعوة ثمانية من كبار الشخصيات اليهودية الأمريكية للتباحث معهم ، وإقناعهم بأنه لا يعمل على الإضرار بإسرائيل[١٠٢] . ثم حاول دالاس مرة ثانية أن يحصل من زعماء الكونجرس على بيان بالموافقة على سياسته ، ولكن السناتور ويليام فولبرايت رفض ذلك الأمر ، وأعلن أنه لا يوافق على إصدار ذلك البيان ما لم تحصل إسرائيل على حقوقها بعد أن تنسحب . وكانت أنباء هذا الضغط تصل تباعاً إلى نيويورك ،

وأصبح الموقف الأمريكى محلاً لأكثر من تساؤل ، ما الذى تريده إسرائيل بعد المفكرة الأمريكية فى ١١ فبراير التى أعلنها أيزنهاور فى ١٧ فبراير ، والتى من أجلها سافر أبا إيبان إلى تل أبيب ،للتشاور مع حكومته قبل العودة إلى نيويورك(١٠٣) .

وفى يوم ٢٠ فبراير وجه أيزنهاور – بإيحاء من دالاس – خطاباً إلى بن جوريون جاء فيه : «إننى أعلق أهمية قصوى على قرار الأمم المتحدة الخاص بانتهاء الأعمال العدائية فى مصر ، وقد أسعدنى خطابك فى ٧ فبراير الذى قلت إنكم ستنسحبون إلى خط الهدنة ، طبقاً لقرار الأمم المتحدة فى ٢ فبراير ، والآن – وقد مرت ثلاثة أشهر – وذهب البريطانيون والفرنسيون فإن إسرائيل لم تذهب بعد ، وهذا التأخير فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة قد أدى إلى استمرار التوتر فى الشرق الأدنى ، وأثر على جهود الوصول إلى تسوية مع حلول دائمة للسلام»(١٠٤) . وأوضح أيزنهاور فى خطابه أن الخطوة الجوهرية الأولى ، هى أن تنسحب إسرائيل خلف خط الحدود ، وأن يتم ذلك بلا تأخير ، ثم أردف قائلاً : «لقد حاولت الأمم المتحدة القيام بعمل بناء ، ونأمل أن تفعلوا نفس الشيء . لقد بذلنا كثيراً لتسوية الأمور بعدل ، وآمل أن تسهموا أنتم أيضاً فى ذلك»(١٠٥) .

وفى ٢١ فبراير ، أرسل الرئيس عبد الناصر برقية عاجلة للدكتور محمود فوزى يخطره فيها أنه لا يمكن أن تتعهد الحكومة المصرية بمناقشة موضوع قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلى الكامل ، وإلا اعتبر هذا رضوخاً لاشتراطات إسرائيل ، كما لا يمكن التباحث فى أى موضوع فرعي ، ما لم تنفذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة بالكامل ، ولن تقبل مصر الآن أو فى المستقبل أى إدارة غير مصرية لقطاع غزة . وطلب الرئيس عبد الناصر أن يبذل الدكتور فوزى جهوده من أجل ألا يتضمن تقرير السكرتير العام أى شئ عن هذا الموضوع ، كما لا يمكن التعرض لمسألة القناة قبل انسحاب إسرائيل(١٠٦) .

وعلى الفور رد الدكتور محمود فوزى على برقية الرئيس ببرقية عاجلة ، يخطره فيها بأنه لو نجحت اتصالات واشنطن وتل أبيب فى انسحاب إسرائيل فمعظم

المسائل المتبقية ستكون صعبة ودقيقةً ، فقد يزداد الضغط على مصر فى مسألة المرور فى خليج العقبة وقناة السويس ، فضلا عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى لقطاع غزة ، وأن الاتجاهات الحالية تشير إلى الاحتمالات التالية[١٠٧] :

١- محاولة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لتوسيع أعمال قوة الطوارئ الدولية ، وبالذات فيما يتعلق بخليج العقبة وقطاع غزة .

٢- محاولة فصل قطاع غزة عن الإدارة المصرية .

٣-اختبار مرور سفن تابعة لدول كثيرة بخليج العقبة ، بقصد إضفاء الصفة الدولية على مياه الخليج .

٤-محاولة مرور سفن وبضائع لإسرائيل فى قناة السويس .

وجاء فى برقية محمود فوزى إلى الرئيس عبد الناصر أنه «لا بد من متابعة العمل على هزيمة هذه المحاولات ، وفرصتنا متفاوتة تبعاً لتنوع المسائل ، فمركزنا قوى فيما يتعلق بأعمال قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وأقل من هذا فى مسألة قطاع غزة وفى البندين الثالث والرابع . ومن الخطوات التى تقتضيها سير هذه المعارك أن تعمل مصر على التحفظ اللازم فى الوقت المناسب للإبقاء على حقها فى اعتبار خليج العقبة مياهاً إقليمية ، وأن تفكر فى جعل استشارة محكمة العدل الدولية خطاً ثانياً للدفاع فتوعز - إن لزم الأمر - إلى إحدى الدول الصديقة بتوجيه الأمم المتحدة بمنع مرور سفن وبضائع لإسرائيل بخليج العقبة ، وربما بقناة السويس»[١٠٨] .

وفى ٢٢ فبراير ، أرسل الدكتور فوزى برقية ثانية إلى الرئيس عبد الناصر يخطره فيها أن همرشولد أخبره اليوم أنه سيحاول - فى بيانه بالجمعية العامة - إفساد ما يدبره بعض المنحازين إلى إسرائيل بشأن قطاع غزة . كما أن كابوت لودج أخبره أنه لا ينتظر أن يأتى أبا إيبان بجديد يغير من الوضع الأساسى للموقف ، وأنه من الخير ألا تتقدم الولايات المتحدة بخطوتها الأولى ، فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل قبل عودة إيبان[١٠٩] .

وعندما استأنفت الجمعية العامة بحث الموقف فى يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، أوضح همرشولد أنه لا ينوى اتخاذ أية إجراءات بالنسبة لقطاع غزة ، تخالف إطار السيطرة المصرية على القطاع طبقاً لاتفاقية الهدنة ، وبذلك يكون قد استبعد فكرة الإدارة الدولية ، وأكد خضوع القطاع للإدارة المصرية[١١٠] .

كان الموقف على ضوء المعلومات التى وردت من نيويورك ، والضغط الذى لمسه الوفد المصرى من اللوبى الصهيونى على أعضاء الوفد الأمريكي ، يتطلب سرعة دفع الأمور وتحريكها ، مع التشدد فى المطالبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل[١١١] . وبالفعل تم تقديم مشروع فى ٢٢ فبراير ، بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إزاء عدم تنفيذها الانسحاب . ولكن ليستر بيرسون وزير خارجية كندا عارض ذلك بكل قوة ، ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل ، وهاجم العرب واتهمهم بالعدوان وقدم مشروع قرار مضاداً ، يضمن لإسرائيل مطالبها ، وبهذا كشف عن وجهه الحقيقي . كما ظهر من الجو العام أن قرار توقيع العقوبات لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة ، كما أنه لن يحصل على الأغلبية اللازمة ، ولذلك لم يعد هناك ما يدعو إلى الإصرار على التصويت عليه[١١٢] .

وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٧ ، أخطر الدكتور محمود فوزى الرئيس جمال عبد الناصر «بأن بيان همرشولد فى الجمعية العامة مساء ٢٣ فبراير دعم مركز مصر وأحرج خصومها ، وإن لم يثنيهم ذلك عن تآمرهم وعلى رأسهم إسرائيل وفرنسا وكندا»[١١٣] .

وعلى أثر عودة أبا إيبان من تل أبيب إلى واشنطن ، وضع أمام دالاس خمسة أسئلة يطلب الإجابة عنها ، وكانت على النحو التالي[١١٤] :

السؤال الأول :هل سترسل الولايات المتحدة سفينة إلى خليج العقبة؟ ، وهل ستتخذ إجراء إذا ما أوقفت؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الثانى : هل تؤيد الفكرة بأن تبقى قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لمدة طويلة؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الثالث : هل ستأتى سفينة تحمل علم الأمم المتحدة إلى خليج العقبة؟ . ورد دالاس إن هذا يتوقف على رأى همر شولد .

السؤال الرابع : هل ستفتح لنا طريقاً لنقل النفط من إيران عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة ؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الخامس : هل سيصبح قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة؟ . ورد دالاس سنبذل أقصى جهدنا لكى نقنع الأمم المتحدة وهمرشولد بهذا الإجراء .

ثم سافر أبا إيبان عقب ذلك إلى نيويورك ليستفسر من همرشولد عن السؤالين الثالث والخامس . واستهجن همرشولد هذا الأسلوب ، رافضاً اقتراح إرسال سفينة تحمل علم الأمم المتحدة ، أو التسليم بأن يكون قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة . وحين عاد أبا إيبان إلى واشنطن نقل إلى دالاس رد همرشولد محرفاً ، كما أنه فى خلال حديثه مع همرشولد نقل إليه إجابات دالاس محرفة أيضا ، إذ إنه عندما تم الاتصال بين الرجلين ، تبين لكل منهما أن أبا إيبان حاول الوقيعة بينهما![115] .

وفى المناقشة التى دارت فى الكنيست يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٧ فيما يتعلق بتبادل الخطابات بين الرئيس الأمريكى وحكومة إسرائيل قال ديفيد بن جوريون : «بأن وضع قوة الطوارئ الدولية على شواطئ المضايق لم يكن ، وليس هو هدفنا إنه مجرد وسيلة لضمان حرية الملاحة ، وإن ما نقاتل من أجله ليس احتلال قطاع غير آهل بالسكان ، ولكنه منفذ حر يؤدى إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وإذا حصلنا على اعتراف الأمم المتحدة والدول الكبرى بحقنا فى استخدام القوة للدفاع عن ملاحتنا فى المضايق والبحر الأحمر لو هوجمت بالقوة ، فسيكون ذلك أفضل ضمان لحرية الملاحة لفترة طويلة نوعا ما على الأقل»[116] .

المرحلة الأخيرة للانسحاب

كانت هذه المرحلة امتحانا عسيراً للأمم المتحدة وهيبتها ، ولقد أوضح

الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر ، هذه الحقيقة المرة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ ، حينما ذكر أن إسرائيل قد أذلت الأمم المتحدة ، وجعلت منها أكبر أضحوكة فى زماننا[١١٧] .

موقف إسرائيل

سلكت إسرائيل كعادتها طريق التلكؤ والتحدى والتسويف معولة على دعاية الصهيونية العالمية ، تساندها فى ذلك فرنسا داخل وخارج الأمم المتحدة ، والتى شجعتها على المضى فى غيها فأعلنت إسرائيل الآتي :[١١٨]

١- أنها لا تقبل عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة ، سواء كانت مدنية أو عسكرية .

٢- إن اتفاقية الهدنة- وقد نقضتها مصر فى مناسبات عديدة- لم يعد لها محل ، وبالتالى لا يمكن الاستناد إليها لعودة قطاع غزة إلى مصر .

٣- وجوب الحصول على ضمانات كافية ، تكفل لها حرية المرور فى خليج العقبة ، وأن تبقى قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة ،لتمنع استعمال حقوق المحاربين حتى يمكن الوصول إلى تسوية نهائية للمسألة . .

وأخيرا جاء القرار الذى قال عنه الرئيس أيزنهاور إنه لم يمكن بالقرار السهل !! .

ففى أول مارس سنة ١٩٥٧ ، أعلنت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل فى الجمعية العامة ، أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، بشرط ضمان حرية الملاحة لإسرائيل ولكافة الدول فى مياه خليج العقبة . وذكرت أنه من المفهوم أن قوات طوارئ الأمم المتحدة ستمنع استخدام حقوق المحاربين وشددت على «أن التدخل فى حرية ملاحة السفن الإسرائيلية سيعتبر بمثابة هجوم يخولها حقها فى الدفاع عن نفسها ، طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»[١١٩] . وقد ربطت إسرائيل قرار انسحابها بما أسمته الولايات المتحدة آمالا وأماني ، وليست شروطا ، وهى تتلخص فيما يلي : [١٢٠]

أ- بالنسبة لخليج العقبة

١- إن مياه خليج العقبة مياه دولية ، وإن ما يهم إسرائيل هو ضمان حرية الملاحة فيها بعد انسحابها .

٢-إن إسرائيل مصممة باسم السفن المسجلة فى إسرائيل على ممارسة حق المرور البريء فى خليج العقبة ، وسوف تحمى السفن التى تحمل أعلامها ، وإن أى تدخل مسلح ضد السفن الإسرائيلية- وهى تمارس حق المرور البريء فى خليج العقبة- سوف تعتبره إسرائيل بمثابة اعتداء عليها ، يخول لها حق استعمال القوة دفاعا عن نفسها ، طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ب- بالنسبة لقطاع غزة

بنت إسرائيل انسحابها على الافتراضات الآتية :

١- إن قوات طوارئ الأمم المتحدة هى وحدها ، التى سوف تحل محل الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية .

٢- إن الأمم المتحدة سوف تكون الجهة ، التى يكون من وظيفتها القيام بالمهام ، التى حددها السكرتير العام فى تقريره الشفهى يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧ .

٣- إن مسئوليات الأمم المتحدة فى إدارة قطاع غزة سوف تبقى أثناء فترة الانتقال ، وحتى الوصول إلى تسوية سلمية ، أو إلى اتفاق نهائى بشأن القطاع .

وفى ٤ مارس ١٩٥٧ أعلنت جولدا مائير فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنه قد تم الاتفاق بين قائد قوات طوارئ الأمم المتحدة ، وبين القائد الإسرائيلى على الترتيبات الفنية للانسحاب[١٢١] . وعلى أثر ذلك دخلت قوات الطوارئ الدولية منطقة شرم الشيخ فى ٨ مارس سنة ١٩٥٧ ، وبقى فيها بعض الفنيين الإسرائيليين ، لشحن بعض المعدات ، التى تم سحبها نهائيا مساء ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ .

وبعد تسلم الإدارة المصرية لقطاع غزة ، قامت إسرائيل بدعاية واسعة النطاق استهدفت بها تصوير التطورات الأخيرة بأنها خطيرة للغاية ، وطارت جولدا مائير وزيرة

خارجية إسرائيل إلى وشنطن للاجتماع بجون فوستر دالاس ، فى الوقت الذى أعلن فيه بن جوريون فى الكنيست الإسرائيلى أن إسرائيل سوف تحتفظ لنفسها بحرية التصرف ، وأن ما حدث مرة يمكن أن يحدث مرة أخرى .

لقد انتهت حرب ١٩٥٦ وقد حققت مصر كل طلباتها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحدا وهو منع إسرائيل من المرور فى خليج العقبة[١٢٢] . حيث خرجت إسرائيل من حملة سيناء سنة ١٩٥٦ بمغنم واحد هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية ، وبذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وازداد عدد سكانه ، وأصبح بمثابة المسمار المثبت للخريطة الإسرائيلية على البحر الأحمر . وهدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة من جانب مصر لإغلاق الخليج مرة ثانية ستواجهه إسرائيل بالحرب فورا[١٢٣] . وظلت إسرائيل مستميتة فى إبقاء خليج العقبة مفتوحا أمام سفنها وبضائعها ، لأن المجال الحيوى أمام الصناعة الإسرائيلية هو فى شرق إفريقيا والقارة الآسيوية ، كما أن هذه المناطق هى مصادر رئيسية تستقى منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات بالإضافة إلى تسويق سلعها الصناعية[١٢٤] .

وعلى ضوء ما عرضناه فى هذه الدراسة يمكننا أن نقرر أن التكييف السليم للمركز القانونى والتاريخى لخليج العقبة ومضيق تيران هو أنه يعد خليجاً تاريخياً يخضع للسيادة المشتركة لكل من مصر والأردن والسعودية ، بمعنى أنه يعد مياها مغلقة لا يرد على السيادة المشتركة عليها قيد حق المرور البريء ، أما وجود إسرائيل الفعلى على جزء من ساحله فهو وجود عسكرى بحت لا تعترف به الدول الثلاث ، فضلا عن كونه يعد خرقاً لأحكام اتفاقية الهدنة التى قررتها الأمم المتحدة ، وهذا الخرق أمر أثبته وسيط الأمم المتحدة نفسه فى برقية رفعها إلى رئيس مجلس الأمن . ومن ثم فلا يمكن بل لا يجوز – من الوجهتين التاريخية والقانونية – اعتبار خليج العقبة ومضيق تيران حدوداً أو تخوما مشتركة مع إسرائيل ، طيلة السنوات التى ظلا فيها تحت السيطرة العربية حتى حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

الهوامش

(١) عبد الله التل ، مذكراته - كارثة فلسطين ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٤٨٠ -٤٨٢ ، انظر كذلك حسن البدري ، الحرب فى أرض السلام ، ص ص ٤٦٥-٤٦٦ ، نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ص ٥٥٥-٥٥٦ .

(٢) مقابلة مع محمود رياض بمنزلة بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٣) أوراق محمود رياض الخاصة ، غير منشورة ، محاضر اجتماعات لجنة الهدنة خلال شهر مارس ١٩٤٩ .

(٤) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثانى ص ٢٤ .

(٥) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثاني ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٨) أوراق محمود رياض الشخصية ، غير منشورة ، مذكرة كتبها محمود رياض عن أعمال اللجنة العسكرية القانونية بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٠ .

(٩) أوراق محمود رياض الشخصية ، غير منشورة .

(١٠) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٦ ، انظر كذلك محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٤٣٣ .

(١١) محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، ص٤٣٣ .

(١٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ لوكيل وزارة الخارجية ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الحكومة البريطانية برقم ٥٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٠ .

(١٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٤٢ بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وقد أعد هذه المذكرة الدكتور وحيد رأفت .

(١٤) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٧ .

(١٥) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص . ٩٨ .

(١٦) وثائق دار المحفوظات العسكرية وثائق وزارة الحربية والبحرية ، غير منشورة . مذكرة خاصة بالمؤتمر المنعقد يوم ١٩٥١/٣/٢٦ بوزارة الحربية والبحرية تحت رئاسة وزير الحربية والبحرية ، ص ١ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ١ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ص ١ - ٢ .

(١٩) وثائق المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة مقدمة من وزير الحربية والبحرية إلى مجلس الوزراء خاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة بتاريخ ٦ مارس ١٩٥١ .

(٢٠) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية - غير منشورة ، مذكرة خاصة بالمؤتمر المنعقد بوزارة الحربية والبحرية يوم ١٩٥١/٣/٢٦ بخصوص احتياجات القوات المصرية بخليج العقبة وواجباتها .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) المصدر السابق .

(*) نقطة الجمارك تتكون من الأتى : (١) ثلاث موظفين مدنيين
(٢) زورق يتبع لرجال الجمارك . (٣) تسعة حراس جمارك يشملون طاقم الزورق المذكور بالبند السابق .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) المصدر السابق .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين بالإسكندرية يوم ١٩٥١/٤/٢١ لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليج العقبة والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها ، غير منشورة - سرى جداً ، ص١ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص١-٢

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٣ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ص ٣-٤ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣٢) المصدر السابق ، ص ص ٤-٥ .

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣٤) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا إلى وزير الحربية والبحرية برقم ٦٤-٩/٨(٤٣١١) بتاريخ ٥ مايو ١٩٥١ ، غير منشور ، سرى جداً .

(٣٥) المصدر السابق .

(٣٦) المصدر السابق .

(٣٧) المصدر السابق .

(٣٨) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين بالإسكندرية يوم ١٩٥١/٤/٢١ لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليج العقبة والإجراءات الواجب أتباعها ، غير منشورة ، سرى جداً ، ص ص ٤-٥ .

(٣٩) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب مدير العمليات الحربية بالنيابة إلى رئيس الإمدادات والتموين برقم ١٠٨٣/١٧/٦/٢/٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٣ ، غير منشور ، سرى جداً .

(٤٠) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين يوم ١٩٥١/٤/٢١ ، غير منشورة ، سرى جداً ، ص ص ٦-٧ .
(٤١) المصدر السابق ، ص ص ٧-٨ .
(٤٢) وثائق المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب مرسل من مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية إلى مدير عام السلاح الجوى الملكى بتاريخ ١٩٥١/٦/٤ ، سرى جداً وعاجل جداً ، غير منشور .
(٤٣) المصدر السابق .
(٤٤) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، سرى جداً ، إجراءات المؤتمر المنعقد بالقيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥١ ، غير منشور ، ص١ .
(٤٥) المصدر السابق ، ص ص ١-٢ .
(٤٦) المصدر السابق ، ص ٢ .
(٤٧) المصدر السابق ، ص ص٢-٣ .
(٤٨) المصدر السابق ، ص ٣ .
(٤٩) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب من قائد اللواء الجوى إلى حضرة مدير العمليات الحربية ، سرى جدا برقم ٥١/٢/١٦ بتاريخ ١٩٥١/٦/٣٠ ، غير منشور .
(٥٠) المصدر السابق .
(٥١) المصدر السابق .
(٥٢) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق رئاسة السلاح الجوى الملكي ، خطاب مرسل من مدير عام السلاح الجوى الملكى إلى مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية مرفقاً به تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد ، برقم ١٨٩٧/٥١/١/٩ بتاريخ ١٩٥١/٧/١٢ .
(٥٣) تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد مرفق به صورة مائلة لرأس أم سيد والمنطقة المجاورة .
(٥٤) المصدر السابق .
(٥٥) المصدر السابق .
(٥٦) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، تقرير قائد الجناح نبيه حشاد ، رقم ١٨٩٧/٥١/١/٩ بتاريخ ١٩٥١/٧/١٢ .
(٥٧) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ص ١٧-١٨ .
(٥٨) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة ، مذكرة الأميرالاى حسن صلاح الدين جوهر ، مدير إدارة شئون فلسطين بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٧ ، سرى جدا .
(٥٩) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثاني ، ص ٢٥ ، انظر كذلك حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٨ .
(٦٠) أوراق محمود رياض- غير منشورة- وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة السفير البريطانى بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١ .

(٦١) أوراق محمود رياض- غير منشورة- وثائق الخارجية المصرية ، خطاب وزير الخارجية المصرى إلى السفير البريطانى بالقاهرة بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١ ، انظر كذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٩ .

(٦٢) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثاني ، ص ٢٥ .

(٦٣) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٩ .

(٦٤) المرجع السابق ، نفس المكان ، انظر كذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٨ .

(٦٥) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٩ .

(٦٦) وثائق الأمم المتحدة ، شكوى إسرائيل إلى مجلس الأمن ضد مصر بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨ ، انظر كذلك كلمة المندوب الإسرائيلى فى مجلس الأمن يوم ١٩٥٤/٢/٥ .

(٦٧) المصدر السابق .

(٦٨) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة السفير عمر لطفى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة يوم ١٩٥٤/٢/٥ .

(٦٩) المصدر السابق .

(٧٠) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ١٠٣ .

(٧١) مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة ، مشروع القرار النيوزيلندى بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣ .

(٧٢) المصدر السابق .

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية- غير منشورة- برقية نيويورك المرسلة من السفير عمر لطفى إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥١ .

(٧٤) وثائق الأمم المتحدة ، مشروع القرار النيوزيلندى والتصويت عليه .

(٧٥) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة- برقية مكتب نيويورك المرسلة من السفير عمر لطفى إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥١ .

(٧٦) Robertson, Terence, Crisis, London1964 , pp. 170-1770

(٧٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة -مشروع القرار الأمريكى المقدم للجمعية العامة فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٧٨) وثائق المحفوظات العسكرية ، الملف رقم ٢١٥١٦/٦ ، الملف الخاص بتقارير القوات المحاربة خلال حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، انظر كذلك وزارة الدفاع -هيئة البحوث العسكرية - حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف ١٩٥٦ ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، ص٥٤ .

(٧٩) Love, kenest, Suez The Twice Fought War, London 1969 , p.589

(٨٠) عبد الوهاب الكيالي ، المطامع الصهيونية التوسعية ، ص ص ١٠٤- ١٠٦ ، انظر كذلك عادل محمود رياض ، الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة ، ص ١٢٧ .

(٨١) عادل محمود رياض ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٨٢) Finer, Herman, Dulles Over Suez,London1964 , pp.122-123

(٨٣) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى الموجود فى نيويورك بتاريخ ١٦/ ١٩٥٦/١٢ برقم ١٧/٢٣ .
(٨٤) المصدر السابق .
(٨٥) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى الموجود فى نيويورك بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٨ . تحتوى هذه الرسالة على معلومات صادرة من الجنرال بيرنز ، أراد الرئيس جمال عبد الناصر إبلاغ الدكتور محمود فوزى بها .
(٨٦) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة ، برقية نيويورك الرمزية رقم ٤٢/٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢ .
(٨٧) حسن البدري ، فطين أحمد فريد ، حرب التواطؤ الثلاثي ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٦٠٢ .
(٨٨) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢١ .
(٨٩) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلي على مصر ، الجزء الثاني ، ص٢١ .
(٩٠) المصدر السابق ، ص ص ٢١-٢٢ .
(٩١) بن جوريون ، ديفيد ، إسرائيل تاريخ شخصي ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المخابرات ، وزارة الحربية ، ص ص ١٥٧-١٥٨ .
(٩٢) محمود فوزي ، بعض مذكراته وأوراقه الخاصة بالمعهد الدبلوماسى المصري-مذكراته عن حرب ١٩٥٦ ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، كلمة الدكتور محمود فوزى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٥٦/١١/١٧ .
(٩٣) Mahmould Fawzi, The Suez War 1956, London 1987, pp. 145-147
(٩٤) وثائق الخارجية المصرية ، تقرير السكرتير العام إلى الجمعية العامة يوم ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، انظر كذلك خطاب الدكتور محمود فوزى أمام الجمعية العامة يوم ١٩٥٧/٢/٢٨ .
(٩٥) صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، القاهرة ١٢٩٧٠ ، ص ٣١٧ .
(٩٦) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كابوت لودج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة يوم ١٩٥٧/١/٢٨ .
(٩٧) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢٢ .
(٩٨) صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٨ ، انظر كذلك ، وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلات الدكتور محمود فوزى مع المستر داج همر شولد والمستر كابوت لودج يوم ١٩٥٧/٢/٦ .
(٩٩) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كيرن يوم ١٩٥٧/٢/٦ .
(١٠٠) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كورديبه – أحد مساعدي همرشولد- مساء يوم ١٠ فبراير ١٩٥٧ ، برقية نيويورك

الرمزية رقم ٨٨٠/٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١ ، انظر كذلك ، صلاح بسيونى ، مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٩ .

(١٠١) حسن البدرى ، فطين أحمد فريد ، حرب التواطؤ الثلاثي ، ص ٦٠٧ .

(١٠٢) المرجع السابق ، ص ص٦٠٧-٦٠٨ .

(١٠٣) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية نيويورك الرمزية رقم ٨٨٠/٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١ .

(١٠٤) . Finer, Herman - Dulles Over Suez, PP.221-223

(١٠٥).Ibid ., PP. 223-224

(١٠٦) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، برقية الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ .

(١٠٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٩٥٧/٢/٢١ .

(١٠٨)- Eisenhower, Dwight, Waging Peace, PP.175-177, see also, Mahmoud Fawzi, The Suez War 1956, PP.147-148.

(١٠٩) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس – غير منشورة ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٩٥٧/٢/٢٢ .

(١١٠) المصدر السابق .

(١١١) المصدر السابق .

(١١٢) المصدر السابق .

(١١٣) وثائق الخارجية المصرية ، وثائق أزمة السويس ، غير منشورة – رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤ .

(١١٤) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة – برقية نيويورك الرمزية رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤ .

(١١٥) المصدر السابق .

(١١٦) بن جوريون ، ديفيد – إسرائيل تاريخ شخصي ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، ص ١٦٨ .

(١١٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، خطاب الدكتور محمود فوزى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ .

(١١٨) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث – غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ، الجزء الثاني ، ص ص ٢٣-٢٤ .

(١١٩) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، انظر كذلك بن جوريون ، ديفيد ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(١٢٠) المصدر السابق ، ص ص ٢٤-٢٥ ، انظر كذلك صلاح بسيونى ، مصر وأزمة السويس ، ص ص ٣٢٠-٣٢١ .

(١٢١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك المفتوحة ، كلمة جولدا مائير أمام الجمعية العامة يوم ٤ مارس ١٩٥٧ .

(١٢٢) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٦٠٦ .

(١٢٣) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، ص ٤٣٥ . وظل الخليج مفتوحا أمام السفن الإسرائيلية من ٦ نوفمبر ١٩٥٦ حتى أغلق في ٢٣ مايو ١٩٦٧ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية . وتمكنت إسرائيل من إعادة فتحه مرة ثانية أمام سفنها وبضائعها فى ٩ يونيو ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ .

(١٢٤) المصدر السابق ، نفس المكان .

البعثة المصرية الاقتصادية للسودان
فى عام ١٩٣٥

د . حمدنا الله مصطفى حسن
أستاذ التاريخ الحديث ـ كلية
الآداب – جامعة عين شمس

البعثة المصرية الاقتصادية للسودان فى عام ١٩٣٥

تمهيـــد :

لم تكن زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للسودان فى عام ١٩٣٥ وليدة الصدفة ، ولكنها كانت نتيجةً لمقدمات كثيرة سبقتها ، ويهمنا فى هذا المقام أن نحاول رصد وتتبع وتحليل الظروف الاقتصادية خلال السنوات العشر التى سبقت وصول هذه البعثة إلى السودان ، ففى خلال تلك السنوات شهدت العلاقات التجارية بين مصر والسودان ركودا بيناً حال دون مزيد من النمو الاقتصادى بين البلدين ، وقد تنوعت هذه الظروف وتشعبت ، فمنها ما كان متعلقا بالسودان ومنها ما كان متعلقا بمصر والظروف العالمية .

ومن بين تلك الظروف الداخلية فى السودان ما حل بميناء سواكن الذى كان يعج بالتجارة السودانية خلال القرن التاسع عشر ، خصوصا إبان الوجود المصرى بالسودان ، ونعنى بتلك الظروف : إنشاء ميناء بورسودان ، وتشير أصابع الاتهام إلى اللورد كرومر بأنه هو الذى أوحى إلى إنشاء الميناء الجديد ، وذلك لأن ميناء سواكن كان يتمتع بأهمية بالغة إبان الثورة المهدية ، بالإضافة إلى ولاء سكانه للمصريين واتصالهم بحركة الخلافة الإسلامية ، ومن جهة أخرى فقد قيل بأن ميناء سواكن لم يكن يصلح لرسو البواخر الكبيرة ، وإن موقع بورسودان أصلح طبيعةً للميناء من سواكن .

ولا شك أن سواكن كانت مركزا تجاريا عظيما بين السودان وإفريقيا من جهة وبين الحجاز واليمن وسائر بلاد العرب وفارس والهند من جهة أخرى ، ومن ثم فإن مثل هذا التغيير قد أضر بسكان سواكن ، والتجار منهم على وجه الخصوص ، فمن المعروف أن التجارة تحتاج دوما إلى الاستقرار والأمان الذى يولد الانتعاش والرفاهية .

أما الكارثة الثانية التى حلت بالسودان فى تلك الفترة فهى خروج الجيش المصرى منه عقب مقتل السير لى ستاك . فقد كان هناك معسكر كبير لذلك

الجيش ، وكان الأهالى فى سواكن يعيشون فى بحبوحة من العيش نتيجة إنفاق الضباط والجنود المصريين وما صحب ذلك من تداول النقود بين هؤلاء الأهالى ، ولكن فى أعقاب خروج الجيش المصرى أُوصدت محلاتها التجارية وهدّمت أكثر بيوتها ، وأغلق البعض الآخر وحل الفقر بأغنيائها نتيجة الاضمحلال التجارى للبلدة[١] .

ولقد أشارت صحيفة حضارة السودان إلى هذه الحالة الاقتصادية السيئة واتهمت التجار السودانيين بالجمود ، ودعت إلى ضرورة إدارة التجارة بالأساليب العلمية وعن طريق المعلومات الوافية التى تقدمها الغرف التجارية والمصالح الحكومية (كمصلحة التجارة والاقتصاديات) ، كما حذرت الصحيفة من الجهل والأمية ودورهما فى هذا الركود ودعت إلى التوسع فى فتح مجالات واسعة للتعليم التجارى فى سبيل النهوض بالتجارة السودانية[٢] .

كذلك تجدر الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ، والتى لم يكن السودان بمنأى عنها حيث عصفت بأوجه الحياة فيه . وقد واكب هذه الأزمة انخفاض فى الأسعار وتقلص فى التجارة السودانية ، بالإضافة إلى تدهور إنتاج القطن فى أرض الجزيرة فكانت الأزمة مزدوجة[٣] .

ولقد واجهت حكومة السودان هذه الأزمة ببعض الإجراءات السريعة ، منها إلغاء ٥٨٨٨ وظيفة مقترحة فى ميزانية سنة ١٩٣٠ ، وتجميد ٤٧٩٣ وظيفة فى سنة ١٩٣٢ ، والاستغناء عن ٤٧٥٣ موظفا فى سنة ١٩٣٣ ، بالإضافة إلى تخفيض الأجر الشهرى للعاملين بنسبة تراوحت بين ٥ إلى ١٠ ٪[٤] .

ولم تقبل بعض الفئات السودانية مثل هذه الإجراءات المالية بسهولة ، فأعلن طلاب كليه غردون (جامعة الخرطوم حاليا) الإضراب العام عن الدراسة نظرا لتخفيض الاعانات المالية التى كانت تدفع لهم[٥] .

ولقد هبطت التجارة الخارجية فى السودان منذ عام ١٩٢٩ هبوطا بالغا واختل الميزان التجارى فى أعقابها .

والجدول التالى يوضح قيمة الصادرات والواردات ومقدار الفرق بينهما بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٥[٦] .

السنوات	الصادرات	الـــواردات	الفرق بين الصادر والوارد
١٩٢٩	٦,٥٢٦,١١٢	٦,٥٧٣,١٠٤	٤٦,٩٩٢
١٩٣٠	٤,٩٥٣,٢٨٢	٥,٨٨٤,٦٧٩	٩٣١,٣٩٧
١٩٣١	١,٧٣٣,٧٩٥	٣,٤٧٩,٢١١	١,٧٤٥,٤١٦
١٩٣٢	٣,٧٨٦,٢٢٥	٢,٨٧٦,٦٨٣	٩٠٩,٥٤٢
١٩٣٣	٢,٥٨٧,٢٨٠	٣,٠٠٠,٢٧٦	٤١٢,٩٩٦
١٩٣٤	٣,٨٢١,٤١٥	٣,٧٤٤,٣١٣	٧٧,١٠٢
١٩٣٥	٤,٣٣٦,٩٥٣	٥,١٨٥,٨٣٥	٧٤٨,٨٨٢

ويتضح من البيان السابق ما يلى :

أولا : الهبوط الكبير فى قيمة التجارة الخارجية إذ بلغ مجموع قيمتها ١٣,٠٩٩,٢١٦ جنيها فى سنة ١٩٢٩ ، هبطت إلى ١٠,٨٣٧,٠٦١ جنيها فى سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٥,٥١٣,٠٠١ جنيها فى سنة ١٩٣١ ، وإلى ٦,٦٦٢,٩٠٨ جنيها فى سنة ١٩٣٢ ، وإلى ٥,٥٨٧,٥٥٦ جنيها فى سنة ١٩٣٣ .

كما يلاحظ أيضا أن الحالة التجارية فى الأسواق السودانية أخذت تنتعش تبعاً للانتعاش العالمى فى سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، فقد وصلت التجارة الخارجية السودانية فى سنة ١٩٣٤ إلى ٧,٥٦٥,٧٢٨ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٥ إلى ٩,٥٢٢,٧٨٨ جنيها .

وتسجل تقارير وزارة الخارجية البريطانية حالة الرخاء التى بدأت تسود الاقتصاد السودانى فى تلك الأيام حيث ارتفعت قيمة التجارة الخارجية من ٦٫٠٤٧٫١٣٠ جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٨٫٠٦١٫٨٠٥ جنيها فى عام١٩٣٤ بزيادة قدرها ٢٫٠١٤٫٦٧٥ جنيها أو بنسبة ٣٣٫٣١٪[٧] . كما زادت القيمة الكلية للواردات بنسبة ٢٤٫٨١٪ من ٣٫١٦٠٫٦١٩ جنيها إلى ٣٫٩٤٥٫١٤٩ جنيها . وقد ازداد الدخل العام إلى ٥٥٩٫٠٧١ جنيها ، والواردات الحكومية بنسبة ٢٢٥٫٤٥٩ جنيها[٨] .

كما زادت قيمة الصادرات بمقدار ١٫٢٤٢٫٩٥٤ جنيها ، أو بنسبة ٤٧٫٧٪ من ٢٫٦٠٥٫٧٢٥ جنيها إلى ٣٫٨٤٨٫٦٧٩ جنيها[٩] .

ولقد أوردت وثائق الخارجية البريطانية مقدار الزيادة الرئيسية فى صادرات السودان على النحو التالى : الذرة العويجة من ١٦٫٤٩٠ جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٣٦٧,٢٨٧ جنيه ، والصمغ العربى ١٠١,٤٠٧ جنيها صافيا أو بنسبة ٢٥,٧٨٪ ، والسمسم إلى ٤٦,٤٩٤ جنيها أو بنسبة ٧٨,٨٢٪ ، وجلود الماعز والأغنام المدبوغة إلى ٢٧,٢٥٤جنيها أو بنسبة ٥٢,٧٦٪ ، والدخن من ٣,٥٦٠ جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٣٠,٤٩١ جنيها فى عام ١٩٣٤ ، والماشية إلى ١٦,١٧٧ أو بنسبة ٨٠,٦٦٪ ، والدوم ومنتجاته ١٥,٥٧٨ جنيها صافيا أو بنسبة ٥٠,٤٢٪ ، والأغنام والماعز إلى ٩,٩١٨ جنيها أو بنسبة ٢٣٦,٣٦٪ ، والملح إلى ٨,٩٦١ جنيها أو بنسبة ٦٠,٦٪[١٠] .

ثانيا : أن نسبة الهبوط كانت فى قيمة الصادرات أكبر منها فى قيمة الواردات ، الأمر الذى أدى إلى اختلال الميزان التجارى الذى أصبح مدينا . فبعد أن كانت زيادة الواردات عن الصادرات فى سنة ١٩٢٩ بمقدار ٤٦,٩٦٢ جنيها وهى زيادة ضئيلة ، نلاحظ ارتفاعها فى سنة ١٩٣١ إلى ١,٧٤٥,٤١٦ جنيها ، وإلى ٣٠٩,٥٤٢ جنيها فى سنة ١٩٣٢ ، وصارت فى سنة ١٩٣٥ : ٧٤٨,٨٨٢ جنيها .

وترجع أسباب انخفاض قيمة الصادرات السودانية إلى هبوط الصادرات القطنية ، التى انخفضت قيمتها فى سنة ١٩٢٩ إلى ٤٫٥٩٢,٥٥٧ جنيها ، ولكنها

عادت فى عام ١٩٣٢ لتنتعش قليلا وتصبح ٦٣٢,٣٠٨ جنيها حتى وصلت إلى ٨٢١,٨١١ فى عام ١٩٣٤ ، أما عام ١٩٣٥ فقد تميز بأنه ذروة انتعاش عام فى الأوضاع الاقتصادية فى أرجاء العالم كله[١١] .

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان كانت أولى الدول التى يستورد منها السودان بضائعه ، وتليها الهند البريطانية التى تبلغ قيمة ما يستورده منها ١٠٨,٦٦٢ جنيها من قيمة الواردات ، ثم جنوب إفريقيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . كذلك فقد زادت قيمة الواردات من بلجيكا بحوالى ٣٨٫٠٩٣ جنيها ، ومن كينيا بما قيمته ٨٫٨٦٢ جنيها ، كما زادت التجارة مع الحبشة بنسبة ٤٩,٥٨٨ جنيها ، كذلك فقد ازدادت التجارة مع أوغندا والكونغو البلجيكى بمقدار ١٨,٣٧٧ جنيها من ٢٦,٣٨٢ جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٤٤,٧٥٩ جنيها ، كما ازدادت التجارة مع إرتريا من ١,٠٣٥ إلى ٦,٢٥٢ جنيها .

وقد كانت التجارة الواردة إلى السودان عن طريق البحر الأحمر تمثل بنسبة ٨٢,٧٪ مقابل١٢,١٪ عن طريق النيل ، ٥,٢٪ بالطريق البرى[١٢] .

أما الظروف التى أدت إلى ابتعاد المصريين عن السودان اقتصاديا فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٣٥ فقد كانت تتمثل فى اليسر العظيم الذى تمتعت به مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، إلى أن حلت الأزمة المالية بالعالم ، كذلك من عوامل الابتعاد نفور المصريين من الاغتراب واقتران اسم السودان فى أذهان عامتهم بالخدمة العسكرية وشدة الحرارة والعناء[١٣] .

ويمكن إضافة عوامل أخرى منها صعوبة نقل البضائع بين مصر والسودان وفداحة أجورها ، ومنافسة البضائع اليابانية للبضائع المصرية فى السوق السودانية التى غمرتها بأحذيتها ومنسوجاتها الرخيصة ، وكذلك منافسة البضائع التشيكوسلوفاكية[١٤] .

وبظهور تحسن فى الميزان التجارى السودانى فى عام ١٩٣٤ ـ كما سبق القول ـ

ازداد دخل الحكومة إلا فيما يخص أسهمها فى محصول القطن بطوكر والجزيرة ، فقد كان إنتاج القطن مخيباً للآمال حيث لم يزد إنتاج الفدان الواحد عن ٢,٣٤ قنطارا[١٥] .

وقد بدء فى خلال عام ١٩٣٤ عمل خطة لزيادة المساحة المروية فى أرض الجزيرة ، وترتب على ذلك إنشاء ثلاثة محالج صغيرة فى مديرية كردفان لتفى بالحاجة التى أوجبها الاتساع السريع فى زراعة القطن فى جبال النوبا على المياه المطرية حيث ازداد المحصول من ٣٣,٥٦٦ قنطارا فى ١٩٣٢ / ١٩٣٣ إلى ٨٦,٨٠٠ قنطارا فى عام ١٩٣٣/١٩٣٤ .

أما محصول ١٩٣٤ / ١٩٣٥ فكان يقدر بما يزيد عن ١٣٣,٠٠٠ قنطارا . كذلك فقد أقيمت «فابريقه» لنشر الخشب فى مديرية الفونج لسد حاجة السكك الحديدية السودانية بما تحتاج إليه من «الفلنكات» ، كما أجريت تخفيضات لا بأس بها فى كثير من أجور النقل بالسكة الحديدية وفى أسعار السكر وأجور التليفونات ، وبالإضافة إلى ذلك كله فقد خفضت الضرائب فى بعض المراكز التى كانت تعانى من سوء الأحوال الاقتصادية[١٦] .

وهكذا يتضح لنا أن الأوضاع الاقتصادية والسبل الممهدة لها فى السودان قد بدأت فى التحسن تدريجيا ، الأمر الذى شجع رجال الاقتصاد المصريين أن يبدأوا فى إعادة الاتصالات الاقتصادية ومحاولة تذليل الصعاب التى كانت تقف حجر عثرة أمام هذه الصلات ، ولهذا يمكن القول بأن سفر البعثة المصرية الاقتصادية إلى السودان عام ١٩٣٥ كان بمثابة «فتح جديد» ![١٧] .

أهداف البعثـــة :

فى مستهل عام ١٩٣٤ ، وبمناسبة انعقاد لجنة القطن الدولية المشتركة فى فبراير ١٩٣٤ بالقاهرة ، قام فؤاد أباظة مدير عام الجمعية الزراعية الملكية المصرية

برحلة جوية لجمع معلومات عن زراعة القطن فى وادى النيل ، وقد وصل إلى الخرطوم مساء ٧ يناير ١٩٣٤ وغادرها إلى جوبا ثم إلى «عنتبه» على خط الاستواء على بحيرة فيكتوريا بالسيارة ، ومنها إلى «كانبالا» عاصمة أوغندا ثم إلى «جنجا» ، فشاهد منابع النيل وتجول فى مناطق زراعة القطن بأوغندا ، ثم اتجه إلى ممباسة وإلى مقديشو بالصومال «الإيطالى» ليشاهد مزارع القطن هناك ، ومنها اتجه إلى عدن وجيبوتى ونزل مصوع ، ومنها بالسيارة إلى أسمره عاصمة إرتريا ، ومنها إلى كسلا فى شرقى السودان ، فالقضارف فسنار فواد مدنى وأرض الجزيرة وشاهد مزارعها القطنية ثم انتهى إلى الخرطوم[١٨] .

وفى ختام هذه الزيارة – التى تعتبر تمهيدا لزيارة البعثة فى عام ١٩٣٥ – قدم مذكرة عن زراعة القطن فى السودان وهو الهدف الأساسى الذى جاء من أجله ، ولكنه خرج بنتائج أخرى ذات أهمية بالغة فى خدمة الاقتصاد المصرى السودانى وزيادة التعاون بين البلدين فى هذا المجال ، حيث أشار بقوله إلى أن الأحوال فى السودان – فى الوقت الحاضر – ليست على ما يرام ، وخاصة من الوجهة الاقتصادية والتجارية البحتة ، وأنه لابد من زيادة التعاون الزراعى والتجارى بين البلدين[١٩] .

ولقد عرض فواد أباظة على الأمير عمر طوسون ، رئيس الجمعية الزراعية الملكية فكرة تكوين بعثة مصرية لزيارة السودان لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، فأبدى الأمير عطفه وتشجيعه ، وكان مشهورا باهتمامه بكل ما يتعلق بأمور السودان ، وشكلت لجنة بالجمعية الزراعية لدراسة الفكرة ، واتصل فؤاد أباظة بمندوب حكومة السودان فى مصر ، كما جرت مقابلة بينه وبين رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا ، كما قابل السير ستيورات سايمز حاكم عام السودان وشرح لهما – على انفراد – أهداف البعثة والنتائج التى سوف تعود على البلدين فوافقا عليها .

كذلك قابل فؤاد أباظة رئيس الغرفة التجارية السودانية ، وكان موجودا بمصر وبحث معه تفاصيل المشروع فتلاقت الأفكار حول هذه الفكرة ، إذ كان رئيس الغرفة يعمل من جانبه لتحقيق مثل هذه الأغراض[٢٠] .

ولقد قرر مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية * فى ٩ أغسطس ١٩٣٤ برئاسة الأمير عمر طوسون ما يلى :

١- إعداد مكان لمعروضات السودان فى المعرض الزراعى الصناعى القادم** .

٢- تنظيم رحلة للسودان فى شهرى يناير وفبراير ١٩٣٥ .

٣- مشروع تأليف شركة من أهالى مصر والسودان لمشترى أرض زراعية بالسودان واستثمارها .

٤- دراسة إنشاء فرع للجمعية الزراعية بالخرطوم .

٥- دعوة بنك مصر لإنشاء فرع له بالخرطوم(٢١) .

ولقد لخصت جريدة حضارة السودان أهداف البعثة الاقتصادية المصرية التى كان من المقرر إيفادها إلى السودان فى هدفين : الأول زراعى . . .

ويرمى إلى تحقيق غرضين : الأول : ويتعلق بالجانب الزراعى من حيث التعرف على نوعية التربة الزراعية السودانية وأنواع المزروعات التى يمكن زراعتها ، والثانى وهو ما ترمى إلية الجمعية الزراعية المصرية من إنشاء «عزب» على نفقتها تقوم فيها بأعمالها التجريبية وفق برنامجها العملى الذى تسير عليه فى القاهرة ، وهى ذات نظم خاصة فى الانتاج الزراعى بالإضافة إلى تكوين شركة زراعية .

أما الهدف الآخر فهو يتعلق بالجانب التجارى ، وهو يحتاج فقط إلى مزيد من النشاط والتوسع والتنظيم(٢٢) .

ولقد حرصت الجمعية الزراعية أن تُذكر أعضاء البعثة بأن هدف البعثة اقتصادى بحت وعليهم أن يبتعدوا عن الاشتغال أو المباحثة فى الأمور السياسية والدينية ، ولهذا فقد كان إلقاء الخطب أو البيانات فى الحفلات أو غيرها لا يتم إلا بعد اطلاع اللجنة المنظمة للرحلة على ما سيقال مقدما وتسليم كل كلمة لفؤاد أباظة(٢٣) .

وكان قيام البعثة من مصر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٥ عن طريق السويس(٢٤) .

ولقد تكونت البعثة من اثنين وثلاثين عضوا يمثلون الجمعية الزراعية ، وجمعية خريجى مدارس الزراعة ، والنقابة الزراعية العامة ، والغرفتين التجاريتين بالقاهرة والإسكندرية ، وكبار الزراع والتجار والأعيان ، كما ضمت الطبيب والمهندس والحقوقى ، ومندوبين عن الصحافة المصرية يرافقهم مصور الجمعية للسينما والفوتوغرافية . وكان يرأس البعثة رشوان محفوظ باشا ومقررها فؤاد أباظة(٢٥) .

جولات ودراسات البعثة فى السودان

يجدر بنا قبل أن نتتبع جولات ودراسات البعثة فى السودان أن نشير إلى حقيقة هامة ، وهى أن الشعب السودانى وعلى رأسه المسئولين قد أظهروا كل مشاعر الود لأعضاء البعثة . ففى كل مكان من أرض السودان حلوا به وجدوا ترحيبا حارا ، الأمر الذى يعكس النوايا الطيبة لدى الطرفين فى إعادة الصلات الاقتصادية إلى درجة عالية من القوة .

ولقد تألفت لجنة لاستقبال البعثة فى بور سودان ومرافقتها حتى نهاية الرحلة ، كان على رأسها مسيو كونتو ميخالوس Contmichalos رئيس الغرفة التجارية بالسودان سابقا ، والشيخ محمد أحمد البرير أحد كبار التجار ، ومصطفى أبو العلا أفندى التاجر بمصر والسودان ، والشيخ أحمد عثمان القاضى رئيس تحرير حضارة السودان وغيرهم(٢٦) .

ويبدو أن حسن الاستقبال قد بدأ قبل وصول البعثة إلى أرض السودان ، فقبل أن تقلع الباخرة من السويس تلقى أعضاء البعثة دعوات كثيرة من السودان ، من ذلك حفلة شاى يقيمها الحاكم العام للسودان ، ودعوة من السيد الميرغنى زعيم الطريقة الختمية الذى يتمتع بمكانة روحية فى السودان وفى شرقه على وجه الخصوص ، وكذلك فقد تلقت البعثة دعوات من الشيخ أحمد عثمان القاضى رئيس تحرير حضارة السودان ، ومسيو كونتو ميخالوس ، بالإضافة إلى كثير من الدعوات الأخرى من مختلف أفراد الشعب(٢٧) .

وفى كل مكان زارته البعثة أو مرت به لاقت ترحيبا شديدا وكرما من لدن الشعب السودانى . ولقد وصف الصحفى عبد الله حسين الذى كان مرافقا للبعثة هذا الاستقبال تفصيلا ، والذى كان فى مجمله تعبير عن حسن الضيافة ودعوة لفتح صفحات جديدة فى كل المجالات ومنها المجال الاقتصادى[٢٨] .

وعلى سبيل المثال جرى استقبال بنادى الموظفين بواد مدنى وألقيت قصيدة جاء فيها :

قد طالع السودان يوم قد ومكم ... فأل سيبدل ضيقها برخائها

أو ليتموها إذ هبطتم أرضنا ... مننا خشينا العجز عن إحصائها[٢٩]

ولم يقتصر الأمر على الترحيب بهذه البعثة الاقتصادية فحسب ، بل طالب السودانيون بمزيد من البعثات غير الرسمية فى كافة المجالات الأخرى الثقافية منها والعلمية وشتى ميادين الإصلاح الاجتماعى[٣٠] .

ويمكن تقسيم برنامج البعثة إلى ثلاث مجالات : زراعى ، وصناعى ، وتجارى .

١- المجال الزراعى :

كان اهتمام رجال البعثة بالأمور الزراعية قد أخذ منهم وقتا كبيرا ، فلم يجلسوا مع المسئولين لسماع أحاديث نظرية ، ولكنهم قاموا بزيارات ميدانية ليتعرفوا عن كثب على كافة المشاكل التى تواجه الزراعة والسبل الموصلة إلى استفادة مصر والسودان فى هذا المجال .

ففى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ توجهت البعثة إلى طوكر لزيارة حقول المزروعات بها وخاصة القطن . ومنطقة طوكر عبارة عن دلتا مساحتها ٢٥٠ ألف فدان ترويها السيول والأمطار وروافد الأنهر الصغيرة - كنهر بركة مثلا - وهى غير متصلة بنهر النيل ، وتسقط السيول فى طوكر خلال فصل الصيف ، إلا أن حجم المنزرع من مساحتها لا يتجاوز العشر ، من بينها ٣٢ ألف فدان من القطن وسبعة آلاف من الدخن والعدس والذرة .

وفى أوائل أغسطس حين يكون فصل الأمطار قد انتهى يبدأ الزرع فى الإنبات ، وفى أواخر نوفمبر تظهر بواكير لوز القطن . وفيما بين أواخر يناير وفبراير يمكن الحصول على «الجنية الأولى» من القطن ، ويستمر الجنى حتى منتصف شهر يونيو . ويهجر الزراع طوكر خلال الصيف حيث تهب رياح «الهبوب» العاتية . ومن المعروف أن معظم الزراع ليسوا من أهل طوكر بل يأتون إليها من أنحاء مختلفة من السودان خلال الشتاء وهو فصل الزراعة[٣١] .

أما ملكية الأرض فى طوكر فقد كانت للحكومة التى توزعها على القبائل التى تبلغ عددها ٧٢ قبيلة . وتستبقى الحكومة بضعة آلاف من الأفدنة لتوزعها على الأفراد من غير القبائل لزراعتها ومنهم يونانيون[٣٢] .

وينتج الفدان الواحد نحو ستة قناطير «صغيرة» * ، ويحلج القنطار الصغير فينتج حوالى ٣٥٫٣٠ رطلا والباقى بذرة . ويشترى قطن طوكر مسيو كونتو ميخالوس وبيل بالإسكندرية ، وشركة إسكندرية التجارية ، وأولاد إلياس دباس بمصر والسودان ، ومستر راى إيفانس بليفربول . ويصدر القطن إلى إنجلترا وفرنسا . وقطن طوكر كله من نوع «سكلاريدس»[٣٣] .

وتشير تقارير الخارجية البريطانية إلى بداية حدوث زيادة طفيفة فى عام ١٩٣٤ بالنسبة لقطن طوكر إذا ما قورن بإنتاج عام ١٩٣٣ ، فقد أصبح دخل الحكومة ٥٦٫٠٠٠ ألف جنيه بدلا من ١٦٫٠٠٠ جنيه فى العام السابق[٣٤] .

وبعد زيارة طوكر اتجه أعضاء البعثة إلى زيارة أراضى مديرية كسلا التى تروى بماء نهر الجاش . وتبلغ مساحة المنطقة ١٥٠ ألف فدان يزرع منها ٣٢ ألف فدان ، منها ٢٨ ألف فدان تزرع قطنا من نوع السكلاريدس . وجميع الأراضى حتى المنزرعة منها ملك للحكومة التى تقوم بتأجيرها للأهالى .

وتسير الزراعة فى هذه المنطقة على طريقة الدورة الثلاثية ، فتزرع بالقطن عاما وتظل الأرض خالية من زراعة القطن أو أية زراعة أخرى فى العامين التاليين . وتتولى

الشركة الزراعية الإنجليزية بيع قطن الجاش فى إنجلترا مباشرة ، وتعطى نصف الأرباح إلى الزراع والنصف الآخر للحكومة[٣٥] .

ولقد قام فؤاد أباظة ومعه عشرة من أعضاء البعثة بزيارة مزارع تسانايا على الحدود الأرتيرية ، وكان قد سبق أن زارها فى العام الماضى . وكان الدكتور جسبارينى عضو مجلس الشيوخ الإيطالى والحاكم العام الإيطالى لارتيريا والصومال سابقا ، قد استقال من منصبة وألف شركة لزراعة القطن فى تسانايا فى مساحة بلغت ثلاثين ألف فدان قابلة للزراعة ومن الأنواع التى تم زراعتها القطن السكلاريدى والأشمونى ، ولم تفلح زراعة القطن الأمريكى . وتعتمد عملية الرى فى مزارع تسانايا على نهر الجاش * حيث أقيمت القناطر بالإضافة إلى سد ، وكلها متفرعة من النهر . وقد تمت الاستفادة من السد فى رى أراضى كسلا ، وبالقناطر فى رى تسانايا بمقتض اتفاق بين حكومتى أرتيريا والسودان . وتدفع الحكومة السودانية ثمنا للماء لحكومة أرتيريا[٣٦] .

ثم توجه أعضاء البعثة فى أعقاب تلك الزيارات إلى بلده القضارف ، وهى بلدة ذات أراضى واسعة جدا وخصبة ، وتروى أكثرها بمياه الأمطار التى تسقط من أوائل يونيو إلى أوائل أكتوبر . ومن أهم حاصلاتها الذرة بأنواعها والسمسم والفول السودانى والقطن بالإضافة إلى ما تنتجه غاباتها الكثيفة من الصمغ[٣٧] .

ولقد بلغ محصول السمسم فى العام السابق لمجيء البعثة (١٩٣٤) سبعة آلاف طن تقريبا ، وهو أجود أنواع السمسم السودانى . ويصدر معظمه إلى مصر ، أما أهم أنواع الذرة فتسمى «الفتريته» ومتوسط محصولها حوالى أربعين ألف طن تستهلك معظمها محليا فى السودان . وهناك الذرة المقد والقصابى والحميرى . وقد صدر منها لمصر فى ١٩٣٤ حوالى أربعة آلاف طن ، ومن أهم أنواعها الشامى التى تزرع على شاطئ الرهد[٣٨] .

والأراضى فى القضارف ملك للحكومة ، إلا أنها تعطى حكرا للأهالى لمدة ثمانين عاما ، لهم فيها حق الانتفاع[٣٩] .

ولقد كان من الطبيعى أن تزور البعثة الأراضى التى تستزرعها أسرة المهدى ، والتى كان على رأسها آنذاك السيد عبد الرحمن المهدى ، ومن ثم اتجهت البعثة إلى جزيرة أبا التى هى عبارة عن جزيرة مستطيلة خصبة فى النيل الأبيض طولها ٦٠ كيلو مترا ، وكانت لها شهرة واسعة فى الأخشاب التى تؤخذ من غاباتها .

وقد باع السيد عبد الرحمن المهدى كل ما يملكه من أخشاب واشترى بثمنها ألوف الأفدنة . وقد بدأ مشروعاته الزراعية بزراعة ١٧٠ فدانا من القطن ، وأعطى الفدان الواحد حوالى خمسة قناطير مصرية من القطن . وقد وصل حجم المساحة المنزرعة من القطن فى عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ إلى ثلاثة آلاف فدان ، وقد بلغت المساحة التى كان يزرعها المهدى ثلاثين ألف فدان[٤٠] .

وكان مسيو كونتو ميخالوس يشترى جميع كميات القطن التى هى من نوع السكلاريدس . وكان القطن فى أطيان المهدى يزرع على طريقة الدورة الثلاثية ، إذ كان الفلاحون يزرعون فى السنة الأولى قطنا وفى السنة التى تليها ذرة وفى السنة الثالثة يتركون الأرض خالية «للتشميس» ، ولكنهم يفضلون أحيانا أن تزرع الأرض قطنا وتترك لعامين متواليين دون زراعة .

وكانت الحكومة تفرض عشرة قروش ضريبة على كل فدان فى جزيرة أبا سواء أكان مزروعا أم لا ، ولكنها كانت تعيد النظر أحيانا حسب حجم المحصول . وتسقط الأمطار فى أغسطس وسبتمبر وتظل زراعة القطن لمدة تسعة شهور من أول أغسطس حتى آخر أبريل . وقد قسمت الأطيان إلى ٧٥٠ «حواشه» . والحواشة عبارة عن خمسة أفدنة[٤١] .

وقد بلغ عدد من يعملون فى أراضى جزيرة أبا لحساب السيد عبد الرحمن المهدى ٧٥٠ زارعا بالإضافة إلى أسرهم . وقد أعد لهم منازل ومستشفى ومدرسة كانت فى نتائجها أحسن مدرسة فى النيل الأبيض .

ومن الأمور اللافتة للأنظار أن السيد عبد الرحمن المهدى كان يقدم الرعاية اللازمة لمزارعى أراضيه ، فقد أعد لهم السكنى وقام بالإنفاق على زواجهم

والاهتمام بشئونهم الصحية . وكان يعطى الفلاح فى الشهر أجرة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ قرشا ، فضلا عما تقدمه لهم الدائرة من ثياب وطعام وغير ذلك[٤٢] .

وفى ٧ فبراير ١٩٣٥ زارت البعثة واد مدنى وشاهدت حقول التجارب الخاصة بنقابة الشركة الزراعية الإنجليزية لأراضى الجزيرة .

وقد تحدث مفتش حقل التجارب مع أعضاء البعثة وشرح لهم مهام هذا الحقل التى تتلخص فى دراسة نتائج وتكون المحصول على التربة ، وذكر لهم أنه لا أساس للشائعات التى تقول بأن أرض الجزيرة عرضة لفساد خطير وعاجل . وأضاف المفتش قائلا إن هذه المزرعة أنشئت منذ سبعة عشرة عاما وبلغت الآن ثمانمائة فدان ، منها مائة وثمانون فدانا لزراعة القطن ، ومائتان وعشرون لزراعة الذرة واللوبيا ، وذكر بأن العمل فى هذه المزرعة مقسم إلى عدة أقسام كلها تقضى إلى هدف واحد وهى :

١- القسم الزراعى : ويهتم بإجراء التجارب الزراعية وعمليات التسميد والتخطيط والرى والقيام بتجارب الاستنبات .

٢- قسم ملاحظة النبات : ويقوم بعمل إحصاءات تتعلق بتقدم المحصول .

٣- القسم الفيزيولوجى : ويقوم بدراسة فيزيولوجية المشروعات القطنية .

٤- القسم الكيميائى : ويقوم بدراسة التغيرات التى تطرأ عند الرى والعمل على ابتكار وسائل جديدة لتحسين التربة .

٥- قسم الحشرات : ويقوم بدراسة الآفات التى تهاجم المحاصيل .

٦- القسم الماتولوجى : ويقوم بدراسة أمراض النبات وأهمها حشرة «البلاك آرم» ، والليف كيرل .

٧- قسم استيراد النبات : ويقوم باختبار وتوليد أنواع عديدة من القطن والمحاصيل الأخرى[٤٣] .

وقد خرج أعضاء البعثة من زيارتهم حقول التجارب بعدة فوائد زراعية بعد أن شاهدوا ما يلى :

١- حقلا زرع قطنا وفى السنة التالية زرع لوبيا .

٢- حقلا زرع قطنا وفى السنة التالية زرع ذرة .

٣- حقلا زرع قطنا وفى السنة التالية ترك بورا .

وكانت النتيجة أن الحقل الثالث كانت زيادته محسوسة . والأول أعطى محصولا أقل من الثالث بشيء قليل ، والثانى جاء بنقص .

ويتضح من ذلك أن الذرة تجهد الأرض ، وأن اللوبيا لا تجهد الأرض . ويتم جنى قطن الجزيرة ثلاث مرات فى السنة ، وتسمى الجنية الأولى «لقيطة»[٤٤] .

وقد زارت البعثة مزارع القطن فى أرض الجزيرة التى تتمتع بخصوبتها وإمكان ريها عن طريق الطلمبات . وكانت الحكومة السودانية عازمة على إنشاء خزان على النيل الأبيض فوضعت مشروع خزان سنار ، إلا أن العمل توقف فيه بسبب الحرب العالمية واستمرت الحكومة فى إنشاء الطلمبات ، وفى أعقاب الحرب عادت الحكومة إلى مشروع خزان سنار . وفى سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تم إنشاء الخزان الذى تضمن شق ترعة رئيسية تستمد ماءها من النيل عند الخزان . وكان المشروع يهدف إلى زراعة ثلاثة ملايين فدان وهى المساحة القابلة للزراعة . وكانت مساحة الجزيرة أربعة ملايين فدان ومن ثم فإنه سيتبقى مليون فدان غير قابلة للزراعة . وكانت المساحة مقيدة بزراعة ٣٠٠ ألف فدان إلا أن الإنذار البريطانى سنة ١٩٢٤ قضى بزراعة كل المساحة ، وكان حجم الأراضى التى تم إعدادها فعلا تتراوح بين ٧٥٠ ألف فدان و ٨٠٠ ألف فدان .

وكانت الشركة - التى كان كبار موظفيها ومساهميها من الإنجليز - تقوم بزراعة هذه المساحة قطنا جريا على طريقة الدورة الرباعية ، بمعنى أنها تزرع ربع هذه المساحة قطنا سكلاريدس أى ١٨٠ ألف فدان فى كل سنة ، وفى السنة التالية لا تزرع هذه المساحة بل تزرع ربعا آخر ، كما كانت شركة كسلا تزرع من هذا الربع نحو عشرين ألف فدان ، وذلك لأن الحكومة وضعت يدها على منطقة كسلا وأعطت إلى شركة كسلا مساحة أخرى فى أرض الجزيرة[٤٥] .

٢- المجال الصناعـى :

وفى المجال الصناعى لا يمكن القول بأن البعثة قد زارت أو شاهدت مصانع ذات إنتاج كبير ، بل كان أكثرها أو كلها بسيطا جدا ، وقام على ما تنتجه البلاد فى المجال الزراعى ، ففى سواكن زار أعضاء البعثة محلج القطن الذى أنشأه أولاد دباس ، كان يقوم بحلج قطن طوكر كما كان أصحابه مصريين ، وجميع عماله من سكان سواكن ، كذلك زار أعضاء البعثة مصبغة الشيخ محمد السيد البربرى التى كان يعمل بها عشرون عاملا[٤٦] .

وقد توجه فريق من أعضاء البعثة فى سنار إلى محلج القطن التابع للحكومة والمجاور لمحطة سنار ، والذى كان يديره صياد إنجليزى يدعى جاكسون . ويقوم المحلج بحلج القطن الأمريكى الذى كان يزرع فى بلاد النوبة بالسودان[٤٧] .

كذلك اطلع أعضاء البعثة الذين زاروا تسانايا بأرتيريا على محلج للقطن ومعصرة للزيت ومصنع للصابون . كما شاهدوا أحد النجارين من بلدة المنصورة كان يقوم بصنع دواليب المحلج[٤٨] .

وفى واد مدنى زارت البعثة المصرية محلج القطن التابع للشركة الزراعية الإنجليزية ، وهو عبارة عن أربعة عنابر لكل ماكينة وثمانون دولابا ، وكان يشتغل به ثلاثمائة عامل ، كما كان يوجد به نجار مصرى [٤٩] .

٣ - المجال التجارى :

كان للبعثة المصرية نشاط تجارى هام تمثل فى الزيارات التى تمت للأسواق والتعرف على أسعارها وقيمتها الاقتصادية ، ومدى ما يمكن أن تحتاجه السوق المصرية منها والدعاية لها ، بالإضافة إلى التعرف على مدى النقص السلعى فى السوق السودانية ، وعقد الصفقات ، بالإضافة إلى دراسة هذه الأمور دراسة إقتصادية .

ويبدو أن هذه الأمور قد بدأ تنفيذها منذ أن وطئت أقدام رجال البعثة المصرية المركب التى أقلتهم للسودان ، حيث قدم كل من عبد المجيد الرمالى ومحمد حسين الرشيدى* هديتين للركاب من إنتاج مصنعيهما . فقدم الأول الشيكولاته والملبس ، وقدم الآخر الحلاوة الطحينية ، فكانت دعاية ظريفة وذكية(٥٠) .

وعقب وصول البعثة إلى بور سودان ، وفى طريقها من بورسودان إلى كسلا زارت سوق «درديب» ، وشاهدوا بها سوقا لبيع الدوم وصل محصوله آنذاك إلى ثمانية آلاف طن قدرت بعشرين ألف جنيه ، وكان يشحن من درديب إلى اليابان وإيطاليا ليستخدم فى عمل الزراير .

وتعرف أعضاء البعثة على أهم تجارة فى كسلا وهى تجارة الجمال وتتولاها قبيلة الرشايدة . وتقوم بتصديرها إلى مصر لتباع بأسواقها فى دراو وفرشوط وإمبابة . وقد وصل عدد الجمال المباعة آنذاك إلى ١٤١٠٥ ، بلغت أثمانها أربعة وثمانون ألف جنيه(٥١) .

وفى ٢ فبراير ١٩٣٥ اتجه رجال البعثة إلى مدينة القضارف ، وقد لاحظوا فيها وجود يونانيين وأرمن يتجرون فى كل شىء ، وتنتشر البضائع اليابانية فى سوقها كما كان الحال فى سائر المدن السودانية(٥٢) .

وعقب زيارة أعضاء البعثة لخزان سنار اتجهوا إلى سنجة عاصمة مديرية الفونج تلبية لدعوة مصطفى أبو العلا وعوض أبو العلا واخوتهما ، وهم من كبار تجار السودان ، وكانت نشأتهم بإسنا ، وأصبح لهؤلاء التجار مكاتب ومخازن فى الخرطوم وبورسودان وسنجه وأم درمان والقاهرة وغيرها .

وقد خطب أحد أعضاء البعثة خلال هذه الدعوة فقال « . . . إن السادات أبو العلا تجار مصريون ، وقد أسس المرحوم والدهم محلهم التجارى بالسودان منذ تسعين عاما ، وساروا فى تجارتهم سيرا حميدا حتى وصلوا الآن إلى مقام محمود فى تجارة السودان . وقد اتصلوا بتجارة مصر منذ إقامتهم بالسودان» ، وأضاف أنهم فى

العام الماضى (١٩٣٤) قد صدروا وحدهم إلى مصر ما يزيد على صادرات السودان بل أن تجارتهم قد اتصلت بأووربا وأمريكا[٥٣] .

ثم توجهت البعثة المصرية بعد ذلك إلى سوق كوستى فشاهدوا سوق الحاصلات وبها بورصة للمبيعات وتحديد الأسعار وتعقد بها يوميا صفقات بمزادات ، وتتصل كوستى مع البلاد الأخرى بالتلغراف لمعرفة الأسعار وتدوينها على سبورة تعلن فى السوق .

وفى تندلتى توجه أعضاء البعثة إلى سوق الدكاكين - بعد أن استقبلوا من قبل التجار- وشاهدوا الأقمشة اليابانية التى تباع بها . وبعد ذلك توجهت البعثة إلى (أم روابة) وشهدوا سوق الصمغ والسمسم والبورصة . وبعد ذلك توجه أعضاء البعثة إلى الأبيض ، وزاروا السوق الخاص بالصمغ ، وهى أكبر سوق بالسودان[٥٤] . وتقع السوق فى فضاء واسع وقد وضع الصمغ فى أكياس من الجلد . وصمغ الأبيض من نوع يسمى (الهشاب)[٥٥] .

وبورصة السودان عبارة عن بناء فسيح به مقاعد أمامها مناضد ، ولكل مقعد رقم نحاسى معلق فى عمود يجلس أمامه كل تاجر أو وكيله من المشترين .

ولم يكن يسمح بالمضاربة فى البورصة ومزادها إلا للتجار أو وكلائهم المسجلة أسمائهم فى سجل السوق . وعلى كل تاجر حصل على التسجيل أن يقوم بتنفيذ جميع الشروط وفى مقدمتها عدم الغش ، ودفع الثمن الذى رسا مزاده على المشترى فى نفس اليوم للبائع وإلا استبعد اسمه نهائيا من السوق .

وعند انتهاء المزاد يعطى الملاحظ لكل بائع ورقة يتسلم بها الثمن من المشترى فى الحال ، ويوزن الصمغ ويقيد وزنه بالورقة[٥٦] .

وقد زار أعضاء البعثة سوق الماشية بالأبيض الذى يحوى الخراف والأبقار . وقد بلغ سعر الأقة من الضأن المذبوح قرشين ونصف ، ولحم البقر قرشا ونصف . كما زار أعضاء البعثة أيضا متاجر الأبيض وحوانيتها ولاحظوا وجود تجار من الهنود واليونانيين والأرمن فضلا عن تجار المدينة[٥٧] .

وتعتبر مصر من أهم مستوردى حاصلات الأبيض ، إلا أن تجار مصر يفضلون دوما حاصلات مديرية كردفان خصوصا الأذرة «الزنارى» ، وقد بلغ حجم الصادرات منها لمصر أكثر من عشرة آلاف طن عام ١٩٣٤ ، بالإضافة إلى الفول وحب البطيخ[٥٨] .

نتائج البعثة :

يجدر بنا - بعد أن عرضنا الأهداف وبرنامج البعثة - أن نرصد النتائج التى أسفرت عنها هذه البعثة الاقتصادية ، والتى تركزت فى مجالين أساسيين هما المجال الزراعى والتجارى . وقد تم تكوين لجنتين من الطرفين لدراسة هذه المسائل .

فى المجال الزراعى :

لقد كان هذا المجال ميدانا خصيبا لدراسات رجال البعثة المصرية ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تسفر عنها نتائج مفيدة . ففى بيان البعثة الذى صدر قبل مغادرتها السودان أبدت حكومة السودان استعدادها لقبول مبدأ شراء أراضى زراعية فى السودان[٥٩] . وقد تم ذلك فى أعقاب مقابلة البعثة المصرية للمستر ريجمان السكرتير المالى ثم المستر جيلين السكرتير المدنى ، ومعنى ذلك إمكان المصريين أن يتملكوا الأراضى فى السودان سواء من الحكومة السودانية أو من الملاك السودانيين بعد تصديق الحكومة[٦٠] .

وقد طرحت أفكار بإنشاء شركة زراعية برؤوس أموال مصرية سودانية ، وكانت هذه المسألة محل نقاش بين المصريين والسودانيين حول المقصود منها - فى حالة حدوث اتفاق بين الطرفين - وهل ستكون شركة بالتآزر مع ملاك المزارع الحالية فى شمال الخرطوم أم أنها تريد أن تتملك مساحات أخرى من الأراضى . كذلك فقد طرح تساؤل حول حجم رؤوس الأموال التى يعتقد أعضاء اللجنة السودانية أنها لازمة لهذا الغرض . وكان من رأى كونتميخالوس عدم الاشتراك فى مشروعات ذات أحجام

صغيرة ، كما كان من رأيه أن تبدأ الشركة أعمالها بالقرب من العاصمة ، وإذا ما نجحت الشركة فى عملياتها فإن الإدارة تنظر فى زيادة أعمال الشركة فى جهات أخرى فى السودان ، وقد تم مناقشة رأس مال الشركة حيث سأل فؤاد أباظة عن مدى استعداد السودانيين فى المساهمة فى هذا المشروع فأجاب مسيو كونتميخالوس أنه فيما يختص به- فى حين الوصول إلى اتفاق - يمكنه أن يضم مزرعة شركته إلى الشركة الجديدة ، وعلى هذا يكون على استعداد للاشتراك برأس مال يعادل خمسين ألف جنيه من الأسهم(٦١) .

وقد شارك فى المباحثات بعض أصحاب المزارع أمثال كفورى ، الذى رأى مع زميله أزمير ليان أنه من الأصوب الاشتراك بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه ، لأنه من الصعب الحصول على نقود فى السودان خارج دائرة ملاك المزارع(٦٢) .

ومن المعروف أن الملكيات الصغيرة فى السودان لم تكن تقل عن خمسة آلاف فدان ، ولهذا فإنه إذا أريد تفادى عدم النجاح فينبغى أن تكون المشروعات الزراعية كبيرة ، لأن المشروعات الصغيرة منها يتعذر إدارتها(٦٣) .

وقد جرى مناقشة موضوع شراء الأراضى وتكوين شركة زراعية على صفحات الجرائد . فقد أشارت صحيفة (حضارة السودان) إلى ذلك بأن هذا المشروع يرمى إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان ، وطالبت بأن يأخذ الموضوع أسلوبا إيجابيا ويخرج من مظان البحث والاستقراء(٦٤) .

كما أشارت الصحيفة أيضا إلى موضوع تملك الأراضى فى السودان بأنه مسألة تقديرية قد يكون فيها الربح إذا استطاع المشترى أن يكثر من الأيدى العاملة فى الأراضى خصوصا وأن هناك نقصا فى هذه الأيدى بالسودان(٦٥) .

وقد أبدى أحد رجال الأعمال السودانيين رأيه فى هذه المسألة بقوله إنه وإن كان لا مندوحة من أن تشترى الجمعية الزراعية أو أصحاب رؤوس الأموال المصريين بعض الأراضى الزراعية فى السودان لاستغلالها ، فإننا كسودانيين نرجو أن يكون

هذا الشراء من ملاك وطنيين فهم أهل البلد وأصحابها وهم الذين تربطهم بمصر أسمى الروابط ، خاصة وأنه لدى المشترى المصرى كل ما يريده من مختلف المساحات الزراعية ، فإن أراد قطعا صغيرة فهى متوفرة وإن أراد قطعا كبيرة المساحة قائمة بذاتها فلدى كبار الملاك وزعماء السودان أمثال السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى من الأملاك الواسعة والمساحات الأرضية الشاسعة فى شمال السودان وجنوبه ما يربو على حاجة المشترين المصريين[٦٦] .

وأضاف صاحب هذه الفكرة قائلا : وبهذا الجوار الزراعى الذى تحوطه أملاك أخرى لملاك وطنيين تحقيق لما يرجوه السودانيون من وراء هذا الجوار ، ومن أخذ بأسباب الوسائل الزراعية المصرية الحديثة ، وبما يبذله الفلاح المصرى من مجهود وخبرة زراعية جعلته من أشهر مزارعى العالم ، وبذلك يسدى الفلاح المصرى إلى شقيقة السودانى كل ما يمكن أن يتوقعه منه من خير فى الاختلاط ، ومضى يقول : إن مثل هذه الظواهر المحلية لها أكبر الأثر فيما يترتب على مجهود البعثة من نتائج ، فإذا فُضل غير الوطنيين على الوطنيين فإن النتيجة لا يستفيد منها المالك السودانى بل قد يؤدى هذا إلى خيبة الرجاء[٦٧] .

وهكذا يطرح صاحب الرأى وجهة نظر جديرة بالفهم يريد أن تعود وتعم الفائدة على كافة السودانيين الوطنيين كبيرهم وصغيرهم ، فالشراء يجب أن يكون من أبناء البلد ممن يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضى ، خاصة إذا علمنا أن هناك أفرادا ليسوا بسودانيين أتوا إليه واشتروا مساحات كبيرة من أراضيه أمثال كفورى الذى كان يمتلك أراضى شاسعة فى الخرطوم بحرى وغيره ، كذلك فإنه يريد أن تتواجد هناك مساحات صغيرة من الأراضى بجوار المساحات الكبيرة ، وبمعنى آخر يريد أن يستفيد المزارع السودانى صاحب المساحة الصغيرة ويكتسب خبرة من مثيله المصرى .

وقد أخذت مسألة إنشاء شركة مصرية سودانية جانبا من البحث والمناقشة ، وكانت النتيجة أن هذا الأمر كان يلزمه زيادة فى الدراسة وإرسال إخصائيين إلى أرض الجزيرة لفحصها تمهيدا لإنشاء الشركة[٦٨] .

وحول محاضرة لفؤاد أباظة بالجمعية الجغرافية فى ٢٥ أبريل ١٩٣٥ علقت جريدة حضارة السودان بقولها : إن فؤاد أباظة أبان فى المحاضرة وجهة النظر المصرية فى مشروع إنشاء شركة زراعية برؤوس أموال مصرية سودانية وإن ذلك يحتاج إلى بحث ودراسة فى الناحيتين المالية والزراعية ومن ثم يطلب الإرجاء ، وأضافت الجريدة أن الذى يعنينا نحن أهل السودان هو موضوع الشركة الذى لوح لها ثم انسحب أصحابها حين أصر مندوبو الغرفة التجارية السودانية على النظر فيها بطريقة جديدة ، وانتهت الجريدة إلى القول بأن المشروع - على خطورته - لم يأخذ ما يستحق من الاعتبار(٦٩) .

وفى خلال الجلسات التى عقدت بين أفراد البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية اتفق الطرفان على أن يطلب من الحكومة المصرية حماية حاصلات السودان ضد حاصلات الدول الأخرى ، ومن ثم توجيه رجاء إلى مصلحة السكك الحديدية السودانية بأن لا تقبل نقل السمسم والذرة من ميناء بورسودان ، وأن لا تسمح بتصدير هذه الأصناف إلا إذا كانت خارجة رأسا من معمل تنظيف النباتات ، وقد نفذ هذا المطلب(٧٠) .

كذلك من الأمور التى اتفق عليها منذ البداية تخصيص مكان للسودان فى المعرض الزراعى الصناعى الذى تقيمه الجمعية الزراعية المصرية بالجزيرة فى أوائل سنة ١٩٣٦ ، لعرض حاصلات السودان ومنتجاته للتعرف عليها والإقبال على شرائها(٧١) .

ويبدو أن هناك نتائج سريعة بدأت بشائرها قبل أن تغادر البعثة المصرية أرض السودان ، حيث أرسل فؤاد أباظة مدير الجمعية الزراعية المصرية إلى محمد طلعت حرب باسمه ونيابة عن زملائه أعضاء البعثة ، يعبر فيه عن ابتهاجهم بوصول إحدى البواخر المصرية إلى بورسودان وأخذها نحو ألفى طن من حبوب سودانية كالسمسم والفول والأذرة التى قدرت بنحو خمسة عشر ألف من الجنيهات(٧٢) .

وأخيرا - فى المجال الزراعى - نشير إلى قرار مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية فى ٨ أغسطس ١٩٣٥ ، الذى انتدب بمقتضاه حسين فريد وكيل المدير العام للجمعية ومصطفى على رئيس قسم التفتيش بها إلى السودان لمعاينة الأراضى الزراعية هناك ، ودراسة شراء بعضها من أجل زراعتها واستغلالها . وقد غادرا القاهرة فى أواخر عام ١٩٣٥ وقدما تقريرا عن نتيجة هذه الزيارة خلاصته إنه وإن كانت حالة الأراضى السودانية - بشكل عام - خصبة إلا أن هناك بعض الصعوبات التى تكتنف استثمارها مثل قلة الأيدى العاملة وبعض مصاعب الرى(٧٣) .

فى المجال التجارى :

وربما يكون الجانب التجارى قد نال القسط الأوفر من حيث النتائج التى أسفرت عنها البعثة المصرية ، خصوصا وأن البعثة كانت تضم عددا كبيرا من أشهر التجار المصريين . كما أنها قد التقت وكبار الشخصيات التجارية فى السودان من خلال اللقاءات الفردية والاجتماعات العديدة من خلال الغرفة التجارية السودانية .

ومن أهم النتائج التجارية تشكيل لجنة دائمة بالقاهرة انضمت إلى وزارة التجارة والصناعة وأخرى بالخرطوم من هيئة الغرفة التجارية السودانية لتبادل الآراء وبحث المسائل التجارية والاتصال بالحكومتين المصرية والسودانية والجهات ذات الشأن(٧٤) . وكانت اللجنة الدائمة تضم ممثلين فى الجانب الزراعى والصناعى(٧٥) .

وقد قامت هذه اللجنة بدراسة السوقين المصرية والسودانية فتبين لها أن التجارة بين مصر والسودان قد هبطت منذ عام ١٩٢٩ هبوطا أخل بالميزان التجارى بين البلدين كما سبق أن ذكرنا .

ومما لا شك فيه أن إقامة المعارض الزراعية والصناعية مدعاة لتنشيط التبادل التجارى بين أى قطرين . لهذا كان من الأمور التى روعيت فى هذا المجال مشاركة السودان فى المعرض الزراعى الصناعى فى عام ١٩٣٦ ، حيث أنشئ جناح بسراى الجزيرة عرضت فيه منتجات وصناعات الغرفة التجارية السودانية التى لاقت إعجابا كبيرا(٧٦) .

ومن أهم آثار اللجنة الدائمة للسودان إنشاء مكتب دائم بالخرطوم لتصريف المنتجات المصرية وعرضها والدعاية لها . وقد أدرجت وزارة التجارة والصناعة إعانة سنوية مقدارها ثمانمائة جنية فى ميزانيتى غرفتى القاهرة والإسكندرية[٧٧] .

كذلك فقد وافق محمد طلعت حرب فى فبراير عام ١٩٣٦ عند التقائه مع وفد الغرفة السودانية ، على أن تقوم شركات بنك مصر بإرسال منتجاتها للسودان بصحبة مندوب لها يقوم بالتجوال فى أنحاء بلاد السودان لعرض العينات والإعلان عنها .

وقد تمت الموافقة أيضا على أنه حين تجرى مناقصات الحكومة المصرية ، أن تفضل المنتجات السودانية على مثيلاتها الأجنبية[٧٨] .

كذلك فقد علمت الهيئة المصرية التى اجتمعت بوفد الغرفة السودانية بموافقة وزارة المالية على معاملة الفاكهة المصدرة للسودان معاملة الفاكهة المصدرة لأوروبا فيما يتعلق بالإعانة . ومن المعروف أن لسوق الفاكهة المصرية بالسودان رواجا كبيرا . كذلك فقد طلب من الغرفة التجارية بالخرطوم السعى لدى حكومة السودان لرفع شرط وجوب مصاحبة هذه الفاكهة بشهادة خلو من الآفات لسهولة التصدير .

وقد سعى الوفد التجارى إلى مقابلة وزير المالية بشأن طلب إعاده إعانة التصدير التى كانت على الأرز فيما سبق ، وذلك بالنسبة للسودان فقط ، لأن الأرز المصرى هناك لا يمكنه مزاحمة الأرز الرانجونى ، إلا أن الوزير أبدى أسفه لتعذر ذلك[٧٩] .

أهم الصادرات والواردات :

ومن النتائج التى أسفرت عنها البعثة فى المجال التجارى معالجة اللجنة الدائمة لمسألة عدم رواج الجلود السودانية من النوع الخام . فقد كانت مصر تستورد من هذه الجلود ما قيمته . . .ر١٨ جنيه تقريبا وتستكمل ما يلزمها من هذا النوع من البلدان الأخرى بما قيمته . . .ر١٦ جنيه مع أن الجلد السودانى أرخص بكثير مما تستورده مصر من الأقطار الأخرى .

وفى مجال الصادرات والواردات بين مصر والسودان - وأثناء لقاء بين أعضاء الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية - اتفق على أن تتصل البعثة المصرية بالحكومة المصرية لإلغاء ضريبة الإنتاج أو جزء منها على الأسمنت والكبريت المصدر إلى السودان[٨٠] .

ومن السلع التي كانت تصدر إلى السودان السجاير والسيجار والصابون الذي كان يلاقي رواجا كبيرا هناك[٨١] . وقد تقرر أيضا في هذا الشأن لفت نظر اتحاد الصناع إلى أهمية وضع السجاير المصدرة للسودان فى علب مفرغة من الهواء حتى لا يتسرب إليها الفساد[٨٢] .

كذلك بدأت وزارة التجارة والصناعة فى دراسة موضوع رواج سوق الأحذية المصرية بالسودان وعزمها على إرسال مندوب لها للسودان لدراسة هذا الموضوع ، ولما كانت المنافسة اليابانية تستغل صنف الأحذية الطويلة والقصيرة ، لذا تقرر أن ترسل مصر عينات من هذه المصنوعات إلى الغرفة التجارية السودانية . ورأى المجتمعون فى غرفة التجارة السودانية ضرورة الاتصال بالحكومة السودانية لكى تسمح للمصانع المصرية بالدخول فى مناقصات التوريد الخاصة بالجيش ، كما يجب نشر قوائم المناقصات فى مصر[٨٣] .

ولم يكن صنف الجعة (البيرة) المصنوع فى مصّر يلاقى رواجا كبيرا فى السودان نظرا لانه يفسد هناك ، ومن ثم طلب الاسترشاد فى هذا الشأن بصُنّاعه فى مصر . أما فى مجال الحلويات فقد تقرر أن تتصل الغرفة التجارية السودانية بمصلحة سكك حديد السودان لإصدار تعريفة خاصة للحلاوة الطحينية المستوردة من مصر[٨٤] .

وقد كتبت وزارة التجارة والصناعة إلى مصدرى ورق اللف بالإسكندرية تطلب منهم إرسال عينات من الأصناف التى لديهم إلى الغرفة التجارية بالخرطوم ، لعمل الدعاية اللازمة لها حسب اتفاق البعثة معها[٨٥] .

وفيما يتعلق بالمنسوجات المصرية فقد كتبت الوزارة إلى مصانع المنسوجات المصرية تطلب إرسال عينات من منتجاتها خصوصا الفانلات والجوارب إلى الغرفة التجارية بالخرطوم ، لمعرفة مدى مقدرة هذه المنسوجات على مزاحمة مثيلاتها الآتية من اليابان وأوروبا(٨٦) .

كذلك فقد روعى أن تستورد الأدوات المصنوعة من الألومونيوم من مصر بدلا من اليابان ، بالإضافة إلى الأدوات الزجاجية ، وقد طلب السودانيون من البعثة المصرية عند رجوعها إلى مصر بيانات عن أسماء المحلات التجارية فى مصر التى تقوم ببيع الأنواع الجيدة من البلح المجفف فى العلب سواء للاستهلاك المحلى أو للبيع فى الخارج(٨٧) .

وفيما يتعلق بزيادة الصادرات من الفول السودانى والسمسم السودانى إلى مصر طلبت اللجنة الدائمة من وزير المالية فى مصر زيادة الرسوم الجمركية على ما تستورده مصر من الدول الأخرى بخلاف السودان . وقد أجابت الوزارة بأنه لا خطورة على ما يستورد من خارج السودان ، إذ إنها كميات لا تذكر ومن ثم فليس هناك ما يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة حيال هذين المحصولين(٨٨) .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن تجار مصر كانوا يفضلون حاصلات السودان ، وخاصة الآتية من مديرية كردفان كالأذرة الزنارى بالإضافة إلى الفول وحب البطيخ . وقد تم تصدير سبعة آلاف طن لمصر من الصنف الأخير عام ١٩٣٤ ، وهو يمثل ٩٠٪ من محصولات السودان(٨٩) .

وقد تم دراسة موضوع السكر فتبين أنه احتكار للحكومة ، وقد ذكر فى محضر الجلسة المنعقدة بين الطرفين المصرى والسودانى فى الغرفة التجارية بالخرطوم ، أن غرفة السودان ترغب فى إيجاد وسيلة تتخلص بها من الاحتكار . وقد اقترح رشوان باشا بضرورة وجود ضمانات لاستيراد السكر المصرى فقط . وقد أكدت الغرفة السودانية جدية بحثها لهذا الموضوع مع الحكومة السودانية لإثنائها عن احتكار السكر(٩٠) .

المواصلات :

من المعروف أنه لا يمكن للتجارة أن تنتعش دون الاهتمام بطرق المواصلات وتخفيض أجور النقل عليها .

وقد كانت التجارة الواردة إلى السودان حتى عام ١٩٣٤ تأتى عن طريق البحر الأحمر بنسبة ٨٢٫٧٪ وطريق نهر النيل بنسبة ١٢٫١٪ والطريق البرى بنسبة ٥٫٢٪[٩١] .

وقد عنيت البعثة الاقتصادية أثناء وجودها فى السودان بمسألة المواصلات كما حاول الطرفان - المصرى والسودانى فيما بعد - تذليل هذه المسألة من أجل زيادة حجم التبادل التجارى بين القطرين .

وفى إحدى الجلسات التى عقدت بين الطرفين بالخرطوم اقترح الآتى :

١- تحسين طرق المواصلات بين مصر والسودان .

٢- تخفيض الأجور العالية للتلغرافات .

٣- إيجاد مخابرات تليفونية بين البلدين .

٤- تخفيض أجور نقل الطرود بالبريد وجعلها مماثلة لأجور الطرود بالداخل .

٥- قبول شهادات تحقيق شخصية من غرفتى مصر وإسكندرية التجارية بدلا عن جوازات السفر ، حتى يتسنى للتجار السفر بسهولة بين مصر والسودان[٩٢] .

وقد بذلت المساعى من الطرفين لتخفيض أجور الشحن فيما يتعلق بالسلع لدى كل من سكك حديد مصر والسودان ، بالإضافة إلى ضرورة ربط السكك الحديدية فى البلدين ببعضهما البعض خصوصا فى الجزء الواقع بين الشلال الأول ووادى حلفا . كما طلبت اللجنة الدائمة إنشاء طريق للسيارات بين الشلال الأول ووادى حلفا وكتبت إلى وزير المواصلات بخصوص هذا الأمر . وفى مجال تخفيض أجور نقل الحاصلات المصرية بين البلدين سعت اللجنة لدى شركة مصر للملاحة البحرية لتخفيض أجور النقل على بواخرها بين السويس وبورسودان ، وبذلك تستطيع البضائع المصرية مزاحمة مثيلاتها من إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها[٩٣] .

وقد أسفرت اتصالات اللجنة الدائمة بشركات بنك مصر عن إرسال وفد من لدنه إلى السودان لمعرفة الحالة التجارية هناك عن كثب ، الأمر الذى أدى إلى إنشاء فرعين لشركة مصر للملاحة البحرية : أحدهما فى بور سودان والآخر فى الخرطوم[٩٤] .

ولم تقتصر نتائج البعثة المصرية للسودان على المجالين الزراعى والتجارى بل تعدتها إلى مجالات أخرى اجتماعية وسياسية رغم أن هذه الجوانب لم تكن من بين أهدافها وخاصة الجانب السياسى . فقد قامت اللجنة بمساعدة كلية الأقباط بالخرطوم ماليا ، بالإضافة إلى إلحاق بعض الطلاب السودانيين بالمدارس المصرية مجانا ، وتخفيض أجور السفر للموظفين فى السودان أثناء عطلاتهم . كما قامت اللجنة أيضا بالاتصال بوزارة الأوقاف المصرية التى قررت دفع إعانه شهرية مقدارها خمسة جنيهات لجامع عطبرة حتى يتسنى له إقامة الشعائر الدينية . كما قامت بالدعوة إلى التبرع بمبلغ ألف جنية للمساهمة فى بناء جامع جوبا جنوب السودان[٩٥] .

وقد واكب الانتعاش التجارى بين مصر والسودان توافر النوايا الطيبة بين البلدين لكسر الجمود السياسى الذى بدأ منذ عام ١٩٢٤ . فقد دعت الحكومة الأثيوبية فى ١٠ مايو عام ١٩٣٥ كلا من مصر وبريطانيا وحكومة السودان إلى عقد مؤتمر رباعى لوضع ترتيبات تخصيص إقامة سد على بحيرة «تانا» وذلك لزيادة حصة المياه للبلدان الثلاثة[٩٦] .

وأخيرا كان للبعثة الاقتصادية المصرية للسودان نتائج مرجوة فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية البريطانية ، فمن المتواتر أن السودان كان حجر عثرة فى طريق هذه المفاوضات ، والآن قد تأكد لأعضاء البعثة أن الحالة فى السودان تخالف ما كان يعتقده البعض فى مصر ، الأمر الذى سوف يؤدى إلى إزالة العقبات والوصول إلى تفاهم مشرف بين مصر وبريطانيا[٩٧] .

الهوامــــش

(١) خطاب مسيو كونتو ميخالوس Contmichalos الرئيس الفخرى لغرفة السودان ، انظر : حضارة السودان : العدد ١٣٦٠ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٤٣ بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٥ ص ٢ .
انظر أيضا : عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، ج ٣ ، ص٢٠ ، ص ٨٨ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٢٧ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٥ ، مقال بعنوان (البعثة المصرية / ذكرى غردون) ص ١ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٥١ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .

(٢)حضارة السودان : العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٥ . ص ١ .

(٣) Pierre, Crabites: The Winning of the Sudan, pp.200- .205 انظر أيضا : زكى بحيرى : التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة عين شمس . ص ٥ .
انظر أيضا :
F.O. 4071213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930, p. 250.

(٤) محمد عمر بشير : تطور التعليم فى السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٠ . ص ١٧٨ .

(٥) محمد على الطيب : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس - كلية الآداب ، ص ٥ .

(٦) وزارة التجارة والصناعة - لجنة السودان الدائمة - السودان - أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ ، ص ٦٧ . انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ . ص١ .

(٧) F.O. 4071213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930, p. 233.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) F.O. 407/218, Chapter v.p. 235

(١١) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة - السودان . تقرير لحضرة حسن صقر أفندى ، سكرتير اللجنة الدائمة بعنوان (العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان واقتراح الوسائل المؤدية إلى تعزيز هذه العلاقات) ص ٦٢ - ٩١ .
انظر أيضا : حضارة السودان العدد رقم ١٣٥٢ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٣٥ ص١ .
انظر أيضا : حضارة السودان : العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ ص ١ .

انظر أيضا : نص خطاب رئيس الغرفة التجارية بالسودان : عبد الله حسين المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

(١٢) F.O. 407/218, Enclosure in No.168, Report of 1934, P. 235.

(١٣) المقطم : العدد رقم ١٤٠٠٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٥ .

(١٤) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة - السودان ص ٢١ .

(١٥) F.O.407/218, op.cit., p. 222

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ .

(١٦) حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ ، مذكرة عن ميزانية السودان عام ١٩٣٤ ، ص ١

(١٧) المقطم ، العدد رقم ١٤٠٣٠ ، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .

(١٨) دار الوثائق القومية بالقلعة ، مجلس الوزراء ، ملف بعنوان السودان فى الفترة التاريخية من ٧ يناير ١٨٩٨ إلى نوفمبر ١٩٣٤ ، مذكرة من اللجنة المستديمة للسودان والبعثة المصرية للسودان .

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .

(١٩) دار الوثائق القومية بالقلعة : مجلس الوزراء ، ملف السودان ، المصدر السابق . انظر أيضا : محاضرة فؤاد أباظة المدير العام للجمعية الزراعية الملكية بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥ بالجمعية الجغرافية ، انظر عبد الله حسين المصدر السابق ص١٧ . انظر أيضا : حضارة السودان : العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٥ ، ص ٢ . انظر أيضا : صحيفة النيل : العدد ١١٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ .

(٢٠) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة ، السودان ، ص ١١ - ١٢ . انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٥ ص ٢ .

(*) أسست الجمعية فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ على يد الأمير حسين كامل وسميت بالجمعية الزراعية الخديوية ، وفى سنة ١٩١٥ سميت بالجمعية الزراعية السلطانية وفى سنة ١٩٥٢ سميت بالجمعية الزراعية الملكية ، وكان رئيسها الثانى هو الأمير كمال الدين حسين ، وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٥ انتخب الأمير طوسون رئيسا لها وكانت أغراض الجمعية تتلخص فى تحسين الشئون الزراعية وإقامة المعارض الزراعية والصناعية . . . الخ .

(**) أقيم فى أوائل سنة ١٩٣٦ .

(٢١) الأهرام العدد ١٨٠٠٦ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٥ .

(٢٢) الأهرام ، العدد ١٨٠٠٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٥ .

انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ١٢ .

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ٤ .

(٢٣) حضارة السودان : العدد رقم ١٣٦١ ، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٢١ .

(٢٤) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٩ .

F.O. 407/218/1, Enc. in No. 148, From Ali Breir's Speech, Feb. 19, 1935, see also, Enc. in No. 150, From Sir J.Simon to Sir Lampson, p. 247.

(٢٥) الأهرام ، العدد ١٧٩٨٧ بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٥ ، ص ١٠ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٠١ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١٠ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٢٤ بتاريخ ١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
حضارة السودان ، العدد ١٣٥٣ ، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ .
انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٢ .
(٢٦) حضارة السودان : العدد رقم ١٣٥٣ بتاريخ ٢٤ سنة ١٩٣٥ ، ص ١ .
انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ . انظر أيضا : عبد الله حسين : السودان ، الجزء الثالث ، ص ٨٣ .
(٢٧) حضارة السودان : العدد ١٣٣٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٢٨) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٩٥ والصفحات : ١٠٤ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٧٣ وغيرها .
(٢٩) نفس المصدر ، ص ١٧٣ .
(٣٠) حضارة السودان : العدد ١٣٥٨ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٣١) الأهرام ، العدد ١٨٠٢٩ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٣٢) الأهرام ، نفس العدد . ص ١ .
(*) القنطار الصغير هو ما كان وزنه مع بذرته مائة رطل .
(٣٣) الأهرام ، العدد السابق ص ١ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٨٦ .
(٣٤) F.O. 407/218/1, Enclosure in No. 168. 1934, p. 222
(٣٥) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٩٦ .
(*) نهر الجاش يجئ من الحبشة ويروى كلا من أرتريا وكسلا .
(٣٦) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٧ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٦ .
(٣٧) خطاب الشيخ محمد ميزو بالقضارف . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٠٩ .
(٣٩) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١١١ .
(٤٠) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣١ ، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص٩ .
أيضا :
F.O. 407/218, No. 150, From Sir Lampson to Sir John Simon, p.241.
(٤١) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
(٤٢) نفس المصدر : ص ١٦٤
(٤٣) محاضرة ألقاها مفتش حقل التجارب فى واد مدنى . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ١٦٩ .
(٤٤) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
(٤٥) عبد الله حسين المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

(٤٦) عبد الله حسين ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
(٤٧) نفس المصدر ، ص ١١٦ .
(٤٨) نفس المصدر ، ص ١٠٠ .
(٤٩) نفس المصدر ، ص ١٧٣ .
(*) عبد المجيد الرمالي من عائلة اشتهرت بالمطاحن ومصنع للحلوى بأنواعها ، أما محمد حسين الرشيدى فهو صاحب فابريقة حلويات وطحينة ومعصرة زيوت الميزان .
(٥٠) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٧٤ .
(٥١) نفس المصدر : ص ٩٦ ، ص ١٠٠ .
(٥٢) عبد الله حسين المصدر السابق ، ص ١١١ .
(٥٣) خطبة محمد عبد الرحيم سماحة فى استقبال البعثة ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
(٥٤) الأهرام ، العدد ١٨٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
انظر أيضا : الأهرام : العدد ١٨٠٤٠ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٥٥) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ .
(٥٦) الأهرام ، العدد رقم ١٩٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ .
(٥٧) الأهرام : العدد السابق ، ص ١ .
(٥٨) انظر خطاب الوجيه محمد عبد الرحيم سماحة ، عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
(٥٩) دار الوثائق القومية بالقلعة ، مجلس الوزراء ، ملف السودان بتاريخ ٧ يناير ١٨٩٨ - ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، انظر أيضا ، وزراة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٩ .
(٦٠) نفس المصدر ص ١٤ ، انظر أيضا الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٥٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ص ٩ .
(٦١) محضر الجلسة المنعقدة بين أعضاء لجنة الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية يوم الإثنين ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٣٠٠ .
(٦٢) نفس محضر الجلسة ص ٣٠١ .
(٦٣) المقطم ، العدد : ١٤٠٤٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٦٤) حضارة السودان ، العدد ١٣٦٢ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
(٦٥) حضارة السودان ، العدد ١٣٨١ بتاريخ ٦ مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
(٦٦) حضارة السودان ، العدد ١٣٧٢ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٣٥ ، ص ١ . وقد أدلى بهذا الرأى الوجيه على البرير أثناء خطبة له فى الجمعية الزراعية الملكية تكريما للمسيو كوتتميخالوس ...
(٦٧) حضارة السودان ، نفس العدد ، ص ١ .
(٦٨) حضارة السودان ، العدد ١٣٨١ بتاريخ ٦مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
(٦٩) حضارة السودان ، العدد ١٣٨٤ بتاريخ ١٦ مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
(٧٠) محضر الجلسة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية يوم الأربعاء الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٦ .

(٧١) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٤ .
(٧٢) المقطم ، العدد ١٤٠٣٥ بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٧ .
(٧٣) وزارة التجارة والصناعة ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
(٧٤) وزارة التجارة والصناعة ،لجنة السودان الدائمة – السودان – أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ ، ص ٢١ .
(٧٥) انظر نص خطاب رئيس الغرفة التجارية السودانية بكتاب عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .
انظر أيضا : F.O. 407/218/ No. 150, from Sir Lampson to Sir J.Simon, p.240.
(٧٦) F.O. 407/218, Enclosure in No. 148, Extract from Aly Effendi Berier's Speech, p.240.
(٧٧) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ٩ – ٣٠ .
(٧٨) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ٣١ .
(٧٩) نفس المصدر : ص ٣٢ . انظر أيضا : محضر الجلسة المنعقدة فى ١٢ فبراير ١٩٣٥ بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية ، عن عبد الله حسين المصدر السابق ص ٢٩٤ .
(٨٠) محضر الجلسة المنعقدة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ بين البعثة المصرية وبين الغرفة التجارية السودانية . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٤ .
(٨١) حضارة السودان : العدد ١٤٠٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٥ ص ٣ .
(٨٢) وزارة التجارة والصناعة : أعمال اللجنة الدائمة ص ٢٦ .
(٨٣) محضر الجلسة المنعقد بين أعضاء البعثة المصرية وغرفة التجارة السودانية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٥ ص ٢٩٤ .
(٨٤) نفس المصدر ص ٢٩٤ .
(٨٥) حضارة السودان ، العدد ١٤٠٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٥ ص ٣ .
(٨٦) حضارة السودان : العدد السابق ص ٣ .
(٨٧) محضر الجلسة المنعقدة بين رئيس غرفة التجارة السودانية ولجنة البعثة المصرية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٨ .
(٨٨) وزارة التجارة والصناعة ، أعمال اللجنة الدائمة . ص ٢٥ .
(٨٩) نص خطاب الوجيه محمد سماحة ، انظر عبد الله حسين ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .
(٩٠) محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية بالخرطوم بتاريخ الثلاثاء ١٤ فبراير ١٩٣٥ ،انظر عبد الله حسين . المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
(٩١) F.O. 407/218, Enclosre in No. 168, Report of 1934, p.233.
(٩٢) محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية فى الشئون التجارية بتاريخ ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
(٩٣) محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٤ ، انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ٢٢ ، ٧ ، ٣١ ، انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٤٠٨ بتاريخ ٨ اغسطس ١٩٣٥ ، ص ٣ .

(٩٤) وزارة التجارة والصناعة : اللجنة الدائمة ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
(٩٥) نفس المصدر ، ص ٢٩ .
(٩٦) محمد على الطيب : الحركة الوطنية فى السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب جامعة عين شمس . ص ١٥ .
(٩٧) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٣ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٩ .

المصادر

أولا : وثائق غير منشـــورة :

أ – باللغـة العربيـــة : دار الوثائق القوميـة بالقلعـة ، القـاهرة مجلس الوزراء – ملف بعنوان : السودان فى الفترة من ٧ يناير ١٨٩٨ – ٦ نوفمبر ١٩٤٣ .

ب – باللغة الإنجليزية : وثائق الخارجية الإنجليزية F.O

- F.O.407/ 213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930.
- F.O. 407/218, Enclosure in No.168, Report on the Administration, Finace and Condition of the Sudan in 1933.
- F.O. 407/218, Enclosure in No. 150, From Sir Simon to Sir John lampson, 1934.
- F.O. 407/218, Enclosure in No. 148, Extract from Ali Berier's Speech, Feb. 1935.

ثانيا : وثائق منشورة : باللغة العربية :

– وزارة التجارة والصناعة – لجنة السودان الدائمة – السودان – أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ . القاهرة ١٩٣٨ .

– خطاب مسيوكونتميخالوس Contmichalos الرئيس الفخرى لغرفة السودان فى أبريل ١٩٣٤ ، نشـر بجـريدة حضـارة السـودان ، العـدد ١٣٦٠ بتـاريخ ١٨ فبـراير ١٩٣٥ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة .

– خطبة محمد عبد الرحيم سماحة فى استقبال البعثة فى سنجة بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٥ . منشورة فى كتاب (عبد الله حسين : السودان ، ص ٢٠) .

– خطاب الشيخ محـمـد ميزو بالقضـارف ، وهو أحـد تجارها بتـاريخ ٢ فبـراير

١٩٣٥ ، منشور فى كتاب (عبد الله حسين : المصدر السابق : ص ١٠٩) .

– محاضرة القاها مفتش حقل التجارب بوادى مدنى فى ٧ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ١٦٩) .

– خطاب الغرفة التجارية السودانية فى ٨ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين المصدر السابق . ص ١٨٢) .

– محضر الجلسة المنعقدة فى ١٢ فبراير ١٩٣٥ بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٤) .

– محضر الجلسة المنعقدة من البعثة المصرية والغرفة التجارية بالخرطوم ، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٧) .

– محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية يوم ١٤ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٦) .

– محضر الجلسة المنعقدة بين رئيس غرفة التجارة السودانية ولجنة البعثة المصرية بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٨) .

– محضر الجلسة المنعقدة بين أعضاء لجنة الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية يوم الإثنين ١٨ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٣٠٠) .

– محاضرة فؤاد أباظة المدير العام للجمعية الزراعية الملكية بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٣٥ بالجمعية الجغرافية . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص١٧) .

– خطبة الوجيه على البرير ، وهو أحد رجال الأعمال السودانيين فى الجمعية الزراعية الملكية تكريما للمستر كونتميخالوس فى أبريل ١٩٣٥ . (حضارة السودان العدد ١٣٧٢ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٣٥) .

– تقرير لحضرة حسن صقر أفندى ، سكرتير اللجنة الدائمة بعنوان (العلاقات

الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان واقتراح الوسائل المؤدية إلى تعزيز هذه العلاقات) . (منشور داخل كتاب : وزارة التجارة والصناعة : اللجنة الدائمة - السودان ص ٦٢ - ٩١) .

ثالثا : الدوريات :

- حضارة السودان .
- النيـــل .
- المقطـــم .
- الأهـــرام .

رابعا : الكتب والدراسات :

- زكى البحيرى : التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان . رسالة دكتوراه بكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٦ .

- عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية - الجزء الثالث : الطبعة الأولى - مطبعة وادى الملوك . القاهرة ١٩٣٥ .

- محمد على الطيب : تطور الحركة الوطنية فى السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب - جامعة عين شمس .

دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى
١٩٣٠ - ١٩٥٢
«دراسة وثائقية»

د . خالد عيد الناغية

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

آداب بنها

دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠ - ١٩٥٢

«دراسة وثائقية»

عرفت مصر زراعة القطن منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، لكنه لم يشكل محصولاً تجارياً إلا فى أوائل القرن التاسع عشر عندما تطورت زراعته بعد أن توصل المهندس الفرنسى لويس الكسس جوميل- الذى أسند إليه محمد على إدارة مصنع الغزل والنسيج فى بولاق -إلى نوع جيد من القطن فى حديقة محو بك- حاكم بربر وسنار -وقام محمد على بتعميم زراعته فى الأراضى الزراعية ، وزيادة المساحة المخصصة لزراعته ، واستنباط أنواع جديدة منه ، مما أدى إلى زيادة إنتاج مصر من القطن ، فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج فى أوروبا إلى مصر لتزويدها بحاجتها القطنية .

وازداد إقبال أوروبا على القطن المصرى نتيجة نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) ، فارتفعت أسعار القطن المصرى وتسابق الفلاحون ومعهم الحكومة فى زيادة المساحة المزروعة منه واستفاد الفلاح من ارتفاع أسعاره .

وبات القطن من أهم مصادر الثروة فى مصر ، باعتباره المحصول النقدى الرئيسى لها الذى يمكنها من الوفاء بجميع احتياجاتها ، لذا اهتمت الحكومة به منذ وضع بذرته حتى تسويقة ، من هنا جاءت أهمية دراسة موضوع «دور وزارة الخارجية المصرية فى الدعاية للقطن المصرى وتسويقه فى الخارج ١٩٣٠- ١٩٥٢» .

وتبدأ هذه الدراسة بعام ١٩٣٠ لما لذلك العام من أهمية اقتصادية حيث هو العام الأول بعد أزمة الكساد العالمى ، وتنتهى مع قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التى أولت اهتماماتها بالاقتصاد المصرى وفقاً لسياسة مرسومة .

وعلى أثر ما أصبح من حق مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أن يكون لها تمثيل دبلوماسى وقنصلى بالخارج ، بادرت الحكومة المصرية بإنشاء المفوضيات

والقنصليات المصرية ، التى كان من بين مهامها الرئيسية تنظيم وتنمية علاقات مصر التجارية مع الدول الأجنبية ، وكذا الاشتراك باسم مصر فى المؤتمرات والمعارض والأسواق الدولية .

ومن ثم لعبت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج دوراً مهماً فى تدعيم العلاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية وبخاصة إبان الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر ، وكان من بين هذه الأزمات أزمة الكساد العالمى التى اجتاحت العالم فى عام ١٩٢٩ وامتد أثرها إلى مصر ، حيث انخفض سعر القطن ، كما نقصت الكميات المصدرة منه ، الأمر الذى ساعد على عدم حصول مصر على حاجتها من السلع الأجنبية ، لأن القطن يعد محصول مصر الرئيسى وعماد ثروتها ، والعامل المؤثر فى تكييف قوتها الشرائية ، والدليل على مكانة القطن فى الاقتصاد المصرى أن قيمة المصدر منه إلى الخارج بلغت أكثر من ٧٠٪ من جملة الصادرات المصرية كما هو واضح من الجدول التالى :

السنوات	قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيه المصرى	قيمة جملة الصادرات المصرية بالجنيه المصرى	النسبة المئوية
١٩٢٩	٤١٣٦١٠٠٠	٥٢١٨٧٠٠٠	٧٩,٢٦
١٩٣٠	٢٣٧٨٩٠٠٠	٣١٩٤٢٠٠٠	٧٤,٤٨
١٩٣١	١٩٦٨٨٠٠٠	٣٨٠٧٤٠٠٠	٧٠,١٣
١٩٣٢	١٧٨٦٧٠٠٠	٢٦٩٨١٠٠٠	٦٦,٢٢
١٩٣٣	٢١٣٨٠٠٠٠	٢٨٨٤١٠٠٠	٧٤,١١
١٩٣٤	٢٤٧٨٨٠٠٠	٣١٠٥٦٠٠٠	٧٩٠٨٢
١٩٣٥	٢٦٥٠٢٠٦٥	٣٥٦٩٣١٦٢	٧٤,٢٥
١٩٣٦	٢٥٠١٩٥٦١	٣٢٩٧٩٢٠٤	٧٥,٨٦
١٩٣٧	٢٩٠٠٢٣٦١	٣٩٧٥٩٠٦٦	٧٢,٩٥
١٩٣٨	٢١١٨٩٥٤٤	٢٩٣٤٢٤٨٦	٧٢,٢ (١)

ويتبين من ذلك الجدول أن النقص فى قيمة الصادرات المصرية بين عامى ١٩٢٩- ١٩٣٠ بلغ نحو ٢٠٢٤٥٠٠٠ جنيه بالرغم من زيادة التصدير من القطن فى عام ١٩٣٠ عن عام ١٩٢٩ بنحو ١١٤٣٠٠٠ قنطارا ، مما يدل على أن قيمة الصادرات فى مصر كانت تتأثر بأسعار القطن ، الذى انخفض انخفاضاً ملحوظاً فى عام ١٩٣٠ ، فبعد أن كان سعر قنطار القطن ستة جنيهات أصبح لا يباع فى أحسن الأحوال بأكثر من ثلاثة جنيهات[٢] ، أى أن السعر قد هبط إلى النصف ، مما دفع الحكومة إلى التدخل لشراء القطن حتى تحول دون هبوط أسعاره وتحقق له الحماية[٣] .

ووجدت الحكومة أن بعض الدول الأجنبية المستوردة للقطن المصرى قد خفضت حصتها ، كما هو مسجل فى الجدول التالى :

اسم الدولة	كمية الصادر من القطن المصرى فى المدة من ديسمبر ١٩٢٩ إلى ٢١ مايو ١٩٣٠ بالقنطار	كمية الصادر من القطن المصرى فى المدة من سبتمبر ١٩٣٠ إلى ٢٠ مايو ١٩٣١ بالقنطار	مقدار النقص بالقنطار
الولايات المتحدة	٦٧٤٠٧٦	١١٣١٢٢	٥٦٠٩٥٤
بريطانيا	١٩٧٥١٠٠	١٥٨٦٤٧٥	٣٨٨٦٢٥
روسيا	٢٨٦٢١١	١١٤٥٢٧	١٧١٦٨٤
سويسرا	٢٨٦٠٧٢	٢٥٩١٨٨	٢٦٨٨٤
النمسا	٤١٥٢٣	٣٢٣٢٥	٩٢٦٨
تشيكوسلوفاكيا	١٠٦٤٥٥	١٠٢٥١٠	٣٩٤٥
المجر	٩٢٨٥	٨١٠١	١١٧٧
			١١٦٢٥٣٧[٤]

ويتضح من ذلك الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أنها من الدول المنتجة للقطن ؛ فإنها كانت من الدول المستوردة للقطن المصرى نظراً للمميزات التى يتمتع بها عن غيره من أنواع الأقطان الأخرى ، من حيث طول تيلته ونعومته ومتانته ولونه ، والتى جعلته يستخدم فى أجود أنواع الغزل الرفيع ، وفى صناعات مختلفة مثل صناعة الأسلاك الكهربائية وعمل الكاوتشوك وخراطيم المياه وغيرها من الصناعات المدنية والحربية ، ولكن نتيجة لأزمة الكساد العالمى لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى المستوردة للقطن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول ، ورفع الرسوم الجمركية عليه(٥) .

ومع استمرار هبوط أسعار القطن المصرى ، وتخفيض بعض الدول حصتها منه ، وكذلك فقدانه لبعض الأسواق فى الدول الأجنبية التى تأثرت كثيراً بأزمة الكساد العالمى ، اضطرت الحكومة إلى القيام بحملات دعاية للقطن المصرى فى الخارج من أجل الترويج له فى الأسواق الخارجية ، وبصدد ذلك وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٣٠ على إصدار قرار يتضمن قيام المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج بتوجيه عنايتها للدعاية للقطن المصرى والعمل على ترويجه فى الأسواق الخارجية(٦) . كما أمر الملك فؤاد بفتح اعتماد خاص بلغ نحو خمسين ألف جنيه للدعاية للقطن ، وقامت وزارة الزراعة ومصلحة التجارة بتقديم كافة البيانات التى تحتاجها المفوضيات والقنصليات المصرية لمساعدتها فى تحقيق الهدف من الدعاية(٧) .

وفى الواقع أن مصر لم تكن الدولة الوحيدة التى أدركت أهمية الدعاية فى لفت أنظار الشعوب الخارجية إلى منتجاتها الرئيسية واجتذابها إليها ، فقد أدركت دول أخرى أهمية هذه الدعاية ، وخصصت لها مبالغ ضخمة للإنفاق منها على حملة الدعاية لهذه المنتجات ، فحكومة البرازيل مثلاً لجأت إلى أحد بيوت النشر والدعاية للعمل على ترويج البن البرازيلى(٨) .

وقد أخذت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج ، بعد أن عهدت إليها الحكومة مهمة الدعاية بإعداد العدة لابتكار أفضل الوسائل التى تلفت نظر العالم إلى القطن المصرى ، ومن ثم سارت هذه الدعاية فى المحاور التالية :

- الدعاية فى وسائل الإعلام المختلفة فى الخارج عن مميزات القطن المصرى .
- الاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية لعرض القطن المصرى بمختلف أنواعه .
- تذليل العقبات أمام استيراد القطن المصرى .
- تنمية صادرات القطن بين مصر والدول الأجنبية

أولاً : الدعاية فى وسائل الإعلام المختلفة فى الخارج عن مميزات القطن المصرى

بدأ ممثلو الخارجية المصرية فى الخارج بعد أن تم تكليفهم بالدعاية للقطن المصرى فى إعداد الإحصاءات الخاصة بتجارة القطن المصرى وغيره من الأقطان ، وكذلك دراسة تجارته وصناعته عموماً ، والوقوف على ملاحظات المستوردين وأصحاب مصانع الغزل والنسيج فى الخارج(٩) . فقد اكتشف قناصل مصر لدى الدول الأجنبية أن بعض الأسواق الخارجية استهلاكها من القطن المصرى ضعيف لا يتناسب مع الكمية التى تستوردها من الدول الأخرى المنتجة للقطن ، لذا استقر رأى هؤلاء القناصل على ضرورة القيام بالدعاية اللازمة عن القطن المصرى والنشر عنه بين هذه الدول لتشجيعها على زيادة الكمية المستهلكة منه .

وتمثلت هذه الدعاية فى النشر فى الصحف الأجنبية وفى غيرها من المطبوعات الدورية ذات الأهمية الكبيرة والانتشار الواسع ، وكذلك عمل ملحق خاص بتلك الصحف عن القطن المصرى لتوزيعه على الجمعيات والاتحادات الأجنبية التى لها اتصال بصناعة القطن وتجارته ، وشركات غزل ونسج القطن ، وكذلك مستوردو القطن والجهات الحكومية التى تهتم باستيراد القطن(١٠) .

وهكذا اتضح للخارجية المصرية وممثليها فى الخارج أن الإعلان فى الصحف والمجلات الأجنبية عن القطن المصرى وتعريف أرباب الصناعة والمستهلكين به يساعد على زيادة استهلاكه فى الخارج ، ويفتح أمامه أسواقاً جديدة . وبدأت الخارجية المصرية دعايتها فى اليابان لأنها تستورد كميات كبيرة من القطن معظمها من الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، أما المقدار الذى تستورده من القطن المصرى كان قليلاً بالنسبة لاتساع الصناعة القطنية اليابانية ، ومعظم ما تستورده من الأنواع ذات التيلة القصيرة ، بينما لا تستورد من القطن المصرى الطويل التيلة إلا نسبة قليلة تدخلها فى صناعة الحرير الصناعى[١١] .

ونتيجة لذلك رأت القنصلية المصرية باليابان أن الإعلان عن القطن المصرى فى الصحف والمجلات اليابانية له فوائده الكبيرة فى الترويج للقطن المصرى فى الأسواق اليابانية ، ولما كانت الحكومة المصرية حريصة على فتح أسواق جديدة للقطن المصرى ، وزيادة اعتماد الدول الأجنبية عليه ، فقد وافقت على قيام القنصلية المصرية باليابان بالاتصال بالصحف اليابانية لنشر مقالات عن القطن المصرى وصفاته ، وكذلك وضع خطة عملية لتنظيم هذه الدعاية فى اليابان[١٢] .

واتصل القنصل المصرى فى اليابان بثلاث صحف يابانية وهى :

١- أوساكا أساهى : وتصدر باليابانية فقط ، وهى أكثر الصحف انتشاراً فى اليابان .

٢- أوساكا ما ينتشى : وتصدر فى طبعتين إحداهما باللغة اليابانية والأخرى باللغة الإنجليزية ، وهى تلى الصحيفة السابقة فى كثرة الانتشار .

٣- جابان تيمز : وتصدر باللغة الإنجليزية ومركزها طوكيو .

وهذه الصحف الثلاث يابانية الملكية بعكس صحيفتى جابان أوفرتيرز ، وجابان كرونيكل ، إذ إن الأولى أمريكية والثانية إنجليزية ، وأهمية كل منهما محصورة فى دائرة مواطنيها[١٣] .

وفضلت الخارجية المصرية أن تتولى صحيفة أوساكا ما ينتشى حملة الدعاية للقطن المصرى لأنها واسعة الانتشار ، وبها ملاحق خاصة تحتوى على معلومات هامة عن بلدان عديدة تلفت بها نظر القراء ، كما أنها وثيقة الصلة بالدوائر المهتمة بالقطن وبخاصة جمعية الغزالين ، لذلك كلف القنصل المصرى مدير القسم الأجنبى بصحيفة أوساكا ما ينتشى بإصدار ملحق خاص عن مصر ، عبارة عن مقالات خاصة بها ، وأمدت القنصلية المصرية الصحيفة بمعلومات قيمة وكثيرة عن القطن المصرى لكى تستعين بها فى تكوين مادتها التحريرية فى ملحق الصحيفة الذى نشر فى ٣ سبتمبر عام١٩٣١ ، وأشارت الصحيفة فى هذا الملحق إلى أن «الصناعة اليابانية سائرة بطبيعتها وبمقتضى سنة الترقى نحو الزيادة فى استعمال القطن المصرى»(١٤) .

وقامت القنصلية المصرية بتوزيع نسخ من الملحق ، والمطبوعات والنشرات ، والشرائط السينمائية التى تحتوى على بيانات ومعلومات عن القطن المصرى وزراعته على الجمعيات والاتحادات التى لها اتصال بصناعة القطن وتجارته ، وكذلك شركات غزل القطن ومستوردو القطن والجهات الحكومية المهتمة بهذا المحصول(١٥) .

ولم يقتصر دور الخارجية المصرية وممثليها بالخارج على مجرد الدعاية للقطن المصرى فى الصحف والمجلات الأجنبية ، وإنما تم تكليف المفوضيات والقنصليات المصرية بالقيام بزيارات ميدانية لمصانع الغزل والنسيج ، وجمعيات تجارة القطن ، وذلك للتعريف بمميزات القطن المصرى الذى يمتاز بطول شعرته المختلفة ، بحيث لا يمكن للدول المستوردة له الاستغناء عنه مهما ارتفع ثمنه ، وكان الهدف من هذه الزيارات زيادة الإقبال على شراء القطن المصرى . فقد قام وزير مصر المفوض فى برلين بزيارة معامل غزل ونسج القطن فى مدينة أوجسبرج فى ٧ مارس عام١٩٣١ ، وكان عددها أربعة معامل ، ثلاثة منها تستخدم القطن الأمريكى ، أما الرابع فيستخدم القطن المصرى (الأشمونى) الذى يغزلونه ثم ينسجون منه

البياضات وبخاصة المشجر منها . وكانت المهمة التى رسمها الوزير المصرى لنفسه مثل غيره من المفوضين المصريين فى هذه الزيارات الميدانية ، هى محاولة توسيع النطاق الخاص بتصريف القطن المصرى بمختلف أنواعه فى الأسواق المختلفة(١٦) .

وآتت هذه الدعاية ثمارها عندما قررت بعض الدول الأجنبية تجربة القطن المصرى ، بينما قرر البعض الأخر الاقتصار على استيراده ، كما كونت دول أخرى انطباعاً حسناً عنه ، وكانت النتيجة زيادة المستهلك من هذا القطن فى بعض الدول الأجنبية ، كما يتضح من الجدول التالى :

الدولة	سنة ١٩٣١ الكمية بالقنطار	سنة ١٩٣٢ الكمية بالقنطار	الزيادة بالقنطار	مجموع الزيادة
ألمانيا	٧٢٢,٠٠٠	٨٥٥,٣٠٠	١٣٣٣٠٠	
فرنسا	٧٧٧,٣٠٠	٧٩٩,٧٠٠	٢٢٤٠٠	
إيطاليا	٥٠٨,٨٠٠	٥٧٨,٠٠٠	٦٩٢٠٠	
اليابان	٣٢٠,٠٠٠	٤٣٤,٠٠٠	١١٤٠٠٠	
أسبانيا	١٩٧,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	١٤٠٠٠٠	
تشيكوسلوفاكيا	١٥٨,٠٠٠	١٧٧,٠٠٠	١٩٠٠٠	
المجر	١٣,٤٠٠	١١٥,١٠٠	١٠١٧٠٠	٥٩٩٦٠٠ (١٧)

ويتبين من ذلك الجدول أن صادرات مصر من القطن إلى بعض الدول الأجنبية قد زادت بشكل ملحوظ فى عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١ ، فقد زادت الصادرات المصرية من القطن إلى ألمانيا زيادة مطردة من ٧٢٢ ألف قنطار فى عام ١٩٣١ إلى ٨٥٥,٣٠٠ قنطار فى عام ١٩٣٢ بزيادة قدرها ١٣٣,٣٠٠ قنطار ، واحتلت ألمانيا المركز الثانى بين المشترين بعد بريطانيا ، وأصبحت مصر محط أنظارها منذ الثلاثينيات ، إذ سعت إلى إقامة علاقات اقتصادية معها ، توطئة لإمكانية تحقيق

مخططاتها على الأرض المصرية ، ومن هذا المنطلق قامت مع غيرها من الدول الأوروبية بإحلال القطن المصرى محل الأقطان الأخرى فى بعض مغازلها على أثر نشاط الدعاية المصرية للقطن المصرى ، والميل إلى إنتاج المصنوعات الراقية ، وتعتبر هذه الزيادة فى صادرات القطن المصرى التى بلغت نحو ٥٩٩٦٠٠ قنطارا من الأمور التى بعثت على الارتياح لدى الحكومة المصرية فى ظل الظروف التى كسدت فيها التجارة العالمية .

ثانياً : الاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية لعرض القطن المصرى بمختلف أنواعه

كانت الخارجية المصرية تقوم بعرض عينات من القطن المصرى فى دور المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج ، لكى يكون هذا العرض بمثابة دعاية ناطقة للقطن المصرى ، ويتيح للتجار وأصحاب مصانع الغزل والنسيج الوقوف على مميزاته ، لكن القنصليات والمفوضيات المصرية أشارت على وزارة الخارجية ألا يقتصر العرض على دورهم ، وإنما يكون العرض أيضاً فى الأوساط الصناعية نفسها ليسهل على المشترين معاينة القطن عن كثب ، فالمفوضية المصرية فى ليفربول اقترحت على وزارة الخارجية المصرية أن يكون عرض عينات من القطن المصرى فى مكتب الاتحاد الدولى للأقطان[١٨] . واقتنعت الوزارة بهذه الفكرة ، وأرسلت إلى المفوضيات والقنصليات المصرية عينات مختلفة من أنواع القطن المصرى على هيئة بالات صغيرة كل بالة تزن خمسة أرطال ، وأرفق بهذه العينات صور فوتوغرافية تمثل مراحل إنتاج القطن المصرى منذ غرسه فى الأرض حتى تصديره للموانى الأجنبية[١٩] .

وقامت المفوضيات والقنصليات المصرية بالخارج بتوزيع هذه العينات بمعرفتها على المصانع المشتغلة بغزل القطن ونسجه ، والمتاحف التجارية مثل متحف أوساكا ، ومتحف ناجويا باليابان ، وفى المدارس التجارية والصناعية ، وفى المعارض الدائمة مثل معرض ليبزج Leipzig بألمانيا ، وكذلك عرض عينات من القطن فى

المصانع المنتشرة فى أوروبا عن طريق بعض تجار القطن الذين لهم اتصال بها ، وذلك لتصريف جزء من القطن المصرى فيها[٢٠] .

وفى حقيقة الأمر أن المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج لم تترك فرصة تمر إلا وجعلت منها مصدراً لخير مصر ، فعندما اعتزم الاتحاد الدولى للقطن إقامة معرض لمختلف الأقطان العالمية فى فبراير عام ١٩٣٠ فى لا نكشير ببريطانيا ، وجد القنصل المصرى فى مانشستر أن الهدف من هذا المعرض هو وضع عينات من القطن تحت أنظار الإخصائيين وذوى الخبرة من التجار والغزالين من أجل تكوين فكرة عن أنواع القطن فى العالم ، ولذا أشار على وزارة الخارجية المصرية بضرورة عرض عينات من القطن المصرى فى حيز من الزجاج فى مركز الاتحاد الدولى نظراً لأهمية هذا المعرض[٢١] . كما طلبت المفوضية المصرية فى بلجيكا من الحكومة المصرية الاشتراك فى السوق الدولية فى بروكسل فى أبريل عام ١٩٣٠ لعرض عينات من القطن المصرى فى هذه السوق[٢٢] .

وامتد دور الخارجية المصرية وممثليها فى الدعاية للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية ليشمل التمهيد لعقد المؤتمرات الدولية لدراسة حالة القطن العالمية ، فقد اقترح ممثلو الخارجية المصرية على الحكومة المصرية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى من أجل دراسة كيفية تصريف الكميات الزائدة المخزونة من القطن ، ومشاكل توزيعه ، وتثبيت أسعاره[٢٣] ، إذ تحدث القائم بأعمال مكتب مصر الدائم فى عصبة الأمم مع ستوبانى Stoppani - مدير قسم العلاقات الاقتصادية بعصبة الأمم- فى موضوع تجارة القطن الدولية ، والعمل على تثبيت أسعاره بواسطة اتفاق دولى بين الدول المصدرة للقطن وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا -القطن الخاص بمستعمراتها- ومصر ، والبرازيل ، من أجل الوقوف على آراء المختصين فى مسائل القطن فى هذه الدول[٢٤] . ووافقت وزارة المالية المصرية بصفة مبدئية على الاقتراح الخاص بتنظيم إنتاج القطن وتثبيت أسعاره على غرار ما اتبع فى الشاى ، والكاوتشوك ، والسكر ، والخشب وغيرها من المواد الأولية[٢٥] . بينما اعترضت وزارة

التجارة والصناعة على أى اتفاق يقيد محصول القطن المصرى من حيث المساحة المزروعة ، والأنواع المنتجة ، والتصدير ، لأنه المحصول الرئيسى لمصر وعماد الثروة الأهلية[٢٦] .

أما موقف بريطانيا من عقد مؤتمر دولى للقطن لتثبيت أسعاره ، فقد رأت أن عقد مثل هذه المؤتمرات الدولية يضر بها من عدة وجوه من بينها :

١ - أن بريطانيا تعد من الدول المستهلكة للقطن وبخاصة مصانعها فى لانكشير ، ومن ثم كانت تخشى من عقد مؤتمر دولى يرفع من أسعار القطن فيضر بمصالحها ، وإن كانت تميل إلى تثبيت سعره .

٢- أن المستعمرات البريطانية المنتجة للقطن ترحب بتثبيت سعره ، لكنها لا تقبل تحديد الإنتاج الذى زاد زيادة كبيرة فيها بعد القيام بالعديد من مشروعات الرى الكبرى التى أعدت مساحات شاسعة من الأرض الصالحة لزراعة القطن[٢٧] .

أما عن حكومة البرازيل فقد أبدت اعتراضها على فكرة عقد مؤتمر دولى لتنظيم تجارة القطن الدولية والعمل على تثبيت أسعاره ، لكن لم يستمر اعتراضها طويلاً ، إذ سرعان ما عدلت عن موقفها لوقوعها تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية -بحكم وضع الولايات المتحدة المتميز فى الأمريكتين- التى دعت إلى عقد مؤتمر للقطن فى واشنطن ، وتبنت الاقتراح الخاص بتحديد مساحة الأراضى التى تزرعه فى البلاد المنتجة له[٢٨] . ولما كانت ألمانيا من الدول التى توقفت عن شراء الأقطان الأمريكية مع قدوم الحرب العالمية الثانية ، واعتمدت على شراء الأقطان المصرية ، فإنها طلبت من الحكومة المصرية ألا توافق على فكرة تحديد المساحة المنزرعة قطناً ، حتى تستطيع شراء الكميات التى تحتاجها من القطن المصرى[٢٩] .

وتقديراً للجهود التى بذلتها وزارة الخارجية فى الدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، تقدمت اللجنة المالية بمجلس النواب فى تقريرها عن مشروع الميزانية

للسنة المالية ١٩٣٨- ١٩٣٩ باقتراح يتضمن تشكيل لجنة مشتركة للتجارة الخارجية يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ويكون مقرها وزارة الخارجية ، وتمثل فيها وزارات الخارجية ، والتجارة والصناعة ، والمالية ، والزراعة ، على أن تكون مهمة هذه اللجنة وضع السياسة العامة للتجارة الخارجية وفقاً لما تقتضيه جميع المصالح المصرية ، وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة ، ووافق مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٨ يوليو عام ١٩٣٨ على تشكيل هذه اللجنة ، كما وافق مجلس الوزراء عليها فى ٨ يناير عام ١٩٣٩ بناء على مذكرة رفعتها إليه وزارة الخارجية(٣٠) .

وبدأت لجنة التجارة الخارجية أعمالها بإرسال البعثات المصرية للترويج للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، وتعريف هذه الأسواق بأنواعه المختلفة ، وما استنبطته وزارة الزراعة من هذه الأنواع ، ومزايا كل منها ، بحيث يتيسر لراغبى شراء القطن المصرى معرفة كل شىء يتعلق به ، وبالتالى يتم شراء القطن على أسس فنية ، مما يتيح للحكومة المصرية معرفة الأنواع التى يزداد الإقبال عليها للتوسع فى زراعتها(٣١) .

وكان الغرض من هذه البعثات تحقيق هدفين :

أ- زيادة تصريف القطن المصرى بعقد صفقات تجارية فى الأسواق الخارجية .

ب- دراسة الأسواق الخارجية من كافة النواحى والإلمام بظروفها واحتمالات تصريف القطن المصرى فيها كمقدمة لوضع سياسة دائمة للدعاية للقطن المصرى فى هذه الأسواق(٣٢) .

وقد اشتركت وزارة الخارجية وممثلوها فى الخارج مع هذه البعثات فى المباحثات الخاصة بتصريف القطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، لأن وزارة الخارجية بحكم ما يتجمع لديها من معلومات وملابسات سياسية تستطيع أن تدلى برأيها فى تلك المباحثات التى يترتب عليها عقد صفقات لبيع القطن المصرى مع

الحكومات الأجنبية ، علاوة على أنها على دراية تامة بمركز هذه الحكومات السياسى والاقتصادى ، ومن ثم كان على وزارة المالية أن تقوم من تلقاء نفسها بإبلاغ وزارة الخارجية عند القيام بعقد هذه الصفقات ، إذ قد يحتاج الأمر إلى تدخل بعثات التمثيل المصرى إذا ما ظهرت عقبات فى سبيل تنفيذها[٣٣] .

وقدم ممثلو الخارجية المصرية لأعضاء هذه البعثات كافة المساعدات خلال زياراتهم للعواصم الأجنبية للدعاية للقطن المصرى ، فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أن المفوضية المصرية فى واشنطن بذلت مساعيها مع السلطات المختصة فى الولايات المتحدة الأمريكية للسماح بدخول البعثة المصرية لترويج القطن فى منطقة النفوذ الأمريكى فى أوروبا الوسطى ، كما قامت بالدور نفسه المفوضية المصرية فى باريس فيما يختص بمنطقة النفوذ الفرنسى فى أوروبا[٣٤] .

وفى الواقع إذا كانت الدعاية للقطن المصرى فى الخارج فى الظروف العادية أمر واجب لتوطيد سمعته ، وإبراز صفاته فى مناطق استهلاكه ، وفتح أسواق جديدة لتصريفه ، فإن الدعاية له كانت أوجب فى ظل الظروف التى مرت بها تجارة مصر الخارجية إبان الحرب العالمية الثانية ، بسبب ما ترتب على هذه الحرب من انقطاع الصلات التجارية ، وتغيير نظم المعاملة والمبادلة ، وقيام مختلف القيود والصعوبات فى سبيل عودة الحياة الاقتصادية إلى سابق عهدها ، كما أخذت الدول المنتجة للقطن تتسابق فيما بينها لفتح أسواق جديدة لأقطانها ، ولذا فإن مصر كانت تخشى من التقصير فى الدعاية ، فتعطى للدول الأخرى فرصة الكسب على حساب الأقطان المصرية ، وبخاصة أنها نجحت أثناء الحرب فى استنباط أصناف جديدة من القطن تفوقت فى مزاياها على الأصناف القديمة التى انقرضت ، وكان على الحكومة المصرية أن تقوم بعمل الدعاية اللازمة لهذه الأصناف لكى يعرف العملاء مزاياها[٣٥] .

وكشفت الحكومة المصرية بعثاتها للدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، وركزت هذه البعثات جهودها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والصين

والهند ، وشرق أوروبا ، وغرب أوروبا ، فالأخيرة كانت حتى الحرب العالمية الثانية من أكبر عملاء مصر بالنسبة لاستيراد القطن المصرى . وعلى الرغم من أن دول أوروبا الغربية كانت تتمتع بمركز عالمى فى صناعة وتجارة الأقمشة القطنية ، إلا أن مركزها ضعف عقب الحرب العالمية الثانية للأسباب التالية :

١- تخريب مصانع هذه الدول إبان الحرب .

٢- ظهور النزعات الوطنية فى معض الدول الأقل تقدماً اقتصادياً فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، نتج عنها بعث صناعى وبخاصة صناعة الغزل والنسيج ، مما دفع هذه الدول إلى فرض قيود جمركية لحماية صناعتها الناشئة ، مما أثر على صناعة الغزل والنسيج فى دول أوروبا الغربية ، وبالتالى ضعفت قدرتها على استيعاب كمياتها التقليدية من الأقطان المصرية[٣٦] . ومن ثم كان على البعثات المصرية أن تنشط دعايتها فى هذه الدول وغيرها من أجل أن تستعيد هذه الدول مكانتها الصناعية مرة ثانية عن طريق الاعتماد على القطن المصرى المتميز الذى يجعل صناعتها راقية .

وهكذا لم تتدخر الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج جهداً فى الدعوة للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، وإقناع كثير من الدول الأجنبية بضرورة الاعتماد على القطن المصرى لما يتمتع به من مزايا ، وكذلك الاتصال بالجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل عقد صفقات شرائه .

ثالثاً : تذليل العقبات أمام استيراد القطن المصرى

كان من مهام القنصليات والمفوضيات المصرية فى الخارج كتابة تقارير دورية عن حالة القطن وتجارته فى المراكز المهمة لتجارته وصناعته فى ليفربول ، ومانشستر ببريطانيا ، وكوبيه باليابان ، ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، وإرسال هذه التقارير إلى وزارة المالية لمساعدتها فى متابعة حركة سوق القطن فى البلدان المختلفة ، وتتضمن هذه التقارير إحصائيات عن محصول القطن وأسعاره والمستهلك منه[٣٧] .

وقامت الخارجية المصرية وممثلوها لدى الدول الأجنبية بإزالة القيود المفروضة على استيراد القطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، وكان من بين هذه القيود فرض بعض الدول المستوردة الضرائب عليه . فقد أولى ممثلو الخارجية المصرية هذه المسألة اهتماماً خاصاً ، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ضريبة على القطن المصرى طويل التيلة ، خاض وزير مصر المفوض بواشنطن مباحثات طويلة مع كافة الجهات الحكومية هناك لرفع هذه الضريبة ، وأشار فى حديثه مع وزير الخارجية الأمريكية أن مصر عندما تطلب هذا الطلب إنما تطلب حقاً عادلاً ، بسبب الفارق الكبير بين قوة الدولتين من الناحية المالية ، كما أن القطن الأمريكى ليس المحصول الرئيسى لثروتها ، فى حين أنه يمثل العمود الفقرى فى الاقتصاد المصرى[٣٨] .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة للقطن ، وبخاصة الولايات الجنوبية منها التى تتشابه فى تربتها ومناخها بتربة ومناخ مصر . وتدل إحصاءات عام ١٩٣٨ بأنها أنتجت حوالى ١٢ مليون بالة من القطن ، وهو مقدار قليل إذا ما قورن بمحصول عام ١٩٣٧ الذى بلغ نحو ١٨ مليون بالة ، وتعرضت أسعار القطن فى عام ١٩٣٨ إلى الهبوط . ونتيجة لتأثر أسعار القطن المصرى بذلك الهبوط ، قام وزير مصر المفوض فى واشنطن بإجراء العديد من المباحثات مع الخبراء المشتغلين بتجارة القطن وصناعته لمعرفة الأسباب التى أدت إلى هبوط سعر القطن المصرى والذى أرجعه إلى عدة أمور :

١- عدم استقرار الحالة السياسية فى أوروبا لأن المناخ السياسى كان مفعماً بسحب الحرب العالمية الثانية ، مما جعل الإقبال على شراء القطن محدوداً .

٢- أن هبوط أسعار القطن الأمريكى قد أثر بلا شك على أسعار القطن المصرى ، وذلك بسبب زيادة المخزون من الأقطان الأمريكية الذى بلغ نحو ٢٥ مليون بالة .

٣- ظهور دول جديدة مصدرة للقطن مثل البرازيل وأوغندة التى تضاعف إنتاجهما ما بين ست وثمانى مرات .

٤- قيام الحكومة المصرية بفرض عدد من القيود على البيع بالأجل ، مما أدى إلى ضعف الطلب على القطن المصرى وبالتالى هبوط أسعاره[٣٩] .

والجدول التالى يوضح كمية وقيمة الأقطان الخام المصرية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ :

السنة	الكمية بالقنطار	القيمة بالجنيه
١٩٣٤	٣٥٨٤٣٠	١٠٨٦٧٧٠
١٩٣٥	٢٧٠٦٣٨	٩١٠٤٩٤
١٩٣٦	٢٦١١١٥	٩٧١٣٦١
١٩٣٧	٢٥٧٧٤٩	٩٩٤٦٦٠
١٩٣٨	١٦٥٥٤٤	٥٢٣١٩٠ (٤٠)

ويتضح من ذلك الجدول أن ما استوردته الولايات المتحدة الأمريكية من القطن المصرى خلال الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ كان يتناقص باستمرار ، ويبدو أن السبب الرئيسى ربما يعود إلى الضريبة التى فرضت على القطن المصرى ، وزيادة المخزون من القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، علاوة على أن مصانع إطارات السيارات استبعدت القطن واستخدمت مواد كيماوية صناعية حريرية أطلق عليها اسم Rayon ، حيث أثبتت التجارب صلاحيتها ومتانتها فى الحمل الثقيل والمسافات الشاسعة ، وكذلك قيام الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بزراعة نوع من القطن طويل التيلة يسمى بيما Pima يتعادل فى صفاته ومتانته مع القطن المصرى[٤١] .

وقد بذل وزير مصر المفوض فى واشنطن مساعيه مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء الرسوم المفروضة على القطن المصرى من نوع طويل التيلة ، على أمل أن تنجح فى إقناع الكونجرس بالموافقة على ذلك ، ولكن هذه المحاولة فشلت

بسبب ازدياد نفوذ ممثلى الولايات الجنوبية المنتجة للقطن فى الكونجرس ، كما أنه لم يسبق لدولة فى مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية أن توصلت إلى تخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها إليها إلى أكثر من النصف . وبعد أن بين المفوض المصرى للحكومة الأمريكية أن عدم قدرة مصر على بيع القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية يقلل من مقدرتها على الشراء منها ، وهذا ليس من مصلحة الطرفين ، قررت الحكومة الأمريكية تخفيض الرسوم على القطن المصرى إلى النصف[٤٢] . الأمر الذى أدى إلى زيادة صادرات مصر من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما هو واضح من الجدول التالى :

السنة	الكمية بالقنطار	القيمة بالجنيه
١٩٣٩	٢٧٩٧٢	٨٥٦٦٦٤
١٩٤٠	٣٢٠١٦٤	١٢٣٧٦١٠
١٩٤١	٦٠٨٧٧٠	٢٣٧٩٦٢٠
١٩٤٢	٧٣٧٠٩٣	٣٦٥٠٩٢٨ (٤٣)

وبذلك يتبين أن صادرات مصر من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت فى ازدياد مستمر من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢ ، حيث بلغ ما صدرته فى عام ١٩٤٢ نحو ٧٣٧٠٩٣ قنطاراً بمبلغ ٣٦٥٠٩٢٨ جنيهاً ، ويعد هذا المبلغ أكبر إيراد حققته الصادرات المصرية فى تجارة القطن مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٣٤ . ويعود هذا الازدياد فى الكمية والقيمة إلى جهود الدبلوماسية المصرية فى تخفيض الرسوم الجمركية التى فرضت على القطن المصرى ، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد كميات كبيرة منه لاستخدامها فى الصناعات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى إقدامها على استعمال القطن فى مرافق جديدة مثل رصف الطرق ، وذلك باستخدام القماش المنسوج من القطن كبطانة بين القطران والتراب ، مما يكسب الطرق متانة وتظل سليمة لمدة طويلة[٤٤] .

ونجحت المفوضية المصرية بواشنطن فى تسهيل شحن ٢٦٧٥٠٠ قنطارا من القطن كانت البيوت التجارية الأمريكية قامت بشرائها من مصر ؛ ووجدت صعوبة كبيرة فى شحنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب انشغال السفن الأمريكية بشحن الأسلحة والذخيرة ، فتدخل وزير مصر المفوض فى واشنطن ؛ وأجرى مباحثات مع الأميرال «لاند» -رئيس اللجنة البحرية الأمريكية- لتسهيل شحن هذه الصفقة ، ونجح فى مسعاه عندما قامت السفن البريطانية التى كانت تقف فى ميناء الأسكندرية بنقل القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٤٥] .

وسعت الخارجية المصرية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإضافة قطن السكلاريدس إلى أنواع الأقطان المصرية الطويلة التيلة التى تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية ؛ بعد أن قررت من قبل إيقاف استيراد الأقطان المصرية من هذا النوع ، والاكتفاء باستيراد أنواع جيزة ٧ ، وسخا ، وكرنك ، وملكى[٤٦] . كما بذل وزير مصر المفوض فى واشنطن مساعيه مع سفير الأرجنتين فى واشنطن - نظرا لعدم وجود تمثيل سياسى لمصر فى الأرجنتين آنذاك - لإلغاء القيود التى فرضتها الأرجنتين على استيراد القطن المصرى ، مما مكن أصحاب الصناعات القطنية بها إلى استيراد نحو عشرة آلاف بالة من القطن المصرى[٤٧] .

وهكذا نجح وزير مصر المفوض فى واشنطن فى تنشيط الصادرات المصرية من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، بإزالة القيود التى كانت مفروضة على تصدير القطن المصرى إليها ، بعد أن أقنع المسئولين هناك بعدم رواج منتجاتهم فى الأسواق المصرية إذا لم يقبلوا على شراء القطن المصرى لتوفير الدولارات التى تساعد مصر على سداد أثمان المشتريات الأمريكية .

وبدا دور الخارجية المصرية جلياً على أثر عقد الاتفاق التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بيرو فى أغسطس عام ١٩٤٢ ، وأخذت تبحث مع وزارتى المالية والتجارة والصناعة الآثار التى نتجت عن هذا الاتفاق على تصدير

القطن المصرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن الأخيرة عقدت هذا الاتفاق تمشياً مع سياسة حسن الجوار مع دول أمريكا اللاتينية ، وكذلك حتى لا تتسرب منتجات هذه الدول إلى دول المحور ، وكان خوف الحكومة المصرية من هذا الاتفاق نابع من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الحصة التى تستوردها من الأقطان الخاصة بجمهورية بيرو ، مما يؤثر على الكمية التى تستوردها من الأقطان المصرية(٤٨) .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية وزير مصر المفوض فى واشنطن أن يبذل قصارى جهده مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتخذ من الإجراءات ما يؤثر على الحصة التى تستوردها من الأقطان المصرية ، وكانت الخارجية المصرية ترى فى مباحثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه المسألة - بغض النظر عن نجاحها أو فشلها - اعتراف من جانب الحكومة المصرية بالأضرار التى لحقت بها بسبب هذا الاتفاق وأنه يمكن اتخاذ هذا الاعتراف «سنداً عندما يحين الوقت المناسب لاتخاذ خطوات إيجابية مجدية فى هذا الصدد»(٤٩) .

وحذرت المفوضية المصرية بواشنطن الحكومة المصرية من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع فى زراعة الأقطان طويلة التيلة ؛ واستنباط أنواع من القطن تعادل الأقطان المستوردة فى صفاتها بل وقد تتميز عنها لتفى بمقتضيات الصناعة المحلية ، ولذلك رأت المفوضية المصرية أن الوسيلة الفعالة لمواجهة هذه السياسة تتمثل فى الدعاية التى تعتمد على أسس فنية ، حيث يقوم مصريون فنيون على دراية كاملة بمميزات الأقطان المصرية بزيارة مصانع القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية ليتعرفوا على وجهات نظر أصحابها فى الأقطان المصرية ، «وليبينوا لهم ما يجب تبيانه من تفصيلات عن أقطاننا وليستفيدوا بخبرة هؤلاء الرجال فيما يتخذوه من وسائل لسد نواحى النقص إن كان هناك نقص ، ولتحسين الأنواع المصرية من القطن إذا كان هناك مجال للتحسين إلى غير ذلك من النواحى الفنية»(٥٠) .

وأيدت وزارة المالية ما ذهبت إليه وزارة الخارجية من فائدة الدعاية للأقطان المصرية فى الأسواق الأمريكية ، بشرط أن يصاحبها سعى جاد لدى الغزالين الأمريكيين لرفع قيود الحصص التى فرضت على الأقطان طويلة التيلة[٥١] .

وظلت وزارة الخارجية المصرية تواصل مساعيها لتسويق القطن المصرى ، فعندما قامت الحكومة الهندية بزيادة الرسوم الجمركية على صادرات القطن المصرى ، أرسلت الوزارة لها مذكرة عن طريق السفارة البريطانية بالقاهرة ، تطالب فيها بتخفيض هذه الرسوم لأن زيادتها تضر بمصلحة مصر والهند معاً ، مبينةً أن أى انخفاض فى الكمية التى تستوردها الهند من الأقطان المصرية يترتب عليه بالضرورة انخفاض فى الكمية التى تستوردها مصر من الأقمشة القطنية الهندية[٥٢] . كما أرسلت الخارجية المصرية برقية إلى الحكومة الإيطالية عن طريق السفارة المصرية فى روما ، تحذرها فيها بأن فرض ضريبة على القطن المصرى يترتب عليه نتائج وخيمة على ما تصدره المصانع الإيطالية من أقمشة وغيرها إلى الأسواق المصرية ، فتفرض عليها الضرائب مما يسىء إلى العلاقات التجارية بين البلدين[٥٣] .

أما بالنسبة لألمانيا ، فإنه عندما أصدرت الحكومة الألمانية فى ٢٤مارس عام ١٩٣٤ قانوناً لتنظيم استيراد المواد الخام ومنها القطن ، بسبب وجود كميات كبيرة من القطن الأمريكى بها ، مما أثر على استيرادها للقطن المصرى ، اعترضت المفوضية المصرية ببرلين على هذا القانون لأن فيه ضرراً بالقطن المصرى وفائدة للقطن الأمريكى ، وبخاصة إذا ما احتاجت المغازل الألمانية إلى القطن المصرى ، ومن ثم تراجعت الحكومة الألمانية عن قرارها ، وأعلنت أنه ليس لديها مانع من شراء القطن المصرى ما دامت هناك ضرورة لذلك[٥٤] .

ولم يقتصر دور الخارجية المصرية وممثليها فى الخارج على مجرد تخفيض الرسوم الجمركية التى فرضتها الدول الأجنبية على القطن المصرى ، بل نجدها تطالب الحكومة المصرية بتخفيض الضرائب على صادرات بعض الدول التى تستورد كميات كبيرة من القطن المصرى ، للحفاظ على العلاقات التجارية مع هذه

الدول باعتبارها سوقاً كبيرةً لتصريفه . فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أن المفوضية المصرية فى طوكيو كتبت تقريراً إلى وزارة الخارجية المصرية أوضحت فيه استياء الحكومة اليابانية من قيام الحكومة المصرية بفرض ضريبة إضافية مقدارها ٤٠٪ على الصادرات اليابانية إلى مصر . وكان مبعث خوف وزير مصر المفوض أن يؤدى ذلك إلى التأثير على الصلات التجارية بين البلدين ، وبخاصة أن اليابان من أكبر الدول التى تستورد كميات كبيرة من القطن المصرى(٥٥) .

ورأت المفوضية المصرية فى اليابان أن بقاء هذه الضريبة تضر بمصلحة مصر ، إذ يترتب عليها إدراك اليابانيين أن هدف مصر الإضرار بمصالحهم ، فى الوقت الذى تطورت فيه الصناعات القطنية باليابان ، وازداد نفوذها فى شرق آسيا ، مما جعلها سوقاً متميزة للأقطان المصرية ، ولذلك طالبت المفوضية المصرية بتخفيض الضريبة إلى النصف كدليل على حسن النية من جانب الحكومة المصرية ، وإقناع اليابان بأن مصر تعمل على حماية المصالح اليابانية ما دام ذلك لا يتعارض مع مصلحة الصناعة الوطنية(٥٦) . واستجابت الحكومة المصرية لطلب المفوضية ، وقررت تخفيض الضريبة التى فرضت على واردات مصر من اليابان(٥٧) .

وحينما طلبت القنصلية المصرية فى تشيكو سلوفاكيا من الحكومة المصرية النظر فى العرض الذى قدمته مصانع أحذية باتا بشراء عشرة آلاف بالة من القطن المصرى سنوياً مقابل أن تقدم الحكومة المصرية بعض التسهيلات الجمركية على دخول الأحذية الكاوتشوك إلى مصر ، وافقت الحكومة على تعديل هذه الرسوم ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الصناعة الوطنية(٥٨) .

واهتمت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج بعرض شكاوى الغزالين الأجانب المستوردين للقطن المصرى على الحكومة المصرية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة باستبعاد أسباب الشكوى ؛ والتى تتمثل فى خلط القطن المصرى ببعض الأقطان الرديئة ، وهبوط درجة بعض أنواعه ، وتخفيض تكاليف إنتاجه(٥٩) ، ووجود

بعض المواد الغريبة فى بالات القطن المصرى بسبب وضع البالات فى الموانى على أرض رملية رطبة ، مما يعرضها فى نفس الوقت للرياح ورذاذ الأمواج(٦٠) .

وبناءً على ذلك أصدرت الحكومة المصرية القوانين التى تزيل شكوى الغزالين مثل قانون خلط القطن ؛ الذى وضع لمنع الخلط فى الموانى المصرية ، ويقضى بمعاقبة كل من غش القطن بالغرامة خمسة جنيهات أو حبسه أسبوعاً ومصادرة القطن المخلوط والاستيلاء على ربع قيمته ، كما قررت الحكومة استخدام أكياس مصنوعة من القطن لتعبئة القطن بدلاً من أكياس الجوت ، حتى لا تدخل مواد غريبة إليه ، وللمحافظة على قيمته وسمعته(٦١) .

أما عن تخفيض تكاليف إنتاج القطن المصرى بالنسبة للمشترين ، فقد رأت الخارجية المصرية أن زيادة الاستهلاك من القطن المصرى فى الأسواق الخارجية والقضاء على مزاحمة القطن الأمريكى وغيره من الأقطان له ، يتوقف على إتاحة الحكومة للغزالين شراء القطن المصرى بأسعار معقولة ، ومن ثم حددت الخارجية الوسائل التى تمكن الحكومة من تحقيق هذا الغرض ، وتتمثل فى التقليل من الوسطاء بقدر الإمكان ، وتخفيض أسعار النقل والتخزين ، وإنشاء اتحاد لمنتجى القطن فى مصر ، يقوم بإرسال مندوبين عنهم لبيع أقطانهم بأسعار معتدلة ، الأمر الذى يؤدى إلى تصريف كمية كبيرة من القطن المصرى(٦٢) .

رابعاً : تنمية صادرات القطن بين مصر والدول الأجنبية

وضعت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج نصب أعينهم العمل على توطيد دعائم السياسة التجارية الخارجية لمصر ، وضرورة الأخذ بجميع الطرق التى تؤدى إلى نشر الدعاية عن ثروة مصر الزراعية وبخاصة محصول القطن ، وإفساح المجال لترويجه ، وتنبيه المستوردين الأجانب إلى ما يجهلونه من أنواعه ، فقد وجدت الخارجية المصرية أن هناك بعض الدول الأجنبية تستورد كمية معينة من القطن المصرى لا تتلائم مع قدرة معامل النسيج بها . وقد أثمرت جهود الخارجية

المصرية فى إعلان هذه الدول عن استعدادها لاستخدام القطن المصرى بدلاً من الأقطان الأخرى ، وذلك بعد أن تعرفت على مميزات القطن المصرى .

وفضلا عن ذلك فقد أقنعت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج الكثير من الدول الأجنبية بشراء كميات من القطن المصرى ، وزيادة استهلاكها منه كما لجأت إلى إقناع الحكومة المصرية إلى أهمية مقايضة القطن المصرى بمنتجات الدول الأجنبية ، وتحسين الميزان التجارى* لمصر مع هذه الدول ، وآتت هذه السياسة ثمارها مع كثير من الدول مثل : فرنسا ، وإيطاليا ، وتشيكو سلوفاكيا ، وأسبانيا ، وبلغاريا ، والسويد ، وبلجيكا ، والمجر ، ورومانيا ، والاتحاد السوفيتى .

ففى فرنسا نشطت السفارة المصرية بباريس نشاطاً ملحوظاً من أجل تنشيط حركة التجارة بين مصر وفرنسا ، وزيادة تصدير القطن إليها كما هو واضح من الجدول التالى** :

السنة	قيمة الصادرات المصرية عامة بالجنيه	قيمة صادرات مصرية إلى فرنسا بالجنيه	كمية الصادرات المصرية من القطن المصرى	كمية الصادرات المصرية من القطن المصرى إلى فرنسا	قيمة القطن المصرى المصدر إلى فرنسا بالحنيه
١٩٣٦	٢٥٠١٩٥٦١	٣٢٩٨٢٤٣	٧٠٧٩٧٠٢	٩٩٢٣٤٧	٣١٤١٦٤٧
١٩٣٧	٢٩٠٠٢٣٦١	٤٢٤٤٤١٧	٨٩٠٠٠٧٦	١٢٢٩٧٥٠	٣٩٨٠٨٩٥
١٩٣٨	٢١١٨٩٥٤٤	٢٤٧٦٤٨٥	٧٩٣٦٦٧٥	٨١٨٨٨٤	٢١٥٧٧٨١
١٩٣٩	-	٣٧٥١٨٨٧	-	١٢٠٩١٦٢	٣٣٢٧٠٠١

ويتبين من ذلك الجدول أن قيمة ما كان يصدر إلى فرنسا من القطن المصرى كانت تتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ٩٥٪ من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية إليها ، كما أن نسبة مشتريات فرنسا من القطن المصرى سنوياً إلى صادرات مصر الإجمالية من القطن كانت فى السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية على النحو التالى :

- ١٤,٠١٪ من حيث الكمية ، ١٢,٥٥٪ من حيث القيمة فى عام ١٩٣٦ .
- ١٣,٨٢٪ من حيث الكمية ، ١٣,٧٢٪ من حيث القيمة فى عام ١٩٣٧ .
- ١٠,٣١٪ من حيث الكمية ، ١٠,١٨٪ من حيث القيمة فى عام ١٩٣٨ .

ولم يلبث أن احتل القطن المصرى أهم بنود الصادرات المصرية إلى فرنسا ، وكان الميزان التجارى بين البلدين دائماً فى صالح مصر ، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى فرنسا عام ١٩٤٠ نحو ٤٣٥٣١٨٨ جنيهاً مصرياً ، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من فرنسا نحو ١٢٦٦٠٦٢ جنيهاً مصرياً ، وبلغت قيمة القطن المصرى المصدر إلى فرنسا فى نفس العام نحو ٣٤٨٥٩٤٨ جنيهاً مصرياً ، ويرجع ذلك للدعاية الواسعة للقطن المصرى فى فرنسا[٦٣] .

وفى إيطاليا قام قنصل مصر العام فى ميلان بزيارة مصانع الغزل والنسيج فى هذه المدينة للدعاية للقطن المصرى ، ولاحظ أن أصحاب المصانع لديهم رغبة كبيرة فى طلب القطن المصرى وبخاصة الأصناف الممتازة منه ، بسبب زيادة الإقبال على المنسوجات الإيطالية المصنوعة من القطن المصرى ، كما أن هناك عاملاً أخر حمل المصانع الإيطالية على شراء القطن المصرى ، يتمثل فى قرب إيطاليا من مصر ، وسهولة المواصلات بينهما[٦٤] . والجدول التالى يبين قيمة صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا .

السنة	جملة الصادرات المصرية إلى إيطاليا بالجنيه المصرى	قيمة القطن المصرى المصدر إلى إيطاليا	كمية القطن المصرى المصدر إلى إيطاليا بالقنطار
١٩٣٧	٢٣٩١٥٤١	٢١٨٧٥٥٨	٦٥٠٢٠٧
١٩٣٨	١٧٤٤٦٩٣	١٥٧٤٥١	٥٨٢٢١٢
١٩٣٩	١٧١٥٣٨٨	١٣١٩٣٨٤	٤٧٥٧٠
١٩٤٠	١١٤٦٦٤	١٠٢٦٤٧١	٢٦٥٠٣٠

ويبدو من ذلك الجدول أن قيمة صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا كانت تزيد على ٩٠٪ من قيمة صادراتها الإجمالية إلى إيطاليا ، أى أن القطن كان من أهم الصادرات المصرية إليها ، لكن صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا أخذت فى الانخفاض فى الكمية والقيمة تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ ، بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة بين الدول المستوردة للقطن المصرى بعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى حظر الحكومة المصرية التعامل مع دول المحور ، وأنها كانت تخشى من فتح باب التصدير على مصراعيه لإيطاليا فيتسرب القطن المصرى إلى ألمانيا بطريق غير مباشر ، كما أن مركز مصر كحليف لبريطانيا لا يسمح لها بأن تصدر أكثر من متوسط ما كانت تصدره للدول الأجنبية فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية[٦٥] .

أما عن العلاقات التجارية بين مصر وتشيكو سلوفاكيا ، فقد وجدت الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج أن تشيكو سلوفاكيا من أنشط دول أوروبا الصناعية ، وأنها تأتى فى المرتبة السادسة بين دول العالم التى تستورد القطن المصرى . والجدول التالى يوضح الحركة التجارية بين مصر وتشيكو سلوفاكيا بين عامى ١٩٣٧- ١٩٣٩ .

السنة	صادرات مصر إلى تشيكوسلوفاكيا بالجنيه المصرى	واردات مصر من تشيكوسلوفاكيا بالجنيه المصرى	الميزان التجارى	صادرات مصر من القطن إلى تشيكوسلوفاكيا	قيمة القطن المصرى المصدر إلى تشيكوسلوفاكيا
١٩٣٧	١٢٦٢٩٩٢	٧٢٨٠٩٢	+	٣٤٦٦٩٢	١٢٤٣٥٢٥
١٩٣٨	٩٧٢٥٧٦	٥٧٧١٩١	+	٢٩٦٧٦٣	٨٥٩١٢١ *
١٩٣٩	٢٣٤٤٦٣	٣١٣٤٠١	–		

ويتبين من ذلك أن القطن من أهم الصادرات المصرية إلى تشيكوسلوفاكيا ، إذ يمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات المصرية إليها ، وأن تشيكوسلوفاكيا تستورد

كميات كبيرة منه لاستهلاكه داخل البلاد ، وتحويله إلى مادة تامة الصنع وتشغيل الأيدى العاملة ، كما يتضح أيضاً أن الميزان التجارى بين البلدين كان فى صالح مصر باستثناء عام ١٩٣٩ الذى أخذ فى الانخفاض وأصبح فى صالح تشيكوسلوفاكيا وذلك بسبب ارتباك الحالة الدولية مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وعدم قدرة تشيكو سلوفاكيا على تمويل عمليات شراء القطن نتيجة قلة العملات الأجنبية بها ، مما اضطرها إلى قصر مشترواتها من الأقطان المصرية على صنف واحد وهو القطن الطويل التيلة ، وذلك على الرغم من حاجتها إلى الأقطان المتوسطة والقصيرة التيلة[٦٦] .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية نشطت الخارجية المصرية وممثلوها من أجل الاحتفاظ بالسوق القطنية فى تشيكوسلوفاكيا ، وقامت المفوضية المصرية هناك بالاتصال بمصانع الغزل والنسيج لمعرفة مركز القطن المصرى ، واتضح لها أن تشيكو سلوفاكيا تحتاج إلى كمية من القطن تتراوح سنوياً بين خمسين ألف طن إلى مائة ألف طن ، منها ١٨ ألف طن من القطن المصرى ، بينما تستورد بقية الكمية من الاتحاد السوفيتى ، وتركيا ، وباكستان ، والسودان ، والهند ، والبرازيل ، حيث ارتبطت مع بعض هذه الدول بمعاهدات تجارية ، والبعض الأخر فتح لها اعتمادات مالية لشراء الأقطان اللازمة لها[٦٧] ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت تشيكوسلوفاكيا قرضاً قدره خمسون مليونا من الجنيهات على أقساط سنوية بفائدة قدرها ٢,٥٪ ، وخصص منه مبلغ ثلاثون مليونا لشراء ما تحتاجه من قطن الولايات المتحدة الأمريكية[٦٨] .

ونتيجة لتلك الاعتبارات رأت الخارجية المصرية بناء على التقارير التى أرسلتها المفوضية المصرية فى براج عقد اتفاق تجارى مع تشيكوسلوفاكيا لتنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، على أن يشمل هذا الاتفاق وجود رصيد فائض للتغلب على مشكلة تمويل عمليات شراء الأقطان المصرية ، وكذلك تنويع مشتروات تشيكوسلوفاكيا من الأقطان المصرية بحيث تشمل الأقطان المتوسطة

والقصيرة أيضاً ، وأن يتخذ الجنيه المصرى أساساً للتعامل بين البلدين فى الاتفاق التجارى ، واتفاق الدفع ، وذلك لافتقار تشيكوسلوفاكيا إلى النقد الأجنبى من ناحية ، ولتقوية مركز الجنيه المصرى فى التعامل الدولى من ناحية أخرى[٦٩].

وقد وافقت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية على الدخول فى محادثات مع الحكومة التشيكو سلوفاكية بهدف عقد اتفاق تجارى معها[٧٠] ، بالرغم من تردد الحكومة المصرية فى البداية على ذلك ، لأن الإقبال على القطن المصرى كان شديداً آنذاك ، ولم تكن الحاجة تدعو إلى فتح اعتمادات لتصريفه ، كما أن فتح اعتمادات لدول أوروبا الشرقية لتمويلها بالقطن المصرى فى الوقت الذى كان فيه التنافس على أشده بينها وبين دول أوروبا الغربية قد يحمل فى ثناياه مساعدة مصر لتلك الدول . ولكن كان من رأى المفوضية المصرية فى برن أنه يجب ألا تقيم مصر أى وزن لشعور دول أوروبا الغربية فى هذا الميدان ، وذلك بعد أن خذلت مصر فى قضاياها القومية[٧٠] ، وبخاصة قضية الاستقلال ، كما أن بريطانيا كانت من أسبق الدول فى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى ومع يوغسلافيا وبولندا وتشيكو سلوفاكيا عن طريق المعاهدات التجارية والاتفاقات النقدية[٧١] .

ومن ثم حثت الخارجية المصرية الحكومة المصرية على ضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية ، وفتح باب الاعتماد لهذه الدول فى مصر ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العملاء التجاريين الدوليين ، وبالتالى يُشعل المنافسة بين راغبى شراء القطن المصرى ، فيرفع من قيمته تمشياً مع قانون العرض والطلب ، وذلك بدلاً من اعتماد مصر فى شئونها الاقتصادية على بريطانيا ، وقد كانت الدولة الرئيسية فى احتكار الأقطان المصرية ، وتقوم باستغلاله فى بعض المناورات السياسية[٧٢] . لذا وافقت مصر على عقد اتفاق تجارى مع تشيكو سلوفاكيا ، وفتح اعتماد لها ، يمكنها من شراء القطن المصرى[٧٣] .

ومما لا شك فيه أن عقد الاتفاق التجارى بين مصر وتشيكو سلوفاكيا ساعد الأخيرة على التغلب على عقبة تمويل شراء الأقطان المصرية ، ومن ثم استطاعت

مصر الاحتفاظ بالسوق التشيكو سلوفاكية ، التى قامت بشراء قطن الكرنك الطويل التيلة ، كما هو واضح من الجدول التالى :

السنة	طويل التيلة	متوسط التيلة	قصير التيلة	الجملة
١٩٣٩/٣٨	٧٧٩٤ بالة	١١٠٠ بالة	١٦٥٠١ بالة	٢٥٣٩٥ بالة
١٩٤٨/٤٧	٢٣٦٢٣ بالة	٣٩٠ بالة	١٩٥٣٣ بالة	٤٣٥٤٦ بالة
١٩٤٩/٤٨	٢٣٦٧٩ بالة	١١٧٠ بالة	٢٣٥٥٩ بالة	٤٨٤٠٨ بالة
١٩٥٠/٤٩	٢٤١٢٣ بالة	١٠٠ بالة	١٧٦٥٥ بالة	٤١٨٧٨ بالة
١٩٥١/٥٠	٣٣٤٦٦ بالة		٤٩٥٩ بالة	٣٨٤٢٥ بالة
١٩٥٢/٥١	٢٧٩٤٣ بالة		٢٠٠ بالة	٢٨١٤٣ بالة[٧٤]

ويتضح من ذلك الجدول زيادة مشتروات تشيكوسلوفاكيا السنوية من القطن المصرى ، ولكنها كانت مقصورة على صنف واحد وهو القطن الكرنك الطويل التيلة ، بينما قامت بسد احتياجاتها من الأقطان المتوسطة التيلة والقصيرة التيلة من الاتحاد السوفيتى مقابل استيراده مختلف الصناعات التشيكية . وحين وجدت المفوضية المصرية فى تشيكوسلوفاكيا أن هذه الظاهرة مغايرة تماماً للسياسة القطنية التى كانت تسير عليها تشيكوسلوفاكيا فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث كانت تشترى من مصر إلى جانب قطن الكرنك الأقطان المصرية المتوسطة والقصيرة التيلة ، فقد تدخلت لدى الحكومة التشيكية لحملها على تنويع مشترياتها من الأقطان المصرية على اختلاف أنواعها[٧٥] .

ووفقاً لنفس المنهج قامت المفوضية المصرية فى أسبانيا بمساعيها لتوثيق العلاقات الاقتصادية معها ، والاحتفاظ بالسوق الأسبانية للصادرات المصرية وبخاصة القطن ، وأثمرت هذه المساعى على حصول المفوضية من الحكومة الأسبانية على كشف ببيان الأصناف التى تكون محلاً للتبادل بين الدولتين . وحين

اكتشفت المفوضية المصرية أن السلطات الأسبانية وافقت على عرض قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية يقضى بتوريد القطن إلى المغازل الأسبانية ، فى الوقت الذى كان فيه أصحاب المغازل يرغبون فى شراء القطن المصرى ، ولكن كانت تواجههم صعوبة إجراء مقاصة شاملة تغطى جميع مشترياتهم من القطن(٧٦) ، أخذت المفوضية المصرية بمدريد تدرس موضوع تصريف القطن المصرى إلى أسبانيا مع أحد رجال الأعمال الأسبان على أن يقوم الأخير بدور الوسيط بين المصدرين المصريين من ناحية ، وأصحاب المغازل والسلطات الأسبانية من ناحية أخرى ، وأن يتعهد بسداد ثمن الأقطان المباعة مقابل ضمان بعض المصارف فى باريس وبلجيكا(٧٧) . كما طلبت الحكومة الأسبانية من الحكومة المصرية كمية ضخمة من القطن فى عام ١٩٣٩ بلغت نحو ٧٥٠ ألف قنطار ، على أن تتم هذه الصفقة عن طريق المبادلة التجارية ، أى أن الحكومة الأسبانية تسدد ثمن هذه الكمية بضائع من الأصناف التى تستوردها مصر من أسبانيا ، غير أن الحكومة المصرية قابلت الطلب الأسبانى بفتور ولم توله العناية التى يستحقها ، كما فعلت بالعرض الذى عرضته ألمانيا لشراء ١٥٠ ألف بالة من القطن(٧٨) . مما دفع حزب الوفد إلى اتهام الحكومة بأنها تتصرف فى تجارة مصر وبخاصة القطن وفقاً لرغبات الحكومة البريطانية وليس لمصلحة مصر ؛ لأنها بوضعها العراقيل أمام كل عرض يقدم إليها لشراء الأقطان المصرية تتكدس كميات كبيرة منها ، فتحصل عليها بريطانيا بأسعار منخفضة ، وبالتالى تُضيع على القطن المصرى فرصته فى الانتعاش وارتفاع الأسعار(٧٩) .

وقد لفتت المفوضية المصرية بمدريد نظر الحكومة المصرية إلى وجود عدد غير قليل من البعثات التجارية فى أسبانيا من السويد ، والنرويج ، وبولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف عقد اتفاقات تجارية أو تنظيم عمليات التبادل التجارى معها ، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسبانيا عرضاً بشروط خلابة ، مال الأسبان لقبولها ، ويتضمن هذا العرض الأمريكى القيام بإمداد أسبانيا بالأقطان

اللازمة لمصانعها مقابل ٢٥٪ من الثمن نقداً ، ٢٥٪ عن طريق تبادل الحاصلات الأمريكية والأسبانية ، ٥٠٪ من القيمة تبقى فى أسبانيا لتغطية مصاريف ونفقات السياح الأمريكان الذين يزورونها[٨٠] .

وهكذا أخذت الدول المنتجة للقطن تسعى سعياً حثيثاً إلى اكتساب السوق الأسبانية ، ونجحت بعض هذه الدول فى عقد اتفاقات تجارية معها ، مما أدى إلى مساس بالكمية التى تستورد ها أسبانيا من الأقطان المصرية ، ولذلك اقترحت المفوضية المصرية على الحكومة المصرية ضرورة عقد اتفاق تجارى مع أسبانيا ، للاحتفاظ بنصيب مصر فى الأسواق الأسبانية . وحين عرض هذا الاقتراح على لجنة التجارة الخارجية قررت أن تقوم المفوضية المصرية بمدريد بإمداد وزارة الخارجية المصرية بنسخ من الاتفاقات التجارية التى عقدتها أسبانيا مع الدول الأخرى ، وكذلك إعداد مشروع اتفاق بين البلدين ، يحدد الأصناف التى يمكن لأسبانيا توريدها لمصر مقابل الصادرات المصرية . وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأسبانية أظهرت ارتياحها لعقد هذا الاتفاق ، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية دفعت الخارجية المصرية إلى تأجيل عقد هذا الاتفاق التجارى[٨١] .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية نشطت المفوضية المصرية بمدريد للعمل على ترويج مبادلة القطن المصرى بالبضائع الأسبانية ، ودراسة الميزان التجارى بين مصر وأسبانيا ، الذى كان دائماً فى صالح مصر ، ففى المدة من يناير إلى ديسمبر عام ١٩٥٢ بلغت صادرات مصر إلى أسبانيا نحو ٧٢٧٧١٣٢ جنيهاً مصرياً ، بينما بلغت واردات مصر من أسبانيا نحو ٨٢٠٢١٧ جنيهاً مصرياً ، أى أن صادرات مصر بلغت أكثر من ثمانية أمثال وارداتها من أسبانيا . وكان القطن أهم ما تستورده أسبانيا من مصر ، إذ بلغت كمية ما استوردته فى عام ١٩٥٢ نحو ٤١٠٢٥٤ قنطاراً ، بمبلغ ٧٢٧٦٢٥٤ جنيهاً[٨٢] . ويعنى ذلك أن القطن كان يشكل أكثر من ٩٥٪ من قيمة الصادرات المصرية إلى أسبانيا ، بزيادة فى الكمية بنسبة ٩٢٪ ، وفى القيمة بنسبة ٩٦,١٪ عن عام ١٩٤٦ الذى بلغت فيه كمية الصادرات المصرية من القطن إلى

أسبانيا نحو ٣٣٢١٥ قنطاراً بمبلغ ٢٨٠٢٢٨ جنيهاً ، وهذه الزيادة الكبيرة فى كمية القطن التى استوردتها أسبانيا من مصر إن دلت على شئ فإنما تدل على الجهود التى بذلتها الخارجية المصرية وممثلوها فى أسبانيا فى الدعاية للقطن المصرى فى الأسواق الأسبانية ، ولفت أنظارهم إلى مميزات القطن المصرى الذى يستخدم فى العديد من الصناعات ، مثل صناعة شباك الصيد ، وإطارات السيارات ، «والباراشوت» ، والمنسوجات القطنية الراقية وغيرها .

وقامت الخارجية المصرية أيضاً بإقناع الحكومة المصرية بضرورة تسهيل استيراد المنتجات الأسبانية لمساعدتها على زيادة قدرتها على شراء القطن المصرى ، لأن إقامة العقبات أمام الواردات الأسبانية يؤدى إلى قيام الحكومة الأسبانية بخفض الكمية التى تستوردها من الأقطان المصرية ، كما يدفعها إلى وقف منح رخص استيراده من مصر ، والاتجاه إلى أسواق الدول الأخرى المنتجة للقطن والتى تشترى المنتجات الأسبانية .

واتباعاً للسياسة نفسها ، فقد لاحظت المفوضية المصرية فى بلغاريا أن الميزان التجارى بين مصر وبلغاريا فى الفترة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٨ فى صالح بلغاريا ؛ وأن العجز بالنسبة لمصر يزداد عاماً بعد عام . والجدول التالى يوضح الكميات التى استوردتها بلغاريا من القطن :

السنة	مجموع واردات بلغاريا من القطن بالطن	كمية الأقطان التى استوردتها بلغاريا من مصر بالطن	نسبة نصيب القطن المصرى إلى مجموع الواردات
١٩٣٤	٧٢٠٦	٢٥٣	٪ ٣,٦
١٩٣٥	٦٢٨٨	٣٧٣	٪٥,٩
١٩٣٦	٨٢٧٦	٢٢٢	٪ ٢,٧
١٩٣٧	١٠٣٨٧	٢٩١	٪ ٢,٨
١٩٣٨	١١٩٧٠	٤٢٨	٪ ٣,٥ (٨٣)

وكما هو واضح زيادة استهلاك بلغاريا من القطن فى السنوات الثلاث من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٨ ، فى الوقت الذى كان فيه نصيب القطن المصرى بالنسبة لمجموع ما استوردته بلغاريا من القطن قليلاً جداً ، وعندما أدركت المفوضية المصرية أن كمية ما تستطيع أن تستهلكه بلغاريا من القطن المصرى نحو ألف طن ، ولكن هناك صعوبات تعترض أصحاب المصانع فى استيراده ؛ تتمثل فى تعذر حصولهم على العملة الإسترلينية ، وأن هذه العقبة دفعت بعضهم إلى شراء القطن المصرى من دول أخرى مثل ألمانيا ، قامت المفوضية المصرية بمساعيها لدى السلطات البلغارية من أجل تحسين الصادرات المصرية إلى بلغاريا ، وعليه تعهدت السلطات البلغارية بصرف العملة الإسترلينية إلى المستوردين البلغاريين ليتمكنوا من شراء القطن المصرى[٨٤] .

وكان من رأى المفوضية المصرية أن الحل الوحيد لتنظيم العلاقات التجارية بين مصر وبلغاريا هو إبرام اتفاق تجارى معها ، على أساس أن يتولى البنك الأهلى البلغارى إجراء مقاصة بين مصدرى البضائع البلغارية إلى مصر ومستوردى المحاصيل المصرية إلى بلغاريا ، مما يؤدى إلى زيادة الكمية التى تستوردها بلغاريا من الأقطان المصرية ، كما قام وزير الخارجية المصرية بزيارة رسمية إلى بلغاريا فى شهر يوليو عام ١٩٣٩ ، وأجرى مباحثات مع الحكومة البلغارية بشأن التبادل التجارى بين الدولتين ، ووعدته بالعمل على زيادة واردات بلغاريا من مصر[٨٥] .

أما بالنسبة للسويد ، فإنه من خلال دراسة الحركة التجارية بينها وبين مصر قبل الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، تبين أن الميزان التجارى بين البلدين كان باستمرار فى صالح السويد ، وكان القطن من أهم الأصناف التى تصدرها مصر إليها ، كما هو واضح من الجدول التالى :

السنة	واردات مصر من السويد بالجنيه	صادرات مصر للسويد بالجنيه	عجز الميزان التجارى	كمية القطن المصرى المصدر	قيمة القطن المصرى
١٩٣٦	٣٦٧١٤٦	٢٠٩٤٠٦	- ١٥٧٧٤٠	٤٧٦٠٠	١٣٥٣٣٧
١٩٣٧	٤٩٤٠٦٥	٢٨٦٣٣٦	- ٢٠٧٧٥٩	٧٦٥٥٣	١٩٢٧٨٨
١٩٣٨	٥٣١٢٧	٢٥٣٢٠٢	- ٢٧٨٠٣٥	٦٦٨٢٢	١٦١٩٩٨
١٩٣٩	٣٩٤٥٦٦	٣٠١١٠٠	- ٩٣٤٦٦	٨٠٦٧٠	١٩٠٣٦٠ *

ويتضح من ذلك الجدول أن العجز فى الميزان التجارى قد لازم مصر فى علاقاتها التجارية مع السويد قبل الحرب العالمية الثانية ، بسبب استيراد مصر كميات كبيرة من الأخشاب والورق لسد حاجات السوق المحلية . وعلى الرغم من أن القطن كان يمثل أهم بنود الصادرات المصرية إلى السويد ، إذ تراوحت نسبته بين ٦٠ إلى ٧٠٪ من قيمة الصادرات المصرية إليها ، إلا أن السويد كانت لا تعد من أسواق القطن المصرى المهمة لأن صناعة النسيج بها تعتمد فى الجزء الأكبر على الأقطان قصيرة التيلة ، لذلك فإنها لا تستورد إلا كميات محدودة من القطن المصرى بلغت فى بعض السنوات نحو ٦,٤٪ من مجموع وارداتها من القطن ؛ ففى عام ١٩٤٦ استوردت السويد ١٨٧٢٩ طناً من القطن وكانت حصة مصر من هذه الكمية نحو ١٢٠٦ من الأطنان ، وكانت هذه النسبة تزيد وتنخفض تبعاً لانخفاض وزيادة أسعار القطن المصرى[٨٦] .

وبذلت المفوضية المصرية باستوكهلم جهودها من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسويد لموازنة الميزان التجارى بين البلدين عن طريق حث الحكومة السويدية على زيادة استيرادها من الأقطان المصرية ، وبصدد ذلك قام وزير مصر المفوض بحملة دعاية واسعة النطاق خلال زياراته إلى معامل الغزل والنسيج بالسويد ، ومكتب رقابة الأسعار – وهو مكتب مختص بتحديد الأسعار التى يسمح لرجال الصناعة بشراء المواد الأولية على أساسها – كما قام بزيارة مدير المكتب

الأهلى للمشتريات فى السويد* وركز وزير مصر المفوض فى دعايته على الفوائد التى تعود على أصحاب المصانع من استخدام القطن المصرى ، وأن المغازل السويدية سوف تجد رغبتها فى القطن المصرى عن سائر الأقطان الأخرى لجودته ، وكيف أن الكمية المستخرجة منه أكبر وأفضل من المستخرج من الأقطان الأخرى(٨٧) .

وأكد وزير مصر المفوض خلال اتصالاته مع وزارة الخارجية السويدية على ضرورة تنشيط المبادلات التجارية بين مصر والسويد ، وذلك عن طريق زيادة كميات القطن التى تستوردها من مصر ، حتى تتمكن الحكومة المصرية من توفير النقد السويدى ، فتتغلب على الصعوبة الناشئة عن قلة هذا النقد ، وبالتالى يساعدها على شراء المنتجات السويدية ، كما أشار وزير مصر المفوض على الحكومة السويدية أنه يُمكنها غزل القطن المصرى الذى يزيد على طاقة المصانع السويدية فى بعض البلدان الأخرى مثل إيطاليا وأسبانيا ، وهذا ما تفعله بعض الدول المستوردة للقطن المصرى إذا كانت مغازلها غير كافية لمواجهة الاستهلاك(٨٨) .

ودعا وزير مصر المفوض الحكومة المصرية إلى ضرورة عقد اتفاق تجارى مع السويد ، وأشار فى مقابلته مع نائب اتحاد غزالى القطن فى السويد إلى أنه فى حالة زيادة السويد مشترياتها من القطن المصرى - وكانت الصادرات السويدية لمصر لا تفى بثمن القطن- فإنه يمكن أن تشمل الصادرات السويدية الماكينات والآلات الخاصة بخزان أسوان التى تعاقدت مصر على شرائها ، وكذلك العتاد الحربى الذى ينتجه مصنع بوفورس السويدى(٨٩) .

ورحبت الخارجية المصرية بدعوة وزير مصر المفوض بعقد اتفاق تجارى مع السويد ، ورأت أن تكون قواعد الاتفاق التجارى الذى عقدته السويد مع إيطاليا أساساً للاتفاقات التجارية التى تنوى مصر عقدها مع الدول الأجنبية ؛ وأنه يجب على الحكومة المصرية أن تحدد الأصناف التى تحتاجها ، وكذلك الكميات التى تستطيع استيرادها من هذه الأصناف مقابل الأصناف التى ستصدرها(٩٠) . وكان تأييد الخارجية المصرية عقد اتفاق تجارى مع السويد نابعاً من كونه يضمن تصريف كميات كبيرة من الأقطان المصرية فى أسواقها ، بالإضافة إلى اهتمام إسرائيل

الشديد بتنظيم وتقوية التبادل التجارى مع السويد لتصريف منتجاتها بعقد اتفاقية تجارية معها ، ومن ثم كان على مصر أن توجه كل جهودها نحو الاهتمام بالأسواق الخارجية بما يحقق مصالح مصر الاقتصادية(٩١) .

على أية حال فقد أسفرت جهود الخارجية المصرية وممثليها فى السويد فى الدعاية للقطن المصرى عن زيادة الكمية التى استوردتها السويد منه ، إذ بلغت جملة الصادرات المصرية إلى السويد فى عام ١٩٥٠ نحو ٢٣١٢٦٠٦ جنيهاً مصرياً ، وكان القطن أهم هذه الصادرات ، إذ بلغت قيمته نحو ١٧٠٣٢٧٥ جنيهاً مصرياً ، أى بنسبة ٧٣,٧٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى السويد(٩٢) .

أما عن العلاقات التجارية مع بلجيكا فقد كان القطن فى مقدمة الصادرات المصرية إليها ، والجدول التالى يبين الكميات التى استوردتها بلجيكا من القطن فى عامى ١٩٣٧- ١٩٣٨ .

البلد المورد	المستورد فى عام ١٩٣٧ بالطن	المستورد فى عام ١٩٣٨ بالطن
الهند البريطانية	٤٨٣٧٦	٢٩٧٤٧
الولايات المتحدة	٣٩٢١٠	٣٤٤٠٣
الكنغو البلجيكى	٢٦٩٣٥	٣٧٦٧١
البرازيل	٥٦٨٦	٦٠٤٢
مصر	٥١٦٥	٣١٩٢
بيرو	٢١٨١	١٩٤١
إفريقيا الاستوائية	٢٠٧٧	٣٩٩٠
المملكة المتحدة	٦٢٤	٨٩٢
روسيا	٥٠١	١٤٢٥
فرنسا	٤٧٠	٥١٧
الأرجنتين	٥٢٤	٥٥
الجملة	١٣١٦٥٠	١١٩٨٧٥ (٩٣)

ويتضح من ذلك الجدول أن مصر كان ترتيبها الخامس بين الدول المصدرة القطن إلى بلجيكا فى عام ١٩٣٧ ، وكانت نسبة ما استوردته بلجيكا من القطن المصرى حوالى ٣,٩٪ من مجموع القطن الوارد إليها ، بينما بلغت النسبة فى عام ١٩٣٨ نحو ٢,٦٦٪ ، مما يدل على أن واردات بلجيكا من القطن المصرى أخذت فى الانخفاض ، فقد انخفضت بمقدار ١٨٧٣ طناً فى عام ١٩٣٨ عن عام ١٩٣٧ ، فى الوقت الذى زادت من وارداتها من قطن الكنغو البلجيكى نحو ١١ ألف طن تقريباً ، أى أن صادرات القطن المصرى إلى بلجيكا قليلة جداً بالنسبة للكمية التى تستوردها سنوياً من القطن ، كما أنها لا تتناسب مع أهمية بلجيكا من الناحية الصناعية ، ومن ثم دعت وزارة المالية المصرية فى أبريل عام ١٩٣٨ وزارة الخارجية المصرية ببذل الجهد مع السلطات البلجيكية لزيادة تصريف الأقطان المصرية بها[٩٤] .

وبناء على تعليمات وزارة الخارجية قامت المفوضية المصرية ببروكسل بالاتصال بوزارة الخارجية البلجيكية ، وأثمرت هذه الاتصالات عن الوصول إلى اتفاق مع الحكومة البلجيكية على أساس مبادلة القطن المصرى بالمنتجات البلجيكية بما فيها الأسلحة ، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الحربية والبحرية المصرية عن حاجتها إلى طائرات نفاثة ، ومدفعية متوسطة عيار ١٥٥مم ، ومدفعية ميدان عيار ١٠٥مم ، ودبابات[٩٥] ، مما يؤكد على أن مصر راحت تعدد مصادر الحصول على السلاح للجيش المصرى ، بعد أن كانت بريطانيا المحتكر الوحيد لسوق السلاح فى مصر .

وتواصلت الجهود مع المجر ، فقد تلقت وزارة الخارجية المصرية من وزير مصر المفوض هناك رسالة أعرب فيها عن تخوفه من فقد مصر بعض الأسواق الخارجية بسبب ما تتبعه بعض الدول من عقد اتفاقات مقايضة ، وأنه يجب على الحكومة المصرية أن تعدل من سياستها التجارية مع المجر وغيرها من الدول الأوروبية للمحافظة على هذه الأسواق ، واقترح على الحكومة عقد اتفاق تجارى مع

المجر[٩٦] . وكان دافعه إلى ذلك قيام حكومة المجر بتعيين وزير مفوض لها فى البرازيل ، لتنشيط حركة التبادل التجارى بين البلدين ، على أساس أن تشترى المجر كافة احتياجتها من قطن البرازيل ، مقابل قيام الأخيرة بشراء ما يلزمها من عربات السكك الحديدية ، والآلات الزراعية من المجر ، الأمر الذى يؤدى إلى خسارة مصر سوقاً للقطن[٩٧] .

وفى الواقع ، فإن المجر كانت تعد سوقاً طيباً للقطن المصرى ، إذ بلغ إجمال ما استوردته من القطن فى عام ١٩٣٥ نحو ٢٢٦٠٠ طن ، وفى عام ١٩٣٦ نحو ٢٦٣٠٠ طن ، وفى عام ١٩٣٧ نحو ٢٤٠٠٠ طن ، وكانت نصف هذه الكميات تستوردها من الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما كانت نسبة واردات المجر من القطن المصرى إلى وارداتها الكلية من القطن هى ٢٠,٧٪ فى عام ١٩٣٥ ، و ١٦,٣٪ فى عام ١٩٣٦ ، و ١٥,٨٪ فى عام ١٩٣٧ ، ولما كانت هذه النسبة آخذة فى الانخفاض ، فقد كلفت وزارة الخارجية المصرية وزيرها المفوض ببودابست ببحث أسباب انخفاض واردات المجر من القطن المصرى[٩٨] .

وعلى أثر ذلك قام الوزير المفوض بدراسة حالة الميزان التجارى بين مصر والمجر ، ولاحظ أن تجارة المجر مقيدة بعدة اتفاقيات تجارية مع دول أخرى ، كما أن العملة المجرية تخضع لقوانين خاصة ، إذ يتم استيراد الكثير من البضائع والمنتجات الزراعية بإذن خاص من الحكومة المجرية ، كذلك لا يدفع ثمن البضائع المستوردة نقداً إلا بإذن من البنك الأهلى المجرى ، ومن ثم كان من الصعب إيجاد سوق للمنتجات المصرية فى المجر إلا إذا عمدت الحكومة المصرية إلى عقد اتفاقية تجارية معها تضمن للصادرات المصرية وبخاصة القطن مكاناً بين واردات المجر[٩٩] .

وبذل وزير مصر المفوض قصارى جهده مع الخارجية المجرية من أجل تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين ، وانتهز فرصة قيام الحكومة المجرية بتخفيض وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لكى يقنع وزارة

الخارجية المجرية أن تأخذ مصر الحصة التى كانت تأخذها المجر من القطن الأمريكى ، ووافقت الحكومة المجرية أن تستورد كمية كبيرة من القطن المصرى عام ١٩٤٠ تبلغ نحو ١٥٥٨٠٠ قنطار ، أى ما يعادل ثلاثة أمثال ما كانت تستورده من مصر فى عام ١٩٣٥ ، كما أصدرت الحكومة المجرية تعليماتها إلى أصحاب المغازل المجرية بزيادة الحصة التى تستورد من القطن المصرى(١٠٠) .

وهكذا أدى نجاح وزير مصر المفوض فى عقد صفقة القطن مع الحكومة المجرية إلى تعادل الميزان التجارى بين البلدين ، وذلك بعد وساطة وزارة الخارجية المجرية لدى السلطات المختصة ، لتحقيق مساعى المفوضية المصرية فى هذا الصدد ، ولذلك طلبت وزارة الخارجية المصرية من وزيرها هناك أن يبلغ باسم الحكومة المصرية الشكر إلى وزارة الخارجية المجرية على ما بذلته من جهود فى زيادة المجر مشترياتها من القطن المصرى(١٠١) .

وفى حقيقة الأمر أن وزير مصر المفوض فى المجر لم يترك فرصة تمر إلا حاول استغلالها لزيادة واردات المجر من القطن المصرى ، فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أنه انتهز فرصة قيام الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بالتصريح فى مؤتمر صحفى عقده فى واشنطن فى ٦ أغسطس ١٩٤٧ بأن الحكومة الأمريكية قد ألغت القرض الذى عزمت على منحه للمجر وقدره ٧ ملايين دولار لشراء القطن الأمريكى ، لكى يعرض على الحكومة المجرية شراء كافة احتياجاتها من القطن المصرى مقابل شراء مصر عربات السكك الحديدية من المجر(١٠٢) .

واتباعاً للسياسة نفسها شجعت المفوضية المصرية فى بوخارست مصانع الغزل والنسيج برومانيا على شراء الأقطان المصرية بعد حملة الدعاية التى قامت بها بين أصحاب هذه المصانع والمهتمين باستيراد القطن ، واطلاعهم على مميزات الأقطان المصرية ، وآتت هذه الحملة ثمارها ، فبعد أن كانت رومانيا لا تستورد شيئاً من الأقطان المصرية أصبحت مصر الأولى فى تصدير القطن إليها ، فقد بلغت

حصتها فى الوارد الرومانى من القطن ٨١,٤٪ فى عام ١٩٣٧ مقابل ٩١,٥٪ فى عام ١٩٣٦ ، ٧١,٧٪ فى عام ١٩٣٥ ، ثم هبطت صادرات القطن المصرى إلى رومانيا فى عام ١٩٣٨ ، بسبب انخفاض مستوى التجارة الخارجية لرومانيا فى هذه السنة من ناحية ، واتجاه الحكومة الرومانية إلى شراء الأقطان التركية للانتفاع بالأموال المتجمدة لها فى تركيا من ناحية أخرى[١٠٣] .

وأدى انخفاض حصة رومانيا من القطن المصرى إلى قيام الحكومة المصرية بتكليف وزير مصر المفوض فى بوخارست بالسعى لدى الحكومة الرومانية لإزالة العقبات التى تعترض تصدير القطن المصرى إليها ، فأخذ يتفاوض مع الحكومة الرومانية على استيراد كميات من القطن المصرى لازمة للاستهلاك الداخلى وللتخزين ، وإدخال ٤٢٪ من ثمن البترول ومشتقاته الذى تستورده مصر منها فى مجموع الصادرات الرومانية إلى مصر ، لتخصص أثمانها لدفع قيمة القطن المصرى ، ووافقت الحكومة الرومانية على ذلك فى ١٨ مارس عام ١٩٣٩[١٠٤] ، مما أدى إلى زيادة الصادرات المصرية من القطن إلى رومانيا ، حيث بلغت قيمتها فى عام ١٩٣٩ إلى أكثر من مليون جنيه ، لكنها هبطت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد فى عام ١٩٤٨ ، مما دعا وزير مصر المفوض الحكومة المصرية إلى ضرورة عقد اتفاق تجارى مع رومانيا ، لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين على أسس جديدة من شأنها أن تكفل لمصر سوقاً للقطن كان يستهلك منه كميات كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية[١٠٥] .

كما قام وزير مصر المفوض بالاتصال بذوى الشأن فى الحكومة الرومانية ، للحصول على الإحصاءات والبيانات عن المنتجات الرومانية التى يمكن للحكومة المصرية استيرادها مقابل زيادة رومانيا الكمية التى تستوردها من الأقطان المصرية ، ولكنه واجه صعوبة فى الحصول على هذه المعلومات بسبب سيطرة النظام الشيوعى على رومانيا الذى كان يعتبر أتفه البيانات سراً لا يجب إذاعته أو نشره ، ولذلك اضطر وزير مصر المفوض إلى الاتصال بوزارة الخارجية الرومانية ، وبين للمسئولين

فيها أن من مصلحة رومانيا ومصر تنمية علاقاتهما الاقتصادية ، وبالتالى مكنته من مقابلة سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة ، وأدرك من خلال هذه المقابلة أن الاقتصاد الرومانى يوجهه الاتحاد السوفيتى ، وأنه يجب على رومانيا أن تحصل على موافقته قبل استيراد أى شيء من الدول الأخرى ، وأنه أكبر عميل لرومانيا ، ويصدر لها كميات كبيرة من القطن ، كما علم أن رومانيا فى حاجة إلى كميات من القطن المصرى مقابل تصدير بعض المنتجات الرومانية إلى مصر ، ومن هنا رأى وزير مصر المفوض فى بوخارست ضرورة عقد اتفاق تجارى مع رومانيا ، لأن السوق الرومانى فى حاجة إلى القطن المصرى لاستخدامه فى المصانع الروسية الموجودة على أرضها[١٠٦] .

وإذا ما انتقلنا إلى الاتحاد السوفيتى نجد أن ممثلى الخارجية المصرية قد اهتموا بتنشيط العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى ، وبخاصة بعد انخفاض الكمية التى استوردها من القطن المصرى خلال عقد الثلاثينيات ، كما يبدو من الجدول التالى :

السنة	الكمية المصدرة من القطن المصرى إلى الاتحاد السوفيتى - بالقنطار	القيمة بالجنيه المصرى
١٩٣١	٥٨٥٠٠٠٠	١٦٣٥٠٠٠٠
١٩٣٢	٢٢٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠
١٩٣٣	ـــ	ـــ
١٩٣٤	ـــ	ـــ
١٩٣٥	ـــ	ـــ
١٩٣٦	٨٨٢	٢٩٥٨ [١٠٧]
١٩٣٧	ـــ	ـــ
١٩٣٨	ـــ	ـــ

ويتضح من ذلك الجدول أن واردات الاتحاد السوفيتي من القطن المصرى وصلت إلى حدها الأقصى فى عام ١٩٣١ حين بلغت ٥٨٥ ألف قنطار، تمثل ٧,٩٪ من صادرات مصر من القطن فى هذه السنة، ثم توقف الاتحاد السوفيتي عن استيراد القطن المصرى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٨ باستثناء عام ١٩٣٦ عندما استورد نحو ٨٨٢ قنطاراً وهى كمية قليلة جداً إذا ما قورنت بالكمية التى استوردها الاتحاد السوفيتي فى هذه السنة من دول أخرى، والتى بلغت نحو ٣٧١٥٧ قنطاراً .

ويبدو أن سبب انقطاع الاتحاد السوفيتي عن شراء القطن المصرى يعود إلى إغلاق المكتب الروسى لشراء القطن فى الإسكندرية، بعد تنفيذ مشروع السنوات الخمس الروسى الذى قصد به عدم استيراد أى سلعة يتم إنتاجها محلياً إلا فى أضيق الحدود ،وكان من بين هذه السلع القطن، الذى توسع الاتحاد السوفيتي فى زراعته كما هو واضح من الجدول التالى :

السنة	الإنتاج بالألف طن	الصادر بالألف طن	الوارد بالألف طن
١٩٢٥ - ١٩٢٩	٢١٥,٨		
١٩٣٥	٥٣٠,٧	٦,٤	٤٤,٢
١٩٣٦	٧٧٨,٨	٦,٨	١٦,٧
١٩٣٧	٨١٩,٠	٣٨,٥	٢٢,١ (١٠٨)

ويتبين من ذلك الجدول أن إنتاج الاتحاد السوفيتي من القطن عام ١٩٣٥ زاد أربعة أضعاف ما كان عليه فى الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٩ ، وكذلك الحال بالنسبة للصادر الذى زاد من ٦,٤ ألف طن فى عام ١٩٣٥ إلى ٣٨,٥ ألف طن فى عام ١٩٣٧ ، وانخفضت الواردات تبعاً لذلك، حيث بلغت فى عام ١٩٣٦ نحو ١٦٧ ألف طن .

بيد أن ثمة ظاهرة تستلفت النظر فيما يتعلق بالدول الموردة قطناً للاتحاد السوفيتى ، وهى مركز إيران الخاص فى تصدير القطن إليه ، فمن ١٦٧ ألف طن (وهى الكمية التى استوردها الاتحاد السوفيتى من القطن عام ١٩٣٦) استورد من إيران وحدها نحو ١٤٣ ألف طن ، أى بنسبة ٨٥,٦٪ من مجموع ما استورده من القطن فى هذه السنة ، ويرجع السبب فى ذلك إلى المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٧ أغسطس١٩٣٥ ومدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، تعهد فيها الاتحاد السوفيتى بشراء حاجته من القطن من إيران ، مقابل أن تعمل إيران على زيادة صادراتها من الاتحاد السوفيتى بمعدل ١٠ إلى ١٥٪ سنوياً[١٠٩] . ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتى حينما قام بتنشيط علاقاته الاقتصادية مع إيران كان يحمل فى طياتها محاولة من جانبه لإثبات وجوده فى منطقة يتوغل فيها التأثير البريطانى .

على أية حال أدى توقف الاتحاد السوفيتى عن استيراد القطن المصرى إلى قيام وزارة المالية المصرية بتكليف وزير مصر المفوض فى أنقره بالاتصال بالسفارة السوفيتية بتركيا ، لحث الحكومة السوفيتية على إرسال مندوبين من جانبها إلى مصر للبحث فى إعادة العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفيتى توضع فى الاعتبار العلاقات السياسية ، إذ حرصت مصر على تحقيق مصالحها الاقتصادية . وبعد مساع أعلنت الحكومة السوفيتية عن استعدادها فى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بقصد الوصول إلى اتفاق تجارى بين البلدين على الأسس التالية :

أ- مبدأ الدولة الأكثر رعاية

ب- عدم فرض قيود على أنواع المنتجات التى تصدرها كل دولة للأخرى ، بمعنى ألا تلتزم أية دولة نحو الأخرى بتصدير منتجات معينة ولا باستيراد منتجات معينة .

ج- ألا يؤخذ فى الاعتبار توازن الميزان التجارى بين البلدين بمعنى أن لا

تفرض قيود على كمية المنتجات التى تصدرها كل من الدولتين إلى الأخرى ولا على قيمتها ، ولا تلتزم أياً من الدولتين الاستيراد من الأخرى بقدر ما تصدره إليها ، أى أنه يمكن لمصر على سبيل المثال أن تصدر إلى الاتحاد السوفيتى منتجات بمبلغ مليون جنيه ، ولا تستورد منه إلا بنصف مليون جنيه ، أو العكس(١١٠) .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذه المقترحات إلى وزارة المالية ، واستقر الرأى على قيام وزير مصر المفوض بإبلاغ السفارة السوفيتية فى تركيا بالقواعد العامة التى ترى الحكومة المصرية أنها صالحة للتفاوض على أساسها ، وتتمثل تلك القواعد فى استعداد الحكومة المصرية لرفع الضرائب الإضافية عن المنتجات السوفيتية مقابل استئناف الحكومة السوفيتية شراء الحاصلات المصرية وبخاصة محصول القطن(١١١) .

وبالرغم من قيام الحكومة السوفيتية بدراسة العرض المصرى ، فإن وزير مصر المفوض بموسكو رأى ضرورة تدعيم الاقتراح الخاص بعقد اتفاق تجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى نظراً للفوائد التى تعود على مصر من تحقيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وبخاصة فى الأمور المتعلقة بالرسوم المفروضة على الواردات والصادرات ، والضرائب الجمركية ، وشئون الملاحة وغيرها ، وكذلك فى زيادة تصريف القطن المصرى فى الأسواق السوفيتية ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى ارتبط مع كثير من الدول باتفاقات تجارية ضمنت لها الأولوية فى الحصول على حاجتها من المنتجات السوفيتية ، ومن ثم فإن مصر لا تستطيع أن تسد النقص الذى تعانيه فى المواد الأولية ، ولا فى زيادة الكمية التى تصدرها من القطن إلى الاتحاد السوفيتى ، ما لم ترتبط معه باتفاق تجارى ، يتيح لمصر استيراد الكثير مما تحتاجه من الأسواق السوفيتية من المواد الأولية والأسلحة مقابل القطن المصرى(١١٢) .

وهكذا تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى على إعادة حركة التبادل التجارى بينهما ، نتيجة الجهود التى بذلتها الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج فى هذا الإطار ، والجدول التالى يوضح حجم التجارة المصرية مع الاتحاد السوفيتى خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الأربعينات .

السنة	قيمة صادرات مصر إلى الاتحاد السوفييتى بالجنيه المصرى	قيمة واردات مصر من الاتحاد السوفييتى بالجنيه المصرى	الميزان التجارى	قيمة القطن المصرى المصدر إلى الاتحاد السوفيتى
١٩٤٨	١٢٠٦٥٧٢٤	١١١٨٠٠٦٨	+	١٢٠٦٥٧١٣
١٩٤٩	٣٦٩١٧١٠	٦٦٥٦١٢	+	٣٦٩١٦٩٢
١٩٥٠	٨٧٥٨١٤٥	٥٨٦٤٦٣٢	+	٨٧٨٥٠٦٣ *

وواضح أن الميزان التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى فى الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٠ كان فى صالح مصر ، وأن القطن المصرى كان أهم بنود الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتى ، إذ إن قيمة صادرات مصر من القطن إلى الاتحاد السوفيتى خلال الفترة المذكورة كانت تزيد على ٩٩٪ من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية إليه .

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوع «دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى» ما يلى :

* أن الخارجية المصرية وممثليها لدى الدول الأجنبية قامت بجهد مكثف فى الدعاية للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، لأنه يعد محصول مصر الرئيسى ، وعماد الحياة الاقتصادية فيها . وكانت المهمة التى وقعت على عاتقهم بمجرد تقديم أوراق اعتمادهم هى الدعاية والإعلان عن القطن المصرى فى هذه الدول ، لتشجيعها على استهلاكه ، وزيادة استيرادها منه .

* وقد ثبت من خلال هذه الدراسة أن الخارجية المصرية نجحت فى الدعاية والإعلان عن القطن المصرى فى الصحف والمجلات الأجنبية والنشرات الدورية والأفلام السينمائية ، بحيث أقنعت أصحاب مصانع الغزل والنسيج والتجار والحكومات الأجنبية ، بمميزات القطن المصرى التى تجعله يتفوق على غيره من الأقطان ، فأقبلوا على شرائه . وازدادت قوة هذه الدعاية عندما عرضت الخارجية المصرية نماذج من أنواع القطن المصرى فى دور المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج ، وكذلك فى مصانع الغزل والنسيج ، والمتاحف التجارية ، والمدارس التجارية والصناعية ، فأتاح ذلك للمهتمين بصناعات القطن رؤية أنواع القطن المصرى عن قرب ، وبالتالى معرفة صفاته من حيث قوة مقاومته ومتانته ، وصلاحيته للاستخدام فى صناعات متعددة ، مما فتح أمامه أسواقاً جديدة لم يكن معروفاً فيها .

* وكان حرص الخارجية المصرية واضحا على إزالة القيود التى عاقت تصدير القطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، وكان فى مقدمة هذه القيود قيام بعض الدول المستوردة للقطن المصرى بفرض رسوم جمركية مرتفعة عليه ، والامتناع عن منح تجار القطن تصاريح باستيراده ، فنجحت الخارجية المصرية عن طريق ممثليها فى الخارج فى إقناع هذه الدول ، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الرسوم الجمركية التى فرضتها على القطن المصرى ، وكذلك منح التجار

تصاريح الاستيراد ، وذلك بعد أن هددت هذه الدول بمعاملتها بالمثل ، الأمر الذى أدى إلى تراجعها عن سياستها تجاه القطن المصرى ، فأعطى ذلك فرصة كبيرة لزيادة الصادرات المصرية من القطن .

* وساهمت المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج أيضاً فى توجيه نظر الحكومة المصرية إلى العيوب التى وجدت فى بعض بالات القطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، مما دفعها إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بإزالة هذه العيوب ، وإجراء العديد من الإصلاحات والتحسينات فى محصول القطن المصرى حتى تحول دون نفور أصحاب المصانع والتجار والحكومات من القطن المصرى ، ويقبلون على شرائه .

* ونشطت الخارجية المصرية فى الدعاية للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية إبان الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، وحث الحكومة المصرية على ضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية مثل فرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والسويد وبلجيكا والمجر ورومانيا والاتحاد السوفيتى وغيرها ، على أساس مبادلة القطن المصرى بمنتجات هذه الدول ، وفتح اعتماد لها فى مصر للتغلب على مشكلة تمويل شراء القطن المصرى ، كما قامت الخارجية المصرية بتكليف من الحكومة المصرية بالدخول فى مفاوضات مع الحكومات الأجنبية لعقد اتفاقيات تجاريه معها ، ونجحت فى عقد العديد منها مما ضمن لمصر الاحتفاظ برواج قطنها فى الأسواق الخارجية ، وبالتالى زيادة الكميات المستوردة منه مما كان له التأثير الإيجابى على الحالة الاقتصادية لمصر .

* وأخيراً فقد وضح تماماً من خلال هذه الدراسة أن الخارجية المصرية لم تقتصر مجهوداتها على الساحة السياسية والعلاقات الدولية فقط ، وإنما أيضاً كان لها الدور الإيجابى والفاعل الذى خدم الاقتصاد المصرى فى أعقاب حدوث الكساد العالمى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبذلك تمكنت بنجاح أن تجعل القطن - عماد مصر الاقتصادى ومحصولها النقدى - يحتل مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد الدولى .

الهوامش

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٤٣٩ ، ملف ١٠/١٠٠/٤ .
(٢) أحمد الشربينى : الكساد العالمى والريف المصرى ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد رقم ٣٩ ، عام ١٩٩٦ ، ص ٢٠١ .
(٣) الأهرام ، ٨ يناير ١٩٣٠ .
(٤) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٧٠٢ .
(٥) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٤٣٩ ، ملف ١٠/١٠٠/٤ .
(٦) محافظ عابدين ، محفظة رقم/ ٥٩٢ ، تقرير مقدم من أحمد القدرى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدريد إلى وزارة الخارجية ، ١٢ يوليو عام ١٩٣٢ .
(٧) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٧٠٣ .
(٨) المصدر نفسه .
(٩) وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى القديم ، محفظة رقم/ ٥٣٤ ، ملف ١٥/٧/١٣٠ . من القنصل المصرى فى كوبيه إلى وكيل الخارجية المصرية ١٧ أغسطس عام١٩٣١ .
(١٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملخص تقرير قنصلية مصر فى كوبيه بشأن الإذاعة عن القطن المصرى ، أغسطس عام١٩٣١ .
(١١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، موجز ورد من القنصلية المصرية بكوبيه عن صناعة القطن وتجارته فى اليابان ، أبريل عام ١٩٣١ .
(١٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل المالية إلى وكيل الخارجية ، فى ٣ يونيو عام ١٩٣١ رداً على تقرير القنصلية المصرية بشأن صناعة القطن وتجارته فى اليابان .
(١٣) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، محفظة رقم/ ٥٢٨ ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، تقرير القنصلية المصرية بكوبيه إلى وكيل الخارجية ، فى ١٨ يوليو عام ١٩٣١ .
(١٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، برقية رقم ٤٩٠ من القنصلية المصرية بكوبيه إلى وكيل الخارجية ، ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣١ .
(١٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، محفظة رقم/ ٥٣٤ ، ملف ١٥/٧/١٣٠ ، ملخص تقرير قنصلية مصر فى كوبيه بشأن الإذاعة عن القطن المصرى ، أغسطس عام ١٩٣١ .
(١٦) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٨٦٧ .
(١٧) المصدر نفسه ، عام ١٩٣٩ ، ص ١٢٧٥ .
(١٨) وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم/ ١٤٨٧ ، ملف ٧/١٧/١٠ .
(١٩) المصدر نفسه ، الأرشيف السرى القديم ، محفظة رقم/ ٥٢٨ ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، برقية رقم ٢١٢ ، من القنصلية المصرية بمدينة كوبيه إلى وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠ يونيو ١٩٤٢ .
(٢٠) المصدر نفسه ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، من المفوضية المصرية ببراج إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٢٦ سبتمبر عام ١٩٣٣ .
(٢١) الأهرام ، ٨ يناير عام ١٩٣٠ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ٥ مارس عام ١٩٣٠ .
(٢٣) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ١٢٤٥ .
(٢٤) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٢٨٦ ، ملف ٢٢/١٢٣/٨٧ ، من القائم بأعمال المكتب الدائم فى عصبة الأمم إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٤ أبريل عام ١٩٣٨ .
(٢٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من على الشمسى مندوب مصر لدى عصبة الأمم إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٢٢ يونيو عام ١٩٣٨ .
(٢٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض فى واشنطن فبراير عام ١٩٣٩ .
(٢٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من مندوب مصر الدائم لدى عصبة الأمم إلى وزير الخارجية المصرية ، ١٩ أغسطس عام ١٩٣٨ .
(٢٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القائم بأعمال المندوب الدائم لدى عصبة الأمم إلى وزارة الخارجية ، ٣١ مارس عام ١٩٣٩ .
(٢٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٣٩ ، ملف ١٠/١٠٠/٤ ، من وكيل الخارجية محمد شرارة إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة ، ٢٩ أغسطس عام ١٩٣٩ .
(٣٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة بشأن إنشاء اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية . انظر أيضا ، مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط الانعقاد الأول ، الجلسة ٣٩ ، ٢٨يوليو ١٩٣٨ ، ص ١٤٩١ .
(٣١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٢/١/١٣٠ ، تحت عنوان شئون القطن : بعثات ترويجه فى الخارج ، الأهرام العدد ٢١٩٣٣ فى٢١ أبريل عام ١٩٤٦ .
(٣٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، نشرة رقم ٤٤ من وكيل الخارجية محمد حسن عمر إلى بعثات التمثيل المصرى فى الخارج ، ٣٠ مايو عام ١٩٤٦ .
(٣٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، من وزير الخارجية إلى وزير المالية ، ٧ أكتوبر عام ١٩٤٧ .
(٣٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢١/١/١٣٠ ، من وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة المالية ، يوليو عام ١٩٤٦ .
(٣٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن إرسال بعثات للدعاية للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية ، ٥ مايو عام ١٩٤٦ .
(٣٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٨/٧/١٣١ .
(٣٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ٥٢٨ ، الأرشيف السرى القديم ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، من وكيل المالية إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩ يناير عام ١٩٣٢ .
(٣٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣١ ، من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض فى واشنطن ، ٢٢ فبراير عام ١٩٤٠ .
(٣٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٣٩ ، ملف ١/١٠٠/٤ ، مقابلة بين وزير مصر المفوض فى واشنطن ووزير الزراعة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٤٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، تقرير من وزارة الخارجية عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .
(٤١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٨/٧/١٣١ ، من وكيل وزارة الزراعة إلى وكيل وزارة الخارجية ، أول أبريل عام ١٩٥١ .
(٤٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣١ ، من وزير مصر المفوض فى واشنطن محمود حسن إلى وزير الخارجية المصرية ، فى ٢٣ مارس عام ١٩٣٩ .
(٤٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، تقرير من وزارة الخارجية عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .
(٤٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٣٩ ، ملف ١٠/١٠٠/٤ ، مشكلة القطن بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٣٩/٨/٢٠ .
(٤٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٢/١/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن إلى وزير الخارجية المصرية ، ٣١ أكتوبر عام ١٩٤١ .
(٤٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل الخارجية محمد شرارة إلى وكيل وزارة المالية لشئون القطن ، ٢٤ يونيو عام ١٩٤٢ .
(٤٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣١ ، من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، ١٨ مارس عام ١٩٣٩ ، مذكرة بخصوص السعى لإلغاء القيود المفروضة على استيراد القطن فى الأرجنتين .
(٤٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣٠ ، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بيرو ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض بواشنطن ، ١٩٤٢/٨/٣٠ .
(٤٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وزارة الخارجية المصرية إلى الأستاذ علوبة بك وكيل المالية لشئون القطن ، ١٩٤٢/٨/٢٥ .
(٥٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٣٨/٧/١٣١ ، من المفوضية الملكية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٦ مارس عام ١٩٥١ .
(٥١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل المالية إلى وكيل وزارة الخارجية ، أبريل عام ١٩٥١ .
(٥٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة مقدمه للجنة المشتركة للتجارة الخارجية بشأن مضاعفة الرسوم الجمركية على الوارد من القطن الخام إلى الهند ٣ يونيو عام ١٩٣٩ .
(٥٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣١٢ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة بشأن الضرائب المفروضة على القطن المصرى فى الخارج .
(٥٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٥٩ ، ملف ١١/٢/١١٦ ، بشأن منع دخول القطن المصرى فى ألمانيا ، ٥ أبريل ١٩٣٤ .
(٥٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، صورة كتاب المفوضية الملكية المصرية فى طوكيو إلى وزير الخارجية ، ١٢ يوليو عام ١٩٣٨ .
(٥٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٥٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٣٥٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، محضر الجلسة الثالثة والأربعين للجنة المشتركة للتجارة الخارجية .

(٥٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، المفوضية الملكية المصرية ببراج إلى وزير الخارجية ١٨ فبراير عام ١٩٣٢ .

(٥٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ٥٣٤ الأرشيف السرى القديم ، ملف ١٥/٧/١٣٠ ، موجز ورد من القنصلية المصرية بكوبيه عن صناعة القطن وتجارته فى اليابان ، أبريل عام ١٩٣١ .

(٦٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القنصلية المصرية بكوبيه إلى مدير عام مصلحة التجارة والصناعة ، ٣١ مايو عام ١٩٣٤ .

(٦١) محافظ عابدين ، محفظة ٥٩٢ ، جدول أعمال لجنة القطن الدولية المشتركة المزمع عقدها بمدينة وندرمير بإنجلترا ، ١١ يوليو عام ١٩٣٢ .

حسن زكى أحمد : القطن فى الريف وبورصتى الإسكندرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ص ٩٢-٩٣ .

(٦٢) محافظ عابدين ، محفظة رقم/ ٥٩٢ ، تقرير مقدم من أحمد القدرى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدريد ، عن أنجح الوسائل المؤدية إلى استهلاك القطن المصرى بأسبانيا ، مدريد فى ١٢ يوليو عام ١٩٣٢ .

* المقصود بالميزان التجارى الحساب الذى بين صادرات الدولة ووارداتها المنظورة كل فترة هى فى العادة عام ، وقد ينتهى الميزان بفائض أو بعجز أو يتوازن . فإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات أى إذا زادت الإيرادات على المدفوعات فإن الدولة تحصل على الذهب والفضة من الدول الأجنبية ، أما إذا حقق الميزان عجزاً فإن الذهب والفضة يتسربان إلى الخارج ، ومن ثم تسعى الدول إلى تكوين فائض فى الميزان التجارى . انظر ، محمد عبد العزيز عجمية ، محمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، د .ت ، ص ٢٧ .

** الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التى وردت فى وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

(٦٣) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٦٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣ .

مذكرة عن زيادة الطلب علي القطن المصري واستهلاكه في إيطاليا .

* الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التي وردت في المصدر السابق .

(٦٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣ ، جـ٥ ، العلاقات التجارية بين مصر وإيطاليا .

* الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التي وردت في وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣ جـ٥ ، العلاقات التجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا .

(٦٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٦٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن مركز القطن المصرى فى الأسواق

التشيكية ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة براج إلى وكيل وزارة الخارجية ١٩٤٦/١٠/٢٥ .

(٦٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٤٢ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن تصريف القطن المصري بأسواق وسط أوروبا ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة براج إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٦/٦/١٤ .

(٦٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٢٨/٤/١٣٠ ، بشأن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا ، من المفوضية الملكية المصرية ببراج إلي وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/١١/١٤ .

(٧٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن بيع القطن المصرى إلى تشيكوسلوفاكيا ، من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير مصر المفوض فى براج ، ١٩٤٩/١٢/٢٢ .

(٧١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٤٢ ، ملف ٢٨/٤/١٣٠ ، برقية رقم ٣٤٤ من المفوضية الملكية المصرية بمدينة برن إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/١/٤ .

(٧٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية ببراج إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٥١/١/٦ .

(٧٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٤ ، ملف ١٤١/٤/١٣٠ ، جريدة المصرى بتاريخ ١٩٥١/١١/٧ .

(٧٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٤٢ ، ٢٨/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات الاقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا .

(٧٥) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٧٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ١ ، مذكرة بشأن العلاقات التجارية بين مصر وأسبانيا عام ١٩٣٩ .

(٧٧) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها . .

(٧٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٨ ، ملف ٣٧/٧/١٣١ ، جريدة الوفد المصرى فى ١٩٣٩/٧/٥ .

(٧٩) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٨٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣١٥ ، ملف ٦/٤/١٣٠ ، جـ٧ ، تقرير عن التبادل التجارى بين مصر وأسبانيا ، من المفوضية الملكية المصرية بمدريد إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٦/١٥ .

(٨١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة بشأن العلاقات التجارية بين مصر وأسبانيا ، من المفوضية الملكية المصرية بمدريد إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٠/٢/٢٨ .

(٨٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ٨١٨ ، ملف ٢/٧/٢٠٨ ، من السفارة الملكية المصرية بمدريد إلى وكيل وزارة الخارجية ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وأسبانيا عام ١٩٥٢ .

(٨٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ١ ، مذكرة مقدمة للجنة المشتركة للتجارة الخارجية عن العلاقات بين مصر وبلغاريا .

(٨٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، تقرير وضعته المفوضية الملكية بصوفيا عن التجارة بين مصر وبلغاريا .

(٨٥) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

* الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التى وردت فى وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/

١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ٥ ، وزارة الخارجية إدارة الشئون الاقتصادية ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .

(٨٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٤١ ، ملف ١٨/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .

* أنشىء هذا المكتب قبل الحرب العالمية الثانية لاقتناء المواد الأولية اللازمة للصناعة .

(٨٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ١٩/٤/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٤٠٩ ، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٧ .

(٨٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٢٦٧ سرى ، بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣ .

(٨٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٣٩٤ سرى ، ١٩٤٧/١٢/٤ .

(٩٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ٥ ، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى بين مصر والسويد .

(٩١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٢٧ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ٥ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .

(٩٢) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٩٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر وبلجيكا .

(٩٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٩٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣١٥ ، ملف ٣/٤/١٣٠ ، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر فى بروكسل ، ١٩٥٢/١/٢١ .

(٩٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٤/١١ .

(٩٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٤/١١ .

(٩٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والمجر ، أبريل عام ١٩٣٩ .

(٩٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القنصل العام بالنيابة بالمجر إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة رقم ٦٦٦ ، بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٠ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٧/٢١ ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، نتيجة مساعى المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست ، عام ١٩٣٩ .

(١٠١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة ببودابست ، وثيقة رقم ٣١٣ ، ١٩٣٩/٨/٣٠ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة بمدينة بودابست ، وثيقة رقم ٣٥ ، ١٩٤٧/٨/١٧ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة بشأن الصادرات المصرية إلى رومانيا .

(١٠٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١٠٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣١٠ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ٧ ، مذكرة بشأن صادرات مصر من القطن إلى رومانيا ، عام ١٩٤٨ .

(١٠٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية ببوخارست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/٢/١٨ .

(١٠٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، مذكرة بشأن صادرات مصر إلى الاتحاد السوفيتى .

(١٠٨) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١٠٩) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١١٠) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١١١) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١١٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٣٤ ، ملف ١٤١/٤/١٣٠ ، المفوضية الملكية المصرية بمدينة موسكو إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٧٨ ، بتاريخ ١٩٥١/١١/١٤ .

* الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التى وردت فى وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم/ ١٣١٢ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ٩ ، اللجنة المشتركة لتجارة مصر الخارجية .

منصور أفندى (إدوارد وليام لين)
حياته وآثاره

دكتور عبد الوهاب بكر

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق

منصور أفندى (إدوارد وليام لين)
حياته وآثاره

برغم أهميةما قدمه إدوارد وليام لين لحركة الاستشراق بصفة عامة ، ولتاريخ مصر بصفة خاصة من عمل استحق أن يقول عنه إدوارد سعيد فى كتابه Orientalism (موسوعة العرض الغريب وملعب التدقيق الاستشراقى) ، برغم هذا فإن القليل جدًا هو المعروف عن هذا الرجل وحياته وآثاره . وأكاد أجزم أن أحدًا فى مصر لا يعرف عن (لين) سوى أنه صاحب كتاب (Manners and Customs of the Modern Egyptians) ، وأن الكتاب قد ترجم إلى العربية فى سنة ١٩٥٠ بمعرفة (عدلى طاهر نور) تحت عنوان (المصريون المحدثون ، شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر) ، وربما عرف البعض أن هناك ترجمة أخرى له أنجزتها (سهير دسوم) بعنوان (عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ـ مصر ما بين ١٨٣٣ ـ ١٨٣٥) .

ورجل فى حجم لين جدير بأن تسجل آثاره ويعرف عنه ما هو أكثر من ذلك ، فقد قدم دراسة أنثروبولوچية إجتماعية عن مصر لا تزال تقف فى مقدمة أى دراسات أخرى مماثلة عن مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر على قلتها ، وطبعت دراسته هذه عدة مرات . ولا تزال هذه الدراسة هى المرجع الأساسى والرئيسى عن المجتمع المصرى فى عهد محمد على (١٨٠٥– ١٨٤٨) ، ويعدها الباحثون فى الغرب أثرًا أدبيًا وفنيًا من الطراز الأول Classics [1] .

كما أن للكتاب قصة طويلة تستحق أن تروى ، إلى جانب قصة هذا الرجل الذى أنجز عملاً يقف على قدم المساواة مع ذلك العمل الضخم الذى أنجزه سكان بيت (حسن كاشف چركس) فى (حارة مونج) (بحى السيدة زينب) فى أوائل القرن التاسع عشر[2] .

ويرجع اهتمامى بـ (المصريون المحدثون) إلى زمن طويل عندما قرأت الترجمة العربية له ثم إحدى طبعاته الإنجليزية . وظل يراودنى منذ ذلك الوقت إحساس قوى بأهمية العمل وضرورة البحث فى قصة هذا الكتاب وصاحبه ، وتقديم دراسة

للباحثين المصريين بصفة خاصة ولقراء العربية بصفة عامة عن الأمرين ، إيمانًا منى كما قلت بأن العمل وصاحبه لم ينالا حقهما من التقدير ، وبحسبان أن (المصريون المحدثون) عمل لا يدانيه عمل ، وأنه كما قال فيه (ستانلى لين بول) Stanley Lane Poole ابن (صوفيا بول) Sophia Poole شقيقة (لين) :

(The Most Perfect Picture of a People's Life that has ever been Written)

وفى الفترة الأخيرة وأثناء اشتغالى بترجمة كتاب آرثر جولد شميت Arthur Goldscmidt, Jr. (Biographical Dictionary of Modern Egypt) وجـــدت ترجمة (للين) . صحيح أن الترجمة لم تتجاوز بضعة وعشرين سطرًا ، لكنها أعادت حماسى للكتابة عن الرجل وأعماله ، لكن أهم ما قدمته ترجمة (جولد شميت) (للين) هو ذلك الكم من المادة الببليوجرافية عن المترجم ، وذلك العدد الكبير من الأعمال عنه لباحث أمريكى جاد ، هو الدكتور (چيسون طومسون) Jason Thomp-son .

واتصلت بطومسون وأعماله ، فإذا بى أجد نهرًا من المعلومات عن (إدوارد وليام لين) ، حياته ، أعماله ، رحلاته إلى مصر ، إنجازاته الفنية ، أطوار تأليف كتبه ، وظروف نشرها ، لم يترك (چيسون طومسون) شيئًا عن (لين) إلا وكتب فيه .

قلب (طومسون) كل ما يعرفه الناس وأنا منهم عن (إدوارد وليام لين) من معلومات قليلة ، وقدم عددًا من الدراسات زادت من حماسى لتقديم (لين) جديد إلى المتخصص فى التاريخ بصفة عامة ، والتراجم ، والأنثروبولوچيا بصفة خاصة .

ويبدو أن اهتمام (چيسون طومسون) (بلين) قد بدأ منذ الثمانينيات المتأخرة . فقد نشر فى مجلة Cairo Today (ديسمبر ١٩٨٨) مقالة بعنوان Edward Wil-liam Lane ثم تتابعت دراساته على النحو التالى :

-«Edward William Lane as an Artist» Gainsborough's House Review (1993/94).

-«A Reassessment of Edward William Lane» Newsletter of the American Research Center in Egypt (1994- 95).

-«Edward William Lane as Egypotolgist». Minerva 6 (Fall 1995).

-"OF the Osmanlees or Turks: An Unpublished Chapter from Edward William Lane's Manners and Customs of the Modern Egyptians». Turkish Studies Association Bulletin Vol. 19, no.2 (Fall 1995).

-«Edward William Lane's Description of Egypt». International Journal of Middle East Studies 28 (1996).

-«Edward William Lane in Egypt». Journal of the American Research Center in Egypt 34 (1997).

وأخيرًا نشر طومسون الكتاب الرئيسى (للين) (Description of Egypt)، والذى لم يكن قد نشر منذ أن ألفه (لين) فى ثلاثينات القرن التاسع عشر، وحققه وقدم له، وكانت جهة النشر هى دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان :

-«Edward William Lane»Description of Egypt. Edited and with an Introduction by Jason Thompson. AUC Press, Cairo, 2000.

ومع أن دراسة بيوجرافية قد صدرت عن (لين) فى ١٩٧٨ (لليلى أحمد) بعنوان :

- «Edward William Lane: A Study of His Life and Works and of British Ideas of the Middle East in the Nineteenth Century». London,1978.

إلا أننى أعتقد أن أعمال (طومسون) تعد أوفى الدراسات عن إدوارد ويليام لين فى الوقت الراهن على الأقل .

وكان طومسون قد عرض (للين) فى دراسته عن (سير جاردنر ويلكنسون) مؤسس علم المصريات ، والتى حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاجو فى عام١٩٨٧ ، والتى أصبحت كتابًا فيما بعد (١٩٩٢) تحت عنوان Sir Gardner Wilkinson and His Circle ، وقد قامت بنشرها دار نشر جامعة تكساس ، أوستن ، كما كان قد أصدر دراسة قصيرة عن رحلة (لين) الأولى إلى مصر (١٨٢٥-١٨٢٨) فى عام ١٩٩٣ بعنوان«I Felt like an Eastern Bridegroom»:Edward William Lane's First Trip to Egypt, 1825-1828".Turkish Stu-diesAssociation Bulletin 17(1993).

ووفقًا لدراسات (طومسون) فإن (إدوارد وليام لين) ١٨٠١- ١٨٧٦ ولد لأسرة ذات ميول فنية .فقد كان مولده فى هير يفورد Hereford ، وكان أباه قسيسًا ، أما أمه فكانت ابنة أخت الرسام الشهير (توماس جينز بورو) Thomas Gainsborough . تدرب (لين) فى بواكير حياته على أعمال النقش على الخشب والمعادن engraving وسنرى كيف أن هذه الدراسة كانت من بين أهم الأسباب التى جعلت من أعماله العلمية كلاسيكيات للعصر الفيكتورى . ومع أن (لين) لم يكن ينوى فى الأساس أن يدرس الفن ، إذ كان يخطط لدراسة الرياضيات فى(كامبردج) Cambridge ثم يلتحق بالكنيسة فيما بعد كما فعل والده ، مع هذا فإنه عندما ذهب إلى (كامبردج) هاله ما كان عليه شقيقه (ثيوفيلوس) Theophilus من انحلال ، فقرر ترك كامبريدج بعد أيام قليلة ، وذهب إلى (لندن) فى عام ١٨١٩وانضم إلى شقيقه الثانى ريتشارد Richard للتدريب على الحفر . وفى خلال الفترة ١٨١٩- ١٨٢٥طور (لين) من قدراته كنقاش على الخشب والمطروقات ، لكن صحته لم تساعده على التعامل مع الكيماويات والنحاس .

ولا يعرف حتى الآن سبب تحول (لين) المفاجئ إلى مصر ، ولا متى حدث ذلك . لكن هذا الاتجاه كان سائدًا فى أوروبا بعد حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) ونشر كتاب (وصف مصر)Description del'Egypte الذى ظهر

فى ١٨٠٩ . فقد كشف الكتاب عن العالم الغامض لمصر القديمة الذى لم يكن معروفا للناس حتى ذلك الوقت . وفى عام ١٨٢١ أقيم معرض صغير فى (لندن) للرحالة (چيوڤاتى باتيستابيلزونى) Giovanni Battista Belzoni . جذب المعرض وكتب (بلزونى)عن مغامراته (لين) ، وبدأت تظهرعليه علامات الولع المصرى Egyptomania ، وصاحب هذا اكتشاف (شامبوليون) Champollion لأسرار الكتابة الهيروغليفية فى سنة ١٨٢٢ .

بدأ لين المسحور بمصر فى دراسة مكثفة للتاريخ المصرى واللغة العربية فى عام ١٨٢٢ . وبدعم مالى من أحد معارف أمه بدأ التحضير لرحلته الأولى إلى مصر فى سنة ١٨٢٥ .

ويقول لين فى مسودة مخطوطة كتابه (Description of Egypt) والمحفوظة فى معهد (جريفيث) Griffith Institute بالمتحف الأشمولىAshmolian Museum بأوكسفورد :

«أغرانى اتصال متحمس لدراسة الآداب الشرقية ، ورغبة خاصة لجعل نفسى متآلف مع لغة العرب ومع سلوكهم وعاداتهم ، على زيارة مصر . لكن هذه لم تكن كل دوافعى . لقد كنت منذ زمن طويل أتمتع بفحص آثار هذه البلد الجاذبة للإهتمام ، وشعرت حتى قبل أن أبدأ رحلاتى بأن هناك إمكانية لأن أنشر ملاحظاتى التى قد أسجلها . واعتزمت أن أنفذ سلسلة من الاسكتشات لكل الأشياءالهامة التى قد أراها ، مقتنعًا بأن الرسم فى حالات كثيرة يستحق صفحات كثيرة من الوصف ، ولضمان الدقة التامة فى ذلك فقد عزمت على استخدام الكاميرا لوسيدا Camera Lucida[٣]» .

وصل لين إلى الإسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٨٢٥ ، واستقر فى القاهرة حيث استأجر مسكنًا فى منطقة من المدينة قرب باب الحديد (ميدان رمسيس الآن) وبعيدًا عن مناطق سكن الأجانب ، وشرع فى التحدث مع الناس باللغة العربية ،

وارتدى الملابس التركية التى كانت تكسب صاحبها احترامًا وتقديرًا أكثر من الأجانب فى ذلك الزمن . تجنب (لين) استخدام السكين والشوكة فى تناول الطعام وأكل بأصابعه ، وامتنع عن تعاطى النبيذ ولحم الخنزير .

ساعد انغماس (لين) فى الحياة الشرقية ، فى تحقيق طموحه فى عمل دراسة عميقة لمصر القديمة والحديثة . وسرعان ما أصبح متحدثًا بارعًا باللغة العربية ، وشكَّل حوله دائرة واسعة من الأصدقاء المصريين يحتسى معهم القهوة فى المقاهى ، ويصلى معهم فى المساجد ويزورهم فى منازلهم . عرف لدى أصدقائه باسم (منصور) ، وهو الاسم الذى سمى نفسه به ، والذى كان يناديه به أصدقائه المقربين طوال مدة حياته فى مصر[٤] .

استكشف (لين) القاهرة الإسلامية والمواقع المصرية القديمة الغريبة فى الجيزة ، سقارة ، ودهشور . وعند الأهرام ، عاش لأسابيع فى مقبرة . صعد فى النيل مرتان حتى الشلال الثانى قرب وادى حلفا دارسا بقايا الآثار المصرية على طول الطريق . وفى مرحلة من مراحل رحلته الأولى (١٨٢٥-١٨٢٨) اقتنى (لين) عبدة Slave فى الخامسة أو السادسة من العمر (نفيسة) .كانت فتاة يونانية وقعت فى الأسر وبيعت فى مصر حيث اشتراها أحد أصدقائه له .

عكف (لين) منذ بداية وصوله إلى مصر على تسجيل ما يراه فى مذكرات أو كراسات مصحوبة باسكتشات مستعينًا فى عملها (بالكاميرا لوسيدا) . ورغم أنه كان يعمل فى ظروف غير مواتية ، حيث أصيب (بالدوسنتاريا) ، إلا أنه كان قد أنجز لدى رحيله مع (نفيسة) فى أبريل ١٨٢٨ مادة لتجهيز كتابه عن مصر .

ونستطيع أن نلحظ عشق (لين) لمصر من كتاباته عن رحلته الأولى إذ يقول : (لم أكن زائراً لمصر لمجرد أن أكون مسافرًا . . . لكننى كنت عازمًا على إلقاء نفسى كلية بين الأجانب ، واختار لغتهم ، عاداتهم ، وملبسهم . وبالاختلاط التام مع الأهالى كنت أتابع دراسة آدابهم) .

وقد مكنته خبرته فى الحفر على المعادن فى سنواته الأولى ، وقرابته للرسام الشهير (توماس جينز بورو) ولشقيقه (ريتشارد لين) ، أشهر طابع على الحجر Lithographer فى زمانه ، من إخراج تلك الاسكتشات الرائعة التى زين بها أعماله ، والتى تتمثل فى المشربيات واسكتشات الآثار والمبانى القديمة .

لكن اسكتشاته عن الأشخاص تكشف عن مدى اهتمامه بالناس والمجتمع ، من ذلك رسومه للتجار فى حوانيتهم ، المغنين والراقصات وهم يؤدون فنونهم ، السقائين وهم منحنون تحت قربهم الثقيلة . ونستطيع أن نلحظ الجانب الإنسانى فى (لين) عندما صور فى اسكتش معين صورة (سوق العبيد) فى شمال (منطقة الغورى) التى راعى أن يضمنها صورة مجموعة من العبيد النوبيين المتكوفين فى أحد الأركان . وربما كان هذا ما دفعه فى عام ١٨٢٨ إلى أن يشعر بالشفقة نحوطفلة يونانية فيشتريها ، ثم يتزوجها بعد سنوات عندما بلغت العشرين .

ويكشف (جيسون طومسون) فى براعة عن سر اهتمام (لين) (بالغوازى) فى دراسته عن مصر ، فيقول إن تصويره للنساء القاهريات تضمنت تركيزا شديدا على صدورهن العارية التى قال إنها كانت منظرا مألوفا . ويذكر (طومسون) فى هذا المقام أنه (سواء أكان هذا الأمر مألوفا أم لا ، فإنه يبدو أن (لين) كان لديه ميل شديد لصدور النساء ، وهذا يمكن أن يفسراهتمامه (بالغوازى) أو الراقصات المحترفات اللائى نلن قدرا كبيرا من اسكتشاته بسبب ملبسهن (الديكولتيه) decolleté) .

بحلول عام ١٨٢٨ كان (لين) قد أنجز كمًا ضخمًا من العمل خلال السنوات الثلاثة لرحلته الأولى ، فعاد إلى إنجلترا فى يونيو ١٨٢٨ مصحوبا (بنفيسة) ومحافظا على ملبسه الشرقى ، لكنه لم يستطع أن يكيف نفسه مع المجتمع الإنجليزى . فقد أصبحت عاداته مماثلة للشرقيين .

عند هذه المرحلة تنتهى أيام (لين)السعيدة لتبدأ مرحلة تراچيدية من أيامه .

لم يضع (لين) وقتا ليبدأ العمل فى كتابه الذى أسماه (Description of

(Egypt والذى كان قصة مأساته . كتب ونقح (لين)كتابه هذا على ثلاثة مراحل متعاقبة ضمت كل منها مسودة من العمل . ولما كان الكتاب قد نظم أساسًا (ككتاب رحلات) فقد ضم معلومات ومادة ضخمة تفوق أى مادة فى كتاب رحلات مصور Travelogue . كانت هناك أبحاث مكثفة للقاهرة والإسكندرية ، أوصاف تفصيلية ، جغرافية لمصر ، ومقالات تاريخية عن مصر الحديثة والقديمة ، إلى جانب تاريخ (لمحمد على)حاكم مصر .كانت هذه هى المسودة الأولى .

احتوت المسودة الثانية على فصول عديدة منظمة فى قسم عن (طباع وعادات المصريين المحدثين) Manners and Customs of the Modern Egyptians

وتبدأ المسودة الثالثة فى الظهور عندما اتصل (لين) بناشره الذى اختاره (جون موراى الثانى) John Murray II ، وتلقى منه ترحيبًا إيجابيًا فى قاعة الاستقبال بمؤسسته فى شارع (البيمارل) Albemarle Street بلندن ، كان هذا أمرًا مشجعًا للكاتب الصغير(لين) ، فقد كانت(موراى) واحدة من أكبر دور النشر فى إنجلترا ، وإلى حد بعيد كانت أكثر دور النشر ذات الحيثية ملائمةلنشر أعمال مثل (Description of Egypt)[٥] .

دفع (موراى) بالمخطوط لمحكم حاد الملاحظة (هنرى هارت ميلمان)Henry Hart Milman عميد كلية سانت بول St. Paul's الموهوب ، الذى كان يحاول وضع اسمه فى قائمة المؤرخين فى مجال الثقافات السامية . أبلغ (موراى) (لين) رضاء (ميلمان) عن العمل واعتباره أفضل ما كتب فى موضوعه . ولكن (ميلمان) طلب رغم تأثره بالمخطوط بعض الإضافات والشطب . كانت الأولى هى تطوير رواية (لين) بشأن رحلاته التى امتدت إلى القاهرة فقط لتشمل مصر العليا والنوبة . وكانت الثانية هى استبعاد الفصول الخاصة بـ المصريون المحدثون(Modern Egyptians) ، فقد اعتبر (ميلمان) أن هذه الفصول هامة إلى حد أن تشكل أساس عمل منفصل . ولقد حارب (لين)ضد هذا الإقتراح ، ثم وافق عليه وهو كاره . ثم طلب الناشر نفسه

(مـوراى) تعـديلا فى عنوان الكتـاب ليكون (Notes and Views in Egypt and Nubia, Made During the Years 1825,26, 27, and 28: Chiefly Consisting of A Series of Description and Delineations of the Monuments, Scenery, etc. of those Countries, The Views with Few Exceptions, Made with the Camera- Lucida) ، ووافق (مـوراى) على نشـر الكتاب عند تنفيذ هذه التعديلات .

ورغم مـرارة المطالب على نفس الكاتب ؛ فـإن (لين) عـاد إلى العـمل بنشـاط متجدد ، ففصل الأجزاء التى تخص (Manners and Customs of the Modern Egyptians) ، وأجرى عدداً من الإضافات توضحها قائمة محتويات الكتاب بتهجئة (لين) نفسه[٦] . وفى النهاية كـان قد أعد مسودة ثالثة معدلة وفق مطالب الناشر وزيادة . بلغت المسودة الجديدة للعمل بعد تعديله تسعة مجلدات من المخطوطات ، ثلاثة منها نصوص بخط يد (لين) الجميل نفسه ، أما الستة مجلدات الباقية فكانت صوراً واسكتشات رائعة ، وكان مجموع هذا العمل أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ كلمة ، بينما بلغت الصور حوالى ٢٠٠ .

أنجز (لين) هذا العمل الضخم خلال النصف الأول من عام ١٨٣٢ . وأحال (موراى) العمل مرة أخرى إلى (ميلمان) الذى كانت نتيجة تحكيمه إيجابية . لكن سلسلة من التأخيرات منعت المخطوط من أن يصل إلى المطابع . كان أول أسباب التأخير هو الهياج الذى سببه (قانون الإصلاحات) Reform Bill لعام ١٨٣٢ . فمع أزمة التجارة واهتمام شعبى بالغ مركز على الأعمال السياسية ، قرر (موراى) الانتظار .

سبب تأخير النشر نوعًا من الإحباط (للين) . كان قد أنفق ثلاثة سنوات فى البحث ، وثلاثة أخرى فى كتابة المشروع . وكان جزءا من أجل النشر ، كما كان فى حاجة أيضًا إلى مال ظن أن الكتاب سيوفره له .

وتكشف كتابات (لين) لأصدقائه فى تلك الفترة عن تعرضه لارتباك عقلى مع تصاعد التأخير . وبدأ (لين) يفكر فى العودة إلى مصر[٧] .

فى بواكير ١٨٣٣ أعاد (لين) نسخ الفصول الخاصة بـ (المصريون المحدثون وعاداتهم وتقاليدهم) والتى انتزعها من (Description of Egypt) ، فى شكل مجموعة من الكراسات ليدعم اقتراحًا بكتابة كتاب مؤسس على هذه الفصول . دخلت أنباء هذه الفصول إلى دائرة اهتمام (لورد بروهام) Brougham ، القوة الديناميكية فى (جمعية نشر المعرفة المفيدة) Society for the diffusion of useful knowledge . عرضت الجمعية على (لين) أن تتكفل بنفقات نشر الكتاب المؤسس على هذه الفصول المنزوعة ، لكن (لين) اشترط أن يعود إلى مصر ليجمع مادة إضافية يغطى نفقاتها المبلغ المدفوع مقدمًا . وسرعان ما وقع عقد كتابه (Manners and Customs of the Modern Egyptians) ، رغم أن سجلات الجمعية تذكره على الشكل الآتى(Manners and Costumes) ، وهو ما يشير إلى أن الجمعية ربما لم تكن قد فهمت الأمر الذى كانت تدعمه[٨] .

وهكذا فإن العمل الذى عُرِف به (لين) (Modern Egyptians) قد خرج من رحم (Description of Egypt) . ومع هذا ، فإن إيضاحًا ما ينبغى أن يطرح عن هذه العملية ، ذلك أنه قد افترض أن (لين) قد قابل رفض (Description) ، وقبله ، وأعاد تشكيل عمله إلى Modern Egyptians . ووفقا لهذا التفسير فإن Modern Egyptians يحدد نقطة تحول واضحة فى عمل (لين) بحسبانه قد طرح جانبا جهوده المسهبة المبكرة ليركز بعد ذلك على المجتمع المصرى واللغة العربية والأدب . لكن (لين) لم يكن قد عرف بعد أن (Description) قد فشل كمشروع ؛ على العكس فقد ظن أن اتفاقية النشر لا تزال سارية وأن العمل يمكن أن ينشر ما أن تزول أسباب التأخير . كان لهذا بعض المضامين المتعلقة بالنص فى (Modern Egyptians) ، والتى اعتبرت فى بعض الأوقات نوعًا من التنقيح لـ (Description)

فى الوقت الذى هو فى الحقيقة عمل مختلف مع بعض التداخل النصى الطفيف . ولأن (لين) كان لايزال يأمل نشر بقية (Description of Egypt) كما كان ، فإن قليلاً من المادة فى الكتاب وضعت فى (Modern Egyptians) ، وبالتبعية فإن (Description) لم ير النور أبدًا . ولو كان (لين) يعلم أن (Description) لن ينشر ، فلربما كانت محتويات (Modern Egyptians) قد اختلفت كثيرًا عما هى عليه ، وربما كانت أجندة أبحاثه وأعماله المنشورة التالية قد اختلفت أيضًا .

كان الهدف من رحلة (لين) الثانية إلى مصر هو جمع مادة إضافية لكتابة (Modern Egyptians) . ولدى وصوله إلى مصر فى ديسمبر ١٨٣٣ فإنه أنجز هذا بسرعة ، وفى خلال سنة واحدة كان قد جمع المادة العلمية اللازمة . وفى ذكرى مرور عام على وصوله إلى القاهرة كان قد بدأ فى كتابة النسخة الأخيرة من الكتاب . لكنه وبينما كان يحزم متاعه للعودة إلى إنجلترا فى ديسمبر ١٨٣٤ هاجم (الطاعون) الإسكندرية والقاهرة واضطر إلى الفرار منه إلى الصعيد حيث أقام فى الفترة يناير - يونيو ١٨٣٥ فى مقبرة على تل (الشيخ عبد القرنه) . وخلال هذه الفترة جمع الرجل مادة علمية جديدة لكتابه Description(٩) .

لكن الذى يعد أهم من هذا كله ، هو ما تركه الرجل من مذكرات عن رحلته الثانية فى مصر . . فقد أقام مرة أخرى فى منزل قرب (باب الحديد) واستأنف أسلوب حياته الشرقى ، واندمج فى المجتمع المصرى بسرعة وسهولة . كان أكثر دقة فى الملاحظة هذه المرة للحياة المعاصرة ، فسجل (بالكاميرا لوسيدا) التى معه الأشياء المنزلية ، المجوهرات ، والآلات الموسيقية . وفى المذكرات المخطوطة التى ابتدعها فى هذه الرحلة سجل لين زيارة مؤثرة لقبر المستكشف العظيم (لويس بوركهاردت) J. L. Burckhardt (١٧٨٤- ١٨١٧) ، الذى كان عمله وأسلوب حياته نموذجًا يحتذى عند (لين) . وقد نشر (ستانلى لين بول) هذه المذكرات بعد وفاة خاله ، لكنه حذف منها ما اعتقد أنه قذر أو فاحش أو شخصى للغاية ، مثل نوبات الإسهال التى كان (لين) يتعرض لها ، وإهماله تضمين ما أدرجه (لين) من كراسات

أخرى ، رغم أن (لين) قد حددها بوضوح . ويلاحظ (طومسون) أن درجة الدقة فى مذكرات (لين) بدأ يصيبها بعض القصور مع بواكير ١٨٣٥ ، ويعزو هذا إلى العمل فى النسخة الجاهزة أو الصالحة من Modern Egyptians[١٠] .

على أن من أبدع ما تركه (لين) فى مذكراته عن رحلته الثانية إلى مصر تلك القائمة التصنيفية لكل مصاريفه اليومية من منتصف ديسمبر ١٨٣٤ إلى أواخر أغسطس ١٨٣٥ عندما ترك مصر . وعلى سبيل المثال فقد أنفق فى يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٨٣٤ فى القاهرة (محسوبًا بالقروش والبارات) ما يلى :

خبــــز	٢
توباكــــو	٢
فحـــــم	١
لحـــــم	١,٢٠
طماطـم	٠,١٠
سمـــن	٠,١٥
فريــــك	٠,١٠
مـــــاء	٠,٢٠
باذنجان اسود	٠,٠٥
لبـــــن	٠,١٠
	٨,١٠ قروش[١١]

وتوفر هذه المذكرات منظورًا قرينيًا Contextual Perspective لكتاب (Modern Egyptians) .

عاد (لين) إلى لندن فى أكتوبر ١٨٣٥ ونشر عمله (An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians) فى أواخر العام التالى

(١٨٣٦) ، ولاقى الكتاب نجاحًا كبيرًا وطبع أكثر من طبعة . كان أهم ما يميز الكتاب هو تلك الأوصاف التفصيلية والتحليلات للأشياء التى احتواها عن مصر الحديثة[١٢] . لكن (لين) كان لايزال يناضل من أجل نشر كتابه الرئيسى (Description of Egypt) ، فذهب إلى (چون موراى الثالث) مرات عديدة ، وتهرب منه (موراى) مرات عديدة ، ثم طلب إيضاحات أكثر حول الاتفاقية الأصلية . ثم تعددت مكاتبات (لين) للناشر . كانت قد مرت خمس سنوات على قضية نشر الكتاب ، وكان (لين) قد ضاق ذرعًا بكل هذه التأخيرات والتسويفات كما يبدو من مكاتباته (لموراى) الناشر[١٣] .

بعد نشر (Modern Egyptians) أصبحت لهجة (لين) إلى (موراى) أكثر حرارة وحدَّة . وحرَّكَ هذا (موراى) على الرد رغم أنه الرد الذى لم يكن يتوقعه (لين) ، فقد كتب له يقول إنه يعيد المخطوط (مع أكبر الاعتذار الودى) With most sincere regret ، وتمنى (للين) الخير مع ناشر آخر . كان (لين) قد اعتقد لمدة ستة سنوات أن لديه اتفاقية مع (موراى) لنشر (Description of Egypt) ، والآن تبخر كل شىء ، حتى الحيوية التى بعثها نشر (Modern Egyptians) كانت قد تلاشت ، فأى حسرة . . . .

ومع هذا فإن (جيسون طومسون) يلتمس بعض العذر (للناشر) بسبب ارتفاع تكاليف نشر كتاب كهذا ، وأن قرارات الناشر كانت مؤسسة على اعتبارات ربحية بحتة ، وهذه هى مشكلة كل مفكر مع الناشرين ، كما يقول أن زمن الكتب الكبيرة المكلفة كـ (Description of Egypt) كان قد ولى ، فضلاً عن أن كتباً أخرى عن مصر كانت قد ظهرت فى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، بما فيها كتاب أحد أصدقاء (لين) فى مصر (جاردنر ويلكنسون) (Topography of Thebes, and General View of Egypt) ، والذى نشره (موراى) قبل ذلك بسنتين ، وغطى الكثير من المادة التى احتواها عمل (لين)[١٤] . وكان (موراى) فى ذلك الوقت فى الحقيقة

على وشك نشر عـمل (ويلكنسـون) Manners and Customs of the Ancient Egyptians وهو عـمل أنفق عليه الكثـير . وربمـا خـاف أن يسرق (Description) الأضواء من كتاب (ويلكنسون) .

مع الفـشل فى نشر (Description of Egypt) ، اتجه (لين) إلى مـشـروعات أخرى لعلها تخفف من آلامه ، فـأكمل ترجـمة (ألف ليلة وليلة) التى ظلت لفـترة طويلة الترجمة الإنجليزية القياسية . ومع هذا فقد ظل (لين) يجرى وراء آمال زائفة لنشر عمله الرئيسى(Description) . وأخيرًا وبعد مرور خمسة عشر عامًا على بداية المشروع قبل (لين) حقيقة أن (Description) لن ينشر أبدًا .

بذل (لين) المحبط بمرارة محاولتان لإنقاذ شىء من مخطوطته . فقد حاول أن يقـدم وصـفـا (لطيبـة) فى شكل كـتـاب مؤسس على الفـصـول المكـشـفـة عنهـا فى (Description of Egypt) ، وشرع بالفـعل فى هذا العـمل فى حـوالى ١٨٤١ ، ومع هذا فإن هذا العـمل لم ير النور . فـقـد توقف (لين) عن العـمل فيـه خـشـيـة أن يكون شيئًا مكررًا مما قدمه ويلكنسون من قبل فى عمله (Topography of Thebes) .

أما المحاولة الثانية فكانت عندما عرض على (موراى) مجلدًا من المناظر عن مـصـر مـؤسـسـة على مـصـورات (Description) ، مع حـوالى ١٠٠ - ١٥٠ من الكليشيهات الخشبية Wood Cuts ، مع صفحة أو اثنتان من النص لتصاحب كل صورة . ومع هذا فإن المحاولة لم تنجح أيضًا .

كـان (لين) قـد تزوج من أسـيـرة (حرب الاسـتـقـلال اليونانية) (نفيسـة) التى جلبها (إبراهيم باشا) عندما كان يقاتل فى (المورة) لصالح الدولة العثمانية ، وكانت قد بلغت وقتئذ العشرين . وفى بواكير ١٨٤٠ توفيت والدته التى كانت ذات أثر كبير فى حياته ، وواكب هذا إصابته بمرض يهدد حياته . أدى هذا كله إلى إصابته بنوع من الشك فى مسيرة حياته . وفى سعيه نحو مشروع جـديد ، تحول إلى (ترجـمة تحقيـقـيـة لمعانى القرآن الكريم) . ونجح مـشروعه هذه المرة ونشر العـمل فى ١٨٤٣

بعنوان (Selections from the Kur-an) . لكن العمل رغم جدارته فإنه لم يشغل باله المضطرب ، فقد ترك إنجلترا دون حتى تصحيح أصول الكتاب . وكان السبب فى ذلك هو ظهور مشروع جديد سيستهلك الباقى من حياته .

حوالى نهايات عام ١٨٤١ تلقى (لين) عرضًا من صديقه الثرى (لورد برودهو) Prudhoe الذى كان قد التقى به فى رحلته الأولى إلى القاهرة . عرض (برودهو) على (لين) أن يمول إعداد موسوعة عربية ـ إنجليزية . وكانت هذه فرصة العمر (للين) الذى وافق على الفور ، فقد رأى أن هذا العمل سيمكنه من التنقيب العميق فى ميدان الأدب العربى الذى كان يستهويه دائمًا . وتكلفت المنحة الأساسية من المال والتى استمرت وتدعمت بمعاش حكومى من المخصصات الملكية بنفقات العمل الذى لم يكن قد قدَّر فخامته . وبدأت حياة (لين) الجديدة .

كان إعداد موسوعة يتطلب رحلة بحث طويلة إلى مصر لتحديد ، ومقارنة وتسجيل النصوص المعاجمية العربية التى ستكون محور دراسة كهذه . وهكذا فقد شرع (لين) فى التجهيز للسفر إلى مصر مع عائلته المكونة من (نفيسة) ، الزوجة اليونانية ، وشقيقته (صوفيا) ، وولديها (ستانلى) و (ستيوارت) .

فى هذه الرحلة الثالثة التى استغرقت سبع سنوات (١٨٤٢-١٨٤٩) توقف (لين) عن الاتصال بالمصريين من أصدقائه وعن السفر عبر البلاد ، واعتكف بدلاً من ذلك فى داره مخصصاً جل وقته للموسوعة الجديدة مع معلم اللغة العربية (الشيخ إبراهيم الدسوقى) ، فقط كان يرتاد جلسات الجمعية المصرية القاهرية Cairo's Egyptian Society التى كان يؤمها الكثيرين من الأوروبيين المقيمين فى القاهرة[١٥] .

لم ينس (لين) أثناء وجوده فى مصر ، عشقه القديم وحلمه المستمر De-scription of Egypt الذى أخذ مخطوطته معه إلى القاهرة . وفى محاولة لإنقاذ شىء من هذا العمل فقد وجه شقيقته (صوفيا) لتأخذ بعضًا من المادة العلمية التى

يحتويها المخطوط وتحررها فى شكل سلسلة من الرسائل تروى فيها ملاحظتها عن مصر ظاهريًا . وبينما كانت مختارات من (Description of Egypt) تشكل أساس هذا العمل وتضمنت الكثير من النص ، فإن (صوفيا) أضافت الكثير من تجاربها الخاصة ، مثل زيارتها (للحريم) ، (حمامات النساء) ، أو مستشفى النساء للأمراض العقلية . كان (لين) منغمسًا فى هذا العمل من البداية حتى النهاية ، وكان يختار من(Description of Egypt) ما تستخدمه شقيقته ، ويحرر كل رسالة من رسائلها ، ويعطى القرار النهائى بالنشر أو عدم النشر ، ويستبعد من مخطوطته بعض مغامراته القديمة ليضع بدلاً منها مغامرات جديدة من صنع صوفيا لأماكن كانت محرمة على الرجال .

تقول (صوفيا) عن تجربتها فى (حمامات النساء) فى القاهرة ، وهى تجربة لم يستطع (لين) أن يخوضها : (رتب لى بعض الرفيقات فرصة رؤية أشخاص عراة لكن تخيل صدمتى عندما أجد ثلاثين إمرأة على الأقل من كل الأعمار ، والكثير من البنات الصغيرات والأطفال ، عاريات تمامًا . أشخاص من كل الألوان ، السود بلمعان مظلم للزنوج إلى اللون الفاتح المتدرج ، يشكلن جماعات تتحاور كما لو كن فى كامل ملبسهن وبرباطة جأش تامة ، بينما أخريات يتمشين بتمهل ، أو يجلسن حول النافورة) .

وبهذا الخليط من بعض نصوص مخطوطة (لين) (Description of Egypt) وبعض قصص (صوفيا لين بول) شقيقته ، خرج إلى النور كتابها (The English Woman in Egypt) فى ثلاثة مجلدات فى الفترة ١٨٤٤-١٨٤٦ ، وأصبح عملاً كلاسيكيًا شهيرًا[١٦] . عمل من صنع (لين) ولكنه باسم (صوفيا) . لكن المرء يجب أن يعترف بأن إنجاز (صوفيا) الشخصى فى هذا العمل كان اختراقها غير المسبوق لعالم النساء فى مصر وهو لم يكن متيسرًا (للين) .

عاد (لين) إلى إنجلترا فى عام ١٨٤٩ بعد سبع سنوات قضاها فى القاهرة عمل

فيها كالناسك فى الموسوعة ، وهناك قضى ربع قرن يعمل أكثر من عمله فى القاهرة ليخرج (Arabic - English Lexicon) الموسوعة العربية الإنجليزية ، والتى ظهر أول مجلد منها فى ١٨٦٣ . ورغم أنه ظل يعمل فى الموسوعة قرابة ٣٥ عامًا ، حيث كان سنه عندما بدأ العمل فيها ٤٠ عامًا ، إلا أن أمله فى أن يرى الموسوعة كاملة ذهب أدراج الرياح أيضًا ، فقد مات فى ١٠ أغسطس من عام ١٨٧٦ أثناء عمله فى المجلد السادس الذى غطى حرفى (غ) و (ف) ، وأشرف على نشر المجلدات الباقية ابن شقيقته (ستانلى لين بول) .

ونعود إلى مصير المسودات العديدة من العمل الكبير(Description of Egypt) الذى ظل فى حوزة الأسرة حتى عام ١٨٩١ عندما باعت (نفيسة) المجلدات التسعة من المسودة النهائية إلى (المتحف البريطانى)-British Mu-seum مع حفنة ضخمة من مجموعة مخطوطات (لين) العربية . وفى سنة ١٩١٩ وهب ابن ابن شقيقة لينGreat - nephew (ريجينالد لين بول) Reginald Lane Poole المسودة الأولى وأوراق أخرى للعائلة إلى (مكتبة البودليان)The Bodleian Library بأوكسفورد . أما المسودة الثانية إلى جانب الكثير من كراسات (لين) واسكتشاته وأوراق أخرى ، فقد ذهبت إلى معهد (جريفيث)Griffith Institute (بالمتحف الأشمولى) Ashmolian Museum بأوكسفورد بواسطة (أوستن لين بول) Austin Lane Poole ، حفيد ابن شقيقة (لين)Great-great nephew ، فى سنة ١٩٤٧ .

ومع هذا ، فإن حلم (لين) لم يشجب وينزوى فى سراديب دور الحفظ أو على أرفف المكتبات تمامًا . فقد ظهر شعاع أخير فى النهاية ، ولكن بعد وفاة الرجل . ذلكم هو كتاب (Cairo Fifty Years Ago) الذى نشر باسم (لين) بمعرفة حفيده (ستانلى لين بول) . ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة عن تفاصيل إخراج الكتاب ، فإنه يغطى تاريخ القاهرة ، مظهرها فى منتصف القرن التاسع عشر ، شوارعها

وميادينها ، المساجد ، المدافن ، والقلعة ، مصر القديمة ، وجزيرة الروضة . وهذا الكتاب الذى صدر فى عام ١٨٩٦ ونشر بمعرفة مؤسسة (چون موراى) الفاعل الأصلى فى مأساة (لين) ، هذا الكتاب هو مجموعة الفصول عن القاهرة فى (Description of Egypt) ، ويحتمل أن يكون (لين) قد أعاد صياغتها فى مخطوطة جديدة كانت مع (لين) وعائلته فى رحلتهم الثالثة إلى مصر (١٨٤٢-١٨٤٩) ، وفى عام ١٨٤٧ نسخ (ستيوارت) ابن شقيقة (لين) المخطوطة وأضاف إليها بعض التعديلات . وبعد وفاة (لين) أعطى (ستيوارت) نسخة المخطوطة إلى ابن شقيقته (ستانلى لين بول) الذى حررها ونشرها فى سنة ١٨٩٦ . وعلى أية حال فإن عدد النسخ التى أصدرتها مؤسسة (موراى) من هذا العمل كان ٥٠٠ نسخة فقط ، أغلق بعدها (موراى) الحساب الخاص به[١٧] .

وعلى الرغم من أن سوء الحظ لازم (لين) فيما يتعلق بنشر أعماله الرائعة ؛ إلا أن هذا لم يقلل من أهمية هذه الأعمال على ندرتها والظروف التى أحاطت بها . لقد عرفنا من السطور السابقة أن عمله (Modern -Egyptians) كان مجرد شريحة من عمله الكبير (Description of Egypt) . وعرفنا أن مصوراته الرائعة واكتشاته المبهرة فى أعماله كانت راجعة إلى استخدامه ذلك الجهاز الفريدCamera Lucida وقدراته وخبراته السابقة كناقش على الخشب والمطروقات ، وتدريبه مع شقيقه (ريتشارد) الذى كان أشهر طابع على الحجر (Lithographer) فى إنجلترا فى العصر الفيكتورى ، وعرفنا أن تربيته الفنية وانتسابه لبيت كان الرسام توماس جينز بورو (Thomas Gainsborough) أحد أفراده ، قد أهله ليقدم أعماله الفنية التى تضمنتها كتبه المنشورة فى صورة غير مسبوقة من الإتقان والجمال والدقة . فى مجال النشر تكشف انطباعاته عندما رأى القاهرة لأول مرة مع مغيب العصر الصافى فى أحد أيام عام ١٨٢٥ عن روح أدبية لم تتوفر لكاتب فى العصر الفيكتورى ، انظر إلى (بانوراما القاهرة فى (Description) ، تلك الصورة التى رسمها عند أحد تلال أعمدة التلغراف التى انتصبت فيما وراء الركن الشمالى الغربى للقاهرة . وانظر إلى

بوابة القاهرة الشمالية الغربية (باب الحديد) ، وكيف صورها وأرفق بها نصًا ثمينًا يكشف عن منظر قاهرة العصور الوسطى .

لكن هذا كله ، إلى جانب يومياته عن مخطوطاته ، وانغماسه العميق فى الحياة المصرية لا يلغى مطلبًا ملحًا فى مجال دراسته ـ هو (مناهج بحثه) . قد تكون السطور السابقة قد قدمت بعضًا مما يمكن أن نسميه (العلوم المساعدة) فى بحثه ، والتى كانت فى غالبها قدرات شخصية وملاحظات شخصية أيضًا(Personal observations) . لكن هذه الملاحظات التى كانت صلب إنتاجه كان لابد وأن تعتمد كلية على عناصر بشرية تقوم بدور (الراوية) Informant ، لا تجيب فقط على أسئلة ولكن لتقدم أيضًا المدخل إلى الكثير من مسارح الحوادث التى كان يريد أن يشهدها . فمن هم (رواة) (لين)؟ ، وما هى مصادر معلوماته؟ .

يقدم (چيسون طومسون) الإجابة على ذلك فيقول : إن (عثمان أفندى) ـ وهو جندى إسكتلندى فى الأصل ، وقع أسيرًا فى يد المصريين أثناء الحملة البريطانية على مصر والمعروفة (بحملة فريزر ١٨٠٧) ، وبيع كعبد ، ثم تحول إلى الإسلام وحصل فى النهاية على حريته ـ كان أحد المصادر المهمة فى مجال (المعلومات) عند (لين) . وكان (عثمان أفندى) قد فضل البقاء فى مصر بدلاً من العودة إلى (إسكتلنده) . وفى القاهرة أصبح (عثمان) الذى كان اسمه فى الأصل (ويليام تايلور) William Taylor ، عضوًا فى الارستقراطية التركو ـ أوروبية ، وعاش كچنتلمان تركى وارتدى الملابس الشرقية ، لكنه أبقى على صلاته مع أهل بلده السابقين وانغمس فى تقديم الخدمات اللازمة لهم كتخليص الجمارك ، شراء العبيد ، شراء الملابس ، ترتيب مشاهدة المواقع والمناسبات ، وتوفير المساكن .

زود (عثمان أفندى) (لين) بمعلومات كثيرة رغم أن الأخير لا يذكره إلا لماماً فى أعماله المنشورة (جاء قريب منى وأحد المعارف المفيدين)[١٨] A near neighbour and a useful acquaintance

كان هناك أيضًا معارف (له) من البريطانيين من أعضاء جمعية غير رسمية لعلم المصريات ، ومستشرقين تجمعوا فى مصر فى العشرينات من القرن التاسع عشر . وكان القنصل العام لبريطانيا فى مصر (هنرى صولت) Henry Salt(١٩) ، السير (جاردنر ويلكنسون) Gardner Wilkinson ، و(روبرت هاى) Robert Hay ، و(فريديريك كاثروود) Frederick Catherwood ، و(چيمس برتون)-James Bur-ton ، و(چوزيف بونومى) Joseph Bonomi ، كان هؤلاء جميعًا يتبادلون المعلومات التى تفيد كلاً منهم بما فى ذلك (لين) ، فضلاً عن أنهم كانوا يرتدون الزى الشرقى ويعيشون أسلوب حياة الشرق مع حفاظهم على إرثهم الثقافى . كان هؤلاء بما فيهم (لين) يطبقون بنجاح ما يسمى أحياناً باستراتيچية التنكر Strategy of Diguise ، ويمكن أن يشكلوا فصلاً رائعًا فى دراسة عن الثقافات المتعارضة-Cross- Cul-tural .

أما عن الرواة المصريين فقد كان منهم الكثيرون الذين قال فيهم (لين) فى (Modern Egyptians) ، (كان لى أستاذان للغة العربية والديانة الإسلامية والقانون كمدرسين خصوصيين ذوى رواتب ، وكنت أقدم لهما الأسئلة فى الموضوعات التى أكون غير واثق منها ، فكانا يوثقانها أو يصححانها ، ويضيفون إليها ، ثم كنت أضيف المعلومات المستمدة من المناقشات مع أصدقائى الآخرين . وفى بعض المناسبات كنت أرفع تساؤلاتى إلى مقامات أعلى لها قدرات أكبر من العلوم الشرقية) .

تراوح هولاء الأصدقاء بين أفراد غريبو الأطوار (كالشيخ أحمد) ، آكل الزجاج وبائع الكتب ، إلى الشاعر القيادى فى القاهرة . ودون معلومات هؤلاء فإن (لين) لم يكن ليستطيع أن يحصل على نوعية المعلومات التى جمعها . . وفى بعض الأحيان كان يحصل على معلومة مبدئية ثم يستخدمها للحصول على معلومات أكثر ، وكان هذا المنهج يطبق فى المسائل الدينية . كان دقيقًا إلى درجة جعلت بعض المثقفين يقررون أنه إذا لم يذكر شىء ما فى(Modern Egyptians) ، فإنه يعتبر غير موجود

فى مصر القرن التاسع عشر . انظر إلى وصفه للصلاة : (يظل المصلى واقفًا ، واضعًا يديه أمامه تحت مكان الحزام قليلاً ، اليد اليسرى فى باطن اليمنى . .) ثم يرفق هذا بصورة دقيقة يستخدم فيها كل إمكانياته الفنية . وقس على هذا فى وصف مظاهر الحياة المصرية إرتداء الملابس ، فتح الباب ، أو النظر من خلال نافذة قاهرية (مشربية) ، واللمسات العرضية التى تجعل الوهم حقيقة[٢٠] .

لقد نقل (Modern Egyptians) قدرًا مذهلاً من المعلومات إلى قارئ القرن التاسع عشر ، الذى استوعب محتويات العمل وحصل على فهم عميق للمجتمع المصرى . ولم يكن هناك أبدًا كتاب عن مجتمع مصر الحديثة ينافس كتاب (لين) . وربما لن يوجد ، ناهيك عن (Description of Egypt) وما يحتويه من مادة علمية تكشف عن تسيد الرجل لعلم المصريات (Egyptology) .

أما عمله الأخير (Arabic-English Lexicon) الذى قضى فيه ٣٥ عامًا ، فيبقى مرجعًا رئيسيًا إلى يومنا هذا . ورغم أن محاولة التحليل والجمع والتحقيق لهذا العمل الذى يستحق المحاولة ستكون مهمة ضخمة ، فإن العمل مع هذا جدير بالتفكير فى تحقيقه . لقد كان (Arabic- English Lexicon) صدى للكثير من تجارب (لين) أثناء أيامه المصرية .

عندما كان لين يضع قدمه على أرض مصر بعد ظهر أحد أيام سبتمبر ١٨٢٥ قال (عندما إقتربت من الشاطئ ، شعرت أننى مثل عريس شرقى ، يوشك أن يرفع نقاب عروسه ، ويرى للمرة الأولى الملامح التى ستفتن ، أو تحبط ، أو تقزز . لم أكن زائرًا لمصر كمجرد مسافر لمشاهدة أهراماتها ومعابدها وكهوفها ، وبعد إشباع استطلاعى ، أتركها إلى مواقع ومباهج أخرى : لكننى كنت على وشك أن ألقى بنفسى كلية بين الغرباء ؛ أن اعتنق لغتهم ، عاداتهم ، وملبسهم ، وأن اختلط كلية بالعامة ، لدراسة آدابهم)[٢١] .

لكن ما كان (لين) يحلم به لم يتحقق . فقد ظل كتابه العمدة (Description

of Egypt) مجرد مسودات موزعة بين (البودليان) و(المتحف البريطانى) و(معهد جريفيث) ، ولم يكن كتابه الحائز على التقدير العظيم كدراسة للأنثروبولوچيا الوصفية والإنسان المصرى سوى شريحة استلها من عمله الأول لتكون An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians ، ولم تشف ترجمته (لألف ليلة وليلة) تلك الروح المتعطشة للكتابة فى صدره ، وكذلك لم تفلح (Selections from the Kur-an) أيضًا فى تهدئة نفسه الطموحة .

أما موسوعته العربية الإنجليزية (An Arabic-English Lexicon) والتى قضى ٣٥ عامًا فى إعدادها فقد مات دون أن يتمها .

ولعل روح (لين) ربما تكون قد هدأت الآن . فبعد قرن وربع القرن من مماته ، وفى العام الأخير من القرن العشرين ظهر عمله Description of Egypt كاملاً على يد باحث أمريكى ، وناشر ليس هو مؤسسة (چون موراى) اللندنية ، ولكنه دار نشر أمريكية تعنى بالمعرفة والثقافة مهما كان حجم العمل[٢٢] .

الهوامش

1- Introduction by Morsi Saad El-Din to the 3rd edition of E. W. Lane's (Manners and Customs of the Modern Egyptians -1860).

(٢) علماء الحملة الفرنسية الذين عكفوا على دراسة أحوال مصر أثناء وجودهم مع الجيش الفرنسى الذى غزا مصر بقيادة بونابرت (١٧٩٨-١٨٠١) ، والذين قدموا نتاج عملهم فى كتاب (وصف مصر Description de l'Egypte فى عام ١٨٠٩ .

(٣) كاميرالوسيدا Camera Lucida . جهاز يحتوى على منشور prism أو ترتيب من المرايا لعكس صورة الشيء على سطح حتى يمكن رصد الخطوط الكفافية لهcontour . تستخدم هذه الكاميرا دائمًا مع ميكروسكوب . وكانت الصورة تستقبل على مائدة ويقوم الرسام بتتبع الخطوط الخارجية للصورة فى رسمه انظر : .

- Webster's Unabridged Dictionary-2nd.ed.- Dorset & Baber-USA- 1983-p., 260.
- Jason Thompson, (Edward William Lane in Egypt) JARCE- vol. XXXIV- 1997.

4- Jason Thompson, op. cit.

5- Jason Thompson, (Edward William Lane's Description of Egypt), Int. J. Middle East Studies. 2B (1996).

6- Ibid.

راجع قائمة محتويات الكتاب فى الملحق (١) - نفس المصدر

7- Ibid.

8- Ibid.

9- Ibid.

10- Jason Thompson, (Edward William Lane In Egypt).

11- Ibid.

12- Jason Thompson, (Edward William Lane as an Artist), Gainsborough's House Review - 1993-94.

13- Ibid.

14- Ibid.

15- Jason Thompson, (Edward William Lane in Egypt).

(١٥) تأسست (الجمعية المصرية) Egyptian Society فى لندن سنة ١٧٤١ بهدف (تنمية وحفظ العلم القديم المصرى والعلوم القديمة الأخرى) . كان رئيس الجمعية هو (ايرل ساندويتش)Earl of Sandwich ، ومع أن الجمعية لم تعمر طويلاً فى إنجلترا ، فإنها استمرت فى القاهرة تخدم أغراضها راجع :

-Jason Thomson, (Sir Gardner Wilkinson and His Circle), University of Texas Press, Austin, 1992, p. 21.

16- Jason Thompson, (Edward William Lane in Egypt) .

17- Ibid.

18- Jason Thompson, (Osman Effendi: A Scotch Convert to Islam in Early Nineteenth Century Egypt) - Journal of World History. vol.5. No.1- 1994.

(١٩) راجع ترجمته فى آرثر جولد شميت جونيور (قاموس تراجم مصر الحديثة) ، ترجمة وتحقيق عبدالوهاب بكر - المشروع القومى للترجمة - تحت الطبع .

20- Jason Thompson, (Edward William Lane in Egypt) .

21- Jason Thompson, (A Reassessment of Edward William Lane), Newsletter of the American Research Center in Egypt - no. 166- Fall / Winter 1994 - 95.

22- Edward William Lane, (Description of Egypt), Edited and with an Introduction by Jason Thompson), The American University in Cairo Press, Cairo 2000.

الإرساليـة الأمريكيـة ونشاطها التعليمى فى مصر

(١٨٥٤ - ١٩٠٢)

د . عبد اللطيف محمد الصباغ

مدرس التاريخ الحديث

كلية آداب بنها

الإرسالية الأمريكية ونشاطها التعليمى فى مصر
(١٨٥٤ - ١٩٠٣)

مقدمة :

انتشر المذهب البروتستانتى فى الدولة العثمانية ومن ثمّ فى مصر فى القرن التاسع عشر بجهود المرسلين الأمريكان . ويهدف البروتستانت إلى العمل بما فى الإنجيل الذى بين أيديهم مجردا من الكهنوت المتوارث ، لذا عرفت هذه الإرسالية فى مصر بالإرسالية الأمريكية أو الإنجيلية أو البروتستانتية ، وعرفت كنيستها بالكنيسة المشيخيه ؛ لأنها تعتبر قسسها شيوخا معلمين . وتهتم هذه الدراسة بالنشاط التعليمى لتلك الإرسالية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . لتوضيح جهودها فى هذا المجال وأهدافها الحقيقية من ورائه . وتبدأ الدراسة بوصول أول فوج من الإرسالية ١٨٥٤ وتقف عند عام ١٩٠٢ ، حينما صدر أمر عالٍ بتشكيل مجلس ملى يمثل طائفة البروتستانت ، فدخلت الكنيسة المذكورة مرحلة جديدة من الاستقرار .

وتأتى الدراسة فى خمسة محاور ؛ يتناول المحور الأول مجئ الإرسالية الأمريكية إلى مصر ونشاطها ، والظروف التى أحيطت بها سواء الصعوبات التى أعاقت عملها ، أو الأسباب التى أدت إلى نجاحها وتثبيت أقدامها . وتطرح الدراسة فى هذا المحور فرضية حول دور الحكومة الأمريكية فى نشر المذهب البروتستانتى فى مصر . وتعرض المحاور الأربعة التالية للنشاط التعليمى للإرسالية من كافة جوانبه ، والتى تضم تعليم البنين وتعليم البنات والتعليم اللاهوتى وتعليم النساء فى بيوتهن .

وقد اعتمدت الإرسالية فى نشر أخبارها على النشرات الإنجيلية ببيروت ، إضافة إلى طباعة نشرات محلية لطرح ومناقشة قضايا بعينها ، وفى الثمانينيات أصدرت نشرة أسبوعية خاصة بها فى مصر ، ثم تحولت إلى مجلة أسبوعية باسم

المرشد فى مطلع عام ١٨٩٤ . وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على هذه الإصدارات ، وعلى ما كتبه المرسلون الأوائل ومنهم وطسن وإيلدر وغيرهم ، إضافة إلى مجموعة من وثائق الإرسالية حصلنا عليها من جامعة برنستون بالولايات المتحدة على ميكروفيلم .

أولاً : الإرسالية الإنجيلية :

اعترفت الدولة العثمانية بالبروتستانت طائفة مستقلة بها فى ١٥ نوفمبر ١٨٤٧ بعد سعى بريطانى أمريكى ، وبعد ثلاث سنوات صدر فرمان اعترف بحق هذه الطائفة فى انتخاب وكيل لها للنظر فى الأحوال الشخصية ، من زواج وطلاق وميراث ... إلخ[١] . وشهد عام ١٨٢٣/١٨٢٤ زيارة وفد من الكنيسة الإنجيلية الأمريكية لمصر ، حيث زار الإسكندرية والقاهرة ومدن الصعيد ، وشاهد آثارها والتقى بأهلها أقباطًا ومسلمين ، ورصد المدارس الموجودة ، ولاحظ نشاط الكنيسة الكاثوليكية فى مجال التعليم ، كما سجل عدم وجود مدارس للبنات بمصر مطلقا[٢] .

وبدأ العمل الإنجيلى فى مصر بمجئ القس بولدنج Bolding ، أحد أعضاء الإرسالية بدمشق إلى مصر للعلاج . وقد لمس الحاجة إلى عمل الكنيسة الإنجيلية ، فدعا لفتح مقر للخدمة الإنجيلية بالقاهرة فى رسالة بعث بها إلى رئاسته . وفى ٢١ مايو ١٨٥٣ قرر السنودس العام فى شمال أمريكا أن يذهب بعض المرسلين من بلاد الشام إلى مصر . وفى ١٥ نوفمبر وصلت إلى ميناء بولاق بالقاهرة أول إرسالية ضمت القس توماس ماكينج Tomas Making وقرينته ، وجاء بعده القس بارينت Parent[٣] .

وكانت بعض الإرساليات الألمانية والإسكتلندية قد سبقت الإرسالية الأمريكية للعمل فى مصر ، ففتحت مدراس للبنين بالقاهرة والإسكندرية . ويقول د . وود Wood ـ أحد أعضاء الإرسالية – فى خطاب للكنيسة الأم بأمريكا ، بأن هذا الوضع قد مهد للكنيسة الإنجيلية فعلى الرغم من وجود بعض الخلافات ، لكن

الجميع يعمل فى النهاية من أجل المسيحية ، وإن كان الإنجيليون يأخذون على الإرساليات الأخرى أنها لم تستطع أن تضع الكنيسة القبطية أمام أخطائها[٤] .

أقامت الإرسالية فى القاهرة بمنطقة درب الجنينة بالموسكى . وبدأت الخدمة باللغة الإنجليزية ، وفى ٢١ يناير ١٨٥٥ عقدت أول خدمة باللغة العربية ، ثم سارت الخدمة باللغتين معا إلى أن أتقن المرسلون اللغة العربية . وفى الإسكندرية بدأ النشاط التبشيرى على يد القس يوحنا هوج John Hogg فى ٦ ديسمبر ١٨٥٦ . وتكون أول مجمع للكنيسة المشيخيه فى ١٣ أبريل ١٨٦٠[٥] ، ويبين الجدول رقم(٣) تطور عدد أعضاء الإرسالية ، الذى بلغ عام ١٨٦٢ ستة مرسلين وزوجاتهم وثلاث مرسلات غير متزوجات .

ومع ملاحظة الإرسالية خمول الكنيسة القبطية آمن السنودس العام فى أمريكا بأهمية التبشير فى مصر ، فبينما اقتصر عدد المرسلين فى سوريا عام ١٨٦٩ على اثنين فقط ، بلغ عددهم فى مصر ٢١ مرسلا ، منهم ٩ أزواج ورجل وفتاتان من غير المتزوجين[٦] ، وفى العام المذكور بلغ العمل الإنجيلى فى مصر مداه ، فامتد من الإسكندرية إلى أسوان - على حد قول المرسل الأمريكى لانسنج - وغدت هناك أربع عشرة مدرسة بها حوالى ٦٠٠ تلميذ وتلميذة[٧] .

أما عن موقف الإدارة المصرية من الإرسالية الأمريكية ؛ فتصف الإرسالية سعيد باشا بأنه القديس الحامى لها ، إذ وضعت الإرسالية فى عهده أسس عملها . ولبى طلب القس مولر Muller ، فأهدى الإرسالية عام ١٨٦٢ مبنىً كبيراً فى أول شارع الموسكى بعد وساطة القنصل الأمريكى[٨] . وفى ٤ يونيو ١٨٧٨ وافق الخديو إسماعيل على طلب القنصلية الأمريكية بتعيين القس جرجس برسوم رئيسا علمانيا للطائفة وأن يكون له حقوق البطريرك[٩] .

وقد تولى المجمع المشيخى المصرى إدارة نشاط الإرسالية . ويعقد المجمع تحت رعاية القس د . أندرو وطسن A.Watson[١٠] ، بصفة دورية مرة كل عام ،

ويتكون من المرسلين الأمريكان والقسس الوطنيين وشيخ واحد من كل كنيسة منتظمة ، ويختار وطسن أحد القساوسة الوطنيين لرئاسة الجلسة(١١) ، ويستضيف أحد أثرياء الكنيسة جلسات المجمع ، ويُشترط فى مكان انعقاده أن يكون قريبا من إحدى محطات السكة الحديد ، حيث ينتظر المضيفون أعضاء المجمع بالركائب . ويخصص المجمع لجان دائمة وأخرى فرعية لمتابعة تنفيذ المهام(١٢) ، وقرر المجمع فى جلسته المنعقدة فى قوص فى فبراير ١٨٩٨ أن ينقسم إلى أربعة مجامع يتم توزيعها جغرافيا ، وإنشاء هيئة مجمعية تتألف من ثلث قساوسة ومشايخ كل مجمع تسمى سنودس النيل(١٣) .

وعن مجال العمل الإنجيلى يقول وطسن «من المعروف أن عمل إرساليتنا يتوسع بين الأقباط ، لا لأن الإرسالية قد تأسست لهم فحسب ، ولكن نظرا لحاجتهم الماسة إلى معلومات عن خطة الكتاب المقدس للخلاص ، كحاجة المسلمين إلى هذه المعرفة تماماً ، ولأن الباب بالنسبة للأقباط مفتوح على مصراعية ، بينما تجده مغلقا تماماً بالنسبة للمسلمين»(١٤) . وكانت خطة العمل الإنجيلى مع الأقباط تسير على نسق الإرساليات السابقة ، ولكن ببرنامج أشجع وأبسط يبين للأقباط بوضوح أن كنيستهم غارقة فى الأخطاء ويحثهم على الخلاص من قيودها وخلع ربقتها(١٥) .

أما بالنسبة لبناء الكنائس وتنظيمها فقد عين المجمع هيئة تسمى عمدة العمارات تتسلم طلبات بناء الكنائس ، مرفقة بحجة شرعية بقطعة أرض مبان صالحة لإقامة الكنيسة يُكتب عليها تنازل للمجمع ، الذى يقدم التماسا إلى نظارة الداخلية ، وبعد عمل التحريات اللازمة يُرفع الأمر للأعتاب السنية ويُصدر بها أمر عالٍ . وقد شهد عام ١٨٩٩ بناء عدد كبير من الكنائس الإنجيلية ، فى ظل السيادة البريطانية(١٦) ، وبعد بناء الكنيسة يقوم المجمع بتأليف مجلس لها من شيوخ وقسس ورعاة لتدبير أمورها(١٧) .

ومن عوامل نجاح الإرسالية الإنجيلية فى مصر ما يلى :

*** تعيين مبشرين وتحديد جهات عملهم :**

اهتم المجمع المشيخى المصرى بالتبشير فعين له إدارة خاصة به سميت عمدة التبشير ، اختصت بتعيين المبشرين لمدة ستة أشهر وحددت مناطق عملهم ، حيث قسمت البلاد إلى مراكز تبشيرية ، بلغت فى عام ١٨٩٤ حوالى ١٦٠ مركزا معظمها فى الوجه القبلى . وقد واجهت الإرسالية مشكلتين ؛ الأولى النقص الشديد فى عدد المبشرين ، عالجته بالاعتماد على طلاب مدرسة اللاهوت قبل التخرج على سبيل التدريب ، والثانية فى توفير النفقات اللازمة ، التى تحملتها الإرسالية فى البداية ، ثم طلبت من أعضاء الكنيسة أن يساهموا معها فى دفع مرتبات المبشرين القائمين على خدمتهم ، ثم نجح القس د . هرفى فى إقناع الكثيرين من أعضاء الكنيسة بوجوب المساهمة فى الإنفاق على العمل التبشيرى بعُشر أموالهم[١٨] . ومن تحليل جدول تعيين المبشرين نلمس اهتمام الإرسالية بالنشاط التبشيرى فى أسيوط وجرجا ؛ ففى الأولى تم تعيين عشرة مبشرين وفى الثانية ستة مبشرين ، وذلك مقابل ستة مبشرين فى الوجه البحرى كله[١٩] .

*** الجدية فى العمل واستخدام اللغة العربية فى العبادة :**

الأقلية دائما يقظة وتعمل بجدية ، لتثبت للجميع أنها تستحق الحياة ، فكان قبول عضو جديد بالكنيسة الإنجيلية يتطلب منه أربعة شروط ، أولها أن يكون قد اختبر الحياة الجديدة ، ويشعر بأنه ولد من جديد ، وثانيها المواظبة على دفع عشور الدخل ، وثالثها تقديس يوم الأحد ، ورابعها أن يكون قد كسب رجلا جديداً للحياة الإنجيلية «دعوة» . أما بالنسبة لمسألة العبادة فكان الأرثوذكس يصرون على اللغة القبطية ، والكاثوليك يستخدمون اللاتينية ، أما الكنيسة الإنجيلية فقد اعتمدت فى عبادتها على اللغة العربية ، فكانت أكثر وضوحا وقربا إلى قلوب رعاياها[٢٠] .

*** تأسيس جمعيات لنشر العمل الإنجيلى :**

بعد أن نجحت الإرسالية فى نشر المذهب البروتستانتى بين عدد لا بأس به اتجهت إلى تكوين جمعيات للرجال والنساء ، تعمل على نشر المذهب الجديد من خلال الأنشطة الدينية والاجتماعية والتعليمية ، والجدول رقم (٣) يبين أن جمعيات الرجال بدأت فى عام ١٨٦٧ بجمعية واحدة ، وزاد العدد فوصل فى عام ١٨٩٢ إلى إحدى وثلاثين جمعية ، أما الجمعيات النسائية فقد بدأت فى عام ١٨٨٧ بأربع جمعيات ، ثم زادت إلى تسع فى عام ١٨٩٢ ، وتعددت مهام هذه الجمعيات ؛ فجمعيات البشارة تعمل على إنعاش الروح الدينية بين أعضاء الكنيسة فى محيط عملها ، وتعتمد على التمويل الذاتى لأنشطتها ، وتساعد فى إنشاء المدارس ومنها على سبيل المثال جمعية البشارة بأسيوط التى أنشأها د . يوحنا هوج عام ١٨٧٣[٢١] .

أما جمعيات الإحسان الإنجيلية ومنها الجمعية الخيرية بأسيوط فتعمل على جمع أموال الإحسان وتوزيعها شهريا على أسر المحتاجين من المسيحيين ، وتعتمد الجمعية فى إيرادها على اشتراكات شهرية للأعضاء وصندوق صباح الآحاد وتبرعات أثرياء الكنيسة ؛ فخلال عام ١٨٩٧ بلغ متوسط الإنفاق الشهرى للجمعية ١٢٣٦ قرشا ، تم توزيعها على ١١٨ عائلة منها عشرة فقط عن الكنيسة الإنجيلية ، إضافة إلى مبلغ للمساعدات الوقتية المرتبط بالنوازل[٢٢] ، والملاحظ فى هذا النشاط أنه موجه فى أغلبه إلى عائلات خارج الكنيسة بما يؤكد النشاط التبشيرى لها.

وهناك أيضا جمعيات الشبان المسيحية ، ومنها جمعية القاهرة التى تأسست عام ١٨٨٥ ، ونشاطها ثقافى دينى تعمل من خلاله على إعداد مكتبة تخدم الأعضاء وعقد ندوة أسبوعية ، تتركز موضوعاتها حول قضايا الإيمان واختيار الصديق وضرر المسكرات وأهمية الإحسان وخلق المرأة[٢٣] .

* **عدم الاصطدام بالعقيدة الإسلامية :**

حرص الإنجيليون على تمهيد الأرض التى سيعملون من خلالها ، فركزت الإرسالية فى عام ١٨٧٢ من خلال مطبوعاتها التى بلغت ٢٩٨ ألف ورقة على موضوع واحد هو «الأدلة القرآنية على صحة التوارة والإنجيل» حاولت هذه الكتابات إظهار القرآن على أنه فى (الغالب) حقيقة مؤكدة لكنه لم يعارض قط الكتاب المقدس ، فالإرسالية لم تهاجم العقيدة الإسلامية ، ولم تحاول أن تصعد العداء مع المسلمين(٢٤) .

* **تقديس الإنجيليين الشديد ليوم الأحد**

من الأمور التى لفتت نظر الأقباط للبروتستانت تقديسهم الشديد ليوم الأحد الأمر الذى حدا بهم إلى السعى الدؤوب لدى السلطات المحلية لتغيير موعد الأسواق الأسبوعية التى كانت تقام يوم الأحد فى أسيوط والمنيا وملوى والفيوم وطنطا على سبيل المثال(٢٥) .

كان للإرسالية الأمريكية جهود فى محاربة البدع والمنكرات وتشجيع الحرف والصناعات وإشراك الأهالى بتبرعاتهم فى مشروعات الكنيسة ، وليس معنى هذا النجاح أن طريق الإرسالية فى مصر كان معبداً ، بل على العكس كان مليئا بالصعوبات ومنها ما يلى :

ـ الخلافات الدينية

قابلت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التبشير الأمريكى البروتستانتى فى مصر بمعارضة شديدة ، على اعتبار أنه تهديد لكيانها ، يستهدف تحويل أتباعها إلى بروتستانت . والكنيسة الأرثوذكسية تعتبر البروتستانتية عقيدة باطلة ؛ حيث ترى أن أتباع لوثر «خرجوا عن زمرة الكنائس المسيحية بأسرها ، فساروا يؤدون العبادة على حسب زعمهم مجردين من الكهنوت المتوارث ، وتجريدهم من هذا السر نزع منهم باقى أسرار الكنيسة فمن يتأمل فى حالتهم يحكم ببطلان عقيدتهم»(٢٦) ، وعلى

النقيض تماماً لا يرى الإنجيليون فى الساحة سواهم متمسكون بالإنجيل ويهدمون عقيدة غيرهم قائلين «إن الكنيسة الإنجيلية هى الوحيدة المتمسكة بكتاب الله ، ففى كل أقوالها تحتج قائلة قال الله قال الكتاب ، ولا تقول قال الأب الفلانى أو حكم المجمع الفلاني»(٢٧) .

وقد حاول القنصل الأمريكى فى مصر الحد من مقاومة الكنيسة القبطية للإرسالية الأمريكية ، وحاول إقناع بطريرك الأقباط بالعدول عن مقاطعة الإرسالية على اعتبار أنها تعمل فى خدمة الدين ونشر الإنجيل ، لكن محاولاته باءت بالفشل(٢٨) . وإذا كانت الخلافات أعمق من مجرد الوساطة ؛ فهناك خلافات حول أسس العقيدة من تعميد وصوم وشفاعة ووساطة القديسين ، وهى خلافات تناولتها أقلام رجال الدين فى الجانبين على صفحات الصحف والمجلات ، بأسلوب نقدى ساخر وصل إلى حد السب والقذف فى أحيان كثيرة ، فإذا كانت جريدة الحق قد اتهمت الإنجيليين ببطلان عقيدتهم ، ففى قضية الشفاعة والقديسين تقول جريدة المرشد «قصر رجال الدين الأرثوذكس الشفاعة على حياة المسيح وجعلوها من بعده للقديس الذى يقدم البخور ويقبل النذور ويصلى على الأموات ويأخذ أجره حتى يملأ ردنة من الأصفر الرنان (أى الذهب)» . وساقت المجلة أدلتها العقلية والنقلية على ثبوت الشفاعة للمسيح بعد صلبه(٢٩) .

- مقاومة الأقباط للمدارس الأمريكية

نجحت الإرسالية الأمريكية فى تحويل عدد من الأقباط للمذهب البروتستانتى عن طريق التعليم ، الأمر الذى دفع بطريرك الأقباط لزيارة أسيوط عام ١٨٦٧ ، بغرض الحد من نشاط الإرسالية الأمريكية . واتهم وطسن الحكومة المصرية بتسهيل مهمة بطريرك الأقباط ، حيث سافر على متن سفينة حكومية ، ودخل أسيوط فى موكب مهيب ، ونجح فى مهمته فانقطع عدد من أبناء الأقباط عن مدارس الإرسالية ، وسرعان ما عادوا لكنهم جاءوا يشكون من مشايخ القرى الذين يطالبونهم بترك

مدارس الإرسالية والالتحاق بمدارس الأقباط ، ويهددونهم بعدم الاعتراف بشهاداتهم ، وعدم الالتحاق بوظائف السكة الحديد ، ولأن مشايخ القرى من المسلمين فقد جزم وطسن أن الحكومة وراء المشكلة . ولكن المرجح أن المشكلة قد نتجت عن ضغوط الكنيسة الأرثوذكسية صاحبة النفوذ فى القرى ذات الأغلبية المسيحية ، حتى وإن كان شيخها مسلما بدليل أن وطسن نفسه ذكر أن هوج كتب شكواه إلى السلطات فى أبى تيج وتحدث فى الأمر مع همام بك الذى تتبعه القرى موضوع الشكوى ، فصدر لوم رسمى لمشايخ القرى المعنية ، مع أمر بالسماح للأولاد بالتوجه إلى المدرسة التى يختارونها(٣٠) .

ثم ارتقت المقاومة إلى أسلوب عملى فزاد الأرثوذكس من مدارسهم ، حتى لا يلجأ أبناؤهم لمدارس الإرسالية . وعمد الأقباط عند افتتاح مدارسهم إلى تزيين المكان وتوجيه الدعوة لكبار رجال الإدارة وحشد جمع غفير من الأقباط(٣١) ، وحقق هذا الأسلوب نجاحا فى بعض المناطق التى غفل عنها رجال الإرسالية . فيذكر مستر هوج أنه تغيب عن مدرسته فى رحلة إلى إخميم وعندما عاد وجد التلاميذ رحلوا إلى المدرسة القبطية ، وببحث الأمر وجد أن الأهالى الفقراء قد تعرضوا لأسلوب الترغيب والترهيب ، فكتب عريضة بالتفاصيل اختار فيها حالة تلميذ أغروا أباه بمائة وخمسين قرشا ونصف أردب قمح ، ورفع الأمر برمته إلى القنصلية الأمريكية والمديرية والقضاء وتمكن بهذا الأسلوب من الحد من المقاومة(٣٢) .

وهكذا نجحت الإرسالية الأمريكية فى تثبيت أقدامها فى مصر وإيجاد أتباع لها ، واعتمدت على النشاط التعليمى فى توسيع قاعدة معتنقيها من أبناء مصر ، واستطاعت خلال نصف قرن أن تهيكل النظام الإدارى ، ووضعت الإرسالية خطة تبشير وأعدت كوادر لتنفيذ هذه الخطة من الأفراد (المبشرين) والجمعيات . وحاولت لفت نظر الأهالى بتقديسها الشديد ليوم الأحد ومحاربة البدع والمنكرات ، وتقديم خدماتها للأهالى وتغلبت على الصعوبات والمشاكل التى قابلتها . وتعطى

التدخلات الدبلوماسية الأمريكية لمساندة الإرسالية وكذلك المعونة المالية ، وإن كانت من جهات غير حكومية ، تعطى انطباعاً عن الدور الأمريكى فى هذه القضية.

ثانياً : تعليم البنين

يرجع اهتمام الإرسالية بالتعليم إلى عدة أسباب أهمها على الإطلاق أنه المدخل الحقيقى للتبشير ، وهذا ما عبر عنه وطسن أحد أعمدة الإرسالية فى مصر بقوله :«كانت المدرسة هى المدخل الوحيد إلى المدنية ، وبمجرد أن يوجد هذا المدخل وتنشأ جالية بروتستانتية صغيرة كانت المدرسة تترك للأهالى أو تهمل كلية»(٣٣) .

أما عن موقف السلطة السياسية من التعليم الأجنبى ، فعلى الرغم من إهمال سعيد باشا للتعليم وإغلاق كثير من المدارس المصرية ، فإنه اعتنى بالتعليم الأجنبى(٣٤) ، وفى عهد إسماعيل كان فتح باب التوظيف فى مصلحة السكة الحديد ومكاتب البريد والترجمة فى المصالح الحكومية والقضائية من مغريات التعليم الأجنبى وكذلك ميل الموسرين إلى التماس الحماية الأجنبية رغبة فى عدم الخضوع لقوانين الإدارة التى استلزمتها أحوال البلاد(٣٥) ، أما فى ظل الاحتلال البريطانى ، فيلقى المرسلون الأوائل باللائمة على السياسة البريطانية فى عدم تنصير أكبر قدر من المسلمين ، فيقول وطسن «فى أعقاب الاحتلال أقبل كثير من المسلمين يسألون عن حقيقة الدين المسيحى ، وظن المحيطون بى أن الوقت قد حان لخروج المصريين من الإسلام إلى المسيحية . وظن عدد من المحمديين أن الاضطهاد والمضايقات الاجتماعية ضد المتنصرين سوف تزول فى ظل سيطرة قوة مسيحية على مقاليد الأمور ، فهم يظنون أن القوى المسيحية عندما تسيطر تعمل لخدمة الدين ، كما تعمل القوى الإسلامية ، وهم لا يعرفون أن الأهداف السياسية عند من يسمون بالقوى المسيحية أهم من المسيحية نفسها(٣٦)» . وعلى الرغم من منطقية كلام وطسن فى الجانب الأخير فإنه يتناسى ما قدمته الامتيازات الأجنبية

من حماية للإرسالية ، أما بالنسبة لفشل الإرسالية فى تنصير المسلمين ، فلو كان الأمر يتعلق بالسلطة ، لما بقى مسلم واحد فى شرق أوروبا عقب زوال سلطان الدولة العثمانية .

ولا شك أن الزيادة المطردة فى عدد المدارس الأجنبية مع بقائها مستقلة تماما عن نظارة المعارف ، بحكم الامتيازات الأجنبية قد هال القائمين على شئون التعليم فى البلاد فتقدم مصطفى رياض عام ١٨٧٢ بمشروع قانون لتنظيم المدارس الأجنبية وإخضاعها لهيمنة الدولة . وبطبيعة الحال لم يكن للحكومة المصرية آنذاك أن تجرؤ على تنفيذ هذا الاقتراح(٣٧) ، ولم يمنع كل هذا رجال الإدارة المحلية فى الأقاليم من زيارة المدارس الأمريكية وحضور اختباراتها ، إما بمبادرة منهم أو بدعوة من رجال الإرسالية ، من باب الدعاية للمدارس ، وتطالعنا النشرات والصحف الإنجيلية بالكثير من هذه الأخبار(٣٨) .

ونتتبع فيما يلى عناصر العملية التعليمية للبنين :

ـ المدرسة

حرصت الإرسالية على المدرسة باعتبارها المدخل الحقيقى للتبشير ، لذا لم تقف المبانى حجر عثرة فى طريقها ، فكان القس أو المبشر يبدأ العمل المدرسى ويعلن عن نفسه فى مكان سكنه ، بغض النظر عما إذا كان المكان أو الزمان مناسبين أم لا ؛ ففى درب الجنينة بالموسكى جاءت أول مدرسة للبنين فى المنزل الذى شغلته الإرسالية فى ٢٩ نوفمبر ١٨٥٥ . وفى الإسكندرية افتتح القس يوحنا هوج مدرسة بعد أسبوع واحد من وصوله فى حجرة متواضعة فى منزل مضيفه القس هرمان فيليب(٣٩) .

لم تكن الإمكانات المادية للإرسالية تتحمل أعباء إنشاء المدارس ، لذا حاول المرسلون إقناع الأثرياء ببناء المدارس . فكانت السمة الغالبة لمدارس الصعيد هى تبرعات الأثرياء ؛ فعلى سبيل المثال أسس ويصا بقطر وشقيقه حنا مدرسة ابتدائية للبنين فى أسيوط(٤٠) ، وتحمل جرجس بشتلى تكاليف مدرسة أخميم ، أما أسرة

داود تكلا فقد أسست مدرسة البنين فى بهجورة وجددت مدرسة البنات وأوقفت على المدرستين ١٠٨ فدان ، وفى صنبو أقام ميخائيل فلتس مدرسة للبنين وأخرى للبنات[٤١] .

وبالنسبة لكلية أسيوط فقد تأسست فى مارس ١٨٦٥ بجهود القس يوحنا هوج داخل حجرة فى بيت الحلاج ، وعند بناء المبنى الرئيسى للكلية تم إرسال مكاتبات لجميع الجهات داخلية وخارجية ، ووصل أول تبرع من الكنيسة المشيخية بإسكتلندا وقدره ٦٨٧٢ دولارا ، واعتمدت الكلية على مصروفات التلاميذ والمنح والإعانات ودخلها من أموالها المستثمرة[٤٢] . وتمنح الكلية دبلوما مؤهلا للمناصب الدينية فى الكنيسة أو الالتحاق بكلية اللاهوت ، إضافة إلى تأهيل المدرسين[٤٣] .

وتوسع نشاط الإرسالية التعليمى فى المدن والقرى ، وشمل نشاطها التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى ، فتمكنت حتى عام ١٨٦٩ من إنشاء إحدى عشرة مدرسة ، منها ستة فى الوجه القبلى وثلاثة فى القاهرة ومدرستين بالإسكندرية[٤٤] ، والجدول رقم (٢) يوضح تطور عدد المدارس الإنجيلية فى مصر حتى وصل فى عام ١٨٩٧ إلى ١٦٨ مدرسة . ومن خلال إحصائية التربية والتعليم يتضح أن عام ١٨٩٧ شهد أقصى زيادة للمدارس الأمريكية ، ثم أخذ العدد يقل بعد ذلك ، حيث بدأ الإقبال على المدارس الحكومية التى استحدثت شهادة إتمام الدراسة الثانوية المؤهلة للعمل فى الوظائف الحكومية عام ١٨٨٧[٤٥] ، حتى أن الطائفة الإنجيلية حولت بعض المدارس إلى كنائس كما حدث عام ١٩٠٥ فى الخوانكه بمديرية أسيوط نظرا لعدم وجود كنائس بها[٤٦] .

أما فكرة إنشاء الجامعة الأمريكية فهى ابنة القرن التاسع عشر ، حيث قررت الإرسالية عام ١٨٧٢ إنشاء معهد فى القاهرة على نسق كلية أسيوط ، وقررت الهيئة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية الموافقة على رصد مليون دولار ، غير أن الإمكانات المادية حالت دون ذلك ، وأيا كان الأمر فقد أسس الجامعة الأمريكية فى القاهرة بعد ذلك تشارلز بن القس وطسن محل الجامعة الأهلية التى انتقلت من ميدان الإسماعيلية [التحرير حالياً] إلى الجيزة[٤٧] .

وتشرف الإرسالية على حوالى ٢٥٪ من المدارس الأمريكية إشرافا مباشراً ، وتعتمد فى تمويلها على المصروفات الدراسية للتلاميذ ، أما غالبية المدارس فتخضع لإشراف الأهالى البروتستانت الذين يتبرعون بتمويل المدرسة وبعضها يعتمد على مساعدة الأهالى إلى جانب المصروفات التى يدفعها التلاميذ ، مع إشراف غير مباشر للإرسالية ، أما الإدارة فقد حرصت الإرسالية أن تكون لأحد رجالها ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٤ عندما وضعت الإرسالية خطة لإدارة هذه المدارس(٤٨) . ويتم الإعلان عن المدارس الجديدة بالنشرات الأسبوعية للإرسالية أو بالصحيفة الخاصة بها ، حيث يعلن عن مكان المدرسة ومبانيها والدروس التى تقدمها للتلاميذ ، لإغراء أولياء الأمور بتعليم أولادهم(٤٩) .

- المعلم

اعتمدت الإرسالية بداية على كوادرها فى التدريس ، وذلك لتحقيق الهدف الأول للعملية التعليمية ، ألا وهو التبشير ؛ فكان القس يعمل فى المدرسة نهارا ، ويعظ بالكنيسة ويباشر مهامه الأخرى باقى اليوم ، لذا تحمل الرعيل الأول من رجال الإرسالية عبأً كبيراً . وكان يطلق على المعلم لقب خوجه ، ويُصنف ضمن طبقة الأفندية . ولا شك أن الخوجه الأجنبى كان يعطى للمدرسة ثقل لدى أولياء الأمور ، الذى حدا بالمدرسة الإنجيلية العليا بأسيوط أن توضح فى إعلانها أنها أحضرت خوجة إنجليزى جديد ، فصار لديها ثمانية من المدرسين الأجانب وتسعة من الوطنيين(٥٠) .

وحرص أعضاء الإرسالية على لقاء أولياء الأمور ومناقشتهم وسماع شكواهم . وكان على المدرس إقناع ولى الأمر بترك أمر ابنه فى يد المعلم . فيروى هوج فى مذكراته ما حدث من ولى أمر تلميذ مسلم فى إحدى هذه اللقاءات ، حيث أبدى اعتراضه على أن يدرس ابنه الكتاب المقدس (الإنجيل والتوارة) فسأل أحد المدرسين بلهجة حادة من أعطاك الحق فى تغيير دين التلاميذ؟ فكان جواب

المدرس أن هذا ليس عمله ، إنما هو يعلم الأولاد حسن الخلق وطاعة الوالدين وقول الحق وألاّ يكثر الحلف بالله ، فهدأ الوالد ، وبعد أن طالع درجات ابنه وتحسن مستواه وعد بترك الأمر للمدرس[٥١] .

وعندما زاد عدد المدارس أخذت الإرسالية فى الاستعانة بمعلمين وطنيين ، وكانت الأولوية للإنجيليين وخريجى المدارس الإنجيلية ؛ فكانت كلية أسيوط مركزا لتدريب المدرسين للعمل فى المدارس الإنجيلية فى جميع أنحاء مصر ، وقد شهد عام ١٨٧٧ تخريج أول مدرس مصرى ويدعى حنا عبيد وتوالت بعده أعداد الخريجين[٥٢] ، ومع التوسع فى إنشاء المدارس الإنجيلية الإبتدائية فى الأقاليم ، اضطرت الإرسالية إلى تعيين مدرسين لم يستكملوا دراستهم ، على أن يستكملونها أثناء عملهم ، وهذا ما حدث فى الفصل الدراسى الأول من عام ١٨٩٥ عندما طلبت ٣٧ مدرسة معلمين جدد ، وكانت الخطورة انشغال هؤلاء بالعمل عن الدراسة ، ولاسيما أنهم يعملون فى أعماق الريف بعيدا عن المدارس العليا[٥٣] . وكان مرتب المدرس يتراوح بين ٣ و ٢٠ دولارا حسب الخبرة والكفاءة ، وكان على الأهالى أن يتحملوا أجرة التدريس ، التى بلغت عام ١٨٧٩ حوالى ٤٫٧٢٠ دولارا[٥٤] .

وقد حرصت الإرسالية على تطوير الكفاءة التربوية والثقافية للمعلم ، فشجعت المعلمين على تكوين جمعيات يتبارى أفرادها فى إلقاء المحاضرات وعمل الأبحاث ومن هذا المنطق فكر القس كلى جفن المرسل الأمريكى بطنطا فى تأسيس جمعية تضم معلمى المدارس الإنجيلية بدائرة طنطا ، تقدم برنامجا ثقافيا فى اللغة والمواد العلمية ، ثم تبعث الإرسالية لجنة لاختبار أعضاء الجمعية فى البرنامج المحدد شفاهه وتحريرى لضمان جدية العمل ، وانتشرت هذه الجمعيات فى جميع أنحاء البلاد[٥٥] .

- التلاميذ

بدأ أعضاء الإرسالية العملية التعليمية فى منازلهم بأعداد محدودة ، ومع تزايد العدد تم فتح المدارس ، وأدى التنافس مع الطوائف الأخرى إلى زيادة عدد المدارس

ومجانية التعليم فيها . وفى بداية العام الدراسى تعلن المدارس الجديدة استعدادها لقبول التلاميذ من كل جنس وطائفة ، وتحدد لهم موعدا للاختبار حتى يتم تصنيفهم فى الفرق المناسبة . كما يعقد الاختبار نفسه للتلاميذ المحولين من مدارس أخرى[٥٦] .

وكانت السمة العامة للتعليم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هى المجانية ، وذلك بسبب التنافس بين مدارس الطوائف ، وأيضا التنافس بين التعليم العام والخاص ؛ إذ أنشأ الأقباط الأرثوذكس حوالى اثنتى عشرة مدرسة فى القاهرة وحدها ناهيك عن المدارس الكاثوليكية التى كانت تفوق هذا العدد . واستعاضت الإرسالية عن المصروفات بإنشاء أقسام داخلية[٥٧] ، فكان معظم طلاب أسيوط بالقسم الداخلى ، ساهم فى ذلك أنها تخدم قطاعا كبيراً ويصعب على التلاميذ السفر . وشهدت مدرسة القاهرة مستوى ثابت فى أعداد التلاميذ ففى الفترة من ١٨٨٤ حتى ١٨٩٤ تراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ تلميذ ، فى حين شهدت مدرسة أسيوط ارتفاعا مطردا فى عدد التلاميذ فقفز العدد من ٣٤١ عام ١٨٨٤ إلى حوالى ٦٠٠ تلميذ فى نهاية القرن التاسع عشر[٥٨] .

ووفرت الإرسالية فى القسم الداخلى المسكن والمأكل والمشرب ، وقسمتها إلى ثلاث درجات ؛ الدرجة الخصوصية تتكلف ١٢٠ قرشا شهريا ، والأولى ٧٠ قرشاً ، والثانية ٥٥ قرشا ، ويخصم من هذا المبلغ ٢٠ قرشا لمن يحضر الخبز معه ، وإذا كان التلميذ من القسم العلمى يضاف عليه خمسة قروش ، وعلى الطالب أن يحضر معه فرشه وأدواته . ومن أراد حجرة مستقلة خالية من الأثاث فليدفع إضافة إلى ما سبق ١١٢ قرشا فى كل فصل دراسى[٥٩] ، ويكون الدفع مقدما لمدة أربعة أشهر ونصف ، أما أجرة التعليم فقط فهى ٢٠ قرشا للأدبى و ٢٥ للعملى[٦٠] .

وتطلعت الإرسالية إلى دخول عدد من أبناء المسلمين مدارسها ، طمعا فى تنصيرهم ، وفى البداية لم تشهد هذه المدارس إقبالا من المسلمين ، لكن العدد أخذ فى الزيادة ، ففى عام ١٨٧٣ بلغ عدد المسلمين فى مدرسة القاهرة ٧٦ من

إجمالى ٢٧٥ تلميذا ، وفى مدرسة الإسكندرية بلغ عدد المسلمين ٢٢ من إجمالى ١٢٨ تلميذا ، وفى مدرسة المنصورة كان عددهم ١٣ من ٨٣ تلميذا . وقد أثبت العمل التبشيرى بين التلاميذ المسلمين صعوبة بالغة ، يرجعها المرسلون الأوائل إلى طبيعة المجتمع ، فيقول وطسن بذلت الإرسالية جهدا كبيرا بين الأطفال المسلمين فى مدارس الإرسالية فلم يترك أعضاء الإرسالية والمدرسين فرصة للحوار معهم أو بيع الكتب الدينية لهم ، وكانت الصعوبة الكبرى تتمثل فى عدم الاعتراف بمبدأ الحرية الدينية من جانب الحكومة ، إضافة إلى أن المجتمع الإسلامى مازال يسوده اعتقاد قوى بأن الأخ يقتل أخاه والأب يقتل ابنه ، أفضل من أن يتحول إلى المسيحية . ولم تفلح جهود الإرسالية خلال الخمسين سنة الأولى إلا فى تحويل عدد قليل جدا من أبناء المسلمين أشهرهم أحمد فهمى الذى تعلم فى مدرسة الإرسالية بالقاهرة وتم اختياره لتعليم المرسلين والمرسلات الجدد اللغة العربية ، فتمكنت إحداهن وتدعى مرجريت سميت M. Smith من إقناعه بالمسيحية ، وفشلت جهود أهله فى إعادته للإسلام ، ونجحت الإرسالية فى حمايته مستعينة بالسلطات البريطانية حتى تمكن من الفرار إلى إسكتلندا حيث أكمل دراسة الطب وذهب للتبشير فى الصين(٦١) .

وتربويا اهتمت المدارس الإنجيلية بإشراك التلاميذ فى الإشراف المدرسى ؛ فكان لكل فصل مجلس مكون من رئيس ووكيل وأمين صندوق ينتخبهم التلاميذ ، ومن رؤساء الفصول يتكون مجلس طلاب المدرسة ، مشتملا على بضعة لجان ، منها لجنة السلوك التى تساعد التلاميذ الجدد على تكوين صداقات مع زملائهم القدامى ، وهناك لجان تساعد التلاميذ على النطق اللغوى الصحيح للإنجليزية . كما اتبعت المدارس نظام الثواب والعقاب ؛ فكان التلميذ الذى يقع فى خطأ تسجل له علامة سوداء وتخصم منه درجات ، بينما يحصل التلميذ حسن السلوك آخر العام على نجمة ذهبية(٦٢) ، وبعد اختبار آخر العام ترسل الشهادات إلى أولياء الأمور ، وبعضها عن طريق قس البلد ، لإطلاع أولياء الأمور على المستوى العلمى والسلوكى للأولاد(٦٣) .

ـ أنشطة المدارس

وتشمل النشاط التعليمى والثقافى والتبشيرى ، فبالنسبة للنشاط التعليمى ظلت الإرسالية تحدد مناهج الدراسة حتى عام ١٨٩٢ ، عندما خضعت الاختبارات لإشراف التربية والتعليم ، فقرر المشرفون على كلية أسيوط أن تكون المناهج فى الإبتدائى والثانوى مطابقة للمناهج الحكومية ، مع زيادة فى مناهج التاريخ والإنجيل ، والتقليل فى الثانوى من منهج المنطق والعلوم العقلية ، ثم عُممت التجربة بعد ذلك وكان التدريس باللغة العربية ثم أصبح باللغة الإنجليزية ، ولم تهمل العربية ، ودرست اللغة الفرنسية أربعة سنوات للمعرفة(٦٤) ، ولعل الهدف من التعديل فى المناهج أن توافق الفكر البروتستانتى وتخدم الهدف التبشيرى .

وكانت الاختبارات فرصة للترويج لهذا النوع من التعليم وللمذهب البروتستانتى ؛ حيث كانت تتم وسط احتفالية يحضرها عدد كبير من المرسلين الأجانب ورجال الكنيسة وأولياء الأمور ، وتوجه الدعوة إلى رجال الإدارة وقناصل الدول إن تيسر الأمر . فعلى سبيل المثال فى احتفال المدرسة الإنجيلية العليا بأسيوط فى ٢٩ ديسمبر ١٨٩٩ كان فى مقدمة الحاضرين اللورد كرومر والمستشار المالى ومدير أسيوط وقناصل الدول وكبار مستخدمى الحكومة . وفى الاحتفال تستعرض المدرسة مهارة التلاميذ فى الإجابة على أسئلة المناهج المقررة ، والخطابة وإلقاء الشعر والموسيقى والتمثيل من خلال روايات تهدف إلى غرس المبادئ النافعة ومحاربة الأفكار الهدامة فى المجتمع ، فيخرج الجميع مرددين آيات الثناء على هذه المدارس والقائمين عليها(٦٥) .

أما عن النشاط الثقافى فيقول أحد خريجى هذه المدارس «لم يكن هدف مدارس الأمريكان تحضير الطالب للحصول على شهادة دراسية حكومية وإنما كان الهدف الثقافة العامة وتصحيح المفاهيم السائدة فى المجمع ومراعاة الأخلاق . فكان المدرسون يتابعون تلاميذهم ويدربونهم على الإلقاء والمناقشة»(٦٦) ، كما أقيمت فى المدارس جمعيات أدبية لتدريب التلاميذ على التأليف والإنشاء

والخطابة والمناظرة باللغتين العربية والإنجليزية ، تحت إشراف أساتذة متخصصون فى اللغتين وآدابهما . وإضافة إلى ذلك اعتادت المدارس الأمريكية سنويا تقريبا استضافة كبار الأدباء والمثقفين لإلقاء محاضرات[٦٧] .

وبما أن التبشير كان الهدف الأول للمدارس الأمريكية ، فقد اهتمت بالنشاط الدينى ، فخصصت قاعة للصلاة ، تمارس فيها فريضة العشاء الربانى ، لضم الأعضاء الجدد من الطلاب[٦٨] . وفى منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر تكونت جمعيات الشبان المسيحيين بالمدارس الإنجيلية على غرار مدارس أمريكا ، بهدف الاهتمام بالعمل الدينى بين التلاميذ وحثهم على الصلاة والانضمام إلى الكنيسة الإنجيلية ، وتكريس جهودهم وحياتهم لهذا الهدف ، لتأهيلهم لخدمة الدين المسيحى فى مجالات العمل بعد ذلك[٦٩] .

وبذلك اهتمت الإرسالية بعناصر العملية التعليمية للبنين ، ومارست التبشير بين التلاميذ من خلال هذه العناصر ، فكانت المدرسة هى أهم ركائز عملية التبشير وحقله الخصب ، واتخذت الإرسالية من حفلات نهاية العام فرصة للدعاية للمذهب البروتستانتى ولهذا النوع من التعليم فى المجتمع .

ثالثاً : تعليم البنات

وقف راعى الكنيسة البروتستانتية فى احتفال مدرسة الأمريكان للبنات بالقاهرة قائلا «سُئل نابليون الأول ما أعظم ما تحتاج إليه فرنسا فأجاب الأمهات . . ولا شك فى أن معظم ما نشأ عليه المرء من ممدوح أو مذموم من تأثير الوالدة إرثا وتدريبا ، وعلينا أن نرفع من عقولنا ما قد انطبع فيها من جهة البنت ، والاستخفاف بها واحتقارها وتصغيرها ، وأن نساويها من جهة التربية بأخيها . . . لا أريد منكم أن نرفعها إلى المقام الأسمى الذى يطلبه الغير منا ، لا لأن هذا مضر بها مفسد لطبيعتها مغاير لخلقها ، لكن أطلب منكم ألا تهملوا أمرها»[٧٠] ، ولا شك أن هذه الكلمات عبرت عن وجهة نظر الكنسية فى قضية تعليم المرأة .

ونتتبع فيما يلى عنصر العملية التعليمية للبنات :

المدرســة

بدأ تعليم البنات فى القاهرة عام ١٨٦٠ بمدرسة افتتحت بحارة السقايين ، ثم بمدرسة حى الأزبكيه التى بلغ عدد التلميذات فيها مائة فى وقت قصير[٧١] ، أما فى الإسكندرية فقد ورثت الإرسالية مدرسة البنات التى افتتحتها الإرسالية الإسكتلندية ١٨٥٦ فى حى اليهود ، وفى عام ١٨٦٦ تم افتتاح مدرسة للبنات بالمنصورة وأخرى بالفيوم بجهود القس وليم هارفى ، بدأت بخمس وأربعين تلميذة ، كما أسس هارفى مدرسة أخرى فى سنورس عام ١٨٧٠ ، وكانت الإرسالية قد أنشأت مدرسة للبنات بأسيوط فى عام ١٨٦٥ فى بيت الحلاج ، ثم زاد العدد فى نهاية العام إلى ثلاثين ، وتوالى بناء مدارس البنات فى جميع أنحاء مصر[٧٢] .

- المعلمـات

تولت التدريس للفتيات وإدارة المدارس والإشراف على الأقسام الداخلية معلمات أجنبيات تابعات للإرسالية ؛ شكلت زوجات المرسلين الأوائل - وطسن وهارفى وهوج ولانسنج - جزء منهن ، أما الغالبية فكانت من المرسلات غير المتزوجات ؛ فعلى سبيل المثال افتتحت مدرسة أسيوط الآنسة مارتا مكاون M.Mackawn التى جاءت إلى مصر عام ١٨٦٠ ، واستمرت فى الخدمة حتى كف بصرها . وحملت عبء التدريس فى مدرسة الإسكندرية الآنسة سارة ديلز Sara Deals التى وصلت من دمشق عام ١٨٥٨ . وخدمت بمدرسة البنات بأسيوط الآنسة إلزا جونستون Elsa Johnston التى وصلت عام ١٨٦٩ . وفى عام ١٨٧١ وصلت الآنسة أنّا طومسون Anna Thompson وظلت تخدم بمدرسة حارة السقايين حتى توفيت عام ١٩٣٢ ، وغيرهن كثيرات[٧٣] .

وتذكر تقارير الإرسالية أن حماس المرسلات المعلمات وتميزهن قد ساهم فى اهتداء كثير من التلميذات إلى طريق الإنجيل ، ورغم ما يعانيه التلميذات من مضايقات أهلهن ، فإنهن يدركن أن هدايتهن حقيقية[٧٤] . وتسمح الإرسالية بعد عدة سنوات للمرسلات بالسفر إلى بلدهن فى إجازة لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر ، بقصد الترويح عن النفس ورؤية الأهل أو العلاج ، ويسبق السفر احتفال وداع تنظمه زميلات العمل مع بعض الأسر الإنجيلية[٧٥] .

وبمرور الزمن وتخرج دفعات من الطالبات الوطنيات استعانت الإرسالية بهن في التدريس لمعاونة عضوات الإرسالية ، ومع التوسع فى تعليم البنات زادت نسبة المعلمات الوطنيات ، حتى وصلت فى نهاية القرن التاسع عشر فى مدرسة البنات بأسيوط ثلاث معلمات أجنبيات مقابل ثمانى معلمات وطنيات[٧٦] ، واعتمدت الإرسالية فى تخريج المعلمات على مدرسة البنات بأسيوط التى خرجت فى الأربعة عشر عاماً الأولى خمس وخمسون طالبة ، تعين منهن فى حقل التدريس ثلاثون[٧٧] .

- التلميذات

واجهت الإرسالية مشكلة فى تعليم البنات فيما يتعلق بعادات المصريين آنذاك وقلة عدد المعلمات ، وتغلبت الإرسالية على هذه المشكلة بفتح أقسام داخلية للبنات فى وقت مبكر ، ففى عام ١٨٦٤ افتتح قسم داخلى بمدرسة البنات فى الأزبكية بدأ بخمس تلميذات ، ثم زاد العدد فى عام ١٨٨٤ إلى ٣٤ تلميذة من إجمالى ١٧٠ تلميذة ، أما مدرسة البنات بأسيوط التى بدأت بثلاث تلميذات فقد بلغ عدد تلميذات القسم الداخلى بها عام ١٨٧٩ أربع وعشرون تلميذة[٧٨] .

وواجهت الإرسالية مشكلة تحريض الكنيسة القبطية للفتيات على عدم حضور الندوات الدينية والصلوات التى تقام بمدارس الإرسالية ، وتحريض أولياء أمور البنات على منع بناتهم من الذهاب إلى مدارس الإرسالية ، وكانت هذه الجهود تنجح فى بعض الحالات ، تحت تهديد أن التعليم فى مثل هذه المدارس قد يعوق مسألة الزواج ، الأمر الذى يزعج الأم التى ترغب فى زواج ابنتها مبكراً ، وكانت الأسر تعول على القساوسة فى هذا الأمر كثيراً[٧٩] .

وعلى الرغم من حداثه طلب الفتاة المسلمة للعلم ، فقد زاد إقبال المسلمات على مدارس الإرسالية ، فسجل عام ١٨٧٩ بمدرسة حارة السقايين ١٩٥ فتاة مسلمة من إجمالى ٣٤٩ تلميذة ، وفُتحت فصول غير منتظمة تتناسب مع ظروف الفتيات المسلمات ، كانت نسبة الحضور الشهرى بها حوالى ١٣٤ ونسبة الحضور اليومى

حوالى ٨٩ ، وتهدف إلى تعليمهم القراءة والكتابة وكانت التلميذات المسلمات ينتمين إلى مختلف الطبقات(٨٠) ، أما فتيات اليهود فقد شكلن ثلثى تلميذات مدرسة الإسكندرية التى توسطت حى اليهود ، لكن فى عام ١٨٦٢ قام اليهود بسحب بناتهم من مدرسة الإرسالية ، وفتحوا مدرسة لحسابهم ، خوفاً من تحول بناتهم إلى المسيحية(٨١) .

أما بالنسبة لأجرة الإقامة الداخلية شاملة التعليم والأكل فهى ٤٠ قرشا شهريا للدرجة الثالثة ، و٥٥ قرشا للثانية ، و٩٠ قرشا للأولى ، وعلى التلميذة أن تحضر كتبها وكل لوازمها من الفرش والغطاء ، وإذا رغبت فى تعلم البيانو فتدفع ٥٠ قرشاً شهرياً ، وإذا رغبت فى التقوية فى اللغة الإنجليزية فتدفع ٣٠ قرشا شهريا(٨٢) .

ولعل أشهر تلميذات مدارس البنات الإنجيلية كانت «بامبة» التى وقع عليها اختيار الأمير دولوب سنغ Dhulup Singh ابن ملك البنجاب الهندى ، ذلك الشاب الذى اعتنق المسيحية وعاش فى إنجلترا منذ نعومة أظافره استعداداً لتولى الحكم بعد والده ، ورغم أن الملكة فيكتوريا نصحته بأن يتزوج من أميرة هندية إلا أنه لم يكن يميل إلى حياة التكلف ، فبهرته «بامبه» وهو فى زيارة لمدرسة البنات بالقاهرة ، فطلبها للزواج ، ونجحت الإرسالية فى إتمام الزفاف ، بعد أن قدم تبرعاً لأنشطتها(٨٣) .

* النشاط التعليمى

تدرس الفتيات منهج البنين مضافاً إليه شغل الخياطة والتطريز وممارسة الأشغال المنزلية ، وهى أعمال تؤهلها لأن تكون ربة أسرة نافعة(٨٤) . وبداية من عام ١٨٦٣ أدخلت الإرسالية فى مدارس البنات الصلاة واللقاءات الدينية التى يحضرها إلى جانب التلميذات هيئة التدريس والإدارة(٨٥) . واحتفلت المدارس بالاختبارات وتخريج تلميذاتها وذلك من باب الدعاية لتعليم الفتاة وأيضا الدعاية للكنيسة الإنجيلية ، حيث توجه إدارة المدرسة الدعوة باسم راعى الكنيسة الإنجيلية فى

المنطقة إلى قناصل الدول ورجال الإدارة المحلية ، كما يحضر المرسلون الأجانب ورجال الكنيسة والأهالى ، وتستعرض إدارة المدرسة قدرة تلميذاتها على استيعاب دروسهن والخطابة والمحاورات الأدبية والتدبير المنزلى والأغانى والأناشيد والموسيقى وتمثيل الروايات ، كما توزع الجوائز على الطالبات المتفوقات(٨٦) ، وما قيل فى النشاط الثقافى والتبشيرى لمدارس البنين يقال أيضاً عن مدارس البنات .

وبذلك خاضت الإرسالية الإنجيلية فى ميدان تعليم البنات فى مصر حقلا بكراً واهتمت بكل عناصر عملية تعليم البنات ، ونجحت فيه إلى حد كبير فى وقت مبكر . وتوضح أعداد الفتيات فى المدارس مدى استجابة المجتمع المصرى لقضية تعليم الفتاة وإيمانه بحقها فى التعليم وأثر ذلك فى تقدم المجتمع ، واستغلت الإرسالية هذا النجاح للدعاية للمذهب البروتستانتى فى الأوساط المصرية .

رابعاً : التعليم اللاهـــوتى :

تهدف الإرسالية من التعليم اللاهوتى إلى تخريج أكبر عدد من القسس والمبشرين المصريين لنشر المذهب البروتستانتى ؛ ففى الخامس من فبراير ١٨٦٣ قرر المجمع المشيخى المصرى إنشاء مدرسة لاهوتية إنجيلية ، وفى سبتمبر من العام ذاته افتتحت فصول لاهوتية مسائية غير منتظمة بهدف إعداد رعاة وطنيين ، والتحق بها عدد من معلمى المدارس ، تراوح عددهم بين ١١ و ١٧ شخصاً . وفى سنة ١٨٦٤ تم افتتاح صف اللاهوت ، وينتقل تبعاً لتنقلات المرسلين القائمين بالتدريس ، ثم استقر الصفان الأول والثانى فى أسيوط ، حيث يقوم بالتدريس د .يوحنا هوج ، والصفان الثالث والرابع فى القاهرة ، حيث يقوم بالتدريس د . وطسن . وفى عام ١٨٨٥ استقرت الدراسة فى القاهرة ، وتغير الاسم إلى «مدرسة اللاهوت» واقتصرت الدراسة على ثلاث سنوات ، وتولى إدارتها د . وطسن حتى عام ١٩١٦ الذى أعد مبانيها ومناهج الدراسة فيها(٨٧) .

وتشترط مدرسة اللاهوت حصول الطالب على دبلوم كلية أسيوط أو البكالوريا أو ما يعادلها . وتتضمن مناهج الدراسة «العلوم اللاهوتية ، اللغة العبرية وآدابها ، اللغة اليونانية ، التفسير ، تاريخ الكنيسة ، سياسة الكنيسة ، الإرساليات ، مقدمات وتفسير العهد الجديد ، علم الوعظ ، الكتاب المقدس ، الموسيقى ، والحفريات الأثرية»[٨٨] ، والملاحظ أن الحفريات الأثرية تعطى بعدا حضاريا للإرسالية يساعدها على كشف النقاب عن الجذور التاريخية للبلاد التى يتم فيها التبشير ، وتذكير أهالى هذه البلاد بأصولهم الحضارية الأولى التى تبتعد بهم عن الحضارة الإسلامية . وتستمر الدراسة لمدة سبعة أشهر فى كل عام ، يقوم الطالب خلالها بدراسة المواد الدراسية المقررة ويتدرب على الوعظ ، ثم يمارس التبشير باقى العام[٨٩] .

أما عن أعضاء هيئة التدريس فقد اعتمدت مدرسة اللاهوت على رجال الإرسالية الأمريكية ، وانضم إليهم فى عام ١٨٩٤ القس المصرى تدرس حنا[٩٠] ، ومن رسالة بعث بها طلاب اللاهوت إلى مجلة المرشد يشكرون أستاذهم تدرس حنا ، نتبين أن المعلم المصرى أكثر قدرة على توصيل المعلومات لطلابه ، وأن معلمى اللاهوت لابد أن يتحلوا بالتواضع والوداعة ولين العريكة واللطف والصبر ، إضافة إلى العلم ومعرفة لغتى الكتاب المقدس العبرانية واليونانية[٩١] .

وتخرج فى مدرسة اللاهوت فى الفترة من ١٨٧١ حتى ١٩٠٠ سبعة وستون خريجاً ؛ منهم ١٣ مبشرا و ٥٤ قسيسا ، وكان «تدرس يوسف» أول قس إنجيلى مصرى تخرج فى مدرسة اللاهوت[٩٢] ، وإذا كانت مدرسة اللاهوت قد اهتمت بتخريج القسس والمبشرين فإن الكنائس قد اهتمت بالتربية الروحية للنشء من خلال مدارس الأحد التى حرصت على تجميع تلاميذ المدارس من البنين والبنات بالكنيسة ، وتثقيفهم من خلال محاضرات عن تاريخ الأنبياء ، ويتم إقناعهم بالتبرع من أموالهم البسيطة للإنفاق فى عمل خيرى يحدده المشتركون ، والهدف تعويدهم على البذل والعطاء والأعمال الخيرية[٩٣] .

وبذلك حاولت الإرسالية منذ وقت مبكر إيجاد كوادر وطنية يحملون عبء الدعوة للمذهب البروتستانتى بين أهلهم وذويهم ، فمما لا شك فيه أنهم سيكونون أكثر قدرة على توصيل الرسالة ، فهم يعرفون الظروف الاقتصادية والاجتماعية ويملكون اللغة وهى أداة التوصيل الحقيقية ، ولا سيما إذا كان الداعى يمتلك العلم والكفاءة الشخصية .

خامساً : تعليم النساء فى المنازل

عملت الإرسالية الأمريكية ، على تكوين جمعيات نسائية أهمها جمعية الاعتدال وجمعية التبشير النسائية ، بهدف نشر المذهب البروتستانتى بين النساء ، وانتهجت هذه الجمعيات عدة وسائل منها إقامة الندوات وإلقاء المحاضرات ، لمحاربة الرذائل مثل التدخين والمخدرات وغيرها[٩٤] ، ومنها أيضاً التعليم حيث استطاعت الجمعيات النسائية أن تنفذ من خلاله إلى المرأة فى بيتها .

كونت جمعية تبشير النساء مدرسة لتعليم النساء فى المنازل ، وعهدت الإرسالية الأمريكية لتلك الجمعية الإشراف عليها، ومن خلال استعراض أسماء المدرسات نجد أن هذه المدرسة بدأت بمُدرسات أجنبيات من عضوات الإرسالية ، وبعد تخريج دفعات من مدارس البنات أخذت الجمعية تستعين بمدرسات مصريات إلى جانب الأجنبيات ، ففى سجلات عام ١٨٧٩ تبين أن عضوات هذه المدرسة قمن بزيارة ١٣٠ أسرة منها حوالى ٦٠ أسرة مسلمة[٩٥] ، وفى عام ١٨٩٦ أصبح عدد التلميذات اللاتى يتعلمن فى بيوتهن فى القاهرة وحدها ٧٥١ وعدد المعلمات ٢٠ ، وفى القطر المصرى عموماً توجد ٦٥٠ فتاة يتلقين الدروس فى بيوتهن ، منهن ٧٧ مسلمات . وكانت الجمعية تطلب من المدرسة أن تكون قدوة لغيرها فى القراءة والإطلاع والتدين والصبر والثبات والأمانة والتقوى ، وأن تزرع حب العلم فى تلميذاتها[٩٦] . ويقتصر نشاط المدرسة بين المسلمات على التعليم والتأثير بالقدوة ، أما بين المسيحيات من غير العائلات الإنجيلية فيضاف إلى العلم دراسة الإنجيل بمعانيه الروحية[٩٧] . ويعد هذا نشاطاً تبشيرياً بين النساء فى بيوتهن .

وبذلك نجحت الإرسالية فى إصرار كبير أن تتغلب على العادات الاجتماعية وأن تنفذ إلى المرأة فى بيتها . ولم يقتصر هذا النشاط على العائلات المسيحية ، بل تخطاه إلى العائلات الأرستقراطية المسلمة ، ولا شك أن الكنيسة الإنجيلية نجحت فى ذلك إلى حد بعيد .

الخاتمة

بعد أقل من نصف قرن تمكنت الإرسالية الأمريكية من تثبيت أقدامها فى مصر وغدا البروتستانت طائفة معترف بها ، ولم يكن طريق العمل الإنجيلى فى مصر معبداً ، وإنما قابل صعوبات جمة تغلب عليها ، ولعل أهم نتائج العمل الإنجيلى أنه أيقظ الكنيسة الأرثوذكسية من غفوتها ، فكان بمثابة ناقوس الخطر . وتدخلت القنصلية الأمريكية كلما دعت الضرورة لحماية حقوق الكنيسة الإنجيلية ، كما سمحت للجمعيات التبشيرية لديها بجمع الأموال لدعم نشاط الإرسالية فى مصر ، بما يؤكد دورها .

ولم يكن نشاط الإرسالية الإنجيلية فى ميدان التعليم فى مصر هدفاً فى حد ذاته وإنما كان واحدا من أدوات التبشير ، حيث اعتمدت الإرسالية التعليم طريقا رئيسياً للتبشير ، وساعدتها الظروف بانحسار التعليم الوطنى فى أعقاب انهيار إمبراطورية محمد على . وكانت المجانية هى السمة العامة للتعليم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . بينما لجأت الإرسالية إلى تطبيق نظام المصروفات على بعض المدارس مع توفير الإقامة الداخلية للتغلب على كثرة النفقات .

وتعد الكنيسة الإنجيلية رائدة فى تعليم الفتاة فى مصر فجذبتها للتعليم بكافة الوسائل ، ونفذت إلى السيدات المستترات خلف جدران المنازل .

وتعد استجابة المجتمع المصرى لتعليم الفتاة بصفة خاصة وللتعليم بصفة عامة ، دليلاً على حضارة هذا الشعب واستعداده لتصحيح أوضاعه إذا أتيحت له الظروف الملائمة ، فقد ساهم الأثرياء من أبناء الكنيسة الإنجيلية فى بناء المدارس والإنفاق عليها ، وانتظم فى هذه المدارس أبناء وبنات من مختلف القطاعات التى تشكل نسيج المجتمع المصرى .

البيان/ المدرسة	١٨٦٢	١٨٦٧	١٨٧٢	١٨٧٧	١٨٨٢	١٨٨٧	١٨٩٢
تلاميذ المدارس	٣٤٦	٥١٦	١١٧٠	١٥٦١	٤٢٧٥	٥٦٠١	٧٣١٣
المصروفات	–	–	٢٤٩	٥٧٩	١٧٠١	٢٦١٦	٢٧٠٧
تلاميذ مدارس الأحد	–	–	٤٠٥	١١٦٢	١٦٤٣	٤٣٣٨	٦٢٦٦
تبرع مدارس الأحد	–	–	–	–	١٥	٤٨	٦٢
الكتب الدينية المباعة	٤٧١٩	٥٤٨٥	١٤٦٠٣	٢٥٤٠٨	٢٥٤٠٨	٣٣٦٠٩	٣٨٤٥٥
أثمانها المدفوعة	–	٢٧١	٧٠٣	١٠٧٧	١٠٧٧	١٥٦٣	١٦٤٩٥

جدول رقم (١) تطور النشاط المدرسى والدينى كل خمس سنوات

المصدر : النشرة الإنجيلية المصرية ، ٢٧ أكتوبر ١٨٩٣ ، ص ٣٢٠

السنة	١٨٧٠	١٨٧٥	١٨٨٠	١٨٨٥	١٨٩٠	١٨٩٥	١٨٩٧
عدد المدارس	١٢	٢٤	٤٤	٥٩	١٠٠	١١٩	١٦٨
عدد التلاميذ	٦٣٣	١١٧٦	٢٢١٨	٥٠٠٥	٦٣٠٤	٧٩٧٥	١١٠١٤
عدد المدرسين	١٧	٤٠	٨٥	١٠٥	١٥٢	١٩٥	٢٧٢

جدول رقم(٢) تطور مدارس الإرسالية الأمريكية بمصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر،

المصدر : Watson, The American Mission in Egypt, P.443

البيان/ المدرسة	١٨٦٢	١٨٦٧	١٨٧٢	١٨٧٧	١٨٨٢	١٨٨٧	١٨٩٢
أعداد المرسلين	٦	٧	٧	٨	١٠	١١	١٥
المرسلات غير المتزوجات	٣	٢	٥	٦	٧	١٠	٩
قسس وطنيون	–	–	٢	٤	٩	١٠	١٧
المشتركون من الرجال والنساء	٤٤	١٢٥	٤٣١	٨٥٦	٨٣٣ ٤٦٨	١٤٩٢	٢٣١٤ ١٥٧٧
مراكز بها خدمة	٣	٨	٩	٣٨	٥٥	٨١٥	١٥٦
معدل الحضور صباح الأحد	١٩٠	٣١٠	٧٠٣	١٦٤٦	٢١٤٠	٨١	٧٤٤٠
جمعيات منتظمة	–	١	٥	٦	١٧	٤٧٤٧	٣١
جمعيات نسائية	–	–	–	–	–	٢٤	٨
عدد عضواتها	–	–	–	–	–	٤	٢٦١
تبرعاتها بالجنيه	–	–	–	–	–	١٥٠	٤٠
جمعيات الشبان المسيحيين	–	–	–	–	–	٤٠	٣
عدد أعضاؤها	–	–	–	–	–	–	٩٠
تبرعاتها بالجنيه	–	–	–	–	–	–	٣٠
تبرعات الكنائس	–	١٠٤	٦٣٢	١٠٠٩	٨٥٤	١١٦٩	٢١٧٧

جدول رقم (٣) تطور نشاط الإرسالية الأمريكية بمصر ـ عينة كل خمس سنوات

المصدر : النشرة الإنجيلية المصرية ، ٢٧ أكتوبر ١٨٩٣ ، ص٣٢٠ .

الهوامش

(١) أرنست سمعان ، انتشار المذهب البروتستانتى فى الدولة العثمانية ومصر ، مجلة صديق الكاهن ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٢ .

(٢) Missionary Herald , Nov. 1823, Journal of Messrs, Fisk and King, in Upper Egypt, vol. 19, pp. 375 - 379, June 1824, vol.20, pp. 169 -173

(٣) أديب نجيب سلامه ، تاريخ الكنيسة الإنجيلية فى مصر (١٨٥٤- ١٩٨٠) ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٢م ، ص ٥٣ انظر أيضًا ، Elder, E; Vindicating Aviation, The Story of the American Mission in Egypt 1845 - 1954 ,Washington 1958, p.56

(٤) Missionary Herald, June 1864, Proceedings of other Societies, vol. 60, p. 245

(٥) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٨٢ .

(٦) Elder, op. cit., p. 56

(٧) Missionary Herald, June 1869, Missions of other Socities, Egypt, vol. p. 239.

(٨) سعيد إسماعيل وسعد مرسى ، تاريخ التربية والتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٩) أرنست سمعان ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(١٠) ولد أندرو وطسن بإسكتلندا فى ٢١ نوفمبر ١٨٣٤ ، وهاجر إلى الولايات المتحدة ، حيث حصل على دراسات فى اللاهوت من جامعة برنستون ، ثم التحق بكلية الطب ، ولبى الدعوة للخدمة بمصر عام ١٨٦١ ، خدم بالإسكندرية والمنصورة والقاهرة ، وأدار مدرسة اللاهوت (١٨٦٦ - ١٩١٦) وأعد مبانيها ومناهجها ، وساهم فى تشكيل المجلس الملى الإنجيلى ، وورثة فى المجال نفسه ابنه تشارلز الذى أسس الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(١١) على سبيل المثال حضر المجمع الذى أقيم فى بنى عدى فبراير ١٨٩٣ ، ١٣ مرسلاً و ١١ قسيساً و١٥ شيخاً و٧ مندوبين ، ورأس المجمع القس بنيامين فام راعى كنيسة أبى تيج ، النشر الإنجيلية المصرية ، ٩ مارس ١٨٩٣ ، عدد ٧ ، ص ٥٠ .

(١٢) المرشد ، ٢٤ يناير ١٨٩٦ ، ص ٢٥ .

(١٣) النشرة الإنجيلية المصرية ، ٩ مارس ١٨٩٣ ، ص ٥٢ و ٢٥ فبراير ١٨٩٨ ، ص ٥٨ .

(١٤) Watson, A.; The American Mission in Egypt 1854 -1896 Washington 1898, p. 360.

(١٥) Missionary Herald, June 1864, Proceedings of other Societies, vol. 60, p.246.

(١٦) محفظة ٥٤٥ عابدين ، ملف مطالب الأقباط بإنشاء كنائس لهم ، وثيقة رقم ٤ مذكرة نظارة الداخلية بشأن التماس الطائفة الإنجيلية بمغاغة مديرية المنيا بناء كنيسة لهم ، ٢٣ يناير ١٨٩٩ ، ووثيقة رقم ٥ بشأن بناء كنيسة فى دلجا مديرية أسيوط ، ٣١ يناير ١٨٩٩ ، ووثيقة رقم ٨ بشأن بناء كنيسة فى

البلينا مديرية جرجا ، ٢٥ فبراير ١٨٩٩ ، ووثيقة رقم ٤٦ بشأن بناء كنيسة فى أسوان ، ٣٠ يوليو ١٨٩٩ ، ووثيقة رقم ٥٤ بشأن بناء كنيسة فى ملوى مديرية أسيوط ، ٣١ أغسطس ١٨٨٩ .

(١٧) النشرة الإنجيلية المصرية ، ٩ مارس ١٨٩٣ ، ص ٥٢ .

(١٨) المرشد ، ١١ مارس ١٨٩٨ ، ص ص ٨٧-٨٠ .

(١٩) المرشد ، ١٨ فبراير ١٨٩٨ ، ص ٥٥

(٢٠) مقابلة شخصية مع القس د . منيس عبد النور راعى الكنيسة الإنجيلية بقصر الدوبارة بالقاهرة بمكتبه بالكنيسة المذكورة فى ٢٠٠٢/٧/٣ .

(٢١) المرشد ، ٢٣ يونيو ١٨٩٤ ، ص ٥٩٠ .

(٢٢) المرشد ، ٧ يناير ١٨٩٨ ، ص ٤ .

(٢٣) المرشد ، ١٧ يوليو ١٨٩٦ ، ص ٢٣٠ و ٢٤ يناير ١٨٩٨ ، ص ٣٠ .

(٢٤) Elder, op. cit., p. 75

(٢٥) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢٦) الحق ، ٦ أكتوبر ١٩٠٠ ،ص ١٩٩ .

(٢٧) المرشد ، ٢٥ مارس ١٨٩٨ ، ص ٩١ .

(٢٨) نبيل عبد الحميد ، التبشير الأمريكى فى البلاد العربية ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، عدد ٢٣ ، ١٩٨١ ،ص ١٨٦ .

(٢٩) المرشد ، ٤ سبتمبر ١٨٩٦ ، ص ٢٨٣ .

(٣٠) Watson, op. cit., pp. 200- 225

(٣١) الحق ، ١٣ يونيو ١٨٩٧ ، ص ٦٣ ، و١٦ يوليو ١٨٩٨ ،ص ١١٢ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل راجع Watson, op.cit., pp. 200-225

(٣٣) Ibid., p. 443

(٣٤) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣٥) أمين سامى ، التعليم فى مصر سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، مطبعة المعارف ،القاهرة ١٩١٧ ،ص ٣٤ .

(٣٦) Watson, op. cit., p.99

(٣٧) سعيد إسماعيل وسعد مرسى ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٣٨) راجع على سبيل المثال زيارة مدير الشرقية وحكمدارها للمدرسة الأمريكية بالزقازيق ، المرشد ، ٧ يونيو ١٨٩٥ ، وكذا زيارة مدير أسيوط للمدارس الإنجيلية بها ، المرشد ، ١٧ إبريل ١٨٩٦ ،ص ١٢٥ .

(٣٩) Watson, op. cit., p.9

(٤٠) النشرة الإنجيلية المصرية ، ٣٠ مارس ١٨٩٣ ، ص ٨٠ .

(٤١) جرجس سلامة ، التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ولآداب ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ١٨٦ - ١٨٩ .

(٤٢) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٤٣) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤٤) إدارة عموم الإحصاء ، نظارة المالية ، كشف إحصاء التلاميذ الموجودين بالمدارس العمومية

والخصوصية بالقطر المصرى ، ٢٢ سبتمبر ١٨٩٣ ، ص ٢٨٧ .

(٤٥) يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ، القاهرة (د.ت) ، ص ص ١٣٥ - ١٤١ .

(٤٦) محفظة ٥٤٥ عابدين ، ملف مطالب الأقباط بإنشاء كنائس لهم ، وثيقة رقم ٩٤ مذكرة نظارة الداخلية للعرض على الحضرة الخديوية ، ١٦ أكتوبر ١٩٠٥ .

(٤٧) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٤٨) Elder, op.cit., p.80.

(٤٩) راجع على سبيل المثال ، النشرة الإنجيلية المصرية ، ٢٢ سبتمبر ١٨١٣ ، ص ٢٧٨ .

(٥٠) المرشد ، ١٠ أغسطس ١٩٠٠ ، ص ٢٥٦ .

(٥١) Elder, op.cit., pp.74-75

(٥٢) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٥٣) المرشد ، أول نوفمبر ١٨٩ ، ص ٤١٢ .

(٥٤) كان الجنية المصرى يساوى جنية إسترلينى ويعادل خمسة دولارات ، انظر Elder, op.cit., pp.80-84.

(٥٥) المرشد ، ٣ يونيو ١٨٩٨ ، ص ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٥٦) راجع على سبيل المثال المرشد ، ٢٨ سبتمبر ١٨٩٤ ص ٧٠٤ ، و١٠ أغسطس ١٨٩٤ ، ص ٦٤٨ .

(٥٧) Watson, op. cit., p. 110

(٥٨) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٥٩) المرشد ، ١٧ يناير ١٨٩٦ ، ص ٢٤

(٦٠) المرشد ، ١٣ يناير ١٨٩٩ ، ص ١٦ .

(٦١) Missionary Herald, June 1864, Proceedings of other Societies, Vol. 60,pp.245-247

Elder, op. cit., pp. 75-77.

(٦٢) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٦٣) المرشد ، ١٢ يونيو ١٨٩٦ ، ص ١٩٢ .

(٦٤) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، والمرشد ، أول أغسطس ١٨٩٨ ، ص ٢٥٥ .

(٦٥) راجع على سبيل المثال النشرة الأسبوعية للإرسالية الأمريكية ببيروت ، ٨ مارس ١٨٨٦ ، ص ٧٨ ، والمرشد ١٤ يناير ١٨٩٨ ، ص ٢١٥ ، و ٥ يناير ١٩٠٠ .

(٦٦) نجيب محفوظ (طبيب) ، حياة طبيب ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٣١ .

(٦٧) المرشد ، أول أغسطس ١٨٩٨ ، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٥ .

(٦٨) المرشد ، ٢٥ ديسمبر ١٨٩٦ ، ص ٤١٠ .

(٦٩) المرشد ، ٢٦ يونيو ١٨٩٦ ، ص ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٧٠) المرشد ، ١٠ أبريل ١٨٩٦ ، ص ص ٢١٦ ، ١١٧ .

(٧١) Watson, op. cit., p. 124.

(٧٢) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٧٣) Elder, op. cit., pp. 78,79.

(٧٤) Missionary Herald, June 1864, Proceedings of other Societies, Vol. 60, pp. 245 -247.

(٧٥) المرشد ، ٣٠ مارس ١٨٩٤ ، ص ٤٩٤ .

(٧٦) المرشد ، ١٠ أغسطس ١٩٠٠ ، ص ٢٥٦ .

(٧٧) Watson, op.cit., p. 446.

(٨٧) جرجس سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ ، ٢١٨ .

(٧٩) Watson , op. cit., p 162 .

(٨٠) Elder, op.cit., p.75.

(٨١) Watson, op. cit., p. 162.

(٨٢) المرشد ، ١٠ أغسطس ١٩٠٠ ، ص ٢٥٦ .

(٨٣) لمزيد من تفاصيل هذا الزواج راجع Missionary Herald , June 1869, Missions of other Societies, Egypt, Vol. 65, p. 239& Watson, op. cit., pp. 162-172.

(٨٤) المرشد ، ٣ سبتمبر ١٩٠٠ ، ص ٢٥٦ .

(٨٥) Watson, op. cit, p. 162.

(٨٦) النشرة الأسبوعية للإرسالية الأمريكية ببيروت ، ١١ أغسطس ١٨٨٤ ، ص ٢٦٣ ، والنشرة الإنجيلية المصرية ، أول يونيو ١٨٩٣ ، ص ١٥١ .

(٨٧) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٢ ، ١٩٥ .

(٨٨) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .

(٨٩) النشرة الإنجيلية المصرية ، ٩ مارس ١٨٩٣ ، ص ٥١ .

(٩٠) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٩١) المرشد ، ٥ أبريل ١٨٩٥ ، ص ٢٠٥ .

(٩٢) أديب نجيب ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٩٣) النشرة الأسبوعية للإرسالية الأمريكية ببيروت ، ١٨ يناير ١٨٨٦ ، ص ٢٢ .

(٩٤) المرشد ، ١١ مايو ١٨٩٤ ، ص ص ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٩٥) Elder , op. cit., p. 76.

(٩٦) المرشد ، ٢٩ مايو ١٩٨٦ ، ص ص ١٧١- ١٧٢ .

(٩٧) المرشد ، ١٧ يناير ١٨٩٦ ، ص ٢٤ .

المصـادر

أولاً الوثائـق :

أ- عربيـة :

- محفظة ٥٤٥ عابدين ، ملف مطالب الأقباط بإنشاء كنائس لهم .
- إدارة عموم الإحصاء ، نظارة المالية ، كشف إحصاء التلاميذ الموجودين بالمدارس العمومية والخصوصية بالقطر المصرى ، ٢٢ سبتمبر ١٨٩٣ .

ب- أمريكيـة :

- Missionary Herald, Nov. 1823, June 1824, June 1864 , June 1869 .

ثانياً : الدوريـات :

- الحق «لسان حال الأقباط الأرثوذكس» .
- المرشد «لسان حال البروتستانت فى مصر» .
- النشرة الأسبوعية للإرسالية الأمريكية ببيروت .
- النشرة الإنجيلية المصرية .

ثالثاً : المراجـع :

أ- عربيـة :

- أديب نجيب سلامة ، تاريخ الكنيسة الإنجيلية فى مصر ١٨٥٤ -١٩٨٠ ، دار الثقافة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- أرنست سمعان ، انتشار المذهب البروتستانتى فى الدولة العثمانية ومصر ، مجلة صديق الكاهن ١٩٧٦ .
- أمين سامى ، التعليم فى مصر سنتى ١٩١٤/١٩١٥ ، مطبعة المعارف ، القاهرة ١٩١٧ .
- جرجس سلامة ، التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، القاهرة ١٩٦٨ .

- سعيد إسماعيل وسعد مرسى ، تاريخ التربية والتعليم ، عالم الكتب القاهرة ١٩٨٠.
- نبيل عبد الحميد ، التبشير الأمريكى فى البلاد العربية ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، عدد ٢٣ ، ١٩٨١ .
- نجيب محفوظ (طبيب) ، حياة طبيب ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٣٠
- يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ، القاهرة (د .ت)٠
ب- أجنبيـــة :
- Elder, E., Vindicating Aviation, The Story of the American Mission in Egypt 1854 - 1954, Washington 1958.
Watson, A., The American Mission in Egypt 1854-1896, Washington 1898.

التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعى
فى مصر الحديثــة

د . عاصم أحمد الدسوقى

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب –جامعة حلوان

التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعى فى مصر الحديثة*

عندما دخلت مصر القرن التاسع عشر ، كان الدين يمثل القاعدة الأساسية لثقافة المصريين ، رغم اختلاف الأديان والمذاهب التى سادت بينهم . وكانت مصر القديمة (الفرعونية) قد عرفت طريقها للاعتقاد بوجود قوى فيما وراء الطبيعة المحيطة تتحكم فى كل الظواهر التى يشعر بها الإنسان ، ومن ثم كان الإيمان بالغيب والخضوع له ، وتقديم قرابين الولاء والطاعة للآلهة التى كان كل منها يمثل ظاهرة من القيم المادية والأخلاقية .

وعلى هذا فقد تقبل المصريون بسهولة ويسر المسيحية عندما وفدت إليهم من فلسطين بكل ما بشرت به من قيم الإيمان والتسامح والرحمة ، ووجدوا فى عقيدة «التثليث» قربا وشبها بثلاثية «أوزوريس وإيزيس وحورس» . كما تقبل المصريون بذات اليسر والسهولة الإسلام بكل ما حمله من قيمة الوحدانية ، وفضائل الرحمة والمساواة بين البشر أجمعين ، عندما دخل العرب مصر .

وكانت قيمة التدين بما تحمله من ثواب وعقاب قد فرضت نفسها على ثقافة المصريين ، وعلى سلوكهم فى الحياة ، ووجدت طريقها فى أسلوب التعامل فيما بينهم وبين الغير ، حتى عندما كان يقع الظلم عليهم ، يتركون أمره إلى السماء ، وينتظرون فى الوقت نفسه الثواب والأجر ، إن لم يكن فى الحياة الدنيا فيكون فى الآخرة . وكان الجميع قد آمنوا بأن الحياة الدنيا عرض زائل ، وأن الآخرة خير وأبقى . ولعل ما يدلل على ذلك أن المصرى القديم لم يهتم ببناء منزله الذى يعيش فيه قدر

---

* مصر الحديثة فى هذا البحث تبدأ من عصر محمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٩) نظرا لمجمل التغييرات التى استحدثها فى البناء الأساسى من حيث الأوضاع الاقتصادية ، وبناء الجيش ، والتعليم .. إلخ مع مدخل العصر من أيام الحملة الفرنسية . أما عصر الولاة العثمانيين المباشر (١٥١٧ - ١٧٩٨) فلم يكن يختلف عن حكم المماليك السابق عليه من حيث البناء الأساسى ، رغم أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية تدخل الفترة العثمانية فى العصر الحديث من حيث المقررات الدراسية .

اهتمامه ببناء مقبرته ، وبالتالى فإن الحفريات لم تكشف عن بقايا أى بيت من البيوت ، ولكن كشفت عن المقابر وما تزال .

وكان التعليم السائد يستمد أصوله من تلك القيم ، سواء أكان فى المعبد ، أو فى الكنيسة أو فى المسجد ، وما كان يلحق بكل منها من مكاتب لتحفيظ العلوم الشرعية . ومن هنا نشأت مجموعة القيم المشتركة التى حكمت علاقات المصريين ، وجاءت من هذا التراث الطويل ، الذى أوجد ما يمكن تسميته «الدين الشعبى» للمصريين .

وهكذا كان الحال طوال العصر القديم ، والعصر الوسيط ، والعصر الحديث المبكر ، الذى كانت فيه مصر ولاية عثمانية تخضع لحكم ولاة يأتون مباشرة من إستانبول (ق ١٦ – ١٨) ، إلى أن طرقت الحملة الفرنسية أبواب مصر فى أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩٨) .

كانت مصر قبل الحملة الفرنسية إذن ، جزء من العالم الشرقى تعيش فى إطار ثقافة واحدة ألا وهى الثقافة الدينية ، وإن تعددت مصادرها . ورغم أن الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١) كانت حملة عسكرية بكل المقاييس ، استهدفت تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية فى إطار التنافس التقليدى بين القوتين الأعظم فى أوروبا آنذاك (فرنسا وبريطانيا) ، إلا أنها من زاوية أخرى ، كانت صدمة ثقافية للمصريين ، بسبب اختلاف منظومة الثقافة فى الفكر والسلوك بين المجتمعين .

وكانت فرنسا الحملة ثقافيا ، قد ثارت ضد الملكية الإقطاعية ، وأعدمت ملكها ، وأزاحت عناصر النظام القديم ، وصعدت البورجوازية إلى كراسى الحكم ، وهى الطبقة التى كانت تملك عناصر الاقتصاد فى يدها دون أن تشارك فى الحكم سياسيا . وكان من الصعب إزاحة الملك من كرسى العرش ، لأن شرعية الملك الإقطاعى كانت تستند إلى حق وراثى بدعم سماوى ممثلا فى الكنيسة ، أى أن الملك فى تلك المرحلة كان يحكم بتفويض إلهى ، وأن إزاحته بالتالى تعنى الوقوف

ضد الإرادة الإلهية . ومن هنا اتجهت البورجوازية إلى نزع الغلالة الدينية التى كانت تحوط العرش الملكى وذلك بفكرة العلمانية التى تقوم على فصل الدين عن الدولة وعدم استناد الحكم إلى شرعية دينية . وتم استبدال هذه الشرعية بمرجعية وضعية تمثلت فيما عرف بالعقد الاجتماعى الذى ينظم العلاقة بين الطرفين : الحاكم والمحكومين (الدستور) . وكان لهذا التحول أثره على منظومة القيم الثقافية التى أصبحت تمثل الإنسان الفرنسى الجديد الذى جاء مع الحملة العسكرية إلى مصر .

وليس من شأن هذا البحث دراسة وقائع الحملة الفرنسية فى مصر أو ما أسفرت عنه من نتائج . ولكن الوجود الفرنسى فى مصر بما حمله من تراث الثورة الفرنسية ، كان أول بذرة شطرت ثقافة المصريين ، إذ بدأ الفكر العلمانى يتسلل إلى ذهن المصريين ، من صفوة العلماء ، وشيوخ طوائف الملل والحرف الذين خالطوا رجال الحملة ، حيث أدركوا أن هناك ثقافة أخرى غير التى درجوا عليها وسلوك مغاير لما نشأوا عليه ، لمسوا شواهده بأنفسهم فى متابعاتهم لحياة الفرنسيين . ولعل نقطة البداية فى هذا التحول ما ورد فى منشور بونابرت الذى وزعه أثناء الغزو ، من تفنيد للمرجعية الدينية لسلطة المماليك فى الحكم ، ومن أن الفروق بين الناس تقوم على أساس ما يميز بعضهم البعض فى العقل والفضائل والعلوم . وكان هذا الحديث فى مجتمع كان يرى أن التفضيل بين الناس يقوم على أساس التقوى . ثم ما كان من سياسات الحملة الفرنسية فى وضع بذور القانون الوضعى الذى تمثل فى إنشاء محاكم خاصة بالطوائف الدينية المختلفة جنبا إلى جنب المحكمة الشرعية الإسلامية ، وفى إلغاء العمل بأسلوب «أخذ دية القتيل» ومنع أهل القتيل من الاقتصاص من القاتل ، وترك أمر القصاص لمحكمة توفر المرافعة للتعرف على الظروف ، فضلا عن سياسات الحملة فيما يتعلق بفكرة المشاركة السياسية فى الدواوين رغم صوريتها .

وخلال فترة حكم محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩) ، ازداد انشطار ثقافة المصريين من خلال الوسائط التى اتبعها فى بناء الدولة ، وفى مقدمتها نظام التعليم

الحديث القائم على المدرسة النظامية التى قامت بتدريس علوم العصر التقنية ، ومن خلال البعثات التى أرسلها إلى مختلف بلدان أوروبا وخاصة فرنسا ، حيث نقل المبعوثون قدرا ملحوظا من ثقافة مجتمعات الغرب التى عاشوا فيها سلوكا وفكرا ، ظهرت آثارها فى كتاباتهم ، وخاصة عند رفاعة الطهطاوى ، وتلاميذ مدرسة الألسن فيما بعد .

وعلى هذا أخذ تيار الليبرالية الغربية يحفر مجراه فى نهر الثقافة المصرية ، ويصبح له أنصار ومريدون شكلوا شريحة عليا فى المجتمع ، حتى إذا جاء الخديو إسماعيل ، كانت أبواب مصر قد انفتحت على مصراعيها أمام الأجانب الذين جاءوا للاستثمار فى مناخ كسر نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على باشا . وقد حمل أولئك الوافدون ثقافتهم معهم إلى المجتمع المصرى . وجاء ذلك من خلال عدة وسائط إذ قاموا بإنشاء مدارس لتعليم أبنائهم فتحوا أبوابها أمام المصريين (بلغت أكثر من سبعين مدرسة) ، أطلوا من خلال المقررات الدراسية على صنوف مختلفة من العلوم والمعارف ، كان لها دور فى تشكيل العقل والوجدان ، كما تعرفوا على قدر كبير من سلوك هؤلاء القوم بدأوا فى محاكاته .

ثم زاد التأثر بالثقافة الأوروبية من خلال المبعوثين المصريين الذين بدأت الجامعة الأهلية ترسلهم منذ إنشائها فى ١٩٠٨ ، وهو أمر انتهى بإشاعة ثقافة البحر المتوسط ، وما ترتب على ذلك من القول بانتماء مصر إلى عالم البحر المتوسط ، على حد ما جاء عند طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» .

وثمة تيار وفد مع الأجانب منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يتعلق بالوعى الطبقى ، وهو تيار الفكر الماركسى . وقد انتشر بين العمال الأجانب أولا ، وسرعان ما انتشر بين أقرانهم من المصريين ، وعلى أساسه تكون الحزب الاشتراكى الذى تحول إلى الحزب الشيوعى ، وذهب مصريون بصفة غير رسمية موفدون من الحزب إلى موسكو للاطلال على تجربة الملكية العامة فى الاقتصاد ، ولدراسة المبادئ الشيوعية فى مدرسة الكادر السياسى . وفيما بعد ذهب طلاب

بصفة رسمية فى بعثات حكومية منذ مطلع الستينات للدراسة فى الجامعات السوفيتية ، حيث عاد هؤلاء بدورهم إلى جامعاتهم فى مصر وهم يحملون قدرا من ثقافة المجتمع الشيوعى وسلوكيات أبنائه . وقد ظل هذا التيار يتعرض لملاحقة السلطات المصرية ، وهى سلطات بورجوازية وأرستقراطية بطبيعة الحال . ولم يخف الضغط عن أصحابه إلا بعد أن أعلن الحزب الشيوعى المصرى تصفيته فى ١٩٦٤ . ومع هذا التيار بدأت مصطلحات : العدل الاجتماعى ، والوعى الطبقى ، وثورة البروليتاريا ، وحتمية التحول الاشتراكى ، واندحار الرأسمالية ، تدخل فى ثقافة المصريين جنبا إلى جنب مع مصطلحات المجتمع الليبرالى من نوع : الحرية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وحقوق الإنسان ، إلى جانب مصطلحات التيار الإسلامى من نوع مجتمع الشورى ، ومجتمع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . . إلخ .

وعندما بدأت الفكرة العربية فى الانتشار بين مسيحيى الشام فى مواجهة الرابطة العثمانية ، وانتقل أصحابها إلى مصر فرارا من ملاحقة السلطات العثمانية ، بدأت الفكرة تروج بين دوائر المثقفين فى مصر ، وأصبح لها أنصار يدافعون عنها فى المنتديات الأدبية والصحف . وإذا كان للفكرة العربية بعدا سياسيا عند دعاتها تمثل فى إقامة دولة الوحدة العربية مما كان يشغل بال السياسيين ، إلا أن العروبة من زاوية أخرى صنعت إطار الوحدة الوطنية الذى يجمع المصريين على اختلاف أديانهم ، على أساس أن الجميع يتكلمون العربية . فلما تكونت جماعة الإخوان المسلمون فى نهاية العشرينات لاستعادة الفكرة الإسلامية من مرقدها السياسى ، كان من الطبيعى أن يصحو تيار «الأمة القبطية» من مرقده ليوقظ ذاتية كانت قد بدأت تذوب فى محيط مصر العربية التى تقدم اللغة على العقيدة . ولكن سرعان ما تكونت الجامعة العربية ، وكانت مصر إحدى الدول المؤسسة لها مما أدى إلى تعظيم انتماء مصر العربى ، وهو الانتماء الذى صار جزء من سياسة مصر منذ يوليو ١٩٥٢ .

على أن هذه الروافد الثقافية المتعددة التى شاعت بين المصريين فى العصر الحديث (ق ١٩ - ٢٠) ، لم تخترق القاعدة الأساسية لثقافة المصريين المشتركة ، ألا وهى التدين . . فالذين تعلموا فى الغرب الرأسمالى ونادوا بالليبرالية ، لم يطرحوا الدين جانبا مع أن الليبرالية تاريخيا موقف من سلطة الدين أساسا . والذين تعلموا فى الشرق الشيوعى أخذوا المعرفة العلمية وتركوا جانبا الفلسفة المادية . والذين اعتنقوا فكرة البحر المتوسط كانوا يقصدون الابتعاد بمصر عن مجتمع العروبة الصحراوى ، والتحرر من الأصولية البدوية بما تحمله من قيود تشد المجتمع إلى الخلف ، وتقفز به إلى ماض كان ذهبيا فى أوانه بمقتضى الظروف الموضوعية . وأصحاب الأفكار العنصرية دينيا - إسلاميا ومسيحيا - كانوا يقصدون وما يزالون حماية ذاتهم من أى جور تتعرض له . . فالإسلاميون فى مواجهة الغرب حيث لا يجدون فيه إلا كفرا وشركا بالله بالنسبة للعقيدة المسيحية ، أو إلحادا بالنسبة لنقض الدين عند الشيوعية . . والذات المسيحية فى مواجهة نعت المسيحيين دائما بالأقلية التى يجب أن تخضع صاغرة للأغلبية . وظل التدين بفضائله فى السماحة والرحمة ، هو الركيزة الأساسية فى ثقافة وسلوك هؤلاء وأولئك طالما ابتعدوا بأنفسهم عن عالم السياسة .

وعلى هذا ظلت العروبة تمثل الرابطة الوطنية المشتركة للمصريين . . فهى من ناحية علمانية الطابع لا تجعل العقيدة الواحدة محورا لاتجاهاتها وفلسفتها ، بصرف النظر عن أغلبية أتباع عقيدة معينة على العقائد الأخرى . ومن ناحية أخرى فإنها تستند إلى فضيلة التدين بكل رموزها التى هى أقدم من الأديان السماوية .

ما العلاقة بين التطور الثقافى فى مصر الحديثة على النحو المشار اليه وبين الأوضاع الاجتماعية ؟!.

لم تعرف مصر الطبقات الاجتماعية بالمعنى الاقتصادى إلا مع نشأة الملكية الفردية للأرض الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث وجدت طبقتان : طبقة

الملاك وخاصة كبارهم ، وطبقة غير الملاك من الفلاحين الأجراء والمستأجرين وعمال الزراعة . لكن مصر كانت تعرف المجموعات الاجتماعية Social Groups وكانت تقوم على أسس مختلفة ، ومن ذلك الأساس العرقى الذى عرفته منذ تعرضت لغزوات شعوب مختلفة إبتداء من الفرس قبل الميلاد وانتهاء بالاحتلال البريطانى فى القرن التاسع عشر ، ومرورا بكل من اليونانيين البطالمة ، والرومان ، والعرب ومواليهم ومماليكهم ، ثم الأتراك العثمانيين ورعاياهم من مختلف البلدان التى دخلوها فى البلقان وآسيا الصغرى الذين وفدوا إلى مصر بمقتضى الرعوية العثمانية .

ومن الطبيعى أن كل عرق من تلك الأعراق المختلفة كان ينادى بعضه بعضا ليعيشوا معا فى مجموعات متقاربة فى عزلة أحيانا بفعل عوامل مختلفة ، يأتى فى مقدمتها اختلاف اللغة ، واختلاف العادات والتقاليد . ومن هنا تكونت الجاليات Communities ، أو الطوائف الاجتماعية طبقا للمصطلح السائد فى مصر . وكانت الطائفة الاجتماعية بالمعنى العرقى ، مع طائفة الحرفة وطائفة الملة (المذهب الدينى) ، تشكل بناء اجتماعيا متماسكا إلى حد كبير دخلت به مصر القرن التاسع عشر ، ذلك أنه رغم أن كل من طائفة الملة وطائفة العرق تعتبر طائفة رأسية تقتصر عضويتها على أبنائها فقط المتحدون معا فى الملة أو العرق ، إلا أن طائفة الحرفة كانت تنظيما أفقيا يضم كل من يعمل فى حرفة معينة بصرف النظر عن أصله العرقى أو مذهبه الدينى . ومن هنا توفرت درجة من التماسك الاجتماعى بين أهل مصر بصرف النظر عن اختلاف الأعراق والمذاهب . وتدريجيا نسيت الأعراق أصولها القديمة ، وذابت فى ثوب «المصرية» ، عندما أصبح أبناؤها يتكلمون العربية ، ويتزوجون من مصريين ومن مصريات .

ومع ذلك فإن هناك خصائص اجتماعية أخرى تمثل فروقا شكلية بين المصريين صنعتها الجغرافيا حسب المكان . . فثمة خصائص يمتاز بها أهل الوجه

القبلى (الصعيد)، وأخرى لأهل الوجه البحرى (الدلتا)، وثالثة لأهالى السواحل شمالا وشرقا، ورابعة لأهالى الواحات. فأهل الصعيد أكثر عزلة من أهل الدلتا وأبعد مسافة من العاصمة مركز الحكم وكذلك أهالى الواحات. وأهالى السواحل أكثر اختلاطا بالعناصر الوافدة حيث تمثل الموانئ بوابات رئيسية لدخول مصر. ومن هنا كان الصعيد أكثر تمسكا بالتقاليد القديمة، وسيادة مجتمع الرجل، وانزواء المرأة فى إطار الوظائف الأنثوية. وكان الوجه البحرى أكثر مرونة مع تلك التقاليد بفعل القرب من العاصمة المركزية، وبحكم الاختلاط الأسرع بالعناصر الوافدة. ومن هنا اختلاف المقاييس الأخلاقية التى تتعلق بالسلوك، من حيث معانى العيب والحرام والشرف والخطأ والصواب.

غير أن ارتباط مصر بالسوق الاقتصادية العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وزيادة حجم الأجانب الأوروبيين فيها كما ونوعا، فرض على المصريين أن يدخلوا مجالات جديدة فى التعاملات الاقتصادية والاجتماعية، أوجدت فى النهاية نسقا متشابها. فلما بدأ الإرسال التليفزيونى (١٩٦٠)، ودخل الجهاز إلى كل البيوت فى المدن والقرى والنجوع، تم تقريب الفوارق الطفيفة بين المصريين، على الأقل فيما يتعلق باختلاف نطق حروف الكلمات، وإشاعة عادات وأنماط اجتماعية من خلال الأعمال الدرامية وأخبار الشعوب من السياسة إلى المطبخ، ومن هنا يعتبر جهاز التليفزيون وسيلة توحيد أنماط السلوك الثقافى.

غير أن ذوبان الوافدين بين ظهرانى المصريين بطوائفهم العرقية والملية والحرفية وارتداء الجميع ثوب المصرية، لم يكن يعنى عدم انقسام المصريين إلى طبقات اجتماعية بالمعنى الاقتصادى. والحاصل أن التفاوت الطبقى كان حقيقة قائمة فى مصر قبل القرن التاسع عشر (العصر الحديث)، لكنه كان مختلطا ومتداخلا بين مستويين متقاربين: مستوى الحاكم، ومستوى المحكومين. والحقيقة أنه حتى أواخر القرن التاسع عشر، كان الحاكم يمتلك الأرض كشخصية

اعتبارية . أما الأهالى فلا يملكون شيئا ، وإنما ينتفعون من زراعة الأرض بعد تسديد ما عليها للحاكم . وفى الوقت نفسه كان من صلاحيات الحاكم أن يمنح مساحات من الأرض لكبار رجال الحاشية بمثابة مرتبات للإعاشة . وهؤلاء كانوا يمثلون طبقة اجتماعية متميزة ، بفضل ما كانوا يتمتعون به من دخول وإيرادات عينية ثم نقدية فيما بعد .

وعلى هذا فإن الحاكم منذ مصر الفرعونية وحتى أواخر القرن التاسع عشر ، كان يشكل مع حاشيته من الأقرباء ، ورجال الدين والسياسة ، والجيش ، صفوة اجتماعية (النبلاء) تستمد قوتها من قوة الإيرادات العينية والمالية . وأما المحكومون فإنهم كل المصريين فى مجتمع الطوائف الذى سبقت الإشارة إليه ، وهؤلاء كانوا يتمايزون فيما بينهم بحكم عناصر سوق الإنتاج والتجارة . وكان أغنياؤهم سواء أكانوا شيوخ البلاد والقرى أو شيوخ الطوائف يمثلون طبقة متوسطة بين الحكام والمحكومين .

غير أن تخلى الدولة عن أن تكون مالكة منفردة للأرض الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر بسبب أزمة الديون أيام الخديو إسماعيل (صدر قانون المقابلة فى أغسطس ١٨٧١ بتمليك الأرض ملكية قانونية للمنتفع الذى يسدد ستة أمثال الضريبة المقررة دفعة واحدة) ، أدى إلى نشأة الملكية الفردية للأرض الزراعية ، ومن ثم وجود ملاك الأراضى الزراعية بشرائح مختلفة ، من حيث الحجم حسب مساحة الانتفاع الأصلى ، وفلاحون (كلمة فلاحون هنا بمعنى الأجراء وعمال الزراعة) . غير أن نسبة كبار الملاك طوال نصف قرن كانت نصف فى المائة تقريبا من إجمالى عدد الملاك ، ويملكون الحجم الأكبر من الأراضى .

ولما بدأ الاستثمار فى مجال الإنتاج الصناعى والمالى على يد الأجانب الذين وفدوا من أوروبا ، واشترك المصريون من كبار الملاك فى هذا المجال ، بدأ انقسام طبقى آخر فى المجتمع يمثله العمال ، وهم فى الأصل من ريف مصر الذين لم

يكونوا ينتفعون بشيء من الأرض ، وبالتالي لم يتمكنوا من التملك بعد فك الزمام ، فنزحوا إلى المدن ، وهناك تلقفتهم المصانع الجديدة .

وفي وسط هذا الانقسام الطبقي الجديد ، كانت التربة مهيأة لنشر أفكار الوعي الطبقي بين العمال على وجه الخصوص . وقد تولى هذه المهمة نفر من العناصر الأجنبية التي وفدت إلى مصر حاملة معها «الماركسية» ، التي كانت بمثابة إنجيل الطبقة العاملة الأوروبية في صراعها ضد الرأسمالية . وسرعان ما اجتذبت الفكرة المثقفين من أبناء برجوازية المدن وأعيان الريف من متوسطي الملاك وكبارهم ، وانتشرت التنظيمات الشيوعية في البلاد .

وفي المقابل كان الفكر الليبرالي الذي يعبر عن مصالح «الأرستقراطية» المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رءوس أموال الشركات الصناعية والتجارية ، يتدعم هو الآخر ، بفضل مثقفين من أبناء تلك الشرائح من ناحية ، ولأن الحكم السياسي كان في قبضتهم من ناحية أخرى . ويكفي القول في هذا الخصوص أن دستور ١٩٢٣ الذي هو أول دستور دائم للبلاد (١٩٢٣ - ١٩٥٣) كانت مواده جملة وتفصيلا تعبر عن مصالح تلك الأرستقراطية .

وفي الوقت الذي كان العمال ينتظمون فيه في نقابات لا يعترف بها (حتى عام ١٩٤٢) ، وفي منظمات شيوعية تحت الأرض تخضع للملاحقة والمطاردة ، كانت (الأرستقراطية) تقيم تنظيماتها الفئوية واتحاداتها المهنية علناً وفي سهولة ويسر ، فقد أعلن تشكيل اتحاد للزراع ، ثم النقابة الزراعية المصرية العامة ، واتحاد الصناعات المصرية ، والغرفة التجارية ، والبورصة ، والبنوك الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية .

غير أن ما كان يقلل من حدة التقسيم الطبقي في مصر ويبعده عن مرحلة الصراع ، عدة عوامل ، في مقدمتها النشأة الحديثة لطبقة رأس المال (مطلع القرن العشرين) التي كانت ما تزال في مرحلة العطاء والبناء ، وإن كان هذا لا يعني عدم

وجود السلبيات المصحوبة بالشراسة فى جمع المال ، ووجود الاحتلال البريطانى بالمعنى الموضوعى حتى بعد إعلان استقلال مصر فى ١٩٢٢ بعد ثورة ١٩١٩ . وقد فرض هذا الوجود تحالف كل الطبقات لتحقيق الجلاء ، مما أدى إلى تركز الصراع فى شكله السياسى طلبا للاستقلال التام ، وبالتالى توارى الصراع الاجتماعى طلبا للعدل الاجتماعى .

وحتى عندما قام الضباط الأحرار بالثورة فى يوليو ١٩٥٢ وتخلصوا من الملك ومن الإنجليز ، لم تكن ثورتهم طبقية تمتاز بالعنف ، رغم أنهم فى المجمل العام يمثلون عناصر من صغار الطبقة الوسطى وكبارهم . . فالإصلاح الزراعى لم تصحبه تصفية دموية للخاضعين له ، وكذلك الحال فيما يتعلق بتأميم الشركات الصناعية والتجارية والبنوك ، بل إن أصحاب هذه المؤسسات عينوا مديرين أو رؤساء مجالس إدارة . وكان جمال عبد الناصر يقول : إن الهدف تصفية الطبقة وليس تصفية الأفراد . . أى تجريد الطبقة من سلاح قوتها الذى تهيمن به على مقدرات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة .

وعندما أخذت الثورة بالتطبيق الاشتراكى ، لم يكن ذلك يعنى التحول إلى الشيوعية على الخطوط الماركسية ، بل إن ميثاق العمل الوطنى (١٩٦٢) حدد خطوط هذا التحول من حيث أنه يراعى التقاليد الاجتماعية القائمة ، ويحترم الدين الذى ينص على حق الميراث . ومن هنا كانت الاشتراكية تستهدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، وليس تصفية طبقة لحساب طبقة أخرى . ولما بدأ التطبيق الاشتراكى بإنشاء القطاع العام (١٩٦١) كان الشيوعيون المصريون فى المعتقلات من يناير ١٩٥٩ ، ولم يكن هذا مستغربا إلا عند من لم يدرك حقيقة أهداف عبد الناصر ، ولم يخرجوا إلا فى ١٩٦٤ بعد أن أعلنوا تصفية وجودهم الحزبى ، والانضمام لصفوف الاتحاد الاشتراكى العربى .

واللافت للنظر أن الاتحاد الاشتراكى وهو التنظيم السياسى الذى أقيم بعد قرارات التأميم الكبرى ، كان يضم «تحالف قوى الشعب العامل» وهم : العمال

والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية ، وهذه ما هى فى الحقيقة إلا عناصر الأرستقراطية القديمة التى أزاحتها الثورة من كراسى السلطة ، وكانت قد دخلت بأموالها إلى مجال تأسيس شركات التضامن والتوصية والعائلية الخاصة بعد قوانين الإصلاح الزراعى المتتالية . وأما «الوطنية» هنا فإنها تعنى عدم قدرتها على مزاولة الاستغلال الطبقى القديم ، لأنها تخضع لنظام الأجور والأسعار فى الإنتاج الذى يقوده القطاع العام . ولعل هذا المغزى ما يزال قائما رغم تحول الدولة بعد ١٩٧٤ عن الاقتصاد المركزى إلى الاقتصاد الرأسمالى الحر ، إذ ما تزال الدولة متمسكة بوجود دور لها فى الاقتصاد بدرجة أو بأخرى .

وعندما بدأ التيار الإسلامى ينازع الحكام سلطتهم برفع راية الدين وتكفير الحكومة ووصف المجتمع بالجاهلية ، ويحشد زعماؤه جيشا من الأتباع المنبثين فى سائر الدوائر الحكومية وغير الحكومية من الذين يرون فى الحكومات الإسلامية المجاورة نموذجا يحتذى ، كانت السلطات الحاكمة تضرب بشدة على أيديهم ، وتضعهم رهن المعتقلات . وقد حدث هذا أيام العهد الملكى عندما كانت جماعة الإخوان المسلمين تستحوذ على الأذهان . وحدث أيضا أيام العهد الجمهورى ، شأنهم فى ذلك شأن الجماعات الشيوعية أيام العهدين .

ولم يكن موقف الحكومة من جماعات التيار الإسلامى يعنى موقف من الدين والعقيدة ، كما أرادت هذه الجماعات أن تدخل فى أذهان أتباعها ذلك المعنى ، وإنما كان الموقف سياسيا بحتا فى إطار الصراع على الحكم . والدليل على هذا أن الجمعيات الأهلية ذات الطابع الدينى ، الإسلاميه منها والمسيحية ، ظلت ـ وما تزال ـ تمارس عملها فى مجال الرعاية الاجتماعية للفقراء والمعوزين وسائر أعمال البر والإحسان المختلفة . ولم يحدث أن اقتربت منها السلطات بسوء طالما أنها لا تخوض فى شؤون السياسة أو الدين . وللحقيقة وللتاريخ فإن النص على عدم اشتغال الجمعيات الأهلية بالسياسة والدين شرط قديم ، ويعود إلى بداية عمل هذه

الجمعيات ، ولا يعود إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كما هو شائع لدى الخاصة والعامة . والفضل فى هذا النص يرجع إلى سعد زغلول الذى وضعه فى لائحة الجمعية الخيرية الإسلامية التى تأسست عام ١٨٩٢ ، وسارت على هديه سائر الجمعيات فيما بعد .

والخلاصة . . أن طبيعة الحكم فى مصر الحديثة والمعاصرة طبيعة وسطية لا تميل إلى التطرف يمينا أو يسارا . وهذه مسألة تبدو تراثية ، وترتكز قاعدتها الأساسية على الفترة الفرعونية التى قابل بها المصريون مختلف الشعوب التى وفدت عليهم بثقافات وعادات وتقاليد مختلفة ، سرعان ما استوعب المصريون منها ما لم يكن يضر بالتقاليد القائمة وإن كان يثريها . وهذا ما يفسر القول السائد بأن المصريين قاموا بتمصير كل من وفد عليهم ، وأصبح جزءا من التربة المصرية اجتماعيا وثقافيا .

على أن الالتزام بهذه القاعدة الوسطية المغلفة بغلالة من التدين البسيط غير المتشدد كما سبقت الإشارة ، يبقى شرطا للتماسك الاجتماعى . أما الخروج عنها بالتطرف يمينا أو يسارا ، بالقفز على الواقع أملا فى استعادة ماض زائل مهما كان ذهبيا فى وقته ، أو بمحاكاة بلاد أخرى متقدمة تقنيا فى حاضرها المعاصر دون تقدير للظروف الموضوعية ، من شأنه أن يطغى على الشخصية وعلى الخصوصية ، ولا بد فى النهاية أن يصيب التماسك الاجتماعى بالخلل ومن ثم الوقوع فى المشكلات . ولا يجب أن ننسى فى هذا الخصوص أن مصر من البلاد النادرة التى لم تقع فيها حرب أهلية بسبب اختلاف العقائد ، وهذا يدل على مدى فضيلة التسامح التى يؤمن بها المصريون كافة .

وباستبقاء هذا الوسط الذهبى ، تصبح التيارات الفكرية ذات اليمين وذات اليسار هاجس النخبة المثقفة التى بدأت فى الأصل من خلال الصفوة الاجتماعية التى أتيح لها الاتصال بثقافة الغرب الأوروبى ، سواء من خلال الاحتكاك بمن جاء منهم إلى مصر للاحتلال وللتجارة ، أو من خلال البعثات الخارجية والتعايش مع

الآخر والنقل عنه . وتأثير النخبة ـ وهم عادة قلة وسط الأغلبية ـ يقتصر أيضا على دائرة محدودة ، طالما أن الصفوة الحاكمة فى النهاية لا تتبنى أحد تيارات اليمين أو اليسار . ومن الملاحظ أن طبيعة الذين اعتلوا كرسى الحكم فى مصر منذ عصر محمد على ، كانوا من تلك الثقافة الوسطية حتى ولو مال أحدهم نحو ثقافة غربية أو شرقية بدرجة أو بأخرى . وكان الذين يميلون للأخذ عن الغير يقولون دائما أنهم يأخذون ما يتفق مع الأصالة والعراقة ويتركون ما عدا ذلك ، لكنهم سرعان ما يجدوا أنفسهم وقد وقعوا فى مأزق الاختيار والانتقاء ، على حين أن التطور الذى ينقلوا عنه هو حزمة واحدة ، ولا يمكن اقتناء عود أو عودين منها فقط وترك الباقى . وفى النهاية لا يجد هؤلاء سوى العودة إلى الوسطية الذهبية ، بعد أن يكونوا قد أدركوا أن الانتقاء من الآخر مع التمسك بالأصالة مجرد وهم .

ولعل نظرة إلى الحياة العامة للمصريين تؤكد حقيقة قد تكون غائبة عن الباحثين ، ألا وهى امتناع المصريين عن التشكل الجوهرى مع الآخرين والانخلاع من الجذور . . ففى الشارع ترى كل الأزياء والموضات الشرقية والغربية ، المحافظ منها والمتفرنج ، والتقليدى منها والمعاصر ، والجميع يرقصون فى الأفراح ويتمايلون ويزغردون ويغنون دون غضاضة ، وفى المواقف الجادة يؤكد كل منهم على أنه «ابن بلد . . أو أنه فلاح . . أو أنه صعيدى . . إلخ» . وفى البيت المصرى تجد أثاثات وأدوات تنتمى إلى عصور مختلفة وإلى أماكن مختلفة ، ولكن الطعام وطريقة إعداده ينتمى إلى ثقافة واحدة ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأماكن العامة من مطاعم وأماكن ترويح .

وهكذا تجمع الوسطية بين كافة المصريين فى السلوك ثقافيا ، رغم تعدد التيارات الثقافية فكريا التى هى الشغل الشاغل للنخبة . ومن هنا تتميز مصر بالتماسك الاجتماعى فى إطار العلاقات الأفقية التى يستند فيها البعض على البعض دون غضاضة ، فنحن عادة نطلب النصح من الآخرين ونسترشد برأى الكبير

ومن له تجربة كبيرة ، ونبحث عن الأصدقاء ونتمسك بالأقرباء لقضاء المصالح ، وعلاقاتنا فى النهاية ليست رأسية ، شأن المجتمعات الغربية أو الجبلية أو الصحراوية ، كل واحد فيها يبحث عن مصلحته وكفى .

على أن القول بوجود تماسك اجتماعى فى مصر لا يعنى القول بعدم وجود مشكلات اجتماعية ناتجة من ضيق ذات اليد والعسر المالى عند الفقراء ومتوسطى الحال ، ولا يعنى أيضا تجاهل بعض الحوادث الطائفية الناتجة عن التعصب لأنها لا تخرج عن مواقف فردية فعلا ولا تشكل ظاهرة عامة شأن مجتمعات الطوائف . . لكن تلك قضية أخرى .

فى التـاريـخ وقضايا المنهـج

د . علـــى بـركات

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة حلوان

فى التاريخ وقضايا المنهج

فى العلم وضرورة المنهج

يرى البعض أن العلم نظام متسق للمعرفة يكتسب وفق منهج علمى وينضوى تحت تعريف العلم كل بحث عن الحقيقة يتم وفق منهج علمى وبطريقة موضوعية ، ويعنى ذلك أن المنهج جزء من طبيعة العلم . كما يعرف بأنه التجميع المنظم للخبرة الإنسانية فى مجالات المعرفة المختلفة ، والعلم بهذا المعنى ذو صفة تراكمية[١] .

وتشير تعريفات العلم المختلفة إلى افتراض أن هناك علاقات منتظمة بين الظواهر المختلفة ، و إن مهمة العلم هو الكشف عن تلك العلاقات وصياغة التعليمات التى تفسر تلك الظواهر . و على ذلك فإن الهدف من أى بحث علمى يتخطى مجرد وصف المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة إلى محاولة فهمها وتفسيرها[٢] . وبذلك يصبح الهدف من العلم هو التعرف على القوانين التى تحكم مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية (يقصد بكلمة القانون فى معناها مجموعة القواعد العامة التى تنظم سلوك الإنسان أو الهيئات العامة والتى تقوم سلطة عليا على تنفيذها) . و كلمة القانون هنا تعنى ارتباطا عاما ضروريا وثابتا ومستقرا بين مجموعتين مختلفتين من الظواهر أو بين جانبين مختلفين فى ظاهرة واحدة مثل الارتباط بين ظاهرة غليان الماء وارتفاع درجة حرارته إلى درجة المائة المئوية ومن ثم تحويله إلى البخار . و هو ارتباط تتوافر فيه كل الأوصاف السابقة ، فهو ارتباط عام يصدق على كل سائل ينطبق عليه التعريف الكيميائى للماء مهما كان مصدره ، وأيا كان موقعه ، و الغرض الذى يستخدم فيه ، وبصرف النظر عن الكيفية التى وصلت بها درجة حرارته إلى المائة ، وهو ارتباط ضرورى وحتمى ولا يقبل الاستثناء ، ثم إنه ارتباط ثابت ومستقر ، هذا الارتباط الثابت والمستقر يعبر عنه فى شكل قانون علمى على النحو التالى : إذا ارتفعت درجة حرارة الماء إلى ١٠٠ درجة مئوية تحول من حالة السيولة إلى الحالة الغازية .

وكون القانون الطبيعى تعبيراً عن علاقة عامة ضرورية ثابتة ومستقرة لا يمنع أن تكون هذه العلاقة مشروطة بشروط معينة ، بل إن القانون نفسه قد يكون عادة مشروطا بعدد من الشروط ، فمثلا عندما ندرس العلاقة بين ارتفاع حرارة الماء وغليانه نفترض عزل هذه العلاقة عن أثر تفاوت الضغط الجوى والذى يفترض أن يكون هو الضغط الجوى السائد عند سطح البحر[٣] .

والقانون بهذا المعنى هو حقيقة موضوعية بمعنى أنه موجود مستقلا عن وعى الإنسان به أو إرادته ، أى بصرف النظر عما إذا كان الإنسان عالماً بوجوده ، أو غير عالم ، راغباً فى هذا الوجود ، أو غير راغب والإنسان بهذا المعنى لا يستطيع أن يعدل قانوناً موجوداً أو يلغيه ولا أن يخلق قانوناً من العدم ، ويسرى ذلك فى مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ومن الواضح أن الإنسان يمكنه أن يستخدم قوانين الطبيعة قبل أن يكون واعياً بها ، فالفلاح عرف الزراعة قبل أن يعرف علم النبات أو القوانين الخاصة به ، أو أن يعرف خصائص التربة ، وكلما زادت معرفة الإنسان بالقوانين التى تحكم الطبيعة كلما زادت استفادته منها ، ويصدق ذلك على المجتمع أيضاً ، ويصبح الهدف النهائى للعلم هو معرفة القوانين التى تحكم مختلف الظواهر ، سواء كانت هذه الظواهر طبيعية أو اجتماعية ، ذلك أن المجتمع الإنسانى مثله مثل الطبيعة التى تحيط بنا و نعيش عليها ، يخضع لأنواع مختلفة من الارتباطات العامة الضرورية المستقرة بين مختلف الظواهر الاجتماعية ، أى القوانين التى تخضع لها هذه الظواهر ، والتى يطلق عليها القوانين الاجتماعية ، مثل قانون الترابط الضرورى بين الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، وبين النظام السياسى والسلطة السائدة فيه ، و مثل قانون الجديد ينبع من القديم ، والعلاقة بين التغير الكمى والتغير الكيفى ، وهى قوانين تتعلق بالتطور الاجتماعى ، وكما تدرس القوانين الاجتماعية الارتباطات العامة التى تقوم بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، فهى تدرس أيضا تطور المجتمع البشرى بوجه عام ، من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى[٤] .

المنهج العلمى ودراسة الواقع

والسبيل إلى دراسة الظواهر الاجتماعية هو ذات السبيل للتعرف على الحقيقة فى مختلف الظواهر ، وهو اتباع المنهج العلمى فى دراسة تلك الظواهر . ويقصد بالمنهج العلمى مجموعة القواعد العامة التى يلتزم بها الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة فى علم من العلوم . وقد يعرف المنهج بأنه التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها(٥) . والمنهج العلمى إذا هو أسلوب البحث الذى يمكن الباحث من دراسة مختلفة الظواهر ، وهذا المنهج لا يصح النظر إليه على أنه شئ ثابت لا يتغير ، وإنما هو ينمو وتتعدد وسائله مع تطور حياة الإنسان الاجتماعية ، و اكتشافه أو صياغته لمختلف الأدوات الفكرية والمادية التى يستخدمها لاكتشاف المعرفة مثل التجريد والتحليل ، واستخدام قوانين المنطق والرياضة من جهة ، وأدوات المعامل من أنابيب اختبار وميكروسكوبات وغيرها من الأدوات المادية من جهة أخرى ، لكنه ينحصر فى النهاية فى تلك العمليات الذهنية والمادية ، التى تفيد فى صياغة تساؤلات وفروض تتعلق بحياة الإنسان ، وفى العثور على إجابات لهذه التساؤلات والفروض ، واختبار سلامتها ، كالملاحظة والتصنيف والقياس والتجربة وتجميع النتائج والتنسيق بينها(٦) ، يستوى فى ذلك أن يكون الواقع موضوع الدراسة هو الطبيعة من حولنا بكل مكوناتها ، أو المجتمع فى مختلف جوانبه ، أو أن يكون الهدف من البحث هو التعرف على الواقع كما كان فى الماضى ، أو كما هو الآن أو التنبؤ بمسار ذلك الواقع فى المستقبل .

والملاحظة الأولى التى تلفت النظر فى هذا الشأن هى التخلف النسبى فى تطبيق المنهج العلمى فى دراسة المجتمع ، بالمقارنة مع الدراسات التى تنصب على الطبيعة(٧) ، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل يمكن أن نلخصها على النحو التالى :

- إن الإنسان كان فى مراحل تطوره الأولى أكثر حاجة لاستخدام المعرفة التى توصل إليها فى الحصول من الطبيعة على المقومات اللازمة لحياته ، أكثر من حاجته لمعرفة القوانين التى تحكم المجتمع لاستخدامها فى الارتقاء بهذا المجتمع .

- إن الترابط بين الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتحليل عن طريق التجريد أو التجربة من الترابط بين الظواهر الطبيعية .

- إن الثبات والاستقرار النسبى الذى تتميز بهما العلاقة التى يعبر عنها بالقانون ، نجد أنه نسبى بشكل أكبر فى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية منه فى الظواهر الطبيعية ، نظرا لأن المجتمع الإنسانى فى تغير وتتغير معه القوانين التى تحكمه . إن فكرة خضوع الطبيعة لقوانين تحكمها تبدو أكثر تقبلا واستساغة من العقل البشرى من فكرة خضوع المجتمع الإنسانى ، الذى يتكون من أفراد لهم وعى وإرادة لمثل هذه القوانين دون أن يفطن الإنسان لوجودها[٨] .

فى ضرورة المنهج

من البداية فرض الصراع الداخلى فى أعماق الإنسان بين شعوره بالعجز تجاه الظواهر الطبيعية ، وبين رغبته فى كشف غوامض هذه الظواهر والتغلب عليها . فرض هذا الصراع على الإنسان أن يتعلم ، وأن يؤكد وجوده واستمراره ، و بالتالى تطوره ، وخلال هذا التطور ظهرت الحاجة إلى الأسلوب العلمى لعلاج المشاكل والمعارف المتزايدة التى حصل عليها الإنسان ، ومن ثم توصل الإنسان إلى طريقتين أساسيتين للتفكير : الأولى هى الاستدلال القديم أو القياس الصورى ، و يطلق عليه المنطق الشكلى ، وهذا النوع من التفكير هو من صنع فلاسفة اليونان القدماء ، ويقوم على أنه إذا كانت هناك قضية أو أكثر ، وسلمنا بصحتها وفقا لشروط معينة ، و وفقا لوضع القضيتين فى صورة معينة أو فى شكل معين ، يمكننا أن نتوصل إلى قضية ملزمة بالضرورة ، وقد بدأ هذا المنطق بنظرية القياس المعروفة :

«سقراط إنسان   كل إنسان فان   إذا سقراط فان»[٩]

وهذا المنهج يهتم بالشكل دون الجوهر ، وعلى ذلك فهو لا يأتى بجديد ، لأن النتيجة النهائية موجودة أصلا فى المقدمتين ولقد كان هذا المنطق فى بدايته نقطة تقدم للفكر الإنسانى عندما وضعه أرسطو ، لكن فى الفترة التالية احتل الشكل مركز الصدارة فى هذا المنطق على حساب المضمون ، وذهب كثيرون من أصحاب هذا المنطق مذهباً بعيداً فى التجريد ، بعد أن قصروا اهتمامهم فى معظم الأحيان على عرض المعلومات التى سبق اكتسابها ، دون التوصل إلى حقائق جديدة ، وبلغت أزمة هذا النوع من التفكير قمتها عند المدرسيين فى العصور الوسطى ، الذين انغمسوا فى محاورات جدلية عقيمة ، لم تؤد إلى جديد فى مجال المعرفة ، وبات من الضرورى البحث عن مناهج جديدة للفكر الإنسانى ، ومن ثم ظهر المنطق الحديث . وقد بدأ نقد المنطق القديم مع بداية عصر النهضة من مصدرين :

الأول : أنصار الاتجاه التجريبى الذى يرى عدم جدوى استخدام المنطق القديم .

الثانى : أصحاب الاتجاه الذى يرى فى الاستدلال الرياضى نموذجا يمكن تطبيقه على بقية العلوم(١٠) .

وقد بدأ هذا النوع من التفكير مع بداية عصر النهضة وقبلها عند علماء المسلمين ، بظهور ما يعرف بالمنهج الاستقرائى ، الذى يقوم على الملاحظة ، للاستدلال على العلاقة بين الظواهر المختلفة موضوع الملاحظة ، ثم وضع الفروض المناسبة ، ثم إثبات صحة الفروض عن طريق التجربة ، أو عن طريق البرهان العقلى ، ثم الوصول بعد ذلك إلى قانون ، وعلى ذلك فالاستقراء يقوم على أربع مراحل أساسية تتمثل فى :

أ - ملاحظة الظاهرة موضوع البحث .

ب - وضع الفروض الملائمة لها .

ج - اختيار سلامة الفروض باستخدام التجربة أو البرهان .

د - إذا ما ثبتت صحة الفروض أصبحت قوانين تشكل نظرية .

وهذا المنهج تأخذ به العلوم الطبيعية مثل الطبيعة والكيمياء . وفى إطار المنهج الحديث ظهر أيضا منهج الاستدلال الرياضى . وهو المنهج الذى يسير فيه الباحث من مبدأ عام إلى قضايا تنتج عنه بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة ، وهذا المنهج يقوم فى جوهره على تصورات عقلية بحتة ، ليس لها ارتباط بالعالم المادى . ويظهر هذا المنهج بوضوح عند ديكارت[١١] .

غير أن التقسيم السابق لا يعنى الانفصال الكامل بين مناهج العلوم ، لأن وراء هذه المناهج وحدة العقل البشرى ، والفصل بين مختلف المناهج بالنسبة لعلم من العلوم ، يكاد يكون مستحيلا ، لأن العلم الواحد قد يستخدم أكثر من منهج ، كما أن المناهج نفسها متداخلة ، فالاستدلال العقلى يعتبر فى بعض جوانبه امتداداً للقياس القديم ، كما أن الاستدلال الرياضى يستخدم الاستقراء فى بعض مراحله للتأكد من سلامة النتائج التى تم التوصل إليها ، كما يستخدم الاستقراء قاعدة التحليل والتركيب الذى يمثل عنصراً أساسياً فى كل العلوم ، فكل معرفة إنسانية - سواء أكانت نظرية أم تطبيقية - ليست إلا تحليلا يتوسط نوعين من التركيب ، أولهما فكرة عامة غامضة ، وثانيهما فكرة عامة أكثر وضوحاً لأنها تستند على التحليل الدقيق . ويعتبر كل من الحسن بن الهيثم وابن سينا وابن رشد وفرانسيس بيكون وديكارت من رواد هذا المنطق الحديث[١٢] .

وقد صاحب ظهور هذا المنطق الاعتقاد بأن ما يحدث فى الكون إنما يحدث وفقاً لقوانين محددة ، وأن طبيعة هذه القوانين قابلة للاكتشاف ، وهى حقيقة يؤكدها تاريخ العلوم الذى يشهد بأن العلوم لم تخط خطوات واسعة إلا منذ أن اعتقد الباحثون أن الطبيعة من حولنا تخضع لنظام عام ثابت ومطرد وأنه قابل للاكتشاف ، ولا يصدق ذلك على العلوم الطبيعية وحدها ، بل على العلوم الإنسانية أيضا التى لم تصبح علوماً إلا منذ افترض العلماء أن الظواهر الاجتماعية التى ندرسها تخضع هى الأخرى لقوانين (علاقات ثابتة) شبيهة بالقوانين الطبيعية .

ومع تقدم العلوم ورقى الفكر الإنسانى فرض المنطق الحديث وجوده ، واتجه لدراسة طرق التفكير المتبعة فى مختلف العلوم ، واتخذ فى سبيل ذلك أسلوباً علمياً يتصف بثلاث خصائص(١٣) :

١- الموضوعية : وتعنى الإيمان بالواقع كحقيقة لها قوانين علمية ، تؤثر فيها وتسيطر عليها ، كما تؤمن بالأسلوب العلمى الذى ينظر إلى الكون كوجود قابل للاكتشاف وقابل للفهم ، وأن المعرفة هدف يمكن الوصول إليه دون تعصب أو تعقيد . والموضوعية ترفض النظرة الذاتية ، التى تحكم على الأمور وفقا لآراء سابقة أو نظرة مسبقة أو رؤية عاطفية أو من خلال مصلحة شخصية ، وكلها تتجاهل عمداً أو لا شعوريا الواقع المطلوب دراسته والقوانين الموضوعية التى تتحكم فيه ، ذلك أن المنطق الحديث يعتمد على الأسس الواقعية الموجودة فى مختلف العلوم ، سواء كانت تجريدية فى جوهرها مثل الرياضة ، أو تجريبية مثل الطبيعة والكيمياء ، أم إنسانية مثل الاقتصاد السياسى والاجتماع والتاريخ .

٢- النسبية : بمعنى أن هذا النوع من التفكير لا يدعى الوصول إلى حقائق مطلقة ، كما لا يدعى أن الحقائق التى يهدف إلى الكشف عنها حقائق مجردة أى أنها ثابتة ونهائية ، فالحقائق التى يصل إليها كل علم من العلوم مرتبطة بهذا العلم فى وقت معين . ونظرا لأن كل حقيقة يمكن الوصول إليها ترتبط بمعرفتنا السابقة ، سواء فى القياس أو التحليل ، فستظل إلى الأبد حقيقة نسبية ، لأن الحقيقة المطلقة لا توجد إلا فى العقل الذى نبعث منه كل المعرفة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وإن كان البحث عن الحقيقة المطلقة سيظل هدفاً أساسيا من أهداف البحث العلمى .

٣- الخصوصية : وتعنى أن هذا النوع من التفكير لا يدرس القواعد الشكلية ، ولكن يدرس المناهج الخاصة التى يتبعها كل علم من العلوم ، ومن المعروف أن مناهج العلوم تختلف باختلاف الظواهر التى تعالجها ، وهذا لا يتناقض مع قواعد المنطق العام ولا يخل بوحدة العلوم والترابط الحيوى القائم بينها .

علم التاريخ ومنهجه

تعنى كلمة التاريخ ومشتقاتها فى اللغة العربية الإعلام بالوقت ، وقد يدل تاريخ الشىء على غايته التى ينتهى إليها . وترد كلمة التاريخ لأول مرة فى اللغة العربية مع إدخال التقويم الهجرى فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، ولا تظهر هذه الكلمة فى القرآن الكريم ولا فى الأحاديث النبوية الشريفة . وقد استخدم القرآن تعبير القصص للكلام عن أخبار الأمم الماضية ، وإن كان عاصم الدسوقى يرى أنها كلمة عربية[١٤] .

وربما تكون كلمة التاريخ مأخوذة من إحدى اللغات السامية القديمة ، وكلمة التاريخ العربية تقابل كلمة History الإنجليزية ، وكلمة Histoire الفرنسية وكلاهما مشتق من لفظ Historia المستمد من الأصل اليونانى القديم ، ويعنى كل ما يتعلق بالإنسان منذ بدأ يترك آثاره على الأرض . ويرى البعض أن التعريف السليم لكلمة التاريخ أو History هو البحث الشامل من أجل المعرفة الإنسانية فى الماضى ، وهذه المعرفة تشمل كل ما يتعلق بماضى الإنسان ، وكل ما يستطيع المؤرخ أن يوفق فى إدراكه عن هذا الماضى ، وقد استخدمت كلمة Historia بمعنى السرد المنظم لمجموعة من الظواهر الطبيعية ، سواء أجاء ذلك السرد وفقا للتسلسل الزمنى أم غير ذلك ، ولا زال هذا الاستعمال شائعا فى علم التاريخ الطبيعى ، وقد أصاب الرومان عندما عرفوا التاريخ بأنه علم المنجزات Resgestae ، وقد تدل كلمة التاريخ على مطلق مجرى الحوادث الذى يصنعه الأبطال أو تصنعه الشعوب ، ونحن لا نستخدم كلمة تاريخ الآن إلا فى حالة السرد المرتب زمنياً ، وأصبحت كلمة التاريخ فى المعنى العام تعنى ماضى الإنسان ، إذ وضع الألمان كلمة تحمل نفس المعنى فى اللغة الألمانية وهى كلمة Geschichte[١٥] ، وتعنى دراسة التاريخ بوجه عام ، ودراسة الظروف التى فى ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فهناك الجانب الاقتصادى ، المتعلق بنشاط الإنسانى فى إنتاج وتوزيع الأموال التى تشبع حاجاته المختلفة ، وهناك الجانب السياسى ، المتعلق بشكل معين من أشكال ممارسة السلطة فى المجتمع ، وأيضا هناك الجانب الاجتماعى المتعلق بنشأة الظواهر الاجتماعية .

فالتاريخ الاقتصادى يدرس الظروف التى فى ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر المتعلقة بنشاط الإنسان المنصب على إنتاج وتوزيع الأموال والسلع ، التى تشبع حاجاته المادية والمعنوية . والتاريخ الاجتماعى يدرس الظروف التى فى ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر الاجتماعية ، ونفس الوضع نجده بالنسبة للتاريخ السياسى .

هذه الدراسة التاريخية لهذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية هى فى الواقع نوع من الاستقراء ، الذى ينتهى ككل استقراء إلى تعميمات معينة تعكس الروابط الأساسية المستقرة والمنتظمة فى الظاهرة التى نسميها قوانين ، ولكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية منطقة الداخلى الخاصة به أو قوانينه التى تحكمه والتى تعرضها النظرية الخاصة به المستمدة من دراسة تاريخه ، لكن هذه الجوانب ليست مستقلة عن بعضها البعض وإنما تجمعها دراسة التاريخ العام للمجتمع الإنسانى(١٦) .

وقد ثار جدل كبير حول طبيعة التاريخ كعلم ، حيث حاول البعض أن ينفى عن التاريخ صفة العلم ، بدعوى أنه لا يستطيع أن يخضع الوقائع التاريخية لما تخضع له العلوم الأخرى وموضوعاتها من المعاينة والمشاهدة أو الاختبار والتجربة ، وبدعوى أنه لا يستطيع الوصول إلى حقائق ثابتة .

والحقيقة أن هذا النقد يمكن أن يوجه إلى معظم العلوم الاجتماعية ، فالدارس للعلوم الاجتماعية يقابل بمشكلة أساسية ، وهى عدم وجود اتفاق عام بين العلماء وفلاسفة العلم بشأنها . لقد بدأ هذا الخلاف فى القرن التاسع عشر وذلك حين بدأت العلوم الطبيعية تستقر ، وظهرت الدعوة إلى استخدام مناهج العلوم الطبيعية فى مجال العلوم الاجتماعية ، وكان من الطبيعى أن تظهر وجهات نظر متعددة ، سواء بالنسبة لطبيعة العلم وموضوعاته ، أو بالنسبة للمنهج الملائم للبحث(١٧) .

غير أن هذا الخلاف لم يمنع العلوم الاجتماعية من التطور والنمو ، سواء فيما يتعلق بالمناهج وطرق البحث ، أو بالنسبة لحصيلة المعلومات عن الظواهر الاجتماعية التى نقوم بدراستها ، ويمكن حصر الخلاف حول طبيعة العلوم الاجتماعية فى اتجاهين :

الاتجاه الأول ، يرى وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلوم الإنسانية تعتبر فرعاً من العلوم الطبيعية ، ولعل أقربها فى ذلك هو علم النفس ، وهم يرون أن الفرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية هو فرق فى تعقد التفصيلات وكثرتها ، والإنسان من وجهة نظرهم ليس إلا جزءاً من عالم الطبيعة ويفسر فى نطاق التفسير العام للنظام الطبيعى . وأصحاب هذا الرأى يرون ضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة فى العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية .

أما الاتجاه الآخر ، فيرى اختلاف مناهج العلوم الاجتماعية عن مناهج العلوم الطبيعية ، وأن الأول يقوم على الفهم ، بينما يقوم الثانى على التفسير ، وبينما يهدف التفسير من وجهة نظرهم إلى إيجاد علاقة من الخارج بين شيئين فإن فهم الوقائع الإنسانية يهدف إلى الحصول على معنى من الداخل ، فلا يكفى فى العلوم الاجتماعية الوصول إلى قانون عام ، ولكن على الباحث أن يضع نفسه بشكل ما فى وضع هؤلاء الناس ، بمعنى أن وعى الفاعل أو ذاتيته هى دعامة الفعل الاجتماعى ، ويرون أن النظرية التى تهدف إلى تفسير الواقع الاجتماعى ، عليها أن تطور أساليب خاصة بها ، غريبة عن العلوم الطبيعية ، ويرون أن تخلف الدراسات فى العلوم الاجتماعية يرجع إلى الاعتقاد بإمكانية تطبيق مناهج العلوم الأكثر تقدما - خاصة الفيزياء - على العلوم الاجتماعية[١٨] .

لكن يبقى رغم ذلك قدر من الاتفاق بين العلوم ، وهو أن المهم فى العلم ليس هو تنظيم المعلومات وتصنيفها ، بل المهم هو ربطها والعمل على تفسيرها أيضاً . إن السمات المميزة للبحث العلمى هى التفسير ، وإقامة علاقات الارتباط بين القضايا

المترابطة ، والهدف الذى يسعى إليه أى علم هو الوصول إلى درجة عالية من التفسير المنهجى ، حتى يتحقق له ربط المعلومات بطريقة استنباطية دقيقة[١٩] . أما التاريخ فيمكن أن يأخذ شكل جمع الحقائق عن الأحداث التاريخية باستخدام أدوات البحث التى تناسب المرحلة التاريخية موضوع البحث ، فإذا توقف الباحث عند هذا الحد فإنه يكون قد اعتبر التاريخ علماً قائما على جمع الحقائق وتوصيفها وتصنيفها فحسب دون محاولة إقامة بناء نظرى تكون مهمته التفسير والتنبؤ ، وفى مجال العلوم الطبيعية هناك نظائر لذلك ، أما إذا أمكن وضع نظرية فى علم التاريخ بغرض التفسير والتنبؤ بل والتحكم ، فإن هذا مشروع أيضاً[٢٠] .

وعلى ذلك يمكن القول إن مثل هذه الاعتراضات لا تنفى عن التاريخ حقيقة أنه علم ، ويبقى صحيحاً أنه علم الكشف عن الأحداث التاريخية وتفسيرها عن طريق التعرف على الارتباطات الأساسية التى تسمى القوانين ، وهو ما حاوله ابن خلدون وتلميذه المقريزى (١٣٦٤ - ١٤٤١)[٢١] .

وكان ابن خلدون أول من نبه إلى أن التطور الإنسانى يتم وفق قوانين موضوعية ، سماها قوانين العمران فهو يقول فى مقدمته «أنشأت فى التاريخ كتابا ، أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللا وأسبابا ، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن ، وما يعرض فى المجتمع الإنسانى من العوارض الذاتية ، ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها»[٢٢] .

ثم يحدد ابن خلدون منهجه فى فهم التاريخ فيقول «أما بعد فإن فن التاريخ من الفنون التى تتداوله الأمم والأجيال ، هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى . . . وفى باطنه نظر وتحقيق وتعليل بالكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق»[٢٣] .

وعلم التاريخ عند ابن خلدون هو العلم الذى يبحث عن أسباب الأحداث والظواهر والقوانين التى تحكم التطور بما فيه من حركة وصراعات ، فهو يقول «اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم ،

وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال ، مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»(٢٤) .

ثم يقرر ابن خلدون أن التاريخ هو علم رصد التغير عندما يقول «ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومناهج مستقرة ، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار ، فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والأزمنة والدول»(٢٥) .

التاريخ والعلوم الاجتماعية

أدت التطورات السريعة فى جوانب الحياة ، وما صاحبها من تطورات فى جوانب العمل والفكر ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة التى شهدتها الإنسانية كلها ، والعوامل المتعددة التى تفعل فعلها فى هذا العصر ، كل هذا أدى إلى تزايد الاهتمام بالماضى ومحاولة فهمه واستجلائه ، فى محاولة لفهم الحاضر وتصور المستقبل .

وقد واكب هذا التطور التاريخى تقدم فى أساليب العلم وطرق المعرفة ، وظهور اتجاهات جديدة فى تحليل الظواهر الطبيعية والإنسانية وتقييمها .

وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه العوامل وسواها فى مفهوم التاريخ ، ونطاق دراسته ، وأدوات البحث فيه ، وظهر ذلك فى عدد من المجالات بجوانبها المختلفة(٢٦) .

١- اتساع نطاق موضوعات التاريخ ، حتى أصبح يشمل مظاهر الحياة فى الماضى ، ومعها أصبح التاريخ ببساطة هو تاريخ حضارة من الحضارات بكل جوانبها ، وبالتالى أصبح التاريخ واحدا من أهم العلوم الإنسانية .

٢- تحول الأسلوب التاريخي من مجرد السرد المعتمد على الوصف إلى التحقيق العلمي ، وأصبحت الغاية التي ينصرف إليها التاريخ هي استكشاف حقيقة الماضي من خلال دراسة الآثار والمخلفات المادية والوثائق ونقدها ، واستخراج الوقائع الجزئية وربطها ببعضها البعض بأدق طرق الاستقراء والاستنتاج والتأليف ، وبذلك أصبح التاريخ علما من العلوم الاجتماعية بحق .

٣- اتجاه المؤرخين في تفسيرهم لأحداث التاريخ إلى العوامل والقوى المستنبطة من أحداث التاريخ نفسها ، ومنها تأثيرات البيئة الطبيعية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكوين البيولوجي ، وكلها عوامل تكيف سلوك الأفراد والجامعات ، فالمؤرخ لم يعد يبحث عن أسباب الأحداث بعيدا عنها ، بل أخذ يقوم بدراستها ليتفهم العلاقات التي تربطها ، وليستخلص من ذلك كله صورة للاتجاهات والعلاقات الثابتة (القوانين) التي تنتظم بها الأحداث .

ولقد رافق هذا التطور التاريخي تطور مماثل في العلوم الاجتماعية الأخرى فأخذ نطاقها يتسع ويتفرع ، وأخذت تسير بسرعة في الاتجاه التحقيقي الوصفي ، متأثرة في ذلك بمناهج العلوم الطبيعية إلى أن أصبحت علوما لها قواعدها وطرقها ومناهجها ، وأخذت هذه المناهج تستقر يوما بعد يوم بفضل التجربة المتراكمة والبحث المنتظم المتساند .

وكان لابد لهذا التطور المتلاحق من أن يؤدي إلى تقارب بين الدراسات التاريخية والعلوم الاجتماعية[٢٧] ، وأن يسعى المهتمون بالدراسات التاريخية للاستفادة من النتائج التي أصبحت متاحة في العلوم الاجتماعية الأخرى ، والعكس صحيح أيضا ، بمعنى أن يسعى المهتمون بالعلوم الاجتماعية بالنتائج التي يمكن أن تتحقق في مجال الدراسات التاريخية .

وعلى الرغم من اختلاف المنهج بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى ، في أن الأول يهتم بالأحداث الفردية الماضية في ترابطها الزمني ، في حين أن الأخرى تحاول أن تنظم الأحداث الحاضرة والماضية في نظريات أو قوانين وصفية أو تعليلية ، فإن مجال التعاون بينهما ممكن وذو فائدة مشتركة[٢٨] .

١- فالتاريخ وكل العلوم الاجتماعية تقوم على مفاهيم أساسية ، بعضها خاص ، وبعضها مشترك بينها جميعاً ، فمن المفاهيم المشتركة : التغير ، والحضارة ، والأمة ، والمؤسسة ، وهى مفاهيم قد تستعمل بمعان مختلفة حتى فى العلم الواحد ، وبالتالى فإن كل علم مطالب بفهم دلالات هذه المفاهيم فى العلوم الأخرى ، فالمؤرخ مثلا لا بد أن يكون على علم بمعنى التغير الاجتماعى قبل أن يستعمله فى دراسة من هذا النوع .

٢- ومثل المفاهيم الأساسية : الطرق والمناهج التى يتبعها التاريخ أو العلوم الاجتماعية للتوصل إلى الحقيقة ، فالتاريخ له منهجه الخاص الناتج عن طبيعة موضوعه وهو ماضى الحياة البشرية ، والمؤرخ لا يتعامل مع هذا الماضى مباشرة ، ولكن عن طريق الآثار المادية أو المدونات والوثائق ، وأسلوبه يقوم على تحقيق هذه الأصول والمخلفات ونقدها لاستنباط صور الأحداث الماضية . أما العلوم الاجتماعية الأخرى فتستند إلى الملاحظة المباشرة ، وإلى الاختبار التطبيقى ، وإلى التعميم والتعليل فى بعض الأحيان شأن العلوم الطبيعية ، غير أن هذين المنهجين رغم اختلافهما يلتقيان فى نقاط عديدة مثل الاستفادة من الإحصائيات وتحليلها ، والوصول منها إلى دلالات ومؤشرات معينة .

٣- إن العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس الاجتماعى تسهم فى فهم المؤرخ لسبب سلوك الإنسان والجماعات والمجتمعات تجاه قضايا بعينها قياساً على ما يحدث فى عصره ، وإذا عجز المؤرخ عن فهم سلوك الأفراد والجماعات فى عصره وضمن نطاق ثقافته فإن لن يستطيع على الأرجح فهم الحياة فى فترة سابقة(٢٨) ، وإن كان قياس الحاضر بالماضى قياساً مطلقا ، وتفسيره على ضوء الحاضر يحمل مخاطرة كبيرة سبق أن حذر منها ابن خلدون حين تحدث فى مقدمته عن أسباب الوقوع فى الخطأ ، لأن ذلك فيه إغفال للزمن كبعد فى التطور(٢٩) .

ولكن رغم ذلك فإن المؤرخ لا يستطيع أن يغفل عينية عن طرق العلوم الأخرى فى التعامل مع الظواهر المعاصرة ، فمعرفة الحاضر تزيد من فهمنا للماضى ، والتعرف على المفاهيم والأساليب التى استحدثها العلماء لتحليل العمليات

الاجتماعية المعاصرة يسهل التعرف على العمليات المشابهة التى تواجهنا فى المصادر التاريخية ، ويحدث العكس أيضاً لأن معرفة تاريخ الماضى يمكن أن تثير فهمنا للحاضر ، وتقوم فى الوقت ذاته بشحذ أدوات التحليل ، وتوسيع نطاق الشواهد التى تستخدمها العلوم الاجتماعية غير التاريخية .

٤- إن المؤرخ شأنه فى ذلك شأن علماء الاجتماعيات يستطيع بمنهجه القائم على التحليل أن يفكك ما ينطوى عليه التفاعل الإنسانى من نظم معقدة ، وتحليلها مستفيداً فى ذلك من مفاهيم وفرضيات تلك العلوم .

٥- إنه على الرغم من أن التاريخ يهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الحقيقة التاريخية ، إلا أنه يهدف أيضاً إلى التعليل والتفسير للحقائق التى يصل إليها ، وفى نفس الوقت فإنه مطالب بقدر من التعميم عندما يجد الشواهد والأدلة على ذلك ، فالمقريزى مثلا فى دراسته القيمة : «إغاثة الأمة فى كشف الغمة» استطاع أن يصل إلى العلاقة أو الارتباط الثابت بين الأزمات الاقتصادية وفساد نظام الحكم والإدارة فى مصر فى العصر الوسيط من خلال عملية استقراء للمجاعات والأزمات الاقتصادية خلال الفترة من الفتح الإسلامى حتى عهده[٣٠] .

٦- وفى نفس الوقت فإن استفادة علماء الاجتماعيات من المنهج التاريخى يجعلهم على حذر من التعميمات التى يلجأون إليها أحيانا ، والإغراق فى التنظير على حساب الواقع .

من هنا أصبح الباحث فى التاريخ مطالب بالاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية وطرق دراستها لمختلف الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية فى دراسته للماضى ، خصوصا أنه توجد فى العلوم الاجتماعية أكثر من نظرية لتفسير الظاهرة الواحدة ، ويمكن أن يكون ذلك بسبب نقص معرفى يتعلق بالقدرة على الإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة ، أو لاختلاف الأطر الحضارية و الاجتماعية والثقافية عند الباحثين[٣١] . وسنطرح فيما يلى بشكل أكثر تفصيلاً علاقة التاريخ ببعض العلوم الاجتماعية .

الأدب والتاريخ

يعرف الأدب فى العادة بأنه الكلام الإنشائى البليغ الذى يقصد به التأثير فى عواطف الناس سوء كان نثراً أو شعرا .

وقد استخدمت كلمة الأدب فى اللغة العربية بمعنى التهذيب ، كما فى الحديث الشريف «أدبنى ربى فأحسن تأديبى» ، والأدب عند ابن خلدون يشمل المعارف الدينية وغير الدينية .

ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الكلمة تعنى مفهومين : الأول هو كل ما يكتب فى اللغة سواء كان علما أو فلسفة أو أدبا خالصا ، بمعنى إن كل ما ينتجه العقل البشرى يسمى أدبا ، وهو معنى عام يقابل الكلمة الفرنسية Litterature أو Literature فى الإنجليزية(٣٢) .

أما المفهوم الآخر فهو الأدب بالمفهوم الذى أشرت إليه فى البداية ، بمعنى التعبير عن معنى من المعانى بطريقة جميلة ومؤثرة فى عواطف الناس ، على نحو ما هو معروف فى الشعر والنثر بمكوناته مثل الخطب والقصص والروايات والأمثال وغيرها ، وهو المفهوم الذى قصدناه هنا(٣٣) ، حيث يكون الأدب مرآة للعصر موضوع الدراسة ، وأداة التعبير عن أفكار الناس ومشاعرهم ، كما يصور أحلامهم وأمانيهم ، ويكشف ما بداخل النفس البشرية ، ويرسم أنواعاً مختلفة لحياة الأفراد والجماعات فى الريف والمدينة ، كما أن الأدب يعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية فى مجتمع ما ، وقد يعرض لأوضاع الحرب والسلام كما فى رواية الأديب الروسى المعروف تولوستوى . والدارس لتاريخ العرب القديم لابد له من دراسة الشعر الجاهلى ، الذى يسجل الكثير من جوانب حياة العرب قبل الإسلام .

كما أن الباحث فى تاريخ إيطاليا فى القرن الرابع عشر لن يستطيع تجاهل الآثار الأدبية لدانتى (١٢٦٥ - ١٣٩١) ، التى تصور النواحى المختلفة للحياة الإيطالية فى أواخر العصور الوسطى والصراعات التى مزقت إيطاليا ، وعلى ذلك فإن دراسة الآثار الأدبية لدانتى لا غنى عنها لدراسة المجتمع الإيطالى فى تلك الفترة(٣٤) .

وفى المحاولات الأولى لكتابة الرواية العربية قدم محمد المويلحى روايته المعروفة «حديث عيسى بن هشام» ، والتى نشرت فى صحيفة مصباح الشرق خلال الفترة ما بين عامى ١٨٩٨ - ١٩٠٢ ، ثم نشرت بعد ذلك فى كتاب .

والقارئ لهذه الرواية يلاحظ رصدا للتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال الفترة ما بين حكم محمد على ونهاية القرن التاسع عشر ، وهو تغير من وجهة نظر الكاتب يسير من سيئ إلى أسوأ ، فالازدحام الخانق الذى يكتنف مجتمع المدينة ، وانتشار المخدرات ، وفوضى النظام الإدارى ، وأبناء الفلاحين الذين أصبحوا يحتلون المناصب العليا ، والوظائف التى استحدثت ، والأخذ عن الحضارة الغربية على نطاق واسع دون تبصر ، وقيم المجتمع القديم الآخذة فى التحلل أمام زحف الحضارة الغربية كلها ظواهر كانت موضع نقد فى هذه الرواية ، لكنها فى النهاية تقدم رصدا لمظاهر التغير الاجتماعى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر(٣٥) .

والقارئ لروايات نجيب محفوظ يستطيع أن يجد صدى لتاريخ الفترة التى عاشتها مصر ، من ثورة عام ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر ، خاصة الفترة الواقعة ما بين ثورة عام ١٩١٩ وثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وإذا كان نجيب محفوظ قد أرخ لمجتمع المدينة ، فإن طه حسين قد قدم صورة حية لمجتمع القرية فى مصر الوسطى فى أوائل القرن العشرين فى روايته «الأيام» ، والتى يمكن من خلالها رسم صورة للمجتمع الريفى فى ذلك الوقت ، كما صور عبد الرحمن الشرقاوى فى «الأرض» مجتمع القرية ومن منظور صغار الأعيان وموقفهم من الأرض(٣٦) .

وعلى ذلك فإن الأدب يمثل مصدرا لا غنى عنه لدراسة التاريخ فى مختلف العصور . وتمثل السير الشعبية مصدراً آخر يمكن اعتباره نوع من الأدب الشعبى الشفاهى ، تحتفظ به ذاكرة الشعوب فى شكل روايات وقصص شعبى ، كما يأخذ شكل السير فى بعض الأحيان .

وعادة تدور السير حول بطل تاريخي حقيقي ، كما تتناول أحداثا تاريخية حقيقية ،لكن يلاحظ أن السير الشعبية خلال انتقالها من جيل إلى جيل عرضة لعمليات الحذف والإضافة والتعديل بشكل مستمر ، مما يجعل الحدث التاريخي يتوارى خلف التراكمات الخيالية من ناحية ، ويلبي مطالب الفترة التي ينقل فيها إلى الجماهير من ناحية أخرى .

وعلى ذلك فإننا لا نجد في السير الشعبية تاريخا بالمعنى التقليدي ، بل سنجد فيها الحدث التاريخي أو البطل التاريخي ، مضافاً إليه وعي الشعب بهذا الحدث ، ثم عملية مواءمة مع الظروف التاريخية التي تم عبرها صياغة السيرة الشعبية ، فسيرة الظاهر بيبرس نجد فيها الظاهر بيبرس طفل عربي ويحمل اسماً عربياً هو محمود ، وفي نفس الوقت نجد أن السيرة الشعبية لا تعبر عن الواقع ، لكنها تعبر عن النموذج الذي يراه الشعب للبطل[٣٧] .

علم النفس الاجتماعي

يستهدف علم النفس العام الكشف عن المبادئ والقوانين التي تفسر سلوك الإنسان بوجه عام ، أما علم النفس الاجتماعي فيستهدف دراسة سلوك الأفراد والجماعات وهم تحت تأثير المواقف الاجتماعية المختلفة ، بعبارة أخرى فهو يدرس الصور المختلفة للتفاعل الاجتماعي أو التأثير المتبادل بين الأفراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات بعضها وبعض ، وبين الأفراد والجماعات وهنا يجب التمييز بين علم الاجتماع الذي يدرس حياة الجماعة والمشكلات الاجتماعية وطرق حلها ، وبين علم النفس الاجتماعي الذي يهتم بدراسة الاتجاهات الاجتماعية والطابع القومي والمعايير والقيم الاجتماعية . ولما كان التاريخ أحد العلوم الإنسانية ، فإنه يرتبط بعلم النفس الاجتماعي ، الذي يعطي اهتماما كبيرا لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة ، وكذلك عملية الاتصال داخل الجماعات ، وكذلك الأدوار والقيم الاجتماعية السائدة ، وقد يفتح ذلك آفاقا جديدة في الدراسات التاريخية[٣٨] .

ويمكن أن يستفيد الباحثون فى التاريخ من المنهج السلوكى فى دراسة بعض الظواهر المعاصرة ، مثل دراسة الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، وكذلك دراسة العلاقات الدولية[٣٩] .

وتدخل الاعتبارات النفسية ضمناً وتصريحا فى تفسير الفعل الإنسانى فى موضعين : الأول هو تشخيص الحقائق ، والثانى هو اختبار المبادئ التفسيرية[٤٠] .

ويرى المعاصرون من علماء النفس الاجتماعى أن النزاع بين تفسيرات التاريخ القائمة على نظرية الرجل العظيم والتفسيرات الاقتصادية أو الثقافية للتاريخ تفسيرات قائمة على قسمة باطلة ، فقد جرى علماء النفس من قبل على أن يلتمسوا فى القادة طائفة معينة من المناقب والصفات ، وقد تعرف باسم نموذج الشخصية أو سيكولوجية الزعامة ، غير أنه أصبح من المتفق عليه اليوم بوجه عام أن الزعامة علاقة متبادلة بين الزعيم والجماعة التى تتبعه يسهم فيها الطرفان وتلعب فيها تقاليد الجماعة دوراً ، وللزعيم دوراً يتوقعه منه أفراد جماعته ، ويتشابك هذا الدور مع أدوار متبادلة يؤديها غيره من أفراد الجماعة ، وتمكنه مناقبه الشخصية وسلوكه الفعلى من أداء ما يتطلبه دوره بنجاح متفاوت[٤١] .

غير أن دراسة علم النفس الاجتماعى تصبح هامة بدرجة كبيرة عند عمل التراجم ، ذلك لأن الباحث الدارس لمناهج علم النفس يضع فرضيات لدراسة هذه الشخصية أو تلك منها الفترة المبكرة من حياة المترجم له ، وعمليات نشوء الشخصية وتكوينها ، ووصف سلوك الفرد وتحليله على أساس الأدوار الاجتماعية التى قام بها ، وقد يثير الاهتمام بأنواع الصراع الممكنة بين مختلف الأدوار ، أما تفسير سلوك الفرد بناء على صفات شخصية معينة تنسب إليه دون شواهد مستقلة عن كيفية اكتسابها أو تكوينها ، فذلك ليس إجراء إحصائيا حتى ولو لم يكن لذلك من سبب إلا محاولة البرهنة على صحة تلك المناقب أو عدم صحتها[٤٢] .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية «علم الإنسان»

ظهر مصطلح الأنثروبولوجيا فى إنجلترا فى أواخر القرن السادس عشر (١٥٩٣) ، وكان يقصد به دراسة الإنسان من جميع جوانبه الاجتماعية والسيكلوجية والطبيعية ، ولذلك ظل حتى الآن يحمل معنى الدراسة المقارنة للجنس البشرى ، إلا أن تزايد البحث وخاصة فى المجتمعات البدائية أدى إلى تطورات هامة فى النظرة إلى الأنثروبولوجيا كعلم .

وتدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية السلوك الاجتماعى الذى يتخذ فى العادة شكل نظم اجتماعية ، كالعائلة ونسق القرابة والتنظيم السياسى والإجراءات القانونية والعبادات وغيرها ، كما تدرس العلاقة بين هذه النظم سواء فى المجتمعات المعاصرة أو فى المجتمعات التاريخية التى يوجد لدينا عنها معلومات مناسبة (٤٣) .

وربما كان علم الإنسان أكثر العلوم الاجتماعية ملاءمة للباحثين فى التاريخ لأن كل من علماء الإنسان وعلماء التاريخ يواجهون مشكلات كثيرة مشتركة(٤٤) .

وعلم الإنسان يعالج بالضرورة المسائل التاريخية عند تتبعه مجرى التطور البشرى وانتشار البشرية على سطح الأرض ونشوء الثقافات الإنسانية ، وينصب علم الإنسان الاجتماعى (الأنثروبولوجيا الاجتماعية) على دراسة نماذج معينة من الثقافة والشخصية والبناء الاجتماعى .

ويعطى الباحثون فى علم النفس الاجتماعى اهتماما أكبر بالثقافة ويرون أن كل ثقافة تتولد من تاريخها ، وأن الثقافات ليست ثابتة بل متغيرة على الدوام ، وعموما يقدم علم الإنسان للباحثين فى التاريخ العديد من المفاهيم المتصلة بالثقافة والتغير الثقافى والبناء وغيرها ، وهى محددة يحتاجها الباحثون فى التاريخ الاجتماعى(٤٥) .

علم السكان

يعرف علم السكان بأنه العلم الذى يهتم بدراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبتها وتطورها .

وبالتعبير الإحصائى فإن أى مجموعة من العناصر المتميزة يمكن أن نطلق

عليها اسم مجتمع أو سكان منطقة معينة ، تشمل مجموع الأفراد الأحياء القاطنين بهذه المنطقة فى فترة من الزمن[٤٦] .

فدراسة السكان وعددهم وتوزيعهم من حيث النوع (ذكور وإناث) ، ومن حيث المراحل العمرية وعلاقتهم بالنشاط الاقتصادى ، والزيادة الطبيعية فى عدد السكان بمعنى الفرق بين المواليد والوفيات فى مجتمع ما ، والتوزيع الجغرافى للسكان والهجرة ، كلها أصبحت تهم الباحثين فى التاريخ . وتستمد معطيات هذا العلم من المصادر الرسمية والتى تتكون من عدد من المصادر :

١- عمليات الإحصاء السكانى التى أصبحت تتم بشكل دورى فى المجتمعات الحديثة .

٢- سجلات الوقائع (دفاتر تسجيل الزواج والطلاق والمواليد والوفيات) .

٣- الهجرة إلى داخل البلاد وخارجها .

وبالتالى فإن المهتمين بدراسة هذا النوع من التطور عليهم أن يلموا ببعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة مثل مفهوم الأسرة والبيت المأهول ريفى وحضرى ، ونسبة الذكور إلى الإناث ، والظواهر السكانية وغيرها ، وقد اتجه الاهتمام فى الفترة الأخيرة إلى المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تؤثر على السكان . ويستطيع الباحث فى التاريخ الاستفادة من هذه المفاهيم ، ومن الدراسات التى أنجزت فى الفترة الأخيرة عن الدراسات السكانية بشكل عام[٤٧] .

علم الاجتماع

يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذى يهتم بدراسة المجتمع ، بمعنى دراسة بنى الإنسان فى وجودهم الذى يقوم على الاعتماد المتبادل .

كما يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذى يهتم بدراسة المجتمع وبنائه ووظائفه وعملياته . ووحدة الدراسة فى علم الاجتماع هى الجماعة وليست الفرد ، ويقصد بالجماعة هنا فردين أو أكثر يكونون معا علاقة بشكل ما[٤٨] .

وعلم الاجتماع كعلم الإنسان ، يهتم بشكل شامل بدراسة الأفعال والعلاقات الإنسانية ، والفارق ليس كبيراً بين ميادين علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) الثقافية والاجتماعية ، وبين علم الاجتماع ، وإن كانت توجد اختلافات فى محور الاهتمام ومناهج البحث .

ويتداخل التاريخ مع علم الاجتماع فى محاولة فهم الواقع الاجتماعى وتحليله وتصنيفه وتفسيره وصياغة قوانينه واستخلاص تعميمات تساعد على فهم المستقبل ، كما يشترك التاريخ مع علم الاجتماع فى دراسة قضية التغير باعتبار أن التغير حقيقة تؤكدها طبيعة الوجود الإنسانى نفسه وشواهد الواقع المتغير ، كما يستعين الباحث فى التاريخ بمفاهيم علم الاجتماع وأهدافه فى البحث . فالباحث فى التاريخ لا يقف فى تحليله عند مجرد إعادة تصوير الأحداث الفريدة غير المتكررة ، وإنما يعمل على الكشف عن العوامل المتكررة الكامنة خلف هذه الأحداث معتمداً فى ذلك على مفاهيم محددة[٤٩] . كذلك يستطيع المؤرخ عن طريق استخدامه لتلك المفاهيم أن يصف التغيرات التى حدثت فى الماضى ، وأن يحلل القوى التى سببتها ، وأن يقيس نتائجها بشكل أوفى ، كما يستطيع إذا درس التغير أن يعين النتائج الأولية والثانوية فى بيئة معينة ، كما يستطيع أن يشير إلى الإمكانات والاحتمالات التى يمكن استنتاجها ، والتى قد تفيد فى رسم السياسات العامة والخاصة . وإذا كان معيار التقدم هو السيطرة على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية ، فإن المؤرخ يمكنه بحكم معرفته بالشئون الإنسانية فى الماضى ، أن يسهم فى تبيان الظروف والشروط الضرورية لبلوغ مستويات أرقى من الحضارة فى المستقبل[٥٠] .

وقد جرى البحث التاريخى على بذل اهتمام كبير بالتغير الاجتماعى ، وبهذا فهو يشمل ميدان علم الاجتماع حسبما يتجلى فى المنظور الزمنى . غير أن قصور المادة التاريخية التى يرجع إليها المؤرخ وجريه وراء جزئيات لمتابعة مظاهر التغير الاجتماعى مثل التغير السياسى أو الحربى ، قد حول المؤرخين عن الإطارات

الاجتماعية العامة للمجتمعات الماضية ، كما أن علماء الاجتماع فى معظمهم قد آثروا الاهتمام بدراسة الأنماط والمعايير التى يهيئها التفاعل الاجتماعى فى مجتمعاتهم الراهنة ، وبالتالى أغفلوا إلى حد كبير التغير فى منظوره التاريخى . وثمة مجالات كثيرة فى دراسة علم الاجتماع يمكن أن يستفيد منها المؤرخ مثل علم الأكولوجيا البشرية ، والذى يقوم على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة . وهناك علم اجتماع المعرفة أو علم اجتماع الأدب ، الذى يمكن أن يستفيد منه المؤرخ فى دراسة الأدب كمصدر لدراسة التاريخ[٥١] .

ويرى البعض أن كل تقدم فى الدراسات التاريخية هو إضافة كيفية لدراسة علم الاجتماع ، وأن أى تقدم فى دراسات علم الاجتماع تمثل إضافة لعلم التاريخ[٥٢] . وبالتالى فإن كل تقدم فى مناهج علم الاجتماع ومفاهيمه وقضاياه النظرية وإجراءاته البحثية ، يمثل ركيزة تساعد على تقدم البحث التاريخى . والباحث التاريخى - الذى يهتم بتحليل الوقائع والحوادث وإعادة تركيبها وقراءتها وجعلها تنطق - بحاجة إلى ما يساعده على اختيار الوقائع وتصنيفها ، وتحديد ما بينها من علاقات وتشابكات ، هذا الباحث يمكن أن يجد فى علم الاجتماع ما يعينه على ذلك ، هذا فضلا عن أن المعلومات والبيانات والنتائج التى يصل إليها المشتغلون بعلم الاجتماع اليوم ، تكون مصدرا للبحث التاريخى فى المستقبل . وكان ابن خلدون هو أول من نبه إلى العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع عندما قال «أنشأت فى التاريخ كتاباً رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاباً وفصلته فى الأخبار والاعتبار باباً ، وأبديت فيه لأولوية الدول والعمران عللا وأسبابا»[٥٣] ، ثم يقول «أعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم ، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيان وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»[٥٤] .

فالتاريخ من هذا المنظور هو علم تطور المجتمع فى شتى جوانبه ، وهو فى ذلك وطيد الصلة بعلم الاجتماع أو ما نقصده اليوم بالتاريخ الاجتماعى .

بين التاريخ وعلم السياسة

يعرف ابن خلدون علم السياسة بأنه علم السياسة المدنية ، وهو تدبير المنزل أو المدينة ، مما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ، ليعمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه(٥٥) .

وفى اللغة العربية تعنى كلمة السياسة ومشتقاتها تدبير أمور الناس ، وأن السياسة هى القيام على الأمر بما يصلحه ، وساس الأمور بمعنى دبرها وقام بإصلاحها ، والرجل سائس والجمع ساسة ، وهى معانى ترد فى المعجم الوسيط والقاموس المحيط وفى لسان العرب(٥٦) .

وهى نفس المعانى التى قصدها أبو العلاء المعرى فى قوله :

يسوسون الأمور بغير عقل فينفذ أمرهم ويقال ساسة
فأف من الحياة وأف منى ومن زمن رئاسته خساسة(٥٧)

وكلها معانى تدور حول مفهوم السياسة فى التراث الإسلامى وفى القرآن الكريم «وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل» ، وفى الحديث الشريف : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ، وفى خطاب الخليفة أبو بكر غداة توليه الخلافة «لقد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى»(٥٨) .

ويعرف علم السياسة بأنه العلم الذى يبحث فى وسائل تكوين السلطة ، والصراع من أجل الحصول عليها أو الاحتفاظ بها وطريقة تداولها وممارستها ، ويتصل بهذا نشأة الدولة ومؤسساتها وتطورها ، بما فى ذلك المؤسسات الدستورية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصالح والضغط السياسى ، وكذلك دراسة تنظيمات الاقتصاد القومى ومؤسساته ، هذا إلى جانب دراسة الرأى العام والدعاية ، بالإضافة إلى دراسة العلاقات الدولية بأنواعها (سياسية واقتصادية وثقافية) ،

ومحاولة تنظيم هذه العلاقات عن طريق القانون الدولى العام والتنظيمات الدولية[٥٩] .

ويقسم علم السياسة إلى فروع أصبحت بدورها علوم بذاتها هى : النظرية والفكر السياسى ، والعلاقات الدولية ، بما فى ذلك المنظمات الدولية ، والقانون الدولى ، والنظم السياسية ، والحكومات المقارنة[٦٠] .

ويعتبر علماء السياسة أن العلاقة بين التاريخ وعلم السياسة علاقة قديمة ، فقد كانت السياسة قبل القرن التاسع عشر جزءا من دراسة التاريخ . كما يعتبر علماء السياسة الأحداث السياسية التاريخية مادة أولية لا غنى عنها للباحث فى العلوم السياسية ، وفى نفس الوقت بعض هذه الأحداث كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية . ويجد علماء السياسة فى التاريخ المعاصر مجالا لدراسة العلوم السياسية لسببين : السبب الأول أن المعلومات المتاحة عن الأحداث السياسية الجارية قد لا تكون كافية ، الأمر الذى يجعل تحليل هذه الأحداث أمرا صعبا ، والسبب الآخر أن الباحث الذى يعيش الأحداث السياسية يصبح طرفا فيها بحيث يصعب عليه الحكم عليها بتجرد[٦١] .

وفى محاولة بناء منهج للعلوم السياسية حاول علماء السياسة الاستفادة من المنهج التاريخى لكثير من الاعتبارات منها :

١- أن عامل الزمن يدخل بعدا أساسيا فى التحليل السياسى ، حيث يتم تحديد الظاهرة السياسية موضوع الدراسة ومدلولها ، ويختلف مظاهر التعبير عنها تبعا لاختلاف عامل الزمن .

٢- أن أسلوب البحث التاريخى الذى يقوم على فكرة التطور تأخذ به العلوم السياسية فى مناهجها .

٣- أنه خلال دراسة التاريخ يمكن الحصول على أدلة لإثبات بعض النظريات فى التحليل السياسى ، وقد يكون التاريخ مصدرا لبناء إطار فكرى للتحليل .

٤- أن التاريخ أداة أساسية للوصول إلى فهم وتقييم العوامل المختلفة المرتبطة

بأوضاع الواقع المعاصر ، بحيث يصبح من الممكن فهم الحاضر على ضوء حقائق الماضى .

٥- أن التاريخ يمكن أن يصبح الأداة الأساسية فى عملية بناء إطار التحليل السياسى ، وهو ما فعله ابن خلدون عندما حاول تفسير بعض الظواهر السياسة مثل ظاهرة قيام الدول وذلك من خلال متابعته لتاريخ الحضارة الإنسانية .

٦- وفى النهاية يرى علماء السياسة أن المنهج التاريخى يطرح تساؤلات لا حصر لها حول الزمن والديمومة والصراع وطبيعته وعلاقته بالتطور ، وهل التطورات التاريخية ذات طابع عارض؟ ، وكيف يمكن الوصول إلى الحقيقة حول حدث تاريخى معين؟ ، وهى تساؤلات تتصل بفلسفة التاريخ ومنهجه[٦٢] .

ومن ناحية أخرى فإن الباحث فى التاريخ يمكنه أن يستفيد من دراسة العلوم السياسية فى عدة مجالات :

١- المفاهيم التى تطرحها العلوم السياسية ومنها فكرة الدولة ، والسيادة ، وتداول السلطة ، وبناء القوة ، وجماعات الضغط السياسى ، وغيرها من المفاهيم المتداولة فى الفكر السياسى .

٢- أن المنهج المقارن الذى تأخذ به العلوم السياسية يمكن الاستفادة منه فى دراسة التاريخ لتأكيد أوجه التشابه بين بعض الظواهر التى تنتمى إلى فترات تاريخية مختلفة سعيا للتقريب بينها ، مع الأخذ فى الاعتبار عامل التطور ، كما نبه إلى ذلك ابن خلدون[٦٣] ، وهنا يمكن الإشارة إلى خطوط التشابه بين الفترة الناصرية وعصر محمد على ، أو بناء النهضة فى اليابان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبين عصر محمد على .

٣- الاستفادة من مناهج العلوم السياسية فى الربط والتحليل ؛ فالمادة التاريخية التى يجمعها الباحث عن أحداث فترة ماضية ، يمكن تحليلها وتوصيفها وتصنيفها وفق مناهج التحليل فى العلوم السياسية ، فدراسة التاريخ تصبح لا معنى لها إذا لم

تأخذ فى الاعتبار كافة العوامل التى حكمت الظاهرة موضوع الدراسة ، فدراسة تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر على سبيل المثال لا تكون كاملة إذا اقتصرت على مجرد سرد الأحداث التى وقعت خلال تلك الفترة ، بل يجب فى إطارها دراسة الحركات والظواهر السياسية المصاحبة ، مثل الحركة القومية ونمو الرأسمالية والقوى الاجتماعية التى كانت وراء حركة الاستعمار .

٤- أن التحفظات التى يبديها علماء السياسة وعلماء الاجتماع حول المنهج التاريخى ، ومنها عدم كفاية المعلومات حول حقبة تاريخية معينة يجعل من الصعب إصدار أحكام عامة عن تلك الفترة ، والقول بأن المعلومات المتاحة عن فترة معينة قد لا تعكس صورة كاملة عنها ، عندما تكون المعلومات المتاحة تعبر عن قيم ومصالح المجموعات المسيطرة ، وبالتالى لا تشمل كل المجتمع ، هذه التحفظات يمكن أن تفيد الباحث فى التاريخ فى توسيع أطر المنهج وتطوير أدوات البحث وتوسيع دائرة المصادر والبحث عن مصادر جديدة تعبر عن الطبقات الدنيا أو المهمشة ، كالبحث فى السير الشعبية والتاريخ الشفاهى ، وهى مصادر تدخل فى إطار اهتمامات التاريخ الاجتماعى .

٥- وأخيرا فإن دراسة العلاقات الدولية تمتزج فيها النظرية السياسية وتحليل المؤسسات ، ولا يفصل بين التاريخ الدبلوماسى والعلاقات الدولية سوى الفترة الزمنية التى يتناولها الباحث(٦٤) .

الاقتصاد والتاريخ

يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث فى كيفية استخدام الموارد ذات الندرة النسبية وذات الاستخدامات البديلة بهدف إشباع أكبر قدر من الحاجات ، وخاصة الحاجات المادية للأفراد ، ولما كانت الموارد المتاحة فى أى مجتمع من المجتمعات تتسم بالندرة النسبية (بالقياس لحجم الطلب عليها) ، فقد نشأت المشكلة الاقتصادية وأصبحت مهمة علم الاقتصاد هى البحث عن أفضل

الاستخدامات للموارد عن طريق توزيعها على هذه الاستخدامات ، بما يحقق أكبر قدر من الإشباع للمجتمع ككل من سلع وخدمات ، وهى حاجات متنوعة ومتجددة ومتزايدة ، بينما تظل الموارد المتاحة قاصرة على إشباع كل الحاجات ، وهكذا فإن ندرة الموارد وعدم كفايتها لإشباع الحاجات المتزايدة للبشر هى جوهر المشكلة الاقتصادية .

ولما كان علم الاقتصاد يقوم على دراسة نشاط الإنسان بهدف إشباع حاجاته ، اعتبره البعض جزءا من علم الاجتماع ، غير أن علم الاقتصاد يهتم بجانب متميز من سلوك الإنسان ، لذا فقد اعتبر فرعا مستقلا من العلوم الاجتماعية ، مثله فى ذلك مثل علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الأنثروبولوجى(٦٥) .

ويعرف الاقتصاد السياسى بأنه ذلك الفرع من الاقتصاد الذى يدرس القوانين الاجتماعية العامة التطبيق أو الخاصة بمختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية التى تحكم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المستخدمة فى إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية عبر النظم الاقتصادية المتعاقبة ، ثم على المستوى العالمى بقصد الإفادة من تلك القوانين فى الوصول إلى النظم والأوضاع التى تكفل تحقيق المزيد من الإشباع لحاجات الإنسان المتزايدة(٦٦) .

وقد أوضح أوسكار لانج الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسى بقوله «إن الاقتصاد السياسى هو ذلك الفرع من الدراسات الاقتصادية التى تعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التى تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التى تشبع حاجات الإنسان»(٦٧) .

وقد تبنى كثير من الكتاب هذا المفهوم ، على اعتبار أن علم الاقتصاد السياسى هو علم تطور القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية ، وهى بالضرورة علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، وتتطور من خلال إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات التى تشبع حاجة الإنسان(٦٨) .

أما العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتى يعتبرها البعض فرعا مستقلا من فروع علم الاقتصاد ، فهى تهتم بدراسة تبادل السلع والخدمات بين الدول ، وحركة رؤوس الأموال ، ومنها القروض والتجارة الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية ، وكذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقيات الاقتصادية الدولية[٦٩] .

وفى إطار هذه العلاقة العضوية بين الاقتصاد والتاريخ نشأ علم التاريخ الاقتصادى ، الذى يهتم بدراسة الظروف المحددة التى فى ظلها تنشأ وتتطور وتترابط وتتابع وتنتقل من مرحلة اجتماعية معينة إلى مرحلة تتلوها مختلف الظواهر المتعلقة بنشاط الإنسان الاجتماعى المنصب على إنتاج وتوزيع الأموال التى تشبع حاجاته[٧٠] .

فالثروة الطبيعية فى بلد من البلاد هى التى تحدد نوع الإنتاج الزراعى والصناعى ، ونوع التبادل التجارى وحجمه . وطريقة توزيع الثروة داخل مجتمع من المجتمعات يحدد طبيعة ونوع النظام الاجتماعى القائم ونوع الحكم وعلاقات القوى الاجتماعية داخل الوطن الواحد ، وكذلك يؤثر العامل الاقتصادى فى قوة الدولة المادية والعسكرية وفى مركزها الدولى ، ومن الأمثلة على أهمية العامل الاقتصادى فى حركة التاريخ هو أن العامل الاقتصادى كان وراء الهجرات التى خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى وديان الشام والعراق فى فترات تاريخية مختلفة وكان آخرها الهجرة الهلالية إلى شمال أفريقيا فى القرن الحادى عشر الميلادى[٧١] .

كذلك فإن الانقلاب الصناعى الذى حدث فى أوروبا فى القرن الثامن عشر أحدث ثورة فى النظام الاقتصادى العالمى ، كما أن الانقلاب الصناعى الثانى كان وراء خروج أوروبا فى حركة الاستعمار العارمة إلى ما وراء البحار للحصول على المواد الخام والأسواق لتصريف المنتجات الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر ، والظروف الاقتصادية واضحة الأثر فى أسباب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، التى كانت فى أساسها صراعا على المستعمرات ومناطق النفوذ فى العالم بين

ألمانيا وحلفائها من ناحية وبين إنجلترا وفرنسا من ناحية ثانية ، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) لم تكن هى الأخرى إلا صراعا حول إعادة توزيع المستعمرات بين القوى الكبرى فى العالم ، وعلى ذلك فالباحث فى التاريخ لابد له من دراسة الاقتصاد والإلمام ببعض القضايا الأساسية التى يعالجها مثل تطور النظم الاقتصادية والمدارس المختلفة فى الفكر الاقتصادى إلى غير ذلك من الموضوعات التى يعالجها هذا العلم ، وعموما فقد ازدادت أهمية الاقتصاد بعد ظهور المدارس المادية والاجتماعية لتفسير التاريخ[٧٢] .

وإذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادى تتطلب استخدام المنهج الكمى الإحصائى ، فإلى أى فترة يمكن تمديد هذا المنهج ، وإذا كان علم الإحصاء يرجع فى نشأته إلى نهاية القرن السابع عشر ، غير أنه وجد من الوثائق الإحصائية ما يسمح بدراسة علمية عن القرن السادس عشر ، ولذا فقد اعتبر ذلك القرن هو بداية دراسة التاريخ الاقتصادى[٧٣] .

الجغرافيا والتاريخ

تعرف الجغرافيا بأنها العلم الذى يدرس تفاعل الإنسان مع البيئة ، ومن نفس المنظور يعرف التاريخ بأنه تفاعل الإنسان مع البيئة فى إطار الزمن[٧٤] .

والجغرافيا شأنها فى ذلك شأن التاريخ ، علم وصفى فى بعض جوانبه ، أو علم تصورى وهى مثل التاريخ لا تعيد نفسها بالضبط ، ولا يكرر الإقليم نفسه بصرامة .

وفى نفس الوقت يرى بعض علماء الجغرافيا أن دراسة الإقليم لا تقتصر على الحاضر ، بل تمتد عبر التاريخ ، لأنه بالدور التاريخى وحده يمكن التعرف على الفاعلية الإيجابية للإقليم ، فالبيئة قد تكون خرساء لكنها تنطق من خلال الإنسان ، وإذا كانت الجغرافيا صماء لكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها ، وقد قيل إن التاريخ هو ظل الإنسان على الأرض ، وأن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان[٧٥] .

وقد حاول كثيرون فى مصر وغيرها قراءة التاريخ على ضوء حقائق الجغرافيا أو

المكان مثل حسين مؤنس فى «مصر ورسالتها» ، وشفيق غربال فى «تكوين مصر» وصبحى وحيدة فى «أصول المسألة المصرية» ، وحسين فوزى فى «سندباد مصرى» ، ومن الجغرافيين سليمان حزين فى «حضارة مصر» ، وجمال حمدان فى «شخصية مصر» .

وفى إطار علم الجغرافيا نشأ علم الجغرافيا التاريخية والذى يهتم بدراسة تطور علاقة الإنسان ببيئته فى مختلف العصور ، ويدرس تطور البيئة وعواملها ، وتطور الحضارة ومقوماتها من جهة أخرى(٧٦) .

وكثيرا ما تستخدم الجغرافيا فى تفسير الحدث التاريخى ، فقد كانت العوامل الجغرافية وشتاء روسيا القارص سببا فى فشل حملة نابليون على روسيا عام ١٨١٢ ، كما أعاق البحر تيمورلنك عن التقدم إلى أوروبا عقب انتصاره على العثمانيين فى معركة أنقرة عام ١٤٠٢ ، وبالتالى لم يتمكن من القضاء على فلول العثمانيين المنسحبة إلى أوروبا ، ومن ثم استطاعت الدولة العثمانية فى تلك الفترة أن تتماسك وأن تواصل تقدمها ، كما ساعدت العواصف الأسطول الإنجليزى فى التغلب على الأرمادا الأسبانية عام ١٥٨٨ ، رغم قوة الأسطول الأسبانى فى ذلك الوقت(٧٧) .

ومن هذا المنظور حاول كثير من الجغرافيين والمؤرخين تفسير التاريخ على ضوء حقائق الجغرافيا .

ففى القرن السادس عشر الميلادى حاول العالم الفرنسى بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) تفسير تاريخ اليونان على أساس جغرافيتها ، نفس الشىء فعله مونتسكيو المفكر الفرنسى (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، على أساس أن خصوبة أراضى أثينا كانت سببا فى قيام الحكومة الأرستقراطية ، ثم جاء من بعدهم العالم الجغرافى الألمانى راتزل فى القرن التاسع عشر ليؤكد مبدأ الحتمية الجغرافية فى تطور التاريخ(٧٨) . ومن نفس المنطق صاغ أرنولد توينبى نظريته فى التحدى والاستجابة ، والتحدى فى بعض جوانبه تحدى جغرافى .

فى نفس الوقت فإن نشأة علم الجغرافيا السياسية قد ولد من هذا الاتجاه ، وهو علم يرجع إلى فترة ما بين الحربين العالميتين ، وهو يقوم على رسم سياسة الدول ومحاولة فهم سياستها على ضوء العوامل الجغرافية(٧٩) .

وفى مصر جرت أكثر من محاولة لتفسير تاريخها على ضوء حقائق الجغرافيا النابعة من اعتماد مصر على نهر النيل ، وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أحدث دراستين فى هذا المجال : الأولى هى دراسة سليمان حزين «حضارة مصر» ، والأخرى «شخصية مصر» لجمال حمدان .

فسليمان حزين يرى أن وجود نهر النيل بنظامه الخاص فى الفيضان ، قد فرض على المجتمع الزراعى القائم على ضفافه الوحدة والنظام ، ذلك أن الخطر المشترك حين يكون الفيضان عاليا قد يتطلب تضافر كل الجهود لمواجهته .

وفى نفس الوقت فإن الفائدة المشتركة التى يمكن أن يحصل عليها الناس إذا ما نظموا الاستفادة من مياه النهر تتطلب تضافر الجهود بنفس القدر ، وعلى ذلك فإن طريقة توزيع تلك الاستفادة حددت ملامح النظام الاجتماعى وتوزيع الثروة . وكان لوجود الخطر المشترك والنفع المشترك أثر كبير فى توحيد مصر فى مجتمع واحد ، وفرض النظام والطاعة على الجميع ، وبالتالى كانت الحكومة فى مصر ضرورة من ضرورات الحياة(٨٠) .

أما جمال حمدان فقد حاول أن يحدد الضوابط الرئيسية لحركة التاريخ المصرى ، ومن بينها علاقة الاستبداد تاريخيا بنظام الحكم فى مصر ، وانعكاسات ذلك على الشخصية الوطنية المصرية ، وفيما يتعلق بهذه الإشكالية نجد جمال حمدان يتناولها فى إطارها الأوسع وهى علاقة الاستبداد بالبيئة الفيضية عموما حيث تحتاج عمليات ضبط النهر إلى جهد بشرى جماعى ، ذلك لأنه بدون ضبط النهر يتحول النيل إلى شلال جارف ، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع المياه إلى عملية دموية ، ويسيطر على الحقول قانون الغاب .

وفى ظل هذا الإطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة ، ويحتم على الجميع الخضوع لسلطة أعلى توزع العدل والماء ، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد على نهر فيضى فى حياتها ، وبذلك لا تكون الطبيعة سيدة الفلاح ، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم ، وهنا يصبح الحكم والحاكم وسيطا بين الإنسان والبيئة ، أو وصيا على العلاقة بينهما ، بمعنى أن الحكومة فكرة وجهاز هى بالضرورة أداة التكامل الأيكولوجى بين الإنسان والبيئة ، وبذلك أصبح الفرعون ضلعا أساسيا فى مثلث الإنتاج إلى جانب الشمس والماء ، ، وليس صدفة بعد هذا أن كل هذه الأطراف قد أله وعبد النيل حابى والشمس رع ، وإذا كان فرعون قد تحول إلى ملك إله فتلك أساسا بصفته ضابط النهر والملك المهندس وصانع المطر البعيد[٨١] .

لكن يلاحظ من خلال هذا العرض أن ثمة قدر من المبالغة فى فكرة الحتم الجغرافى ، ذلك أن تطور مجتمع من المجتمعات تحكمه عوامل متعددة ، من بينها العوامل الجغرافية ، رغم كل هذا لابد أن نعترف أن جغرافية المكان لها أثرها على الإنسان وتاريخه ، بل إنها تؤثر فى تكوين الإنسان ولون بشرته ، وفى فكره وأدبه وفلسفته وأساطيره وحياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٨٢] .

وتبقى بعد ذلك نقطة أخيره فى هذه الدراسة وهى ما هو الهدف من دراسة التاريخ ؟

الهدف من دراسة التاريخ

يرى العلماء أن لدراسة التاريخ وظيفتين أساسيتين :

وظيفة علمية ، هى الإجابة عن تساؤلات وفرضيات تتعلق بحياة الإنسان فى الماضى ، ومنها متى وقع الحدث التاريخى أو الظاهرة موضوع الدراسة ، أما الوظيفة الأخرى فهى وظيفة مجتمعية ذات شقين ، الشق الأول هو دراسة الحاضر على ضوء الماضى ، وتصور المستقبل من خلال التعرف على القوانين والعلاقات الثابتة التى

تحكم التطور ، والشق الآخر هو رفع الوعى لدى الشعب أو لدى طبقات معينة ، ويبدو أن قدماء المصريين كانوا على وعى بهذا الشق ، فيشير عبد العزيز صالح إلى أنه وجد لوحا مدرسيا صغيرا من القرن السادس عشر قبل الميلاد ، درس فيه صاحبه طورا من أطوار الكفاح ضد الهكسوس ، وهو طور يؤرخ لغرام كامس بن سكننرع على المضى فى الكفاح ضد الهكسوس حتى غايته وقد مضى يعلنه فى إصرار بقوله «ولسوف أصارع العدو أبقر بطنه فلقد انتويت أن أحرر مصر وأن أحطم العامو (الهكسوس) ، ويصور مسيرته مع جيشه بقوله «وأبحرت فى عزم لأجلى العامو وفقا لأمر أمون ذى الرأى الرشيد وجيشى أمامى مستبسل كأنه شعلة نار» .

وقد اقتبس المعلم هذا الدرس التاريخى لتلميذه من أحد النصب التى أقامها كامس نفسه فى معبد الكرنك ، وكان الاقتباس بعد جيلين من إقامة النصب ، ويلاحظ فى عباراته ما يثير الحماس فى نفس دارسه ويملؤه بروح عصر مجيد(٨٣) .

ولقد حاولت الطبقات المسيطرة دائما توظيف التاريخ بما يخدم مصالحها ، وبالتالى أصبح التاريخ المسجل فى مجمله هو تاريخ الملوك والطبقات الحاكمة ، وهذا يفسر لماذا سبقت دراسة التاريخ السياسى غيرها من فروع التاريخ ، وهنا لابد أن نفرق بين الدراسة التاريخية ، والتى تعنى وعينا بالظاهرة التاريخية ، وبين المعنى العام للتاريخ والذى يهتم فى بعض جوانبه بتسجيل الحدث التاريخى .

ولما كانت الظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية فقد أصبح من الممكن دراستها ، على ضوء الإنجازات التى تمت فى علم الاجتماع ، من حيث المنهج ، ومن حيث استخدام أدوات علم الاجتماع فى فهم علاقات المجتمع فى مراحله المختلفة وأصبحت هناك حاجة إلى نظرية فى دراسة التاريخ ، أى إطار نظرى لفهم المجتمع ، فى تطوره ، ومن ثم تفسير الحدث التاريخى أو الظاهرة التاريخية ، وهو ما يدخل فى إطار ما يسمى بفلسفة التاريخ .

مثل هذه الرؤية النظرية أصبحت ضرورية للباحث فى التاريخ لأن الفروض وحدها قد تؤدى إلى تبنى الباحث للشىء ونقيضه فى وقت واحد ، ووجود نظرية فى دراسة التاريخ لا يخل بالحياد والموضوعية التى يجب أن يتحلى بهما الباحث .

فالحياد العلمى لا يعنى الوقوف موقف المتفرج من الحدث التاريخى ، ذلك لأن استرداد الواقع التاريخى كما هو دون تدخل نظرى لفهم العوامل التى حركته لا يجعل للتاريخ معنى ، ويصبح معها الباحث مثل المتفرج على واقع معاصر دون محاولة فهمه ، والحياد المطلوب فى العلم هو عدم التدخل فى النتائج مهما كانت مؤشراتها .

الهوامش

(١) فؤاد زكريا ، التفكير العلمى ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٥ .

- احمد سليمان سعيدان ، مقدمة لتاريخ التفكير العلمى فى الإسلام ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ١٥

(٢) محمد زيان عمر ، البحث العلمى مناهجه وتقنياته ، مطبعة الطرابيشى ، جدة ١٩٧٥ ، ص ٤٢ .

(٣) فوزى منصور : محاضرات فى الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٠ - ١٦٤ .

(٤) المرجع السابق : ص ٢٢٣ .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٥٤ .

(٦) محمد زيان عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٦ - ٧٩ .

(٧) فؤاد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٨) فوزى منصور ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .

-فوزى غرايبة و آخرون ، أساليب البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجامعة الأردنية ١٩٧٧ ، ص ١٥ - ١٧ .

(٩) محمد زيان عمر ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(١٠) ألفريد تارسكى ، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية ، ترجمة عزت إسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥ ، ٦ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٦ .

(١٢) محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، مكتبة الانجلو المصرية ط ٣ (بدون) ، ص ٣ - ٧ .

(١٣) حول خصائص المنطق الحديث راجع : المرجع السابق ، ص ٤٨ .

- أيضا فؤاد زكريا ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(١٤) عاصم الدسوقى ، البحث فى التاريخ ، قضايا المنهج والإشكالات ، مكتبة القدس ، القدس ١٩٩٦ ، ص ٢٣ .

(١٥) البان ج . ويدجرى : التاريخ وكيف يفسرونه ، مترجم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص١ .

(١٦) فوزى منصور : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١٧) علا مصطفى : التفسير فى العلوم الاجتماعية ، دراسة فى فلسفة العلم ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ م / ١٤٠٨ هـ ، ص٢٢ .

(١٨) علا مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٣١ .

(١٩) المرجع السابق - أيضا محمد على الكردى ، حول قضية المنهج فى العلوم الإنسانية ، جريدة الأهرام ١٩٩٥/١/٦ ، وكذلك د . حمد نوار ، أفكار أخرى حول المنهج العلمى نفس العدد .

(٢٠) على مختار ، إشكالية العلاقه بين الإيديولوجية والعلوم الاجتماعية ، منشور ضمن إشكالية العلوم

الاجتماعية فى الوطن العربى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥٢ .

(٢١) المقريزى (أحمد بن محمد) ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢٢) ابن خلدون ، المقدمة ، المطبعة البهية (بدون تاريخ) ، ص ٤ .

(٢٣) المصدر السابق ، ص ٧ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٩

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢٧) هيو ج . إتكن : دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة محمود زايد ، بيروت ١٩٦٣ ، تقديم قسطنطين زريق .

(٢٨) إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، مقال على مختار السابق الإشارة إليه ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢٩) هيو إتكن ، المرجع السابق .

(٣٠) مقدمة ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٣١) إغاثة الأمة فى كشف الغمة : مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(٣٢) إشكالية العلوم الاجتماعية : ص ١٤٩ ، مقال على مختار ، السابق الإشارة إليه .

(٣٣) شوقى ضيف : العصر الجاهلى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٧ - ١٠ . أيضا أحمد سليمان سعيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمى فى الإسلام ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ١٤ .

(٣٤) حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٣٨ - ٤٠ .

(٣٥) فى هذه الجزئية ، انظر :

- تيموثى ميتشيل : استعمار مصر ، ترجمة بشير السباعى وأحمد حسان ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٧٨ - ١٨٦ .

- أحمد إبراهيم الهوارى : نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام للمويلحى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٩ - ٣١ .

(٣٦) مركز الدراسات السياسية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ندوة التحليل السياسى لأدب نجيب محفوظ ، ديسمبر ، ١٩٩١ ، بحث غالى شكرى .

(٣٧) قاسم عبده ، السير الشعبية والتاريخ الاجتماعى ، محاضرة غير منشورة .

(٣٨) أحمد راجح : أصول علم النفس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

(٣٩) محرز إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤٠) إتكن : المرجع السابق : ص ٥٥ .

(٤١) المرجع السابق : ص ٦٤ .

(٤٢) المرجع السابق : ص ٦٧ - ٦٨ .
(٤٣) إيفانز بريتشارد : الأنثروبيولوجيا الاجتماعية ، ترجمة أحمد أبو زيد القاهرة ، ص ٨ - ١٧ .
(٤٤) دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية : هيوج أتكن «ناشرة» ، ترجمة محمود زايد ، مقدمة بقلم قسطنطين رزيق ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٢٦ - ٢٧ .
(٤٥) المرجع السابق : ص ٢٩ - ٣٤ .
(٤٦) علياء شكرى وآخرون : دراسات فى علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ .
(٤٧) هيوج أتكن : المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٥ .
(٤٨) تيماشيف نيقولا : نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥ .
(٤٩) اتكن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٥٠) المرجع السابق : ص ١٤٦ .
(٥١) دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية : ص ٣٤ .
(٥٢) عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(٥٣) مقدمة ابن خلدون : المطبعة البهية ، القاهرة ، (د . ت) ، ص ٤ .
(٥٤) المقدمة : ص ٢٩ .
(٥٥) المقدمة : ص ٣٢ .
(٥٦) لسان العرب : مادة سوس .
(٥٧) أبو العلاء المعرى : اللزوميات ، ٢ / ٣١ .
(٥٨) أحمد سويلم العمرى : أصول النظم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٩ .
(٥٩) محمود إسماعيل : المدخل إلى العلوم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .
(٦٠) المرجع السابق : ص ٣٤ .
(٦١) بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ .
(٦٢) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٣ .
(٦٣) مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٤ .
(٦٤) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .
(٦٥) أحمد أبو إسماعيل وسامى خليل : الاقتصاد ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .
(٦٦) فوزى منصور : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٦٧) أوسكار لانج : الاقتصاد السياسى ، القضايا العامة ، ترجمة راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

(٦٨) عبد الهادى النجار : مبادئ علم الاقتصاد ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ١٩٨٥ ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٦٩) لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١١ - ٢٠ .

زكى شافعى : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣ ، ٤ .

(٧٠) فوزى منصور : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(٧١) المرجع السابق . ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٧٢) حسن عثمان : المرجع السبق ، ص ٣٧ .

(٧٣) ليلى الصباغ : المرجع السابق .

(٧٤) سليمان حزين : حضارة مصر ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٧ .

(٧٥) جمال حمدان : شخصية مصر ، جـ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٢ ، ١٣ .

(٧٦) سليمان حزين : المرجع السابق ، ص٦٧ ، ٦٨ ، حاشية .

(٧٧) حسن عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٧٨) ليلى الصباغ : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٧٩) المرجع السابق : ص ١٤٢ .

(٨٠) سليمان حزين : المرجع السابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٨١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ج٣ ص ٥٥٣ .

(٨٢) حسن عثمان ، المرجع السابق ، ص ٣٣

(٨٣) عبد العزيز صالح : التاريخ فى مصر القديمة ، مفهومه وعناصر بواعث القومية فيه ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٣١ .

شخصية العدد

أحمد عزت عبد الكريم : المعلم

د. يونان لبيب رزق

أحمد عزت عبدالكريم : المعلم

فى شتاء عام ١٩٥١-١٩٥٢ وفى مبنى كلية الآداب جامعة إبراهيم باشا الكبير فى شبرا ، وفى إحدى قاعات الدور الثانى المتطرفة اجتمع الطلاب الجدد لقسم التاريخ ، بأعداد قليلة لم تتجاوز الخمسين ، فى انتظار أستاذهم الذى سيقوم بتدريس مادة النصوص التاريخية .

مع دقات الساعة دخل الأستاذ المنتظر القاعة ، رجل قصير القامة يرتدى نظارات سميكة ، له عناية واضحة بهندامه ، وقد تأبط مجلدين ضخمين لا يتناسبان مع ضآلة حجمه ، وقد اكتشفوا بعدئذ أنهما جزءان من تاريخ ابن إياس «بدائع الزهور فى وقائع الدهور» ، وهو المؤرخ الذى عاصر الفتح العثمانى لمصر . وقد علمنا فيما بعد أنه أستاذ كرسى التاريخ الحديث بالكلية الجديدة أتاها مؤسسا من الجامعة الأم التى كانت حتى ذلك الوقت تسمى بجامعة فؤاد الأول .

بهدوء شديد وقف الرجل ، الذى كنا نعرف اسمه ، أحمد عزت عبدالكريم ، ليلقى علينا درسه الأول ، وقد بدا أكبر من سنه ، إذ لم يكن وقتذاك قد عبر الأربعين إلا بشهور قليلة ، وأخذ فى تعريفنا بصاحب البدائع وكنا نسمع عنه لأول مرة ، ثم انتقى نصا من أحد المجلدين ، وكان عن «خاير بك» ، الأمير المملوكى الذى خان دولته وانضم للجيش العثمانى الغازي ، وكانت ملاحظة ذكية منه عندما قرأ لنا ما يفيد أن المصريين أسموه «خاين بك» .

أهمية هذه الملاحظة أنه وضع أيدينا منذ ذلك الوقت المبكر على أن التاريخ هو حركة البشر وليس سيرة الحكام ، صحيح أن لغة القرن السادس عشر التى وضع بها الكتاب كانت تبدو مستغلقة أمام شبان صغار فى مستهل دراستهم الجامعية ، إلا أن تفسيرات المعلم وأناته على طلابه المستجدين بدأت تلفت نظرهم وتأخذ بمجامع قلوبهم .

الخطوة الثانية بعد إثارة الفضول كانت بالتوجيه إلى المكتبة حيث توجد نسخة كاملة من ابن إياس اقتسموا أجزاءها وأخذوا يبحثون فى نوادر الرجل فى بداية

الأمر ثم ما لبثوا أن تحولوا إلى السير التى قدمها حتى تفهموا لغته ، وإن اقتضى ذلك وقتا ، وكانت مجرد بداية! .

وانتهت السنة الأولى من الدراسة ليغيب المعلم عن تلاميذه الذى أنسوا إليه ، واستشعروا أبوته ، غير أنه ظل بينه وبينهم حاجز الاحترام والمهابة من جانبهم والذى قابله بالحنو والتفاهم وروح راقية من الأبوة من جانبه ، وكان عليهم الانتظار لعامين آخرين حتى يلتقوا به فى السنة الثالثة التى كانت تسمى وقتذاك بشهادة التاريخ الحديث ، ليلقى عليهم دروسه فى تاريخ مصر الحديث وتاريخ الشرق الأدنى الحديث الذى حوله بقدرة قادر إلى تاريخ العرب الحديث ، فقد كان الرجل عروبيا حتى النخاع .

وقدم لطلابه ، الذى أسعدنى أن كنت أحدهم ، خلال تلك السنة نموذجا للأستاذ الجامعى ، ليس فى السلوك فحسب ، وإنما الأهم من ذلك فى المنهج ، فهو لم يحاضر أبدا من مذكرة أو ما أشبه ، وإنما ظل يرتجل دروسه مستعينا ببطاقة صغيرة كتب عليها أهم النقاط ، ثم أنه اختار جزئية معينة ليلقى فيها تلك الدروس وكان على تلاميذه بعد ذلك أن يذهبوا إلى المكتبة لاستكمال بقية الصورة ، كل حسب قدرته وجهده . فضلا عن ذلك فقد ظل يخصص جانبا من وقت المحاضرة للمناقشات ، محاولا ، كما فهمنا منه فيما بعد ، أن يكتشف الخامات الطيبة منهم ليعدهم للدراسات العليا ، وعلى حد قوله لكاتب هذه السطور بعد أن أصبح أحد المقربين منه «لقد كنت أبحث عمن أتوسم فيه سعة المدارك ورزانة الفكر والقدرة على بناء الرأى المستقل» .

وجاء شتاء عام ١٩٥٥-١٩٥٦ وكان أبناء هذه الدفعة قد حصلوا على إجازاتهم الدراسية وتفرقوا فى أنحاء البلاد بحثا عن الرزق ، ولم يكن أمام أغلبهم سوى الاشتغال بوظيفة التعليم ، وبدا وكأن أسباب الاتصال قد تقطعت بين الطرفين .. الأستاذ وتلاميذه ، خاصة أولئك الذين أراد تبنيهم .

المعجزة التى حدثت أن الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أخذ يتسقط أخبار هؤلاء ويسأل عنهم ، ولما اكتسبه فى نفوسهم من احترام وتوقير ، فقد استجاب أغلبهم إليه وأخذوا يترددون عليه ، حيث بدأ فى نوفمبر من العام الأول (١٩٥٥) انعقاد جلسات سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس ، الذى أصبح مقصدا للدارسين فى هذا الفرع من التاريخ ، سواء من الجامعات المصرية أو الجامعات العربية .

ولست هنا بصدد رصد أسماء أبناء تلك المدرسة العلمية التى أقامها صاحب الترجمة ، فقد شرفنى أن كنت أحدهم ، ولكن أرى تقديم مجموعة من الملاحظات تكشف عن بعض جوانب هذه الشخصية الفريدة .

١- أن المعيار الذى وضعه «المعلم» لاختيار طلابه كان قدرتهم على التفكير والجدل العلمي ، وكانت له كلمة مأثورة فى هذا الشأن وهو أنه يفضل من أسماهم «بالتلاميذ المشاغبين» أو بالأحرى الباحثين الذين لا يتهيبون الإدلاء بآرائهم ، حتى لو كانت تلك الآراء مخالفة له شخصيا ، رغم كل الهيبة التى كان يحظى بها فى نفوسهم .

٢- كان حريصا على استمرار التواصل بينه وبين طلابه ، فيسأل عنهم إذا ما تغيب أحدهم عنه لبعض الوقت ، ويتسقط أخباره ، ويطمئن على أحواله الاجتماعية واستقراره الأسري ، مما أشاع جوا من الألفة لم تتناقض فى أى وقت مع الاحترام والتوقير اللذين ظل يحظى بهما فى نفوس هؤلاء الطلاب ، الذين تحولوا مع الوقت إلى حواريين! .

٣- ظلت داره الكائنة فى منشية البكرى (٩ شارع لطفي) مقصدا لطلابه حيث كان يجتمع بهم فرادى أو جماعات ويستمع إليهم ويقدم لهم نصائحه . وظلت مكتبته الخاصة الغنية متاحة لهم ، ولم يكن يطلب من أى منهم أراد أن يستعير مرجعا أو أكثر من مراجعها النادرة سوى أن يضع بطاقة محل الكتاب المستعار .

٤- انطلاقا من إيمانه بالتواصل تبنى تلاميذه من أولئك «الذين توسم فيهم الخير» حتى نالوا إجازاتهم العلمية للماجستير والدكتوراه ثم سعى إلى تعيينهم بأقسام التاريخ بكليات جامعة عين شمس ، ولم يتوقف عند ذلك الحد .

٥- فقد انتهز الرجل كل فرصة لدفع هؤلاء لمعترك الحياة الجامعية ، فما أن يحصل أحدهم على وظيفة «الأستاذ المساعد» حتى يشركه فى مناقشة الرسائل الجامعية التى يشرف عليها ، وكان شعورا هائلا يكتنف هؤلاء وهم يجلسون على منصة الحكم جنبا إلى جنب مع أستاذهم الذى كانوا يجلسون حتى سنوات قليلة أمامه فى موقع الممتحن بفتح الحاء ، ثم أنه قد أخذ يبثهم فى سائر المعاهد العليا التى كان له وجود فيها على رأسها قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات العربية ، الذى تولى رئاسته لفترة غير قصيرة .

٦- صحيح أن مؤلفات الرجل العلمية لم تكن بالوفرة المنتظرة من عالم جليل مثله ، ففضلا عن كتبه فى تاريخ التعليم فى مصر ، كانت هناك تحقيقاته لبعض المخطوطات ، غير أن إنجازه الإنسانى فاق أى معلم آخر ، وقد حدث أن سأله أحدهم عن مؤلفاته ، وكان بعض طلابه يتحلقون حوله ، فلم يملك إلا أن أشار بيده إليهم! .

٧- بقيت خلة الوفاء التى بثها فى نفوس أبنائه ، ليس بالمواعظ الفارغة ، وإنما بالسلوك ، فقد رآه هؤلاء وهو يتحدث عن مدرسته بصفتها امتدادا لمدرسة أستاذه محمد شفيق غربال ، كما رأوه يتنحى عن رئاسة السمنار وقت أن زاره شفيق بك ، كما كان يحلو له أن يسميه ، ورأوه أخيرا وهو يبكى بكاء مرا وقت رحيل هذا الأستاذ! .

ويبقى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بعد كل ذلك حيا فى نفوس أبنائه ، ويبقى الدين الذى طوق به أعناقهم مطلوبا أداؤه ، ولكن إلى تلاميذهم ، رمزا للتواصل الذى أدرك الرجل منذ وقت مبكر أنه سر ديمومة الجامعة بمعناها الأكاديمى الأصيل! .

الملف الوثائقى
أزمة مارس ١٩٥٤ فى الوثائق البريطانية

إعداد وتقديم

أ .د . محمد صابر عرب

أستاذ التاريخ الحديث

ورئيس دار الوثائق القومية

أزمة مارس ١٩٥٤

لعل من أكثر القضايا الداخلية تعقيداً ، التى واجهت عبد الناصر ورفاقة ، ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ ، حيث شعر محمد نجيب ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من عام ، أنه يتمتع بشعبية كبيرة تؤهلة لكى يكون حاكما دستوريا من خلال إعادة الحياة النيابية كوسيلة للخلاص من هيمنة أعضاء مجلس قيادة الثورة وهم فى مجملهم من الشباب فاقدى الخبرة ، وكثيراً ما كان يصفهم نجيب بالتهور وصلابة الرأى .

وبينما كان جمال عبد الناصر يشعر بحساسية تجاة حزب الوفد ، الذى راح يتطلع إلى إعادة الحياة النيابية كوسيلة لإعادة هيمنته على الحياة المصرية ، كان محمد نجيب على اتصال دائم بالنحاس وأخذ رأيه فى إمكانية إجراء انتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات والسماح للوفد خلال هذه الفترة بمزاولة نشاطه السياسى .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد نجيب يشعر بتعاطف مع جماعة الإخوان المسلمين كان عبد الناصر يعتبرهم رجعيين وانتهازيين ، إضافة إلى ما كان يشعر به من خوف على مصير الثورة ، باعتباره قائدها الحقيقى ، لذا أخذ يتدخل فى السياسة العامة للوزراء وانتابه قدر من الشك فى أن محمد نجيب وبعض الوزراء المدنيين يعملون للإجهاز على أهداف الثورة ، تلك الأهداف التى كان يعتقد أنه ورفاقة من أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولون عنها ومطالبون بحمايتها .

والحقيقة أن ثمة تباينا واضحا بين فكر محمد نجيب وفكر عبد الناصر ورفاقه ، فالأول كان أقرب إلى فكر الوفد منه إلى فكر الثوريين ، حيث كان أكثر ميلا إلى المحافظة والاعتدال بينما كان معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة ينهجون سلوكا ثوريا رغبة منهم فى إحداث تحول اجتماعى وسياسى فى أقرب وقت . وذهب من اعتدال نجيب إلى درجة أنه راح يقنع عبد الناصر ورفاقة بأن ليست ثمة ضرورة إلى التعجيل بحمل بريطانيا على سحب قواتها ، والأهم من ذلك تحسين الوضع الاقتصادى والإجتماعى فى البلاد كمرحلة أولى ثم التفكير فى جلاء القوات البريطانية .

وبمرور الوقت كانت لحظة التصادم تقترب وخصوصا حينما وقع الخلاف بين هيئة التحرير وجماعة الإخوان المسلمين وأقدم عبد الناصر الذى كان يتولى وزارة الداخلية على حل جماعة الأخوان والزج بالهضيبى وبعدد من رفاقة فى السجون ، ولجأ الإخوان إلى محمد نجيب لكى يتدخل لحل الأزمة وساعتها شعر الرجل بأنه مكبل ، لا يستطيع أن يمارس سلطاته ، وهكذا تضاعفت أزمة الثقة بين نجيب وجمال عبد الناصر وتعقدت الأمور لدرجة التفكير من جانب عبد الناصر ورفاقة فى تقديم استقالة جماعية من مجلس قيادة الثورة إلا أن هذا الرأى ووجه باعتراض منطقى ، على اعتبار أن نجيب يحظى بشعبية هائلة والاستقالة الجماعية لا تحرك الشارع المصرى . أما إذا طلب نجيب أن يستقيل فإن الأمر يبدو أكثر تعقيداً ، حيث سيظهر أمام الشعب بمثابة شهيد وضحية لديكتاتورية الأغلبية العسكرية مما قد يضر بأهداف الثورة ومستقبلها ، وكان البديل المناسب هو محاولة التقرب من الشعب والعمل على إشاعة فكرة ديكتاتورية نجيب ورغبته فى الإنفراد بالحكم ثم يعقب ذلك الضغط عليه لكى يقدم استقالته وهو ما حدث (٢٤ فبراير) إلا أنه حرص على أن يكتب فى الاستقالة ما يشير إلى التعقيدات التى يواجهها فى أداء مهامه على النحو الذى لا يحقق الأهداف الوطنية .

وعلى الرغم مما أعلنه صلاح سالم (وزير الإرشاد القومى) من أن محمد نجيب يود أن تكون له كل السلطات المطلقة المستبدة وهو ما يتعارض مع أهداف الثورة ، إلا أن هذه المبررات لم يتقبلها الشارع المصرى الذى كان يشعر للوهلة الأولى بأن نجيب قد هزمه العسكريون وأجبروه على الاستقالة لكى ينفردوا بالحكم وخرجت الجماهير التى تدفقت على القاهرة من كافة الأقاليم ، رافضة المبررات الواهية ، التى أعلنها صلاح سالم والتى تستهدف سيادة حكم العسكر على حساب الديمقراطية . ولا يمكن أن ننحى جانبا مسئولية الوفد وجماعة الإخوان المسلمين ، اللذين وجداها فرصة مناسبة للنيل من الثورة وهو ما شعر به بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة وفى مقدمتهم صلاح سالم .

لقد تجاوزت ردود الفعل مصر إلى السودان ، حيث شعر الحزب الاتحادى الوطنى الذى يمثل الأغلبية السودانية أن الديمقراطية ، التى روج لها محمد نجيب على وشك أن تهزم أمام جحافل العسكر . وامتدت الأزمة إلى الجيش وسلاح الفرسان ، حيث رفض معظمهم معالجة الموقف بالشكل الذى أقره مجلس قيادة الثورة .

لقد بدا الموقف وكأنه خيار بين الديكتاتورية والديمقراطية . وساد هذا الاعتقاد كل الأوساط المصرية واستبدت الدهشة بخصوص محمد نجيب الذين شعروا بخطر شعبيتة الهائلة ،لذا كان من الضرورى إعادة تقييم الموقف من خلال خطة تعد بعناية .

لم تكن السفارة البريطانية فى القاهرة بعيدة عن الأحداث ، حيث كانت ترقبها بعناية شديدة وفى أول رسالة بعث بها السفير البريطانى إلى حكومته لخص الأزمة فى جملة معبرة : «لأول مرة يشعر مجلس قيادة الثورة بأنه فى أزمة حقيقة» . وراحت السفارة البريطانية ترقب الموقف لحظة بلحظة وقد سجلت واحدة من الرسائل الأسباب الحقيقية للأزمة ، حيث يعتقد محمد نجيب أن من ضمن مهامه الحصول على صلاحيات ابتداء من عزل الوزراء وانتهاء بفصل وتعيين كبار الموظفين ، وهى مطالب رفضها مجلس قيادة الثورة واعتبرها بمثابة عودة إلى الديكتاتورية ، وهكذا لم يكن نجيب راغبا فى أن يزاحمه أحد .

وفى الوقت الذى أصر فيه معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة على المضى فى الطريق إلى نهايته وحسم الموقف لصالحهم كان عبد الناصر فى مقدمة من قدروا خطورة الموقف ، الذى قد يترتب عليه فوضى تتيح للآخرين (الوفد والإخوان) العودة بالبلاد إلى ما قبل الثورة ، ولذا كان على الضباط أن يحسموا الموقف بشكل هادئ ،مستخدمين لعبة المناورة .

لقد أمكن التوصل إلى حل يقضى بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية وأن يبقى عبد الناصر رئيسا للوزراء .

لقد سجلت الوثائق البريطانيه برنامج الوفاق الجديد ، الذى أعلنه عبد الناصر فى ٦ مارس عقب اجتماع لمجلس قيادة الثورة ، حيث تقرر اتخاذ خطوات عاجلة لإقامة جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع الحر المباشر على أن تعقد أول اجتماع لها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وهى الذكرى الثانية لقيام الثورة . وتحددت مهام الجمعية على النحو التالى :

- مراجعة مشروع الدستور الجديد والتصديق عليه .
- القيام بمهام البرلمان حتى تجرى الانتخابات فى ظل الدستور الجديد .
- يخول للجمعية أن تتخذ القرارات المناسبة بشأن مستقبل الأحزاب السياسية فى مصر .

وهكذا ظلت قضية مجلس قيادة الثورة دون حل ولم يتطرق إليها البيان الذى ألقاه عبد الناصر وما هى علاقته بمجلس الوزراء؟ ، وهل مجلس قيادة الثورة يعد مسئولا أمام الحكومة أم أن الحكومة هى المسئولة أمام مجلس قيادة الثورة؟ ، وما هى مهام المجلس تحديداً؟ .

لم يعبر الوفاق الجديد عن طبيعة العلاقات الحقيقية بين نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة ولعلها كانت مواقف تكتيكية للتخلص من نجيب بطريقة سلسة . وبينما كان محمد نجيب فى الخرطوم لحضور افتتاح البرلمان السودانى ، أقدم عبد الناصر على اعتقال المئات ممن اعتقد أنهم شاركوا فى الاضطرابات احتجاجا على إقاله محمد نجيب الذى اشترط عند عودته إلى القاهرة أن يسند إليه منصبه السابق كرئيس للوزراء ووافق أعضاء مجلس قيادة الثورة على مضض وأسند إلى عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء .

لقد شعر عبد الناصر بأن أهداف الثورة تتلاشى وأن إجراء الانتخابات تعنى عودة الوفد وإعادة العبث بالحياة المصرية ، لذا فقد راح يتحدث مع زملائة مؤكداً أن الوضع يمضى نحو طريق محفوف بالمخاطر وأن الحلول الوسط جميعها سوف تسلم

البلاد إلى هاوية سحيقة ، لذا فلم يكن أمامه على حد تعبير «أنتونى ناتنج» سوى طريقين :

أما أن يعود الضباط إلى ثكناتهم ، ويصارحوا الجماهير بأن الثورة قد انتهت ، أو أن يتراجعوا عن فكرة الانتخابات ويلجأوا إلى الأحكام العسكرية ، حتى يتخلصوا تماما من الرجعية وكل أعوانها .

إلا أن خالد محى الدين قد طرح حلا بديلا يتمثل فى إجراء انتخابات مع استبعاد جميع الزعماء السابقين من الترشيح ، وعدم اشتراك أية أحزاب سياسية فى الانتخابات إذا اقتضت الضرورة ذلك ، وأن يتقدم المرشحون كأفراد ولم يساند هذا الرأى غير محمد نجيب .

وعند الاقتراع على هذه الآراء من جانب مجلس قيادة الثورة حسم الموقف لصالح الانتخابات الحرة ، بينما كان هناك سيناريو يتم إعداده فى الخلف بمهارة شديدة .

وبمجرد الإعلان عن أن الأحزاب السياسية التى تم حلها سوف تعاود نشاطها من جديد ، وأن مجلس قيادة الثورة لن يشارك فى الانتخابات ، وصاحب ذلك الإفراج عن الهضيبى والنحاس ، خرجت المظاهرات فى الوقت الذى دعت فيه نقابات العمال إلى إضراب عام احتجاجا على برنامج الحكومة وهاجم العمال مبنى مجلس الدولة ، ونشر مصطفى وعلى أمين تسجيلات لمحادثات تليفونية بين مصطفى النحاس ومحمد نجيب توحى بالتنسيق بين الرجلين تمهيداً لعودة الوفد .

وهكذا نجح عبد الناصر فى الإيحاء للجماهير بأن الثورة قد انتهت وعليهم أن يتحركوا دفاعا عن مصالحهم ، وهى عملية تكتيكية لم تكن خافية على أحد .

لقد واصل عبد الناصر هجومه على محمد نجيب واتهم مدير مكتبه (أمين شاكر) بأنه أصبح أداة لساسة النظام القديم . وأدرك محمد نجيب على حد تعبيره «أن عبد الناصر ورفاقى الصغار قد تفوقوا على فى المناورات» . وفى ٢٢ مارس أعلن

علاقة نجيب بالقوى المناوئة للثورة ، وهى مسألة لا يمكن الحكم عليها فى إطار أخلاقى لأنها قضية أساسية تتعلق بالثورة ومستقبلها ،ولم يكن الصراع بين الديمقراطية والديكتاتورية كما راح يروج له البعض ، وإنما كان صراعا حول مسيرة الثورة وأهدافها .

لقد سجلت الوثائق البريطانية أحداث الأزمة أولا بأول ويلاحظ أن التقارير اليومية كانت تعبر عن درجة من التخوف فيما لو تفاقمت الأزمة ، مما قد ينجم عنها حالة من الفوضى التى تضر بالمصالح البريطانية ، ثم أبدت التقارير عناية خاصة بالسودان وخصوصا حينما زاره محمد نجيب وحظى باستقبال كبير ، وقد انعكس ذلك بشكل ملحوظ على تقارير السفارة التى أبدت تخوفاً من هذه الشعبية .

ومن الصعب أن نتلمس فى هذه الوثائق ما يشير إلى أن نجيب كان على علاقة خاصة بالسفارة البريطانية - رغبة فى مساندته - كما أشيع وإنما التزم الدبلوماسيون البريطانيون الحياد ، حيث كانوا على معرفة دقيقة بحساسية عبد الناصر من مثل هذا التدخل ، لذا فقد حرصوا على أن يقفوا على الحياد على الرغم من تعاطفهم الواضح مع نجيب ، وخصوصا حينما جرد من كل مهامه وعومل معاملة قاسية .

CONFIDENTIAL

51

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No. 265
February 25, 1954

D: 1.26 p.m. February 25, 1954
R: 1.58 p.m. February 25, 1954

IMMEDIATE
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 265 of February 25,
Repeated for information to UKTC Khartoum B.M.E.O.
and Saving to Washington
Paris
Beirut (for Merdiv).

My telegram No. 261: Resignation of General Neguib.

Although it was well known that relations between General Neguib and the C.R.C. were often strained, it was not until mid-day yesterday that there was any indication that trouble was brewing. Foreign journalists, who had been invited to accompany General Neguib to the Sudan, were then informed that the arrangements had been cancelled. Even so there was no hint that the General was about to resign.

2. According to the communiqué it was on February 21 that General Neguib offered his resignation. On the previous day Colonel Nasser had returned from what purported to be a week's holiday in Alexandria. It is possible that the trouble had started before he left and even that he absented himself in the hope that it would blow over. The meeting of the C.R.C. prior to his departure is known to have been a stormy one.

3. It is not clear why, or on what issue, matters were brought to a head now. It may be that Neguib felt that his position on the eve of his visit to the Sudan was a strong one, and that the C.R.C., who were aware of his popularity with the Sudanese, would not dare to accept his resignation. On their side Nasser and the C.R.C. may have felt they could not afford to let him strengthen his position by a successful visit.

4. By getting rid of General Neguib, the C.R.C. has clearly weakened itself both at home and abroad. Though his popularity has waned he was still a much respected figure and confidence

/in the régime ......

52

CONFIDENTIAL

Cairo telegram No. 265 to Foreign Office

- 2 -

in the régime must have been shaken.

5. Cairo has taken these developments quietly. Only limited additional security measures appear to have been taken. General Neguib is at his home. He has declined to make any statement to journalists.

6. I have no information yet as to the reactions in the armed forces or in the country generally.

Foreign Office pass Priority to UKTC Khartoum as my telegram No. 29 and Saving to Washington and Paris as my telegrams Nos 39 and 63 respectively.

[Repeated to Trade Commissioner Khartoum and Saving to Washington and Paris].

ADVANCE COPIES TO:

Sir I. Kirkpatrick
Private Secretary
Mr. R. Allen
Head African Department
Head News Department

44444

53

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No. 261
February 25, 1954.

D. 12.05 p.m. February 25, 1954.
R. 12.31 p.m. February 25, 1954.

IMMEDIATE

Addressed to Foreign Office telegram No. 261 of February 25
Repeated for information to: Washington Beirut (for Merdiv)
Paris U.K.T.C. Khartoum.
and Saving to B.M.E.O.

Resignation of General Neguib.

In a communiqué issued at 4 a.m. on February 25 Council for the Revolutionary Command announced the resignation of General Neguib and the appointment of Lieutenant Colonel Gamal Abdul Nasser as Prime Minister.

2. After rehearsing the history and aims of the revolutionary movement the communiqué described the "psychological crisis" from which General Neguib suffered as a result of the Council's attempt to present him to the world as the leader of the revolutionary movement, when he was, in fact, no more than the president of a committee of equals. Within six months of the revolution he had begun to demand for himself powers exceeding those of an ordinary member. The Council had refused categorically to deviate from its established procedure, which was one vote for each member and a casting vote for the chairman. Finally, General Neguib had made specific demands for the power to veto a unanimous decision of the Council, the authority to appoint and dismiss Cabinet Ministers and the power to approve promotion, the dismissal and even the posting of officers. The Council tried for ten months to persuade him to withdraw demands which would have meant a return to the autocratic rule from which the country had just been delivered. The General had attempted, by increasingly frequent confinements to his house, to force the Council's hand, and finally three days ago had presented his resignation. Despite the crisis political, economic and

54

Cairo telegram No. 261 to Foreign Office

- 2 -

Council had no alternative but to accept.

3. At its meeting on the night of February 24/25 the Council unanimously adopted the following decisions -

(i) to accept the resignation of General Neguib from all the posts which he had occupied,

(ii) that the C.R.C. under the leadership of Lieutenant Colonel Gamal Abdul Nasser would continue to exercise all its existing powers until the revolution achieved its principal aim to drive out the imperialists from Egyptian territory,

(iii) the appointment of Lieutenant Colonel Nasser as Prime Minister.

4. Answering questions, Major Salem said that the post of President of the Republic would remain vacant until elections had been held after the restoration of the parliamentary system. Egypt would be represented at the opening of the Sudanese Parliament by the Minister of Wakfs, Sheikh Bakoury, and Major Salem himself would not go. There would be no Cabinet reshuffle.

5. It had been announced earlier that the Minister for Foreign Affairs would also be going to Khartoum. It is not clear whether this still stands or not.

Foreign Office please pass Washington as my telegram No. 42.

[Repeated to Washington].

ADVANCE COPIES TO:

Sir I. Kirkpatrick.
Private Secretary.
Mr. R. Allen.
Head of African Department.
Head of News Department.

:::::

CONFIDENTIAL

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No: 287
February 27, 1954.

D: 11.12 a.m. February 27, 1954.
R: 11.23 a.m. February 27, 1954.

EMERGENCY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No: 287 of February 27
Repeated for information to: B.M.E.O., B.T.E., U.K.T.C. Khartoum. Washington. Gov. Gen. Khartoum.

It is now clear that there is a serious split in the Egyptian army over the issue of Neguib.

2. The cavalry officers last night made a declaration to Gamal Nasser in favour of Neguib and in consequence there have been a number of arrests this morning.

3. The early resignation of the C.R.C. is a possibility.

See my immediately following telegram.

Foreign Office please pass above to Service Ministries for Directors of Intelligence from Service Attachés.

Foreign Office please pass Governor General Khartoum (emergency) and U.K.T.C. Khartoum and Washington as my telegrams Nos: 31, [grp. undec.] and 45 respectively.

[Repeated to Governor General Khartoum, U.K.T.C. Khartoum and Washington]
[Extra copy sent Admiralty, War Office and Air Ministry for Ds. of I.]

ADVANCE COPIES:
Sir I. Kirkpatrick.
Private Secretary.
Mr. R. Allen.
Head African Department.
Head News Department.

JJJJJ

SECRET

43

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP.

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No: 298
March 1, 1954.

D: 4.03 p.m. March 1, 1954.
R: 4.06 p.m. March 1, 1954.

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No: 298 of March 1
Repeated for information to: B.M.E.O., Governor-General Khartoum.
U.K.T.C. Khartoum.
B.T.E..
Washington.
Beirut (for Merdiv).

My telegrams Nos: 284, 287 and 288.

Reports now received make it clear that the confusion on February 26 and 27 was even greater than appeared at the time. Not only was the army split into two violently hostile factions, but several members of the C.R.C. were not fully in agreement with the decision to dismiss Neguib and there were strong demands in the provinces (particularly in upper Egypt) for Neguib's reinstatement.

2. Open hostilities nearly started at Abbassia on February 27 between the cavalry who were in favour of Neguib, and the so-called "free officers" and elements of the artillery who supported the C.R.C. decision. The Commander-in-Chief at one moment threw in his hand altogether. The cavalry officers were only partly placated by the reinstatement of Neguib and continued to refuse to take orders until the morning of February 28.

3. The terms on which the apparent "reconciliation" was effected were vague in the extreme, amounting to little more than acceptance of a demand by Neguib that parliamentary life should be re-established and that he, as President, should have greater powers. Nobody has apparently thought out what these powers should be or how the constituent assembly announced last night (but given no (repeat no) prominence in Arabic Press) shall be appointed and shall get to work. Neguib is thought to have in mind a nominated body of about 100-120 members. Ali Maher, Suliman Hafez and Sanhouri are being consulted about

44

SECRET

Cairo telegram No: 298 to Foreign Office

- 2 -

4. The basic problem of the future status and powers of the C.R.C. appears to be still unresolved. Neguib has told both his own supporters and also Gamal Nasr to keep things quiet until his return from Khartoum; the situation will then be sorted out, but it is unlikely that Neguib's supporters will be easily persuaded to agree to continuation of Gamal Nasr and Salah Salem in their present appointments. There is some talk of the establishment of a civilian Government and the relegation of the C.R.C. to the advisory position which it held in August 1952.

5. Meanwhile the loss of face undergone by the C.R.C., the personal behaviour of certain of its members, and the general feeling of uncertainty may give a chance to disorderly elements such as the Ikhwan to make trouble. The wording of Government statements and appeals for order this morning give the impression of weakness. The security forces are however showing determination to keep order and numerous arrests are being made of "Communists" and other potential trouble-makers.

Foreign Office please pass Washington, Governor-General Khartoum, U.K.T.C. Khartoum and Beirut as my telegrams Nos: 49, 38, 41 and 47 respectively. B.M.E.O. please pass BTE as my telegram No: 28.

[Repeated to Washington, Governor-General Khartoum, U.K.T.C. Khartoum, and Beirut]

ADVANCE COPIES:

Sir I. Kirkpatrick.
Private Secretary.
Mr. Dodds Parker.
Mr. R. Allen.
Head African Department.
Head News Department.

JJJJJ

45

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No. 292
February 27, 1954.

D. 5.26 p.m. February 27, 1954.
R. 5.37 p.m. February 27, 1954.

IMMEDIATE

Addressed to Foreign Office telegram No. 292 of February 27
Repeated for information to B.M.E.O.
B.T.E.
Governor General Khartoum
Washington

My telegram No. 288.

It became generally known this afternoon that Neguib has been reinstated as President.

2. An official announcement has just been made over the ESB as follows:-

"To safeguard the unity of the nation the Revolutionary Council announces the return of General Neguib to the Presidency. General Neguib has agreed to this.

Foreign Office please pass Washington as my telegram No. 47

[Repeated to Washington].

ADVANCE COPIES TO:

Private Secretary
Sir I. Kirkpatrick
Mr. R. Allen
Head of African Department
Head of News Department

mmmm

Egypt (Internal) Part 5
(1) 37

SECRET

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

Sir R. Stevenson
No.310 D.11.34 p.m. March 3, 1954.
March 3, 1954. R.11.59 p.m. March 3, 1954.

PRIORITY
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No.310 of March 3
Repeated for information to
B.M.E.O. Governor General Khartoum Beirut (for Merdiv)
Egypfor Washington

My telegrams Nos.298 and 304.

The situation is still completely unresolved. In spite of repeated announcements of solidarity between Neguib and the C.R.C. (which are clearly window-dressing) relations are still strained between him and those members of the C.R.C. who engineered his resignation.

2. Statement referred to in my telegram No.304 has proved to be completely untrue. The officers concerned were arrested on February 27 but their release was ordered after Neguib's comeback on February 28 and they were set free on March 1. They have not been re-arrested.

3. According to secret sources the C.R.C. have been making soundings in the army and find that there is widespread feeling against them, particularly against the Salem brothers; and the idea of a civilian Government is thought to be gaining strength. Neguib is probably biding his time, but the outcome is still quite uncertain.

4. Cairo is completely calm and considerable numbers of Police are still in evidence. Arrests in last few days are reported to have been very numerous.

Foreign Office please pass Governor-General Khartoum, Beirut and Washington as my telegrams Nos.42, 53 and 51 respectively.

[Repeated to Governor-General Khartoum, Beirut and Washington].

38

CONFIDENTIAL

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No. 304
March 2, 1954

D. 2.08 p.m. March 2, 1954
R. 3.21 p.m. March 2, 1954

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 304 of March 2
Repeated for information to B.M.E.O. Beirut (for Merdiv)
Washington and BTE Governor General Khartoum

My telegram No. 298, paragraph 4.

You will have seen official account given last night by spokesman of Revolutionary Command Council (Major Amin Shaker) to Arab News Agency of events leading to resignation and subsequent restoration of Neguib. Spokesman repeated reasons previously given for the former and alleged that whole of subsequent trouble was due to Communist plot. He said that 8 Communist cavalry officers would be court martialled and severely punished for their part in it notwithstanding Neguib's announcement on February 28 that no one would be punished for the events of last week.

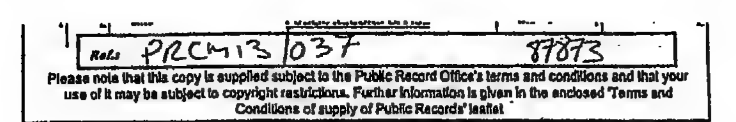
2. This is clearly the C.R.C. party line. It seems significant that it was put out after news had been received here of the disturbances at Khartoum and therefore probably in anticipation of Neguib's return. The tone suggests that the "reconciliation" between Neguib and the C.R.C. is even more bogus than it had previously appeared. The United States Embassy, however, apparently accept the C.R.C. version. To us it seems that the struggle for power between Neguib and the Council is far from settled.

3. There is no mention of the spokesman's statement in today's Arabic press; this, however, is not remarkable since it was given to A.N.A. for outward transmission only. It remains to be seen whether the local press will be allowed to reproduce quotations from abroad.

Foreign Office please pass to Governor General Khartoum, Beirut, and Washington as my telegrams Nos. 41, 49 and 50.

[Repeated to Khartoum, Beirut and Washington]

PPPP



Egypt (Admin file, Part 5)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

33

Sir R. Stevenson
No. 325
March 6, 1954.

D. 11.55 a.m. March 7, 1954.
R. 12.34 p.m. March 7, 1954.

Addressed to Foreign Office telegram No. 325 of March 6
Repeated for information to: U.K.T.O. Khartoum
Beirut (for Merdiv)

and Saving to: Paris
Washington
B.M.E.O.

Return to Parliamentary Government.

A statement read by Colonel Nasser early on the morning of March 6 following a lengthy meeting of the Council for the Revolutionary Command, announced the council's decision to take immediate steps for the creation of a Constituent Assembly to be elected by general direct poll and to meet on July 23, 1954. The assembly's tasks would be

(a) to examine and ratify the new Draft Constitution and

(b) to perform the functions of parliament until a parliament could be elected under the new constitution.

Martial law would be abolished before elections were held and press censorship, except for defence matters, would be abolished at once.

2. Colonel Nasser said that these decisions had been taken by the C.R.C. at its meeting on Thursday. Discussions were then held on Friday with President Neguib, Ali Maher (President of the Constitution Committee) and Al Sanhouri (President of the State Council) at which the date for the convening of the assembly was fixed.

3. Answering questions, Colonel Nasser said the assembly itself would decide about the future of political parties in Egypt. The members of the assembly could be elected as individuals not as representatives of any political party or organisation. There would be about 250 members which was the number proposed by the Constitution Committee for the future Chamber of Deputies. The C.R.C. would continue to exercise

/sovereignty

34

Cairo telegram No. 325 to Foreign Office

- 2 -

sovereignty and its status would remain unchanged until the election of the new parliament. The date for the parliamentary election would be fixed by the Constituent Assembly. The question of whether the Cabinet would be responsible to the C.R.C. or to the Constituent Assembly was under study. The Constituent Assembly would consider all the laws passed since the revolution. The respective powers of the President of the Republic, the Prime Minister, the C.R.C. and the Cabinet would be announced after the next joint conference of the C.R.C. and the Cabinet on Monday next. Members of the C.R.C. might stand as candidates in the new parliament if they wished, but they would have to give up their army posts. Akhbar el Yom quoted Colonel Nasser as saying that he, personally, would leave the army and take up politics, and Al Misri represented him as speaking for all his colleagues in this sense. The date and the manner of election of the President of the Republic would be covered by the new constitution.

4. The future of the Revolution Tribunal would be decided after the completion of the case now before it.

5. The future of the political detainees would be considered by the Military Governor in the light of public security. Speedy action would be taken to settle their cases and release any against whom no charges were made.

6. The position of the Liberation Rally would remain unchanged.

7. If the British made a good offer for the evacuation of the Canal Zone, the present régime would consider it.

8. Akhbar el Yom reported that Soliman Hafez had tendered his resignation as Legal Adviser to the President of the Republic.

9. Al Gomhouria and Akhbar el Yom have editorials entitled respectively "The Peoples Revolution" and "The Peoples Sovereignty" in which the theme is developed that the revolution had done everything "with the people and for the people". Akhbar el Yom says: "the fact that Egypt's revolution voluntarily hands the people their authority, should be a matter for rejoicing for it proves conclusively that rulers who spring from the ranks of the people are different from those imposed on them".

15

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

CONFIDENTIAL *Foreign Office and Whitehall Distribution*

EGYPT AND SUDAN
March 17, 1954
Section 1

JE 1017/73

THE EFFECTS OF DEMONSTRATIONS IN THE SUDAN DURING GENERAL NEGUIB'S VISIT ON THE POLITICAL SITUATION

Mr. Riches to Mr. Eden. (Received March 17)

Office of the United Kingdom Trade Commissioner,
(No. 19. Confidential) *Khartoum, March 12, 1954.*

Sir,

With reference to my despatch No. 14 of February 26, I have the honour briefly to assess the immediate effects of the bloodshed and tension of the past fortnight on the political situation in the Sudan.

2. The return to power of General Neguib and his visit to the Sudan led to demonstrations by Ansar tribesmen controlled by Sayed Abdul Rahman el Mahdi and his henchmen against Egyptian interference and the subservience to Egypt of the present Sudanese Government. These demonstrations turned to violence between the Ansar and the predominantly Khatmi police and many were killed and injured on both sides, together with a number of bystanders. A state of emergency in Khartoum province was declared, and the Government took effective action to maintain order. This action included a number of arrests by the police under their emergency powers which the political and other friends of those arrested state were effected with little evidence and much force.

3. These events and the circumstances in which they occurred, have resulted in a sharpening of the sectarian and political differences between Sudanese, a fall in Egyptian prestige, a renewal of suspicion of British motives and intentions and a general atmosphere of unease and even fear.

4. During the brief period of Neguib's absence from power the Prime Minister and his colleagues and the pro-Egyptians generally were manifestly unhappy; the National Unionist Party despatched a mission to Cairo to urge the General's restoration; and even the pro-unity press printed plainly and impolitely what they thought of the rest of the Egyptian Government. The restoration of Neguib restored of the "Council of the Revolution" enjoyed in the Sudan is shattered. In particular Salah Salem was pointedly ignored when he arrived in Neguib's company on March 1, and is now something of a liability to Egypt in the Sudan. We should not, however, delude ourselves into thinking that this will necessarily be a lasting state of affairs: Egyptians are brazen, while the Sudanese have short memories in some matters and like a little flamboyance from time to time.

5. Suspicions of British intentions have been fanned by Egyptian propaganda to the effect that we were involved in organising the riots, and barely veiled insinuations by the Government of sabotage by British officials, by Mr. Selwyn Lloyd's continued stay in Khartoum (he was reported to be organising the transport of 12,000 British troops from the Canal Zone), and by bitter talk by British officials and especially their wives inflamed and perhaps frightened by the tragic death of Colonel McGuigan. The decision to bring into Khartoum the wives and children of British officials stationed in Ansar areas and to encourage others to advance the time of their leaves, and the typically irresponsible reporting of the correspondent of *The Daily Telegraph* have also had their effect. Measures, where possible, have been taken to counteract these impressions, and the Governor-General has taken effective action to induce the Cabinet to refrain from attacking British officials openly or by implication; but the fact remains that in the eyes of the northern Sudanese generally Britain is still responsible for anything that goes wrong.

6. The Umma Party and the Ansar, while frightened at the repressive steps, including arrests, which have been taken against them and which they fear may continue, are all the same quietly satisfied. They have lifted

- 2 -

Salah Salem announced the intention of the C.R.C. ultimately to dissolve itself, and revealed its plans for the formation of a political party to carry the principles of the revolution into parliamentary life. Al Gumhouriya subsequently announced that General Neguib would be President and Colonel Nasser Secretary of the new party. Major Salem's reference to the possibility of some members of the Constituent Assembly being appointed, not elected, and reports that Agrarian Reform and the desirability of a Republican Regime would be made the subjects of a referendum at the forthcoming elections, suggested that the regime was seeking to safeguard the basic issues, and its own continuance in power, in advance of a limited return to constitutional life.

4. The former politicians were swift to see the threat to themselves inherent in such a course, and with the newly-freed press at their disposal launched a vigorous campaign for an

SECRET

EGYPT (Internal) Part 5.

AMENDED DISTRIBUTION
March 29, 1954

27

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET (CABINET) DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No.426
March 27, 1954.

D.4. 5 p.m. March 27, 1954.
R.4.55 p.m. March 27, 1954.

PRIORITY
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No.426 of March 27
Repeated for information to
B.M.E.O. U.K.T.C. Khartoum
and Saving to

Bagdad	Beirut	Damascus	Amman
Jedda	Tel Aviv	Paris	Washington

My telegram No.414.

These decisions were reached after a 5-hour meeting of the C.R.C. at which attempts to find a compromise, particularly on the question of General Neguib's powers, were resumed. It had previously been agreed that the issue should be left pending during King Saud's visit. It is possible that the pace was forced by General Neguib's statement on March 23 (c.f. my telegram No.85(S)) which significantly was not carried in the régime's official newspaper Al Gumhouriya. Secret sources, however, state that it was Colonel Nasser who insisted on maintenance of authoritarian rule.

2. It was also reported from secret sources that a compromise providing for

(a) a civilian Cabinet

(b) the maintenance of the C.R.C. (to be renamed the Republican Council) with powers to appoint and dismiss Ministers, subject to the approval of the President of the Republic, and

(c) the elimination of undesirables from the elections for the Constituent Assembly, was rejected by Nasser at a private meeting between him and General Neguib on March 24.

The C.R.C's decisions were therefore almost inevitable. Al Gumhouriya reports today that they were not taken unanimously.

/3. The

SECRET.

Cairo telegram No. 426 to Foreign Office 28

-2-

3. The provision that the constituent Assembly shall immediately elect a President of the Republic puts a term to General Neguib's present appointment and has the appearance of a concession by the General, whose insistence that the C.R.C. should withdraw while he himself maintained power was open to criticism. If Nahas presents himself as a candidate for the presidency General Neguib's re-election may well be in doubt.

4. Whether or not the faction within the C.R.C. which is opposed to an immediate return to full parliamentary government, is merely biding its time is a matter for speculation. Secret sources state that this is the deliberate policy of Colonel Nasser and his supporters and this seems on the whole to be likely. When these officers agreed to the lifting of press censorship on March 6, they possibly hoped that a situation would develop which would permit intervention on their part. The present decision to allow the immediate formation of political parties may be similarly interpreted but it is a risky game. The old politicians however appear to be well aware of this possibility and may be wise enough to show some restraint and be avoiding disorderly demonstrations withholding from the free officers the opportunity for which they may be waiting. Both the Wafd and the Moslem Brotherhood are probably still well disciplined and the leaders may be able to control their followers, at least until the electoral campaign gets under way. Communist and left wing elements on the other hand will certainly exploit every opportunity for troublemaking and the supporters of the other parties will almost inevitably become involved. (The Liberation Rally and the National Guard have already staged minor demonstrations in favour of the C.R.C.). Unless they are firmly directed the police could then hardly be relied on in such circumstances and public security is consequently somewhat precarious.

5. The future action of the free officers and their supporters in the C.R.C. will very largely depend on the feeling in the army as a whole. Colonel Nasser is clearly anxious to avoid bloodshed in the army and, in view of the probable swing among the general run of the officers away from the C.R.C., he is on the whole unlikely to countenance the use of force unless and until the position so deteriorates as to make this inevitable. It is of course conceivable that his hand will be forced or that a more ruthless figure will emerge.

/6. In the

SECRET

29

Cairo telegram No. 426 to Foreign Office

- 3 -

6. In the meantime the politicians are pressing for the abolition of martial law and for the appointment of a civilian Cabinet. The old game of spotting the next Prime Minister is being freely indulged in and the names of Ali Maher, Sanhouri and Badawi have been mentioned. A civilian government with the support of the President could be expected to sap the powers of the C.R.C. long before they are formally handed over on July 24.

7. Latest developments have so far been accepted quietly. Political leaders have publicly and enthusiastically welcomed them. In Cairo yesterday the Friday crowds were much as usual and although there were minor demonstrations in some parts of the town and a few arrests were made no serious incidents have been reported.

8. I will telegraph further when popular reactions can be assessed with greater accuracy. In conversation with Her Majesty's Minister yesterday, Dr. Fawzy said that he did not anticipate a major outbreak of trouble but agreed that the last chapter of events started on February 25 had not yet been reached.

Foreign Office please pass to UKTC Khartoum as my telegram No. 71 and Tel Aviv, Paris and Washington as my Saving telegrams Nos. 21, 118 and 5 respectively.

[Repeated to UKTC Khartoum and Saving to Tel Aviv, Paris and Washington].

B B B
bbbbb
44444

EGYPT ... 24

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson
No. 438
March 29, 1954

D. 7.25 p.m. March 29, 1954
R. 9.11 p.m. March 29, 1954

PRIORITY

Addressed to Foreign Office telegram No. 438 of March 29
Repeated for information to B.M.E.O. U.K.T.C. Khartoum
and Saving to Bagdad Jedda
Beirut Tel Aviv
Damascus Paris
Amman Washington

The following are the main points of a statement issued by the Minister of National Guidance this evening after the meeting of the Joint Congress.

(a) The decisions of March 5 and 25 have been rescinded. (My telegrams 325 and 414).

(b) An advisory National Assembly will be set up. It will represent all sections of the nation but the manner of its establishment has not yet been decided. It will advise the C.R.C., and its powers will be defined by law.

(c) General Neguib will continue as president of the Republic, Prime Minister and Chairman of the C.R.C.

Foreign Office please pass to Paris and Washington as my Saving telegrams Nos. 121 and 98 respectively.

[Repeated Saving to Paris and Washington]

bbbbb

25
Copy on Operation Rodeo Egypt (Nov. 1951).

SECRET

GEN. 460 /1st. Meeting ~~Conclusions~~, Minute 2. 29.3.54.

2. EGYPT

THE FOREIGN SECRETARY said that a dangerous situation was developing in Egypt. Strikes might lead to a breakdown in the distribution of food and this would possibly be followed by serious riots. At present there was no sign that disturbances would be directed against foreign residents in Egypt, but there was nevertheless a danger that this might occur. He therefore proposed that the British troops in the Canal Zone should be put at 72 hours' notice so that they would be ready to undertake rescue operations in Egyptian towns affected by anti-foreign rioting. He hoped that, if it became necessary for British troops to intervene, they would be able to rescue not only British subjects but all white nationals of foreign countries resident in Egypt. He did not intend that there should be any intervention by British troops unless the situation made it evidently and urgently necessary.

التقارير العلمية
عام ٢٠٠٢

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر.
- المؤتمرات والندوات العلمية.

النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر(*)

يشكل مركز تاريخ مصر المعاصر إدارة عامة بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ويحتل مكانة هامة فى قطاع المراكز العلمية بها ، وهو مركز متخصص يعنى بدراسة التاريخ وتحليل الوثائق ونشرها ليستفيد منها الباحثون ، وأهم أهدافه التوعية بتاريخ مصر لتنمية الثقافة التاريخية ويتم ذلك من خلال عدة قنوات يقوم الباحثون بالمركز بإسهامات كبيرة فى كل منها ، وذلك لتحقيق الأهداف التى نشأ المركز من أجلها . ويشرف على الباحثين لجنة علمية رفيعة المستوى من كبار الأساتذة المتخصصين فى التاريخ ، ويرأس هذه اللجنة الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق . وتبذل هذه اللجنة مع الباحثين قصارى الجهد لكى يصل المركز إلى ما يصبو إليه من نجاح ورقى .

مجلة مصر الحديثة

ومن أهم الأعمال التى يقوم بها المركز هو إصدار مجلة مصر الحديثة التى يرأس تحريرها الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عضو اللجنة العلمية المشرفة على المركز ، وهى دورية سنوية محكمة صدر العدد الأول منها فى شهر فبراير من العام الماضى ، تناول مجموعة من الدراسات والبحوث ، إضافة إلى ملف وثائقى عن حرب فلسطين ١٩٤٨ ، إلى جانب تقارير علمية ، ومراجعات للكتب ، كما تم حصر الإصدارات الحديثة المتعلقة بتاريخ مصر الحديث والمعاصر . وطوال عام ٢٠٠٢ وأسرة تحرير المجلة تبذل مزيداً من الجهد لإعداد العدد الثانى من المجلة الذى بين أيدينا الآن ، وهو يحتوى على نفس التبويب والترتيب مثل العدد الأول ، ونأمل أن يروق هذا العدد لكل قارئ وباحث .

(*) أعدت هذا التقرير أ . فاطمة عبدالحميد مدير عام مركز تاريخ مصر المعاصر .

وإلى جانب إصدار مجلة مصر الحديثة تنقسم طبيعة العمل بالمركز إلى قسمين رئيسيين هما :

- البحوث والدراسات .
- المواسم الثقافية والندوات العلمية .

وقد يكون من المفيد أن نعرض لنشاط المركز خلال عام ٢٠٠٢ ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : مشروعات البحوث الجارى العمل بها

١- مشروع جمع تراث الدكتور طه حسين

يهدف هذا المشروع إلى جمع تراث الدكتور طه حسين وذلك بجمع كل ما كتبه من مقالات فى جميع الدوريات وفى مختلف المجالات . ويشرف على هذا المشروع الكبير الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد عضو اللجنة العلمية المشرفة على المركز . ومن المنتظر أن يصدر هذا العمل فى ستة مجلدات وفق خطة موضوعية يلتزم الباحثون بها وقد تم إنجاز ثلاث مجلدات . المجلد الأول وهو بعنوان التعليم وقد أعد الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل المقدمة والدراسة التحليلية لجميع المقالات الخاصة بالتعليم ، و ألقى من خلالها الضوء على الدور المؤثر للتعليم وأهميته فى المجتمع . والمجلد الثانى كتب مقدمته والدراسة التحليلية له الأستاذ إبراهيم عبد العزيز ، وهو خاص بالأدب والإسلاميات . أما المجلد الثالث فقد كتب المقدمة والدراسة التحليلية له الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد ، وهو يتناول المقالات الخاصة بالسياسة . وقد صدر المجلد الأول الخاص بالتعليم ، ولا يزال المجلدان الثانى والثالث تحت الطبع ومن المنتظر صدورهما قريباً .

٢- مشروع الثبت البيبليوجرافى لكتب تاريخ مصر المعاصر خلال الفترة من ١٩١٤ إلى ٢٠٠٠ ويشرف عليه أ . د . عبد الوهاب بكر عضو اللجنة العلمية .

انتهى الباحثون من المرحلة الأولى فى المشروع وهى جمع البيانات وكتابة البطاقات وعددها ٢١٣٤ بطاقة تحتوى كل بطاقة على البيانات الببليوجرافية الكاملة للكتاب مع ملخص صغير لمحتواه لكى يستفيد الباحث من هذا العمل ، كما أنجز الباحثون المرحلة الثانية وهى التصنيف الموضوعى لهذه البطاقات حسب عنوان الكتاب ، ثم التصنيف الفرعى الخاص بالموضوعات التى تناولتها ، وأخيراً التصنيف الدقيق لكل فرع . وقد احتوى هذا الثبت على سبعة وعشرين موضوعا تاريخيا يندرج تحت كل موضوع الكتب الخاصة به . ويقوم الباحثون بعمل المراجعة النهائية للتسلسل الرقمى والأبجدى .

٣- مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ويشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق رئيس اللجنة العلمية .

انتهى التحقيق فى الجزء الرابع من مذكرات عبد الرحمن فهمى ورروجعت تجارب الطباعة الأولى ، وسوف يكتب المقدمة والدراسة التحليلية الدكتور المشرف على هذا العمل .

٤- محاضر مجلس شورى النواب ، وتشرف على هذا المشروع د . سعيدة محمد حسنى .

صدر الجزء الأول من هذا العمل وجارى العمل فى تحقيق الجزء الثانى وذلك بدراسة وتحليل محاضر مجلس شورى النواب ، الذى نشأ مع ظهور الأزمة المالية فى عهد إسماعيل ليكون دعماً له فى مواجهة هذه الأزمة ، هذا بالإضافة إلى تقليد الحكام الغربيين فى أساليب الحكم ، إلى جانب فرض الضرائب على المصريين لسد العجز فى خزينة الدولة . وهذا المجلس يمثل أول حياة نيابية منظمة وواضحة فى سبيل الوصول إلى الرقابة على الحكم فى البلاد ، ولهذا رأت اللجنة العلمية المشرفة على مركز تاريخ مصر المعاصر نشر هذه المحاضر بشكل محقق مدروس لتكون تحت يد الباحث وثيقة وسنداً لإثبات تلك الحقائق .

٥- علاج مصر الاقتصادى ومشروع إنشاء بنك للمصريين

ألف هذا الكتاب محمد طلعت حرب فى عام ١٩٢٠ وقد رأت اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر إعادة نشره باعتباره عملاً نادراً وقام أ . د . رءوف عباس بكتابة المقدمة والدراسة العلمية له ، وقد صدرت الطبعة الجديدة من هذا الكتاب ضمن إصدارات المركز لعام٢٠٠٢ . وكان السبب فى وضع محمد طلعت حرب لهذا الكتاب ما أدركه أن البلاد فى حاجة ماسة إلى بنك مصرى وطنى للعمل بجانب البنوك الأجنبية الموجودة بها ، إلى جانب حث الوطنيين على الدخول فى مشروعات اقتصادية تعود على البلاد بالربح والفائدة . وقد اعتمد هذا البنك الوطنى على جهود الأمة جميعها من المواطن ذى الدخل المحدود الذى قد يأخذ سهما واحدا إلى الثرى الذى قد يشترك بألوف الأسهم .

٦- كتاب تاريخ وثائق القاهرة المحروسة

هذا الكتاب قام بتحقيقه وعرض الدراسة التحليلية له الأستاذ الدكتور صلاح هريدى ، وكتب مقدمته أ .د . عمر عبد العزيز عمر . وقد رأى المركز نشر هذا المخطوط مع تحديثه بالمعلومات الجديدة ليصبح من الأعمال العلمية الهامة التى تصل إلى يد الباحث ، وقد تم صدوره فى هذا العام .

٧- الثورة العرابية بعد خمسين عاماً ، رؤية صحيفة الأهرام ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

تناول هذا الكتاب خمسين مقالاً نشرتها جريدة الأهرام فى أواخر عام ١٩٣١ وأوائل العام التالى بمناسبة مرور خمسين عاماً على الثورة العرابية . وكاتب هذه المقالات هو داود بركات رئيس تحرير الأهرام ، حيث أخذ على عاتقه التعليق على أحداث الثورة وتقديمها من وجهة نظر الصحيفة وقت وقائع الثورة . ومن ثم فإن هذا العمل يرقى إلى مستوى الوثيقة .

وقد حرصت الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم التى تناولت تلك المقالات بالدراسة والتحليل على نقل النصوص الأصلية لها ، ثم قامت بالتعليق على

المعلومات التى أوردتها تلك المقالات فى الهوامش ، لكى تصبح الصورة واضحة أمام القارئ .

ثانيا :الموسم الثقافى لمركز تاريخ مصر المعاصر

ألقى فى الموسم الثقافى لعام ٢٠٠٢ سبعة محاضرات هى :

١- أثر حرب أفغانستان على الموقف الأمريكى فى القضية الفلسطينية - الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر والأستاذة الدكتورة نازلى معوض .

٢- دور عرب إسرائيل فى النضال من أجل الاستقلال - الأستاذ الدكتور أحمد صدقى الدجانى ود . عبد العليم محمد .

٣- انتفاضة الأقصى بين الاتهام بالإرهاب والحقيقة الثورية - الأستاذ الدكتور نبيل أحمد حلمى والأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر .

٤- القدس والثورات الفلسطينية - الأستاذ الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم والأستاذ الدكتور محمد صابر عرب .

٥- موقع الانتفاضة بين الثورات الفلسطينية ـ الأستاذ الدكتور عادل غنيم والأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم .

٦- الوحدة الوطنية وموقف السلطة الفلسطينية ـ الأستاذ الدكتور مصطفى الفقى ود . عماد جاد .

٧- أبعاد الموقف المصرى من الثورة الفلسطينية - للأستاذ الدكتور أسامة الباز والأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

المؤتمرات والندوات العلمية(*)

ندوة رفاعة رافع الطهطاوى .

المجلس الأعلى للثقافة ٢٠-٢٢ أبريل٢٠٠٢

عقدت هذه الندوة بمناسبة مرور قرنين على ميلاد رائد التنوير فى مصر الحديثة رفاعة رافع الطهطاوى ، وشارك فيها العديد من الأساتذة والمفكرين المصريين فى العديد من التخصصات الأدبية والفلسفية والتاريخية ، كما دعى إليها نخبة من المفكرين العرب والأجانب .

وكانت الجلسة الافتتاحية للندوة تحت عنوان «بين التحديث والتغريب» ، ودارت حول الدور التنويرى الذى لعبه رفاعة الطهطاوى فى القرن التاسع عشر ، حيث أشاد الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة فى كلمته الافتتاحية بعقلانية الطهطاوى وإحلاله العقل مكان النقل ، والديموقراطية مكان الديكتاتورية والاستنارة محل الإظلام .

وتناولت المحاور الرئيسية للندوة العديد من الموضوعات التى نذكر من بينها :

رفاعة الطهطاوى وعصره - رفاعة مفكرا سياسيا - الفكر الاجتماعى لرفاعة - الرؤى الاقتصادية للطهطاوى - مفهوم السلطة عند الطهطاوى -رفاعة والصحافة - الجوانب الأدبية عند رفاعة - جهود رفاعة فى مجال التربية والتعليم - دوره فى الترجمة وإنشاء مدرسة الألسن .

وفى الجلسة الافتتاحية تحدث الدكتور صلاح فضل عن خطاب النهضة عند الطهطاوى الذى حاول فيه توظيف الفكر والسلوك لتنمية الوعى بحب الوطن والإيمان بإنسانية المعرفة وضرورة امتلاك علوم الآخرين وآدابهم لتهجين الحصاد القومى المحدود ، وذلك على اعتبار أن الثقافة لا تعرف حواجز اللغات ولا تتحصن بالأعراق

(*) اعتمد تحرير معظم ما جاء فى تلك المؤتمرات والندوات العلمية على المتابعة التى قام بها مجموعة من الباحثين فى مركز تاريخ مصر المعاصر .

والأجناس ، وحياتها فى التجدد والخصوبة ومواتها فى التعصب والانغلاق .

وعنى الباحثون فى أوراقهم المقدمة إلى الندوة بتحليل أعمال الطهطاوى ودورها فى النهضة التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر . وبصدد ذلك اعتبر الدكتور أنور لوقا كتاب رفاعة التربوى «المرشد الأمين للبنات والبنين» الذى صدر فى عام ١٨٧٣ بمثابة الوصية الفكرية التى تركها لتربية أبناء مصر ، وكان تقديمه البنات عن البنين فى عنوان الكتاب تعبيرا عن جرأة الدعوة إلى مساواة البنات بالبنين فى طلب العلم والخروج من العصر العثمانى إلى رحاب الحضارة الحديثة . وحول هذا الموضوع تحدث الدكتور يونان لبيب عن مشاركة الطهطاوى فى تأسيس النظام التعليمى الذى قامت الدولة على بنائه فى عصر محمد على ثم إسماعيل . كما عنيت بعض الأوراق الأخرى بتحليل الفكر الاجتماعى للطهطاوى مركزة على اهتمامه بتعليم المرأة باعتبارها شريكة للرجل وعاملا مؤثرا فى بناء المجتمع .

وحول مفهوم السلطة عند الطهطاوى تحدث الدكتور يحيى الجمل الذى أكد على أن رفاعة وضع يده منذ وقت مبكر على فكرة السلطة المقيدة وبشر بها ، وكان متأثرا فى ذلك بإعلان الدستور الفرنسى فى عام ١٨٣٠ . أما الدكتور أحمد زكريا فقد تحدث عن مفاهيم السلطة السياسية وكيف صنفها الطهطاوى فى شكل الملكية المطلقة والملكية المقيدة والجمهورية موضحا حدودها وضوابطها .

وركزت بعض الأوراق التى قدمت إلى الندوة على جهود الطهطاوى فى حركة تجديد الأدب العربى وجهوده فى الترجمة وإسهامه فى تكوين جيل من المترجمين عمل على نقل العلوم الحديثة من أوروبا إلى مصر . ودللت الباحثة ياسكال كروزية على ذلك بصدور مجموعة الكتب العلمية التى تم ترجمتها إلى اللغة العربية خلال القرن التاسع عشر .

وقد حظى كتاب الطهطاوى «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» بجانب كبير من اهتمام الباحثين ، فبالإضافة إلى ما فى ذلك الكتاب من العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية ، فقد اعتبره البعض نمطا فريدا فى أدب الرحلات إذ إنه لم

يقتصر على رصد بعض الظواهر الاجتماعية فى المجتمع الفرنسى ، وإنما كان فى كثير من جوانبه دعوة لارتقاء المجتمع المصرى .

وحول الدين والسياسة فى مشروع الطهطاوى التحديثى كانت الورقة التى قدمتها الدكتورة زينب الخضيرى ، والتى خلصت فيها إلى أن الطهطاوى حقق نقلة نوعية للفكر السياسى المصرى وإن لم يلغ منه جانبه الدينى إدراكا منه لحقيقة عقلية الشعب المصرى التى تشكلت عبر قرون عديدة .

وعن أفكار الطهطاوى الاقتصادية تناول الدكتور عاصم الدسوقى المفاهيم الاقتصادية التى أوردها فى العديد من مؤلفاته ، وقدم فيها سياسة اقتصادية تختلف عن سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على . كما تحدث الدكتور محمد ملوك على أن المنافع العمومية كانت نقطة الارتكاز فى أطروحة رفاعة الاقتصادية . وحول ذلك الموضوع أيضا تحدث الدكتور حسن حنفى عن مفهوم الوطن والتمدن والمنافع العمومية كما جاء فى كتابه «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» . كما تناولت ورقة أخرى قدمها الدكتور محمد حافظ دياب عن مدى تأثر الطهطاوى بأفكار السان سيمونيين الذين وفدوا إلى مصر فى عام ١٨٣٣ فى كتاباته ونهجه الفكرى .

وعن مشروع النهضة الثقافية أبرز الدكتور رءوف عباس دور الطهطاوى الرائد فى الحركة الثقافية ، واعتبر صدور مجلة روضة المدارس التى أسندت إليه رئاسة تحريرها فى عام ١٨٧٠ ذروة مشروع النهضة العلمية الثقافية ، كما مثل احتجابها فى عام ١٨٧٧ بداية أفول ذلك المشروع النهضوى نتيجة الأزمة المالية التى شهدتها مصر فى أواخر عصر الخديوى إسماعيل .

وجاءت بعض الأوراق لتؤكد ريادة الطهطاوى للصحافة العربية حيث تحدث الدكتور فاروق أبو زيد عن جهود الطهطاوى فى مجال الصحافة ، ونجاحه فى تحويل جريدة الوقائع المصرية من جريدة تكتب بالتركية إلى جريدة عربية صميمة ، أدخل بها العديد من المواد السياسية والفكرية والثقافية .

وعن فكرة المواطنة والوطنية عند الطهطاوى تحدث الدكتور محمد عفيفى عن دخول فكرة المواطنة إلى الفكر السياسى المصرى الحديث منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر . كما تحدثت الباحثة آمنة حجازى عن العناصر الأساسية التى تبنى الطهطاوى من خلالها فكرة الوطن والترغيب فيه باعتبار أن حب الوطن من الإيمان .

وعن رؤية الآخر عند رفاعة الطهطاوى تحدث الدكتور محمد رفاعة أن الطهطاوى استطاع بقدراته الثقافية والفكرية المتميزة أن يرى الآخر بمنظور أقرب إلى الموضوعية ، وتمكن من أن يعقد مقارنة بالغة العمق بين الحضارتين الأوروبية والإسلامية . وجاءت ورقة الدكتورة سهام الفريح لتوضح علاقة الطهطاوى بالآخر . وعلى الرغم مما ذكرته من أن تلك العلاقة أدت إلى دهشة الطهطاوى وانبهاره لما فى الغرب من تقدم ورقى إلا أنها لم تلغ قناعته بموروثه الحضارى ، وكان أقدر على التمييز بين وجهى الغرب ، الوجه الاستعمارى القائم على منطق القوة وطمس هوية الشعوب المستعمرة وتشويه صورتها وثقافتها ، والوجه الآخر الذى ينعم بالحرية والتقدم .

وعلى هامش الندوة عقدت ثلاثة موائد مستديرة اتخذت شكل حلقات نقاشية ، تناولت الحلقة الأولى إشكالية سؤال المنهج والإجابة عن تساؤل هام وهو إلى أى مدى كانت محاولة رفاعة لبناء النهضة المصرية من خلال جمعه بين الحضارة الغربية والتراث الإسلامى دافعا للمشروع النهضوى أم معوقا له ؟ . كما ركزت على الفكر الاجتماعى لرفاعة وصورة المرأة والأنا والآخر من خلال دراسة كتاب تخليص الإبريز فى تلخيص باريز . وتناولت الحلقة النقاشية الثانية سؤال المشروع النهضوى المصرى ، بينما تركزت الحلقة الثالثة حول سؤال الحاضر وسؤال المستقبل .

وقد ألقت الأوراق المقدمة للندوة والمناقشات التى أثيرت حولها أضواء هامة على العديد من القضايا ذات الصلة بفكر الطهطاوى ، ومن بينها مشروعه التحديثى والحضارى والتنويرى ، ورؤيته المنفتحة على الآخر التى تقوم على الفهم والتسامح .

ندوة حدود مصر الغربية

لجنة التاريخ - المجلس الأعلى للثقافة ١-٢ أبريل٢٠٠٢

تعد هذه الندوة استكمالاً للندوات السابقة التى عقدتها اللجنة عن الحدود المصرية ، والتى تناولت فيها حدود مصر الشرقية والجنوبية والشمالية فى العصور التاريخية المختلفة . وعلى الرغم من أن مصطلح الحدود لم يظهر إلا فى العصور الحديثة المتأخرة ، إلا أن منظمى الندوة استخدموا مصطلح الحدود على جميع العصور التاريخية حفاظا على السياق العام .

وشارك فى ندوة الحدود المصرية الغربية العديد من أساتذة التاريخ والجغرافيا السياسية والقانون والحضارة . وتناولت الأوراق المقدمة حدود مصر الغربية فى العصور القديمة ، وصحراء مصر الغربية فى العصرين البطلمى والرومانى ، والمسالك التى كانت تجتازها القوافل ، والفتح العربى لمصر ، وهجرة يهود المغرب إلى مصر ، والعلاقات المصرية المغربية فى عصر المماليك . والتفاعلات الحضارية والاجتماعية والثقافية بين مصر وجيرانها فى الغرب .

وفيما يتعلق بالجوانب السياسية والقانونية تناولت بحوث الندوة حدود مصر الغربية من منظور جيوستراتيجى ، والوضع القانونى لحدود مصر الغربية . كما قدمت العديد من البحوث التى تناولت حدود مصر الغربية فى العصر العثمانى ، وأزمة واحة جغبوب ، والحدود المصرية الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية . كما عرض الدكتور جمال زكريا قاسم لموقف مصر من الحرب الطرابلسية ، على الرغم من العقبات التى كانت تثيرها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر سواء فى منع المصريين من مساندة الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا أو من مساندة الليبيين فى جهادهم ضد الإيطاليين .

كما تعرض كل من الدكتور يونان لبيب رزق والدكتور عبد العظيم رمضان إلى مشكلات الحدود المصرية الليبية ، وخاصة فيما يتعلق بواحة جغبوب وهضبة

السلوم والتطورات التى ارتبطت بتلك المشكلات . وقد أثارت ورقة الدكتور يونان لبيب حول أزمة واحة جغبوب عدة تساؤلات من السفير الليبى فى مصر الذى اعترض على ما ذكر من كونها واحة سليبة على الرغم من مقايضتها بالسلوم ، غير أنه أكد فى الوقت نفسه أن لا حدود بين الشقيقتين مصر وليبيا ، وإنما هى تخوم طبيعية تنتقل فيها القبائل بلا قيود وتتعايش وتتزاوج فيما بينها ، وهذا التواصل الاجتماعى والاقتصادى أكسب العلاقات المصرية الليبية طبيعة خاصة . وعلى أية حال فإن الملف الحدودى بين مصر وليبيا قد أغلق فى عام ١٩٣٢ .

وقد استمرت مصر فى مساندة القضية الليبية ولم تخضع للمساومات الاستعمارية انطلاقا من موقفها الثابت من أجل حصول ليبيا على استقلالها ووحدة أراضيها ، وهو ما تحقق لها بالفعل عقب هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية وظهور المملكة الليبية المتحدة فى يناير من عام ١٩٥٢ .

* * *

الإرهاب
المجلس الأعلى للثقافة

كان «الإرهاب» موضوع ندوتين ، الندوة الأولى عقدتها لجنة القانون بالمجلس الأعلى للثقافة فى ٢٤ أبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان «التمييز بين الإرهاب والحق المشروع فى مقاومة الاحتلال ومظاهر التسلط الأجنبى» . والندوة الثانية نظمتها لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة فى الثامن من مايو ٢٠٠٢ تحت عنوان «الإرهاب بين الماضى والحاضر» . وكان الدافع إلى عقد هاتين الندوتين ما ترتب على أحداث الحادى عشر من سبتمبر من تداعيات وصلت إلى تشويه صورة العرب والمسلمين فى وسائل الإعلام الأمريكية والغربية ، وما تعرضت له الانتفاضة الفلسطينية من دمغها بتهمة الإرهاب .

ومن أجل ذلك جاءت بحوث الندوة القانونية لتناقش بموضوعية ضوابط التمييز بين الحق المشروع فى مقاومة الاحتلال ومظاهر التسلط الأجنبى وبين ما يطلق عليه الإرهاب .

أما الندوة الثانية التى عقدتها لجنة التاريخ فقد عنيت بمناقشة البعد التاريخى للتطرف ، وموقف الإسلام من الإرهاب ، وحركة طالبان بين الدين والإرهاب ، والتفرقة بين الإرهاب وحركات التحرر الوطنى مع التركيز على النموذج الفلسطيني . كما ناقشت البحوث المقدمة للندوة الإرهاب بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية ، ومعاناة مصر من الإرهاب السياسى فى القرن العشرين ، إلى جانب مناقشة الإرهاب المعاصر باعتباره ظاهرة عالمية ، والجهود الدولية لمكافحته .

وقد خرجت الندوة بمجموعة من النتائج والتوصيات الهامة ومن بينها تعريف الإرهاب بكونه عملية عنيفة تستهدف ترويع جماعى وحسم الخلافات الفكرية والسياسية والعرقية والدينية عد طريق استخدام العنف . ومن ثم فإن الإرهاب ينبع فى الأساس من تبنى أفكار أو افتراضات خاطئة سواء فى المفاهيم الدينية أو الفكرية أو السياسية ، وتتطلب مواجهته اتخاذ أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وإعلامية دون الاعتماد فقط على الجوانب الأمنية .

وأشارت توصيات الندوة إلى أن مصر تعرضت لإرهاب عنيف تستر خلف دعاوى دينية خاطئة . وخلال فترة صعود هذا الإرهاب كانت مصر تلح على ضرورة مواجهة دولية ترفض منح مخططيه ومموليه وقادته حق اللجوء السياسى ، أو تقديم إيواء أو مساندة أو حماية أو تأييد لدعاته ، إلى جانب وضع تعريف متفق عليه للإرهاب . ولكن الغرب أصم آذانه عن هذه المطالب ، طالما كان الأمر بعيدا عن ساحته .

وأكدت النتائج التى توصلت إليها الندوة أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر على الرغم من كونها أحداثا خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن البعض

حاول أن يتخذ منها وسيلة لتحقيق مصالح سياسية أو استراتيجية . كما حاول البعض انتهاز فرصة تلك الأحداث للخلط بين الإرهاب - وهو فعل مدان وغير مشروع - وبين حركات التحرر الوطنى التى تمتلك الحق وفق ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان فى الدفاع عن الوطن والأرض والنفس . كما حاول البعض أن يتخذ منها أداة للتهجم على العرب والمسلمين .

وكان المثقف المصرى فى طليعة من واجه الإرهاب والإرهابيين وكشف زيف منطلقاتهم وأفكارهم ، وتعرض فى سبيل ذلك للاغتيال والتهديد والترويع ، لكنه واصل معاركه دفاعا عن حرية الرأى واحترام الرأى الآخر ومعايير الوحدة الوطنية والليبرالية .

وأهابت توصيات الندوة بالمثقفين مواصلة معاركهم للتمييز بين النضال الوطنى التحررى وبين الإرهاب ، والتأكيد على دور الإسلام والمسلمين والعرب والعروبة فى بناء حضارة تعترف للجميع بحق الحياة المتكافئة دون تمييز بسبب من الجنس أو العرق أو الدين ، وبناء مجتمعات تستند إلى الديموقراطية وتحترم الآخر ، ويشيع فيها المناخ الليبرالى ، وهى معارك متصلة يتعين التضامن من أجل إنجاحها على الأرض المصرية والعربية والإسلامية . كما طالبت توصيات الندوة المؤرخين المصريين والعرب والمسلمين باعتبارهم شهود مشهود لهم بالمصداقية والقدرة على البحث الأكاديمى الموضوعى تأكيد كل ما سبق من أفكار ومعطيات .

* * *

وثائق تاريخ العرب فى الأرشيفات العالمية

المجلس الدولى للأرشيف - الفرع الإقليمى

مواصلة للندوات العلمية التى عقدها الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف التى كانت مصر تتولى رئاسته ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ ، عقدت فى القاهرة ندوة عن أدوات البحث فى الأرشيف فى عام ٢٠٠٠ ، وندوة ثانية فى الرياض فى عام

٢٠٠١ تحت عنوان وثائق تاريخ العرب فى الأرشيف العثماني ، ثم كانت الندوة الثالثة التى عقدت فى أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢-٥ مارس ٢٠٠٢ تحت عنوان «وثائق تاريخ العرب فى الأرشيفات العالمية» .

وقد ركزت معظم الأوراق التى قدمت فى تلك الندوة الأخيرة على الوثائق المتعلقة بمنطقة الخليج العربى فى دور الوثائق الأجنبية ، وهو أمر يرجع فيما يبدو إلى انعقاد الندوة فى أبو ظبى ، إضافة إلى أن معظم المشاركين ممن لهم اهتمامات سياسية أو أكاديمية بالمنطقة ، ومن بينهم السير دونالد هولى الذى شغل منصب المعتمد السياسى فى الإمارات المتصالحة بين عامى ١٩٥٨-١٩٦١ ، ثم صار سفيرا لدى سلطنة عمان فى عام ١٩٧١ . والسير جوليان ووكر الذى كان من المسئولين الإنجليز الذين عهد إليهم بتسوية مشكلات الحدود بين الإمارات المتصالحة وسلطنة مسقط وعمان .

وقد ركزت إحدى بحوث الندوة على المصادر الإنجليزية لتاريخ منطقة الخليج ومن بينها تقارير الرحالين والأوراق الخاصة للشخصيات التى كان لها دور فى السياسة البريطانية تجاه الخليج إلى جانب السجلات الحكومية . كما تناولت دراسة أخرى أهمية الروايات المحلية فى تاريخ المنطقة . وهناك من الدراسات التى عنيت بالتعريف بوثائق الخليج فى السجلات البريطانية ، وتعدد الدوائر المعنية بالسياسة البريطانية وكيفية صناعة القرار ، ومن الذين اهتموا بهذا الجانب الدكتور جمال زكريا قاسم ، والدكتورة بنى بروك رئيسة سجلات وزارة الهند ، والدكتورة بنيلوب طوسون التى نشرت العديد من الوثائق المتعلقة بالمقيمية والوكالات البريطانية فى الخليج ، إضافة إلى الطبعات الأرشيفية التى احتوت على مجموعات وثائقية متعددة حول تاريخ منطقة الخليج ، نشير من بينها إلى سجلات الإمارات وقطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وغيرها .

وترجع أهمية الندوة فى أنها كشفت عن العديد من الأرشيفات الأجنبية التى

لا تزال مجالا بكرا للباحثين ، ومن بينها الأرشيف الألمانى الذى أوضحت إحدى الدراسات عن أهميته فى تفسير اضمحلال دور الإمبراطورية العثمانية فى منطقة الخليج بعد أن كان بمثابة بحيرة عثمانية . كما كشفت دراسة أخرى عما تزخر به أرشيفات جنوا والبندقية ونابولى وفلورنسا والفاتيكان من مادة وثائقية هامة نتيجة اندفاع الجمهوريات الإيطالية نحو الشرق بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، وقيام علاقات تجارية بينها وبين الحكام المحليين ، وخاصة مملكة هرمز وذلك فى الفترة السابقة للاستعمار البرتغالى .

كما كشفت إحدى الدراسات عن أهمية الأرشيف التاريخى لجوا الذى يضم مجموعة ضخمة من الوثائق البرتغالية لأماكن عديدة فى آسيا وإفريقيا . ومن المعروف أن مدينة جوا كانت القاعدة الرئيسية للبرتغاليين فى مستعمراتهم فى الشرق بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

وركزت إحدى الأوراق على أرشيف زنجبار الذى يحتوى على كميات ضخمة من الوثائق العربية والسواحلية والإنجليزية والألمانية والفرنسية عن تاريخ الدولة العمانية فى شرق إفريقيا .

إضافة إلى منطقة الخليج تعرضت الأوراق المقدمة للندوة إلى الوثائق الخاصة بأقطار عربية أخرى ، ومن بينها وثائق التاريخ المغربى فى مكتبة الإسكوريال بمدريد ، وأرشيف سيمانكاس بضواحى مدينة «بلد الوليد» ، والخاصة بالفترة الأولى من حكم أحمد المنصور الذهبى ١٥٧٨-١٥٨٤ ، التى دارت فيها معركة وادى المخازن التى تحطمت فيها الآلة العسكرية البرتغالية ، ومع ذلك لم يقدر للمغاربة تحرير السواحل المغربية من البرتغاليين نتيجة التهديدات العثمانية للمغرب .

أما عن الأرشيف الجزائرى المحفوظ فى الخارج ، فقد أوضح الأستاذ عبد الكريم بجاجة مستشار الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، أن مجموعات كبيرة من الوثائق الجزائرية نقلت إلى فرنسا عشية استقلال الجزائر ، على

الرغم من أن ذلك يعد خرقا للقانون الدولى الذى ينص على وجوب حفظ الأرشيف فى إقليم وبلد إنتاجه . وتتعلق تلك الوثائق بجوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والقمع الوحشى والاغتيالات والاعتقالات والجرائم المدنية المرتكبة ضد الشعب الجزائرى . وهذا الأرشيف لا يزال يشكل موضوع نزاع بين الجزائر وفرنسا .

أما عن الوثائق الخاصة بمصر فقد كانت موضوعا لثلاثة أوراق قدمها كل من الدكتور رءوف عباس والدكتورة هدى عبد الناصر والباحثة الألمانية أيرين شيكر . وقد ركز الدكتور رءوف عباس فى ورقته التى جاءت تحت عنوان «الوثائق المصرية فى الأرشيف القومى الأمريكى» ، على الولايات المتحدة الأمريكية التى أخذت تولى مصر اهتماما خاصا من بداية الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم وجه نظر الباحثين إلى ما يزخر به الأرشيف الأمريكى من وثائق سياسية واقتصادية واستراتيجية لها أهميتها فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

أما الدكتورة هدى عبد الناصر فقد ركزت فى الورقة التى قدمتها على «ثورة يوليو فى الوثائق البريطانية» ، وتعرضت فيها لمقدمات الثورة ، والرؤية البريطانية لأحداثها ، والصراع بين الثورة والاحتلال البريطانى ، وأخيرا الثورة كمصدر تهديد للنفوذ البريطانى بصفة خاصة وللمصالح الغربية بصفة عامة .

وعن العلاقات بين جمهورية ألمانيا الديموقراطية ومصر خلال الفترة الانتقالية من ناصر إلى السادات ، أوضحت الباحثة الألمانية إيرين شيكر أن تلك العلاقات كانت مرتبطة بالمكتب السياسى للحزب الاشتراكى ، وكانت تدار تحت إشراف إدارة العلاقات الخارجية باللجنة المركزية ، أما وزارة الخارجية فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية فلم تكن تشارك فى عملية صنع القرار ، إذ كانت تخضع لتوجيهات قيادات الحزب . ومن ثم ألقت الورقة أضواء على أهمية الرجوع إلى أرشيف الحزب الاشتراكى وأجهزة الأمن فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، فيما يتعلق بدراسة

السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ أن تحقق لجمهورية ألمانيا الديموقراطية اختراق المنطقة عبر الاعتراف الدبلوماسى بها ، والذى كانت بدايته من جانب الوطن العربى فى عام ١٩٦٩ ، وحتى انهيار ألمانيا الشرقية فى عام ١٩٨٩ .

***

المرأة وتحديث المجتمع

المجلس القومى للمرأة

عقد المجلس القومى للمرأة مؤتمره الثالث بمدينة المنيا فى الفترة من ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٢ ، وحمل المؤتمر شعار «المرأة وتحديث المجتمع» . ويرجع اختيار المنيا لعقد المؤتمر لسببين رئيسين : الأول أن كثيرا من رموز التحديث ينتمون إلى محافظة المنيا ، ومن بينهم طه حسين والشيخ مصطفى عبد الرازق وعلى عبد الرازق ولويس عوض وهدى شعراوى ، رائدة الحركة النسائية المصرية . والسبب الثانى الخروج من حيز القاهرة المزدحمة بالأنشطة الثقافية إلى آفاق المحافظات المتعطشة للمزيد من هذه الأنشطة .

وقد بدأ المؤتمر أعماله برئاسة السيدة سوزان مبارك التى أكدت أن التحديث ضرورة حتمية لمصر تفرضها أوضاعها الداخلية وتفرضها ظروف العالم الذى نعيشه . وتناولت فى كلمتها الافتتاحية ما شهدته مصر فى السنوات العشرين الأخيرة من جهود واضحة فى مجال التحديث على مستوى تطوير البنية الأساسية ورفع مستوى المعيشة واستكمال مهام التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية .

وأكدت الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة أن التنمية البشرية هى أولى المكونات التى يجب أن يشتمل عليها البرنامج الوطنى لتحديث الدولة ، وأن دور المرأة جوهرى كشريك أساسى فى التحديث ، مما يتطلب تهيئة المناخ أمامها للمشاركة الفاعلة سياسيا واجتماعيا وثقافيا .

وقد دارت بحوث ومناقشات المؤتمر حول أربعة محاور رئيسية هى :

المحور الأول – تحديث الفكر فى المجتمع عن طريق تبنى القيم البناءة التى تسهم فى تنقية الموروث الثقافى من السلبيات وتقبل الجديد ، مع حماية التراث الحضارى بما فيه من قيم الإيجابية .

المحور الثانى – تحديث القوى البشرية بنقلها من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية ، مع التركيز على تحديث المجموعة النسائية ، التى تعيش فى هامش ثقافى واقتصادى واجتماعى .

المحور الثالث – تكافؤ الفرص فى مجالات العمل والدخول وإلغاء جميع أشكال التمييز ، إذ إنه على الرغم من التقدم الذى أحرزته المرأة خلال القرنين الماضيين فلا تزال تعانى التفرقة فى فرص العمل والأجور وفى التعامل اليومى ، نتيجة العرف الشعبى والموروث الاجتماعى .

المحور الرابع – عنصر الديموقراطية فى التحديث وحاجة المرأة إلى مناخ يسمح لها بالمشاركة العامة السياسية والاجتماعية .

وأكد المؤتمر فى بيانه الختامى أن تحديث مصر هو المشروع الوطنى الحضارى والأساسى ، وعلى أهمية وضع الاستراتيجيات والخطط التى تحقق هذا الهدف . وأوصى بأهمية مشاركة المرأة فى العمل العام بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة . وطالب بفتح مجالات العمل المغلقة أمام المرأة مثل تولى القضاء والمناصب القيادية العليا ، إلى جانب تنشيط العضوية النسائية فى سائر المستويات التنظيمية ، مع إتاحة الفرصة أمام الكفاءات النسائية لتولى مواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية ، ودعم مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى دوليا وإقليميا .

* * *

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

تميز الموسم الثقافى السنوى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى جانب المحاضرات العامة بإقامة ندوتين ، إضافة إلى سيمنار الباحثين الشبان فى التاريخ العثمانى ، والمشاركة فى سيمنار منهجيات البحث التاريخى .

كانت الندوة الأولى بعنوان «حريق القاهرة بعد خمسين عاما» التى عقدت فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بالاشتراك مع لجنة التراث بالمركز العربى لدراسات عمران البيئة . والندوة الثانية عقدت فى الفترة من ٢٣-٢٥ أبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان «التقاء الحضارات فى عالم متغير . . حوار أم صراع» .

* المحاضرات العامة

ألقيت فى الموسم الثقافى للجمعية سبعة محاضرات عامة من بينها : اكتشاف أمريكا فى الجامعات الإسرائيلية ، ألقاها الدكتور عبد الوهاب بكر ، وتراجم المصريين المعاصرين ، كيفية تسجيلها ورصدها ، ألقاها الدكتور كمال عرفات ، والسياسة الخارجية المصرية الحديثة ، ألقتها الدكتورة نازلى معوض ، والحضارة المصرية القديمة بين الإبداع والتشكيك ، ألقاها الدكتور عبد الحليم نور الدين ، وأزمة الحضارة العربية الإسلامية ، ألقاها الدكتور محمود إسماعيل .

* سيمنار الباحثين الشبان فى التاريخ العثمانى

انعقد هذا السيمنار فى الفترة من سبتمبر ٢٠٠١ حتى يونيو ٢٠٠٢ بواقع جلستين أسبوعيا ، واختير له فى هذا العام عنوان «الطوائف المهنية والاجتماعية بين التهميش والاندماج» . وناقش السيمنار تسعة وعشرين بحثا ، سوف يتم جمعها ونشرها فى كتاب يشرف على تحريره الدكتور رءوف عباس والدكتورة نللى حنا ، وذلك بتمويل من صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة .

* سيمنار منهجيات البحث التاريخي

انعقد هذا السيمنار شهريا خلال الفترة من فبراير إلى مايو ٢٠٠٢ بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية «سيداج» . ومثل الجمعية التاريخية فى الإشراف على هذا السيمنار الدكتور رءوف عباس رئيس الجمعية .

* التقاء الحضارات فى عالم متغير . . حوار أم صراع ؟!

تميز الموسم الثقافى فى مصر هذا العام بإقامة العديد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بإشكالية حوار الحضارات أو صدامها . ولعل الدافع من وراء التركيز على تلك الموضوعات وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وما ترتب عليها من نظرة الغرب المشوهة تجاه العرب والمسلمين . هذا بالإضافة إلى ما أثاره صمويل هتنجتون فى كتابه صدام الحضارات أن المصدر الأساسى للصراعات العالمية خلال القرن الحادى والعشرين لن يكون مصدرا أيدلوجيا أو اقتصاديا بل سيكون صراعا حضاريا من أبرز مظاهره الصراع بين الغرب والإسلام .

ومن ثم اهتمت الأوساط الثقافية فى مصر بإشكالية حوار الحضارات أو صدامها وحولها عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية ، التى كان من أبرزها الندوة السنوية للجمعية المصرية للدراسات التاريخية التى عقدت فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ أبريل ٢٠٠٢ ودعى إليها العديد من المؤرخين والمفكرين والفلاسفة نذكر من بينهم الأستاذ محمود أمين العالم والدكتور حسن حنفى والدكتور مصطفى النشار والأستاذ طارق البشرى والمفكر التونسى العفيف الأخضر وغيرهم .

وقد اهتمت بحوث الندوة ومداخلاتها بمناقشة التعبيرات والمصطلحات الجديدة التى ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة فى عام ١٩٨٩ وتفكك الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، ومن بينها النظام العالمى الجديد ، ونهاية التاريخ ، والعولمة وغير ذلك من المصطلحات . وكان تركيز الندوة على الجدل القائم

حول حوار الحضارات أو صدامها ، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، وإنما امتدت لتشمل العالم كله على اتساعه .

ودارت بحوث الندوة حول محاور رئيسية أربعة هى : المفاهيم والإطار المنهجى ، الأصول التاريخية لالتقاء الحضارات ، التقاء الحضارات فى العصور الوسطى ، التقاء الحضارات فى العصر الحديث . وفى إطار تلك المحاور عقدت ثمانية جلسات قدمت فيها خمسة وعشرون ورقة تناولت العديد من الموضوعات الهامة من بينها : من صراع الحضارات إلى حوار الثقافات ، الأصول التاريخية للعولمة ومفهومها ، ما بعد العولمة ، حرب صليبية دينية أم حرب فرنجة استعمارية ، دور المؤرخين العرب فى الكشف عن الخصوصية الإسرائيلية التى تتعارض مع مضمون الحضارات ، التهديد الإسلامى للغرب المعاصر بين صمويل هتنجتون وجون اسبوسيتو ، إشكاليات الصراع الحضارى فى العالم الإسلامى ، ١١ سبتمبر وأزمة المثقفين العرب ، حوار الحضارات بين الواقع المعاش والاستثمار السياسى ، أفغانستان والصراع العالمى ، القاهرة ملتقى الحضارات ، ولع الفرنسيين بحضارة مصر القديمة كنموذج لحوار الحضارات ، تلاقح الحضارات والثقافات ، الحضارات توافق أم صراع .

وكان هناك تساؤل هام طرحه بعض الباحثين وهو أنه إذا كان التفاعل بين الحضارات والعطاء المتبادل بينها حقيقة واضحة لا سبيل إلى تجاهلها ، فلماذا نحيل ما هو واقع إلى موضوع للتأمل وطرح التساؤلات وإثارة الشكوك ؟ ، والإجابة على هذا السؤال تكمن فى الدوافع السياسية التى تبلورت بصورة واضحة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وانبثاق ما يسمى بالعولمة ، وإن كانت قد أخذت صورة أكثر حدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر .

وقد خلصت بحوث الندوة ومداخلاتها إلى العديد من النتائج الهامة التى من بينها :

- أن هناك صدام مصالح بين الدول وليس صدام حضارات .

- أنه لم يعد فى إمكان أية أمة أن تحل بمفردها المشكلات العالمية ، إذ إن عولمة المشاكل تتطلب عولمة حلولها .

- أن تقارب الثقافات اتجاه يزداد اليوم اتساعا بفضل ثورة الاتصالات ، وأن الثقافة المنطوية على نفسها تتعرض للانقراض .

- التأكيد على أن الحضارة ظاهرة إنسانية لا تعرف الصراع أو العنصرية أو الاحتكار .

وقد اهتمت العديد من بحوث الندوة بعقد مقارنة بين الحضارة الإسلامية التى تمسكت بجوهرها فى الوقت الذى أخذت فيه من فلسفة وعلوم الإغريق والهنود والفرس ، مع ما يعانيه العرب والمسلمون اليوم من طغيان الثقافة الوافدة بالثقافة الأصلية ، أو فيما يسميه السوسيولوجيون بأمركة العالم . وأكدت بحوث أخرى على أن الواقع والممارس على الأرض بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يناقض تماما مفهوم الحضارة الواحدة أو حوار الحضارات ، وإن كان ذلك لا يعنى التخلى عن الدعوة إلى قيام عالم إنسانى يقوم على التعاون والاحترام المتبادل .

وطالبت بعض بحوث الندوة المثقفين العرب عامة والمؤرخين خاصة بتقديم الصورة الصحيحة لحوار الحضارات وفق تصور عربى وليس فقط من خلال ترديد الحديث عن الدور الذى لعبته الحضارة العربية الإسلامية فى رقى البشرية ثقافيا وفكريا ، بل أيضا من خلال تقديم النماذج الحديثة لإنجازات الحضارة العربية المعاصرة .

* * *

*** الحوار الحضارى بعد الحادى عشر من سبتمبر**

مركز الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس ١٣-١٦ أبريل ٢٠٠٢

حول «العولمة وحوار الحضارات» عقد مركز الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس مؤتمراً دولياً تناول الموضوعات التالية :

- الخلفية التاريخية للعولمة .
- علاقة العولمة بالحضارة .
- حوار الحضارات والمشكلات الإنسانية .
- دور الترجمة فى الحوار بين الحضارات .

* * *

*** تعلم التراث العالمى فى أيدى شابة**

اللجنة الوطنية لليونسكو ٦-١٢ فبراير٢٠٠٢

عقدت اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو بالتعاون مع منظمة اليونسكو والوكالة النرويجية للتعاون التنموى ووزارتى الثقافة والتعليم المصريتين مؤتمرا دوليا حول هذا الموضوع . والجدير بالذكر أن مصر كانت من أوائل الدول التى وافقت على اقتراح اعتبار عام ٢٠٠١ عاما لحوار الحضارات ، ومن ثم وقع اختيار منظمة اليونسكو عليها لاستضافة المؤتمر الذى عقد فى مدينتى القاهرة وأسوان ، وذلك فى خلال الفترة من ٦-١٢ فبراير ٢٠٠٢ ، والذى شارك فيه العديد من ممثلى وزارتى الثقافة والتعليم والمنظمات غير الحكومية وخبراء اليونسكو وأساتذة الجامعات .

وقد استهدفت بحوث المؤتمر تحسين صورة التعاون بين الدول عن طريق تقديم المواد التعليمية التى يمكن أن تحقق نوعا من المعرفة ، إلى جانب الاهتمام بالآثار وعلاقتها بالتربية والتعليم ، وذلك من زاوية تبادل المعرفة بالتراث الإنسانى الحضارى المتنوع . واعتبر المؤتمر أن الحوار بين الحضارات جزءا تعليميا حيث أنه يعطى فرصة للتعرف على التراث العالمى . ومن بين الموضوعات الهامة التى تعرضت إلى هذا الجانب الورقة التى قدمها الدكتور إسحاق عبيد بعنوان :

The Legacy of Egypt as a Pattern for Dialogue amongst Civilizations.

* * *

المجتمع الريفى فى مصر وبلاد الشام وتركيا والبلقان

المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٨ أبريل - ٢مايو٢٠٠٢ .

عقد هذا المؤتمر فى إطار التاريخ المقارن وحوار الثقافات والحضارات ، وشارك فيه ما يقرب من خمسين باحثا فى تخصصات التاريخ والآثار والوثائق من الجامعات والمراكز العلمية المصرية والسورية واللبنانية والتركية ، إلى جانب باحثين من فرنسا وألمانيا وسويسرا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

وركزت بحوث المؤتمر على العديد من الموضوعات ذات الصلة بالعصر العثمانى فى مصر والشام وتركيا والبلقان ، كما أولت عناية خاصة بمصر حيث تعرضت إلى حركة المجتمع الريفى ومكوناته ، علاقة الحضر بالريف ، الاقتصاد الريفي ، العلاقات مع السلطة ، الحياة الدينية والثقافية فى العصر العثمانى .

وقد تناول المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية ، وفيما يتعلق بمصر تناول المحور الأول مكونات وحركية المجتمع الريفى ، وعلاقات الحضر بالريف . وتعرضت الأوراق المتعلقة بذلك المحور إلى تاريخ العائلات فى إقليم البهنساوية فى صعيد مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وبصدد ذلك تناول بحث الدكتور محمد عفيفى عائلات الأشراف فى الصعيد والظروف التى أحاطت بانتقالهم من الحجاز إلى مصر ، وتعرضت ورقة الباحث مجدى جرجس إلى ظروف نشأة مدينة بنى سويف التي اتخذت عاصمة لولاية البهنساوية . كما تناولت أوراق أخرى إقليم الدقهلية ونشوء عائلات كبيرة فى القرى نتيجة تطور الحيازات الزراعية وعلاقات الإنتاج مع بداية القرن التاسع عشر .

وحللت الورقة المقدمة من الدكتور عبد الحميد سليمان عوامل النزاع بين قرى الوجه البحرى ، والتى كانت ترجع فى أسبابها إلى تراخى النظام الإدارى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فضلا عن مشكلات الرى وأولويته ، إلى جانب المشكلات المتعلقة بحيازة الأراضى الزراعية . كما عرضت بعض الأوراق للعلاقات

بين بدو سيناء وشرق الدلتا فى القرن التاسع عشر ، والمحاولات التى اتخذتها الحكومة لتوطين البدو ، وأثر قناة السويس كفاصل مائى على حياة العربان ، وموقف الحكومة من الاضطرابات الأمنية التى كانوا يثيرونها من آونة إلى أخرى .

أما المحور الثانى فكان تحت عنوان اقتصاد الريف ، الإنتاج وحيازة الأراضى الزراعية ، حيث عرض البروفسير ميشيل تاشرير الأستاذ بجامعة إكس إن بروفانس لغلال الحرمين ، وتاريخ الريف المصرى فى العصر العثمانى . وتحدث الدكتور عماد الدين أبو غازى عن تحولات الحيازة الزراعية فى مصر فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى مركزا على إقليم الفيوم .

وتناولت أوراق المحور الثالث الذى جاء تحت عنوان العلاقات مع السلطة والحياة الدينية والثقافية ، الأراضى التى خصصتها السلطة للمصالح العامة ، حيث تناول البروفسير نيكولا ميشيل تخصيص الحكومة لمساحات صغيرة من زمام كل قرية كانت تمنح لمشايخ القرى فيما كان يعرف فى عصر محمد على بمسموح المشايخ . وتناولت ورقة الأستاذ ناصر إبراهيم دور المباشرين الأقباط فى إدارة صعيد مصر إبان سنوات الحملة الفرنسية ، كما تناولت ورقة الباحثة كاترين مايور دور الأزهر فى تأهيل عدد كبير من طلاب العلم الوافدين عليه من الصعيد لشغل وظائف حكومية معينة عند عودتهم إلى مسقط رأسهم . وتحدثت بعض الأوراق عن الحياة الدينية فى الريف من خلال الرزق المحبوسة على الزوايا وأضرحة الأولياء ، وبصدد ذلك تناولت الباحثة غادة طوسن من جامعة القاهرة الأوقاف المحبوسة على مقام السيد أحمد البدوى بطنطا .

وليس من شك فى أن البحوث التى قدمت إلى المؤتمر أسهمت بجانب كبير فى إلقاء الضوء على المجتمع الريفى فى العصر العثمانى ، ومن ثم خرج المؤتمر بنتيجة هامة وهى دحض المقولة الشائعة عن ركود الحياة داخل القرية وعدم تفاعلها مع المجتمع الحضرى .

وكان من أهم توصيات المؤتمر ضرورة استمرار الدراسات والبحوث المتعمقة

حول الريف فى العصر العثمانى للكشف عن الكثير من غوامضه . وليس من شك فى أن توصية المؤتمر بجمع الأبحاث التى قدمت وطبعها فى مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة سوف تؤدى خدمة كبيرة للباحثين فى العصر العثمانى .

***

روسيا والعالم العربى والإسلامي .. التاريخ والواقع وآفاق المستقبل

كلية الآداب - جامعة حلوان ٣ - ١٥ أبريل٢٠٠٢

ركز هذا المؤتمر الذى شارك فيه باحثون مصريون وروس على قضايا الهوية والعولمة ، واستهدف تفعيل العلاقات المصرية الروسية ، وذلك استثمارا للرصيد التاريخى الثرى للبلدين ، ومحاولة صياغة آفاق مستقبلية من أجل خدمة الأهداف والمصالح المشتركة بينهما .

ودارت بحوث المؤتمر الذى شارك فيه باحثون من الجانبين حول محاور رئيسية ثلاثة هى :

المحور الثقافى ، وتناول علاقة العرب والمسلمين بروسيا عبر التاريخ ، والملامح المميزة للاستشراق الروسى ، والتفاعل بين الفكر العربى والروسى منذ قيام ثورة ١٩١٧ .

المحور السياسى والاقتصادى ، وتناول موقف روسيا من الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن حركات التحرر العربى ، وتطورات الواقع السياسى فى روسيا وموقفها من السياسات الغربية تجاه العالم العربى والإسلامى ، وتفعيل العلاقات الروسية العربية فى المجال الاقتصادى .

المحور الثالث ، وتناول آفاق المستقبل وإمكانية تطوير العلاقات العربية الروسية ، والعمل على إيجاد تنسيق أمثل فى مواجهة المشكلات العالمية المعاصرة .

وركز المؤتمر على أن العولمة تتبع من وجهة نظر البعض بتقهقر الدول القومية ، وأن الحوار الحضارى بين الشرق والغرب فى ضوء العولمة يحمل معانى متعددة ومختلفة ، فهو من ناحية يعنى مطابقة لمفهوم نشر التكنولوجيا والتقنية الحديثة لتحسين ظروف الحياة ، ويدخل فى إطار ذلك الحفاظ بدرجة أكبر على الأمن القومى الغربى ، وإلى أى مدى يمكن تشكيل ثقافة عالمية فى ظل خصوصية الشرق . وبصدد ذلك أكد الجانب الروسى أن روسيا تسعى إلى صياغة معادلة العولمة بحيث لا تنفرد ثقافة واحدة بتوجيهها ولا تعمل قوة واحدة على فرضها .

* * *

العلاقات المصرية المغربية

جامعة حلوان وجامعة الحسن الثانى ١٦-١٨ فبراير٢٠٠٢

تناول هذا المؤتمر العلاقات المصرية - المغربية عبر التاريخ ، وشارك فيه باحثون مصريون ومغاربة ، كما شارك فيه أيضا باحثون من هولندا وفرنسا وبلجيكا واليابان مما أضفى الصفة الدولية على أعمال المؤتمر .

ومن بين الأوراق المرتبطة بتاريخ مصر الحديث أو فى بعض جوانبه : مصر فى المصادر المغربية ، العلاقات الثقافية بين مصر والمغرب ، ألفاظ مغربية فى العامية المصرية ، الرحلات المصرية والمغربية للديار الفرنسية فى نهاية القرن التاسع عشر ، صدى احتلال بونابرت لمصر فى المغرب ، أصول التفاعل الحضارى بين مصر وبلاد المغرب ، جهود المغاربة فى مجمع اللغة العربية ، مكتب المغرب العربى فى القاهرة والحركات التحررية فى المغرب العربى ، مواقف من دعم مصر للحركة الوطنية المغربية من الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال .

وقد أكدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، إضافة إلى الدراسات التى قدمت والمناقشات التى دارت حولها على أهمية توثيق العلاقات المصرية المغربية مع

تنامى التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى جعلت من توثيق تلك العلاقات أمرا حتميا ، فضلا عن مواجهة مخططات الدوائر الصهيونية والغربية .

* * *

الخاصة والعامة فى تاريخ مصر

الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٤-١٦ مارس٢٠٠٢

تناولت جلسات هذا السيمنار الذى نظمته مدرسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بالجامعة الأمريكية عدة محاور رئيسية ، حيث عرض المحور الأول للقوانين والمحاكم ، وتناولت موضوعات هذا المحور ، قوانين الاستثمار الأجنبى فى مصر المعاصرة ، دراسة التنظيم الإدارى والضرائبى للحرف البسيطة فى مصر العثمانية ، العامة والخاصة فى ساحة القضاء فى القرن السابع عشر الميلادى .

وعرض المحور الثانى لراديكالية العوام ، ومن موضوعاته ، مصرى أم متمصر؟ ، الأوروبيون المتمصرون ، عنف الطبقات العاملة فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، والخاصة والعامة فى حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وعرض المحور الثالث للفقراء والمهمشين ، ومن موضوعاته ، هز القحوف للشربينى ، لقمة العيش فى تصور حركة عوام مصر ، المهمشون فى أدب خيرى شلبى .

وركز المحور الرابع على النخبة والثقافة ومن موضوعاته الخاصة والعامة دراسة تطبيقية على حالة جماعة الرواد ، الذاكرة الجماعية للنخبة المثقفة فى قهوة ريش ، العمارة بين الخاصة والعامة فى مصر الحديثة ، أحلام حداثية وأيام ما بعد الحداثة .

وتناول المحور الخامس والأخير الحراك الاجتماعى ومن موضوعاته : الطبقة المتوسطة ، التجار الكارمية فى الإسكندرية فى العصر العثمانى ، البروز الاجتماعى للطائفة القبطية فى القرن الثامن عشر وأثره على الصراع داخلها .

وقد شارك فى السيمنار العديد من أساتذة الجامعات المصرية والجامعة

الأمريكية وجامعات هارفارد وميتشجن وأمستردام ومركز سيداج بالقاهرة .

* * *

الفكر السياسى المصرى المعاصر

مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة ١٦-١٨ فبراير٢٠٠٢

شارك فى هذا المؤتمر العديد من أساتذة العلوم السياسية فى الجامعات المصرية إلى جانب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، وركزت موضوعاته حول ثلاثة محاور رئيسية هى :

المحور الأول ، تناول تحولات تيارات الفكر المصرى الرئيسية فى الثلاثين عاما من القرن الماضى ١٩٧٠-٢٠٠٠ بين الفكر الليبرالى والاشتراكى والقومى والنسوى والإسلامى .

المحور الثانى ، اتجاهات الفكر السياسى فى دول وأقاليم الجوار ، إيران ، تركيا ، إفريقيا ، الدائرة المتوسطية ، ومفهوم الشرق أوسطية .

المحور الثالث ، وتناول تحليل النظام العربى فى الفكر السياسى المصرى المعاصر ، خاصة ما يتعلق بالنظام الإقليمى وإصلاح جامعة الدول العربية ، إذ إنها على الرغم من أوجه النقص التى شابت أداءها منذ تأسيسها ، إلا أنها لا تزال تشكل الإطار التنظيمى الملائم لتجسيد آمال الأمة العربية .

وناقش المؤتمر العديد من القضايا السياسية المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية مع التركيز على تأثيرات أحداث الحادى عشر من سبتمبر على العلاقات الدولية ، والقضايا المتعلقة بالفكر الدينى .

* * *

مصر من افتتاح قناة السويس إلى افتتاح مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية ٢٣-٢٦ مارس٢٠٠٢

كان الدافع إلى عقد ذلك المؤتمر ما توافر لمكتبة الأسكندرية من وثائق مصرية وفرنسية خاصة بقناة السويس . وبصدد ذلك قامت المكتبة بتكريم الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس الذى أمد المكتبة بالوثائق التى فى حوزة الهيئة منذ تأميم القناة فى عام ١٩٥٦ إلى جانب جان بول كالون رئيس جمعية أصدقاء فرديناند ديلسبس الذى أمد المكتبة بمجموعة الوثائق التى فى حوزة الجمعية ومن بينها الوثائق الخاصة ببداية مشروع حفر القناة والاجتماع الأول للمساهمين وقائمة بالمدعوين فى حفل الافتتاح ، والاتفاقيات الموقعة بين الحكومة المصرية والشركة العالمية لقناة السويس . وتضم مجموعة فرديناند ديلسبس اثنا عشر فيلما على شرائط ميكروفيلمية تناولت الفترة من ١٨٥٣-١٩٥٠ .

وبذلك أصبحت مكتبة الإسكندرية تقتنى الوثائق المصرية والفرنسية الخاصة بالقناة حيث قامت بإصدار فهرس للمجموعات الوثائقية التى صارت فى حوزتها ، مما يساعد الباحثين فى الرجوع إلى ما يحتاجونه من وثائق جغرافية وتاريخية وسياسية خاصة بقناة السويس . ولم تنس المكتبة تكريم الدكتور أحمد يوسف مراسل جريدة الأهرام فى العاصمة الفرنسية الذى بذل جهدا فى الاتصالات بين الجانبين المصرى والفرنسى من أجل الحصول على الوثائق الفرنسية .

وبدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالكلمات التى ألقاها كل من الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية وفرانسوا دويفير سفير فرنسا فى مصر والسفير على ماهر سفير مصر فى فرنسا .

وقد تناولت جلسات المؤتمر العديد من الموضوعات من بينها : أرشيف القناة كذاكرة تاريخية ، العلاقات الفرنسية المصرية ، حفر القناة كمدخل للتقدم ، موقف الدولة العثمانية وكذلك موقف بريطانيا من مشروع قناة السويس ، القناة فى المشروع

الشرق أوسطى بعد الحرب العالمية الثانية ، تأثير حفر القناة وتأميمها على تاريخ مصر الحديث بما فى ذلك صفقة بيع أسهم مصر للحكومة البريطانية فى عام ١٨٧٥ ، الآثار السياسية التى ترتبت على مد امتياز شركة قناة السويس فى عام ١٩٠٩ ، الموقف الدولى من تأميم الشركة فى عام ١٩٥٦ والنتائج التى ترتبت على ذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . وتناولت العديد من الأوراق قناة السويس من واقع الوثائق البريطانية والفرنسية والمصرية إلى جانب رؤية تاريخ مصر من خلال وثائق القناة .

كما ألقت بعض البحوث أضواء على الجوانب الاجتماعية المتمثلة فى معاناة العمال المصريين الذين قاموا بإنجاز مهمة الحفر تحت ظروف شاقة ، إلى جانب التغيرات الأساسية التى حدثت فى المجتمع المحلى للمنطقة التى شقت فيها القناة ، إضافة إلى الجانب الاقتصادى المتمثل فى الآثار التى ترتبت على افتتاح القناة على التجارة الدولية وحركة السلع بين الشرق والغرب ونظام الملاحة العالمى .

وقد شاركت هيئة قناة السويس والأكاديمية العربية للنقل البحرى بعدة بحوث فنية تناولت القناة من منظور هندسى ، وسفن الحاويات العابرة للقناة . كما ألقى رئيس هيئة القناة محاضرة تذكارية تحدث فيها عن مستقبل قناة السويس فى القرن الحادى والعشرين . وأقيم على هامش المؤتمر معرض للوثائق المصرية والفرنسية التى عرضت لأول مرة بما فى ذلك الكتب النادرة وصور حفر القناة فى مراحلها المختلفة .

* * *

ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا

معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة ٢٥-٢٦مايو٢٠٠٢

فى إطار الاحتفال باليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نظم معهد البحوث والدراسات الأفريقية مؤتمرا دوليا عن ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا فى الفترة من ٢٥-٢٦ مايو ٢٠٠٢ ، وشارك فى المؤتمر مجموعة من الأساتذة المصريين المختصين

بالدراسات الإفريقية ، كما دعى للمشاركة فى فاعلياته باحثون من نيجيريا وإرتريا والسودان والجزائر والمغرب ، إضافة إلى بعض الشخصيات العامة ممن لهم اهتمامات واسعة بالقضايا الإفريقية من بينهم الأستاذ محمد فايق والأستاذ حلمى شعراوى مدير مركز الدراسات العربية .

وفى خلال الجلسات الثمانية للمؤتمر نوقشت العديد من الأوراق التى تناولت أثر موقع مصر الجغرافى على توجه ثورة يوليو نحو القارة الإفريقية ، والقضايا الإفريقية فى الخطاب الرسمى للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، إلى جانب الدور المصرى فى إفريقيا من زواياه المتعددة مع التركيز على ثورة يوليو وانعكاساتها على حركات التحرر الإفريقية وقضية الوحدة الإفريقية ، وفى مناصرة قضايا التحرر فى كل من السودان وليبيا والجزائر والمغرب وإرتريا والكونغو ، ومناهضة العنصرية فى جنوب إفريقيا . وقد خرجت بحوث المؤتمر والمداخلات التى دارت حولها بمجموعة من التوصيات والنتائج الهامة من بينها :

- أهمية توثيق العلاقات المصرية بدول حوض النيل وغيرها من دول القارة الإفريقية من أجل تدعيم الأمن القومى المصرى .

- العمل على تفعيل التعاون العربى الإفريقى فى كافة المجالات من أجل مواجهة التسلل الإسرائيلى فى القارة الإفريقية .

- رسم سياسة مستقبلية لمصر فى القارة الإفريقية .

- مناشدة الدوائر الرسمية للإفراج عن وثائق الثورة وتسليمها إلى دار الوثائق القومية .

- مطالبة الزعماء والقادة الذين كان لهم دور فى حركات التحرر الإفريقى تسليم ما يكون لديهم من وثائق إلى دور الوثائق المعنية .

- إصدار موسوعة شاملة عن ثورة ٢٣ يوليو ودورها فى حركات التحرر الإفريقية .

* * *

خمسون عاما على ثورة يوليو١٩٥٢

الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ٢٠ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢

في إطار اهتمام قطاعات ثقافية كثيرة فى جمهورية مصر العربية بالاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على قيام ثورة ٢٣ يوليو افتتحت الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية الاحتفاليات التى اعتزمت وزارة الثقافة إقامتها فى تلك المناسبة .

وقد بدأت فاعليات تلك الندوة بالجلسة الافتتاحية التى عقدت بدار الأوبرا المصرية وتحدث فيها الدكتور صلاح فضل عن احتفال مصر بالحلقة الثالثة من ثوراتها الكبرى بداية من الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ، وركز فى كلمته الافتتاحية على مصطلح الثورة الذى كان من منتجات قادة الفكر فى مصر وعلى رأسهم الدكتور طه حسين الذى رأى أن ما قام به الجيش وأطلق عليه وقتها «الحركة المباركة» تجاوز ذلك المفهوم وأنه عمل ثورى كان هدفه التغيير ، كما تحدث بتركيز عن التأثيرات التى أحدثتها الثورة فى البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وانعكاسات الثورة على حركات التحرر فى المنطقة العربية وفى العالم الثالث بصفة عامة .

وذكر الدكتور رءوف عباس مقرر الندوة أن الإعداد لها استغرق قرابة تبعة أشهر نجحت فى خلالها اللجنة العلمية التى تشكلت فى حشد أكبر عدد من المفكرين والباحثين الذى وصل عددهم إلى قرابة أربعين باحثا شاركوا بأبحاث علمية موضوعية استهدفت الحقيقة دون تحيز أو تحامل .

كما تحدث الدكتور عبد المجيد الرفاعى رئيس النادى العربى للمعلومات فى الكلمة التى ألقاها عن المشاركين العرب بأن ثورة يوليو لم تكن حدثا عاديا فى تاريخ مصر والوطن العربى ، ودعى إلى تبنى مشروع قومى انطلاقا من أهداف الثورة ومبادئها يكون قادرا على مواجهة التحديات المعاصرة .

واقترح الدكتور يونان لبيب فى كلمته عن المشاركين المصريين فى الندوة ،

تقسيم الخمسين عاما المنصرمة إلى عدة مراحل تبدأ بمرحلة الثورة التى شهدت العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين عامى ١٩٥٢ وحتى صدور القوانين الاشتراكية فى عام ١٩٦١ . تليها مرحلة تصدير الثورة التى تداخلت فى جانب منها مع المرحلة الأولى غير أنها امتدت إلى عام ١٩٦٧ ، حين تمكن أعداء الثورة من دول الغر ب وإسرائيل من توجيه ضربة قوية لها أدت إلى سقوط النموذج المصرى وانحسار موجة المد العربى من جانب والدور المصرى فى دول العالم الثالث من جانب آخر . ثم مرحلة الدولة التى نعيشها والتى لا زالت قائمة حتى وقتنا الحاضر .

وقد اشتملت الندوة على اثنا عشر جلسة علمية دارت حول المحاور الرئيسية التالية :

- الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل قيام الثورة .
- الثورة والتنمية الإدارية والثقافية والاجتماعية .
- الاتجاهات القومية العربية .
- الموقف المصرى من الصراع العربى الإسرائيلى .
- الانفتاح على الحركات التحررية فى إفريقيا والعالم الثالث .
- السياسة الثقافية للثورة .
- وثائق الثورة .

ومن بين الموضوعات والأوراق التى تناولتها تلك المحاور ، الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى قبل قيام الثورة ، تنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بتيارات العمل الوطنى ، موقف الثورة من الجهاز الإدارى القديم ، أزمة مارس ١٩٥٤ ، الثورة والإخوان المسلمون ، دور ثورة يوليو فى بلورة فكرة القومية العربية ، موقف الثورة من الحركة الشيوعية وموقف الحركة الشيوعية منها ، رؤية عبد الناصر للصراع العربى الإسرائيلى ، السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للثورة .

وقد عرض الباحثون فى تلك الموضوعات إلى العديد من القضايا ، حيث قدم الدكتور عاصم الدسوقى تحليلا لأوضاع المجتمع المصرى التى مهدت لقيام الثورة ، كما تحدث الدكتور جمال شقرة عن نشأة تنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بالقوى والتيارات السياسية الناشطة وعن ظهور الهيئة التأسيسية للتنظيم ، وكيف تحولت إلى مجلس قيادة الثورة وأبرز القضايا التى ناقشتها ، كما تعرض للأصول الاجتماعية للضباط الأحرار . وقدم الدكتور فطين فريد دراسة مستفيضة عن صراع المائة ساعة لإسقاط الملك اعتمد فيها على وثائق لجنة تسجيل تاريخ الثورة ، إلى جانب العديد من المذكرات والمقابلات الشخصية .

وعن موقف الثورة من النظام الإدارى القديم تحدث الدكتور عبد الوهاب بكر عن القوانين والقرارات العديدة التى أصدرتها الثورة ، والتى كانت تدور فى معظمها إلى التخلص من أتباع العهد الملكى السابق .

وتناول الدكتور على بركات مواثيق الثورة مركزا بصفة خاصة على ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ ، وبيان ٣٠ مارس الذى صدر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ من أجل محاولة بناء نظرية جديدة للعمل السياسى والاجتماعى . كما تناول الدكتور محمد نور فرحات السياسة التشريعية للثورة بما فى ذلك قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم . وبصدد مبدأ شرعية واستقلال القضاء تحدث الدكتور مصطفى عبد الغنى عن موقف الثورة من رمز من رموز القانون وهو الدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى شغل منصب رئيس مجلس الدولة ، والذى اتسمت علاقته برجال الثورة فى البداية بالتعاون ، ولكنه حين حاول ترويض راديكالية الضباط حتى لا تتجاوز القانون تبدلت علاقة التعاون بالصدام الذى انتهى بانتهاء دوره فى عام ١٩٥٤ .

وعن علاقة الثورة بالقوى السياسية والأيديولوجية تحدث الدكتور أحمد زكريا عن علاقة الثورة بالإخوان المسلمين ، والدكتور هشام السلامونى عن العلاقة التفاعلية بين نظام يوليو والقوى السياسية الأخرى . وتحدث الدكتور محمد عبد

الشفيع عن الانشقاقات التى تعرضت لها حركة الجيش من الداخل حيث ظهر جناح محمد نجيب الذى ناصر الليبرالية ونادى بعودة الجيش إلى ثكناته ، وجناح عبد الناصر الذى سعى لاستخلاص السلطة لنفسه وبلغ الصراع ذروته فى أزمة مارس ١٩٥٤ .

وحول دور الثورة فى التنمية الثقافية والاجتماعية كان قيام وزارة الإرشاد القومى التى لم يلبث أن تغير اسمها إلى وزارة الثقافة التى شملت العديد من الأجهزة الثقافية ومن بينها المسرح القومى الذى قام على قاعدة علمية أكاديمية أدت إلى النهضة المسرحية التى شهدتها مصر فى عقد الستينيات . وتناول الأستاذ لمعى المطيعى حركة النشر التى أرجعها إلى تأسيس العديد من المؤسسات التى اضطلعت بذلك الجانب ومن بينها الدار القومية للطباعة والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة ، حيث وقع على تلك المؤسسات وغيرها إصدار العديد من الكتب الثقافية .

وكان التعليم محورا ثقافيا هاما اهتمت الثورة بتطويره ، وعلى الرغم من إقرار الدكتور سعيد إسماعيل أن أحدا لا يستطيع أن ينكر على الثورة توسعها فى إنشاء المدارس فى المدن والقرى وزيادة عدد الجامعات فى العاصمة والأقاليم ، إلى جانب تطوير التعليم فى الأزهر وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج ، إلا أنه انتقد مع ذلك النظرة التى تقوم على أن التقدم فى التعليم يقوم على الكم وليس على الكيف ، مما أدى إلى التناقص المستمر فى مستوى العملية التعليمية وشيوع أمراض التعليم ، ومن بينها الدروس الخصوصية وتعدد الفترات الدراسية فى المدرسة الواحدة وغير ذلك من سلبيات .

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية ، كان حديث الدكتورة حكمت أبوزيد التى اختيرت لتكون وزيرة للشؤون الاجتماعية حول ما قامت به الوزارة من مجهودات لرعاية الأسرة والمرأة والطفولة والفئات الاجتماعية المهمشة ، فضلا عن إيجاد

مناطق بديلة للنوبيين الذين اضطروا إلى مغادرة أراضيهم نتيجة بناء السد العالى .

وحول المحور الخاص بالاتجاهات العربية والقومية للثورة أكد الدكتور أحمد صدقى الدجانى نجاح عبد الناصر فى الخروج بفكرة القومية العربية من إطارها النظرى إلى الواقع التطبيقى . وكانت القضية الفلسطينية من أهم شواغل الثورة فعلى الأرض الفلسطينية كان مولد تنظيم الضباط الأحرار الذى شعر رجاله أن هناك وطنا أكبر من مصر ينتمون إليه ، وبصدد ذلك تحدث الأستاذ عبد الغفار شكر عن عروبة مصر والموقف من الصراع العربى الصهيونى .

لم تقتصر الثورة على الالتفات إلى الوطن العربى بل يممت وجهها صوب الحركات التحررية فى إفريقيا وآسيا ، وفى ذلك الإطار تحدث الأستاذ محمد فايق عن حركات التحرر الإفريقية والنشاط السياسى والثقافى الذى قامت به الثورة فى القارة الإفريقية . وقارن الدكتور سيد فليفل بين السياسة المصرية فى إفريقيا قبل الثورة وسياستها بعد الثورة ، والأدوات التى اتخذتها لتدعيم الحركات التحررية ومناهضة الاستعمار والأنظمة العنصرية فى القارة الإفريقية . كما تحدث الأستاذ محمد عودة عن انفتاح الثورة على الحركات التحررية فى آسيا ومساهمتها فى تكوين ائتلاف الحياد الإيجابى ، وفى التشكيل الأيديولوجى الجديد الذى أطلق عليه كتلة عدم الانحياز الذى ضم العديد من الدول الآسيوية والأفريقية .

وحول ثورة يوليو وشخصية جمال عبد الناصر ، التى كانت موضع إعجاب وإطراء من البعض وانتقاد وهجوم من البعض الآخر ، قدم الدكتور رءوف عباس عرضا شيقا للعديد من الكتابات الأجنبية التى تناولت هذا الموضوع ، وذكر بصدد ذلك أن عدد المؤلفات الأجنبية التى تناولت الثورة وقائدها بلغت حتى عام ١٩٦٨ مائتى وسبعة وثمانين كتابا صدرت فى سبعة عشرة لغة من اللغات الحية ، وعدد الكتب التى انفردت بتحليل شخصية عبد الناصر بلغت ثمانية ، مثلت مختلف الزوايا التى نظر كتابها من خلالها إلى شخصية الزعيم ، ومن أبرز أولئك الكتاب جان لاكوتير وجرهارد هوك وجويل جوردون وغيرهم .

وحول هذا الموضوع أيضا تناول الدكتور قدرى حفنى بالتحليل شخصية عبد الناصر وذلك فى ورقته المعنونة «عبد الناصر والآخر» . والآخر فى منظور علم النفس الاجتماعى قد يكون العدو أو الصديق ، وأن عبد الناصر لم يستخدم العصا الغليظة ضد الآخر المختلف معه مالم يتخذ هذا الآخر شكلا تنظيميا كالإخوان المسلمين أو الشيوعيين .

وإلى جانب الأوراق التى قدمت للندوة خصصت بعض الجلسات لشهادات المعاصرين ، إلى جانب حوار مفتوح أداره الأستاذ محمود أمين العالم تناول ثورة يوليو وآفاق المستقبل . كما صاحب الندوة معرض لبعض المختارات الوثائقية ومن بينها قرار مجلس قيادة الثورة بإلغاء الملكية ومصادرة أموال الأسرة المالكة .

وفيما يتعلق بوثائق الثورة تجدر الإشارة إلى ا لمجلدات التى أصدرتها دار الوثائق القومية عن الوثائق المصرية فى القرن العشرين ويوميات الثورة وتراثها الفكرى وأهم وقائعها . وعلى الرغم من ذلك فقد أثار الدكتور محمد صابر عرب رئيس الإدارة المركزية لدار الوثائق القومية الانتباه فى الورقة التى قدمها إلى الندوة أن وثائق ثورة يوليو لا زالت فى حاجة ماسة إلى تدخل عاجل من الدولة لحماية ذاكرة الأمة من الضياع ، خاصة وأن الثورة تتعرض إلى محاولات تستهدف النيل منها ، مما يسيء كثيرا إلى تاريخها ، بل وإلى التاريخ المصرى عموما . وذكر بصدد ذلك إلى أن شحوب أو اختفاء الوثائق المتعلقة بالثورة فتح الباب أمام المزايدين لتشويه فترة هامة من أهم فترات تاريخنا القومى ، وناشد من أجل ذلك كافة المؤسسات والأفراد الذين يحتفظون ببعض هذه الوثائق المبادرة بتسليمها إلى دار الوثائق القومية ، إضافة إلى أهمية التعجيل بإصدار تشريع جديد يستهدف حماية وثائق مصر من الإهمال ، وكذا تسهيل مهمة الاطلاع على الوثائق المصرية باعتبار ذلك حقا من الحقوق الطبيعية للمواطنين .

* * *

عروض الكتب

المؤلف : د. محمد عبد الستار البدرى

الكتاب : المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد على

دار النشر : دار الشروق (القاهرة) ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١

يشغل صاحب الكتاب منصب سكرتير أول مكتب وزير الخارجية ، وقد حصل على بكالوريوس العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية ، ونال درجة الماجستير من جامعة بوسطن Boston فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم منح درجة الدكتوراه من جامعة بل كنت Bil Kent الأمريكية فى أنقرة بتركيا . واختار ميدان العلاقات الدولية ليكون مجال أبحاثه ، وذلك بحكم دراسته من ناحية ، وخبرته العملية من ناحية أخرى ، ومن ثم توفرت له الإمكانات التى جعلته يتمكن من أن يرى الأحداث بصور متعددة الألوان ، وخاصة تلك التى اعتمدت على المصادر الأصلية ، إذ انتقل مع الوثائق بين لندن وباريس وفينا وبطرسبورج والآستانة والقاهرة ، وبالتالى جاء نقده وتحليله يحملان الشكل الأكاديمى المتميز . أيضا فقد تمتع أسلوبه بالبساطة مع العمق ، كما أن طرحه للقضايا ، وعقده للمقارنات ، وحرصه على وحدة المعلومات وترابطها ، أعطى المذاق الخاص للكتاب ، وعليه يمكن القول إنه – أى الكتاب – يسد ثغرة فى المكتبة التاريخية بصفة عامة والمكتبة السياسية بصفة خاصة .

وترجع أهمية الكتاب إلى أنه يتناول موضوعا استطاع أن يترك البصمات الدامغة فى التاريخ الحديث إبّان النصف الأول من القرن التاسع عشر . ورغم كثرة الدراسات التى ركزت على تلك الفترة ، فإن الباب مازال مفتوحا لمزيد من البحث والتنقيب . ومن المعروف أنه قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت الكتابات التى تناولت محمد على وعصره تحمل الاتجاه الخاص بإضفاء الصبغة البطولية على هذه الشخصية وأعمالها ، ثم جاء الاتجاه المعارض بعد تلك الثورة ليصدر حكما مغايرا

على الشخصية ذاتها . ولكن مع الاتجاه الحالى الذى وقع على عاتقه الالتزام بالحياد ، وهو الركيزة الأساسية فى الكتابة التاريخية ، أثمرت النتائج ، بعد أن أصبح التقييم يتم فى ضوء منهج البحث التاريخى .

ومما لا شك فيه أن محمدا عليا تمكن وباقتدار من أن يؤسس مصر الحديثة ، وقد أراد أن يحقق مشروعه الطموح ، ووضع لذلك سياساته ، تلك التى استخدم فيها كل المقومات والأدوات ، ولكن عندما تعدى الخطوط التى رأت فيها الدول خطرا يهدد الكيان الدولى ، كان لابد لها من تحجيمه .

والكتاب الذى بين أيدينا يطوف بنا ويعطينا أحداث وأبعاد المواجهة المصرية الأوروبية فى عصر محمد على .

يقع الكتاب فى ٢٣٢ صفحة ، بالإضافة إلى ١٨ صفحة تحتوى على صور من هذه الفترة ، ويضم ستة فصول ، وتقديما كتبه د . مصطفى الفقى ، وتصديرا وخاتمة سطرهما المؤلف .

تناول الفصل الأول «النظام الأوروبى عشية ظهور المسألة المصرية» ، انهيار نظرية الهيمنة الدينية بعد صلح فستفاليا عام ١٦٤٨ ، وتبدد حلم وجود إمبراطورية عالمية ، وظهور آلية توازن القوى وتزعم بريطانيا لها ، ودخول مصر كعنصر مهم فى المعادلة الأمنية الأوروبية ، وتعرضها للحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، ورد الفعل الأوروبى ، والتحالفات الأوروبية التى قوّضت النفوذ الفرنسى ، وما أسفر عن ذلك ، حيث أعاد مؤتمر ڤينا لعام ١٨١٥ التوازن الدولى فى أوروبا ، والذى تمخض عنه ما عرف باسم نظام المؤتمرات التى انصبت مهامها على مناقشة الأمن الأوروبى وتوزيع القوى .

وفى المقابل افتقد شرق وجنوب شرق أوروبا توازن القوى نظرا لوجود الدولة العثمانية ، التى كان لها الطابع المختلف عن الدول الأوروبية من حيث الكيان السياسى والهُوية الثقافية ، وفى الوقت ذاته فإنها مثلت الدور المحورى فى الأمن

الأوروبى نظرا لوقوفها سدا منيعا أمام التقدم الروسى تجاه الغرب . ورغم رفض الدول الأوروبية للدولة العثمانية ، فإن ذلك لم يسقطها لموقعها على خريطة السياسة الأمنية الأوروبية . وفى الوقت نفسه فقد كان هناك ارتياب من تدهور أوضاعها ، ومن تعاظم قوة روسيا التى شغفت بالسيطرة على البسفور والدردنيل لتحقيق مآربها مما يجعل الخلل يتسرب إلى التوازن ، ومن ثم كان الحرص على بقاء الدولة العثمانية ، لأن فى زوالها إما فراغ سياسى وضرب لسياسة التوازن أو صراع مع الدولة التى سوف ترثها ، وعليه تبلورت المسألة الشرقية التى ارتبطت بها مصر .

واختص الفصل الثانى «مصر والنظام الأوروبى ١٧٩٨ - ١٨٢١» بظروف التخلف التى عاشتها مصر أثناء العصر العثمانى ، ومحاولة انفصال على بك الكبير عن الدولة العثمانية عام ١٧٦٩ ومساندة روسيا له وفشله ، وعزوف أوروبا عن مصر لانشغالها بحروب القارة فى القرن الثامن عشر ، بالإضافة إلى أن المد الاستعمارى لم يكن قد نشط بعد . وقد تمكنت مصر من أن تكون لها السمات الخاصة ، ومن ثم مرت المسألة المصرية بأكثر من مرحلة : المرحلة السلبية (١٧٩٨ - ١٨٠٧) ، وتمثلت أهم علاماتها فى الحملة الفرنسية والتى تعددت أسبابها ، ورد الفعل الأوروبى عليها ، والدور البريطانى ، وصلح إميان ١٨٠١ والانسحاب الفرنسى من مصر ، والصراع الأنجلو فرنسى وعلاقته بزعيمى المماليك ، وحملة فريزر ١٨٠٧ ، وظهور شخصية محمد على ، وتبلور الوعى القومى .

وأعقب هذا مرحلة الإعداد (١٨٠٧ - ١٨٢٥) وهى الفترة التى أصبحت فيها مصر مهيأة لتقوم بدور فى السياسة الأوروبية ، وقد ساعدها على هذا أنها لم تعد من الناحية العملية تابعة للدولة العثمانية ، أيضا انحسار موجة التدخل الأجنبى نتيجة للتركيز على الأحداث فى أوروبا . ومن هنا أتيحت الفرصة لمحمد على لتنفيذ مشروعه ، ووضع نصب عينيه الجيش الذى سيواجه به الدولة العثمانية ومن يحالفها ، والعلاقات الخارجية الناجحة ، والتدعيم الداخلى عن طريق الإدارة

والاقتصاد . وأثناء ذلك حافظ والى مصر على الالتزام مع الدولة العثمانية تفاديا لأى تدخل أجنبى ، وبالتالى اشترك فى الحرب الوهابية ، حيث وجدها فرصة لتحقيق مآرب له ، وحاول استرضاء بريطانيا علّه يحصل على تأييدها لتحقيق رغبته فى الاستقلال ، فعرض عليها بعض التسهيلات ، لكنها لم تتجاوب معه تماما لعدم رغبتها فى إغضاب الدولة العثمانية ، ثم مالبث أن طفا على السطح نوع من الاحتكاك لاختلاف المصالح الاستراتيجية بين الطرفين ، ولتسرب النفوذ الفرنسى لدى باشا مصر ، إذ وجد فى فرنسا المساندة لسياسته لقدرتها على دعم مشاريعه ، ولما يُمكن له أن يستفيد من خبرتها العسكرية ، ولتكون حليفته فى أوروبا ، بينما هى كانت تحتاج إلى تواجد معنوى وثقافى وتجارى على أرض مصر .

وتعرَّض الفصل الثالث «تطور المسألة المصرية : مغامرة مصر فى المورة» للمرحلة الإيجابية (١٨٢٥ - ١٨٤٠) ، وصور تأثر اليونان بتراثها القديم من ناحية ، وبالثورتين الفرنسية والصربية من ناحية أخرى ، وقيام ثورتها على الحكم العثمانى ، والخوف الذى انتاب قيصر روسيا من التدخل ، فهو صاحب الرؤية المحافظة التى لا تؤيد حركات التحرر ، بالإضافة إلى أنه إذا أقدم على التدخل ، فسوف يكون هناك رد فعل من الدول الأوروبية التى لن ترضى عن هذا الوضع ، وقد نتج عن ذلك تدويل الثورة اليونانية .

وفى الوقت ذاته ، أنزل إبراهيم باشا الهزيمة باليونانيين ، وجرت اتصالات بين الدول ومحمد على ، حيث طالبته بريطانيا بالانسحاب ، وسرعان ما عقدت اتفاقية لندن عام ١٨٢٧ بهدف عدم السماح لمصر بالتواجد العسكرى فى أوروبا . وحاول محمد على المساومة بأن ينسحب من المورة فى مقابل الاعتراف به كحاكم مستقل لمصر ، ولكن لم توافق بريطانيا ، ومن ثم أبى الانسحاب ، مما ترتب عليه وقوع معركة نفارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ ، وتمكن الأسطول الأوروبى المشترك من إغراق الأسطول المصرى العثمانى ، إذ كان الإصرار والترصد واضحين من قبل التحالف

الأوروبى ضد مصر ، وحظيت اليونان بالحكم الذاتى ، وبالطبع فقد خسرت مصر الكثير ، وأصبحت النظرة الأوروبية لها ذات مغزى ملحوظ ، كما وضح الحرص على التوازن الدولى ، والذى كان ملفتا بشأن التحيز لليونان .

وضم الفصل الرابع «الصدام الأول مع الدولة العثمانية» الأسباب التى جعلت محمد على يرنو ببصره إلى الشام ، وشكّلت الناحية الاستراتيجية أهمية بالغة ، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية التى أعطت فى النهاية الحافز القوى للاستيلاء على الشام . وقد اختار والى مصر عام ١٨٣١ بداية لتحركاته نحو تحقيق هدفه لشقين ، الشق الأول انحصر فى الأوضاع المضطربة داخل الدولة العثمانية ، أما الشق الثانى فتمثل فى الانقسام الأوروبى للاختلاف الإيديولوجى ، حيث فرنسا وبريطانيا فى جانب ، وروسيا وبروسيا والنمسا فى جانب آخر ، ومن ثم استطاع محمد على الاستحواذ على الشام .

ولم يعالج السلطان محمود الثانى الموقف بعقلانية ، فأعلن عصيان واليه ، ولجأ إلى أوروبا ، فلم تستجب بريطانيا لظروفها الخاصة ، ولم تمانع فرنسا فيما أقدم عليه والى مصر ، أما النمسا فإنها خشيت من تدخل روسيا . وعندما انتصرت مصر فى موقعة قونية فى ديسمبر ١٨٣٢ وبات سقوط الدولة العثمانية وشيكا ، قبل السلطان المساعدة الروسية ، وبالتالى حدث اختلال فى توازن القوى ، ولم تتمكن الدول الأوروبية من معالجة الأزمة إذ فشلت جهودها فى خلق موقف موحد ، وفى ذلك الوقت تم التوقيع على صلح كوتاهية فى ٨ أبريل ١٨٣٣ ، ولم يكن اتفاقية وإنما عدّ بمثابة هدنة مؤقتة .

وبيّن الفصل الخامس «مزيد من الخلل فى النظام الأمنى الأوروبى» كيف أثرت المسألة المصرية على العلاقات بين المعسكرين الشرقى والغربى داخل النظام الأوروبى ، فقد عقدت معاهدة الدفاع المشترك «أونكار إسكيليسى» فى ٨ يوليو ١٨٣٣ بين روسيا والدولة العثمانية ، فنتج عنها خرق لحسابات القوى شرقى النظام

الأوروبى ، واحتجت بريطانيا وفرنسا على هذا الوضع وألقتا المسئولية فيما حدث من توغل روسى على عاتق مصر ، التى قيدت فى حسابات القوى الأوروبية على أساس أنها تمثل موقعا فى إعادة التوازن للنظام الأوروبى .

ومما زاد الموقف صعوبة دخول روسيا فى تحالف مع النمسا وبروسيا وخشية بريطانيا من ذلك ، فأصبح عليها التحرك فى أكثر من اتجاه : أن تدعم الدولة العثمانية سياسيا واقتصاديا ، وأن تعزز الاستعدادات داخل الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، وأن تهدئ الأوضاع مع مصر فى وقت حاول محمد على التفاهم معها ، ومحاولة إرضائها بتقديم مساعدات لها ضد روسيا على الجبهة العثمانية الإيرانية ، لكنها رفضت خشية من اقتراب مصر من الطرق التجارية الإنجليزية فى آسيا . أيضا فإنها رأت أن تطعن الخطة الاقتصادية لمحمد على ، فسعت لدى السلطان الذى أصدر فرمان ديسمبر ١٨٣٥ ، وبه ألغى احتكار باشا مصر للحرير وأطاح بالقيود التجارية ، وأعقب ذلك معاهدة بالطة ليمان التى عقدت فى أغسطس ١٨٣٨ وألغت الاحتكار فى جميع الولايات العثمانية . وفى الوقت ذاته ، كان على محمد على أن يواجه الصعوبات فى الشام ، تلك التى أسهمت فيها الدولة العثمانية .

وقد أخطأ محمد على عندما فكر أن يستفيد من ضرب المعسكر الشرقى بنظيره الغربى ، ورفضت الدول مشروع استقلاله لما فى ذلك من خطورة على الأمن الأوروبى ، كذلك فإنها وجدت الخطورة نفسها فى إقامة إمبراطورية فتية بدلا من الدولة العثمانية الواهنة ، وحينما حدث تفاوت فى وجهات النظر بين الدول ، ورأت أنه من غير المنطق أن يكون هناك خلاف بينها بسبب انشقاق وال عن الدولة العثمانية ، تولت بريطانيا تنسيق الجهود الدولية من أجل تحجيم طموحات مصر .

ووضّح الفصل السادس والأخير «آليات توازن القوى والحرب المصرية العثمانية الثانية» موقف السلطان محمود الثانى ويقينه من أن الدول الأوروبية لن تسمح

بهزيمته لما يتفق ذلك مع المصالح الأوروبية ، واتخذ قرار الحرب ، ووقعت معركة نصيبين فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩ وانتصر فيها الجانب المصرى ، بجانب استسلام الأسطول العثمانى لمحمد على فى الإسكندرية ، وجاء ما أحرزه محمد على ليهدد بعواقب وخيمة على التوازنات الأمنية الأوروبية . واتفقت آراء الدول على أهمية تواجد الدولة العثمانية ، وكان الخوف من نتائج التدخل الروسى عاملا مشتركا بين كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا ، ومن ثم مضت الخطوات العملية للتدخل الأوروبى . وجرى خلاف حول وضع الشام بالنسبة لمحمد على ، وعقد مؤتمر فينا فى يونيو ١٨٣٩ الذى ضم النمسا وروسيا وفرنسا وبريطانيا لوقف التقدم المصرى ، ورئى ألا تقبل الدولة العثمانية أى تسوية مع مصر إلا بعد العودة للدول الأوروبية .

وقررت بريطانيا أن الوقت قد حان للتحالف الأوروبى رسميا ضد مصر واستخدام القوة ، وحاولت إقناع فرنسا بهذا الأمر ، لكن ظروف الأخيرة حالت دون ذلك . ومضى الإعداد لمؤتمر لندن ، وما لبث أن وقِّعت معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، وكان الهدف الأساسى منها تقويض دولة باشا مصر والحيلولة دون قيامه بتهديد الأمن والتوازنات الأوروبية الحساسة ، وأن هذا يتفق مع وجود الدولة العثمانية . ولم يكن محمد على ليوافق على هذه المعاهدة ، وحاول أن يستفيد من ظروف الدولة العثمانية ، ومن الخلافات بين الدول ، ولكن ازدياد الثورات ضد حكمه فى الشام والتى كانت تدعمها بريطانيا أربكت سياسته ، كما فشلت الوساطة الفرنسية .

وسرعان ما قامت الحرب ، وتمت محاصرة الشواطئ المصرية ، وانقطعت الإمدادات عن إبراهيم باشا فى الشام التى نزلت فيها القوات العثمانية والقوات البريطانية ، وسقطت المدن الشامية الواحدة تلو الأخرى ، وبدأت عملية الانسحاب المصرى ، وأصدر السلطان فرمان يونيو ١٨٤١ بولاية محمد على على مصر – بعد أن كان قد عزله قبل عدة أشهر – وأن يكون حكمها وراثيا لأسرته من بعده . وتمخضت

عن ذلك النتائج ، وأهمها أن مصر أصبحت تحت المنظار الدولى على اعتبار أنها دولة تهدد توزيعات القوى الأوروبية والتوازن الاستراتيجى .

وتأتى نهاية الكتاب مع الخاتمة التى سجلت الملاحظات والدروس ، وتمثلت فى جوهرها أن النظام الأوروبى استخدم القوة ضد مصر ليس بغرض ضرب الدولة المصرية الحديثة ، ولكن لحماية هذا النظام ، وأن ثقل مصر عن غيرها وما تمتلكه من إمكانات ودورها المحورى ، جعلها تفرض نفسها على الأمن الأوروبى .

كان ذلك العرض هو أهم ما تناوله الكتاب بين دفتيه ، وهو يعد إضافة جديدة فى الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية إبَّان الفترة التى عالجها .

أ . د . لطيفة محمد سالم

المؤلف : داود بركات

الكتاب : الثورة العرابية بعد خمسين عاما ، رؤية صحيفة الأهرام ١٩٣١-١٩٣٢

دراسة وتعليق : لطيفة محمد سالم

الناشر : مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠١

يقع هذا الكتاب فى ٣٢٧ صفحة من القطع الكبير ، يتضمن تقديما للدكتور يونان لبيب رزق مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر ، ثم مقدمة لصاحبة الدراسة والتحقيق الدكتورة لطيفة محمد سالم ، التى درست النص وحققته تحقيقا علميا من خلال فيض من الهوامش ، التى أضاءت وفسرت وصححت الكثير من المعلومات . وقد استعرضت فى الدراسة (١٣ صفحة) تاريخ الثورة العرابية من خلال المصادر التاريخية الأصلية ، وبتركيز يعين قارئ النص الأصلى على تتبع وفهم فصول الكتاب . أما الكتاب نفسه فلا يتضمن فصولا محددة ، كما هو شأن الكتب المؤلفة ، لأنه فى الأصل كان سلسلة من المقالات (خمسون مقالا) كتبها داود بركات ونشرها بالأهرام خلال الفترة (٧ أكتوبر ١٩٣١- ٢٩ يناير ١٩٣٢) عندما كان يتولى رئاسة تحريرها ، وكانت المناسبة حينئذ هى مرور خمسين عاما على الثورة العرابية ، ولعل هذا هو السبب فى اختيار عنوان هذا الكتاب . . أى أنه يؤرخ للثورة العرابية بعد مرور خمسين عاما على قيامها .

ومؤلفنا داود بركات (١٨٦٧-١٩٣٣) من أصل لبنانى هاجر إلى مصر عام ١٨٩٠ وصارت وطنه المختار منذ ذلك التاريخ فاشتغل فى وظائف التدريس والصحافة ، حتى صار كاتبا صحفيا مرموقا . اشتهرت كتاباته فى صحيفة المحروسة عام ١٨٩٤ ، وشارك فى إصدار صحيفة الأخبار ، ثم انضم لأسرة تحرير الأهرام عام ١٨٩٩ ، وتولى تحريرها بعد وفاة صاحبها بشارة تقلا عام ١٩٠١ ، حتى لقد تطورت

فى عهده ، لتصبح أكبر جريدة فى المشرق العربى . ولداود بركات عدد من المؤلفات المنشورة ، بعضها كان سلسلة من المقالات ، جمعت ونشرت فى مؤلفات معروفة منها : السودان ومطامع السياسة البريطانية فى مصر (١٩٢٤) ، وكتاب «تعالوا إلى كلمة سواء» ، وكذلك «الرد على مندوب التيمس» ، ثم كتابه الشهير «البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه الشام ١٨٣٢» ، الذى نشره شقيقه بركات بركات عقب وفاته ، وكان قد نشره فى سلسلة مقالات بالأهرام بمناسبة مرور مائة عام على فتح الشام .

وقد ذكر أنطون الجميل عن داود بركات أنه كان من أغزر الكتاب مادة وأجودهم قريحة وأخصبهم إنتاجا . ولو أن أحدا قام بجمع الفصول والمقالات التى كتبها فى مختلف الموضوعات ونشرها بالأهرام وغيرها من الصحف لمدة ثلث قرن ، لتوافر لديه مجلدات فى السياسة والعلم والأدب والاجتماع والتاريخ . ورغم أن مؤلفنا ليس مؤرخا يعنى بقواعد البحث التاريخى ويلتزم بأصوله ومناهجه ، إلا أنه لم يبتعد عن ذلك كثيرا ، فروح المنهج واضحة من حيث بنية النص نفسه ومن حيث تحقيق الروايات والحقائق ونقدها ، وهو أمر يمكن استنتاجه بسهولة من خلال القراءة ، كما أن كاتبنا ألزم نفسه بالتأريخ لوقائع وأحداث الثورة العرابية بمناسبة مرور خمسين عاما على قيامها (١٩٣١) ، من خلال سلسلة من المقالات بلغت خمسون مقالا ، على درجة كبيرة من الأهمية رؤى معها أن تضم بين دفتى كتاب ، لتكون فى متناول الباحثين والمؤرخين والقارئين جميعا ، لما تتميز به من شمولية الرؤية ، وتناولها لموضوعات وقضايا لم تلق العناية اللازمة ممن كتبوا عن الثورة ، مثل علاقة الثورة المهدية بالثورة العرابية ، وتصحيح بعض المفاهيم التى سادت عقب فشل الثورة واحتلال الإنجليز لمصر ، فضلا عن إبداء المؤلف لبعض الآراء الجديدة المتعلقة بتقييم أدوار بعض الشخصيات الخلافية ، أو التى اختلف المؤرخون فى تقييمها كسلطان باشا ، يضاف إلى ذلك كله أن كاتبنا انتهز فرصة مقالاته لمهاجمة الوجود البريطانى فى مصر وسياساته .

وتشير الدكتورة لطيفة سالم إشارة هامة تتعلق بالمؤلف وهى أنه نشر مقالاته فى وقت كانت مصر تخضع فيه لحكم الملك فؤاد ، وأن كاتبنا كان قد وضع كتابا عن إبراهيم باشا بن محمد على ، وأن هذا قد يفسر عدم موضوعية الكاتب فى رؤيته لبعض الوقائع والأحداث أو تقييمه لها . كذلك فإن المادة التى اعتمد عليها فى كتابة المقالات استقى معظمها من كتاب سليم نقاش «مصر للمصريين» وهو مصدر معاصر ومهم للثورة ، كما اعتمد بركات على ما ورد بالكتب الزرقاء البريطانية التى تتعلق بالمراسلات الرسمية بين وزارة الخارجية البريطانية وممثليها فى الدول الأخرى . كما تلاحظ الدارسة أيضا أن داود بركات كان يحرص على نشر الرسائل التى ترد إليه من المهتمين بالثورة العرابية المتابعين للمقالات ، خاصة من أبناء وأقارب صناع الأحداث ، أو ممن لديهم وثائق أو مستندات ، وقد أكسب ذلك المقالات أهمية وثراء بالغين .

وقد فتحت الدكتورة لطيفة سالم شهية القارئ لمتابعة الكتاب ، بدراسة خصبة ومركزة عن الثورة العرابية ، التى لها دراسة معروفة فى التأريخ لها ، كما لم تشأ أن تتدخل فى سياق المقالات أو فى ترتيب موضوعاتها ، وإنما جعلت تعليقاتها وتفسيراتها وآراؤها فى الهوامش ، تقديرا منها للكاتب وللنص ، وانحيازا للأمانة العلمية ولأصول النشر العلمى الصحيح .

* * *

وقد تميزت مقالات داود بركات بنظرة نقدية وبأفق واسع وبحس قومى وطنى ، يتضح ذلك من حديثه فى البداية عندما ذكر عام ١٩٣١ أن المؤلفين الوطنيين لم يؤلفوا التأليف الوافى فى الثورة العرابية ، مثلما فعل المؤلفون الإفرنج ، وفسر ذلك بأنه قد يرجع لاعتبارات شخصية أو غير شخصية ، رغم مضى خمسين عاما على الثورة وأحداثها ، مما يتيح للكتاب شجاعة إبداء الرأى ويرفع عنهم الحرج ، فضلا عن توافر مصادر المعلومات ، كذلك انتهز بركات الفرصة لينبه المسئولين إلى ضرورة

كشف الأوراق والمستندات والوثائق المتعلقة بالثورة، فيشير إلى أن العالم المتمدن يحفظ السجلات السياسية لأربعين سنة فقط، ثم تصير بعد ذلك ملكا مباحا لجمهور الناس، ويتساءل : هل نطمع أن يحدث ذلك فى مصر، وهل يتاح لنا الوصول إلى تلك المستندات الرسمية – يعنى وثائق الثورة العرابية بطبيعة الحال – أم نظل فى تدوين تاريخنا الحديث عالة على أوروبا وسجلاتها ؟، وهل خطر على بال حكومتنا نشر تلك الوثائق ليعرف الخلف أخبار السلف، وليعرف المتأخر ما فعل المتقدم ؟ .

وبنظرة شمولية ترى أن لكل ثورة جذورها التاريخية الممتدة فى التاريخ القريب، يذكر داود بركات أن هناك من يرى أن الثورة المصرية على المحتل بدأت منذ عهد الحملة الفرنسية، وهناك من يرجعها إلى قيام أعيان الأمة بتولية محمد على، ثم يوضح أن التاريخ التالى هو الأصح فى رأيه، ذلك أن الروح الثورية ظلت تتردد فى أنحاء البلاد وبين ضلوع الناس إلى عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) الذى حاول امتصاص هذه الروح، وإرضاء الوطنيين بترقية الضباط منهم فى الجيش وبتعيين كبار الموظفين من الوطنيين فى الأقاليم .

ويلاحظ أن الكاتب كان ينظر إلى عوامل اختمار الثورة نظرة لا تغفل البعد الاجتماعى، فهو يحلل الفئات الاجتماعية المصرية ويشير إلى الأعيان والفئات الاجتماعية التى تضررت من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل انفجار الثورة والتى أدت إلى انضمامها إليها، وقد ركز بشكل خاص على كبار الملاك والأعيان والموظفين وهو ما نسميه بالجناح المدنى للثورة، فضلا عن حديثه عن ضباط الجيش وجنوده (ص ٣٣-٣٥) .

ومن الملاحظات المهمة كذلك أن الكاتب دأب على ربط المقالات ببعضها، لتبدو فى سياق فكرى مترابط فكان يلخص قبل كل مقال جديد فكرة سابقة، لتتواصل الأفكار مع قارئ يقرأ سلسلة مقالات، كما كان يطرح أسئلة تكشف عن

إحاطته بالموضوع ، وليجذب انتباه القراء ، فها هو يتساءل كيف تطورت الثورة ، وهل نفخ الإنجليز فى ضرامها لتنشب مخالبهم فى الفريسة ، أم كانوا كناظر المحطة يوجهون القطار بتحريك الإبرة إلى حيث يريدون ؟ .

ومن المهم أن نلاحظ أن داود بركات كان يأتى بشهادات أوروبية تدين مسلك السياسة البريطانية والفرنسية تجاه مصر قبيل الثورة العرابية ، فمثلاً نقل عن المسيو مارتشى – أستاذ الحق الدولى العام – وصفه للحركة الوطنية ، ونقده لسياسة إنجلترا وفرنسا ، واستنكاره لفكرة أن هذه السياسة كانت خيرا وبركة على مصر ، ونقل عنه كذلك أن السلطة الفعلية فى وزارة نوبار (أغسطس ١٨٧٨) كانت فى يد المراقبين ويلسون الإنجليزى ودى بلينير الفرنسى ، حيث مارسا سلطتهما للحيلولة دون قيام أو نجاح أى عمل قومى ، واستنكر هذه «الإصلاحات» التى لم يراع فيها سوى مصلحة الأجانب دون أهل البلاد ، ووصف تدخلهما بأنه كان يوقف ويشل كل نظام دستورى .

ومما يحسب للكاتب أيضا قدرته على الربط بين الأحداث ورصد الصلة بين تطورها وبين السياسة الإنجليزية ، يتضح هذا جليا عند معالجته لعلاقة الثورة المهدية فى السودان بالثورة العرابية فى مصر ، فربط ذلك بأطماع الإنجليز فى إفريقيا ، واستشهد بقول جلادستون عام ١٨٧٧ «أن مصر هى البيضة التى ستفرخ لنا الإمبراطورية الإفريقية» ، وقوله عام ١٨٧٥ «إننا سنملك غدا السودان ، ونمد يدنا من هناك فوق اليابس الإفريقى لنصافح إخواننا فى رأس الرجاء الصالح وجنوب إفريقيا . . .» . وقد نجح بركات فى أن يقدم خلفية تاريخية عن أوضاع السودان تحت الحكم المصرى قبيل قيام الثورة المهدية ، التى اقترنت بثورة العرابيين ، ليوضح أسباب قيام الثورة وظروفها وملابساتها .

ومن المعالجات الملفتة للنظر فى الكتاب أن داود بركات نشر خلاصة مذكرة عن الأشخاص الذين كان لهم الدور الأول فى تلك الحوادث (يقصد قادة الثورة) ، وهى بقلم طبيب أمريكى كان أبعد الكتاب والمؤرخين عن التحزب السياسى ،

وعرف مصر ورجالها من عهد محمد على فى عام ١٨٣٥ إلى آخر عهد توفيق باشا ، حيث قال : «والعهدة عليه فيما كتب ، لأننا لسنا الآن بصدد تمحيص أقواله» ، ثم نقل بركات ترجماته لكل من أحمد عرابى والشيخ محمد عبده وعلى الروبى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وسامى البارودى والشيخ عليش وعبد الله نديم . . . وربما يأخذ عليه بعض المؤرخين أنه لم يورد اسم المصدر الذى نقل عنه ولا بيانات نشره مما قد يفيد الباحثين والمؤرخين ، لكن قد يشفع له فى ذلك أنه ليس مؤرخا محترفا ، كما أنه كان يكتب فى صحيفة سيارة لجمهور أوسع من القراء .

المهم أن كاتبنا تتبع وقائع الثورة العرابية بصبر ودأب واضحين ، ووثق لها ما استطاع إلى ذلك سبيلا وبما يتفق وطبيعة النشر ، فربط الأحداث والوقائع بالتواريخ ، وقدم معرفة تاريخية جيدة ، وإن لم يكن يدقق فى بعض الوقائع والأحداث التى كانت تقتضى ذلك منه ، وهو ما راجعته وصححته الأستاذة المحققة ، وسنضرب لذلك مثلا عندما تحدث عن مذبحة الإسكندرية فى يونيو ١٨٨٢ (ص ١٤٩) وذكر أن القنصل البريطانى انهال عليه الوطنيون بالضرب حتى مات على مقربة من مخفر البوليس ، ولكن الواقع أن ذلك لم يحدث ، وإنما أصيب القنصل بضربة حجر وعصا حيث جرح جرحا بليغا .

لقد كشف داود بركات كذلك عن موقف ملفت لعرابى عندما بدأت مدافع الأسطول الإنجليزى فى ضرب الإسكندرية فى ١١يوليو ١٨٨٢ فذكر أن الأهالى تزاحموا على القلاع لمساعدة العساكر فكان إذا صوب الجندى مدفعه إلى الإنجليز صاحوا وهللوا : ياشيخنا يا أباصيرى يا سيد ياقوت يا عرشى . . . وأضاف أن جموع أهل الطرق ساروا ووقفوا على الساحل ببياراتهم وأعلامهم وطاساتهم وطبولهم وهم يصيحون يا لطيف اللطف الله أكبر الله أكبر . . وأن هذه الجموع الضخمة المتجهة إلى الله والمتحمسة للوطن مزقتها المدافع الإنجليزية فى جهة السيالة تمزيقا شديدا ، فكان المنظر يفتت الأكباد ، أما عرابى فكان إبان ذلك فى قلعة القضايا يذكر الله ويدعو (ص ١٨٧) ، مما يكشف أن عرابى لم يكن يتقدم الصفوف الأمامية

فى الدفاع وأنه اكتفى بالاشتراك المعنوى وأنه أضفى المسحة الدينية على خطواته ، كما تقول الأستاذة المحققة ، غير أن الرؤية الأشمل لمجمل الوقائع قد يفسر موقف قائد الثورة على نحو آخر .

لقد كان داود بركات ينظر إلى الوقائع نظرة الناقد فى أحايين كثيرة ، فها هو ذا ينظر إلى سلوك الثوار نظرة نقدية خاصة من خلال ردود أفعالهم وعدم تنفيذهم خطة محمود فهمى باشا- رئيس أركان حرب الجيش -التى كانت ترى ضرورة تحصين الوجه البحرى وقطع المياه عن مدن القناة الثلاث بور سعيد والسويس والإسماعيلية وسد قناة السويس عند عتبة الجسر ، حيث قال النقاد العسكريون أن هذه الخطة لو نفذت لما لقى الإنجليز أية سهولة للوصول إلى النصر ، ذلك أن هذه الخطة كانت تفصل بين قوة الجيش الإنجليزى وبين المدد الآتى من الهند (ص ٢٢٤) .

ومن أخطاء العرابيين التى رصدها بركات أنهم عند احتلال الإنجليز للسويس فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ ، لم يحرك الثوار ساكنا ، ولم يعلقوا أقل أهمية على ذلك للاحتلال «وتركوا الباب بيد المهاجم» ، حتى لقد تساءل الناس عن «فرار عرابى وعدم توليه قيادة الجيش فى التل الكبير ، فلم يحاول المقاومة أو لم شتات جيشه» . ثم يضيف بركات ولكن المؤرخين أجمعوا على أن الجيش منذ أن تم أسر محمود بك فهمى أصبح بلا قيادة ، وعلى أنه كان فى صحراء التل الكبير بلا نظام . . «مما يعنى افتقاد قيادة الثورة القدرة على التنظيم . وهو أمر انعكس بشكل خطير على مجريات أحداثها وأتاح للإنجليز فرصة الانتصار واحتلال مصر بعد إخفاق الثورة» .

ويبقى أخيرا أن نشير إلى أهمية هذا العمل العلمى الجاد ، نصا ودراسة وتحقيقا ، الذى أضاف لمكتبة دراسة الثورة العرابية عملا يقترب فى أهميته من المصادر التاريخية ، بما تضمنه من معلومات وتوثيق ، وما حفل به من نظرة نقدية ومن آراء ووجهات نظر على درجة كبيرة من الأهمية .

أ .د أحمد زكريا الشلّق

المؤلف : د. يونان لبيب رزق

الكتاب : المرأة المصرية بين التطور والتحرر

دار النشر : مركز تاريخ الأهرام ، ٢٠٠١

لم تحظ المرأة المصرية بزخم إعلامى وتعبئة للأفكار والمشاعر تجاه استكمال حقوقها بقدر ما حظيت به فى أيامنا هذه ، الأمر الذى وصل إلى أن أصبح لها مجلسا قوميا ترأسه السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية ليرعى حقوقها التى نالتها ، ويستكمل ما بقى لها احتراما كأم وزوجة وأخت تشغل نصف المجتمع .

ومن هذا الزخم كتاب «المرأة المصرية بين التطور والتحرر» وضعه الدكتور يونان لبيب رزق عن الفترة من ١٨٧٣ إلى ١٩٢٣ ، وأصدره مركز تاريخ الأهرام بالاشتراك مع المجلس القومى للمرأة ، والكتاب يقع فى ١٧٦ صفحة من القطع المتوسط ، وصدر فى نهاية عام ٢٠٠١ ، وهو مقسم إلى قسمين رئيسيين : الأول التطور ويتضمن ستة فصول هى : بدايات تعليم البنات ونشوء العمل الأهلى ودور المرأة وجمعية رعاية الطفل ثم مبرة محمد على وزواج الفتيات وأخيراً سقوط عصر الحريم .

والقسم الثانى بعنوان «التحرر» ويتضمن ستة فصول كذلك هى : معركة قاسم أمين ، والمرأة الجديدة فى مرآة الفن والحجاب والسفور - معركة مجهولة ، ثم المرأة المصرية وثورة ١٩١٩ والمرأة فى دار الإنابة ، وأخيرا فى المؤتمر النسائى الدولى .

ويتضح من استعراض الكتاب أن المؤلف اختار هذه الفترة بالذات ١٨٧٣ - ١٩٢٣ ليعرض لنا الثورة الاجتماعية خلال نصف قرن ، ما بين إنشاء أول مدرسة لتعليم البنات فى عام ١٨٧٣ إلى «المؤتمر النسائى الدولى» الذى عقد فى روما فى عام ١٩٢٣ ، والذى حضره وفد نسائى ترأسته هدى شعراوى وضم نبوية موسى وسيزا نبراوى .

فعام ١٨٧٣ شهد وضع أول لبنة فى تاريخ تطور المرأة المصرية عندما نجحت زوجة الخديوى إسماعيل – جشمت هانم أفندى – فى إنشاء أول مدرسة للبنات فى مصر وهى مدرسة السيوفية (السنية فيما بعد) ، وبعد خمسين عاما ، أى فى عام ١٩٢٣ ، كانت قد جرت مياه كثيرة تحت الجسور وذلك عندما اشتركت ثلاث من قيادات العمل النسائى فى مصر آنذاك وهن : هدى شعراوى وسيزا نبراوى ونبوية موسى فى المؤتمر النسائى الدولى فى روما .

والملاحظ أن المؤلف قد اختار مادته مما نشرته جريدة «الأهرام» الشاهدة على العصر لأنها عاشت كل الفترة محل العرض أكثر من غيرها ، كما أنها عنيت كثيراً بالمسائل الاجتماعية ، ومنها قضية المرأة المصرية ، الأمر الذى لم يكن متاحا لدى أى شاهد آخر ، على أساس أن مثل هذه التحولات فى تاريخ الأمم إنما تحدث نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المعقدة ، ومن ثم نجد أن المؤلف أورد كثيراً من النصوص والاقتباسات من الجريدة وأخضعها للتحليل والتعليق فخرج منها علينا بموضوع جديد .

فعندما يعرض نصوصا عن إنشاء أول مدارس للبنات متناثرة بين القاهرة والإسكندرية والفيوم وجهود الأفراد فيها ، يُرجع هذه الجهود إلى روافد ثلاثة صبت «فى نهر الحياة للمرأة المصرية لتغير مجراه» ، نشأ الأول فى طبقة الأرستقراطية (الأعيان والذوات) الذين أخذوا بأسباب التحديث فى حياتهم وعاداتهم ، فمن ثم لم يرضوا (لحريمهم) البعد عن هذا التحديث وذلك بالتعليم . والرافد الثانى كان التحول من النسق الاقتصادى الإقطاعى العثمنلى إلى النسق الاقتصادى الرأسمالى ، فتطلعت الطبقات الدنيا منها إلى تغيير أوضاعها مع بناء الدولة الحديثة ، وكان التعليم الحديث واسطتها فى هذا التغيير «الذى بدأ بالفتيان ثم لحق بشقيقاتهم !» . أما الرافد الثالث فقد صنعه الوجود الأجنبى فى مصر ، والذى بدأ محدوداً فى عهد سعيد وتعاظم فى عهد إسماعيل وعززه الاحتلال البريطانى الذى

أتى بنظام حياته التى كان يعيشها فى وطنه . وأظهر المؤلف دور الصحافة فى نشر فكرة تعليم البنات ، والذى اختصت الأهرام بمعظمه تحت عنوان «تعليم النساء» ، مما يدل على أن تعليم البنات أصبح مطلبا عاما منذ أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر .

ولم يقف الأمر بالنسبة لحقوق المرأة عند قضية التعليم بل أخذ يخطو إلى دهاليز العناية بها فى أغلب نواحى حياتها ، ففى مجال العمل الأهلى بدأت عناية الفضلاء من المصريين بإنشاء الجمعيات الخيرية (لمساعدة البنات الفقيرات على الزواج) ، وجمعيات أخرى «لنصرة العفاف» ، ويرجع المؤلف هذا الموقف الإنسانى إلى نمو طبقة كبار متوسطى الملاك الزراعيين الذين حافظوا على ذلك التراث الحضارى نقلا عن أسلافهم ، ثم نمو طبقة الأفندية التى تفهمت طبيعة العمل الأهلى ، وأبدت قدرة ورغبة فى الانخراط فى سلكه ، فكان دورهم التنظيم والتنفيذ لما مولته الطبقة السابقة خاصة فى ميدان التعليم ، وساعدهم على ذلك انسحاب الحكومة على عهد الاحتلال من ميدان تقديم الخدمات التى كانت تقدمها منذ عهد محمد على ، أضف إلى هذا روح المنافسة والتحفظ بين أبناء مصر فى هذا المجال وبين الجمعيات التبشيرية فى مجال الخدمات الاجتماعية والصحية ، فقد أتت هذه الجمعيات من أجل تنصير المسلمين أو جذب الأقباط إلى مذهبهم ، وهم فى كلتا الحالتين فى موقف التزم المصريون قبالتهم بالحذر والتحفز ، كل يخشى على أولاده منهم ، أما هم فكانت تظلهم الحماية وما وفرتها لهم من امتيازات ، بل إن مجرد الوجود الأجنبى فى حد ذاته كان حافزاً للمصريين على الدخول فى ميدان العمل الأهلى بحكم إنغماس أبناء الجاليات الأجنبية فى أعمال البر ورعاية العجزة ، وما تفننوا فيه من أساليب لجلب التبرعات لدعمها ، وكانت نتيجة هذه المنافسة تأسيس الجمعيات الخيرية فى مصر مثل : الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية وجمعية التوفيق القبطية وجمعية الاتحاد الأخوى فى المنيا وغيرها .

ثم بدأت تظهر جمعيات مصرية لمساعدة المرأة بشكل مباشر فكانت جمعية «حماية الأطفال» فى الإسكندرية ، إلى جانب جمعيات لرعاية الطفولة والأمومة ، وكان هدف مثل هذه الجمعيات هو تحسين الحالة الصحية للأطفال والعناية بالأمهات الفقيرات خصوصا . ويرجع المؤلف الحاح المجتمع فى رعاية الطفولة والأمومة إلى أن عمليات التوليد كانت تعرض المرأة من الطبقة الفقيرة للخطر على عكس الطبقتين العليا والوسطى ، فماتت الكثيرات ومات أولادهن ، وإنه وإن كانت هناك محاولة منذ أيام محمد على لتدريب بعض القابلات فى مدرسة الطب فإن عددهن المحدود كان قاصراً على الطبقة العليا ، ثم أن مدرسة الطب التى تأسست فى عام ١٨٢٧ والتى ضمت مدرسة للقابلات قد طورت فى عهد إسماعيل لتخريج حكيمات أكثر خبرة ، غير أنه لم يكن بين تخصص الأطباء أمراض نساء وولادة لأن التقاليد الشرقية لم تسمح للرجال بهذا ، ولذا قامت «جمعية رعاية الطفل» بملاحظة ومعالجة الأطفال وإسعاف الحوامل وتوليدهن مجانا فى منازلهن على يد الحكيمات .

وقد وصل الأمر إلى تنافس السيدات من الطبقة الرفيعة والأميرات على هذه الخدمة فكانت «مبرة محمد على» ثمرة هذا التنافس ، وصدر قانونها فى ١١ مارس ١٩١٠ تحت رعاية الجناب العالى الخديوى ، وصاحبتى الدولة والعصمة والدته وحرمه وسائر الأميرات والأمراء ، بغرض صيانة الأطفال المصريين وأمهاتهم من الأمراض بإنشاء المستشفيات ، التى تشجع الأمهات على قبول المساعدات الصحية بالمجان ، وتعليم الأمهات بواسطة الممرضات والطبيبات للتعرف على أسباب الأمراض وطرق الوقاية منها .

إلى جانب التعليم والصحة للمرأة ، كشف المؤلف عن جهد اجتماعى آخر هو علاج مشكلة الزواج ، وكيف تبنت الأهرام مشكلة (الشبان وإعراضهم عن الزواج) وطالبت القراء بتقديم آرائهم ، وعرفت منهم الأسباب التى انحصرت فى ضرورة تعليم البنات ، حيث أن اختلاط المصريين بالأجانب دفعهم إلى فكرة الزواج من

المتعلمات حتى تراعى الزوجة حالة زوجها الاجتماعية والاقتصادية ، ومشكلة المهر وتكاليف الزواج خصوصا وأن المعيشة كانت صعبة آنذاك .

ويقدم المؤلف من خلال ما نشرته الأهرام حوارات طريفة ومفيدة حول هذا الموضوع من حيث الأسباب وعلاجها والمظاهر وتأثير المجتمع الأجنبى عليها . ومناقشة مطالبة الجمعية التشريعية بسن قانون يحفظ حياة الزوجين بألا يسوغ إعطاء رخصة الزواج لأى شخص إلا إذا قدم كل من الطالبين الخاطب والمخطوبة إلى السلطة المنوط بها عقد الزواج شهادة من طبيب معتمد عن سلامتهما من الأمراض ، كما طالبت القراء بعدم الإسراف فى الخلف نظرا لسوء الحالة الاقتصادية . وللتشجيع على الزواج يقدم أحد القراء اقتراحا بعدم قبول الحكومة للموظفين غير المتزوجين مما ينهض دليلا على ركود سوق الزواج .

وفى نفس الوقت اختار المؤلف حلقة تستكمل هذه الأفكار ، وهى تسلط الأسرة على الفتاة وإكراهها على الزواج من شخص لا تميل إليه ، وكان هذا إيذانا بسقوط عصر الحريم وإعطاء الفتاة حقها فى حياتها المستقبلة واختيار شريكها فيها .

وفى القسم الثانى من الكتاب والذى عنونه (التحرر) ، فقد بدأه المؤلف بفصل عن معركة قاسم أمين بكتابيه عن تحرير المرأة الذى صدر فى عام ١٨٩٩ والمرأة الجديدة الصادر بعده بعامين ، وما أثاراه من ضجة فكرية فى أوساط مختلفة ما بين قادح ومادح ، ونجد المؤلف يقدم لهذه المعركة بتحليل طريف مؤداه أن فكرة قاسم أمين مهما كانت لم تكن هى فقط التى حركت البحيرة الراكدة ، وإنما سبقتها المتغيرات التى عرفتها مصر اجتماعياً فقد تقلصت الأرستقراطية التركية التى كرست نظام الحريم وظهرت محلها شرائح من أبناء الطبقة الوسطى المصرية والأفندية من طلبة الحقوق والتجار ، فكانت لها الريادة والاحتكاك الحضارى بين الواردين من الأجانب والمصريين ، وأخيرا تعليم البنات بعد إنشاء المدرسة السيوفية ، فضلا عن كتابات من سبق قاسم أمين مثل الطهطاوى وكتابه (المرشد

الأمين للبنات والبنين) ، ثم عرض بعد هذا المساجلات الطريفة فى الأهرام والمؤيد واللواء حول القدح فى آراء قاسم أمين وانتصار الأهرام له .

ويواصل المؤلف البناء الفكرى فى هذا المسلك فيأتى بالمرأة الجديدة فى مرآة الفن ، أى كيف تناول الفن قضايا المرأة ، وكان المسرح هو الكف الآخر الذى حقق للمرأة مع كف الصحافة وخصوصا الأهرام التى قدمت المقالات النقدية المسرحية فى هذا المجال كمقال عن مسرحية (بنات الشوارع وبنات الخدور) ، وهى رواية حديثة الحوادث عصرية الموضوع تأليف فرح انطون صاحب مجلة الجامعة ، دارت حوادثها حول أن استقلال المرأة الأدبى ورقيها لا يعنيان تطرفها فى الحرية ولا يسوغان لها التعرض للتجربة ، كما ناقشت هذه الرواية العديد من الآراء حول المرأة وتحررها مثل اضطرارها للعمل بحثا عن الرزق صيانة لنفسها ولعيالها إذا استدعى الأمر ، وعلاقة الخطيبين فى حدود المسموح به شرعا ، ثم أثر العشرة الرديئة فى إفساد الأخلاق الطيبة ، ودعوة الشباب إلى ترك نساء الشوارع والعودة إلى نساء الخدور .

ثم يأتى المؤلف إلى عين العاصفة التى أدارها حول الحجاب والسفور والتى شغلت عام ١٩١٥ ، وهو العام التالى لنشوب الحرب العالمية الأولى ، والتى بدأت وقتئذ الاقتراب من مصر بعد أن أخذت الجيوش التركية فى الزحف تجاه قناة السويس ، وكتبت الأهرام عن هذا الموضوع ، بل وتألفت «جمعية تحرير المرأة برفع الحجاب» ، ولعل قاسم أمين كان مؤسسها ، إلا أنها بموته آلت رئاستها إلى محمود أحمد ، وما لبثت أن اختفت وحل محلها موضوعات متناثرة فى الأهرام وفى شكل حذر حول رفع الحجاب أو استمراره وردود من النساء تناقش ذات الموضوع ، والطريف أن الطرفين استعملا اسما مستعاراً «من آدم إلى حواء الجديدة» ثم «خنساء الريف» تارة ، ومن «حواء إلى آدم الجديد» تارة أخرى ، ولا شك أن هذا الفصل من الفصول الممتعة فى هذا الكتاب حيث فصل ما فى داخل العقول والصدور من أفكار وطرق العرض ، فمن سلفى يحافظ على الحجاب كتقليد لا يمكن الفكاك منه وإلا

ضاع المجتمع لبنة لبنة ، ومنهم من تحول عنه بغية التحديث ومسايرة العصر والثقافة الغربية التى بهرت المصريين آنذاك ، ومنهم من رأى أن الحجاب عنوان العفاف ، ومنهم من رأى أنه سبب من أسباب بوار البنات وعدم إقدام الشباب على الزواج ، وفى كل حالة يقدم الكتاب أدلتهم على ما يقولون .

وتنتصر المرأة فى النهاية وتكسر الأغلال وتخرج فى أحرج المواقف وأصعبها لتشارك فى ثورة ١٩١٩ . وأن ما جرى يوم ١٦ مارس ١٩١٩ من قيام مظاهرة ضمت أكثر من خمسمائة سيدة وفتاة لتصب فى مجرى الثورة أثار إعجاب المصريين وأوقع الدهشة بغيرهم ، فلم يكن هناك من يتوقع أن تخرج ربات البيوت من خدورهن ليسهمن فى الحركة الثورية على هذا النحو المفاجئ ، وقد كانت النتيجة أن انبرى أصحاب الأقلام يدافعون عنهن بل كانوا يفضلون أن يخلى الرجال الشوارع والطرقات لمرورهن .

ويرجع المؤلف هذه الطفرة إلى تزايد اشتراك المرأة فى العمل السياسى ، كهدى شعراوى التى دبرت لمظاهرة ١٦ مارس ، والسيدة صفية زغلول ، بالإضافة إلى الشحن الإعلامى والكتابات التى كانت تبرز دورها فى العالم الغربى ولم تكن مصر بمنأى عنه ، بالإضافة ما كتبه الكاتب الإسلامى محمد فريد وجدى عندما صنف المرأة المصرية إلى : بنات الطبقة الدنيا السافرات المشاطرات لأزواجهن الحياة وعبئها ، ثم الطبقة الأعلى المتسترات بالحجاب إشارة إلى الترف والترفع ، إلا أن هذا الحجاب لم يحجزهن عن غشيان الأسواق والمشاركة فى الأفراح والأتراح ، وينتهى إلى ساكنات الخدور والقصور فوضعن على وجوههن النقاب وخفن على أنفسهن الزلل فامتنعن عن الاختلاط بالرجال ، واعتبر وجدى أن إغراق الرجل فى ذكر حقوق المرأة إلى الدرجة التى جعلها مذهبا اجتماعيا ، إنما يشكل وجها من وجوه التدليس على المرأة والتلاعب بها ، وانتهى إلى عدم مساواة المرأة بالرجل حفاظا عليها ، وليس تقليلا من قيمتها أو عطائها فى المجتمع .

إلا أن الحركة النسائية ظلت محافظة على مكاسبها واندفعت فى تكوين الجمعيات الوطنية النسائية (كالمرأة الجديدة) ، (جمعية فتاة مصر الفتاة) فى ١٩١٩ لمساعدة الفقراء والمعوزين بتسهيل أمور المأكل والملبس والمأوى والوقاية ، ووصل الأمر إلى الأقاليم ، ففى طنطا أعلن عن تأليف جمعية أدبية وخيرية من السيدات المصريات - قبطيات ومسلمات - للسعى فى ترقية المرأة المصرية فى العادات والأخلاق والآداب وإعانة البائسين والبائسات ، وكانت مكونة من عيون سيدات المجتمع هناك ، أى أن خروج المرأة لم يكن للسياسة فقط وإنما أفرزت أفكارا بناءة جديدة وكثيرة .

ويرتفع خط التنمية النسائية فيقارب النهاية عندما يصل المؤلف بالمرأة إلى دار الإنابة إفرازاً لمشاركتها فى ثورة ١٩١٩ ، ومروراً بخروج نخبة منهن يوم ١٨ نوفمبر ١٩١٩ يطفن أنحاء القاهرة هاتفات بحرية مصر واستقلالها وبسقوط لجنة ملنر ، واجتماعهن فى الكاتدرائية المرقسية يوم ١٣ ديسمبر ، وتظاهرهن فى ١٦ يناير ١٩٢٠ أمام لوكاندة شبرد ، وتشكيل (لجنة الوفد المركزية للسيدات المصريات) ، ثم ظهور (جمعية المرأة الجديدة) ، مما دفع زعيم مصر آنذاك سعد زغلول إلى الاعتراف بدورهن فى خطبته يوم ١٢ أبريل ١٩٢١ .

وعندما تشكلت لجنة وضع الدستور فى مارس ١٩٢٢ قالت المرأة رأيها فيها وفى مخالفتها لإجماع الأمة ، وكأنما كان هذا الاحتجاج بمثابة إشارة البدء لمعركة مجهولة فى التاريخ المصرى الحديث ، وهى معركة المرأة فى المطالبة بحقوقها فى الدخول إلى دار الإنابة ، فتوالت الأفكار من خلال المقالات النسائية وغيرها حول دخول المرأة إلى البرلمان ، والطريف أن يدور حوار بين مؤيدة وكارهة من الجنس اللطيف وليس من الرجال .

وينتهى المؤلف إلى القمة فى هذا الكتاب إلى مجالسة المرأة فى المؤتمر النسائى الدولى ، الذى مثلت مصر فيه هدى شعراوى ونبوية موسى وسيزا نبراوى ، والذى اعتبر إحدى نتائج المشاركة النسائية فى أحداث ١٩١٩ ، خاصة وأن هدى

شعراوى كانت رئيسة لجنة الوفد المركزية للسيدات ، وإن كانت قد قصدت المؤتمر بصفتها رئيسة «الاتحاد النسائى المصرى» الذى كانت قد شكلته فى نفس العام .

ويسرد المؤلف ما حدث قبيل السفر من مناقشات وحوارات حول قبول مبدأ سفر هذا الوفد النسائى أو رفضه ، وقد ثارت كثير من الآراء حول القبول والرفض دليل جد المرأة ودأبها على نيل حقوقها درجة درجة ، وكشفت بعض النساء عن شدة مراسها فى هذا الشأن مثل منيرة ثابت التى نشرت مقالات تعاتب فيها المرأة المصرية على غيابها عن هذا المؤتمر خلال ثمانى سنوات خلت وهذه السنة التاسعة ، واتهمت المرأة المصرية بالتقصير فى نيل حقوقها ، بل ونعت عليها أيضا عدم تكاتفها معها فى محاولتها الحصول على حقها فى الانتخاب والترشيح للمجلس النيابى ، ونشرت الأهرام هذا السجال بين النساء الذى كان إرهاصة كبرى لنيل كل هذه الحقوق كاملة فى وقتنا الحاضر .

وهكذا يسير بنا المؤلف فى هذا الكتاب مطوفا فى قارب المرأة على صفحة نهر الحقوق ميمما ميناء الكسب الحقيقى بادئا بالحوار حول إظهار الحق ثم تأييده وأخيرا إصداره ، وهو إن كان يسير فى كنف «الأهرام» فهو قد أثبت هذا منذ البداية ، إلا أنه أضاف من التحليلات مادفع دم الحياة إلى الموضوع فأصبح حركة حية ، فهو بهذا كشف جزء من التاريخ المطمور فى الحياة المصرية المعاصرة ظل غائبا عن الدراسات والآراء السياسية والاجتماعية ، وهو أن المرأة المصرية لم تتحرر بفضل كتابى قاسم أمين وحسب ، وإنما أيضا بفضل حركة المجتمع الطبيعية ، كما قدم شهادة معاصرة للفترة التى زاوج فيها بين ما دخل على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من تطورات ، وبين المطالبة بتحريرها من ربق الحرملك .

د . يواقيم رزق مرقص

المؤلف : فتحى الديب

الكتاب : عبد الناصر وتحرير المشرق العربى

الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة - ٢٠٠٠

تملكتنى الحيرة لتعريف القارئ بشخصية المؤلف الذى أطلق على نفسة لقب الشاهد بوصفه كان فاعلاً فى جملة الأحداث العربية . فقد قرأت مسيرة حياته ووجدته منذ تخرجه فى الكلية الحربية فى عام ١٩٤٢ وحتى تقاعده فى عام ١٩٧٠ ، شغل العديد من المناصب داخل مصر وخارجها وحصد العديد من شهادات التقدير والميداليات والأنواط .

وجدت أن استعراضى لمناصبه وجوائزه ستلتهم صفحات عدة ، شهادته القيمة أحق بها ، ورأيت أن أفضل تعريف له هو أنه تحمل مسئولية دعم الدور النضالى لحركات التحرير العربى بكافة دول الوطن العربى منذ عام ١٩٥٣ وحتى وفاة الزعيم جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، أى أنه بدأ مع الزعيم وانتهى معه .

وإن كان الشاهد أنهى عمله ودوره فى الميدان العربى عام ١٩٧٠ ، إلا أنه بقى عليه أن يسطر للتاريخ تفاصيل هذا الدور ، وهو ما قام به فى شهادته المخلصة .

محتوى الكتاب

يسجل هذا الكتاب وقائع تكتب لأول مرة عن علاقة مصر الثورة بالقوى الوطنية فى المشرق العربى على امتداد ثمانية عشرة عاماً ، من خلال عرض لما مر به هذا الجزء الحيوى من الوطن العربى من أحداث خلال مسيرة النضال العربى الثورى بقيادة جمال عبد الناصر منذ إعلان الثورة وحتى رحيله فى سبتمبر ١٩٧٠ .

تضمن هذا الكتاب تمهيداً تناول فيه الشاهد أصداء قيام ثورة يوليو فى دول المشرق العربى التى غلب على أنظمتها السياسية نظام الحكم الملكى ، والتى أطلق

عليها شاهدنا مصطلح «النظم الرجعية» وهو المصطلح الذى ساد فى ذلك الوقت ، وقصد به الأنظمة التى كانت ترتبط مصالحها مع دول الاستعمار ، والتى كانت تنظر بشك وحذر للنظام الثورى الجديد فى مصر .

كلمة حـــق

سجل الشاهد فى كتابه القيم شهادة حق عن تكوين جهاز المخابرات المصرى فى عهد الرئيس عبد الناصر وحقيقة اعتماده على خبرات الأجانب .

امتدت تلك الشهادة على مدى سبعة أبواب وملحقاً وثائقياً .

تناول أول أبواب هذا العمل ، توجه ثورة يوليو صوب العالم العربى ، خاصة وأن أهداف ومبادئ الثورة الستة خلت من أية إشارة أو توجه نحو العالم العربى ، غير أن رجال الثورة بعد أن دعموا مركزهم فى مصر ، ذهبوا لتأمين ثورتهم فى العالم العربى ، إيماناً منهم بوحدة المصير المشترك مع العالم العربى ، خط الدفاع الأول عن مصر . ومن شهادة السيد فتحى الديب نعرف أن التوجه العربى للثورة بدأ مبكراً ، فقد كلفه الزعيم عبد الناصر بإنشاء فرع للشئون العربية فى جهاز المخابرات الذى تأسس فى عام ١٩٥٣ . وفى هذا الباب يروى الشاهد تفاصيل وضعه خطه للتواصل مع الدول العربية ، وكذلك نتائج تغلغله فى أروقة جامعة الدول العربية .

تمثلت تلك الخطة فى بث أثير إذاعة صوت العرب إلى العرب من القاهرة ، تلك الإذاعة التى ذكر الشاهد عنها فى أحد فصول الباب الثانى أن الرئيس عبدالناصر كان يراجع بنفسه تعليقاتها السياسية ، كما قام كل من فتحى الديب وأحمد سعيد بزيارة مسحية إلى الشمال الأفريقى ، للتعرف على حقيقة الوضع بدول الشمال الأفريقى ، ونجح الرجلان فى إيجاد علاقة مباشرة برؤساء مكتب المغرب العربى ، ثم انتقل نشاط الشاهد إلى الجناح الشرقى من الوطن العربى فكانت زيارته الميدانية إلى سوريا ولبنان موضوع بابه الثانى . وتجدر الإشارة إلى أن سوريا ولبنان كانتا موضع اهتمام الثوار فى مصر فهما دولتا مواجهة مع إسرائيل ، كما أن سوريا

مركز ثقل الفكر القومى العربى ، ولبنان مركز إعلامى كان لابد للثوار ألا يتغافلوا عنه ، ولذا شد الشاهد الرحال متجها إلى سوريا أولاً بعد أن غير من وظيفته العسكرية ، وأصبح من حاملى الحقائب الدبلوماسية ، لما تتيجه هذه الصفة من حرية الحركة .

مكث الشاهد فى سوريا ولبنان ثلاثة أسابيع استطلع خلالها الأحوال السياسية فى تلك البلاد وخرج بتوصيات من أهمها :

ضرورة قيام اتصال مباشر بين وفد يضم عضوا أو أكثر من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبين البلدين بهدف التعريف بأهداف الثورة وإزالة أية شكوك فيها واستجاب الرئيس عبد الناصر واختار صلاح سالم ليكون رئيساً للوفد المصرى لإيفاده إلى دول المشرق العربى بعد عيد الثورة الثانى ، حيث كانت الظروف الداخلية تتطلب تواجد جميع أعضاء مجلس الثورة بالقاهرة بعد ما بدأت بوادر الصدام بين مجلس الثورة ومجموعة اللواء محمد نجيب .

بعد انتهاء أزمة الحكم فى مارس ١٩٥٤ بإبعاد اللواء محمد نجيب ، استأنفت مصر نشاطها الاستطلاعى إلى كافة دول المشرق ، خاصة وأن الدول الاستعمارية الكبرى أرادت أن تجر المنطقة العربية إلى علاقات تحالفيه وهذا ما لا ترضاه مصر ولا يتمشى مع اتجاهاتها ، ولذا حدثنا الشاهد فى بابه الثالث عن نشاط مصر المكثف فى بلاد المشرق العربى لمقاومة حلف بغداد ، فأوفد الزعيم عبد الناصر وفداً يترأسه الصاغ صلاح سالم إلى العراق ، وعقد اجتماع فى مصيف سرسنك مع نورى السعيد فى محاولة من حكومة مصر لإثناء العراق عن الدخول فى هذا الحلف الاستعمارى ، لكن كان للعراق رأى آخر .

ورداً على موقف نورى السعيد ، سعت مصر إلى عقد اتفاق تعاون عسكرى يضم مصر وسوريا وبقية الدول المحيطة بإسرائيل لإكمال الطوق حول إسرائيل .

تحمست سوريا للمشروع خاصة بعد أن تبدلت نظرتها للثورة المصرية ، أما

الأردن ، فقد عارض المشروع الذى لا يتلائم وطبيعة علاقته ببريطانيا ، وأبناء عمومته فى العراق ، أما المملكة العربية السعودية التى كانت لا تزال تتشكك من الاتجاه الثورى فى مصر فقد استعان الوفد المصرى لإزالة هذه الشكوك بسوريا ، حيث اصطحب الصاغ صلاح سالم فى زيارته للسعودية السيد خالد العظم وزير خارجية سوريا ومحل ثقة المملكة ، وحظى المشروع بمباركة الملك سعود .

كان لشكوك المملكة العربية السعودية فى ثوار مصر تأثير كبير فى عمل المخابرات المصرية ، وأوضح الشاهد أنه لم يكن يستطيع أن يمارس نشاطه بنفسه هناك ، ولذا استعان بالعناصر العربية اللاجئة من الفلسطينيين واليمنيين وأجهزة السفارة المصرية والملحق العسكرى فى المملكة ، وذلك على العكس من إمارات الخليج التى نجحت المخابرات المصرية فى إقامة اتصال مباشر مع قادة كافة الحركات الوطنية بها خاصة وأن تلك الإمارات كانت تحت السيطرة الاستعمارية .

أدرج الشاهد فى هذا الباب فصلاً خاصاً عن السودان بعد أن أكد الرئيس عبد الناصر على ضرورة السعى لتحقيق الوحدة معها ومع ليبيا ، ولذا كلف أحد كبار رجاله بمتابعة شؤون السودان ومقاومة النشاط البريطانى هناك ، وكان هذا الرجل هو الصاغ صلاح سالم .

بعد الزيارة الميدانية والمسحية التى قام بها فتحى الديب فى أقطار الوطن العربى ونجاح جهاز المخابرات المصرية فى تدعيم وجوده فى معظم الأقطار العربية ، وضع الشاهد فى الباب الرابع خطته لتحرير الوطن العربى التى قامت على عدة أسس منها .

- تفادى الدخول فى صراع مباشر مع القوى الاستعمارية ذات المصالح المباشرة فى الوطن العربى فى وقت واحد ، مع التركيز على عدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية .

- الاستفادة بإذاعة صوت العرب ضد القوى الاستعمارية ، ولا أحد ينسى ما

قامت به من حملات ضد الوجود الفرنسى فى المغرب العربى ، مما دفع وزير خارجية فرنسا إلى الاحتجاج الرسمى على نشاط هذه الإذاعة ، مما عرضها للهجمات الانتقامية أثناء العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ .

- مهادنة كافة الأنظمة الملكية والرجعية فى البلاد العربية .

- التركيز على القوات المسلحة .

- الاستفادة بالعناصر التى تم تقسيمها وتدريبها من المدرسين المعارين للدول العربية .

- توسيع قاعدة الاتصال بالعناصر الوطنية فى البلاد العربية .

وقع الرئيس جمال عبد الناصر بالموافقة على هذه الخطة مؤكداً على ضرورة إلتزام السرية فى تنفيذها .

و بدأ التنفيذ العملى لهذه الخطة على الأرض العمانية ، أطلعنا الشاهد على تفاصيلها فى الباب الخامس من الكتاب .

ثمة ملاحظة تجدر الإشارة إليها ، وهى أن عُمان لم تكن ضمن الأقطار التى شملها المسح الميدانى الذى قام به الشاهد وفقاً للخطة التى وضعتها مصر للتعريف بثورتها ، ومساندة حركات التحرر فى الأقطار التى استهدفها هذا المسح . قد يكون السبب فى ذلك نقص معلومات رجال الثورة عن الأقطار العربية أو العزلة الشديدة وانغلاق الشعب العمانى على نفسه .

عنوان الباب الخامس «ثورة ٢٣ يوليو تساند الشعب العمانى» ، واحتوى على ثمانية فصول تتناول مراحل مساندة مصر للشعب العمانى التى تنوعت أشكالها وتباينت من دعم عسكرى وسياسى ، باستثناء الفصل الأول منها الذى يوضح لنا نقطة البدء ، وهى نقطة هامة ويجب توضيحها ، وإبراز أهميتها لأنها تسقط عن النظام الثورى فى مصر تهمة تدخله فى شئون الأنظمة الأخرى .

وسط انشغال مصر بدعم الكفاح الجزائرى ، وفد إليها فى نوفمبر ١٩٥٤ الشيخ طالب بن على شقيق الإمام غالب حاكم المناطق الداخلية من عمان ، حاملاً رسالة شخصية منه ، طالبا فيها مساعدة مصر بالسلاح لمقاومة السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط والإنجليز ، لاعتداءاتهما على أرض عمان ، وقبل أن توافق مصر على طلب الشيخ طالب ، رأى الرئيس عبد الناصر ضرورة الزيارة لعمان لمعرفة حقيقة الأوضاع ، كما أوصى بعدم استشارة السعودية لحساسية العلاقات بينها وبين عمان بسبب سيطرة السعودية على واحة البريمى العمانية .

اختار الرئيس الملحق العسكرى المصرى بالسعودية السيد على خشبة للقيام بتلك المهمة ، الذى انطلق عبر إمارة دبى وكاد يفقد حياته بعد أن أجهزت علية الملاريا وهو فى الصحراء العمانية . وعلى الرغم من مطالبة القيادة فى مصر له بالعودة لينجو بنفسه ويقطع مهمته إلا أنه أبى ومكث فى الصحراء العمانية حتى ساءت حالته ، الأمر الذى علم به الملك سعود وأرسل إليه طائرة خاصة نقلته إلى مستشفى الظهران . وبعد أن استرد عافيته أرسل إلى مصر تقريره عن حقيقة الأوضاع فى عمان ، وظلت مصر تساند وتدعم القضية العمانية على مدى عقد من الزمان .

استأثرت العلاقات المصرية العراقية بأكبر أبواب الكتاب الذى احتوى على سبعة عشرة فصلاً .

اتسمت العلاقات المصرية العراقية منذ القدم بالتنافس الحضارى والإقليمى على زعامة العالم العربى ، ومن خلال فصول الباب الكثيرة طوف بنا الشاهد بين مد وجزر فى بحر العلاقات المصرية العراقية ، وكما ذكرنا أول العرض عن موقف العراق المناوئ لسياسة مصر المعارضة للأحلاف . وبعد عدوان ١٩٥٦ سار شعب العراق فى اتجاه مضاد لحكومته التى رآها لا تعبر عن أماله وطموحاته . وتطلع صوب القاهرة المناضلون العراقيون الذين بثوا عبر أثيرها «إذاعة صوت العراق الحر» .

وعندما أعلنت الوحدة المصرية – السورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، رد العراق

عليها بقيام الإتحاد الهاشمى مع الأردن ، ولكن لم يحظ هذا الإتحاد بأى تأييد من شعب الأردن ، وانقلب الجيش العراقى على حكومته وأطاح بها . وظل الجزر يحكم العلاقات المصرية العراقية حتى بعد الإطاحة بالنظام الملكى ، إذ قاد عبد الكريم قاسم العراق فى اتجاه مناوئ لمصر ، حيث شارك فى الحكم العناصر الشيوعية السورية والعراقية التى ناهضت سياسة مصر فى الإقليم الشمالى «سوريا» ، حتى انهارت وحدة البلدين .

الكاريزما التى تمتع بها الرئيس عبد الناصر ، جعلت الشعوب العربية ، وخاصة شعب العراق يرفض أية حكومة تناوئ سياسته ، ولذا لم يصمد قاسم أمام رفض الشعب العراقى له ، وتحالفت الجبهة القومية العسكرية مع حركة القوميين العرب والناصريين وأصبح على رأس حكومة العراق عبد السلام عارف ، الذى انتقل بالعلاقات من مرحلة الجزر إلى مرحلة المدّ وساعد على ذلك تصدع الحكومة الانقلابية فى سوريا ، وسعى النظامان الجديدان إلى طلب الوحدة مع مصر ، حيث ألحق الشاهد فى ملاحق الكتاب محاضر اجتماع القيادة الموحدة للجمهورية العربية المتحدة والعراق .

لم تنته هذه المحادثات بإعلان الوحدة ، حيث استولى البعث على الحكم وفتح نيرانه على الحكم القائم فى مصر ، ونحى بالعلاقات المصرية العراقية فى هذه المرة نحو الغرق ، حيث تجاوز العداء حرب الإذاعات ووصل الأمر إلى أن صدّر النظام فى العراق المؤامرات لإسقاط النظام فى مصر .

لم ينس الشاهد أن يسجل شهادته على موقف مصر من قضية العرب الأولى فى بابه السابع ، وعرض لوقع موافقة الرئيس عبد الناصر على مبادرة روجرز على الأردن وسوريا .

وضمن الشاهد شهادته بعرضه لمحادثات الوحدة مع السودان وليبيا وسوريا فى عصر أنور السادات ، وكانت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ مؤشراً للشاهد ليتوقف عن

شهادته ، حيث توقف عن لعب دوره على الساحة العربية .

القسم الثانى من الكتاب ضم عدداً ضخماً من الوثائق التى تنشر للمرة الأولى وهى :

- خطة العمل المقترحة لفرع الشئون العربية بجهاز المخابرات المصرية .

- محاضر اجتماع القيادة السياسية الموحدة للجمهورية العربية المتحدة والعراق .

- وثيقة توضح وضع المقاومة الفلسطينية فى عام ١٩٧٠ .

تعليــق

بعد عرض هذا العمل القيم بقى لى أن أسدى للشاهد باسم كل الباحثين عامة والمعنيين بهذه الحقبة خاصة ، كل الشكر على هذه الشهادة القيمة ، ونرفع أصواتنا إلى جوار صوته فى مطالبته للسيد عبد الحميد السراج وزير الداخلية السورى سابقاً بكتابة شهادته قبل أن تتناولها يد التحريف والتشويه ، وكذلك لسكرتارية الرئيس عبد الناصر التى تجمعت لديها كل الأوراق عن علاقة مصر بلبنان وهى فى منتهى الأهمية . نناشد بإسم التاريخ كل من كان فى موقع المسئولية وأدها أن يتم مسئوليته أمام التاريخ .

أ . حنان محمود عزوز

باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

المؤلف : Joel Gordon

الكتاب : Nasser's Blessed Movement - Egypt's Free Officers and the July Revolution

دار النشر : Oxford Univeristy Press, 1992

يدرس هذا العمل فترة فاصلة وحاسمة فى تشكيل مصر الحديثة من خلال استكشاف السنوات المبكرة من الحكم العسكرى الذى أعقب الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٥٢ . ويعامل المؤلف مجموعة «الضباط الأحرار» باعتبارهم تنظيما سريا من صغار الضباط الذين أطاحوا بنظام مصر البرلمانى ، ثم راحوا على مدى السنوات التالية يعززون حكمهم قامعين بقسوة الحركات السياسية الأخرى البديلة .

ويوضح المؤلف كيف أن اعتقاد الضباط الثائرين فى الإصلاح السريع بالقوة ، قد تحول إلى عملية حيوية طويلة الأمد ملتزمة بتغيير وجه مصر .

يقوّم المؤلف (جمال عبد الناصر) باعتباره واحدًا من الضباط الصغار الذى يقف فى مقدمة الحركة ، والذى ظهر كقائد للجماعة العسكرية Military Junta ، وشن برنامجا طموحا للإصلاح السياسى والاجتماعى والتنمية الاقتصادية .

ويكشف جويل جوردون التأريخ التقليدى غير الصحيح عن (عبد الناصر) بإثبات أنه رغم ممارسته نفوذا شخصيا ضخما على مجريات الأحداث ، فإن ظهوره كبطل قومى فى منتصف الخمسينيات كان مسبوقا بفترة التمس فيها هو وزملاؤه الطريق الصحيح ، والتى كرهها المصريون بل وشعروا خلالها بالخوف منه . ومع هذا فإن مصر فى النهاية أصبحت زعيمة فى السياسات العربية والأفريقية وسياسات عدم الإنحياز تحت توجيه عبد الناصر ، كما إنها أصبحت نموذجا للتعبئة السياسية والتنمية القومية على طول العالم الثالث .

يركز الكاتب فى دراسته على الأهداف ، والبرامج ، والنجاحات والفشل للنظام الشاب من خلال تقديم رؤية شاملة للثورة المصرية ، إلى جانب عرض الوثائق الأمريكية والبريطانية المفرج عنها حديثا عن الفترة موضوع الدراسة ، والكشف عن

مقابلات وحوارات أدارها مع أشخاص لعبوا دورا أو كانوا مراقبين للحوادث .

والكتاب يكشف النقاب عن حالة مصر الحالية بعد الفترة الناصرية والعهد الثورى فى إطار غاية فى الأهمية للباحثين فى (الشرق الأوسط) ، فضلا عن دارسى السياسات الثورية .

تأتى دراسة (جوردون) التى أعرض لها فى عشرة فصول وخاتمة . وقد اختار المؤلف لفصوله عناوين تبدو غريبة بالنسبة لباحث أجنبى ، لكنها تنم فى نفس الوقت عن إلمام واسع بالحياة المصرية .

اختار الباحث لمقدمته عنوان (إعادة كتابة الثورة) ، وفيها ناقش التحول من (الانقلاب) إلى (الثورة) كمصطلح ، الإرث الذى ورثته الثورة عن النظام السابق ، وتفسير موقف الثورة من محاولات فرض الوصاية عليها من جانب العناصر القديمة وجماعة الإخوان ، ومحمد نجيب .

فى الفصل الأول (بلد الفشل) ، يعرض (جوردون) لأحوال مصر السياسية قبل الثورة ، فيتحدث عن الأحزاب السياسية والفساد ، والآمال الزائفة فى عام ١٩٥٠ بعد انتخابات الوفد الأخيرة ، وفشل الوفد فى تقويم الأوضاع السياسية السيئة نتيجة لانقسامه كحزب من الداخل وانتهاجه سياسة المهادنه مع القصر ، وفشله فى التوصل إلى حل للقضية السياسية مع بريطانيا . ويناقش الكاتب فى الفصل الدلالات السياسية لحريق القاهرة باعتبارها هى علامات الثورة القادمة . وفى هذا الإطار يستعرض القوى السياسية العاملة على الساحة من شيوعيين وإخوان وقوى أخرى ، وينتهى إلى أن وزارات الإنقاذ (على ماهر ٢٧ يناير - ١ مارس ، الهلالى ٢ مارس - ٢٩ يونيو ، ٢٢ - ٢٣ يوليو ، وسرى ٢ يوليو - ٢٠ يوليو) كانت أبلغ دليل على أن النظام قد هوى وأن الحاجة إلى دكتاتور مؤقت كانت حالّة . . . دكتاتور فى شكل مستبد عادل يمارس نفوذا ضخما على المستقبل ، يحيى الحياة البرلمانية بعد فرض الإصلاح الدستورى ، ثم يعود إلى ثكناته .

فى الفصل الثانى (جيش الشعب) ، يتحدث المؤلف عن (دور الجيش) فى القضاء على الفساد والتحلل فى النظام السياسى ، ومن ثم إنقاذ الأمة . وفى هذا الإطار يكتب عن تطور الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ ، والجذور الاجتماعية للضباط الجدد ، بل ويرجع إلى أيام الثورة العرابية فى محاولة للتعرف على العمل السياسى فى الجيش . ثم يتابع المؤلف تطور الجيش عددا وعدة وتحديثاً وتطويراً وتسليحاً ، وما واكب ذلك من وجود دماء جديدة فيه تمثل الطبقة المتوسطة من الشعب ؛ تتطلع إلى ما يجرى فى البلاد وتتابع العمل السياسى فى إطار تجربة الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية وأفكار (عزيز المصرى) ، وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والشيوعية ، والإخوان ، وحرب ١٩٤٨ ، والرغبة فى ظهور (عرابى) آخر .

جاء الفصل الثالث (الشرعية الثورية) ليكشف النهج الذى أنتجه الثوار لإكساب ثورتهم (شرعية) تسمح لهم بتعيين (مجلس وصاية) على العرش دون دعوة البرلمان الوفدى وفق ما ينص عليه الدستور . وكان هذا النهج فى الواقع من وضع صانعى القوانين ومنظرى الفكر الدستورى فى مصر ، أساطين القانون الدستورى والمدنى فى البلاد (عبد الرزاق السنهورى) رئيس مجلس الدولة ، و(سليمان حافظ) وكيل المجلس ، و(السيد صبرى) أستاذ القانون بجامعة القاهرة الذى أفتى بأن (إستيلاء الجيش على السلطة قد أبطل الشرعية السابقة كلها) . وفى جلسة خاصة فى ١٩٥٢/٧/٣١ صوت مجلس الدولة بنسبة ٩ إلى ١ على منح الحكومة السلطة لتعيين (وصى) على العرش . وتوالت القوانين الجديدة فى ظل الشرعية الجديدة ، فصدر قانون الإصلاح الزراعى ليحدد الملكية الزراعية ، واستبعد (على ماهر) ، وتولى (نجيب) الوزارة . وألغيت الأحزاب السياسية وشدد النظام الجديد قبضته على الأمور متسلحاً بما أسبغه عليه رجال الفقه الدستورى المصرى من شرعية .

فى الفصل الرابع (إرفع رأسك يا أخى) ، كتب المؤلف عن الوضع السياسى بعد حل جميع الأحزاب السياسية ، واتجاه مجلس قيادة الثورة إلى تحقيق بعض من

الوعود التى نادى بها مع قيام الثورة ، كالعدالة الاجتماعية وتطهير البلاد من الفساد ، وبدايات ظهور اتجاهات معارضة تطالب بعودة الجيش إلى ثكناته ، وظهور علامات السخط بين العمال ، وتململ القوى الشعبية من استمرار الاحتلال البريطانى . كان الحل عند الثوار هو محاولة استبدال النظام الحزبى السابق بحزب واحد يتجمع حوله الشعب بقيادة الثوار ، وإطلاق الشعارات الثورية ، وزيادة الدعاية الإعلامية من خلال السيطرة على أجهزة الإعلام فى البلاد ، وأخيرا إعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكى فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

يخصص المؤلف الفصل الخامس من كتابه (الخديعة الكبرى) ، قاصدا بذلك الموقف الذى اتخذه النظام من حليفيه (الشيوعيون) و(الإخوان) ، وتنكره لهما بعدما كانا عونا له منذ بداية الثورة . ويحدد المؤلف حادث شنق (خميس والبقرى) فى كفر الدوار كنهاية للحميمية التى كانت بين الضباط والشيوعيين وتحول الأخيرين إلى صفوف المعارضة .

أما بالنسبة (للإخوان) فإن المؤلف يحدد عددا من المراحل مرت بها المواجهة بين الضباط وبينهم :

- فى المرحلة الأولى التى تحددها الشهور الستة الأولى من عمر النظام أمل الضباط فى الحفاظ على علاقات ودية مع الإخوان . وفى نفس الوقت فقد كانوا ينظرون للإخوان بنظرة عبارة عن خليط من الخوف والتفاؤل الحذر . كانوا يخافون قوة (الإخوان) فى الشارع وقدرتهم على العنف ، ولا يثقون بقيادات الإخوان وخاصة (حسن الهضيبى) . لكن الصراع الدموى داخل الجماعة سمح لمجلس قيادة الثورة بأن يمارس نوعا من استراتيجية (فرق تسد) ، وانتهى الأمر بعد عام من حل الأحزاب بحل الجماعة والقبض على قادتها .

- فى المرحلة الثانية حاول الضباط رأب الصدع بينهم وبين الجماعة عن طريق إشراكها فى المناصب الوزارية ، وبالفعل فإن (الهضيبى) رشح (حسن

العشماوى) و (منير دلة) ، لكن الضباط رفضوا الترشيح نتيجة لتحريض (سليمان حافظ) لهم بذلك . وأدى هذا كله إلى انقسام داخل الجماعة حول المشاركة فى السلطة أو رفض المشاركة .

- فى المرحلة الثالثة اقترب الضباط من الجماعة عندما أطلقوا سراح المسجونين السياسيين الذين كانوا يقضون عقوبات لجرائم سياسية سابقة ارتكبوها ، وعندما أعلنوا نيتهم إعادة فتح التحقيق فى حادث مصرع المرشد السابق (الشيخ حسن البنا) ، وعندما أيد النظام الجديد صراحة مرشحى الجماعة فى انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، وأخيرا فقد عين الضباط عددا من قادة الجماعة فى لجنة الخمسين التى كانت تعد الدستور ، واستثنوا الجماعة من قرار حل الأحزاب باعتبارها جماعة دينية .

- فى المرحلة الرابعة حاول الضباط إذابة الجماعة فى (هيئة التحرير) ، لكن هذا الاتجاه زاد من هشاشة العلاقة بين الطرفين .

- بدأ سوء الظن والتقدير السيىء يسود العلاقات بين الطرفين عندما التقى الهضيبى فى فبراير ١٩٥٣ مع المستشار الشرقى للسفارة البريطانية (تريفور إيفانز Trevor Evans) بعلم (عبد الناصر) وبموافقته ، لكن الضباط استخدموا هذا (الاتصال الشرعى) فيما بعد عندما تحركوا لحظر الجماعة وتدميرها فيما بعد .

- وأخيرا تطورت العلاقات إلى نزاعات علنية عندما رفض الإخوان التسوية السياسية للقضية المصرية ، وجرت محاولة اغتيال عبد الناصر ، إلى جانب التحالف مع (نجيب) ضد عبد الناصر ، وصولا إلى تصفية الجماعة فى ١٩٥٤ .

يتحدث الفصل السادس (سر التسعة) ، عن شكل العلاقة بين مجلس قيادة الثورة الحاكم وبين الضباط الأحرار العديدين فى صفوف الجيش ، والذين لم ينالوا نصيبا من السلطة برغم دورهم الهام فى قيام الثورة . ويبين المؤلف أن إخفاء شخصيات مجلس قيادة الثورة قد أدى إلى اختلاط الأمور عند البعض عندما بدأ

كثير من الضباط يدعون أنهم هم القادة الحقيقيون للثورة . ويقدم المؤلف صورة لتداعيات الموقف بين مجلس قيادة الثورة وباقى ضباط الجيش بقصة (رشاد مهنا) الذى لم يشترك فى الثورة لكنه مارس سلطات ملكية بعد تعيينه عضوا فى (مجلس الوصاية) ، وقصة (ضباط المدفعية) الذين نسب إليهم التآمر على الثورة ومحاولتهم القيام بانقلاب ، ودور بعض الضباط من المدفعية فى هذه القضية (محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت) .

أما مسألة (سر التسعة) فإن المؤلف يكشفها عندما كتب (مصطفى أمين) فى أكتوبر ١٩٥٢ مقالا نشر فى (الأخبار) بعنوان (سر الضباط التسعة) ، أوضح فيه أسماء الأعضاء الأصليين لمجموعة الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة والذين أصبحوا أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد نجاحها . ويبين المؤلف إن الغرض من نشر المقال - الذى تم بموافقة عبد الناصر - كان إثبات أن (رشاد مهنا) لم يكن ينتمى إلى المجموعة التى نظمت الإنقلاب ، وأنه لم يلعب أى دور فى القرارات المصيرية للحركة .

يخصص المؤلف الفصل السابع (ثورى وليس سياسى) للصراعات الداخلية بين الثوار ، فيناقش قضية (خالد محيى الدين) و(سلاح الفرسان) وأزمة مارس والصراع مع محمد نجيب ، ويحدد الشكل الذى أدار به (عبد الناصر) ذلك الصراع الذى انتهى بنجاح مجلس قيادة الثورة فى تقوية قبضته على البلاد فى عام ١٩٥٤ ، لكن المرارة كانت فى أفواه المنتصرين والخاسرين على السواء . فقد كان على الأخيرين أن يدفعوا ثمنا غاليا لخسارتهم ، أما المنتصرين فقد أكدوا الشكل العسكرى للحكم الجديد .

أعطى المؤلف للفصل الثامن عنوان (الاستقرار تحت أى مظهر) ، وهى عبارة استخدمها (فكرى أباظة) فى إحدى مقالاته (بالمصور) . فى هذا الفصل خاض (جوردون) فى صلب القضية الأساسية أو السؤال الرئيسى الذى كان يطرح نفسه بعد

حصول الضباط على السلطة (وماذا بعد؟) - هل تعود الأحزاب ؟ - هلى يطبق نظام التعددية الحزبية ؟ - هل يسمح بحزبين ، واحد للنظام وآخر للمعارضة - هل يطبق نظام حزب واحد كهيئة التحرير ينضوى كل الشعب تحت مظلتها ؟ - هل يترك الضباط السلطة ويعودون إلى ثكناتهم ؟ - هل الحل هو برلمان دستورى منتخب؟ - هل يبقى دستور ١٩٢٣؟ . خلص المؤلف إلى أن البلاد كانت تبحث عن الاستقرار تحت أى مظهر كما قال (فكرى أباظة) . وسجل (جوردون) حيرة المثقف المصرى عندما اختار مقالة (إحسان عبد القدوس) فى روزاليوسف (الجمعية السرية التى تحكم مصر) فى ١٩٥٣/٣/٢٢ كنموذج على التخبط والقلق الذى أحدثه استمرار الضباط فى السلطة بعد القضاء على النظام القديم . فقد اعتبر الذين أيدوا النظام إن هذه القضية هى الصراع بين التقدم والتخلف ، وفى هذا الإطار فقد دعموا الحفاظ على الحريات المدنية والعودة إلى الحكم الديمقراطى . وبطبيعة الحال فإن الطرف الآخر كان يرى عودة البلاد إلى الحياة المدنية وعودة الضباط إلى ثكناتهم وتسلم السياسيين للحكم .

حمل الفصل التاسع عنوان (أعز آمال الغرب) ، فى هذا الفصل تحدث المؤلف عن المفاجأة التى أحدثتها الثورة غير المتوقعة فى أوساط المخابرات البريطانية والأمريكية ، رغم أنه تحدث عن رواية (مايلز كوبلاند) Miles Copeland فى (لعبة الأمم) . وناقش موقف الثوار من القوتين العظميين (بريطانيا والولايات المتحدة) وكيف أن الضباط أولوا السفير (كافرى) ثقتهم دون (رالف ستيفنسون) ، وذكر التزام الضباط أمام الولايات المتحدة الأمريكية بالوعد بالدخول فى حلف الشرق الأوسط الدفاعى وقمع الشيوعية ، ولكن العلاقات الودية التى اتسمت بها السنتين الأوليين من عمر الثورة ما لبثت أن أصابها التدهور نتيجة لموقف الولايات المتحدة من القضية الأساسية (الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة السويس) ، وفشلها فى القيام بدور السمسار فى هذا الشأن ، ثم قبض يدها عن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى كان النظام الجديد يتوقعها من الولايات المتحدة ، بل ويعول عليها .

فى الفصل العاشر من الكتاب (كل منكم سيكون جمال) ، يتحدث المؤلف عن تفاقم العلاقات بين (عبد الناصر) وجماعة الإخوان ومحاولة الاغتيال فى (ميدان المنشية) بالإسكندرية وتحول النظام إلى النية فى تدمير الجماعة تحت هذا المبرر ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى المحاولات الإسرائيلية لتدمير العلاقات المصرية الغربية من خلال عمليات تخريب المنشئات الأجنبية فى مصر فيما عرف بعملية (سوزانا) أو (فضيحة لافون) .

ويختم الفصل بالحديث عن شكل العلاقة بين (عبد الناصر) وزملائه من أعضاء مجلس الثورة بعد نجاحه فى القضاء على خصومه (الإخوان) و (محمد نجيب) ، وخروجه سالما من عملية الاغتيال .

ويقول المؤلف إن هذه الأحداث جعلت عبد الناصر يعيد النظر فى منظوره للسلطة ، ويبدو شكله البراجماتى أكثر وضوحا مع نزوع نحو الفردية فى السلطة والاستئثار بكل شىء دون زملائه .

ويختم المؤلف الفصل بتحديده خطاب عبد الناصر لدى إعلان تأميم قناة السويس بأنه التاريخ الدقيق لتحوله إلى سياسى كامل فى طريقه إلى الديماجوجية .

فى الخاتمة يستعرض المؤلف منهجية النظام الجديد من خلال استقراء (فلسفة الثورة) ومقالات (أنور السادات) فى الجمهورية . وقد لخص هذه المنهجية فى أن :

- السيطرة القوية على الإعلام .
- قمع الحركات السياسية المنافسة .
- الإذعان الجماهيرى للقوة والبطش .

تضمن استقرار الحكم ، ذلك الاستقرار الذى يريده كل من الشعب والنظام .

هذا عن الداخل ، أما عن الخارج فقد كانت التحولات الهامة هى الاتجاه

العربى والأفريقى للثورة ، عدم الانحياز فى السياسة الخارجية منذ الخمسينيات ، والاشتراكية العربية فى الستينيات . ومع هذا فلدى تولى (السادات) السلطة فإنه قد غير كثيراً إن لم يكن قد تجاهل تماما سياسات سلفه .

وبعد استعراض مواقف الجماعات السياسية التى كانت على الساحة ، ومصيرها فى ظل الثورة ، ينتهى المؤلف إلى ما مفاده أن الثورة عندما قامت لم يكن لديها برنامجا معينا لتنفيذه ، كما كانت طموحات الثوار محدودة . لكن تطور الأحوال حول الثورة والثوار إلى سياسيين يطلبون الاستمرار ومن ثم الاستقرار .

وفى هذا المقام فإن المؤلف يحصى إعدام ١٤ مواطنا مصريا أثناء فترة التوطيد ، أو بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و٣١ يناير ١٩٥٥ ، منهم اثنان من العمال فى كفر الدوار ، أربعة بتهمة التعاون مع البريطانيين فى القنال ، ستة من جماعة الإخوان ، وعميلان صهيونيان . ورغم أن النظام قد عدّل كل أحكام الإعدام الصادرة ضد أعوان النظام السابق إلى أحكام بالسجن ، فإن السجون المصرية ظلت مليئة بالمعارضين للنظام الذين قدرهم أحد المصادر الصديقة للنظام بـ ٢٩٤٣ سجين سياسى فى أكتوبر ١٩٥٥ .

أصبح الجيش أرض التدريب للصفوة الجديدة ، تزايدت حدة الرقابة والسيطرة على البلاد بواسطة أجهزة المخابرات الجديدة ، دخلت البلاد مرحلة جديدة من السياسة الخارجية بعد أزمة السويس ، فى ١٩٥٦ صدر دستور جديد للبلاد وتولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية بنسبة ٩ر٩٩٪ .

تخلص النظام من أعدائه ، فدخل الشيوعيون السجون ، وتقاعد (يوسف صديق) و (عبدالمنعم أمين) من الحياة العامة ، وأصبح (إحسان عبد القدوس) و(خالد محيى الدين) و (ثروت عكاشة) دعاة الديمقراطية شخصيات قيادية داخل النظام الجديد ، وبقى السياسيون القدامى فى السجون أو أفرج عنهم لظروفهم الصحية ، أما (نجيب) و (رشاد مهنا) فقد عوملا بشكل إستثنائى عن (إعادة

التأهيل) أو (التعاون) . فقد سجن (رشاد مهنا) حتى ١٩٦٧ ، أما (نجيب) الذى أرسل إلى الصعيد أثناء (حرب السويس) ، فقد ظل رهين الاعتقال حتى بواكير السبعينيات ، ولا يستطيع أى مصرى أن يجادل فى حقيقة أن (عبد الناصر) قد حكم البلاد بسلطات دكتاتورية ، وكنظام سياسى فقد أقام حزبا مركزيا كان فى البداية هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، وأخيرا الاتحاد الاشتراكى ، ومن خلال هذه التنظيمات تشكل نظام حافظ على سيطرة شديدة فى السياسة خلف واجهة من المشاركة الشعبية . وفى نفس الوقت فإن قلة من المصريين سيتنازعون حول حقيقة أن الناصرية قد غيرت المجتمع المصرى عندما استأصلت طبقة ملاك الأراضى والمجتمع الأجنبى ، ووزعت ممتلكاتهم على الفقراء ، وتوسعت فى مساحة التعليم لكل المصريين ، ودمرت بناء الطبقة التى فرقت بين الباشا والفلاح ، وقربت المسافة نحو التصنيع ، وأعطت مصر السيادة على مواردها .

العمل جيد للغاية ويستحق الالتفات .

أ . د . عبد الوهاب بكر

الإصدارات الحديثة

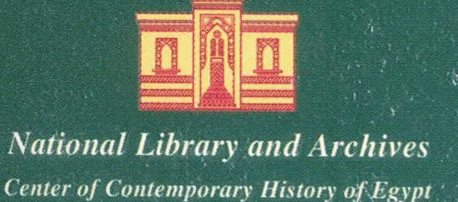
الإصدارات الحديثة

- إبراهيم المسلم : العلاقات السعودية المصرية ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- أحمد يوسف أحمد : مصر ومستقبل النظام العربى ، جدلية التأثير والتأثر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- أندريه ريمون : المصريون الفرنسيون فى القاهرة ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، ترجمة بشير السباعى ، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- التراث الفكرى عن ثورة يوليو : ببليوجرافية منتقاة ، إعداد مركز الخدمات الببليوجرافية والحاسب العلمى ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ .
- تراث طه حسين : الجزء الأول «التعليم» المقالات الصحفية ١٩٠٨- ١٩٦٧ ، دراسة د . سعيد إسماعيل على ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ .
- جلال عبد الله معوض : قضايا العلاقات المصرية التركية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- جوان كول : الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر ، ترجمة عنان على الشهاوى ، مراجعة وتقديم عاصم الدسوقى ، المجلس الأعلى للثقافة -المشروع القومى للترجمة ، ٢٠٠٢ .
- حلمي النمنم : رسائل الشيخ على يوسف وصفية السادات ، دار ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- خالد فهمى : كل رجال الباشا ، ترجمة شريف يونس ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- داود بركات : الثورة العرابية بعد خمسين عاما ، رؤية صحيفة الأهرام ١٩٣١-

١٩٣٢ ، دراسة وتحقيق د . لطيفة سالم ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠١ .
- رفعت السعيد : التأسلم السياسى وروافده ، الإخوان المسلمون ، كتاب الأهالى رقم ٧٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ريمون فلاور : مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر ، ترجمة سيد أحمد الناصرى ، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .
- السيد صدقى عابدين : العلاقات المصرية – اليابانية ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .
- الصادق المهدى : مياه النيل الوعد والوعيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٢ .
- صلاح سالم : سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون : الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، دار ميريت للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- عبد العظيم رمضان : أسرار هوجة عرابى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .
- عبد الله شلبى : الدين والصراع الاجتماعى فى مصر ١٩٧٠–١٩٨٥ ، مؤسسة الأهالى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- عبد الله محمود شحاتة : الإمام محمد عبده بين المنهج الدينى والمنهج الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين العدد ١٩٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثمانى : إشراف د . رؤوف عباس ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

- عمرو هاشم : الرقابة البرلمانية فى النظم السياسية . . دراسة فى تجربة مجلس الشعب المصرى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٢ .
- فتحى الديب : عبد الناصر وتحرير المشرق العربى ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠ .
- فرغلي تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ٢٠٠٢ .
- كمال أحمد عامر : الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ .
- محسن شومان : اليهود فى مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ .
- محمد السعيد إدريس «محرر» : تطوير العلاقات المصرية الإيرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ٢٠٠٢ .
- محمد السيد سليم : تأميم شركة قناة السويس . . دراسة فى عملية اتخاذ القرار ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة ، دراسة د . رءوف عباس حامد ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ .
- محمد عبد الستار البدري : المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد على ، دار الشروق ، ٢٠٠١ .
- محمد لطفى : مذكرات محمد لطفي جمعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ .
- مصطفى الفقى : من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- مصر فى القرن العشرين : مختارات من الوثائق السياسية ، مجلدان ، دار الكتب

والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ .
- هالة مصطفى : الأحزاب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠ .
- وليد محمود عبد الناصر : التيارات الإسلامية فى مصر ومواقفها تجاه الخارج . . من النكسة إلى المنصة ، تقديم أحمد كمال أبو المجد ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- يعقوب لاندو : تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية ١٥١٧-١٩١٤ ، ترجمة جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .
- يوميات الثورة ووقائعها : كشاف للصحف للفترة من ١٩٥٢-١٩٥٦ ، إعداد مركز الخدمات الببليوجرافية والحاسب العلمى ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ .
- يونان لبيب رزق : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الجزء الرابع - القسم الأول ، مركز تاريخ الأهرام ، ٢٠٠٢ .
ـــــــــــ : المرأة المصرية بين التطور والتحرر ، مركز تاريخ الأهرام بالاشتراك مع المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .



National Library and Archives

Center of Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Annual Referred Periodical of Modern & Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Issue 2 2003

NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVE PRESS - CAIRO

2003